

۴۹۹



بازرسی شد  
۶-۱۲

۱۱۰

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: التفتیح الموضح

مؤلف: (۴۹۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۵۵

۳۱۲۰۴

۱۴۱۸۴

کتابخانه  
مجلس شورای  
ملی

خطی اهدائی

۴۹۹



۴۹۹



بازرسی شد  
۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: التفتیح الملاح

مؤلف: ( )

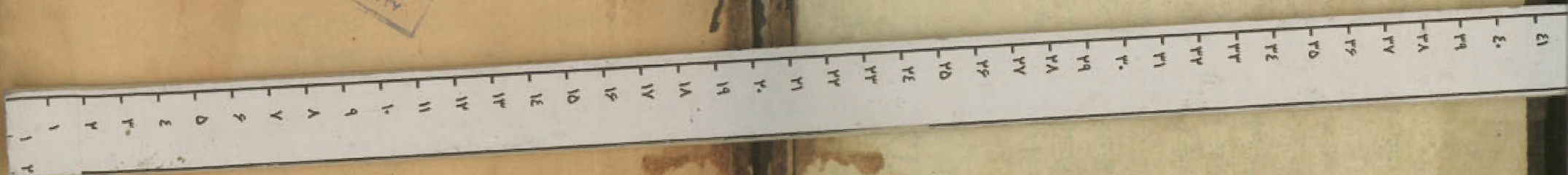
جلد: ( ۴۹۹ ) از کتب ( خطی ) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۵۵۰

۲۱۲۰۴

۱۴۱۸۴



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۴۹۹



بتارة وشقوا عبارة واقدها نارة وفي الحقيقة كذا وما هو حاشاه وانتم بما لم يتصوروا الشتر  
الذين من خباياه وعماموا لم يتفكروا وشكوا في انهم لا يظهرونها الخط والمثل في الاصل  
يؤيد من رفاة دعوى الاستغارة انهم لم يظهروا على التماس تلك الكون ما بلغ بيان وانصاع هاتيك  
الرموز بانفتح بيان لطلاب من خبايا حسان من شحات بما قد لا يورث والمجان فتحت في الم  
وبالله المستعان وعليه التكلان ومعمية التفتيح الرابع في مختصر الشرايع وما توفى الا الله وتوكلت عليه  
**وانذكر** قبل النزوع مقدمات تذكر للاستغارة **الاولى** العفة لغز الفهم واصطلاح العلم بالاحكام الشرعية  
الغيبية المكتسب من ادلتها تفصيلا وموضوعا فعال المكلفين من حيث فعل وتعمد وتوقع وتنفذ ومباداة  
التصورية والتصديقية من الكلام والاصول والعقوبات والكتاب والسنن وما الله المطالب للفتنة فيه  
وغاية تحصيل التعادلات الاخرى به بالقيام بمقتضيات احكامه **الثانية** تحصيله على الوجه المذكور ويجب على  
الكفاية للاية وليتم نظام التوجه يجب عينا على كل مكلف بحكم العلم به اما استدلالا لان كان من اهله  
او تقليدا ان لم يكن **الثالثة** ادلة عندنا الكتاب والسنن والاجماع واذا العقل اذا الخاب فصار في  
وكذا السنن قول كانت او فعلا ام تقوى في ما في الدين انما هو ما منة فكذلك لا تجمع لعملة التفتية  
واما الاجماع فاما من كانه على علم او على طائفة من الحكماء المتقربين فهو حجة لدخول الامام  
ولما العقل قد يكون ضروريا وقد يكون اجتهاديا واستخرج من الثاني نوع الاستصحاب وهو الحكم  
على وجود الشيء او قلته في الحال العلم بوجوده في الماضي وقال لا يصلح انما كان على ما كان  
**الثاني** اصالة البرادة وهي حجة مسلم بحقيقة دليل خلافا **الثالث** مفهوم الموافقة وهو ما يكون الحكم  
في المكون ان لا يتحول لا نقل لها في ذلك لا على تحريم الضرب **الرابع** التزويج وهو ما من علمته  
كفيلة على من اجل انه الحق نفس فاذا وجدت العلة في غير المحل انت الحكم **الخامس** انما يكون  
المستلزمين وهو ملوك الحكم على وصفه سبب التحريم فعدى كل عمل يرجع به فانه حكمكم تحريم  
العمل الذي به التحريم للعداة الرجوع مع الزيادة لا ينشأ اليه الحكم الزمير فلا ريب وهذا الثالث  
لست من القياس بل في حكم التصويت لقول الصادق عليه السلام في ما من سلم عنه عتيد ان نفي اليك  
الاصول وعلمك ان تغفلوا مثله عن الزجر عن الزجر **سادس** لما تشعبت الكهول وتفردت الآراء  
الترتب بعد هبل البيت الذين دل العقل على امامتهم وعصمتهم والنقل على ملكهم بطهارةهم ووجوب  
التسليم لبطاعتهم فانهم قرأوا ان نزل حجة الخصال فلهذا ما يثبت والذين واحد منهم وان كان بطريق  
واحد لما ثبت في الكهول من جواز العلم بخبر الواحد ثم انهم علموا السلام كانت احوالهم غفلة والاعمال











الايادي **قوله** فاني مررت الى المذبح الخطية لايدي الاحصاء يقال ويرد فلان ويرد الى عصر واورد غيره واستورد اي حضر والمراد هنا عصر الك ولا خلاصه حذف الفاظ كثيرة وقامة اقل منها مقام ما مع ولا على القصور كغيره فاجاب قائم يد خلاصة الشيء جيدة ومنه خلاصة الفن لما اخلص من القل والمذهب متغلب من الدواب وهو المراد هنا اللزوق الحق والمعتبر من اعتد الشيء يعبر زيارته من تقصيره وصحة من سق والتجديد والتجديد وتحرير الخط والشعر وغيرهما تحيد ومحررة اي مقومة وتحرير الكتاب وغيره فتقوم النظر الفوز وقد ظهر بعد ذلك وظفر ايضا مثل حجة ونحن به في مظهر والتجديد من الاختلاف وهو الاختيار والجمع تخبط كطير ورطب يقال جاء في تخبط من اصحابه اي تخيارهم والتشجيع شعرا واحدة الشعب وهي الاخصان او السبل الصقة للردى والمغاير جمع مفع وهو الموضع الذي كان به اهله وكما حاله الارادة والروية التذكيرة الامر جرت في كلامهم بغيرهم والطب مصدر ربحه للطلب ولا مداد من امدت الجيدش اذا بعثت اليرمدا والاستعداد طلب المدد والامعاء الكاهن ولا رشاد ليجاد ما يوصل الى المطلوب والتوفيق حصول الشرايط وقناع الواقع والتداد القواب والقصد من القول والعمل ويجعل مسد اذا كان يعمل بالتداد والقصد والعصمة المنع لغة والمراد هنا اللطف المانع من الخطا والخلل والنقص وانما من امدت المال الى اعطية عزري وافدة اي استندة قبل الكريم والحوادث تزداد فان قيل بل الاول مع السؤال والثاني لا مع هذا هل التحقيق الجود اذارة ما ينبغي الالتفات اليه ومنه اسكولان اذا كان لا يذكر الا ما بان له طريقه ووضوح ليله فلم وقع الترتيب منه في مواضع الجيب بان الترتيب لا يفرق من الامارين وذلك غير متوافق لقوله على ما بان في سبيله وفي مظهر لا يذكر كقولنا على قوله مشهور ويكفي للصدق من غير دليل ٢ ما اورد بعض السادة الفضلاء في حصة الصنعت وهو ان الجواد يعطي غيره وسو الغنى لا كثر فكيف يقول سئل فجاد الجيب ما انزل على القول بالترتيب اذ لا يعطيه فرق ما سئل في وجوبه واعتبار الخطاء الزايد **كتاب الطهارة** ولا كانه اربعة منها فوايد الكتاب لغة فعال من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذ جعلتها بحروز ثم يحتمل ان يكون مصدر ابعث المفعول بغير هذا خلق الله اي مخلوق فيكون المراد المكتوب في الطهارة او يكون بمعنى ما يعبر به كالنظام لما ينظم فيكون معناه هنا الشيء الجامع للطهارة وعرفا لا ملامح لمسايل متحدة جنسا مختلفة نوعا ٢ الطهارة لها معنيان لغوي واصطلاحى فالاول الزاينة والظافر ومنه ان الله اصطفى نبيك وظهرك لي زهرا والثاني يراى بالوضوء والغسل والتيمم يعرض المفردون التعريف ما هي باعلى وجه جامع واول من تعرض في شيفنا الطوبى هو فيها في طهارة

اي قام افعال في البدن مخصوص على وجه مخصوص ولورد عليه بان شرطه على فعل وقع في البدن على خصوصه وقاية انما اسم لما يستباح به الصلوة واورد على طرد غسل الشرب والبدن من الخباسة وليس طهارة وعلى عكسه وضوء الحائض للجوارس فانه طهارة الصلوة وضوء عليه قصد في الطهارة مع كون الاستباح به الصلوة واجب بان تعريف لغوي لقوله اسم نحو العقار هو الخمر فلا يرد بشرط الطرد والعكس فيه هذا مع ان السابق به للسببية فلا يرد الغسل المذكور طرا اذ هو المانع لاسباب ولا يرد العكس اذ الصلوة المذكور بحال لقوله صريح رواية الحلي اما الطهارة فلا يرد لكن نفوذ في صلواتها اذ اورد وعرفها المصنف في الشرايع بانها اسم للوضوء والغسل او التيمم على وجه لا يرد في استباحة الصلوة واورد ان تعريفه بالترتيب فيدرب وباستعمال المشككة والنقض بالوضوء المجردة فانه لا ياتي به بل قبله وبانه تخصيص بالصلوة مع عموم غايها غيرها كالطواف والصوم ودخول المسجد وغيرها العلامة في عدلها لغسل بالماء او مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه لا يرد حجة التمسك في العبادات فتقول لغسل بالماء شامل للوضوء والغسل وقوله او مسح بالتراب ليدخل التيمم وقوله متعلق بالبدن يخرج غسل الثياب ومسح الاذن بالتراب وقوله على وجه لا يرد حجة التاثير فيخرج للوضوء غير التيمم وشبههما فتارة حجة واحدة وبطلان وضوء الحائض والمجدة فان كل واحدة منهما منفردة بالنظر الى اذارة مع قطع النظر عن غيرها وهو كونه وضوء حائض او تجديدا يصدق عليه ان له تاثيرا في العبادات ومن ادناها بالصلاحية ليس الا هذا وقوله في العبادات للتمسك سائر غايات الطهارة وعليه سوا الات ثلثة مشهورة ان الوضوء خارج عن التعريف لانه ليس غسل بالماء ولا مسح بالتراب لان الكركم يغسل ومسح ليس بغسل اذ لا يصدق ان الذي اجاد الجيب بان ما تعبد به بالغسل لا ينافي ان يتعبد به بغيره ٢ انه يخرج عنه التيمم بالشئ لا تلبس بالماء ولا مسح بالتراب لجيب بان المراد بالتراب ما يقابل الماء في المعان او المراد التراب وما يقوم مقامه في الاستباحة وفيه نظر لان اذارة ما لا يفهم من اللفظ غير جاتيف في التعريفات سلمنا لكن اذ اجاز ان يرد بالتراب التراب وما يقوم مقامه فليد بالماء الماء وما يقوم مقامه فلا حاجة الى التعرض لذلك التراب ٣ التعريف للايضاح والتبريد يفيد التشكيك فيهما انما واجب المراد القدر المشترك الواقع فيهما وهو استعمال العنصر الثقيل مفيدا بالقيود الباقية وكما في قوله تعالى الحق في ضمن هذا النوع اذ ذلك وفي ذكره هذا النوع من الترتيب في التعريف مع تكملة لتجصيل الطهارة وهو معرفة العرف فائدة اخرى هي الاشارة الى حقيقة انواعه والتاويل الحصر بها بخلاف ما ذكره في المعنى المشترك فانه لا يما فيه الى شيء من ذلك والعلامة نصير الدين القاشي قدس الله

بخصوص

فقد

تعيد

تفهم



عليها التعريف سوا ذلك عشر من فجزء مفرد لا خوف الاطلاء لذكرها في تعريف الطهارة الشريعة  
 او كما امر به الشارع واجبا كان او مندوبا ان يقال في استعمال الطهور بشرط النية فالاستعمال جلي للراد  
 بالطهور الماء او التراب وقولنا مشروط بالنية يخرج به ازالة النجاسة عن التراب والنجاسة فانه لا  
 شيء من ذلك غير مشروط بالنية وهذا الحسن ما نقل من التعريفات للطهارة **٢** فلم يعرف المص الطهارة  
 هنا مع ان التعريف بالنية مسبق بقوله وجهين اكونه معلوم من زوال النجاسة في كل موضع من الموضع  
**٣** مع تعريفه لخصر اذا قلنا انها مقولة بالاشتراك على فروعها فان جميع الامور المختلفة في التعريف  
 الواحد **٤** قوله وان كانا رتبة الضمير عايدا الى الكتاب والركن كمال الجوهري ركن الشيء جايه لا يورق  
 الا في كثره وهو هنا كذلك وليس بشيء والاربع ان يكون الكتاب شاملا على غير الاربع لان الاربع  
 امر اضافي لا يعقل الا مع شيء ايضا فالجواب ان الركن على اصطلاح العرف وهو ما يقوم في كل مكان يكون اقوى  
 وانما كانت رتبة لان الفقيه بحث في الطهارة عن امور خمسة اما هي الطهارة **١** اقامها ما يفعل به  
**٢** ما يبطلها **٣** توابعها ما لا يذكر له الا ان بقيت اربعة اوجه بعضها في بعض واولها في اربعة اركان **٤**  
 انما قدم كتاب الطهارة على غيره لان اهم الفقه العبادات اذ هي المقصود من ايجاد النوع الانساني واهمها  
 الصلوة لتكرار ذكرها في الكتاب العزيز وقوله اول ما ياتي العبد الصلوة فان قبلت قبل سائر عبادات  
 ردت ورتبها على ما وصفتها من طهارة الطهارة والشروط مقدم طهارة طهارة وضعها الله تعالى في  
 الطبع فان ذلك في قوة الخط **١** الاول في الياه والنظر في المطلق والمضاف والاسرار ما اصله  
 ما به دليل قلم فجمع امواه ومياه وانما جمعها وان كان اسم جنس لانه اذا اعتبر في اقسامها  
 عوارض تعين لاجانحه ولذا لا يسمي المطلق ومضاف واسار باعتبار ان لفظ الماء يطلق على الثلاثة  
 لكن في المضاف يقيد بصفة الجسم غير مفرقة ولا ممتزجة في السور باعتبار كونه رقيقة شربا جليوا  
 وفي المطلق باعتبار شيء يذكر مع ان الماء الحقيقي وهو الماء المطلق وحكم وهو الطهارة واثره هو  
 الطهارة وهذا لا يتابع الحقيقة والحكم عندنا وعند الشيخ تابع لها وانما لا وهو عدم استعماله  
 في طهارة بجملة الصلوة من حيث اكبر اذ عرفت هذا فقوله الفقيه بحث في المطلق باعتبار امرين  
**١** باعتبار حقيقة **٢** باعتبار طهارة **٣** باعتبار طهارة بجملة الصلوة بجملة الصلوة **٤** باعتبار ما يخرج عن  
**٥** ما يخرج عن طهارة **٦** ما يخرج عن طهارة **٧** ما يخرج عن طهارة **٨** ما يخرج عن طهارة **٩** ما يخرج عن طهارة  
 التثنية ما لا يدرى طهارة بجملة الصلوة استعماله في النجاسة والنجاسة المندبة اما النجاسة عن الحقيقة  
 فلم يعرف المص هذا الوجه فيها اتا من حيث المعنى والعصر الثقيل المانع وما من حيث اللفظ فهو

قوله

ما يخرج

ما يخرج الملاقاة من غير قيد ولا يمنع سلبه من اطلاق اعتبارات قياسية كل واحد في محله وهذا فلو ايد  
 ان قولنا ما يخرج الملاقاة لاصح فاباه في الشدة والحدة لانه اما الجوهرة كقوله او جعل من الماء على شيء  
 حية او الميتات كقوله او ميتات وجبت وجوب التحديد والطهارة كقوله او ميتات على كل من الماء ما يطهر  
 به وجب وضع لفظ بالان كقوله او ميتات في الحقيقة ايضا في حقيقة اما من حيث المعنى وهو ما  
 استخرج من جسم او مزج به من خارج يخرج عن الحقيقة السابقة او من حيث اللفظ وهو الاستحقاق المطلق  
 عليه لاصح القيد ويصح سلبه **٣** الاسرار جمع سور وهو البقية ومنه قول النبي اذا شربتم فاساوا فكم  
 السور حكم البحر ان طاهر طاهر وان نجس نجس **٤** اما الماء المطلق فهو اهل مظهر من مظهر  
 ويزيل الخبث هذا اشارة الى الموضع الثاني والثالث من اعتبارات النجاسة فان حكمه كونه مظهر يستلزم  
 كونه طاهرا لاستحقاقه النجس بغير النجاسة بل بغير النجاسة بجملة الصلوة واما ما بان كونه طاهرا فلفظ  
 خلق لكم ما في الارض جميعا والارض لا خفاص النفع وانما يكون بالطاهر واما ما بان كونه مظهر الغيرة  
 وانما لان السماء ماء طهور والارض طهور وهو الطهر لغيره لكونه من الامور المتعدية وقوله جعلت الارض  
 مسجدا وطهورا وهو من في الباب اذ لا راد لظاهره لم يكن له عز في الكلام هنا من حيث ذكرناه في  
 العرفان في فقه القرآن وهذا فلو ايد في قوله وهو في الاصل مظهر اشارة الى ان هذا الحكم الاخير للماهية  
 حيث هي لا باعتبار وصفها وان النجاسة بسبب طهرها لا لاصولها لانها جازت عدم  
 الحادث ازل ولاصل فيها البقاء **٢** قبل الحادث ما لم يدرى بالحسن والخبث ما ادرك بالحسن وغيره  
 فان البول لا يابس عديم الراجح حيث مع انه لا يدرى بالحسن وقيل الحادث ما ينفق الى النية والخبث  
 بخلافه وهو قبيح **٣** اتفقت الامة على ان الماء المطلق اذا بقي على صفات خلقته الشربية والتبديد فان  
 من خواصه الطهارة لرفع الحدث بالانقضاء لا بشرط فقد عجزه وفعا مستقر الى ان يحصل حدث اخر فقلنا  
 باق على صفات خلقته اي من صدق الاسم وعدم تغير اللون والطعم والرائحة وعدم الاستعمال على قوله  
 وقولنا بانقضاء الحدث ان من قول بعض الفقهاء وهو لا يصح ان التسمية برفع الحدث بشرط انضمام التسمية اليه  
 وقولنا لا يشترط في الحدث ان من قول سعيد بن المسيب ان ماء البحر لا يرفع الحدث الا بعد قتل الماء  
 المطلق عجزه والارباب عاونا وقولنا وفعا مستقر احراز من قولنا لرفع التسمية برفع الحدث لكن لا  
 وفعا مستقر الحدث ان من قولنا لرفع الماء ممكن من قبل حدث اخر فانه ينفق حكم التسمية ويثبت  
 حكم الحادث الذي كان قبله **٤** وكله بخبر سبيل النجاسة على الحد واما اشارة الى الموضع الثاني  
 اي ما يخرج عن طهارة وهو سبيل النجاسة اي غلبتها عليه بحيث تصير قاهرة في لفظه او لغيره

الاصح  
وقلت اذ







عن اخيه من بني النضر فاسم النبي عن ثور ما وقع فها من بل من عذرة رطبة او رابسة ايصلح الوضوء منها قال  
 لا بأس **قوله** يخرج الموت البعير والثور وانصاب الخمر ما ذبحه الجمع هذا اشارة الى الموضع السابع وهو ما  
 يرد على الطهارة في تقدمه من غير ان يترك على ما يحسن فانه يطهر بالقاء او على دفعة قليلة لا كان او كثيرا  
 كان او غير كان لم يكن تغيرا فذا لك كانت طهارته وكذا ان كان متغيرا في حال التغيير بهذا التلقاؤ  
 وان لم يزل فلا بد من القاء كذا اخر فان زال فذاك ولا فخر وهكذا وكذا حكم الاقاربان النهر الى ذلك  
 النهر او وقوع الغيث متراكبا فير او اتصال الركبتين اتصالا متواجعا تام فان ذلك كله يظهر اجماعا واذ لم يظهر  
 شيء من هذه اربعة فغير مسائل **الحمام** وما شابهه اذا جرت المادة على القليل النهر صارت فيه طاهرة **قوله** اذا  
 ايضا **قوله** اذا تغير بعض ما النهر الجاري وبعض الكثرة الواقعة وكان الباقي منه كذا فخرج النهر او الكثرة  
 فزال ذلك التغيير واستهلك فانها طاهرة **قوله** ما البر بالزنج كالحج وهذه الثلاثة ايضا اجماعا  
 في مسائل **قوله** اتمر القليل حتى يبلغ كذا قال المرتضى وابن ابي عمير في حديثه بطريقه في قوله اذا بلغ  
 الماء كذا لم يحل خبثا وقال الشيخ في قوله لا يضر المص والعلام بعد اياه استحباب الحال الاول وان كان خيرا اذا  
 لا ينجس النهر فالحج والنهر من الماء والحديث الطاهر لانه الاصل **قوله** اذا زال التغيير من قبل  
 او طهر او كان قبل يظهر والحج طهر لانه لا يبقا ما كان **قوله** الماء القليل في الذكر اذا علاه الكثير قيل  
 لا يظهر لعدم المناجزة التامة وقيل يظهر للاتصال احد قسمي الكثرة على الجميع اذا عرفت هذا فقد  
 ظهر لان ماء البئر ما ينسأ الى الماء فيظهره من النهر لجماعا ويا فيها فاعدا ذلك من الطهارة ثم اخرج  
 تارة يكون للجمع وتارة يكون للبعض ولاول موجب سبعة تدور منها كلام المص يدل على عدم التوقف فيها  
 وهو البعير والثور والخمر فان كان اكثر ولا يشبهه ذلك وفي بعضهم ان الثور اشتباه خطي بالبعير وهو خطي  
 فانه يرد في رواية عبد الله بن سنان صحيحا لاشتبهاه وقال الصدوق في المصنف يخرج الخمر عن زوالها  
 خلاصة بل يخرج الجميع **قوله** **قوله** البعير اسم المذكور لا في كذا فان للرجل والمرأة **قوله** في اسم المذكورين  
 البقر فلا يتنا ولا في مفرز وان دخل في اسم النوع **قوله** لا فرق في النهر بين قليله وكثيره حتى يقطع القطر او صدق  
 الاسم وفي بعض النسخ الحكم بجمع النهر وهو يدل على ما قلناه وما الانصاب فغير شرط لكان في الثلاثة  
 في المسألة ولو لم يكن الشيخ الفقاع والمثني والامام الثلاثة هذه الاية عند المص فها عرفت ولذا لو نسبها  
 الى القائل به او كان يوجب لانه اذا ما السكرات فيقول كل من سكره وقوله كل ما عاقبه عاقبة  
 الخمر في ذلك ليس محققا لا في الدعوى لان تشبيهه بشيء مطلقا لا يدل على اتحاد من كل شيء بل هو  
 المراد من التشبيه بكونه ان لا يفسد في مشبه به في الشجاعة لا مطلقا والمراد من العمل الشرع فيكون التشبيه

سأكا

قوله

عليه وما الفقاع فلقول المص وعليه ما التمس ان الفقاع خمر والكلام فيه كالأول والمثني فلا دليل عليه من ذلك  
 يقال ان ما لا يقتل به شره عليه فيخرج الجميع الاحتياط ولا بد من الحكم في نزع البعض دون البعض  
 وفيه نظر بخلافه ان يقال لا يخرج شيء الاصل الا بالبرادة التمس ان المعاضة ويقول يخرج اربعون لرواية ابي  
 الشيخ وهو قاطع يخرج منها اربعون وان كانت مخز بهم المص وسكون الباء كالحج كما هو معناها  
 للتفسير ويرى في المص والمصنوع النقي ولما اقاموا الثلاثة فلا حاجة فيها الاكون الشارع يحفظ  
 الحكم لوجوب زواله قليلا وكثيرا وان كان كذلك لكانت محض القياس اذا عرفت هذا فالقول  
 على نزع الجميع بالبعة المذكورة انما هو بيان لا احصاء والمراد بالسكر ما كان ما يوجب لحدوثه  
 عرض الجمود للخرج الجميع ولعله من المعان الحشيش فلا حاجة لضاف القاضى الى ما يتعرف  
 للخبث من الخمر وعرف اهل الجاهلية والتقي بول وروث غير الاكول وبعضهم يخرج الكبد والخمر  
 حيتين وبعضهم النمل **قوله** فان غلب الماء روج عليها قوم اثنين اثنين وبما هذا لفظ اهل وهو  
 كمن في التركيب فان اثنين وقع الا من قوم وهو كونه متقدما على الحال ولا يكون في العربية صلب الحال  
 كونه الا والحال متقدما عليه كقول الشاعر لغز موحشا طلل قديم ولا يرد ذلك على لفظ الحديث الاول  
 في هذا الغز وهو قوله **قوله** فان غلب الماء فليترك يوما الى الليل بقاء عليها قوم يتراون اثنين اثنين  
 لان اثنين حال من التغيير في تراوحو والتغير بمعنى وان كان للتكرار اذا عرفت هذا فالنوع الثاني  
 واشتقاق من الوجه وفي ذكر القوم اشعار بعدم اجزاء النساء منفذات ومنعته وان جوزه في  
 التغيير فان لفظ القوم يقال للمرجل خاصة في اطلاق لا يضر قوما من قوم ولا نساء من نساء وهذا  
**قوله** اليوم هنالك النهرين من طلع النهر الثاني الى هاب الحمى المشرقية ولا يجرى الليل ولا التلغيق  
 ولا فرق بين اليوم الطويل والقصر ويجب في زمن الليل متقدما واستأثر التحقق اليوم لان ما  
 الواجب اليه واجب **قوله** يجوز لهم الصلوة جماعة ويقصرون على الواجب المندوب والمعتاد وهل  
 اكل جماعه فكل الشبه يدغم لانه مستثنى ولا يرد عند عدم يجوز حصول حال الرخصة اذ هو من

الشارع

مصر



تنتهي **قوله** لا يجوز الاقتصار على اثنين ثابتين ويجوز الزيادة على اثنين لان من المعلوم ان الاصل  
مع كل الاصلين **قوله** طويت الحمار والبغل كن وكذا قاله الثلاثة في الغرس والبقرة اما الحمار  
والبغل فقال جاسا بامر ولتباعهما الربا جرمين سعيد عن **قوله** قاله سالتهم ما يقع في البئر حتى  
الحمار والبغل والبغل فقال كرمين ماء واخرج الحمار للبخل في البئر وهو نزع الحمار البئر الجبل عن  
والجبل يطلع في بئر البئر والبقرة فلم يرد فيها حديث وان ذلك امسده الى الثلاثة وسأله  
الجسم غير كافيه ولا كان الحاق البقرة بالثور **قوله** طويت لادنان سبعون ذوا هذا  
قوله كذا العلم انما ينفي تفصيل وقال ابن ادريس نزع الكافر الجميع لا يشره حيا يذبح  
الكل فكذا بعد من ليس بيبان زيادة نجاسة حيا بسبب اعتقاده وقد زال بغيره العلامة  
ولقد نزع لاريون لويان حيا للربا في الكثرة او ثلثون لربا في كرمين بغيره  
لكن ابن ادريس في ذلك على ان ملزمه في نزع الحمار **قوله** وقاله ام **قوله** الفيد  
في القيليس والكثير عشر **قوله** السيد من لول العشر **قوله** قال ابن بابير والشيخ في القيل  
عشر والكثير خمسون والمرد بالقله والكثرة انفسهم او قال لول العشر بحسب البئر والغزاة  
والثلاثة وهو غير بعيد لظهور التأنيروا لانها اضافيان فجاز اعتبارها بالاضافة **قوله** المثلث  
عنه **قوله** والمثلث ثلثان بالكل موت الثعلب والاذن والثنا في الكلب وابلت **قوله** نزع من  
**قوله** خمس اذ لم يتغير وان تغير فحيز به هب الريح **قوله** نزع الجميع **قوله** سبع دلاء **قوله** لا لحاق  
رواية الحسين بن سعيد عن اربعة لالكل وشبهه فلو ان الشبهة على القدر في الحمار  
واستضعفه الم **قوله** وروى في الشاة قسح هذه رواية الصدوق عن علي **قوله** والسوق  
اربعة وفي رواية سبع الاقلام رواية الحسين بن سعيد والثاني رواية عمري سعيد عن علي  
**قوله** والفاة لا تملح وقيل لو قال ابن بابير **قوله** وابلت البقي سبع وفي رواية ثلث لول **قوله**  
الشيخين والثاني في رواية منصور وقال الشيخ في ثلث اكل الطعم **قوله** ولو كان رضيعا

واحد لم يرد في ذلك مذهب الثلاثة قاله الصدوق في المعبر قال ان ادريس الرضيع ان يكون في الحمارين كل القطا  
او اكل المشهور من يعتد بالابن في الحمارين او يغلب عليه وان لم يكن في الحمارين فلو غلب غيره فلا يرضع  
وتنجم من هذا البحث فلو ايد **قوله** الدوا ما جرت العادة باستعمالها وقيل ما استعمل في تلك البئر ومدة بيعتهم  
وطلا وظل الجعفي اربعين **قوله** يجزى الدوا بمحق سمها المذكور فلم يقص على معتد به وكذا في الكرم **قوله** قيل ان خط  
تعد الدوا الشخص لانه لا يحل لايه وقيل لا يحل له ولا لحوط وتخرج النزع بالترسع العدد  
دفعه فانه يكتفي على الثاني لا الاول **قوله** حكم الصغير حكم الكبير وكذا الجرم كاكل ويعد ما نزع يتعد الواقع  
او غافل اخذا بالاضطراب ويقين البراة **قوله** يحكم بالغنم عند وجدان الغنم ان تغترب لاصلا لعدم  
لغواص على الغنم المنفرد في انا واستعمل لعلها استطت تلك الساعة وقدر بعضهم بثلاثة ايام  
وهو **قوله** وقد غلب فلا يوافق نزول النخيرة فيستوفى المقدرة في قول **قوله** نزع حتى يزول النخيرة في الفيد  
والحسن **قوله** يزلوع اربعة رجال ذان تعد نزع الجميع قال ابن بابير **قوله** نزع الجميع فان تعد نزع نزع النخيرة  
قال الشيخ **قوله** ان كان منصوصة فقولوا لا يشرع ولا فقولوا ان بابير قاله الدان ادريس **قوله** ما قاله الشيخ  
غلبه وهو عند الماء ولا ولا يستند خبره محذوف فلهذا قاله لاوطا نزع حتى يزول النخيرة وبيان  
هذا الوجه مع النخيرة وقيل في الماء نزع حتى يزول النخيرة ومع الماء ما من غير يتوقف المقدرة  
اجتماعا يجمع البهائم وهو الغنم ويمكن ان يقال على هذا الوجه ان هذا ليس من قبيل التجديد النخيرة  
بل من المعلومات فالشارع رد في الماء فقال ان لم يتغير فلهذا قاله بالقدرة وان تغير فلهذا قاله بالقدرة  
علة التجديس فاذا زالت العلة زال العلول فلا يجمع ان لا نزع عدم التغيير يكون المظهر هو المقدرة في  
التغير يكون المظهر زوال التغيير وقدر بعضهم كلامه بان يبعث بعد الغايبين عن المقدرة وزوال التغيير  
كابتدائهم للحاصل في عدم الوفاة وهو محتمل **قوله** واما المضاف فهو ما لا يتناول الاسم باطلاقة النزع  
المسمى ان المضاف لا يصدق عليه اسم الماهية بل يحجاز الوجود خاصا للمجاز فيه **قوله** حصة بغيره  
يقال في الاستعارة الرجل الشجاع ليس باسمه وهذا كذا لانه يصدق انه ليس بما **قوله** لا يتناول الاسم  
باطلاقة فانه اذا قالوا اسق ماء فانه لا يحمل الا على الاطلاق **قوله** وكذا طاهر لكن لا يرفع حدنا قاله  
نزع لجماعا واعتراضه العلامة بان الصدوق يجوز ذلك لاجب بان المخالف معلوم العين والشيء فلا يفتقر  
هذا مع انه يجوز ذلك مطلقا بل بما اورد خاصة السفن عدم المطلق **قوله** وفي طهارة محل  
برهان قال السيد في الحديث وقال الحسن يرفع عند عدم المطلق ولا كثر على خلاف ذلك لوجوه  
**قوله** ان النجاسة متبقية فلا يزول الا بما يقين معه الزوال وهو المطلق **قوله** المضاف ينحس على افة

يفتدى

القديم

الناطق















ليس لا الشية لان نفس صمد والفعل لا يوجب الطلعة لان لم يوجد في صورة الزوال ولا لانه العام على الخاص  
 فيكون انما العمل بالنبات وفي الحصة كما في قوله لم ولما الكل ارضى ما نرى **قوله** اختلفت في كيفية افعال  
 الشيخ فيه الغيرة كما في قوله ايضا اقرب الى الله لقوله ولما هو الا لا يجدوا الله عتاقين وهو معنى الغيرة  
 فالزائد ان كان مخلصا كان تفريرا وكذا الا زيادة وان لم يكن مخلصا كان سببا فيكون نسخا **قوله**  
 بان الزيادة في خلاص فلا يكون منافيا **قوله** للمعلا بد مع الغيرة من الوجوب او التذنب لان الشية ارادة  
 الفعل على الوجه المطلوب ووجه الفعل هو الوجوب والتذنب **قوله** لا يرضى لا بد مع ذلك من ذكر الاستباحة  
 لقوله بعد اذا قم الى الصلوة فاعلموا بوجوبكم اي اجعلها لانه المتعارف عن قولهم اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا  
 والذاتية الامر في هذا الصلوة اي اجعلها لانه المتعارف عن قولهم اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا  
 ليمر عن صفة ليس كذلك كونه الجالس **قوله** لا يرضى لا بد مع ذلك من دفع الحدث اذا لم يكن دائم الحدث  
 ليمر عن ليس ارفع كونه السلس **قوله** وفيه **قوله** العلم بكونه لا بد من ارفع الحدث اذا لم يكن دائما  
 للتلازم بينهما وقصد المزمع قصد اللازم وقطعه الفاعل في الجهد اذا يقرب من حصوله فانما يرضى  
 عند الشيخ وعند المتن والحق والعلم لا يجزى وفيه التذنب والوجوب وقت التذنب والعكس وهو لا  
 في انما المندوب فانما يصح مثل ذلك عند الشيخ دون غيره **قوله** ويجوز تقديمه عند غسل اليدين الى آخره  
 للنية ثلاث محال امور مع مقدمه اشار اليه الله اما التوضيع فليمن ان التاخير ولما التيقيد فلا يرد عند  
 غسل اليدين المستحب وانما يكون مستحبا اذا كان عقيب التزم والبطي والعايط او الجاهة واراها  
 او الغسل من ما قليل في انايفة وفيه يبدى فان الغسل مع استحبابه الغسل الا انما **قوله** سويح  
 وهو عند المضمضة والاستنشاق ولم يذكره احد من المتقدمين فوقف فيه صاحب الشري في زمن العلامة  
 في تذكره وتاخير التمسك **قوله** مضمق مطلق وهو عند غسل الوجه **قوله** واستدامته حكمها حتى الفراغ منه  
 الفقهاء الاستدانة في النباتات ابرم مدعي وهو ان لا ياتي المكلف ما لم يسل ما قبله الا في كونه ما ياتي  
 ذلك الوجه الذي قوله او بدله كنية فعل مطلق ولما فعلوا ذلك الوجه **قوله** ان استدامته غير النية عند  
 فيكون منفيا **قوله** انما على حاله بقاء حكم النية وان الباقى مستغن عن التمسك عند التمسك **قوله**  
 ان النية فعل قلبي وهذا لا فعل القلبي يجب ان يكون قلبيا لامن افعال الجوارح فالمنافي للنية في نية  
 اخرى ينافيها وهذا ما اورد من قول المتكلمين حيث قالوا في الشيء يجب ان يكون من جنس وقصة الاداة  
 ارادة الصانع **قوله** وغسل الوجه هذا هو الواجب الثاني من واجبات الرضوخ فاعلم ان الواجب هو  
 من سببه التسلط الى محاد شتم الذنوب لان ميل الراس الى التدبير ومن اول الوجه باخذ

في السطح ويقع بالوجه فاما التذنبان وهما الايضان المكثفان للناحية اعلى الجبين من خافوا  
 لا ينفذ سمت الناحية ومدين يجهان هذا التدبير وكذا يخرج موضع الصلوة لا فرق لهما التسلط  
 ويخرج الصلوة وان وهما جاني الاذن متعادلان بالعدا من فوق الاذن ولا عورة بالاعوة فيدخل في  
 هذا الفصل موضع الغم لان في تسلط الوجه به واحد وعشرون اذ لا يعلم والوسطى والعدا والباس للصل  
 بين يمين الاذن خارجا عن حد الوجه ومنه ما من الوجه **قوله** ولا يغلبها قل ان الجنب اذا سجد وكذا  
 فصل المتوضي الغسل من غسل الماء الى الشرة لانها ليست واختار العلامة في ذلك وكذا وجوب تحجيل الشعر الخفيف  
 سواء كان الخفيف الخفيف والكثيف اذ لا يرد كذا عدا الحية او كالحية **قوله** واجوب غسل الشعر السائر ومنه  
 ان غسل السد لا يجزى عن اخرى وانما حكم الاول حق والثاني لا لان الوجه اسم لما يقع به الوجه **قوله**  
 هنا تحت الخفيف فظاهر الكثيف لا سببية **قوله** وغسل اليدين مع الرميان اتفق الناس على ان يغسل يدا  
 الرميان في الغسل في الغسل او في الرميان **قوله** فغسل اليدين مع الرميان اتفق الناس على ان يغسل يدا  
 الى الله اي مع الله وقوله لا تاكلوا من اهلهم الى اهلهم فعل هذا **قوله** يغسلها اياها الصلوة في اربعة رقع **قوله**  
 عليه وبما انك لا يغسل الغاية كقوله بعد واتم القسام الى الليل والغاية يقتضي مخالفة ما بعد هذا ما قبلها  
 كان مفصلا بفصل محسن واما اما الا فلا يكون وجوب الغاية التبييض كافي في هذه الصورة فانما يغسل اليد  
 مطلقا وهو متفق على غسل الرمي لا لاجابة عن الكثرة المشتركة بين اخر الزيد وابتداء الساعد والحركة  
 المشتركة في الغاية والتصل لا يميز بفصل محسن فذلك ان توقف غسل اليدين على غسل الرميان ويجوز ان  
 لان ما يتوقف عليه الواجب المطلق فهو وجوب يغسل الغاية فيما اذا قطعت اليدين من الرميان وفيه ليس  
 الساعد ففعل الواجب يغسله لا لاجابة عن الرميان من غير التزم وعلى الثاني لا يجزى لا يوجب غسل اليد  
 وانما سقط الغسل سقطا بغير **قوله** وهو ولو كان لغوا لان شبهة ما لا يجزى في الشك وكذا في صاحب  
 بعد الاجزاء مع التمسك في الوجه واليدين وهو اقل قول الرميان لرواية عرق **قوله** في حكمه بوضو وضو  
 فلا يمس ويغسله حجة وهو ايضا بيان الجمل الوجه فيكون واجبا وقوله التمسك وقد كمل الوجه وضو هذا  
 وضو لا يغسل الله الصلوة الا بغير غسله ووجه الدلالة انه لا يجوز ان يكون قد نكس في غسل العنق  
 ولا كان انكس واجبا ويكون غيره غير مطلوب ولا قابل بغيره في خلاصه وهو المطلوب **قوله** لا يرضى في  
 الصباح بكراهة انكس واختاره ابن تيمية لا في يديكم الى الرميان على اوله من القولين لا في  
 اما بعض مع وعدمه للدلالة على ظاهره ويغسل الغاية وهي قد يكون الغسل وقد يكون الغسل ويغسل  
 الثاني فيكون بجملة ما يغسله **قوله** وقل الغسل ما يحصل به ستمه ولو هذا اقل الغسل ان يجزى

ووجه من سببه التسلط الى محاد شتم الذنوب لان ميل الراس الى التدبير ومن اول الوجه باخذ



سورة

من الماء غير نقي من الشدة اما ينسد او يلبس المكلف له وهو المصنوع بالدهن واكثره ما يحصل للاصابع  
فالكحل غير نقي **قوله** وسع مقدم الرأس المسح على الرأس ولعب بعض الكتاب في هذا انما  
هل يمسح المسح الرأس ام لا قالوا لا نعم لان الآلاف الصاق والرأس حقيقة في الكل واللفظ اذا  
طلق يحمل على حقيقة قلنا البالد نعم لان هذا الفعل متعد بنفسه والفعل اذا تعدى وصف رتبة  
للباء عليه فانه لا يتعجب لما تقرر في الاصل **قوله** هل يتعين موضع ولا الشاخي لا تكن الافضل المقام  
يتعين القدم وجوب الفعل التبعي كاحكامه على المسح عن الوضوء فاعطشت واربعه وقال  
هكذا كوضوء لا تقته وهو واقع في بيان الوجه فيكون واجبا **قوله** هل يقدر بعد اكل الوجوه  
بقدر الوضوء وقلة الشبغ في يديه باور حصة فلا يترك اصابعه ولا يترك الاصابع بل يصدق عليه  
الاسم لان لفظ الشارع يحمل على الحقيقة الشرعية فان تعدت فالغرض فان تعدت فالغرض وقوله  
والاخره من شغل فغيت العرض وكل طلق يختلف في الافراد يحمل على اقله ولعله اذا سحت  
بشي من اركب اولي من قدسك ما بين كعبك الى الارض اصابع قدسك **قوله** هل  
غيره من عندنا الا عند الجهر ويجري الفصل عنه **قوله** المسح بعد تغطية تداوة الوضوء عند  
الجهر وما يستأنف **قوله** ما يمسح عليه عند البشارة او الشعر الخ من عند بعض الجهر ويجوز على  
لنا القول واستحو ابراهيم **قوله** هل يجوز المسح مستقبلا في الشبغ في ف تحبهم وهو ظاهر كلام  
في وقوله لا ما بين ادرين والمصبر وهو الحق لصدق الامتثال لوجاهة عدم التحريم والقول  
لا بأس بلمس الوضوء مقبلا ومدي **قوله** ومسح الرجلين الى الكعبين وهما قباء القدم اما وجوب  
المسح الى الكعبين فاجماع علماء اهل البيت وقيل الخطاب في قوله وجعلكم الى الكعبين بالبحر  
عطفا على رؤسكم وقراءة النص عطفا على المحل كقول الشاعر معاري اننا بشر فاحسبنا  
بالجمال ولا الحد يدلو قولهم انهم انما معطوفة على ايديكم وقراءة البحر بالمجاورة فحينئذ ان  
على الاقرب اولي الجوارح ضعيف خصوصا في موضع الواو والذخيرة في الراء وطبعهم اليسر كما  
قلنا **قوله** حتى يصبغ فان لا اليسر ان يخرج من الحجر لا الصبغ وقيل يقولون ان الصبغ عند الله  
عباس ومن الفقهاء انهم قالوا بالصحة والجبا في ابن حريز ومن بين المسح والغسل واما  
فتنة الكعبين فقال اصحابنا انها قباء القدم كما حكاه المصنف في حديث الحسن الشيباني  
والحجوة لقوله الى الكعبين فانه يدل على ان في الرجل كعبين ولما زاد معنى الشاق والقدم لئلا  
الى الكعبين فكل قدم كعبان فيكون اربعة وهو ايضا ما اخذ من كتب ندى المار والواقع وهو

الاستحباب

بالاشتقاق وقلة اكثر لغيره وروايت العلامة اعظم الاتقان لا بأس بالغة لغوية في قولها اهل اللغة  
قال الجوهري الكعب العظيم الشاة عند ملاتي الشاق والقدم ونقل الاصحى كان يترك على من يقول في  
القدم وهذا قول **قوله** انه لا يترك استعمالها بالمسح يكفي ولو برأس الشخص **قوله** لا يترك استعمال المسح  
مسح ثم قطع ثم مسح من هذا **قوله** لو كان غسل المسح بطهرا لم يجز المسح حتى يزل الوضوء لان يكون رتبة  
المسح غلب وقوله ان ادرين يجوز طهرا او نحو هذا من المسح بما جاز **قوله** يجب كون المسح اليد  
في الموضع من الرأس والرجلين ولو بيد واحدة **قوله** يجوز المسح مقبلا ومدي كما تقدم والى في الاصل  
للمسح الى المسح **قوله** والترتيب سبدا بالرجل الى الخد او وان لم يقتض الترتيب كنه لا يقتضي عدمه فيكون  
الترتيب جملة والوضوء الثاني من غير حصوله في الترتيب اجماعا فيكون واجبا والاوجب خلافه فيكون الوجوه  
لا ترتيبها في الاجزاء اما على جهة الفصل والكمال فيقول اليسر لاصحابه على القول بانه  
يجب التسام وانما قلنا بالاجزاء في عدم الترتيب لقوله وجعلكم جميع بينهما ولا يدين مثله في الدين  
لان اجبا وجبت الترتيب في اذن الرجلين هذا مع ان سلا وبن عقيل وابن الجدي وابن بابويه  
لا وجوب الترتيب **قوله** والمواظاة وهي واجبة باجماع علماءنا ولما خلفت فيه رافعة الشبغ  
المتابعة لقوله **قوله** اتبع وضوءك بعضا ولان الشبغ يولى من افعاله فيكون للمتابعة واجبة وقوله  
ان لا يترك بعد رجعت ما تقدم وقوله العلامة لا يترك في حال الاحتيا او بالثاني في الاضطرار واتفق  
الكل على ان الوضوء لم يجب ما تقدم لم يطل وضوءه بل فائدة الخلاق في تغطيته في الاسم وعدمه فانه على الاول باع  
وعلى الثاني لا يترك في القول الثالث انما التاخير مضطر لا يبعد خصه بل هو بدل اضطراري كخالف الكفارة  
الترتيب وعلى القول الاول بعد خصه **قوله** والثانية سنة والثالثة بدعة في الشبغ وابن ادرين في الشبغ  
لانها ليست من الوضوء والا لا استجبت في جميع من المولات الواجبة والقول صرح الثالث بدعة الحديث  
وجوزها ابن الجدي والمفيد وابن عقيل ولقولهم الوضوء من شئ ومن زاد لم يجز ولا هو في اول  
عدم دليل المشروعية فيكون ادخاله في الذين ما ليس منه **قوله** ولا تكرار المسح ليس ذلك  
فيه كما في الفصلين ويجعل ان يد الشئ لا يجوز واليه ذهب ابن ادرين لعدم دليل المشروعية فيكون  
بدعه وعلى الثاني ان تكرار غسل وضوء **قوله** ومن دام بر السلس يصل كذا في قولنا يوضو اكل وضوء  
حسن الاول للشبغ في الاصل البراءة وحمل على المستحاضة قياس والثاني قول في وهو لا يترك  
اذا تم الاصله فاحسوا وجوههم وهو عام في كل قيام خرج منه المتطهر الذي ليس في الباقي على ذلك  
العلامة في المستحاضة حاله هاد براءة الوضوء معارضه بالاحتياط **قوله** وكذا المبطون في

يجز



الحديث في الصلوة وتعدى في هكذا قلت في بيان مسلم عرق في وقت العلامة الوجه ان عدو ان كان لما  
لا يتقطع فانه يبي على طهر من غير ان يجده وضوء كصاحب السلس وان كان متكئا من التخطئة قد روي  
الصلوة فانه يتطهر ويستأنف اما الاول فلا يوجب الصلوة لا يبطل الصلوة لان من شرط صحة الصلوة  
صحة الطهارة واما الثاني فلو كان من بطل الصلوة بطل الطهارة صححة وفيه نظر اذ لم يرد المراسم الرواية  
المذكورة من غير معارض مع صحتها فالاولى صح فغيره من ثبوت الرواية عليه وهو ان لا يرد عذره  
ويقطع زمانا لا يصح للصلوة فان تكليفه حينئذ اما الرضوخ والاستئناف وهو باطل لان تكليفه بالكون  
على الطهارة في جميع الصلوة باطل لان الرضوخ ان زمان لا يتقطع لا يصح الصلوة فلا يصح الاستئناف او  
تكليفه لا يرد من غير وضوء وهو باطل ايضا لان الطهارة شرط صحة الوضوء لا يرد من عدم الوضوء  
وسقوط التكليف بالشرط بالنسبة الى المجمع لا يقتضي سقوطه بالنسبة الى بعضها لان المجمع لبعض  
وسقوط الخاص لا يستلزم سقوط العام واذ بطل هذا ان الضمان بعين الرضوخ والينا كما هو مدلول  
الرواية فيجعل عليه قوله لو نقص الطهارة لا بطل الصلوة قلنا انما متى اذ وسع الزمان او مطلقا لكن  
الاول ليس محلي الزمان والثاني يلزم من بطلان مع استمرار العفة **قوله** ان يتطهر بها قبل المباشرة  
للاصحاب تحقير هذه المسئلة اقول **قوله** الاكثر وهو انه يغيد الطهارة لا يوجب كون الحدث متاخر  
في بطل الصلوة ويجوز العكس فلا يتصلح الصلوة مترددة بين الصحة والبطلان كما انما يرد في الزمان  
يقين فلا يبرأ الا بتعيين حصول الشرط فيجاء بالطهارة **قوله** في المص في المعبر بعدم تردد في قول اصحابنا  
ينظر الى حاله قبل تصادم الاحتمالين فان كان محدثا جازى على الطهارة لا يترتب انفعال من تلك الحال الى الطهارة  
ولم يوجب تجديد الاقتصار بغيره في الطهارة وشاكا في الحديث في جازى على الطهارة وان كان قبل التمسك  
مطهر ابي على الحديث بعين ما ذكرناه من التفسير **قوله** العلامة ولغيره في بيان اني قلت اذا تيقن هذا  
انه نقص الطهارة وتعدى عن حدث وشك في السابق فانه يجب حال السابق في الزمان ان كان في  
تلك الحال طهارة او طهارة لا يترتب ان نقص تلك الطهارة فترد او لا يترك ان يتعدى  
عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقص الطهارة الثانية مكلفه في قوله لا يرد من اليقين بان  
وان كان قبل الزوال بعد ثبوت الان حدث لا يترتب انرا تنقض الطهارة من نقصها والطهارة  
بعد نقصها مشكوك فيها قبل عليه يمكن تعقب الطهارة كما في التجدد وتعقب الحدث فيحدث  
في عده بكونها متعاقبين وصحهما باستصحاب السابق على ما في **قوله** انه اذا حصل لهذا  
فلا يخلو اما ان يعلم في الزمان المتقدم على الزمان الشك او لا يعلم فان كان الاول فان كان

فان كان مستطهر ايضا فيجب على الطهارة وان كان محدثا فهو الاكذالك فظهر وبان ذلك ان يقول الله عز وجل  
صدر من طهارة وحدث متعاقبان اي الطهارة لغرض الحدث والحدث رافع للطهارة ومقتضى ان  
واحدة والحدث واحد فان كان قبل الزوال مثله لم يرد ان مستطهر لان السابق صحيح لا يجوز ان يكون  
الطهارة والا لكان طهارة عقيب طهارة وهو باطل لما قلناه فيكون السابق الحدث فيكون الطهارة  
بعده فيكون مستطهر وان كان قبل الزوال محدثا فهو لان حدث لان السابق لا يكون الحدث ولا كما  
حقا بعد حدث وهو خلاف الغرض فيكون السابق الطهارة فيكون الحدث بعدها يمكن بعد ثبوت  
كان الثاني تطهر ايضا لاحتمال ان كان محدثا فطهارة بعده صحيح والحدث بعدها **قوله**  
وفي من كتابه الصحيح **قوله** ان صححه المصنف في المسئلة كونه وبه قال ابن الترمذ وابي ادريس **قوله**  
في صحيحه وهو ان يرد لغرض لا يمت له الطهارة والمرد لا يمت له الجهر ولا يمت له الكذب لعل له  
ضرورة فانه قد تغير المظهر وقول الصادق **قوله** لو لم يمت له الجهر ولا يمت له الكذب لعل له  
لا يمت له الجهر ومن الرواية **قوله** واما الغسل الى العز الوجوب من الغسل ستة حسن للاختلاف  
واحد مختلف غيره وهو غسل من الميت ومثاقيبا في الغسل الجنابة وهو في اللغة العود ومنه  
والجانب الجنب وقول الشاعر انا احب زينا احب جنابة وكان خربت عن حلالها حادثة وليفت  
جنب البعد عن احكام الطهارة ويقال جنب الرجل وجنب وجنب وجنب من الجنابة ذكره في  
وقال الجمهور والحري ايقال جنب لانه معناه اصابته رجح الجنب فاما من الجنابة فيقال الجنب  
اصابته الجنب **قوله** الذي يفر من احتراس من المشرك فانه لا يجب على احد ان يتركها  
سبق الطهارة شاة في الحدث ومع ذلك لا يجب ما تقدم نعم لا يصح منها فاضل في قوله **قوله**  
مع اوج الغسل المندرج بعد كل صورة لا يحتمل سبقها **قوله** وان كسل الى طهارة طهر **قوله**  
وكذا في غير الرواية على الاشبه **قوله** السيد الرضوي وابي ادريس والعلامة والوجوب وهو قوله الشيخ  
ط كوجه اقول نعم او لا مستمسك بالمتكلمين وان كانت لغرض المس باليد كالحكماء كحي باعنا على  
بشهادة الجمهور وهو قوله على وابي ادريس والجمهور صادق على الرجل الذي اذا كان مطلقا لم يجد حيا  
للتيمم كان موجبا للغسل لعدم الفرق **قوله** كما لا يجب على الرجل ان يحد ويصير عليه الغسل  
للقدم حتى اجازة كذا في التلويح والبيان في النظمين ان الصحابة لما اختلفوا في وجوب الغسل باليمين واليسار  
من غير انزال واحتمل ان تصادفوا فيهما لما آمنوا انهم على علمهم على علمهم من قوله ان وجوب غسل اليدين  
والحد لا يوجبها صاحبا من ما رجحوا اليه **قوله** من اذا دخل فقد وجب الغسل والماء



والا خلاصا في التبرؤة والنجاسة والشح في راحة الجنب في الجنازة ولو لم يكن ان غسل الرأس في الجنازة اخصا فاما  
 فيادون الفرج اعلمها غسل ان هو انزل ولم ينزل في حاله غسل وان لم ينزل في حاله فليس عليه غسل  
 والجواب ان التبرؤة هي في الجنازة لا من الاقراجه وهو حاصل فيه وعرفا لغيره وهو الذي يعمه في تمام  
 حافظون يريدون ذكر الرجال في الاقراجه **قال** وفي وجوب الغسل بوطي الغلام تزدوج من علم الهدى  
 بالوجوب مستشار التردد من اصاله اليه من وجوب غسل وعدم ضم صريح فيروى من وجوب الغسل  
 في حاله ولا فرق بينهما الا في قوله لا في العلم في وجوب الاقراجه والتبرؤة في وجوب الاقراجه  
 وتسلط بالاجماع الكرك وبقرينة ان كل من قال بوجوب الغسل في حاله لم يوجب في حاله الغلام وكل  
 من لم يوجب هناك لم يوجب في حاله فلو قلنا بوجوب هناك ولم نقل بوجوب هناك كان من الاقراجه  
 واثبات هذه المسئلة كثيرة منها التبرؤة والخلافة اختلفت في قوله فاقدم من فيهما معا ومنهم من  
 منعهما معا فلو قلنا بتأخير حديث احدهما دون الاخرى كان من الاقراجه في العلم لم يثبت عندنا ان كل من  
 بالوجوب هناك قال بالوجوب هناك ولا يرى قول المرتضى وهو اختيار العلامة فلو قلنا من غسل في  
 بالحدوث والجم في هذا المقام **قال** وسنورد مبعة الاستدلال في الشرح وجماعة بوجوبه واستحسنه السيد  
 وابن اديس والعلامة في تفسيره لا يصلح عدم تخرج الروايات بوجوبه بل إعادة الغسل في رواية  
 بل لا يلتزم بل لا يلتزم على القرائن انما هو للمنفرد لا للجم من غير انزال **قال** وسنذكر في القرائن  
 ودخول المساجد طبق الاصحاب على تحريمها وذكره القاضي الاول في ملل الثاني **قال** ووضع شيخنا  
 على الظاهر في غير مخالفه لاسلامه فانه لا يكرهه من التحريم لقولهم نحن سئل عن الجنب الجليل  
 يتناول من المسجد المستأجر يكون فيه قال نعم ولكن لا يضعه في المسجد شيئا فذكره ولو لم يكن  
 انما سئل عنه في قوله الى غيره **قال** المرتضى واختار لم يمتنع الغسل ويتوضأ لان الحديث لا يوجب  
 الوضوء وليس وجوب الغسل ولا ايضا فيسقط الاعادة ولا يسقط الحديث ما بقي من الغسل  
 بل يجمع مع الغسل ولم يمتنع في نظرنا لان المدعى ان ذلك الحديث ناقض لما تقدم عليه اذ لو كان  
 ناقضا لم يجمع الى الوضوء فيما بعد لان غسل الجنازة معن عندنا قلت انما ينبغي على تقدير عدم  
 تجدد سبب الجنونة فيكون تأخير الغسل من شرط طاعتهم بتجديد الحديث والجماع على مذهب  
 وحده مطلقا على ما يعمم التحكم لانه اذا كان انما يؤثره الشرط المذكور فاي مرفوع بينه وبين  
 قبل وفي الاشارة **قال** ابن البراءة وابن اديس لا يمتنع ولا شيء عليه ووجه هذا القول اتفاق اكثر  
 الفقهاء على وجوب الحديث الاكبر مانع من تأخير الحديث الاكبر لاجل الوضوء والنجاسة موجودة

بار

بعد غسل رأسه وهي ما انفردت في الجنازة ولو لم يكن ان غسل الرأس في الجنازة اخصا فاما  
 مؤثر تام والناقص لا يعارض التام وفيه نظر لان قولهم الحديث الاكبر لاحكامه مع الاكبر ان اردوا به  
 ان غسل الجنازة يخرج عن الوضوء فليس كذلك على تقدير ان الجنازة بالعلم كالأصل على تقدير ان يأتي بغيره  
 فهو محل التبرؤة وليس من الجنازة بل من الجنازة لا من الوضوء فلو لم يصيبها الماء لم يحدث ان يخرج بوضوء الوضوء  
**قال** ابن ابي عمير والشيخ والعلامة انه لم يمتنع ووجه هذا القول موقوف على تقديره انما هو من الوضوء  
 التام لم تأثر ناقص مانع السبب الناقص وسقط السبب التام بسبب الناقص اذا تقدم هذا  
 فيقول انما حدث بعد غسل رأسه وغسل الرأس لم تأثر ناقص وقد جلت تأثيره وكما في قوله في الجنازة  
 تأثيره ناقصا لم يؤثر الكمال لا ينعكس قبلنا كمال اثر الكمال اثر الجنازة ولو لم يمتنع في رفع الحديث انما  
 من افعال الجنازة والاولى من كون بعض السبب الناقص سببا تاما وهو محال والثاني غير متحقق  
 اذ الجميع قد استثنى وفيه نظر ايضا لان معنى هذا الوجه على ان الحديث الاكبر ناقص الطهارة الكبرى هو محل  
 لها وهو متحقق بل هو موجب للطهارة الصغرى وبنيهما فوق على ناقص لو كان ناقصا لا الكبرى كان اذا  
 لحديث بعد الفرج من الغسل صريحنا لا يقتضي غسله ولا هو إعادة الغسل لا لحظوا في الروايات  
 وهذا لو اريد ان يمكن التمسك بالاولى لكان لوجوبه في اثناء غسل الجنب وغيره من افعال الجنازة  
 العلامة هنا في تأخير الاحتراء الوضوء لو حصل بعد كمال الغسل قبل الوضوء امكن ايضا الاحتراء لولا ان  
 الوضوء هو واستغفر الله له في الحديث بعد الغسل وحكم الشارع بوجوب الوضوء لا بد عليه  
 والافق في هذه الاعادة **قال** لا كلام لم يحصل بعد الوضوء المقدم قبل الغسل انما يعاد الوضوء **قال** في وجوب  
 غسل الجنازة عن الوضوء وفي غيره تردد الظاهر لا يجري اما احسن غسل الجنازة عن الوضوء باقيا  
 ولغيره وان كنت متحسبا فاعلموا اما ان يريد به الوضوء وحده وهو باطل اذ اتفاقا لان التقصير في طلع  
 للشركة او الغسل والوضوء وهو باطل باجماع الامامية فلو لم يوجب الغسل وحده وهو المطلوب في غير  
 في موضع السراقة من الطهارة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جباة اعماوى سيدنا في غسل  
 وهذا وحق هنا لا في غيره فاجاز في المنع لاعتقال نجس ان لا يمنع بعد وجوب محاذرة  
 الغاية لما قبلنا رايه لوقوفه على الوضوء لزم اقامة ما ليس بغاية غير ما ما عاده من الغسل  
 فتدبر في العلم تعارض الروايات واختلفت الاحكام فان السيد وما في الجنب ذهاب الاثر في كل  
 كانت عن الوضوء في الشرحان وابن اديس وابن ابي عمير لا بد من الوضوء وجوب الوضوء لان كل  
 واحد من السببين سبب في ايجاب الطهارة ولا منافاة بينهما فيجب حصولهما في كل العمل بهما

ما في سبب الثاني







لغيره مدعى الصلوة أيام اقراءك لما سئلته فاعلم انك تجتنب ان يقرأ في يوم العادة والصلوة العادة  
 لانها تسمى الصلوة العادة او الفلح الغالب **قوله** وفي المبدأ مرة والصلوة مرة والصلوة العادة  
 بولسنا انما من اختلاف الاحكام فان الشئ في ترك الصلوة بغير روية الدم هو ان يكون  
 ان يكون من جنس ما في جنس وهذا يمكن ان يكون من جنس العادة في الحيض فترى فيجب تركه فيكون  
 الحلال والصلوة لا تلزم الحلال وقال المصنف وابن ادریس والمصنف والعلامة بحال الصلاة حتى  
 الحيض لان الصلوة في الدم تنقح فلا يقرأ الا في **قوله** ويجوز على وجه ما مضى من الدم وقال المصنف  
 والمصنف والمصنف فلا يقرأ في وقتها في الحيض فاما ان يكون المراد ان الحيض هو ما يلزم  
 المصنف او مكانه وهو المصنف لانه لا يقرأ في الحيض لا يقرأ في الحيض **قوله** وضاع الدم او في  
 اما المصنف في الصلاة فلا يجوز عليه قضاء ركعتي الطلوع في الصلاة فبعد **قوله** هل  
 يجوز ان تجوز لو كانت الصلاة في وقتها في الحيض والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف  
 القدر في ذلك بان الوجوب والتكليف في صور العزائم والوجوب في وجوه من وجوه ذلك قول من اذا  
 قرئ شيء من العزائم وجب عليها فامسح وان كنت في غير وضوء وان كنت جنباً بان كانت المرأة لا تقرأ في  
 المتقن وعدم المعارض اما المتقن فظاهر واما عدم المعارض فلا بد من كونها من جنس الحيض  
 بالظهار مطلقاً بل اذا كان من جنس من الصلوة وليس في ذلك **قوله** ويجوز بها الكفارة على  
 بوطها روايتان احدهما الوجوب في كل وضوء وامسح في المصنف وابن ادریس بالوجوب في كل وضوء  
 من الحيض ايضا فله نصف دينار في كل وضوء **قوله** ويجوز بالاصل ولو روية المصنف ان القسم  
 من **قوله** قال سالت عن ما وقع امرته وهي طامث فقال لا يلزم فعل ذلك فتدعي الشان بقدر ما كنت  
 اعلى كفارة **قوله** لا اعلم في حديثنا استغفر الله لو كان فيه كفارة لعلم الامام لاسيما في حديثنا في  
**قوله** وهو يبارك له ويصفى في وسطه ويصير في امره هذا فريد **قوله** اما ذكره قول الثلاثة لرواية ولو ثبت في  
 عن **قوله** والصدوق يصدق على مسكين قدر سبعة وجعل رواية الاول والوسط والخير بحسب  
 للزاد فالاولان الذات الستة اول والثاني والثالث والرابع والوسط والخير والسادس آخره **قوله**  
 سالت عن الوضوء ما بين الخمسة الى السبعة والرواية في غير العشرة وظاهره ان كان في بعض العادات  
 عن الوضوء والخير والصلوة **قوله** لو تكررت الوضوء اكثر من سبع فغسل التكبير او تغار ان كان ولا  
 فإعادة وتره في كل وضوء من التكرار والوجوب الاول **قوله** لا كفارة عليه ولا على الصبي الواطئ حاله  
 للصبي ولا فرق بين الزوجة والجنبية اما المتوفى فقد في ثلاثة املا من طعام فله الصدقة والشئ

وجعل

**قوله** لا يجوز في القسم لانه كفارة ومصرف مستحق الزكاة كالحاجة **قوله** ووطئها قبل الغسل هذا قول الثلاثة  
 مع الصدوق في فصل الصلاة لاول الامام الحجل والعمرو قوله الا على ان لا يجرى ولا اختصاص النجس  
 الدم بغيره فيجب وجوبه في كل وضوء وقراءة التشديد على النجس قوتاً بين القارئين ولاداً للمصنف  
 قوله فاذا اقله لان المراد من ذلك كماله في كل وضوء فلهذا قطع الحجل فقطع **قوله** وكذا الرادك من اخر الوضوء  
 الطهارة والصلوة الاولى لانه لا يقرأ في الاغلب احرازاً مما ذكره في العادة بهذه الصفة  
**قوله** ولو كان عيباً الجب من الدم الخالص الطرى في الجوف **قوله** ولا يجرى من الصلوة بين وضوء  
 واحدة في المعبر هذا اذا كانت الاستحاضة غير مائلة واما اذا كانت سائلة فيكون بالغسل التمش  
 عن الوضوء وهو ما ذهب الشيخ في تركه **قوله** وقال ابن ادریس وكثير من المتأخرين والعلامة لا يجرى  
 بين صليتين بوضوء لحوال ان لا يقرأ وهو واحد على الشئ في كل وضوء وانما ابن ادریس في كل وضوء  
 القسم القليل وضوء او وجب الباقين الغسل لا غير **قوله** والنفس عند ما تنسوس النفس التي  
 الدم **قوله** الشارح في كل وضوء الطهارة من الدم على غير الطهارة من هذا قوله لا يقرأ في كل وضوء  
 المراد بغير الغسل وضوءاً وضوءاً وهو وضوء الرادك من غير وضوء وعند الشارح هو تنسوس النفس لانه في كل وضوء  
 خلافاً لما سبق في حاشيته فاعيد هذا في كل وضوء ما قبله البس لغسل **قوله** واحداً لا يقرأ وفي كل وضوء  
 اشهره ان لا يقرأ في كل وضوء هذا روايت **قوله** روايت محمد بن مسلم عن **قوله** تغسل النفس ثمانية عشر مرة  
**قوله** روايت ابن سنان عن **قوله** ثمانية عشر مرة **قوله** روايت ابن مسلم عن **قوله** ثمانية عشر مرة **قوله** لان اسمها  
 امره رسول الله هذا الذي اختلفت من محمد بن ابي بكر وطلحة والبيت ونصلي ودمه لم يقطع بعد غسلها  
 المنيذ ولان في رواية ابن ابراهيم **قوله** روايت البرقي لحد عشر مرة وعمل بها ابن ابراهيم وروايت ابن ابراهيم  
 لم يعمل بها احد من فقهاء اهل البيت واخرى اربعون واخرى ثمانون واما الشيخ وابن ابراهيم والوسط  
 وابن ابراهيم والمصنف وطولوا لا يزيد عن اكثر الحيض لرواية لم يصب صريح في طولهم ووجه العلامة في حاشيته  
 ترجع الى عمادة في الحيض ان كانت ذات عادة عملاً بالروايات التي ذكرها الشيخ على دعائه وان كانت  
 صيرت ثمانية عشر مرة وعمل بها ابن ابراهيم وهو تفصيل حسن الخامس غسل الاموات **قوله** والغرض من استقبال  
 القبلة على الحوط القبول في العبادة ان يقال استقبال القبلة بالبيت لان فعل الاستقبال انما  
 معنى الى الميت واعتد به فيهم باثر من باب القلب وهو صانع مشهور كما يقال عرضت المحض على الناقرة  
 وعرضت الناقرة على المحض وكذا ادخلت راسي في القلنسوة وادخلت القلنسوة في راسي لانه هذا  
 فاعلم ان العبد والشيخ في تركه ابن ادریس في كل وضوء لا يستقبل ما ادركه عن علي بن ابراهيم في كل وضوء







وقد لا يخرج في المعتارة ما ذهب علماء الأصول عليه رواية محمد بن محمد عن ذكره وكذا رواية زرارة عن حماد بن عمار  
 قالوا فمقطع الأول وسنصف حله حصران بكل الاصحاب وعدم معارضه ويمكن ان يكون الحاصل على التبعين  
 التبعين القطع والضعف المذكورين **قوله** يجب الفصل بين الادى الى التزعة قالوا يجوز التبعين والى بابي زرارة  
 لو لم يكن كثره ولا الشبهة في الصباح بالاصحاب لولا رواية محمد بن خلف عن حماد بن عمار في اربعة عشر طناً  
 واحد فيضير والباقي مستور والجواب لاصل بعد الدليل وهو حاصل في الروايات والمرويات الستة ما ثبت  
 جهة التزعة لانه ثبت في القرآن والاكتفاء في هذا الكتاب سنة **قوله** واما المذهب من الاعتناء  
 بالشهيد ثمانية وعشرون وقال ابن بابويه غسل الوجه ولو لم يمسح به وجب وهو محل الاحتياط  
 وكذا قال المرتضى والذي يوجب غسل السعي الى المصوب وان لم يغسل وجب غسل الاصابع وبعضهم يوجب  
 غسل التوبة وغسل المولد لكن الشهادة ذكره الله تعالى في القرآن فلا يجوز تركه ولا الغسل والاحتياط  
 يكون قبله الا ما كان التوبة فانه بعد ما لا يقع من الذنب وجب غسل الاصابع في الاعتناء  
 وكذا غسل السعي وتركه الكسوف فانه بعد ما وجب تأخير السعي عن المسبب ثم اعلم ان هذه الاعتناء  
 خارجة عما ليس لها دليل لان الغرض من ردها انها تتجمع الحوادث فلا تقتضي الحدثان يحصل كل  
 على قول **قوله** المار المستعمل في المسح المستعمل في الوجبة لاجل **قوله** لا تأخر طهارة الا بآخرة المسح لا يجوز  
 واحدهما عن غيره ولو انضم اليها وجب خلافة الشيخ **قوله** لكن الثالث في الطهارة التزاهية تسهية الطهارة  
 يتمها الغرض فتمت موصفاً طهارة والتمتيم المقصد لغزله ولا يتمها التبعين من يتفقون وطهارة التبعين  
 وما رأت ان التبعين يكفها وان الحاصل من تحتها حاشي تمت العين التي دون صراحة على طهارة الطهارة  
 مضطحاها وكان التزاهية هو الغرض جعل على الارض مسجداً وتزاهية المسح اروق الشريعة طهارة التزاهية  
 ترا لا بآخرة الصلوة **قوله** ولم يجز الا ابتداء وجب وان كثر الغسل وقيل ما لم يضر في الحال وهو الاحتياط  
 الاصحاب في ذلك فقال بعضهم يجب الشراء مطلقاً الا من اشترا وضوءاً بما يندى ولا يجب الوضوء  
 فلو لم يفسد الوضوء لم يوجب الشراء او بالشر او بالشر او بالشر المطلق الا بغيره ولا يجب الشراء في كل  
 التيمم وهو عدم وجدان الماء لانه لا يوجد في كل مكان وكما قاله في التزاهية في كل مكان  
 وجب لا يجوز التيمم لانها شرطه وكما يجب لا يلحق في الملائكة لانه لا يجوز التيمم في كل مكان  
 عليه بذلك ويجب ان لا يفرق من جواز التيمم عند خوف اللغو عدم وجوب الشراء في كل مكان بل ان ما  
 اخذه الصلوة وضوءاً عليه وهو منقطع وما وجب الشراء في كل مكان ثابت عليه وهو غير منقطع  
 وقيل ان ما يضر في حال يجب الشراء ولا يجوز لغزله الا في كل مكان في الاسلام وهو في كل مكان وان

الاحتياط

وجوب الشراء في كل مكان ان يكون فاضلاً من دين عليه سواء كان حالاً او موطئاً ان يكون فاضلاً من  
 وثقة عليه ويجوز ان يصرح بمعرفة ذلك اليوم **قوله** بعض شيوخنا بشر ان يتأخر عن الصلاة في كل يوم  
 لم يجز عليه وان كان قادراً وقت حلول الدين وقال الشافعي يجب تأخير الصلاة على كل حال ولو لم يجز  
**قوله** ولا بأس بامس التزعة والتجوز في كل الحق اما بعده فلا يكون نصيبه ومعدنا فلا يجوز في كل يوم  
 وهو غلط **قوله** وجوز التيمم بالحجر يرد وبالجوان قال الشيخان منشا التزعة من ان اسم الارض حاد  
 على الحجر والتجوز لا يزيل الحقيقة من كل مكانها ومن قوله تيمم فتمت صحتها في كل يوم في الصلوة  
 وهو مخالف الحجر اما هو وانما هذا الحاشي ابن الجنيديان التجوز عليه عن حقيقة الاية وبالجوان قال الشيخان  
 الا ان المفيد والشيخ في رد الحجر حال الاضراء وضوءاً القرب والخفاء ان ادريس وفي وقت  
 بالجوان مطلقاً واختاره العلامة وعليه الفتوى **قوله** وفي حقيقة مع الشعر قولان احدهما التاخير لانه  
 قبل دخول الوقت لا يصح لاجتماع مع التبعين بجمع اجزاء واختلاف في حال الشعر فقال ابن بابويه في صحيحه  
 فليجوز وما فتمت وطهارة كل التاخير ولو تكرر من احداهما على كل حال وهو قول الجمهور واختاره العلامة  
 في مستقى الطلاب فقال الثالثة وانما عليهم لا يصح لاجل احداهما على كل حال في حديث زرارة ان لا يجزى المسح الا  
 فليطلب الماء في الوقت اذا خاف ان يعوت الوقت فليتم ويصل في اخر الوقت فاذا وجد الماء فاضاً  
 عليه وقال ابن الجنيدي العذر لما ان يترجى والله لا فافان كان الاول وجب التاخير وان كان الثاني جاز في  
 اول الوقت واختاره العلامة في قواعد واستدل على الحكم الاول بقوله تيمم فتمت صحتها واما فتية زرارة في جواز  
 التيمم عدم وجدان الماء في وقت المربع وانما تحقق بالعدم في جميع اجزائه ولا يعلم الا بالتاخير ولا على  
 الحكم الثاني فلا يتعارض العلم باستعمال الحجر لاجل التاخير لانه لا فرق بين عدم وجدان الماء  
 وبين العلم بعدم التمكن من الاستعمال واختاره الشهيد في كل المصالح والاعتناء بالاحتياط لانه يتحقق على حقيقة  
 وهو الاجد ليقول الشيخ والمحقق لاجتماع عليه ولا يحتاج للمعقول بقوله الى حد حجة **قوله** وهو يجوز استيعاب  
 والذرايين بالمسح وروايتان لشهر حاله من المسح بالحجر وظاهر الكفين اذ اربعة الاستيعاب في رايها  
 ما عدا عن عليهما على ابن بابويه ورواية عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة  
 عليها الثلاثة وانما عليهم وهو لا يشره وعليه العمل وقيل ذلك قوله فاسمى امرجه كما ايدى كما قيل  
 اذا دخلت على الفعل المتعداة فافاه التبعين والا فافاه التبعين والا فافاه التبعين والا فافاه التبعين والا فافاه التبعين  
 الباء التبعين لا يفتق اليه لانه وان كان صحيحاً عن زرارة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة  
 يكون الباء التبعين والمصنف العت بجر بين الحالتين الاستيعاب وعدمه وكذا ان جعل **قوله** وفي هذه الضايف

وجيز



انواع الارضين وانما انما يحصل ضرب واحد مطلقا وقيل بان يبرز ضربان مطلقا وهما الشبان وكذا الاصحاب  
بالنفس واحدة للروضة والشبان للفصل وهو جمع بين الرطبات وهو حسن **قوله** ولو بعد الجواب لم يرد  
مالم ينفك التعلق فان حشى وصل في الاعادة تارة واشبهه ان لا ينفك الاعادة عند الاصولين **قوله** انما  
لو يقع خلو في الاول اذا كان في الوقت والقضاء لا ينفك ما فعل به يدرة المحدثين والمرد بالاعادة هنا  
وقول المصنف مطلقا **قوله** ما فعلنا من اياما وكان في الوقت واضار اذا عرفت هذا فنقول هل هذا  
يتصور فيه قول **قوله** الشبان الطويحي بعد في موضعين **قوله** من بعد الجواب وحشى على نفسه من استعمال  
الماء تبيح ويصح لقوله تعالى ولا تقربا اليكم الى الله كما هو قوله ولجعل عليكم في الدين من حرج ثم تعيد  
لرواية جعفر بن بشر والتي عدم الاعادة وهو قولان ادريس والمم والعلامة لا قضاء الا بالبراءة فيقول  
بالاعادة فيقتصر الدليل وليس والرواية ضعيفة لان جعفر ارادها مرسله تارة ومنه سخر وهو  
على سلكه مع مخالفته للقول **قوله** من بعد ان يجمع يوم الجمعة فيجوز له التيمم فيضيق وقت يومه فيجوز له  
الركعة كافيها ما لم يجد الماء ويعيد اذا زال حذره لرواية التكون وحشى تمنع ايضا الاعادة لما قلنا ان يكون  
صحيح **قوله** ما فعلنا من اياما كان العذر زاد اكدقنا لما في الحذف فاد القلوة مع التمسك بطلانها وقولنا  
عن الشيخ ايضا **قوله** ان كان العذر المتيمم بقصره او غيرها اعاد مثال الاول كالمرة على الماء في الوقت  
ولم يطقه ثم فقد الماء ومثال كالعاصي بغيره وهو عدم الاعادة **قوله** عجب على من فقد الماء والطلب وجب في  
الجملة فاجاب على ان اوله لغيره فلم يجدوا ماء ولا يتحقق هذا الاصل لا بعد الطلب لا مكان قريب الماء  
منه وانما الخلاف بين عليا فان قيل في وقت الماء والعلامة عليه وسلم في الحرم وسهون في التيمم وهو قول  
الشيعة والحق وكذا في طبعه منهم ولم يحصل **قوله** ولو كان في اناء الصلوة فيقول ان اقل الاصل  
اربع **قوله** ان يجمع مالم يركع وقوله الشيخ في **قوله** وانما يحصل **قوله** ان يركع مالم يركع **قوله** ان يركع مالم يركع  
يركع في الثانية قاله ابن الجوزي **قوله** لا يركع مطلقا بعد تكبيرة الاحرام قاله المرتضى وابن ادريس في  
في طهوف والمم والعلامة وهو الحق لقوله ولا تطلوا على الكون والم قاله قولان اما الكون في بعد  
بالخلاف الذي لم يشهدوا واد بالقرآن ما فوق القول **قوله** ولو تيمم الجنب ثم حدث ما رجع في  
اعاد بلام الفصل خلافا للرضي فان عنده بعد ذلك من الركنين التيمم عند ركنها الحدث وهو من  
لان احصاها على شيئين ثم لم يوافقها الى التيمم فمالت بهم وانما جنب ساه جني بعد تيممه فلا يكون  
رافعا الى **قوله** وهو يتيمم بالركعة او الجنب فيروايتان اما رواية تخصيص الجنب في رواية الحسن  
عن ابن الحسن واختارها الشيخ في التيمم او اما رواية تخصيص الميت فرواية محمد بن علي ورواية لا يركع

انما لا اذا

التيمم

تخصيص الجنب في رواية محمد بن الحسن ابن ابي خراش **قوله** واما الشيخ في **قوله** ان كان ملكا لغيره  
ولا يركع في استماله وما قاله حسن لكن يقول مع عدم ملكية الاحرام لا فصل لتخصيص الجنب في العلم ان  
هذا ان مع ملكية احرامه لا يجب عليه استعماله ولا يجوز بدل الغيرة ومع عدم الملك فان كان مسلما  
مبذولا لا يلزم به ما في الفصل تخصيص الاحرام من ذوقه لا عند تقديم خائف التمسك ثم خائف الرض ثم  
الشيخ ثم العطش الشديد ثم ركن التيمم في الخامسة **قوله** الا ترى هذا في تقدم حذو الجنب في التيمم  
لغيره في الجماع او في الاجتماع وحدث اكبر كالجنب في الميت فقيل الميت اولى بالركعة لرواية  
ولم يبق عليه في نافي الحال ولا ان القصد في تنظيم والتراب لا ينفك ذلك عن ركن الحي استباحة الصلوة واسقاط  
الركعة وهو يحصل بالتيمم وقيل الجنب اولى بالتيمم متعبدا بفصل مع وجود الماء والميت سقط عنه الركن  
بالموت وكذلك الحكم لو كان بدلا للجنب جازما ثم اعلم ان هذا سائل الاجتماع محدث وجب فان امكن الوقت  
وجمع فصلته للفصل يجب ولا فالجنب **قوله** الاجتماع محدث وميت فالله في كفايته **قوله** لو رجع جني  
عالم الشيخ فقيل في التخصيص لعارض الوجوب ويجوز ان يكون في اول الصلوة حذو ثابته حريم الركن ويصطح  
الصلوة **قوله** لا تشهد الجنب اولا الا ان يقول يتوقف الركن على الفصل فيكون في اول قضائه حاشا لله في ذلك  
**قوله** حكم التيمم والتيمم والمماس كالحائض **قوله** وروى في من صليت ثم فاحت في الصلوة وجعل الماء قطع  
وتعلقه بركعة وزعم الشيخان على النسيان هذه الرواية صحيحة رواها محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى  
بطريق متعددة لكن احدا جميعا محمد بن مسلم وكذلك رواها زياره ايضا وفيها اشكال من حيث ان الحائض  
للطهارة فيصل الصلوة بطلانها والشيخان افتيا بها على التقدير كون الحدث نسيانا او لم يحضر الحائض  
ولم يتكلم شعرا واستحسن ذلك المصنف المعبر **قوله** لان الرواية صحيحة مشهورة ولا سبيل الى انها لا تعمل  
ظاهرها فاقرب الى التناوب ويؤيد ان ما وقع من الصلوة وقع مشروعا مع قيام الحدث فلا يبطل بزوال  
الاستباحة كصلوة الميطون وليس كذلك في الطهارة المانعة لانها رافعة للحدث والحدث المتيقن وانما  
وفي نظر فان الاجماع متعدي على التيمم والطهارة شرط لصحة الصلوة مطلقا خرج الميطون للحرج فيبقى التيمم  
والعلامة قول الرواية يحمل الركعة على الصلوة تيمم الكمل بالحز في قوله في الرواية فيصلي ركعة ثم يحدث فاحس  
الماء فيخرج ويتوضأ ثم يركع على ما مضى على الصلوة التي هي بالتميم وان لا يلزم ما مضى من الصلوة  
على بعد ان الماء مدامرة ما قاله في هذه الرواية وقولنا ان الشهادة انما يتصل عملها مطلقا من غير  
وان ادريس ردها مطلقا وبالحمل على ما مضى **قوله** الركن الرابع في التيمم هذا الجنب وليس  
بالركعة في كتاب الطهارة بل هو من ركنها او العشرة المذكورة لا خلاف فيها عندنا فيكون ذلك في حكم

تخصيص







الدم ثم سقوا بالبرق وقيل ولو كان سقوا فاما خلف الاصحاب فيقولون **قال** **قال** في قول لا يجزئ الا زالة  
 في قولنا بالوجوب لوجوبه ويبلغ ذلك ان كان حيا في جوارحه **قال** **قال** سلا وهو جرح في الزا  
 مطلقا **قال** الشيخ في جرحه الا ان الزا في الفاحش وبغني به تجاوز في حد من حد ظهوره  
 على الشرب بالبدن واختار له **قال** **قال** لا ولا هو موافق في العلامة ما احتل عليه وهو الصحيح للاول  
 المذكور وطريق الاحتياط **قال** **قال** دم الحيض غير النجس وان قل الدم الذي ذكرناه اولاه وهو ما عدا دم  
 اجزاء والخلف في غيره فقال الشيخ يلحق بالامتناع والنفاس في الغلبة نجاستها وهذا لا يجزئ  
 الفصل وقد راوينا في ابن عمر وكذا دم الكلب والحنز ولم يطلوا والمم والعلامه من اجزاء عليه  
 بان تلاقى جسد ما فيكس نجاسة اخرى فيخرج عن محل العفو وهو جرح نجاسة الدم فيجب ازالته مطلقا  
 وهو المطلوب **قال** **قال** كالكسرة لتكسر ويوجب القتلوه هنا في اليد **قال** **قال** الزا في الضيق في الكسرة  
 والخف والقتلوه والخف خلا من كل عام كحل يحصل في المحن وهو كونه لا يتم الصلوة فيه من غير ازالة  
 فيه الحائض والمطلع وغيرها **قال** **قال** هل يشترط كونها من الملبس لخلق المم ولم يشترط وان تراه العلامة  
 فثبت انما حوط والطلاق الزا به بل على الاول وهو مناسب للاخذ بالسير ورفع الجرح واختاره الشافعي  
**قال** **قال** اشترط العلامة كونها في محلها فلا يمكن كذلك لم يحصل العفو وهو انما من الملبس **قال** **قال** يشترط  
 عدم تعدد نجاستها الى شيء من بدن المصلي او ثوبه ولا اطلت الصلوة لان اعتبار **قال** **قال** يشترط  
 عدم كون النجاسة مغلظة كالحيض والبرص وعدم كون الصلوة في مسجد ولم يشترط طهر الشهيد والآن  
 احوط **قال** **قال** ولو نجس احد الثوبين ولم تعلم عينه على الصلوة الواجب في كل واحد مرة وقبل بطريقها في محل  
 عرابا الاول قول الشيخ في زوف وهو احتيا والمم والعلامه لوجوب الصلوة في الذمة بيقين ولا يتحقق  
 بيقين الايمان بها الابتكارها وما لا يتم الوجوب المطلق الا به فهو وليجبه نظيره اشتباه القبلة ورواية  
 صفوان بن يحيى عن طر عن الثاني قول ابن ادريس يحجب بوجوب العلم بطهارة الثوب ابتداء الصلوة  
 وهو مقبول هنا وحصوله بعد الفزع غير كاف لان الموثقان لا متنازع وهو قوي ولهذا خص الشهيد  
 بين الوجوبين المتعارضين وجوب التيقن من النجاسة وجوب التيقن **قال** **قال** في الثوب بالاراءه الفاطمية  
 الفصل وهو استغراق المحل بالماء او انفصاله عن الثوب وهو استغراق المحل بالماء او انفصاله  
**قال** **قال** الرض وهو اصاب المحل بالماء من غير استغراق ولا انفصال **قال** **قال** ولو نسي في حال الصلوة فوجد ثوبان  
 اشترط ان عليه الاعادة روي عن الاعادة او يصح من **قال** **قال** وكذا ما مر وروي عدم الاعادة عنه اليه والاول  
 مذموم الثلاثة واجتماعهم وهو احتيا والمم والعلامه والشهد وعليه الفتوى كاحتيا وجوب التيقن في

حشر  
 في جرحه

غنية

في ثوبه لا يترك من النكران الموجب للذكاء وتعمل الرواية الثانية على نجاسته عن غيره **قال** **قال** في وقت  
 من خارج **قال** **قال** ولم يعلم بوجوب الوقت فلا ضمان فله يصيد مع بقاء الوقت في قولنا ان شربها الاعادة  
 لا خلاف في عدم الاعادة مع خروج الوقت وامام مع البقاء الوقت فقال في طهريد وكذا في موضع مرة  
 ولم يقتضى والمفيد لا يعيد وهو لا يرقى لاسانها الصلوة مشرعة وبطلانها واعادها بغير ثوب الى الجليل  
 مع قبح تخفيف الغافل والروايات هي على النسيان وقت الصلوة اذ العلم قد يطلق على الذكر او محله  
 الاحتياط **قال** **قال** والمرنية للنجاسة التي لا يرقى من المني والماء والصبغ والصبغ على الاعادة **قال** **قال** في  
 الصلوة لوجوب الطهارة في كل صلاة نعم كذا اذا لم يكن الا ثوب واحد **قال** **قال** من لم يتمكن من طهارة ثوبه القاءه  
 عرابا ولو متعوضا عن غيره وفي الاعادة قولنا ان شربها الاعادة اما جواز الصلوة فيبع العذر وعادة  
 لا مفر فكذلك الشيخ واستشكله المم في المعتبر فان ستر العورة وطهارة الثوب شرطان في صحة الصلوة  
 متساويان لا ترجح لاحدهما من جواز الصلوة عاريا مع عدم المانع ترجيح لاحد الجائزين على الاخرين  
 قال ابو الريح التقي على تقدير التمكن من ثوبه وكلام الشيخ اوجه لوجوب **قال** **قال** المنع من ثوبين والثوبين والذالك  
 قيل بوجوب عادة الصلوة على من صلى في ثوبين من ثوبين **قال** **قال** ان من صلى في ثوبين في ثوبين في ثوبين  
 الصلوة في الثوب نجس بالاصططار ولا اضطراب مع امكان التمسك **قال** **قال** في رواية على ان جرحه بصل في ثوبين  
 وهذا تأكيد ينافي التحجير وامام عدم الاعادة على تقدير الصلوة عرابا فاجماع وامام اصل في رواية الشيخ يعيد  
 روايتا عن من **قال** **قال** وقيل ان ادريس وابن باجر لا اعادة واختاره المم والعلامه وعليه الفتوى لانه الملبس  
 به فيخرج عن العهد اما الاول فلا يمكن ما مر الزم اما قيل الصلوة في ثوبين وهو باطل القول **قال** **قال** لا ضرر ولا ضرار  
 واما ارتفاع التكليف الصلوة وهو باطل اجزاء واما الثاني فلي اقر في الاصل وبجرح الشيخ صميم لان  
 حمار اضطر لاجل على رواية خصوص ما مع مخالفة النظر **قال** **قال** الشمس اذا جفت البراري الى قوامه وهل يطهر في  
 نعم لا خلاف ان الشمس اذا جفت ما الاصوره لمن النجاسة بعد التجفيف في حصص البراري ولا يضر وكل  
 ثابت بحد الصلوة عليها ولكن هل يكون طاهر لم لا لا لبني الجند والرازي ولا لعدم الملازمة بين جواز  
 الصلوة وطهارة الجواز الصلوة في موضع نجس غير متعدد **قال** **قال** الشيخان واجتماعها تطهر وهو الحق المنع **قال** **قال**  
 للاذنة فان موضع الجرح يشترط طهارة اثنافا ولا يطلق الطهارة في رواية الى كبر الحصى بوجوبه والتأثير  
 الشمس الضعيف والتلطيف والاحالة فخر والنجاسة اللطيفة بذلك **قال** **قال** وقيل في الذنوب بل في الاذن  
 الجسدية الباطنة تطهر مع بقائه لاند على طهارته الذنوب هو الدلو المملوء ماء فلو لم يكن ملاء فلو لم يحل  
 ولو لم يكن به ماء فلو لم يبق له مطلقا وهذا والقائل هو الشيخ وابن ادريس لما رواه ابو هريرة ان ابا عبد الله











خط الرجحان فاذا ظهر خلافه لا يكون رجحا بل رجحا فيكون وهما في غير العمل على قول  
**قوله** يقول هي قبلة لاهل المسجد المنزه القابل يكون الكعبة هي القبلة هو المذهب وابو الصلاح وابن  
 ادريس والعلام لروايتهم رواية معوية بن عمار عن عيسى بن عمار قال قلت متى عرف رسول الله وجهه الى  
 الكعبة قال بعد جوع من بدر وعنده عن ابن مسعود عن هذا المشاهد اما البعيد فالجهد والام  
 والخطير الجهد كخبرة الجوهري والعاقل يكونها قبلة لاهل المسجد الشبان ومن جعلهم الروايات  
 لكن العمل على الاول او لا يبرى للذين يقاسون ولان روايات الشيخ منها رواية السجالي وهو مرسله  
 ومنها رواية الفضل بن عمر وفيه ضعف **قوله** ولو صافى وسطها استقبال التي جدارها الى  
 وقيل سلقى ويصير وساهنا مستلثان **قوله** في الصلوة في جوف الكعبة منعه الشيخ في ذلك لان  
 الكعبة حائلها في القبلة وذلك في قوله وقد روي عن جوفها ولو روي ان مسلم جوفها حائلها  
 وجوفه في ما على كراهه وهو لا طائل الا ما منع كون البنية وله بل جوفها هو جوفها والرواية  
 على الكراهية **قوله** الصلوة على سطحها وهو جوف الكعبة بين يدي يدي منها لكون من جوفها الى جوفها  
 في ذلك وفي رواية ابن بابويه صلى مستقبلا متوجها الى البيت المعمورة في السماء جوفها واستجد المسلم  
 عن غيرهم فلا اول ولا اول لاننا لم نعلم يقينا وجوب ايقاع الاعمال على الوجه المقرر وهذه يدغم مع  
 ظننا فادعى ان العلم بل هي في الغرض للظن ان القبلة هي القبلة الجبهة ولذلك صحح  
 من صلى على جبل او قس في **قوله** فاهل الشرق يجيئون الشرق الى اخره هذا فريده **قوله** الماد المشرق  
 والمغرب هو زمان اعتد الى الربيع والخريف لا مطلقا **قوله** ان الجحش لما كان ينقل فان عند طلوع الشمس  
 مكان الغنم عند غروبها فلا يكون ذلك في غير بل الدلالة الغزير هو القطب الشمالي وهو يخرج من جوف الارض  
 دائرة والفرقان في طرف منها ويجري في الطرف الاخر فيجعل العراق القطب الشمالي خلفه اذ في الجحش  
 دائما عدم تغيره وان تغير كان يسيرا **قوله** ان الشمس عند الزوال على خط الجحش لا يغير اذ هو لاهل العراق  
 خاصة مع تحقق الوقت **قوله** وقيل يستحب التماس لاهل العراق عن منهم قائل لا وهو بناء على ان رجوعهم  
 الى الحرم القابل بذلك الشبان استناد الى رواية الفضل بن عمر عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن القبلة وعن النبي فقال لك الحجر الاسود لما انزل الله فقام من الجحش ووضع في موضعها فصارت  
 من حيث الجحش التور في الجحش فمن بين الكعبة اربع اميال ومن يراها ثمانية اميال كلها في اتجاه سبيلها  
 فاذا انصرف الناس في ذلك اليوم خرج عن حد القبلة لعله انصب الحرم والاذن في ذات البياض الى  
 خارجا من القبلة وظاهر عبارة الشيخين وجوب القبلة القياس والواقع مع ضعفها فاعلم الدلالة على وجوب

مع مخالفة لاهل ولا يغير الحق الظاهر على العلم بان التماس غير مستحق لانه امر اضافي لا يتحقق الا بالافاضة  
 التي يبارك وشيخ الجحش روح اما ان يكون تلك الجحش محصلة او لا يكون فمن الاول يلزم التماس على  
 التوجه اليه وهو خلاف مدلول الآية ومن الثاني عدم إمكان التماس اذ حقيقة موقوف على تحقق جهة القبلة  
 تدعيها ثم يلزم مع تحقق هذا الاستكمال من قبل التماس على التناول او التماس الوقت غير روي في صحة القبلة  
 اجاب العلم بما حاصله لا شك ان هذا التماس ماني على قول من قال ان القبلة هي الكعبة بل ساقى على القول  
 الثاني وح قوله لا شك ان التماس امر اضافي وح يختار ان الجحش محصلة ومان ذلك ان الشرح  
 نصب علامات لوجوب محاذ كل واحد من اثنين من اعضاء الصلوة بحيث يكون الجحش المقابلة لوجه  
 حال محاذ تلك العلامة هي جهة الاستقبال فالتماس يكون عن تلك الجهة المقابلة لوجه الصلوة وح  
 لا يلزم لاحرازه عن القبلة لا ياتيان الغرض من استقبال القبلة المحرم لا الكعبة وان العلم قد حصل  
 العمل في مسانها فالتماس يكون استظهارا في مقابل الحرم الذي يجب التوجه اليه وفي كلاهما الى الاستقبال  
 والتماس يكون متوجها الى القبلة المأمورة اما الاول فلا حاجة للاخر او من حيث هو محاذ الجحش من  
 جهات الحرم تغليب اوا الثاني اى حال التماس فلحققة محاذ وجه الحرم فلهذا تحقق الاستقبال  
 في حصول الاستظهار **قوله** ويعيد النظار ما صلا الى المشرق الى اخره النظار القبلة فاما العلم فم  
 يظهر في نظره لا يخفى لحن احوال لا تارة ان يكون صلاته ما بين المشرق والمغرب فان كان فيها استدبار  
 والالم بعد مطلقا الى الوقت والاخرجه وعليه الاجماع وقوله ما بين المغرب والمشرق قبله **قوله** ان يكون  
 الى احدهما فان كان الوقت باقيا عاد ولا فلا ولا عليه الاحزاب ايهم والروايات **قوله** ان يكون مستدبرا فمع  
 بقا الوقت بعد الجحش ومع خروجها لا الشبان بعد الرواية عمار بن موسى والرضي والم وبن ادريس  
 لا يبعد لاشنائه الا في خروج عن العهد والعلامة والشهادة على الاول وهو اول الطريق الاحتياط وهذا  
 فائدة حسن للاشارة اليها هي ان جهة الكعبة التي هي القبلة للثاني خط مستقيم يخرج من المشرق الى الغرب  
 الاستدبار في ورسط الكعبة فالصلح من من قطره خطا يخرج الى ذلك الخط فان وقع عليه على زاوية  
 قائمه فذلك هو استقبال الحقيقة وان كان على حادة او منفرجه فاول ما بين المشرق والمغرب وان لم يقع  
 عليه بل وانه فاول المشرق والمغرب وان كان جنة هو استدبار **قوله** ويجوز في اخره انما هو خلاف  
 في قوله وفي حادثة تروى عن جواز التماس اذا حل بوجه حل جلد وهو لا يبره جنة تصاد من الماد  
 بفقده ولا يحسن الموت **قوله** وفي غروب السجدة فالحال ان الجحش اطلق المرتضى وابن الجوزي وابن الصلاح  
 وصالحه وابن زهر النسخة شكل ما لا وكل الجحش رواية ابن بكير موقفا عن زياره عن سماع التماس خارج كذا علم

من سنن ابن ماجه















فيها والرواية عنه فكون هذا **قال** هل يجوز التفرق بان يقرأ في واحدة ويستريح في اخرى ام لا نعم  
 يجوز في **قال** لا والله هذه الرواية لا تكون تيسرا ليا بالعبادة لاختلافها وان اختلفت في ذلك لم يكن ما قلناه  
 هذا البراءة **قال** يجب الاخر في وكذا في باقي الادراك والبرهان والتمثيل والنسب والامر بذلك **قال** وهو كمن في  
 الصلوة لا يخلط في ذكره في الذكر فيقول في الذكر على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 الحق لا يخلط في الذكر فيقول في الذكر على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 الظاهر في جعل الصلوة في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 وفي السجود في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 في الصلوة في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 في الركوع والسيادة لا اله الا الله والحمد لله والله اكبر فقال نعم هذا في كل موضع على الاختلاف  
 بالذکر وطلقاته كمن يسمي ذلك بالصلوة والرواية في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 ولا يشترط في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 الا على قولنا في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 والرواية ههنا من السلم عن **قال** ثمها ولا منهم من اوجب ثلاث قسيمات صغيرة ولعله كمن يختار  
 او واحدة صغيرة للخط والتمثيل والبرهان وهو قولنا في الصلوة والمهم ومنهم من اضاف في اوجده في كل  
 على الاول والآخر في روايات هؤلاء على الوجوب ويمكن جعلها على الاستحباب وهذا قولنا **قال** ان كان في كل موضع  
 على كل موضع مطلقا المذكور الا ان الاتيان بلفظ التسبيح افضل لروايتهم في كل الروايات **قال** الا ان في كل موضع  
 ليس واجبا وان قد يعطوهم ولذا لم يذكرها الله هنا ونقص في العزيم على استحبابها **قال** بعض قولنا وجوبه  
 اي وجوبه ان يقرأ في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 وواجب التسبيح على الاختلاف البعب الى اخره هذا قولنا **قال** لا يجب استحباب الجهر في كل موضع على الاختلاف  
 وقد روي عنهم في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 خلافا للرواية وهو على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 الاجل في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 بطرفه الا على ان لا يخلط في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 في الصلوة في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 في الصلوة في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع

في كل موضع

واجب المخرج لوجوب الخروج من الصلوة ليعاها وان جاز الخروج دون ان يكون المبدأ وهو على كل حال  
 من جنسه وهو التسليم وهو بالاداء لا في كل موضع وان كان في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 ولا استحباب قول الشيخين في كل موضع وان كان في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 مستحابة ولا اله الا الله من الوجوب في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 منها اما اذا قرئ في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 فغيره **قال** هذا من غير ان يخرج من الصلوة يحصل احدا من اسباب التسليم او اتفاق يخرج من حدث او ينافي  
 وغيره يظهر وجوبه ان يخلط في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 دون نقيضه الذي هو عده وروى ضد الذي هو القلب والظهر والظهر وروى خلافه الذي هو الحديث  
 وغيره **قال** انه لو حصل الخروج بالحدث لكان قبله ما في صلاة او لا في الاول يلزم الحديث وانما القلة  
 وهو بالكل من الثاني يلزم الخروج بغيره وغير التسليم وهو خلاف الفرض **قال** ان القليل في كل موضع  
 اما واجب فهو من من الصلوة ولهذا حصل الاجتناب في غاية وجوبه وجوبه يكون واحدا من عندنا  
 فالقول بوجوبه واجبا غير مخرج من الاجماع وسبب ذلك انهم جعلوا المدة في كل موضع على الاختلاف  
 الحديث قبل التسليم المندوب في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 بعين امر على غرضه قبل ان يسلم في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 ولو سلمنا عدم الترتيب بل كان المندوب في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 فيها دلالة على ان الحديث بعد الصلوة على النبي لا الحديث قبل التسليم اعم من ان يكون فصل او  
 عده بل من عدم وجوب الصلوة على النبي **قال** وهذا من انما في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 المذكورين بعد ان لم يسلم عليهما ووجب المرفق في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 من وجوب الاول في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 يجب الاتيان بهذه التبع المذكورة من غير ضرورة لان خلاف النقل **قال** في المندوبات لا اله الا الله  
 التوجه بجمع تكبيرات بريد بالتبع هذا المخرج من حيث هو مجموع ولا يلزم منه استحباب كل  
 فوه ولا عده فلا ينافي في وجوب الامة بخلاف وجوب المخرج فانه يستلزم كل واحد والامر بالتكبيرات  
 لا ينافي في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع  
 ولا شتر التبع ويحل ما ورد في وجوبه على شدة استحبابه ثم لا الصدوق كذا جهاد وجعله المرفق  
 تابعا ورواه في كل موضع على الاختلاف والظاهر فيه وجوبه في كل موضع

في كل



























ما يخالف المذهب وهو كلامه فالعمل بالشكل والحق في ذلك لا يكون ان يكون مراده بغيره  
 اي على وجه لا يلائم سيجر قلة بها واما الطهارة والاستقبال فقال بعض اصحابنا بوجوبها على  
 بعضها غير او يتكفل للصلاة التي يتطهر بها ذلك فالحال والحار او قيل لا يحل الاصل ولا الوصل  
**الثاني في القضاء** قوله عدم ما استثنى يريد بذلك صلوة الحائض والنفساء والعبد والمجور والكسوف  
 مولود وقوله وفي قضاء الفاتية لعدم ما يظهر من تردد لحوط القضاء بتمام من قوله من فائدت صلوة  
 فليقتضيه اذا ذكرها وهو علم بتمامها وعلو الفزع واختاره الشيخ في طهارة الرقعي وابن ادريس وابن  
 القضاة تابع للاداء وكلاهما لان الطهارة شرط في صحة الصلوة لقوله لا صلاة الا بطهارة والظاهر  
 وكذا المشرط ولا يلزم التكليف بالحال واذا لم يجب الاداء لم يجب القضاء وهو منسوب الى المعتمد في  
 المعص والعلامه يجعل المعصاة الاولى لحوط وهو احتساب الشئ في روزه **قوله** ويرتفع الغرابة في حجب  
 والفاتية على الحاشية وفي وجوب ترتيب الغرابة على الحاشية تردد ما شبهه باستحبابها سئلان  
 ان الحواشي يجب ترتيبها اجاعا كما هو مشهور وكذا الغرابة بعضها على بعض بالاجماع اصحابنا وبما وجد  
 واوحى فيه ذلك الشافعي لا يجب قياسا على قضاء صوم رمضان وليلنا قوله من فائدت صلوة فليقتضيه  
 كما فاسر ولا كلام في انها فائدت منه فليقتضيه كذلك محلا بالحدوث في ترتيب ما فات على الحاشية **قوله**  
 يجب مطلقا وهو قوله الثلاثة واثباتهم وابن ادريس يجب ترتيب الفاتية الواحدة للآخر فلو كان اكثر من  
 وهو قوله المعصاة كان الصوم او اكثر يجب ترتيبها في اليوم واحدة كان او اكثر كان جميع فليقتضيه  
 جميع لو واحدة منها لا يصح لصلوة المخرج حتى يفتي ما تقدم قاله العلامة **قوله** لا يجب الترتيب مطلقا وهو  
 ابن باوير والكل من هذه الاقوال صححه بالمطولات اشبه ومشا ترده للمصنف قوله من فائدت صلوة فليقتضيه  
 حين يذكرها وقوله من فائدت صلوة او شبهه فليقتضيه اذا ذكرها فذلك وقعها ووجه ذلك انها غريبة  
 وقت الفاتية يجب ان يذكر فيكون مضيقا والمضيق مقدم على الموسع ومن احتمال ان يكون حين الذكر غرض الوجه  
 بالذمة ام من ان يكون على الغرابة والزام في العلم لا دلالة على الحاشية واما في الفاتية من وجوبها  
 فتردد صلواته بعد الترتيب بين الادلة باستحباب تقديم الغرابة لغرض من اختلاف وتبع بين الاحبار وكان  
 ان يقال الحق ان عند اعادة الموت يجب المباداة بالقضاء مطلقا ومع عدمه ان كان في الغرابة ما يتكسر  
 استحباب التقديم وان لم يكن فاعلمه فأكيد استحباب التقديم لامتلاك قوله وسأمره المصنف من تركها على وجه  
 سببها **قوله** وحق ما فات سفره فلو كان بعض المجرور الذي يموت في السفران فتي في السفر غير فائدت  
 والحق ان عند عدم ان القصير رخصه لغيره وان قضى في الحضر فتي ما فات في الحضر فتي ما فات في الحضر فتي ما فات

ويذكر على قولنا قوله فليقتضيه كما فاسر ويستدل على وجوب القصير قوله من فائدت يقتضيه ويذكر على ما  
 اثنين وثلاثا وارجاه هذا قوله لا اكثر من اصحابنا لا من حصل البراءة فلا تكليف بالزيادة وقال الشيخ  
 وهو احد على الشيخ لوجوب تعيين القويضة في المني واجيب بان سيقط لعدم العلم به مع اصحابنا  
 من الزايد **الثالث** في الجماعة الى اخره **قوله** ولا يجمع في نافله ما استثنى اما الاصل فليقتضيه اصحابنا  
 في الجماعة في نافله ما استثنى في الجماعة على ما جاء من علي بن ابي حمزة المديني ولا يستفاد في جماعه **قوله** ويذكر  
 الركعة بادراك الركوع وبادراكها على تردد ما الاول في الاجماع واما الثاني فقد تردد ما في قضاء  
 ترده اختلاف الرواية وقد تقدم بيانه في المحرر والمصنف التحقيق ان يقول ان الركوع ان كان عبارة عن فعل  
 لا غنا فقد فائدت لا بدركه بعد ويتردد من قوله فقلت الركعة وان كان عبارة عن كون المصلي مستقرا  
 على هيئة الاختيار على الوجه المأمور فقد ادركه ويخرج عليه من شك في الركوع وهو قائم فائدت مستقرا  
 فذكر قبل استقراره ان كان ركعة فائدت على الاول دون الثاني ولا شك ان عند المعصاة المجرورة  
 فيبقى القول بعدم اوجه ادراك الركعة **قوله** ما يمنع المباشرة اي في جميع الاحوال فليقتضيه في بعضه لم يصح  
**قوله** ولا يتم من هو اعلم من بما يجزمه كالبني على رواية عمار اما جواز كون الماسم اطلاقا جامع واما العكس  
 فليقتضيه قولنا **قوله** المنع في روطه الكراهية في روطه وهو مذموم باجتنابه واحد روطا واحد ولا يجب  
 ان كان الماسم من اصحابنا ولا فلا وجه الفرقان فرض البصر الاقدا بالانظر ومنه من الاضطرار بالجماع  
 ويذكر على الصحيح مطلقا فليقتضيه روطه عمار اما الاول فقد روي عمار بان يسهل على المداين  
 وكان والناس اسفل منه فليقتضيه خدعة فائدت فليقتضيه في روطه المستمع قوله النية اذا لم يقبل القوم فلا  
 يقوم في مقام ارفع من مقامهم فالجماع فائدت ان يعتكف وروي بن جعفر لم فائدت ان يسهل روطا  
 الفاتية في روطه كالحجاب وهو ما روي عمار الساباطي عن عمار قال ان كان كلاما على غيره كان  
 موضع ارفع من موضعهم لم تجز صلواتهم ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع المشراب او كان ارضا بسوط او  
 في موضع غير ارتفاع وقام الامام في المرتفع كانه في موضع محذور فلا بأس وهذا الحكم شامل للبيعة  
 ولا ضرورة فلا وجه لتقبل ابن الجبدي **قوله** ولا يبايع الماسم بالخروج عن العادة قاله الشيخ فذلك  
 لا يخطى ولم يجوز ان يكون بين الصغوف ما لا يخطى ولا حائل من ما روي في المشهور فائدت المعص  
**قوله** ويكره الغزاة خلف الامام في الاختلاف على الاشهر وفي الجهر بترسيم ولو هجمه الصلوة اما غفلة  
 او جهر فلا يوطئ فيها قولنا لا يقرأ في الاولين قاله الرقعي واستحب الاخريين والتسبيح **قوله**  
 الحبي مطلقا وهو قوله الشيخ لرواية ابن سنان ولا يجزئ جهره والماسم لها آلات اولها اذا سمع وتو











وقد اقام خمسة قبل بغير صلوة ثم اذ وقع ليلا يصوم شهر رمضان على رواية القائل ان الشئ في رطله خناه  
 الفاضل وابن زهر والرواية المشار اليها وهاهنا عبد الله بن سنان عرق وكذا العلامة لافق بين الحكماء في  
 والصوم كما تقدم وهو لا يفي **قوله** وكذا في العود على الاثر في قوله على ابن بابويه فانما يدرى خناه من  
 الجدة ان ولا اذان ولا طلاق لا بد من خفائه ما حاله في محرم من صلواته على الصلاة على الصبا وخلاف الجدة  
 ورواية ابن سنان على خفاء الاذان وسنة للرخصي والشيخ في وقت ما كفي في طه باسما وبعده الفاضل وكذا  
 القول في العود لا يرسله حكم القصر لا يرفق الجدة او جامع الاذان والخلاف اضم مع علي بن بابويه **قوله** انما  
 القصر في غير رمضان احد المراتب الاربع ما كثر من غيري ولجبا اجماع الاصحاب واصله الكفاية في رمضان  
 واذ اخرجتم وقد تقدم صحة الاستدلال وبطلان النجاة وافتقار علماء اهل البيت عواما ما كثر في احد القولين  
 لا يجره قوله اكثر الاصحاب لانها ما كان شريفا مناسبا لكثرة الطائفة فيها ولو كان كذلك لكانت في القصة  
 اما الصوم فقالوا الشبه لم اقتضه على غيره ولا يفي وقصة اصل يعطى بقاء حكم القصر وهو المطلوب في  
 السيد وان الجدة جعلت بجميع المشاهد ولعل في هذا الحكم والقصة **قوله** وقيل من قصد اربعة  
 فواضح قد تقدم الكلام فيه **قوله** ولو دخل وقت الصلاة فنام والوقت بان قصر على شهره وكذا لو دخل  
 من سفره اتم مع بقاء الوقت المصلي الى الاداء في وجهه وخروجه وبطلان المعيد وعلى ابن بابويه  
 وابن ادريس والرخي وقيل ان لا يعقل والشيخ في روى بابويه ان ادرك الوقت حاضر بعد  
 الطهارة والصلاة اتم ولا قصر وعمل الشيخ في حادثة القصر ويستقبله الا تمام والعلامة عند  
 حال الوجوب في الخروج وحال الاداء في الدخول اما الاولى فلان السفر لا يؤثر فيها وجب قبله ويؤخر  
 الوقت حاضر وجب الاداء فلو جاز القصر لم تأثر السفر فيها وجب قبله وهو حال اما الثاني فلان  
 خطا تأثر السفر بالقصر بقلوه الوقت بمصلح الابتداء الاداء والاصح ان تأثر السفر حاله فانما  
 في الوقت وقد بقي مقدار الطهارة واداء الركعة من الشئ القصر فتروا المشروط لو بقي وقت اقل من  
 لم يبق وقت بمصلح ابتداء الاداء فيجب القصر والضابط عند وعند ولله ان من ادرك من اقل الوقت  
 وهو في البدل وجب الا تمام ومفع على ذلك انه لو صلى في السفوف وسادس وقت البدل وهو مصل قبل تمام  
 القصر ويجب الا تمام ولو صلى في القبة وهي مارة قبل التمام خرج من سبيل القصر ويجب الا تمام  
**قوله** ما لم يصل على التمام يكون قد صلى بعد نية الاقامة صلوة فله ان لا يخرج من ان يكون قد  
 فرضا قصر وان يكون قد صلى بنية التمام وعلى ذلك دلالة رواية لا يخرج من موضع حتى يخرج من موضع ان يكون  
 قد خرج في موضع محض لا يركب الصلاة ثم يتركه فيكون عملا متصفا عن ابطال الرجوع لعدم العلم بالصلاة

لم يصل

التي هي شرط لخرج الوقت ولم يصل عمدا او فسدا فاما اعتبار شئ في الله يكون قد صلى ومن علم  
**قوله** لم يصل قبل الرجوع بغير القصر اتم او جاسوا وذكروا بعد الخروج فخرجت ابراهيم قد صلى ومن علم بنية  
 التمام فلم يصل **قوله** لم يصل فرضا فاما ما نسبنا قبل نية الاقامة وخرج الوقت لم يصبر **قوله** لو رجع في الاثناء فقام  
 الاقوال ان كان بعد ركوع الثالثة فكل صل ولا فلا ويعود عند في الصوم ان كان الرجوع بعد الركوع والركن  
 صل وان كان قبله فلا **قوله** الزكوة في مصدره ركب يزكوا طهره وما ومنه في  
 ولكم انكم والمهرى انما وغلاما ذكرا او طاهرا او غلاما عريضا المص في العتبات باسم محرم في المال الصغير  
 في وجوبه النصاب قبل بدق طر الخس الى الكثرة والعوض وعكسا بالمندوبة وفيه السيد جعفر  
 راجح ومقدمه باصل الشئ ابتداء في الصلاة يخرج الخس وبالراجح لشيخ الوليد والمندوبة والمقدمة  
 ليخرج تركا وان وعنه وبالصلاة يخرج المندوبة وشبهه وبالايتان يخرج الكفارة في تركها السيد  
 بانها سبعة متعلقة بنصاب الاصاله وتعريف السيد الحسن واشد **قوله** ولو لم يكن مليا ولا وليا غيره  
 الذي يخرج مال الطفل اما ان يكون مليا او لا يكون مليا ولا وليا او يكون وليا غيره على ان  
 وعلى المنقاد له به اما ان يعنف ويخبر نفسه لم للطفل فالاقسام **قوله** مما خاف ان يكون مليا وليا  
 وغير نفسه فيمن ما يملك من المال والرجح له والزكوة عليه **قوله** المسئلة بحالها ويخرج للطفل ما ربح  
 للطفل والزكوة المسئلة يخرجها من مال الطفل ولا ضمان عليه لو تلف المال **قوله** ان يكون وليا غيره على  
 وغير الطفل فلا ضمان عليه والزكوة المسئلة على الطفل والرجح له **قوله** ان يكون وليا غيره على  
 فان اشترى بالعين فالرجح للطفل ولا زكوة هنا والماله معتمون وان اشترى في الذم فقد الماله  
 له والزكوة المستحقة عليه والماله معتمون **قوله** ان يكون مليا غيره على ويخرج للطفل ما ربح للطفل ولا زكوة  
 عليه والماله معتمون **قوله** المسئلة بحالها ويخرج نفسه فكل حكم الرجوع ان لا يكون احدهما ويخرج للطفل ما ربح  
 للطفل ولا زكوة والماله معتمون **قوله** المسئلة بحالها ويخرج نفسه فكل حكم الرجوع ان لا يكون احدهما ويخرج للطفل ما ربح  
 في الغفلة للطفل وبيان لوطها الوجوب روى عن زرارة ومحمد بن مسلم عنهم **قوله** وعنه في  
 عنه من ان يصبر ويخرج وكذا رواية بن يعقوب عن ابي اذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكوة  
 وعنه في الشئان ومن يعها وبالناية المرتضى والحسن وسادس واختاره العلامة وهو لا يفي لان  
 الزكوة تكليف ولا شئ من الصبة اهل التكليف والمعتقان طاهران لعدم قولهم ربح القاص فله  
 الحديث ولان الزكوة للظهور عن الذم لقوله يطهرهم ويركبهم بها والقبلة لا ذنب له **قوله** وقيل في  
 من اشبههم وليس بعد ذلك الشئان وانهم ولو وجد لهم دليل بان على المطلوب لا يظهر سوى العتبات







ثم ان لا يجمع بين مال مالك واحد واذا افرق في المكان لكن لا يجمع باطل اجماعا فاللزم من مثله الملازمة  
 ظاهرة وايضا في انفسهم انزق اذا كانت ساعت الرجل ناقصة من اربعين فليس فيها صدقة الا ان يشأ  
 فيها ولو لم يكن له الا ربع من ابل فليس فيها صدقة ولو ما رواه سعد بن عبد الله الخليلي ان ما اجتمع في  
 الخوص والفحل والري وليس فيه حجة الا ان ان سلنا الحديث بطالبه باستلزام اسم الخلطه وجوب الزكاة  
 التي هي عمل التزاع لا يصدق اسم الخلطه القول في زكاة الذهب والفضة **قوله** وقد روي صاحب الارث  
 من الذهب روايتان اشهرهما عن زكريا وبنو اهدى هي المشهورة بين اصحابنا وعمل عليها اكثرهم ورواها  
 عدة من اصحابنا عن حماد بن عمار ورواها عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار  
 الا ربع والرواية الاخرى رواها ابو بصير ومحمد بن مسلم ويزيد بن يحيى عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار  
 شيء لكن لا يثبت ولا يثبت رواه وهو مطابقة لعموم القرآن لقوله ثم انفقوا مما رزقكم فما كثر من عذرهم  
 ما عدا الزكاة وما نقص من عشرين بالاجماع ففي الباقي **قوله** فكلما زاد اربع فحقها فان كان هذا هو المراد  
 بين الاصحاب وقال على بن ابي ابي بصير جعل النصاب الذي اربعين شعلا او اكثر والروايات على الاول **قوله**  
 ومن خلف لعل له نفقة قد روي صاحبنا عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار ورواها عن حماد بن عمار  
 وحالفنا ابو ابيس في ذلك وقد اذنا فاعيا لعل حكم المال الغائب فما كان في يد الركيل او الرعي او يدقنا  
 ويعقد على الشرف فيجب فيه الزكاة بعد كان او غيرا والجواب العرف حاصل بين النفقة وغيره فانها مشر  
 لا اذ لا يكون ملكا تاما كالزهر وليس كذلك اذا كان خلطه فانما يخرج عن ملكه وهو قاذ عليه وعلى  
 وجبت فالتا بسقوط من المالا حال الغيبة لا يجب على اهله ايمن او تركه بحال ولا لعدم الفلانة فان النفقة  
 يجب يوما فوما **القول في زكاة الفلانة** **قوله** خمسة اوسق الوسق بالكسرة شون ساعا  
 التحليل هو حمل البعير والفرس حمل البغل او النحر والصالح كالحج شعر اطلال والطل ما توشونون فيها  
 فالحا قبل احد وشون متقا لا يكون قد روي صاحبنا بالرجل الفوق وسبع ما روي بالذئب ثم ثلثا  
 الف درهم واحد وخمسين الف درهمان او ثلثا الف درهمان او ثلثا الف درهمان او ثلثا الف درهمان او ثلثا الف درهمان  
 متقا فقل هذا يكون الدرهم نصفه ثلثا وثلثه ثلثا **قوله** ويعلق به الزكاة عند تيميم خطه وشعلا  
 او قرا او زيبا وقيل اذا اصفر او احمر او اخضر او ابيض او لم يعلم له قايلا فله لكن معوم انما ياب  
 بدله عليه والثاني هل هو من صنفه كذا لا صاحب هو اختيار العلامة وانا ناهي عن ما يبيح في الغزو  
 الاعتبار بتميم اهل اللغة للعرف ويدل عليه على الاول قوله صاحب الفتح ان الزكاة لم تطلع ثم حلال  
 ثم لم يربط ثم روي في غير نظر ما اولا فليجمع من التسمية بل زيادة مقدرات ومقدرة التسمية

الشيء والا كان الطلع قد امكن وكان المخرج في الزكاة وان سلنا النسخة لكنه جاز من باب تسهيل الشيء  
 بما يوزن اليه واما قلنا ان ذلك اصدق السلب فيصدق سلب النسخة واما ثانيا فليجمع من كون الارب  
 بنسخة اهل اللغة بل اهل العرف لما نفي في الاصول ان الحقيقة العربية مقدرة على المعينة وقاعدة الخلاف  
 يظهر ان ابا عبد الله والمالك وروى في صدق اسم النسخة لا وجوب ولا ضمان على قوله المخرج يكون في البيع الزكاة  
 على المشتري وعلى قوله العلامة يكون الوجوب على المبيع والضمان حاصلا **قوله** او عديا او بعدا في البيع  
 والعل والعدى واحد وهو ما سقى السمة وكذا لا يصدق العدى ما سقى السمة والعل يشترط معرفة  
 من يبيع سقى ولا سقا وهذا فانما يان جليلا في الزكاة او كانت بعد الخراج الموزن كما يبيح في يوفى بين  
 ما يبيع سقا وما يبيع بالزكاة وشبههما اوجب بان لا يملك الفارق او النسخة وانما الحكم الشرعي لا يوجبها  
 فلهذا روي ان الفارق من تحصيل الخراج لله ارفع في صلاح السقي وتكلفت المساق في من اولته فماسب ذلك  
 التحقيق عن المالك **قوله** والزكاة بعد الموزن ويدل ذلك ابراهيم السقي والعماد والمحافظة والمساعدة في حصاد  
 وجدادة في الشحان في ثمة وقد روي ما يرب ويقله في وقت الموزن على المالك دون الفقة فهو مذهب الفقهاء  
 الا ربع واجمع لهم على الاول في الغيبة بان الموزن سبب زيادة المال فيكون على الجميع كما خرج على غيره من اهل  
 المشرك لان الزام المالك ذلك حيف عليه وضار به ويكون منقيا لقوله ثم ولا يملككم اسلكم وهذا هو  
**حكم الخراج** وسبب الموزن فيكون الزكاة بعد الخراج وبه قال اكثر علماء الاسلام صاحب الارض والعمال اذا  
 لم يكن لها حصصا البنية ويعلق نصيب كل منها صاحبا يجب عليه الزكاة ونعرب الزهر بمحاسبان ذلك ليرة عن  
 الارض والعمل فلا يجب فيها زكاة كافي صورة الاجرة وروى عليه ابن ادریس والمتاخرين ولا يفرق ان يكون  
 مع حصة العقد فلا وجه لكلامه ومع الفساد ذلك ما خالفه اذا استدان ما لا يرضى له البنية ويملك  
 الذبح فلم يحصل لكل منها ما يريد من دينه وجبت الزكاة مع بلوغ ذلك مضابا اذ الذين لا يبيع الزكاة هذا  
**قوله** مال التجارة الاخر مقدم الخراج فيه لكن لا بد من ذكر شرط اخر يظهر من غيره هنا وهو ان المالك  
 ملك العقد معاوضا من اية الاكساب عند التملك سقرا الاخر لم يخرج ملك العقد كذا روي في  
 او غيره معاوضا كالخبر وعقد معاوضه ماله حصصه كالنكاح او لم يملك الاكساب كازونة للثمن حال  
 الشراء او بالاسقار خرج ما في الفقة عند ثمة الاكساب في اثناء البيع والشراء يكون بلا مسحا  
 يتخذ قصد التملك وان لم يكن حاصله لا العقد لكن المشهور لا **قوله** لا يبيع الزكاة هذا هو المذهب  
 الترابي في الغيبة كما يبين سامة لا ترى وجوب لا الغيبة عندنا ولا يبيع الزكاة ان قوله لا يبيع  
 صدقة **قوله** وقيل اذا رطبها بازاخيرها شهر او شهرين ولا يبيعها ان جاز الناحية مشروط بالكون الخراج



الزكوة وليجب فور العاخذ للصوم عند ذلك لكن ذلك الاختيار إما حال الضرورة في زمان التأخير سابق للصوم  
 المسحق والخوف من ظلم وشبهه ولا الشئ في وقت وجوب التأخير شبه الوشمين وإن لم يكن عند ذلك  
 يروى جابر بن عثمان ويونس بن يعقوب كلاهما عن حماد بن عمار جعل ذلك مقدرًا بالبعد فيقول الإمام  
 أبو بصير جسد **قوله** ولا يجوز تأخير ما قبل وقت الوجوب على شبه الروايتين وهذا قول المفيد ويدل عليه  
 انه إعادة من وقت فلا تقدم على وقتها كالصلاة والصوم ويؤيد الرواية المشار اليها من خبرين يزيد  
 عن حماد والرواية الأخرى من معاوية بن عمار وحماد وحمل الشئ على العجز لكن للمكان لم يرضي عن الشئ  
 فجعل الترجيح شبه الأول والتحقق ان يقول الزكوة في المثل لا يصح فيها خلاف كما قلنا  
 لان التحجيل المتأخر قبل الافتقار فإلّا لا تقدم على الملك بعد فقار لا بعد الوجوب وإسا  
 العمله فقال الشئ يجوز بشرط حصول الشئ بشرطه سواء قام العمل وقته بعينه لا يجوز ويظهر القاطع في  
 سائل **قوله** لا تصاب لا مسلم عنه وهذا مسلم **قوله** لا تصاب والمالك بشرط الوجوب وليس من المعنى  
 بشرطه لم يخضنا وهذا لا يخفى **قوله** لا يفتقر إلى زيادة الاحتساب عند تمام العمل عند وجوبه فيفتقر  
 عنه لا يجوز للمالك استعادتها ولا بد لها عنه ما يجوز ثم الذي يدل على عدم جواز التأميم زيادة  
 على ما تقدم ان كونه زكوة فيفتقر ملك الفقيه لما يخرج من ملك المالك فيسلم التصاب لا يتزاد المالك  
 المالك **الركن الرابع** في المسحق في الأخذ **قوله** وقد اختلف في اسما سواء احوالا ولا غرة منه في حقيقة  
 في قول الفقيه اسما لا لوجه **قوله** لا يابدا منه الا من قواعده لا يابدا بآله **قوله** انهم من الفقهاء  
 المسكن **قوله** اما السفيرة فكانت لما كان وبيرة لا بجمرة وابن البراج وابن ادريس وعائفة في المسكين  
 اسوا حال لوجه **قوله** للتاكيد **قوله** انهم او مسكنا اذ امرية **قوله** الفقيه عن أبي بصير عن حماد الفقيه الذي لا يبال  
 والمسكين الجهد منه والناس لجهدهم وكذا قال اهل اللغة قال ابن السكيت وجعل يقرأ لم يلعب والمسكين  
 لا يشبهه وكذا لا يجوز في ابن ادريس وغيرهم وهذا قيل لأهل أبي اثيرات قال لا والله بل مسكين فهذا  
 اختيار ابن الجوزي والمفيد والشهيد ويظهر القاطع في التدين والرجسية والكفارة اما الزكوة فكلاهما  
 يكون الضابط في ذلك عدم مؤنة السد كما هو في هذه الاحصاء وهو مذنب الثاني الشافعي ويعلى في  
 في طعن بعض اصحابنا من ملك فضاء وهو مذهبنا فيجوز **قوله** والمؤنة وهم الذين لا زالوا في الجهاد  
 امره وهذا قول الشيخ قاله لا يعرف اصحابنا امر لاهل الاسلام اما المجندين فيعلم سبعين وسبعين  
 اما المشركون فضرابان من طم قوة وشركة شعان بهم ان ذلك **قوله** من طم شرف وقبول واما المسلمين فالأمر  
 انهم نظرا فاذا اخطوا غلبوا نظرهم **قوله** في ما هم منعت فحطون لعمري ما هم **قوله** من الاخرين في

طرق الاسلام وبازاتهم مشتركون فلا اخطوا رغب الاخرون **قوله** وما زالوا من باب صدقات اذ اخطوا اجمعوا ذلك  
 الصدقات وانما اجمعوا اختار الامام الى بحث ذلك فحتاج الى مزيد في العبارة وليست ارضى بذلك بانما قال فيه  
 مسلم ونظر المصنف في كلام الامام واخذنا بالعبارة في هذه القول وليس بعدا من الصواب **قوله** ومن  
 عليه كفارة ولم يجد ما سوى هذا القسم رواه علي بن ابراهيم في تغيير عن العالم واضنى في الشئ في رواية  
 في الاصول عندى ان يعطى من الزكاة لكونه فقيرا وليس هو وصق عن نفسه ولا للمعسر المعسر عندى ان لا يجمع  
 لان الصدقات لا تزدون ويمكن ان يعطى من الزكاة لكونه فقيرا وليس هو وصق عن نفسه ولا للمعسر المعسر عندى ان لا يجمع  
 الزكاة اما ابن ادريس فخر الزكاة في المالكين والعبيد غدا لثمة لا غير ومما في الذاكرة عند الامام للاصول  
 في الكفارة لانها كانت من تبرير فخر فيقول الاصول وان كانت محيرة فلا ضرورة لا مكان غير المعنى في غير  
 شئ المحصل كان كفارة الجميع **قوله** ولعل الامام قد قيل منع وقبل لا وهو لا شبه المانع هو الشئ في رواية جابر  
 سليمان عن جابر بن اهل الخربة يمكن انهم قد عرجوا **قوله** ولا يفتقر لا يمنع وهو اختيار ابن ادريس والمع والصلوة  
 اضعف الرقبة ووجوبه للفقير وهو الدين والمانع الذي هو العلم بصرفه في المعصية والظاهر حمل  
 صدقات المسلمين على الصبر مع ان منع مصارف الاموال الصبر يكون منسفا وهذا قول في المعصية لرباب  
 اعطى من سهم الشراء اجماعا وهو اعطى من سهم الغارمين قال المصنف المنع منه قلت بحمل المنع استحبابا  
 لما تقدم وليس بحالة المنع وهو اصر في المعصية **قوله** لوصف الغارم ما اخذ في غيره وفيه استبعاد لانه ملك  
 على وجه مخصوص وقد خالفه في ذلك وفي لا يشاركه الملك اياه وهو ممنوع **قوله** يجوز القضاء عن الغارم حال  
 غيبته وبعد موته ومنع لحد وجماعته هم في الميت اذ ليس قابلية الملك قلنا ليس العجز القليلات بالحالة  
 الذم وهو حاصل في حال الحيات والموت ورواه عبد الرحمن بن عيسى عن ابن ابراهيم **قوله** انما اراد الغارم او غنى  
 به ما من غير مال لم يجز ان ياخذ العجز من الزكاة لقوله لا يعرف **قوله** يجوز القضاء عن من كان الدين من خلاف  
 لوصف الغارم طالب **قوله** او قضا انصرا ولا جرح **قوله** قيل غرض الجهاد الى الغرة قاله الشيخان في نه وعنه لا يلحق  
 من الاطلاق وما ذكر في الكتاب قوله في وقت واختاره العلامة وهو الحق لان السبيل لغير الطريق ولم يثبت فيه  
 لا يبيح الغرض عا ولا يوجب فاعيل على عطاء القرض والمخبة القرض حطه ويجاز وليس للمال هذا الحق بعدة فيحمل  
 على مجازة القريب وهو كما يشترط على الله نعم الامانة اليه ولا يراى انكى الطبيعي فخير من غير نيات **قوله** ان  
 السبيل وهو المنقطع به لاصحاب ذكره ابن السبيل هو الضيق وان الضيق منم والثاني هو الظاهر **قوله** يكون  
 القرض **قوله** ما نقل عن الضيق ان الضيق بيل عدل بخلافه ان السبيل ويسير كان في الضيق لا يعرفه لم بشرط  
 ابا حنيفة ما وقع فيقول الضيقان كان مستقلا في غير ما اعطى وان لم يكن مستقلا في نفس من في الضيق



لا يفتقران الى كون تقياً وهذا ما ايدى به ان الجهد المسمى بغيره اخلاقاً ان السبل وليس ينبغي ان يختار  
 لا غير ذلك الذي لا يفتقر الى المسافر سلباً بل ما اوجب او سلب او منع الشئ في نفسه وهو ان لا يفتقر  
 بغيره قال الشيخ في روى عشرة خرج عن ابن السبل ومنع ولذلك لم يفتقر وتعارف اديس والعلامة وهو  
 الحق ولا يلزم من انتفاء موجب التفسير انتفاء مطلع السفر **قوله** ان السبل في الخلق غير مبرر  
 استعد لا لمطالع من الشارع وكذا في الخلق لان الاستعداد لا يستحق في السفر وهو باق وهو من غير  
 لا يفتقر الى السفر وليس في السفر علة وعلى التقيان بعد الفاضل لا انتفاء العلة **قوله** في قوله لا يفتقر  
 اللان والفتا مكلف البينة وفيه نظر لان تكليف البينة لا يوجب ما في قوله وفيه نظر الى المستعد  
 مع عدم العار في رد شبهة المتع نفاً من ان ليس يؤمن اذا ايمان التصديق وهو يفتقر عنه ويقول لهم انما  
 موضعها اهل الدار ومن عموم قوله على كل كبريى يخرج الكافر وانما يجب في الباقي ولا يفتقر الى غيره  
 بن شيب فان لم يجد من تلق لا يفتقر ولا يفتقر الى الامامة على التقليل من غير انهم والحق انهم في العادة  
 الخالف كونه لو استقصى من غير تفصيل **قوله** والعدالة وقدمتها وهم وهما وهما وخلفه لغيره على عاينه  
 الكبار هذا القول اعتبار العدالة مطلقاً وهو قول الثلاثة وتبايعهم وبن اديس لان قبول قوله في السفر  
 فيستحق عدالة ولو روى داود بن محمد منع شارب الحز ولا قابل بالفرق **قوله** ان الجهد اعتبار الجهد الكبار  
 اعتبارها مطلقاً وهو قول ابن ابيير واختار العلامة لغيره **قوله** في سلم اعطى من وقت قبل ان الرحلة  
 وعلى كل كبريى يخرج من هذا اهل الاعتقاد التخصيص على الباقي داخله لا يفتقر من قوله **قوله**  
 انما موضعها اهل الدار والذين ان الفاسق كذلك لما تفرغ في مصر له من ان العمل ليس جزء من ايمان ختم  
 لا شك ان اعتبارها احوط كماله خصوصاً في فاسق وعرف الزكوة في حجة محرمه فان منع هذا احوط  
 من تصرفها في حجة ما يفتقر ان يعطى لان اعطى الاول اعان على **قوله** ولو قصر النفس على كفاية لم يفتقر  
 وقيل لا يفتقر قدر الضرورة القابل للشيخ لكون هذا ذكره غير هاشمي لان الفقيه وكل ذكره غيره هاشمي  
 لها في الاعتدال الضرورة لاجتماع الاحكام وكلها الاسامح الاعتدال ضرورة تقتضي في هذا الموضع ايضا  
 والمم والعلامة حوز الاخذ مطلقاً لانها لا يفتقر الى الزكوة وكل من ايجز اخذ الزكوة في حجة محرمه اما الاول  
 فلان الفقيه في الضرورة واما الثاني فاعلم قوله اذا عطي فاعلم ان عاينه بان هذا غير الهاشمي  
 الهاشمي فتدبر عن هذا الاطلاق بما تقدم من الادلة **قوله** ارمات العبد المتابع بالزكوة وهو ارمات له  
 وشرار باب الزكوة وفيه جبر من هذا الجهد الاول في الشيخين وفي بابي لا يدرى ما كان وكان ولاية  
 لهم وفيه جبر من بابي لا يدرى ما كان وكان ولاية لهم لا يدرى ما كان وكان ولاية لهم وكل من كان كذلك

فروانهم وقيل في الاول نظر لانهم لم يملكون بعد اتمام دفع اليهم وكذا الثاني لانه في معارضة النص مع انا  
 يمنع عدم ملكهم ومنع ايضا لوقت لا يفتقر الى الملك والشهادة هنا تفصيل حسن بل هو لا يفتقر وهو ان  
 استوى لعدم الحق شرار باب الزكوة لا يفتقر منه ومنه فاسق الحق والحق ويحل عليه الزكوة في نفسه  
 ويكون سلب الكلف على الشري موجباً للولاة لهم وان شاربهم من سهم الرقاب كالعبد تحت الشدة **قوله**  
 لا يفتقر الى ما لهم والعلامة وقضى في نفسه وافق في ارشاده وقوله الثالث **قوله** انما يعطى الفقير ما  
 في الاول وقيل ما يجب الثاني ولا في الظاهر الاول في الشيخين واكثر الاحكام ولذلك في الظاهر وسعته  
 روي في روى غيره والثاني قول ابن الجهد وسلا روى هذين الى الصلح واما السيد وبن اديس فلم يفتقر  
 شارب وهو من غير مخالف هذا في القلة واما في الكثرة اذا كان دفع واحدة فلا حد لها لذكره وهو اشارة الى نظ  
 الحديث من الشيخ غير الصدقة ما اعطى على المصدق عليه وعلى الاستدلال والتفصيل الاخرين في بعض  
 على المصدق لكرامة الصدق صحيح ما عداك ولو في الاول قول **قوله** اذا عطي فاعلم **قوله** انما يعطى الامام  
 الصدقة وما صاحبها استجابا على الاخرة في حق حجب وطع كيب ومثلاً الخلق قوله وعلى علم  
 ولا شك ان الامر حقيق في الوجوب ولذلك افق به المصنف والمصنف على الراجح وهو جرد ولتعليله  
 بالعلية بقوله ان صلواته على كلهم واختار العلامة في حلاله الذب لاجل في ارشاده الوجوب ثم انشأ  
 هل يعين لفظ الصدقة محمولاً على الصدقة الاخر ولقولهم اللهم صل على ابياتي وفيه على النبي وفيه الله بعد  
 وقيل بل بقوله اجرك الله فيما اعطيت وبارك لك فيما اعدت ويحذف ذلك لان الصدقة لغير الدعاء لا اصل لعدم  
**قوله** سقط مع غيبة الامام سهم السعادة والمزلة وقيل سقط سهم السبل وعلى ما قلناه لا يسقطها فاولا حيث  
 ان الساعي بعد الامام كحالة الصدق فاذا فرض من الامام لم يكن الساعي محققاً فيسقطها نصيباً وفيه نظر  
 لو فرض ان كان انما الجهد ما يحيا كان سلباً وحق لا يكون سهماً **قوله** قال في المعتبر العاقل ما حكم الله  
 وان لم يسقط بعد النية لانهم كان عقده المعين وفاته ولا يفتقر بعده وحيث ان الامام قائماً ما لم يكن سهم  
 ايضاً باقية لان الفرض شرا صان زمان الامام اما في حال الغيبة فان قلنا ان الفقيه يكون باقياً اذا فرض ان كان  
 اعداد الجهد في حال الغيبة الرابع وقدر لهم نصيباً من الصدقة واما اذا قلنا بقوله الشيخ في روى ان الجهد  
 ان المؤلفهم المنافق فلا شك في سقوط **قوله** ان الشيخ يسقط سهم السبل حال الغيبة لانهم ما وعي ما قلنا  
 من التفسير في بيان وهو ظاهر **قوله** اذا كان التخصيص باحد الاوصاف جازاً فهو ثابت حال الظهور وحال الغيبة  
 يجوز التخصيص الى الاوصاف الاخرى او الى احد حال الظهور فلا يكون هناك شبهة حال الظهور ولا الغيبة قلنا  
 الكلام في قوله لا يوجب السبل الوع نصيباً لا تفصيل **قوله** القسم الثاني في كونه الفطر **قوله** العتيق في قوله



فمنها ما دار الحرب ذكر ان محل وجوبه سبعة اقسام **أ** غنائم دار الحرب وهو كل ما اخذ بالغلبة  
والفقر من دار الحرب سواء كان اناسي او ارضون او ماعدا ما مما يصح تملكه **ب** العادون والمرد  
ما استخرج من الارض سواء كان مطبعا او مابعا او جامدا **ج** الغرض وهو كل ما يخرج من الارض  
من البحر **د** حاصل انواع التكاثر من التجارة والصناعة والادارة وازادوا المصالح ما مالوا  
وصدقوه وهدية ومنع ابن ادریس وغيره الاصله البراءة وكذلك زاد الشيخ العبد المأخوذ من الجبل و  
لشتره ابن ادریس والعلامة في جلد وهو قريب وكذلك الشيخان واشاله ابو علي في معنى الغنمة  
**هـ** ارض الدنيا اذا شترها من مسلم ولم يذكرها كثير من اصحاب وذكرها الشيخ وابناءه وخلفاءه ابن ادریس  
وبكاهما الممنوع من اليد وقوله الطاهر ان الارض من الارزاع لا للمساكين كل مال جلال الخطط غيرهم وتتم  
مسألة اربع ان يعلم المالك والمقاتل فصوله اليه لا يخفى ان يعلم مالك المقاتل فصوله **و** ان يعلم المقاتل  
لا للمالك فتدقيره **ز** لا يعلمها معا والمرد ههنا **ح** الكثر ولم يذكره الله الا في الاحكام وكان ادریس  
في الحديث والمرد بالكثر كل ما لم يجر تحت الارض ويقال له الزكوة اربعة ويقيم مسائله اربع **ك** ذكر دار الحرب  
ولا ازاله اسلام عليه **ل** ذكر دار الحرب عليه **م** ذكر دار الاسلام ولا ازاله اسلام عليه **ن** ذكر  
الثلاثة وخمس يكون الواحد ههنا والمرد بالكثر الاسلام سبعة اسلام اما الشهاد فمعه عيسى بن ابي  
ابو سلمة سلطان **س** ذكر دار الاسلام وعليه اربعة فقال ثمانية اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
لحيثما الاسلام **ط** ان يفسد من غير اختياره العلام والممنوع عليه الفتوى وقال في الخلاصة خمس وتبع  
ابن ادریس وليس بجيد والمرد ههنا ان لا يوجد في ملك الغير والمفيد والرضي الحسن الطالق وجوب خمس  
في الكثر ولم يفسدوا ولا شدة ان الروايات مطلقة ويمكن ان يحتج بها القول في وجوبها بالاعتقاد  
بالدليل وهو عصمة الاسلام **ق** ولا يجب في الكثر الا اقل من مائة السنة ما عدا هذا اربعة مما تقدم ليس  
نصاب وهذا لما نصاب عند اكثر **ك** الكثر ذكره الثلاثة وابناءهم ومعتد بهم قوله ليس فيما دون خمس اوان  
من الورق صدقة ليس فيما دون عشرين مثقالا صدقة **هـ** قال في لا يجب فيه شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا  
وواحد العلام ومسنده رواية احمد بن محمد بن ابي بصير البرزنجي **و** قال في كفي بلوغ دينار و  
للقن المفيد والرضي وابن سلافة وهو وابن الجند والحسن **ز** الغرض اتفق اصحابنا على اعتبار ان  
كانت عليه رواية محمد بن علي بن ابي عبد الله عظمته **ح** الارباح بعد مائة السنة والحد الذي لا يتغير  
من غير اسراف ولا عذر ولو ادرج حسب عليه ووفور حسب له **د** وفيه ستة اقسام على ان يتركها  
الثلاثة وابناءهم وهو اشهر الروايات وراه الفقهاء وابن ادریس وغيره ما يروى خمسة اقسام باسقاطهم

عبادة

مستفاد

فمنها ما دار الحرب ذكر ان محل وجوبه سبعة اقسام **أ** غنائم دار الحرب وهو كل ما اخذ بالغلبة  
والفقر من دار الحرب سواء كان اناسي او ارضون او ماعدا ما مما يصح تملكه **ب** العادون والمرد  
ما استخرج من الارض سواء كان مطبعا او مابعا او جامدا **ج** الغرض وهو كل ما يخرج من الارض  
من البحر **د** حاصل انواع التكاثر من التجارة والصناعة والادارة وازادوا المصالح ما مالوا  
وصدقوه وهدية ومنع ابن ادریس وغيره الاصله البراءة وكذلك زاد الشيخ العبد المأخوذ من الجبل و  
لشتره ابن ادریس والعلامة في جلد وهو قريب وكذلك الشيخان واشاله ابو علي في معنى الغنمة  
**هـ** ارض الدنيا اذا شترها من مسلم ولم يذكرها كثير من اصحاب وذكرها الشيخ وابناءه وخلفاءه ابن ادریس  
وبكاهما الممنوع من اليد وقوله الطاهر ان الارض من الارزاع لا للمساكين كل مال جلال الخطط غيرهم وتتم  
مسألة اربع ان يعلم المالك والمقاتل فصوله اليه لا يخفى ان يعلم مالك المقاتل فصوله **و** ان يعلم المقاتل  
لا للمالك فتدقيره **ز** لا يعلمها معا والمرد ههنا **ح** الكثر ولم يذكره الله الا في الاحكام وكان ادریس  
في الحديث والمرد بالكثر كل ما لم يجر تحت الارض ويقال له الزكوة اربعة ويقيم مسائله اربع **ك** ذكر دار الحرب  
ولا ازاله اسلام عليه **ل** ذكر دار الحرب عليه **م** ذكر دار الاسلام ولا ازاله اسلام عليه **ن** ذكر  
الثلاثة وخمس يكون الواحد ههنا والمرد بالكثر الاسلام سبعة اسلام اما الشهاد فمعه عيسى بن ابي  
ابو سلمة سلطان **س** ذكر دار الاسلام وعليه اربعة فقال ثمانية اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
لحيثما الاسلام **ط** ان يفسد من غير اختياره العلام والممنوع عليه الفتوى وقال في الخلاصة خمس وتبع  
ابن ادریس وليس بجيد والمرد ههنا ان لا يوجد في ملك الغير والمفيد والرضي الحسن الطالق وجوب خمس  
في الكثر ولم يفسدوا ولا شدة ان الروايات مطلقة ويمكن ان يحتج بها القول في وجوبها بالاعتقاد  
بالدليل وهو عصمة الاسلام **ق** ولا يجب في الكثر الا اقل من مائة السنة ما عدا هذا اربعة مما تقدم ليس  
نصاب وهذا لما نصاب عند اكثر **ك** الكثر ذكره الثلاثة وابناءهم ومعتد بهم قوله ليس فيما دون خمس اوان  
من الورق صدقة ليس فيما دون عشرين مثقالا صدقة **هـ** قال في لا يجب فيه شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا  
وواحد العلام ومسنده رواية احمد بن محمد بن ابي بصير البرزنجي **و** قال في كفي بلوغ دينار و  
للقن المفيد والرضي وابن سلافة وهو وابن الجند والحسن **ز** الغرض اتفق اصحابنا على اعتبار ان  
كانت عليه رواية محمد بن علي بن ابي عبد الله عظمته **ح** الارباح بعد مائة السنة والحد الذي لا يتغير  
من غير اسراف ولا عذر ولو ادرج حسب عليه ووفور حسب له **د** وفيه ستة اقسام على ان يتركها  
الثلاثة وابناءهم وهو اشهر الروايات وراه الفقهاء وابن ادریس وغيره ما يروى خمسة اقسام باسقاطهم

فمنها ما دار الحرب ذكر ان محل وجوبه سبعة اقسام **أ** غنائم دار الحرب وهو كل ما اخذ بالغلبة  
والفقر من دار الحرب سواء كان اناسي او ارضون او ماعدا ما مما يصح تملكه **ب** العادون والمرد  
ما استخرج من الارض سواء كان مطبعا او مابعا او جامدا **ج** الغرض وهو كل ما يخرج من الارض  
من البحر **د** حاصل انواع التكاثر من التجارة والصناعة والادارة وازادوا المصالح ما مالوا  
وصدقوه وهدية ومنع ابن ادریس وغيره الاصله البراءة وكذلك زاد الشيخ العبد المأخوذ من الجبل و  
لشتره ابن ادریس والعلامة في جلد وهو قريب وكذلك الشيخان واشاله ابو علي في معنى الغنمة  
**هـ** ارض الدنيا اذا شترها من مسلم ولم يذكرها كثير من اصحاب وذكرها الشيخ وابناءه وخلفاءه ابن ادریس  
وبكاهما الممنوع من اليد وقوله الطاهر ان الارض من الارزاع لا للمساكين كل مال جلال الخطط غيرهم وتتم  
مسألة اربع ان يعلم المالك والمقاتل فصوله اليه لا يخفى ان يعلم مالك المقاتل فصوله **و** ان يعلم المقاتل  
لا للمالك فتدقيره **ز** لا يعلمها معا والمرد ههنا **ح** الكثر ولم يذكره الله الا في الاحكام وكان ادریس  
في الحديث والمرد بالكثر كل ما لم يجر تحت الارض ويقال له الزكوة اربعة ويقيم مسائله اربع **ك** ذكر دار الحرب  
ولا ازاله اسلام عليه **ل** ذكر دار الحرب عليه **م** ذكر دار الاسلام ولا ازاله اسلام عليه **ن** ذكر  
الثلاثة وخمس يكون الواحد ههنا والمرد بالكثر الاسلام سبعة اسلام اما الشهاد فمعه عيسى بن ابي  
ابو سلمة سلطان **س** ذكر دار الاسلام وعليه اربعة فقال ثمانية اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
لحيثما الاسلام **ط** ان يفسد من غير اختياره العلام والممنوع عليه الفتوى وقال في الخلاصة خمس وتبع  
ابن ادریس وليس بجيد والمرد ههنا ان لا يوجد في ملك الغير والمفيد والرضي الحسن الطالق وجوب خمس  
في الكثر ولم يفسدوا ولا شدة ان الروايات مطلقة ويمكن ان يحتج بها القول في وجوبها بالاعتقاد  
بالدليل وهو عصمة الاسلام **ق** ولا يجب في الكثر الا اقل من مائة السنة ما عدا هذا اربعة مما تقدم ليس  
نصاب وهذا لما نصاب عند اكثر **ك** الكثر ذكره الثلاثة وابناءهم ومعتد بهم قوله ليس فيما دون خمس اوان  
من الورق صدقة ليس فيما دون عشرين مثقالا صدقة **هـ** قال في لا يجب فيه شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا  
وواحد العلام ومسنده رواية احمد بن محمد بن ابي بصير البرزنجي **و** قال في كفي بلوغ دينار و  
للقن المفيد والرضي وابن سلافة وهو وابن الجند والحسن **ز** الغرض اتفق اصحابنا على اعتبار ان  
كانت عليه رواية محمد بن علي بن ابي عبد الله عظمته **ح** الارباح بعد مائة السنة والحد الذي لا يتغير  
من غير اسراف ولا عذر ولو ادرج حسب عليه ووفور حسب له **د** وفيه ستة اقسام على ان يتركها  
الثلاثة وابناءهم وهو اشهر الروايات وراه الفقهاء وابن ادریس وغيره ما يروى خمسة اقسام باسقاطهم



رواه يحيى بن عبد الله وفي الصحيح وهو موثق لهذا الشافعي وهو كناية فعل رسول الله ولعله أخذ  
 حقه تعالى مع أن كناية الحالة لا يقع في هذا مسألة وهذه المسألة أصابنا إذا عرفت هذا فلو كان  
 سهمه بالاصالة وتقبل المتيقن عن بعض اصحابنا والظاهر ان الجيد ان في القرب اقارب الصواب من في  
 هاشم وبني المطلب واما الثلاثة الباقية فلا كلام عند علمائنا ائمتهم ولعدة المطلب بن هاشم لكن الجيد  
 اضاف اليهم بني المطلب وانما افضل عندهم في الاقارب المسلمين من يقيم وسكنين وابن سبيل ورافقه للغير  
 في بني المطلب في الرسالة العربية وما ذكرناه اول الحط وبما ذكرناه للذين يقينا اذ عرفت هذا فاعلم ان جرح الحسن  
 ابتداء ما اخذ منه وفيهم على الاصناف الثلاثة الباقي على قدر كفايتهم فان فضل شئ في اوله وفضل  
 الشئ في رتبة احد بن محمد ورواية محمد بن عيسى عن علي بن ابي طالب في ادريس بن هاشم ان منع احد الفضل في مقام  
 العز في محبة عن الاول بان التصف لم فلا يجوز ما في القوام لا يحل الا امره مسلم الا من يخلص منه  
 وعلى الثاني بان اسباب التصف محصورة وليس هذا منها على الجملة بل ان كان كذلك لم يكن القربان له  
 التصف ولهم التصف والجواب عن الاول منع الاستحقاق مطلقا بل الاجل للاحتياج لورثته وجواب  
 عما اذا فضل شئ في الامام او غيره من ٣ ما لا ينافي ان الامام لا يستلزم وجوب التصف بالاجل لا بكونه  
 يعلو كل منهم قدر كفايته وانما دعي صاحب الاخر او نفس مع عدم وجوب التصف بعضهم على بعض ومن كان  
 التقدير ليس لاجل الاستحقاق بل لبيان المستحقين كما في الزكوة واما قوله ان الرواية لا تطرح في السؤل والافاء  
 من سلة فانما قوله انما يريد ان يجعل الاصحاب وغير الفصل **قوله** وفي استحقاق من ينسب اليه ائمتهم  
 الاستحقاق قوله المتيقن قوله الحسن ٤ هذان وكذا في الامام فانما اوردنا لاجل الاطلاق لا لخصه  
 وكذا الشيخ واتباعه وابن ادریس بعده لقوله تعالى هم لا ياتونكم ورواية محمد بن عيسى عن علي بن ابي طالب  
 من شئ هاشم واتباعه من سائر قرشي فانما القدح حصل لرواية من الحسن **قوله** وهل يجوز ان يتحقق  
 طائفة حتى لو لم يغير تردد فيها من ان ظاهر الائم في كونه لتمامه والاختصاص ولهذا في الشيخ لا يجوز  
 فزيادتهم دون فريقين ومن رواية البرقي في الموقر عن محمد بن خالد الداعي الامام وفيه نظر الى رواية الامام  
 التخصيص بل على هذا التفاوت وهو غير التخصيص ولا يجوز لبطون على الاصناف كما في الامم وهو اختيار  
 ابن ادریس **قوله** ويجوز العقر في المقيم ويجوز ذلك اذ الحسن خبر ومساعدته محض اهل الخصام **قوله** ومن  
 الزكوة فلا يعلو وكذا الشيخ لا يعلو لهم كناية ولا يمتدح لتمامه لانه لا يمتدح الا في اية في اية العقر تحت  
 الساكنين قلنا ابراه الا انهم لم يبعه ولذا لا يقدرون على الكافل فمع وجوب المال هو ارفع له **قوله** وفيه اعتبار الاية  
 تردد فيها من محم لا يرد من الحكم فضلا عن مخالفة ائمتهم محمد بن علي بن ابي طالب والاعتناء بالحق **قوله**

والنقطة

وقال خصاصه بالاعلان نزول الكلام في اختصاصه بما هو في رضى وما ماعداه فغيره من المطلق الشيخين  
 ان العادى للامام من غير تفصيل ومن اصالة الامة وحيث العادى من اتخاها هو ارفع الناس في الناس  
 للاختصاص ولذلك لا يشبهه ان الناس فيها شئ اى سواء والاراء تحرك وتكون في سوق في الحال في  
 والجمع **قوله** وقيل انما اخرجهم بغير اذن من غير اذنهم بل بالرواية مقطوعة القائل هو الثلاثة واتباعهم والرواية  
 العباس والرواية من قول محمد بن ابي عمير وهو مشهور بين الاصحاب وعلم عليها **قوله** وفيها لا تغيب لها من كمال  
 والحق الشيخ المسكن والمناسر مع البقي من التعريف فيقدم مطلقا ويجوز سلا التعريف في الانفا **قوله**  
 مطلقا وقيل للمنفعة والمنفعة والحق الشيخ المسكن والمناسر مستدلا برواية مسلم بن مكرم عن محمد بن ابي  
 وقد قلنا حللنا الفروع يخرج فقال لا يجوز ليس في ذلك ان تعبر عن الطريق في انما في هذا ما في الرواية  
 بنو حنيفة او من اناضية او بخارجة هذا هذا الشيعة لاجل الشهادة بهم والغايه واليت منهم والحق وما  
 قوله نعم ان يوم القيمة وعولهم حلالا ما والله لا يحل الا لاجل اهلنا له لو كذا في رواية مستمع بن عبد الملك  
 عرج بن ابيهم كما في ايدى شيعة من الان من فهم في حلالهم ذلك ان يقوم قائما او الله كذا في بعضه  
 الشيخ نظر الى اصالة منع التعريف في مال الغير ولا قوله الرضا وهو قد سأل بعض رواة في ذلك في الحسن بن الحسن  
 على منادى على اهل البيت والى ما عاكف ونشئ من امر ائمتنا ما يحيا من سطون فلا يزدوها عن الا  
 انفسكم دعانا ما قدمت عليه فان اخرجتم ومقتاح رقيم ونحس فيكم وما تمردوا ولا انفسكم فيكم فانكم لهم  
 من الحق الله بما عاهد وليس لهم من اجاب بالان ونالف بالقلب والتاتم والعداء والشبه بالخيار  
 اما ذهب اليه الشيخ ثم ان الشبهة اذ فصل هذه الثلاثة اما المناكح فهي الامة السمية التي بسبب الظلم لا  
 يجب اخراج منها وليس من باب التحليل بل في هذا المحصر والجميع من الامام فكذا الله وهو الناس استغنى  
 من الاخراج واما الساكنين فهو مما يخص بالامام من الارواح ومن الارواح بمطلة يستقطن مسكنات فان اراد  
 مع الحاجة واما المناكح فعادى الجني على العموم لرواية توفيق بن يعقوب وعبدان ادريس بن هوان يشري  
 متعلق الحسن من الاخص لا يحسب على اهل الجحش ان يخرج فيهم ويرج ومثك ان العمل بهذا القول ليد  
 بالبري ونوع الشيخ اللانم وجمع بين الروايات **قوله** وفي مستحقه اقول الاشبه بها جاز في هذا من عجز  
 حاصلهم من المحرمين كفايتهم على وجه هذا الوجه ذكره المفيد في الرمال العز والخاتمة المم والعلام لا يعلو  
 اعطاهم من منعه على وجه القمته حال حضوره كما تقدم فكذلك حال الغيبة لان ما يجب لحي لا يقطع  
 غيبته كمن يولد له من الدنيا في الحكم ونقل المفيد هذا اقول لا بأس **قوله** اعطاهم لاجل الغيبة محض  
 باحد ائمتهم الحق بالامة الحسن كونه لما ورواه الان في صحيح كونه ما **قوله** عليه ولا يصح حتى يصل اليه

فخرج

والنقطة



منه الذي يوقر الشيع على وجه الاحتياط استجاب ثم قال ولست ادفع قرب هذا القول من الصواب **كتاب**  
**الصوم** قوله الصوم وهو الكف عن المفطر مع النية الصوم له معنيان لغوي واصطلاحي اما لغوي فانه قال  
بلاجل ويقال صام الذين صاموا اذا قام على غير اعتدال في الاوقات جعل صيام تحت الجاهل وجعل ذلك الجاهل  
صوما اذا قام قائم الظهر واعتدله واما الثاني فهو النية ما نزل من انسان من شيا محض صوم فانه عليه بان  
انسان عدى والكليف لا يقع الا بوجدي فذلك الاعتدال المهم الذي هو الكف عن الحرام وورد عليه وجوه  
ان الكف المذكور لم يكن ان يكون له الجاهل والمراد هو الثاني وكان ينبغي بقوله ان كان الكف من غير النية ليس  
بصوم وليس فيه نية فكان ينبغي ان لا يراد بالمفطر ما ورد الله من خلاف في زمان الصوم من حيث داره  
لزم ان يكون كل من كف عن تأكله يكون صائما هذا خلف واريده بذلك الشئ فيكون مفطره غير الصوم به  
دور لان المفطر من حيث هو مفطر يتوقف معرفة الصوم فاذا اخذت تعريفه لم الدور وكان في تعريفات هذا الباب  
غير **قوله** وكفى به رمضان نية الفرة وغيره فيقول العيني هناك سئل ان كان رمضان غير نية الفرة وهو  
متوقف عليه عندنا لكن في تفسيره الفرة اختلاف قال الشيخ هو ان يقتصر على ما جاء في الآية من قول  
يعين لغيره من رمضان او وجوبه وغيره وبغضه للصوم والمفطر وقيل ان ادعى هو ان نية الصوم  
تقرب الى الله فذلك هو الجواب واختاره العلامة وخرج الاول بان الاكتمال بالنية دون التعيين ان كان كونه  
زمانا لا يقع فيه غيره فلا حاجة الى التعيين فيه وكذا يقال لاحاجة لا ذكر الوجوب كونه لا يقع فيه غيره  
وان كانت العلة غير ذلك فلا بد من ذكره مع العلم بذكره في الاول فليخرج من غير وجه او ذكرها  
معها لم يقل احد بالثاني ويمكن ان يرحم الثاني بالغير من النية التميز وذلك لا يحصل بغير الفرة ولا  
تدفع صوم غير واجب كما اذا قدم بعد الزوال او في من مرضه **قوله** ان غير رمضان علم يتعين بغيره الى  
وهنا ما عرف في خلاف الفرة ويستدل عليه بان الزمان صالح للافراغ متعددة فلا بد من تميز بعضها  
بالضد اليه متشخصا بصفاة الخاصة به وورد للمفطر غيره مما يتعين ولا يرد عليه العبد المعين كونه غير  
**قوله** وفي النية المعين تردد الزود في انه هل يكفي بنية الفرة لم لا ونشأه من مساواة رمضان وهو من  
جواز وقعه صوم آخر في ذلك الزمان شرعا بعد تحقق الوجوب وهذا اختاره ابن ادرين فلا يخفى المقتضى  
ومن اهل لا التذكر كان يميز ان يقع فيه غيره بخلاف رمضان وهذا اختاره الشيخ والعلامة والمعلم  
في مع والشيء قد روي وهو **قوله** ووقتها لا واما كان كذلك لان النية انما يفرق في الما  
لاق الماضي ويقع الفضل بحالها لا ارادة ولا اذاعة لا يعلق بالماضي ولا يتم حصول الحاصل ورح  
يجب سبقا على زمان الصوم وهو الدليل لاما اوجب الدليل كما ياتي ان ان المفيد قاله وقها في وقت

الصوم يكون تحت آخر الليل والشيخ جلاله من اول الليل المطلق الغير ويصحب عنه وقوله المقتضى من المانع الغير  
لا قبل الزوال **قوله** ويجوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال والزيد بذلك النامي كاصح في معي لا العائد وظاهر  
ان من غير عدم جواز التجديد مطلقا للعامد والناهي **قوله** وكذا في القضاء به بغيره ان يجب بنية ليل او يوم الفدية  
للناس لا غير وقوله لا يفسد بغيره لعمامد واستدل بان القضاء لا يقع في ذلك اليوم فجاز تركه للصوم  
غير واجب عليه صوم فلا يجب بنية فاذا لم يبق في صدره انما لم يكن ما ثوبا ويكون حكمه الناس في رمضان في تسع  
ترك الفدية الى الزوال فاذا نوى قبله صح فكذا هنا ما رمضان فانه معين صوم يجب فيه النية مع الحمد فاذا ترك  
النية مع العزم يكون قدر تركه شرط الوجوب فيكون تاركه وحاشاه الشهيد وليس تعدي من الصواب ويروى  
رواية عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قاله الشيخ الرجل مبدأ اوله بعد ما اصبح وان يقع النهار للصوم  
اليوم ويصنع من رمضان وان لم يكن في ذلك من الليل قاله نعم بصحة وصحة به ان المحدث شيئا وكذا ان  
هو ايم عظم الرجل يصوم في رمضان ولم يشرب ولم يمس ما كان عليه من ما من شهر رمضان يريد به قضاء شهر رمضان  
والصائم بعد وف بغيره ذكر في الترتيب **قوله** وفي رواية في الحد وب رواية ان اصحابه ما رواه الوجبة كذا في الخبر  
الرواية لحد ما رواه اصحابه عن علي بن ربيعة البجلي ان النبي كان يقول لي عند كثر مني  
كان عندهم شئ ابر او قسام وثانية ما رواه هشام بن سالم عن عمار بن ابي موسى عن ابي بصير عن ابي  
وان زاده من الزوال واجب لمن الوقت الذي نوى وليس في ظاهرها بين الروايتين تعارض حتى يقول فيروا  
ثم ان قالوا اصحابه ان النبي يجوز التحديد في الزوال وما جاء في رواية ما جاء في رواية النبي والشيخ  
في ما رواه حمزة وسبع ابن ابي عمير والشيخ في وقت والمعلم والعلامة ولا شك ان مقتضى الظاهر لا يجوز تأخير الفدية  
فيما سبق عليه لكن خلاف ذلك في الزوال للصوم من الدواعي في السابق على العمل وايضا يمكن الفرق بين الحائض  
ما قبل الزوال والذكرين السابق اكثر من الماضي والشافعية اكثر في كثير من الكلام وتعليقها على الاول كمن كان  
ثم دفعه عن فانه في على الخلاف بخلاف ما لطف مثلا وكذا من صام شهرا ويرى ما من المتأخرين واظهر الكتاب  
فانه في على عدم الاطلاق مع احتفاء الفدية لك بل بعض سبقا على عاده في فعل والصوم تركه فصل لما  
الحض وورد على جواز اية فله غير واعتبار الاكثر غير معتد قوله اذا اذا اتمعت الصلوة متفرجا احب ان تمام  
بروان لم يسبق منه الاكثر لا ما ترك الصوم وان كان تركه شبهه الفضل فيه اغب ولذلك شرط في النية  
واما المخرج النص لما في الحاشية الفطر واعتبار الاكثر في نية لا يتم وكيفية حصوله في ما وفي الجهد **قوله** وفي غيره  
يعد شهر رمضان على الحلال لهذا في الشيخ في كونه وقد استدل بان مقاربة النية ليست بشرط في الصوم  
ان يحتل الاكل والشرب بين النية والصوم وجوز ان تقدم من اوله الدليل لذلك يجوز ان مقدم اكثر من



يوم لو كثر واستعظم ان اذ ليس له العلم والاعلام لان القديم في ليلة الصوم مستفاد من قوله من لم يمت الصيام  
من الليل فلا صيام له ولما اعتد انفسها الفجر ويقانها بجملة كعبه فاكفى نظره الليل فيجعله وليس كذلك  
فقد مضى على الشهر يوم وكثر حصوله النهار بين النية وبين صلاته زمان الصوم **قوله** ويجري فيه نية واحدة  
هذا الكلام ظاهر وان عطف على ما قبله اي وقيل يجري والخالفة له الثلاثة وسالوا والحق في ان النية  
اذ هي عليه لاجل الامامة قال ولا يعاد في ذلك لان الشهر بمائة عسادة واحدة وحرمة حرمة واحدة  
لانها لا يعجز اجزاء بعضها ومقارنة النية لزمان الصوم ليس بشرط ولا يبع فعل النية في اول الليل  
كعدم حمل الاكل والشرب وما في المضطرب ليس بشرط ولا يبع فعل المضطرب لليل بعد النية وحيث  
ضعف هذا القول اننا نخرج كونه عبادة واحدة فان صوم كل يوم عبادة مستقلة بنفسه لا يعقل ان ياقبله وما  
بعد ذلك تعدد الكفارة بعد ذلك اليوم ولا يبطل الشهر كله بطلان صوم بعض ايام بخلاف الصلوة  
الواحدة فان بطلان بعض اجزائها يفسد بطلان الكل وانما يتم على تقدير عدم الفرق قد بيناه **قوله** ويصام  
يوم اثنتان من شعبان لا يفرض له ولو صام غير الوجوب لم يجز وكذا الورد وغيره والشيخ قولهم ان كل من  
شعبان ويصوم يوم الثلثة لا يحل صوم من اقسام ثلثة الاول ان يصام بنية التوب وهو باع وعلمه **قوله**  
خلافا للصوم فان ظهر له من رمضان لانيق في غيره فان كان بعد اليوم فلا يجوز فان  
كان في اثنتان من النية سواء كان قبل الزوال او بعده قال الصادق عليه السلام من صام من شعبان كان تطوعا  
وان كان من رمضان فمعتق **قوله** ان يصام بنية الرجاء من شهر رمضان وذلك امر لم يورد في  
في رواية الزهري عن يوم الثمانية ما يصومونها ما عسى ان يكون ان تصوم على انه من شعبان ونحوه ان تصوم  
على انه من رمضان فلو صام كذلك ثم ظهر انه من رمضان هل يجزي ام لا قال الشيخ في اكثر كتبه والمعتق ولما لم يورد  
والحق لا يخفى فلو لم يحسن ما بين الحديث بحجته واختاره الشيخ في وقت الحين الاول لانه مستعمل على وجهه  
جعل ما ليس واجب راجبا اذ الفرض ان لم يعلم وجوبه وكلها اشتمل على وجهه فهو منتهى عنه والحق في العبادة  
بالعلم على البطلان كاهل في الاصول **قوله** ان يصام على التزديد معناه ان كان من رمضان فلو صوم وكان  
من شعبان فلهذا في السجدة **قوله** واجتبروا العلم في مختلفه بحري وقال الشيخ في باقي كتبه وانما لا يرد  
والعلم لا يخفى وهو الحق لان النية ما شرعت للتميز بين الافعال في التزديد لا يحصل ذلك ويكون منافق الفرض  
مشبهة باليد وفيه لان التزديدا كما يكون منافقا على تقدير العلم بالوجه وما على التزديد عنه فلا ولد له حياضه  
بما عدا الردة بين كونه ناطقا بالوجه او عتقا وكذا لو قرئ من ماله الغائب ان كان سالما لم يرد من كونه وان كان  
نافقا فاعادة ما رجع كونه نافقا على تقدير بطلان النية وانما يمكن ان يجلب عن شعبان الفرق حاصل بين ما نحن فيه وبين ما

فان الصلوة في المثال الاول لم تعلم فعل التزديد بها واستقيم عليها وكذا المثال الثاني المثال الثالث الجهل فاذ علم ان الصوم  
مجتهدا بطلان دليل الوجوب معلوما بخلاف ما نحن فيه فان لم يحصل بقصد شعبان ومع الفرق لا يتم القياس **قوله**  
فما عسى ان يكون وقيل بمقتضى الاول **قوله** لاعتاد وعينه في التزديد غير المعتاد من صوم ولا يبطله ويقال في بعض  
المجتهدين ان وجوب القضاء دون الكفارة يحتاج ان الخيرة انما يجزئ ما هو المعتاد لاما الاعتاد كما قد  
في الاصول من تقديم الكفارة الشرعية ثم العرفية ثم اللغوية وكلها لا يرد في قوله ومما لا يرد ان عمل المعتاد  
وعينه لم يكن محصورا بما عدا اعتاده في الاعتاد العادة ليست فاصلى الشرع ولا يرد من استنباط التزديد  
التجديد التزديد في الحسنة المكاتبين واللاتم باطل وكذا اللزوم وبيان الشطرين العادة قد عرفت بخلاف  
الاختصاص ولا زمان ولا مقام فلو عتاد قوم كل شيء بعينه كان التزديد مختصا به بالنية التام ولو عتاد قوم  
اخر ولا يعلونه وكذا لو عتاد بالنسبة اليهم والثاني انما هو بطلان الثاني ظاهر لكن الاحتكام بسقوط المصالح  
التي هي من العباد والشرع يحكمها **قوله** ويجزئ قبله ويراعى الاشهر الثلاثة في الجماع ومع عدم ذلك في الثلاثة  
الاصول القول في انظار واجاب القضاء والكفارة وادعى الجماع في الخلاف على وجوبه ما لا يثبت ان  
ذلك مبني على وجوب الفصل وقد قدم وجوه وقوله على الاشهر اشارة الى انه غير واجب ما روى الصادق  
يعني عليه السلام ما روى عن احمد بن محمد بن عيسى الكوفي عن رجل قال سمعت في الرجل ثلث المرات في يوم واحد  
لا نفس صومها وليس عليه الفصل وهي مرسلة ولا عمل على ثلث او ثلثة اشهر او على الاطوار كما قاله الشيخ  
اتسب لان خلافه من معلومات وجوب الفصل لاشترط الصوم بالطهارة **قوله** وفي فساد الصوم بطل الفصل  
وان حرم وكذلك في الموطوءة تقدم وجوه في وجوب الفصل على الوطوء والموطوءة فساد الصوم ما عدا الفصل  
هل على الوجهين مقدم مع عدم الاشارة لا الشيخ في فساد الصوم لاشترطه انما في كونه منسحقا المذهب ان عليه القضاء  
لا خلاف فيه وما الكفارة فلا لان الاصل بركة الذم ورد عليه ان ادريس ذلك حكم مقدم القضاء بخلاف  
العلام في هذا الاول وهو مقرب الشهيد وعليه الفتوى لعل ما هو اعظم من الفطر من العبر والعبر  
والفصل على قوله **قوله** ايضا الغبار الحار من التثنية ولا صاحب وقال الجمهور في ذلك لانه لا يرد في  
ما ينافي الصوم فانه ويؤيده رواية سليمان الجعفي قال سمعت يقول انتم لا تحرجوا غلظت او ليس بناول  
حلقه وانفسه بار فان ذلك فطر مثل الاكل والشرب والتكاسح **قوله** في المعبر فما ضعف لان القائل غير معلوم  
الغبار الاكل قلت هي مودة بعل الاصحاب هنا وليد هذا الشيخ وغيره الغبار الغليظ ولم يند الله ولله  
**قوله** هاهو موجب القضاء لا غير كقول النبي والحق في اوله والكفارة كقول الشيخ الا في الثاني **قوله** في التثنية  
الامر الغليظ بغير اعتداد على الرواية المذكورة وكما لا يند وهو لا يوجد لعدم لانه كان عتقا غاليا







الفضل حتى قطع الحجر لا شيء عليه عملا بالزيارة التي هي من معاصيها **قوله** يجب تمام ناول الفضل **قوله**  
 وتام وصح اصبحت كأنه قضاء في الزيارة المذكورة **قوله** انما التمس بالشرع ما هو أصح **قوله**  
 على القضاء والكفارة وتساويها **قوله** ليست حجة في المألوف فذلك لا نسب إليها **قوله** وبعد الفقه في قولنا  
 نظر المرفوع عن بعض أصحابنا ان نداء وجوب القضاء والكفارة **قوله** نقل هو انهم عن بعضهم ان مقتضى الصوم ولا يخلو  
 فانه هو لا مشبه واختاره ابن ادریس **قوله** المشهور انه وجوب القضاء وهو في الشيعين والقاضي والحسين **قوله**  
 والمضى وبالله عليه وفيه الجواب **قوله** ولو روي عن غيره وغلب فلا شيء عليه لا يصح الصحة الصوم **قوله** وكذا  
 من نظر لزيارة فاستلها **قوله** في الشيعان وصلوا ان كان للمعصية فامتنع وجوب القضاء **قوله** العمل لا شيء  
 عليه **قوله** انما هنا فالقاضي نعمنا استدل الى وجوب القضاء والكفارة وان كان مع جماع وانما القاضي فعل  
 سدائهم القضاء وهذا والكفارة **قوله** في ابن ادریس لا شيء عليه سواء كان للمعصية او لم يكن واختاره المعصية  
 والعلامه ترد في ذلك في كتابه والظاهر ان هنا تفصيلا وهو ان قصد بالنظر الى العمل صريحا  
 العمل او محرم وجوب القضاء والكفارة وان لم يقصد الا نزال ونحو النظر فاما ان يكون من عادات ذلك  
 اي اذا انظر ان لا يعطل اداءه فظهر وجوب صورة الوقوع حصل الا نزال فذلك سواء كان العمل او محرم  
 فعل بسبب لامتناء وقاعا السبب فاعل المسبب وان لم يكن من عادات ذلك لکن انما نزال فان كان للمعصية  
 يجب القضاء وان كان العمل لم يجب شيء وان لم يتعمد النظر فلا شيء مطلقا **قوله** ويكرر الكفارة مع تغاير  
 الايام وهل يكرر ويكرر الى الابد في اليوم الواحد قيل نعم ولا شبهة انها لا يكرر هنا مستلذان **قوله** مع تغاير الايام  
 لا خلا في التكرار عند اصحابنا وبرهانا في ذلك **قوله** وما لك وجه خلا فالاولي خفيف **قوله** مع تغاير اليوم وقد جعل  
 الله موضع البحث الوحي ولم يعمد غيره **قوله** الشيخ ليس اصحابنا في نفس وقيل الله في المعصية ان يوم لا يكرر  
 عرهم ان الكفارة يكون تكرار الوحي في اختيار عدم التكرار لان الثاني لم يقع في يوم صحيح فلا يكرر الكفارة  
 الشيخ وان حرمه **قوله** المرفوع يكرر الكفارة وهو اقوى لقوله الله الزايدة المذكورة عرهم **قوله** ولا نسلم ان الكفارة  
 لاجل الصوم لا غير خفي عنهم وجوبه في يوم فاسد كما قال الشيخ ان يكون لاجل هذا حرمة  
 وتجتمع في شايخنا هذا تفصيلا جيد وهو ان التكرار ان يكون من جنس واحد ومن جنس آخر وان كانا من جنس واحد  
 وفيه يكررها يكرر سواء كان من اول او لا لان لكل واحد سبب مستقل في اجاب الكفارة فلا يكرر في ذلك  
 بانضمام الى غيره وايضا انه بعد الاضطرار يجب عليه ان لا يكرر في النهار ويحرم عليه فعله في الكفارة فلا يكون  
 مثلا ان يكرر في كل واحد فاما ان يكون في كل واحد من الاول او لا فان كان تكرار لما قلنا من العمل وان لم يكرر في كل واحد  
 وجب ما علق على البحث ان العمل لا يكرر في يومين متعدي فلا يتعد به قضاء **قوله** من حتى يرضى بتركه على الزيادة

كفارة

كفارة ان هذا هو المذهب الا ان ابن عقيل قال ان عملها مع الكفارة القضاء وحده والمنع من خلافه **قوله** اذا  
 لا سطر الصوم لا يفعل المنظر اختيارا ومستندا لاصحاب رواية الفضل بن عمر **قوله** او هو وان كان خفيفا  
 لصغر وضعف الطريق اليه وقول ابن ابي عمير به **قوله** وما غير الفضل لکن اولى اصحابنا وهذا الحكم الجماع  
 واشهرهم منهم **قوله** في رواية اخرى **قوله** لو اكره لبيدة في الشيخ محمد بن ابي الزوجة قال لا يكره  
 ثم قد ولو قلنا بالاجل العظيم لانهم كان احوط واستشكله العلامة والحق العمل لان الحكم في المسكوت عنه اولى  
 من المنطوق به **قوله** لو اكره **قوله** في ابن ادریس فلا يتحمل الا قياس **قوله** في العلامة لانه ايضا شئ اولى  
 في اوله وفيه نظر لان امر الرجل لا شيء امره عرفا وان سميت لغزو العرف فليس على اللغز في اول الزيادة  
 لما قلنا من العلامة **قوله** لو اكره فلهذا ايضا لانها الباع **قوله** ولو اكره الرجل او كرها معا **قوله**  
 عند الكفارة في نظر واختار الشريفة التحمل للحالة المذكورة **قوله** ولو كانت امرأة فانه حكمها حكم المذكر  
 في يوم واحد **قوله** واستشكله العلامة لانه قياسي مع وجود الفارق لوعدم الجامع لان الحكم في العمل  
 غير موجود في الفرج لان الكراهة تحقق الجمع لعدم ارادة المكره وفيه غير معلوم بجوابه ان كانت مستقلة  
 لرضيت **قوله** لو اكرهها على التمكن مثل ان يضربا التمكن **قوله** في المصنف ويكرهها القضاء **قوله** في الكفارة **قوله** وان  
 ادریس لا قضاء ولا كفارة واختاره المصنف لعدم رفع عن ابي الحديث **قوله** من يصح  
 الى غيره **قوله** ولا المغني عليه وان سبقت منه البيدة على الاشبهه **قوله** انه راجل العقل فلا يكون سكتا  
 الشيء من العبادات اما المقدرة الاولى على العلم انما كالجوزن واما المقدرة الثانية فلا من سكتا **قوله**  
 العقل وقد بينا في المتن الخفي عليه **قوله** في المقيد والمرفوع والشيخ في **قوله** ان ادركه البيدة في وقتها ثم انقضى  
 عليها واستمر فلا قضاء عليه لصحة صومه بسبب سبق البيدة وان لم يسبق البيدة في زمانها صح احتساب القضاء  
 لعدم صحة صومه بسبب فوات البيدة كانهم جاهدوا بمنزلة النوم وقد بينا الفرق بينهما **قوله** وصح في المسافر في ذلك  
 المعين المصنف سفره وحضر على قوله مشهور في الاشيعان وانما هما السنن والارواة ابراهيم بن عبد الحميد **قوله**  
 في السنة الصوم سفر البدا وحمل الشيخ على ما اذا شرط ذلك في نية لرواية علي بن حمزة قال لا بد من نية في ذلك  
 فذلك لا نسب للمعصية هذا القول الى الشهرة لعدم صحته **قوله** في رواية اخرى **قوله** في رواية اخرى **قوله**  
 فان لم يجره صوم التذلل لم يجره سفر **قوله** ولا يصح في واجب غير ذلك على الاطلاق خلافا للبيدة فان لم يكره بان جمع  
 انواع العظام الواجب جاز في السفر لاجل صوم وهو غير صحيح لان صوم رمضان اكد من غيره وهو  
 اعطاه وانما في غيره طويل ولهم قوله ليس من البر الصيام في السفر ولقوله صريح في رواية اخرى **قوله**  
 الصيام في السفر في غير ما كانت او غيره والصوم في السفر في غير ما كانت او غيره والصوم في السفر في غير ما كانت او غيره

الارواة في يومين من غير العدة **قوله** لو اكره الرجل او كرها معا **قوله**







ذكره الشيخان والحق اما القضاء فلعلمهم الازم واماعلم الصدقة فلا تعلق حكم الصدقة على المولى كما يحكي  
 مؤلفه عليه حيث لا يترتب الصدقة استلامها لعدم العلم على عدم العلل ان يرد وعقد تعلقها من  
 غير عذر فهذا يجب عليه القضاء او الصدقة معا وهو يجب للاصحاب هذا ابن اديس فانهم يوجبون الصدقة  
 اما على القضاء فلعلمهم الازم وما على الصدقة فوله عتبرين مسلم في الصحيحين لما علم ان يرى ثم قرأ  
 قولان يوجب الصدقة او القضاء الذي اوردته ويصدق عن كل يوم بعد من الطعام على مسكين وعلى القضاء هو  
 فورا اي اذ لم يزلها من هذا لا يكون عازما على القضاء او يكون عازما على تركه او يكون عازما ويصدق وقد  
 انظرنا هذا الثالث شخص على عشرة ايام مثلا وعزم على قضاء ما بقي من شعبان عشرة فادخله بعد  
 هذا متجاوزا ايضا اما لو كان عزمه القضاء وترك حتى بقي قدر رمضان فاعليه تعذر من وجوبه او حتى  
 فذلك غير مستحان **قوله** ما ذكره من الصدقة بعد من كل يوم من ذهب او بابل او ابن الجيد والعلامة والرواية  
 محمد بن مسلم المذكورة ولعله قد تم فيه طعام مسكين والغالب ان مسكينا واحدا يكفيته وقد قال الشيخ في  
 ما افصح مدان لان ضعف صاع في كفارة الصيد يدل على اليوم فكذا هنا لان الكفارة انما هي من  
 افضل من غيره واجيب بان الجزاء في مقابلة النقص فلا يعتبر في حكم ما زاد على معناه في حكم الرضوان  
 الواحد في سقوط القضاء مع الاحتراق في اتحاد الصدقة في صرح الشيخ وابن الجيد وكلام ابن بابويه **قوله** ان  
 الشيخ قال في ان الاحتكام المذكورة لا يخص بالدين بل لكل عذر رضا كان او غيره وهو ظاهر كلامه في  
 بسنده العلامة وتروى في المعبر ايضا من النص بالدين فالعذر عذر قياسي ويظهر المقابلة في  
 وجوب الفدية على الفاد ولو اعطى رمضان لغير الدين كما في مثله وسقوط القضاء عن العاين عند كماله  
 اتمر المسافر الثاني ولا يترتب الاطلاق في وجوب الفدية فيجب على المسافر لغيره بالقضاء ضمها اليه وعدم اطلاق  
 الا سافر به السفر فلا يقطع عنه القضاء **قوله** وروى القضاء على المسافر لو مات في ذلك السفر هذه رواية  
 ضعيفة عريضة وكذا رواه العلامة محمد بن احمد وهو قول الشيخ في باب ولعلنا ان يقول القضاء عن الميت مع  
 خلاف اصل ولا يولوا الفرض على الاصحاب لم يقل به لعدم ولا نذر واذن في ذلك لا يترتب ان ليس الا انما  
 وايضا ان الوجوب القضاء على الذي فرغ وجبه على الميت والفرغ انما هو وجوب الفدية ان مات في وقت وجوب القضاء  
 ثابتا بالدين لا بول بل اسجد ولم يحصل به حال الشيخ في **قوله** ويصدق عن المارة ما ذكره في حديثه من ان  
 في العلة وهو ان يترتب الميت الى المارة المبلغ لو فرغ من يومه كما ذكره في قوله من سأل عن الميت لم يوجب  
 بامك عالم من قدامك عالم من قدامك ولو اية العلامة محمد بن احمد في قوله من سأل عن الميت لم يوجب  
 الوجوب وقولان ادريس الحاق المارة بالزوج فغيره في الدنيا ولم يثبت على الجاهل على المارة والحق ان الاحتكام على

ثبوت القضاء من ادب لا في ثبوت الحكم في المنازع **قوله** واذا كان الاكل في فلاة قضاه فله الشيخ لصله المارة  
 خلفه في الراد المذكور للنس والجهل بخصاله بالحاصل في الباقي على الصلة وبغيره رواه حماد بن عثمان عمو **قوله**  
 وقوله في الفدية لا يمكن ادول من المذكور حتى وليه من النساء **قوله** وقبله يصدق من التزكيات على كل يوم بعد ما لا يخرج  
 والموتى وانما ان ادريس ولهم بصر في حجب نسبة المارة فانه نعم في رواية ابن ابي عمير عمو اذا كان له مال الصدقة  
 عند فان لم يكن له مال صدقة ولم يدر في حجب لانه على التزكيات من الشيخ بل يحجبها عنهم الصدقة على موم المولى  
 ولذا في الاستدلال لم يكن هناك ما له المارة المارة على الذي يخرج من مال الميت الى من يصدق عنه كالحج وهو ضعيف  
 كونه قياسا كنعيم وجوه الفرق فان الحج لم يحجب على الرجل من الصدقة **قوله** ولو كان عليه ثلثون مثاقيل جاز  
 ان يضي المولى شرطه ويصدق عن ثلثه هذا عطية طوله وقيل والظاهر هو الشيخ في تركه لرواية الرضا عمو  
 وقيل في سائر ما بين زائد وضعت النجاشي وابن العساري والظاهر للميت وجوب القضا الكلي موم وطوله وان  
 ادريس ان كان الشاهد نذرا لئلا يمكن الميت منه وجب على وليه قضاءها وان كان كفارة محبة فغيره في المارة في القصر  
 والكفارة من مال الميت فلا ضرورة لانه لا يضمن عليه الصوم ولا يجزى من الكفارة واحدا ولو اية العلامة  
**قوله** من اتى غسل الجنائز حتى يخرج الشرة فلو اوى قضاء الصدقة والصوم ولا شبهة قضاء الصدقة حسب الاثم  
 في قوله الشدة للمعهدي ان شرب رمضان والرواية عن الجليلي عمو في الصحيح وكذا رواه ابن ابي عمير عن حماد بن  
 وعملها الشيخ في رواية ابن الجيد ووجه للمعهدي هذا القول في المعبر بان شرب لا يوجب ان يعاد ما تقدم بعد  
 او اثنين من الصوم وعندها حصل هناك الزوم مرة بعد اخرى فيلزم القضاء خصوصا مع تصحيح الرواية الصحيحة المشهورة  
 بر وادري على غير ان القضاء انما وجب مع ذكر الغسل والغسل فيه واجب بان الصوم خالفه عن اشتر المكون ذكره  
 كونه ان لا يصور عمو او وروى جواز اخضا صا بالذكور في الليلة الواحدة واجاب بان ما عمل بذلك لا يجازي  
 الواحدة وان لم يستعد البقاء على الجنائز جاز ان يعمل بهذا الخبر في الايام المتعددة ولا استعداد الا ان يستعد  
 ذلك ولو روى الكفارة واجاب بان لزوم الكفارة مع تكرار الصوم ثبت وافضل ما على القضاء لا غير في الصغين  
 وهذا انه لم يسن الا انه مع تسليمه ان لا يجب القضاء ولو لم يكن واجب فيه لغيره لانه وكذا وجه العلامة  
 في كتبها انما دخل في الصوم وهو الطهارة من الجنائز في ايادى التماس مع علمه بالحدث فكان عليه القضا  
 وفي نظر لانه ان اراد الطهارة فلا ضرورة في ايادى التماس مع علمه بالجنائز شرط صحة الصوم في الجنائز فغيره  
 كيف ولو كان كذلك لوجب القضاء اذا اجب وانما زاي المصطفى بطلان الخبر ولم يحجبها عمو وان اراد ان ذلك  
 شرط مع علمه بالجنائز في ايادى التماس مع علمه بالجنائز ليس كذلك لان الفرض انما في ايادى التماس  
 والناس غير عظماء في ايادى التماس فيمكن ان يجاب باختيار الثاني ويقول ان كان العلم تام فمالم العلم كما يحكي



بقره فيروين العاقل مطلقا فان الثاني لا يحسن كلفه كغيره في الاصول وما اذكره هنا من سقوط القضاء  
 فهو مذهب ابن ادريس محبا وجوهه **اصح** خوارزمي الطهارة شرط في الصوم احتياري وحالة النسيان  
 عند الاول فاحسنه التعميم من النبي صلى الله عليه وآله عن استعمال الماء واما الثاني فلا في النسيان غير مقدور  
**اصح** وضع عن ابن الحنبل والشافعي وهو مطلق في القول وليس المراد دفعها بل الرخصة والقضاء ولو خذ  
 وجوبه عن الاول بما تقر في الاصول انه حجة عن الثاني بالمنع من التماسين اما اعلان تمنع الصوم ثم نكح  
 فصوم اوجب التيمم هنا وما **اصح** فلا يمكن من تكراره الموجب لكلا وجهين الثالث تمنع صومه فان المأخوذ منه  
 في الامس في المحامات فاذا انقضت الامم لم يقر ولو **اصح** فان الصوم حجة من النسيان وهذا في الفطوح النبوية  
 والحجة الضم ما استقرت به من سلاح والحجة الشرعية بالجمع بين النسيان واستدراكه في الحديث  
 الذي كل عمل ان آدم لم لا الصوم فانه لا تجازي بقوله فوجب هذا وجوه **اصح** ما يكره الشرايع  
 في الفرج والمطهر في الفرج عظيم شريف وعرض بالجهد فانه ذلك الحيرة فصد عن الشرايع في الفرج والمطهر  
 وفي الفرج عظيم شريف وبالجملة فان فيه ذلك ايضا **اصح** اخذوا الحرف تشبيه بصفة الصفة وعرض في العلم فانه تشبيه  
 باصل صفات الربوبية وكذلك الاحسان وما بالنسبة بخلق الرب **اصح** ان جميع العبادات وقع الغريب بها  
 الى الله نعم لا الصوم فان لم يقرب الى الله ويقض بانه يفعله صاحب استخدام الكواكب **اصح** وجوبه على المعنى  
 والفكر بساطة صحت الفري الشهادة ان ذلك يجب حصول العارف الربانية ولهذا قال لا يدخل الحكمة خرافا على  
 طعام والعارف الربانية في احوال النفس الانسانية وعرض بان سائر العبادات كذلك اذا اصاب عليها ولذلك  
 قال من اخضع الى الله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه **اصح** انما مرعى لا يطعم عليه وعرض  
 بالامان وكل هذه العبادات مدحها فان اكثرها يخرج بقوله فان العلم والمعرفة ولا يمان ليست اعمالا  
 الاصطلاح وغير بعيد ان يكون مجموع هذه الامور الخمسة مخصصة فارقا بينه وبين غيره **اصح** ومن ايام البصير في  
 الكلام حذف الوصف فقدر ما ايام اللسان البصير فلا يحسن الفضلة قال ابن الجوزي في فقهه في اللغة ايام البصير  
 سميت بذلك لباين ليا ليا لها ميقول ايام البصير حتى ان بعض الفقهاء جرى في كسبه شرط العلم وذلك وهو  
 خطأ فان اياما كلها بين لكن العرب لم يسم كل تلك الايام بالشهر باسم وسلبت فضيلة في الكلام ان الله  
 وقوله احتساب من هذا ان آدم لما اكل من الشجرة اسود لونه فلما تاب ابيض لونه في كل يوم منها ذلك ومنه  
 الصوم فكذا ذلك **اصح** وقيل القائل في شهر الصوم شهرين غير اوله دخل فيها العيد واما الشهر فانه الشهر  
 في قوله رواه في **اصح** والحواشي لا يصح محض الصوم العائني فخرج يوم العيد واما الشهر فانه الشهر  
 سهل بن زياد وضعه العاصي وابن العاصي وذكروا ان احمد بن محمد بن عيسى شهد على بعض العاصي والكوفي حجة

بالحج

من قول الربيع ولذلك ضعف الشيخ في عدة مواضع **قوله** والصمت والوصايا الصمت هو ترك الكلام صائما او  
 في الوصايا هو صمتين آخره وهو المشهور بين الاصحاب ويظهر من كلام ابن الجين كراهته **اصح** وفيه  
 النسيان لهما جميعا سواء صوره وهو في رواية الحنبل وقال ابن ادريس هو ان يصوم يومين من غير ان يظهر فيهما  
 ليلا يظهر ذلك من كلام ابن الجين ورواية محمد بن مسلم بن جرير **اصح** قال في قوله في الوصايا حساب عينه  
 لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير ان يطأ في ذلك المصنف المحبة لهذا النفس اولى وكان قد قصد كونها على  
 مطابق للوضع القرري والاصل عدم النقل **قوله** هذا ما استثنى ذلك مقدر **اصح** النذر في شرطه وحظره وسقط **اصح** في  
 بلد الحدي **اصح** فيا يشهد بذلك البنية **اصح** مع تارة كذا في كفاية الصديق **قوله** وفيه  
 في الصوم تبيت النية وقيل لا شرط فيه قبل الزوال وقيل يصح ولو خرج قبل الغروب لا كلام في وجوب شرائطه  
 كما تقدم وهو شرط في رواية ابن ابي عمير والشافعي وقيل لا بد من ان لا يشترط وهو الغرض الثالث  
 في احكام الصوم وجوبه يومين متواليين من غير ان يطأ في ذلك المصنف المحبة لهذا النفس اولى وكان قد قصد كونها على  
 الدليل وهو القول المختار في الكتاب ومحمد بن جرير **اصح** في قوله في رواية علي بن يقطين يومين متواليين  
 صومه قبل الزوال استلزام النية اولا واختاره العلامة وولده والشافعي في الشهر وهو لا يشترط اياه في الاحتياط  
 الزوال فظهر ان لا بد من ان يصوم يومين متواليين من غير ان يطأ في ذلك المصنف المحبة لهذا النفس اولى وكان قد قصد كونها على  
 نية الصوم كذلك وجب احتيازا في غير الشرع ويدل على التفصيل المذكور ايضا صريح رواية الحنبل في قوله وفيه  
 في الحسن وابن بابويه في الصحيح وكذا رواية محمد بن مسلم **اصح** **قوله** الشيخ والشيخ اذا جرحا فصدقوا في ذلك  
 بد من طعام وقيل لا يجب عليها مع الفجر ويتصدقان مع المشقة الاولى وهو سقوط الصوم عنها اذا وقضاه  
 الجرح وجوب الغدة **اصح** في الشيخ في وجوبه والحسن والمقاتلي وابنا باجور وابن الجين لا جرحا في ذلك  
 والثاني وهو ان لا يجب عليها الغدة ايضا مع الجرح **اصح** في الشيخ مع الطاهر بمشقة عظيمة في الحنفية والشافعية وسلا  
 ادريس واختاره العلامة محبا بقوله نعم وعلى الذين يطيقون فدية طعام مسكين وهذا يدل بجهلهم على سقوط  
 الغدة من الذين لا يطيقون ولان الكفارة اما بد من فعل واجب او سقوط الغدة وما استعان هذا لعدم  
 الصوم عليها ما لا يتم تحريم ما لا يطلق ولعدم سقوط الغدة اذا عجز عن ذلك واجاب عن احاديث الشيخ  
 غير صحيحة في طلبها اذا اكثرها يضمن الضعف والصوم والمفرق حاصل بين الضعف والجرح فان الضعف قد  
 يجمع مع القدرة على الفجر ثم ان الصدقة هل هي مدد وان هذا المعنى والحسن والمقاتلي وابنا باجور  
 ادريس لا بد ولا خلافه العلامة والمصنف يدل عليه مع الروايات ويظهر قوله طعام مسكين والغاية الكفاية في  
 وغيره نظر لانه قوي مسكين فيكون المفرد حينا ويجوز لادلاله وقال الشيخ بالثاني محبا بولاه محمد بن مسلم



حملت على الاستحباب **قوله** وهذا العطاش فيعلم ويصدق من كل يوم بمدغم ان يرى قضا ذوالعطاش استجاب  
العطاش وهو من نصيب الانسان بحيث لا يصيب من شرب الماء وبالنسبة الى ما يدعى عليه عليه  
لما انكره من ان يربى غيره من قتاله اللهم ان كان كاذبا فانه بحججه في وجهه ثم ان ما  
لا يجلب من صلبه ان يربى زواجره فيطير واذ يرى قضي وهل عليه كفارة **قوله** الشيخ واتباعه من الشيخ  
العاجز ولا المرفق بالمعبد وابن ادريس ولا حذاه العلامة وهو الحق لاصالة الهادة **قوله** ان لا يجوز ولا  
فقيه الاحكام الثلاثة اذ اوجه النظر للضرورة ولو اخرج من مكانه في الرواية التي هي من علم من الماء **قوله** وجوز  
الكفارة وهو مذموم اكثر الاصحاب خلافا لاسلامه وانه لا يربى في الكفارة قولان والفقهاء على الاول ولو اخرج  
معه من مسلم في الصحيح **قوله** من عدم القضاء وهو مشهور في الرواية ان يربى في عبادة المذموم  
فان قوله والعطاش ان اراد ان لا يربى في الكفارة ثم وان اراد الثاني فثبت القضاء لكثرة المعصية فيها  
مطلقا لا يربى وقد زاد في حق كعبه من الامراض وفيه نظر في الامراض مختلفة فجاز اختلاف اصحابها  
ولذلك قلت الصدقة في بعضه ووجوب **قوله** والحاصل المقرب والمصلحة الخليفة للابن في الامراض  
لكل يوم بمد وبقضايان هذا الحكم مشهور بين الاصحاب ووجه لاجل النظر في هذا الامر على الوجه الصحيح فجاز  
دفع الصدقة والزم المخرج المعنى بالمراد كراهه واما الصدقة فجاز اختلافها بالصوم مع الطاعة ويؤيد في  
مسلم عرق **قوله** واما القضاء فلا مكانا كراهي ولم يخالف فيه الا ان يربى فان طاهره لا يستوفى من الحلال  
ورواية ابن مسلم تدفع **قوله** كما يشترط في التتابع الى غيره قاعدة كل الصوم في شرطه في التتابع لا يربى **قوله** العبد  
او اليه **قوله** مسجد يربى الهدى **قوله** جزاء الصديق **قوله** قضاء الرقيب **كتاب الاعتكاف** هو لغة  
افعال من العكف بمعنى الحبس بقوله عكفها الى محبته وقدر يعكف عكفا من قوله والهدى معكوف ان يقع  
عكفه والاعتكاف في المسعى والحباس فيه وشرا ليقب مسجد من الاربع ثلثة ايام صاعدا صاعدا  
**قوله** والهدى وهو ثلثة ايام اقل الاعتكاف لا انقض ولا يزيد وهو جامع من اصحاب الروايات عكفا على احد من الحج  
فان ابا حنيفة لا يربى عكفه اقل من يوم بليلته واما لا يربى عكفه اقل من عشرة ايام والثاني عكفه عكفا  
واحدة لا عكفه غير شرط بالصوم فهو بمنزلة الصدقة يجوز في زمان قليل وكثير اذ انفق هذا فيقول على قول  
اصحابنا هل ثلثة بليلتين بينهما او ثلثة ايام كالمص في المعتكف يربى على الاول وهو قول الشيخ وهو يربى على  
البليلتين داخل في الايام والاحد ما معهم من الايام وهذا مطلق لا بالقرينة فان اليوم عبارة عن مقدار  
ما بين طلوع الفجر لغروب الشمس وقيل المصن الشيخ فيها انه لا يربى في بعض عباداته بالثاني لا بالاول اقل الاعتكاف  
ثلثة ايام بليلتين ولا ثلثان عبادات الاصحاب والروايات ليس فيها عكفا احد القديين على قوله ثلثة ايام

فان ان يربى عكف هذا المقام ان يقول القليل اما ان يكون داخل في الصوم اليوم كما قيل ان الصوم عبارة  
عن اربعة وعشرين ساعة والنهاية عبارة بين الطلوع والغروب والليل عبارة عما بين المغرب والطلوع ولا  
يكون داخل في ان كان له يومين ان يكون الليل الثلث داخل في اقلنا من دلالة اخرى والروايات  
ثلثة ايام وان كان الثاني فاما ان يكون من طلاق احد الاثنين في يوم الاخر كما قلنا في بعضه وطحا في لغة ابا  
الارض وانه لا سورة اخرى ثلث ليل سويا والضرورة الواحدة واما ان ياربى حلت عليه فضل احد من  
طاهرها عليهم سبع ليل او ثمانية ايام حسب ما اكد يوم فان كان الاول او اربعة كما قلنا الاول كان الثاني لم  
ان يخص الاعتكاف بالتهجد لا خصاصه بالصوم والليل احد من دخل الليل في سعي الليل ولا هو منهم عند  
الطلاق لكن الايام باطل بالامام لانهم لم يفرقوا بين الليلتين قطعا فالصوم مثله ثبت ودخل الليل  
الذي في الاعتكاف على كل واحد من الثغائر المذكورة والحبوب انما تارة الثغائر الثالث ويكون في الليلتين  
استدرا لليلتين في الاعتكاف وانه لا فرق في الغرض على ان يربى في جميع ليلتين في الاعتكاف فيقول هذا يكون  
قوله في غير رواية ذكر الشيخ في موضع من ف انما شرط التتابع وجوب الليلتين ولا وجوب ثلث بليلتين  
وهو ترك **قوله** لونه اعتكاف وجب مثله لاجل الدلالة الاولى لا وجوبان من دخولها في سعي اليوم  
اشترط الاعتكاف بالصوم الذي جعله النهار والاول **قوله** لونه اعتكاف اقل من ثلثة فان ذلك لا يربى  
بطل وانما لا يربى في ثلثة **قوله** لونه ثلثة غير متاخر بطله نذره **قوله** في نية واحدة ان كان رجا  
وفي الغروب يربى ليله الثالث بعد غروب الشمس **قوله** المكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا يصح الا في احد  
المساجد لا بعد مكة ومدينة وجامع الكوفة والبصرة للاصحاب مكان الاعتكاف **قوله** قولان لا يربى وهو  
كل مسجد للصوم وانما اعتكاف في المساجد وهو جمع يعرف باللام فيعم لما في الاصول **قوله** لا يربى وهو  
مسجد جامع والراد الجامع هو اعظم ولو كان في البلد مسجدان كذلك جاز في كل منهما واختاره الهن  
في باقي الكتب وكذا اختاره الشهيد **قوله** اكثر الاصحاب وهو انه لا يصح الا في احد المساجد لا يربى وهو  
قوله الشيخ والمرضى والصدوق والثقي والشافعي وسلا وان ادريس لو ان على بن بابويه جعل مسجد  
رابعا ومسجد البصرة جعله رواية رجل ابن مسجد المدائن خاسا فهو لا يربى في قليل من هذه  
العدة ان لا يصح الا في مسجد على غير هذه الامام العالم المسلمين نيا كان او وصيا جمعه ويخرج بقولنا العام  
خاص من يقول ان من دون الجماعة وهو قول الصدوق والمرضى والشافعي واتباعه وان ادريس وقيل يكفي  
للمساجد من الامام المذكور وان لم يكن جمعة وهو قول علي بن ابي طالب المقنع ولذلك دخل مسجد المدائن  
الحسن بن علي حجة والعلامة وتقدم في قول الشيخ وهو لو كان لا يربى عليه وكان الاعتكاف عبارة











عبارته ويستحق من الناس ان يطلق اليه السلام لانه قد هلكوا اذا فارقوا السيرة في المال اذا لم يخرج  
 ويحق جملته من غير ان يبين قدوة الله الزكوة على الاعلى من ملك ما بين يدهم ولا السيرة في  
 الدين اذ ليس واختاره الله والعلامة ولا ميرة لا يترك وهو الحق لقوله من استطاع اليه سبيلا ولا يوتيه  
 حقيق الكفاية وقد قلنا من وجوب حجة الشيخ ظاهره ان من استطاع اليه سبيلا يكون منزه عن العاصي في  
 الاستطاعة وان المزية ليست شرطاً او لخص لا نقول بذلك بل نقول بزيادة على المزية وانما زاد في الرواية  
 ثم رجع قولنا ان من كان فيكون ظاهره ان الشرح لا يرجع الى الكفاية وليس بالحق بل انكار احد اشكال الاستطاعة  
 التي ذكرنا اختلافها في الجمع الكفاية في هذا مع ان هذه المزية فاصرة غير معارضة للقرآن والبيان  
 الصحيح للمرجع بعدم اشكال الرجوع الكفاية **قوله** واذا استفرغنا ما هو مقتضى من اصل تركه ولم يختلف  
 الاجرة فمقتضى عدمه من اقرب الاماكن وقيل من بلد مع التسامح اسفل الرجوع هو معنى زمان يمكن  
 من مباشرة الحج بجميع احواله الشرعية ولم يفعل ثم يوتى او يولد ولا كان وقت الحج اجمع احواله  
 من معنى زمان يمكن البعض كالأمر لم يفعل فيكون مثلاً فانه غير كاف في تحقق الاستطاعة وان كان مع ادراكه  
 يخرج **قوله** ان يجيب القضاء من سفر الحج عليه ولم يفعل وان لم يوجبه باجماع الامامية وبما لا ينافي في  
 اوجبه وبذلك لا يجب كالمسألة ولو اوجبه جرح من الثلث شاقولهم لا يوجبهم وقد سألنا ان اوجبات وط  
 حج فاجب عنه فقال لا ريب ان كان على اهل البيت من الكفاية فمقتضى ما قلنا قد بين الله الحق ان يقتضي  
 هل يجب القضاء من بلد او من اقرب الاماكن قال الشيخ في طهوف بالثاني وهو اختيار الجمهور والعلامة في اكثر  
 كتب لا تقطع المسألة للبرهان من الحج فلا يجب الاستيفاء من بلد فان الواجب عليه اما هو الحج ولذلك لم  
 اتفق له الحضور في بعض المواضع لا يقتضي الحج من ذلك الميقات فكذا الرضخ عند وفاة الشيخ فيه وان لم يكن  
 ان كان في الموضع من بلد ولا في الاقرب لانه لو كان هنا الواجب عليه ففقد الطريق من بلد والمباشرة  
 ببدء فقامت سقط البدن ففي المال واجيب بان ان اردت الوجوب للشيخ بمقتضى تعاقب على تركه فمقتضى  
 وسنده ما ذكرناه وان اردت الوجوب للشيخ المقدس فسلم ولكن ذلك المقتضى لا يوجب وجوب الحج في كل وقت  
 من الليل الذي يترقب عليه يوم النهار فمن اوجبه وجبه ومن لم يوجبه لم يوجبه ومقتضى في الاصل **قوله**  
 وكذا في العدة الوجبة اي لا يصح المذهب الا باذن الزوج ولا يترك الا في الوجود **قوله** اذ قلنا ان الحج  
 غير حجة الاسلام لم يتدخلوا ولو قلنا ان الحج مطلقاً قبل يخرج بنية الذبح من حجة ولا يخرج من حجة الاسلام  
 عن الذبح وقيل لا يخرج واحد من الاخرى وهو ما يشبه اقسام الذبح قلنا ان يذبح حجة الاسلام ولا  
 كلام في عدم وجوب الاخرى بل يكفي بحجة واحدة وهذا يقتضي على صحة هذا الوجبات وحالها في الدين

وسألني بيا انشاء الله ثم تحققته **قوله** ان يذبح حجة الاسلام ولا كلام في وجوب حجة اخرى غير حجة  
 الاسلام **قوله** ان يذبح الحج ويطلق لفظاً وبنياناً ولم يبيده باحد القديين فقال الشيخ في كتاب الحج **قوله**  
 اجزاء من حجة الاسلام ولو لم يكن في حجة من رعاها من حجة وهي حجة على ان يذبح حجة الاسلام ولو  
 في وقت واحد ان حج عن الاسلام لم يجزاه عن الذبح وقلة التحول لا يجزي احد بها عن الاخرى واختاره الجمهور  
 والفاقي وابن ادریس والجمهور والعلامة وهو ما يشبه لانها فرضان سبب ما يختلف في حجة واحدة ما عن اجزاء  
 مع تفاوتها عنهم سبب بغير المسببات والعلامة في مختلفه صمد تحقيق وهو ان الذبح اماناً يتعلق  
 بوقت معين او يطلق قالوا لان ذلك الشايل في ذلك الوقت اما ان يكون نذره بعد حصوله فلم يتعدله  
 زمان يجزى حجة الاسلام فلا يجزى في غيرها والتمس في العبادة بدله على فسادها او يكون نذره قبل  
 حصولها وجب حج الذبح لان الزمان قد استحق له فلا يجوز صرفه في غيره وبالحقيقة لم يحصل شرط حجة الاسلام  
 لعدم زمان يقع فيه والثاني يجب مع حصوله في كل وقت من الزمان الحج الاسلام فلو لم يذبح ولم يتعدله  
 بالذبات لان لكل امرى ما نوى **قوله** واذا قلنا ان الحج ما يشاء وجب المقتضى وان كان حيناً للنية سقط الحج  
 استناداً للحج ما يشاء الاظهار مستوجب الزمان والعموم فقام من نذر ان يطع الله فليطع في كل يوم  
 فسألنا **قوله** ان يقوم في موضع العبادة وهو في الكوفة فيقول نعم عن ايامه عن علمه لم يشرع من ذلك ان  
 يشاء البيت فمرفوعة اليه فقام في حوزة قالوا لم يجز وجب **قوله** الرجوع لوجوب الحج المسلم ثم  
 القيام والحركة لا يثبت له علمها ومقتضى احداً وهو الحركة لا يثبت لا يقتضي سقوط الحج الا اذا كانت  
 نذر النية بغيره الى ما يصح المشرقة فيكون موضع العبادة مستثنى بالعادة والاحتمال الاول والى الاول  
 فليس له الامر وهو حقيقة في الوجوب واما ما نذر من من مضى فالتأويل في هذا الذي لا يترك خياراً في الحج  
 قضاء الا خلاصة الذبح ولو لم يكن البعض قد اشترط في قضاءه وشي مقدار ركبة وقيل ان يذبح قضاءه  
 جميع الطريق في الاطلاق بصفة المذورة فحصل الحج اخر ما يشاء واختاره الجمهور في حق وقلة العلامة  
 الحج مشروطاً بوقت معين وجبه عليه القضاء والكفاية وان كان غير مشروطاً بوقت معين وجبه الاستيفاء  
 ما يشاء قوله ويطلق لانه مع تعاقب الوقت لاشكال في كل الطريق او بعض اجزاء الحج ولو حج في كل وقت الا  
 فائدة الحج ما يشاء في وقت معين وجبه عليه شيان الحج والمشي وليس المشعر من الحج ولا شرطاً في صحة  
 شعاع الاطلاق لا يوجب الحج نعم حج على الكفاية كالحج الذبح **قوله** لو حج عن المشي سقط وجوب اتمامه  
 يحتاج الى سبيل هدي بخلافه في الحج ثم لو لم يذبح حجة ولا حجة ولا حجة ولا حجة ولا حجة ولا حجة ولا حجة  
 بالحج فلا يتم عليه فلو لم يحصل السابق في الرواية على اللبس ولما ان اذ يذبح فلو كان كان عبثاً



سقط الوجوب لغيره وان كان مطلقا فوقع المكروه في العلة وان كان لشيء غير ذلك ولا يخفى عليه ان كان مطلقا  
 فوقع المكروه وهو فصل حسن يظهر وجهه من ذكرنا في المسئلة الثانية **قوله** الخالفه الا يكن محل كون لم  
 بعد الاستدلال وانما اعاد هذا قول الشيخ وابن اوديس والمعلم والعلامة لاثباته بالمدرك على وجه صحيح على العلة  
 والمقدرة ان ظاهره ان يوجب الامارة وقال ابن الجوزي انه بعد مطلقا لعدم الايمان الذي هو شرط في العلة  
 وهو ضعيف لا ينافي مع اشتراطها فيم الزواجر وطبعا لما فاقته وقد حصلت لانه العرض وبوجه ما ذكرنا واما  
 كثيرة عن الوجوب عليهم **فروع** اذا كان هذا نائبا عن مكنته بقدر ما يجزى التمتع ويوجب التمتع فطعا فلو صح  
 معناه او كان بمعنى سابق للرد من غير ضرورة تنضم مع استصحابه ولا يجزى الامارة لعدم الخلل في كون نائبا عن صحيح  
 اما الفرق بين الحج والعمرة فبأن وجبت الامارة لاثبات الحج بالمال الفعلي في النيابة **قوله** وان لا يكون عليه حج وان  
 يريد بذلك مع استمرار المكاتب من ايقاعه اما لو وجب عليه الحج فانه لم يغيره لغيره فثبت ان نية بانه لو اذنه  
 ورامه بالحج الواجب لم من يكون حجة الاسلام او غيرها **قوله** ولا يصح نيابة الكافر ولا نيابة المسلم ولا من عاينه  
 الا ان اوجب حجة النيابة موقوفة على امرين ارجع الى النائب وهو حجة مباشرة للتعلم شيئا او لا وقع الاجماع على  
 عدم صحة الحج من الكافر فلو نصح نيابة ولا نيابة القرينة شرط وهي غير صحيحة منسوبة للمعلم في الشرايع لا يصح نيابة  
 الكافر لغيره ومن نيابة القرينة وغيره سهل لان الكافر ليس بعاجز من كل وجه بل هو قادر على الاسلام لما ثبت في علم  
 الكلام من امتناع الخبر ونسب الاحتياط والتمتع القرينة منسوبة الى الكافر ليس امتناعا ذاتيا بل هو في الكفر امتناع  
 لاحق **قوله** يصح للأنبوب وهو مكان وتوقع الحج لغيره من ضرورة ولا تغيب ان الامارة والاثام عنه فلا يبعد  
 على الترتيب في الامارة ونائبا عن حصول الزواجر له اذا نذر هذا فلا يصح من الكافر فطعا لعدم سقوط التمتع **قوله**  
 امكان الزواجر وهل يصح من الخالفه ام لا المطلق اكثر الاصل المانع لغيره كادب ونحوه ان اوديس مطلقا واجاز  
 الشبهة مطلقا لا ان يكون نائبا عليه بتمتع في الزواجر وبوجه صحيح لا يستبعد الا في حق من لا يملكه ولا  
 الكافر فانه لا يصح منه ولو لم يخل بكونه والتحقق ان انما قلنا بالنيابة الاولى للاجزاء فلا كلام في التمتع وان قلنا  
 بالنائبي فان قلنا انقطاع عقاب كاهن رضى بعض اصحابنا صح ايضا لكان افعال الزواجر اليه وان قلنا بغيره  
 كاهن المشهور فلا وما صحه النيابة عن الادب فظاهره على التمسك بالاول ولما على الثاني فهو من قبل البرية والتفتت  
 بالمعروف المأمور بهما **قوله** ولا يصح غير المميز فبما يصح نيابة فرد للمعلم والعلامة في موضع مكنته  
 ابتداء لافعال حجة مباشرة للحج ندبا من انصافه بما هو صريح القاطعة المشقة لعدم الفرق بايقاعه لافعال  
 على الوجه الصحيح لاعتقاده عدم سرقة بذلك ولان النائب يجزى عليه الحج بالعقد يكون مكنتا ولا  
 من المميز فكذلك فلا يخفى من النائب بغيره وهو لا يصح **قوله** ولو مات النائب بعد ابراهيم لم يدره لغيره

هذا مما لا اخل في خلافه بين اصحابنا الرواة بعد ابراهيم خاصة فالشؤون عدم الاكتفاء بالانابة  
 لاصلا عدم قيام الجزاء مقام الكل خرج الاول بالاتفاق حتى الباقى على اصله ولان الاصل لا يكون في ابراهيم  
 رواية يريد من معاوجه من كذا النائب وقال ابن اوديس بكلي الاصل والنائب وبه في الشيخ  
 فوهو ضعيف لما قلناه ثم انما على تقدير دخول الحرم لا يستعاد لهم اذ ذرة فطعا اما مع عدم دخول  
 الحرم فقال الشيخ يحتمل استعادة الجزاء لان الجزاء وقعت على افعال الحج ولم يفعل شيئا منها فلا فرق استحقاق  
 الجزاء فطع المأذون لان الاجارة وقعت على فعل المأذون كما وقعت على افعال الحج ويستعاد الباقى **قوله**  
 وما الى النائب بالنوع المشترك وقبل يخرج ان يعاد الى التمتع ولا يعاد لغيره اما وجوبها في النوع المنفرد  
 فلاصل والظاهر ان يجوز العدول الى التمتع في الحج والشيخ لرواية الجوزي على ما قلنا ان اوديس هذا صحيح  
 كان المنسوب صحيح حجة الاسلام مطلقا فاما ما من كان فضا لاجزاء لانواع الثلاثة لا يجوز له العدول الى الجزاء  
 وان كان افضل في نفسه وكذا النائب لا يعاد الى الجزاء ولا العلامة اذا كان المستاجر عند فترته القرينة  
 او الاخر اذ ما لا يكون مكيا او اللذة فلا يجوز العدول الى التمتع لانه استوجب لاجزاء المستاجر عند فترته ان  
 لو ان ما وجب عليه من عاين العرض انما يفعل فيبقى في العدة ويؤدي رواية الحسن بن محبوب وان كانت موقوفة  
 لكنها بعد مؤيد بالنظر واما اذا كان المستاجر لم يدر من نذر ذلك يقع في فترته ان يكون مندوبا  
 يجوز العدول الى التمتع لانه لا يبالى من المشروط يخرج من العدة لقوله تعالى ما على المحسن من عيب فان  
 من اشترى بغيره سلمه فانما له الجوز من الموصوف وجب عليه القول ان يكون عيبا في الامور الثلاثة  
 المنزلة او من نذر حيا مطلقا فاستوجب عنه التمتع فترك النائب او فود او بالعكس في الاجزاء من المنزلة  
 نظر ومع القول بالاجزاء في استحقاق الاجزاء شيئا من الاجزاء نظر قلت هذا تفصيل حسن ومقتضى النظر  
 الاول من حيث انما نذر بها ميراث لزم النوب فخرج من عدم اثباته بما استوجب له الاضفاء العقد القيا  
 بما تقتضيه النظر والثاني من كوننا بالهجرة عن الميت فقد سادف المستاجر عليه فيحق الجزاء ومن اشارة  
 لا يلزم من الاجزاء استحقاق فان التبرع بحري عليه ولا يصح وهذا مستحب بهذا النوع الملقى به وهو  
 لا قوي والحج انما علم من قصد المستاجر العدول الى الفضل وغير المعين جاز ولا فلا **قوله** وقيل ان  
 عليه الحج على وجه ان الحج بغيره هالة الشيخ واباه والمعلم فانه استغفر لعقود الشيخ على رواية جوزي  
 غير صحيح وجه استغفاره للمع انما يتم ان لو لم يعل على عرض بالطريق اما على تقديره فخرج جواز العدول  
 ويحل الرواية على الاول وهو ايسر ومن الدائما قابل تقاضا الطريق المحي ذلك وعلى قول الشيخ لا يبرور  
**قوله** ولو صدق الكفار الاستبعاد من الاجزاء بغيره الخالفه فلا يلزم اجابته من الحج على ان يشبه الاجزاء



هذا ما ان يكون ذلك فكل شيء من اعمال الحج اولاد على التقديرين اما ان يكون الاجارة متعلقة بغيره  
 او لا فمن اقسام اربعة **١** ان يكون جعل كل شيء من الاعمال والسنة معينة هذا يعني اجرة ما فعل ويحتاج  
 اجرة الباقي من الاعمال ويقع الفسخ ولا يجزى اجارته لو من الحج في القابل لعدم تناوله العقد في ذلك السنة  
 وقيل الشك في ابتعاد من الاجرة الباقي لان من الحج في القابل وهو متعبد بالقاء نعم ضمن الحج في القابل  
 بعقد جديد يستعد منه فان اراد ذلك فصيح **٢** ان يكون جعل كل شيء والسنة غير معينة هذا لا يخرج  
 الاجارة ويضمن اجرة الحج في القابل وهو المستاجر الفسخ لولا الاجرة وكذا الشاهد مسك الفسخ في وجه قري  
 فذهب الفسخ لغيره فاضل **٣** ان يكون السنة معينة ولم يفعل شيئا فان الفسخ يقع بلا كلام لكن هل يقع الاجرة  
 المسافة لم لا فانه في تمام استحقاقه بعد ما قطع من المسافة والاطن وهو في القابل والفاصل وقيل لا اذا استخرج  
 الحج والاطن لم يستحق اجرة لان لم يفعل شيئا من افعاله وان استخرج قطع المسافة والحج معا استحقاقه وقيل هو  
 الصحيح بخلافه العلامة وان لم يدر **٤** ان يكون السنة غير معينة ولم يفعل شيئا فان الفسخ في عدم الاستعداد  
 بل من الحج وهو العا او احدهما الفسخ قد تقدم قول الشاهد في عدمه ان الفسخ في صورة الاطلاق وان لم يدر في صورة  
 البيت وكان المستاجر وان اوتى او وصيا من ابل الفسخ جاز ولا فلا **٥** لو بطل من الاجرة الوصية في  
 بان يكون غايها او بطلان وهل يستحق الحاقين عندى في غير من حيث مساراتها الى بطلان في تقديره لعلها  
 ومن ان زوال عذبتها وقع بخلاف البطلان وليس بعيد ترجيح الاول اذا استعمل المنع على غير علمه في شقة  
 شديدة والثاني اذا لم يزل **٦** ولو حصل الاطلاق باحتساب كل شيء ما طرد الكثرة لا احتساب المطلق اذا لم يكن  
 الجيد فيه بعد الاجرة ومعها لا احتساب لما اصل في رد العلامة في من حيث استحقاق قطع المسافة عليه  
 الاجارة فلم يزل في الفسخ كما لو اجرة نفسه الحج ومن ان العقد وقع في نفس الحمل فلا ينافي ارادة الطاعة  
 لا استيجار الحج واذا لم يستعد لاجتهاد الاطراف وكذا الشاهد في جيبه الا ان يستاجر على علمه لا في طوافه  
 تفصيل حسن فانه اذا استخرج على علمه لا في طوافه يكون مناهة مملوكة لا مستاجر فلا يجوز له ان يغيره في طوافه  
 فانه يكون من المعلوم عدم استحقاق جميع مناهة بل الحمل لا في قوله ويستحب ان يذكر للمنفعة في الموطأ في  
 في القفل جميع مناهة الفسخ اللهم ما اصابت من تعاقب اقرب او غيب فاجز فلان ان فلان لم يدر في  
 بان في مناهة كرهه فمما فلا يتم قطعا عند كل فعل **٧** ويكون ان يتوب الى الله الصلوة منع الشيخ من ذلك  
 في الذكر كونه وكذا الفاضل لو اتيه زيد الصلوة وقيل وكذا رواية معاذة عن جده المصنف في بيان  
 وكذا ان يمتد ويمن والعلم لاطلاق في رواية فاعه صحيحا ومعتونا بها حسنات جميع والمجوز  
 لتمكنها من الحج لغتها وكذا غيرها وجعلها مكرها فافسها من الخلاف جميعا بان الرأى بان **٨** ما كان قطع

الصلوات

فلا جرة الحج هنا فلو ان الحاصل لم يكن له من دية او امانة او غيره مع او غير ذلك **٩** ان يخرج كل الجب  
 على الميت مما جعله من الارواح لا لا حسب **١٠** ان المراد بان جوار هذا الوجه باللات من باب اهل البيت في القابل  
 من المذكور في الفسخ فخص من اهل البيت لا الارواح **١١** الخ ان لا ينافي هذا الحكم ولو قدر عليه نعم لو كان ضمن  
 الورقة وقدر سنة في اعلام الله **١٢** الا ان يؤدى علم المنع فيحصل المنع **١٣** الخ هذا لا يجوز ان يستاجر  
 جعلا لان الشارع جعله لان الصنف فيهم **١٤** قول من ملت وعليه حجة الاسلام واخرى من ذروة النبي حجة  
 الاسلام من المصل والمندوق من الثالث وفيه وجه اخر الاول قول الشيخ لرواية عن ابن ابي عمير عن النبي  
 المشاير ليهو ان يكون المحضان معان المصل المشاير في شغل الذي يكون كل ما ينافي فيكون من الاصل  
 احتيازي ان يدرى **١٥** المقدمة الثالثة في افعال الحج **١٦** وهو ثلثه منع قرآن وفرا وجه المصلح الحاج فانه  
 يقدم حرمة او يجرها في اول المنع ويسمي به لان المنع لغة الانعاع ومنه ياكلون ويتقون وهذا حاشا  
 على عقيدته العريضة فيمنع بشيء كان حرمته عليه كل من اراد اسم المنع والثلث اما ان يقرن باحرار سابق  
 الهدى او لا ولا قرآن هذا المشهور والمشهور عندنا من افعاله القران وعندنا ان الوجه في سائر الفسخ  
 حران يعقد باحرار واحد حجارة من فرع واحد بوجه واحد من شخص واحد وقسمته القران على المنع  
 ظاهر والثلث لا يرد على المنع الاخر القران هو ما انفرد به ولو بانها احد القيود **١٧** وحده من بعد هذا فانه  
 واربعةين ملاءم كل جاب وقيل بان في عشرة ملاءم احدا هاتسنا ان **١٨** ان المنع عندنا فرض على من لم يدر  
 مكنه وليا الجاهل العرف الساجد وروايتهم وروايتهم لم يكن حاشا في المنع الحرام كمن من بعض صلوات العرف  
 ذلك اشارة الى المنع في الشافعي اشارة الى الهدى والاول الاول لا اثم فانه ثمة المنع والهدى الذي هو من  
 احكامه ومنع على هذا هل يجب على الكل المنع ضرورة هدف لم لا الحق نعم لعدم قوله في منع واما الشيخ لا  
 قوله ذلك لم يكن اهله حاشا في المنع الحرام كاشارة الى الهدى في المنع والنجار بالمنع الى المنع واما  
 انها مع العلم للنفذ كاشارة الى الهدى **١٩** حد البعد الذي هو مناط المنع في قوله الشيخ في رواية ابنه ثمانية  
 مائة الفحل وروايت اخرى عشرة وخلافه من العلم حاشا في المنع والهدى في المنع واما في قوله  
 كان اهله دون ثمانية واربعمائة فلا فرق وعصا كان يدور حول مكة فهو من خلفه في هذا الاية وكل  
 من كان اهله دون ذلك فعليه المنع وكذا رواه الحلبي **٢٠** واما الشيخ في ذلك فكان يفتقر الى نوع المذكور  
 على الجواب لا يدر وهو توزيع من غير دليل فاذا في الاول **٢١** ولا يجوز له ان يعدل هذا من ايام  
 كونه من غير الجاهل في المنع الحرام الا المنع لم يجره الا ان لم لا يجزى **٢٢** وهو في قوله في قوله  
 وروايت اخرى وقيل عشرة من ذي الحجة وقيل وقصة الاول في المنع في قوله والصدوق وهو اوله في قوله



اشهر معلومات الجمع اقله ثلثه وصدق الشهر على كل حقة وعلى بعض محال لاصول الجوزية والصحة  
 معوية من حقه وحسنه زياره فحقه والثاني قوله الحسن والسيد وساد والناك في الشيخ في قوله  
 بقوله الشيخ عرفه فقد وقع فيه اعظم اركانها ولعله قلن فرضه فيمن الحج اي ارجب ولا يلزم لا يكون  
 عبد التاسع ولعله ولا رقت ولا حرق ولا جدالة الحج وذلك كله جاز فيهم العاشر لا يمكن  
 في قوله وهما رابع وهو الطابع الشمس العاشر قال ابن ادريس وحاس وهو ان من قال لا شيء والتحقوا ان الجلاء  
 اما باعتبار انشاء الحج فالتحاطب ما يعلم ان اوله ان ساد في قوله او قالها المحذور فلهذا في ذلك  
 بحسب اختلاف المكلفين في القوة والضعف والمكينة والامانة اعتبارا لانشاء فان عني بها ما يثبت الحج بغيره  
 فليس بجلاء في الحج بل بعينه هو التاسع او العاشر وان عني ما يقع فيه افعال الحج فجميع ذي الحج **قوله**  
 عدله هو كذا في النسخ اختياره في جاز قوله ان شبيهها النسخ العدول اما قبل الذرع او بعده فتم استلزام  
 اقبل الذرع في الفرع الضيق فقال الشيخ في ربه والحسن والعتيان والحج والعلام والملم بالذرع والذ  
 لمن لم يكن احدا من ذري المجد الحرام ولا اشارة الى النسخ وفيهم منهم من المطلوب وذلك لانهم وان كانت  
 التمس عليهم احتجوا بكافي ورواية الحجة والى مصر في ذلك ليس لاهل مكة فقد اقول نعم ذلك فيمكن اهل  
 مكة ومنه رواية علي بن جعفر عن اخيه ورواه حمزة في الشيخ في قوله بالحوار ليجوز ان النسخ افضل لقوله  
 استقبلت من امرى ما استندت لما استندت له في لا يتحقق المفاضلة في من ليس من ذريته من كان  
 غير النسخ لانهما ما يكون فيمن جازها وذلك يستلزم المطلوب ان النسخ بالى بصورة الايراد الذي هو فيه  
 ورواية غيره ما يكون بحجامة رواية عبد الرحمن بن الحجاج وابن ابي عمير جاز فيهم ما اذنهم ان ذلك  
 ليس ولا هلال بالحج احب الى واجبين اهل بالحج على الطرح او من نذر حجا طافا من اثنان النسخ  
 انما بصورة الايراد لاختلافه بالاحرام من ميقاته الحج وجعل العدة مكانا وليس لك من الماس فلا يجوز في  
 الثالث النسخ من الدلالة على المطلوب كما يكون التمتع بطوعا **الثاني** بعد الشروع وسائر بحقه **قوله**  
 ويجوز للمز والمقارن الطواف قبل المص الحة عرفات كن يجزى ان التلبية عند كل طواف ليل الحلال وقبل انما  
 جعل للمز وقيل لا يحل احدا الا بالنية لكن لا تجديد التلبية فتم استلزام ان اشارة الى جواز  
 طوافها تدا واختلاف قول الرب الذي هو جزء النسخ في الحج والشيخ وتمامه وهو المشهور بين اهل الجلاء  
 اهل ولا يقدد البيت ام النساء اقول نعم والله على الناس حج البيت ونسكه الحرس وهو الطواف حول  
 فانسب جواز تقديمه ولو اريد جواز حجاجا عن مكة وزيارته من مقامه في مكة وجعل زيارته لوجوه الرب  
 فيهم التقديم قلنا مع النقل لا يحرم ذلك الشيخ في رواية اذا فرغ من الطواف ليل الحة ليلته ولا خلا

الطواف

وبطلت حجتها الدلالة رتبة معينة حتما عن من وكذا رتبة زيارته عن من خلاف البيت والصفحة  
 والرواية اهل احبوا كونه واختاره الشهيد وقال في سبب جعل المزة خاصة لرجل بالتبعية لرواية يونس  
 يعقوب وسلاطون من خلاف بين هذه الحجج بين الصفا والمروة احلا احل السابق هذه رتبة التلبية  
 والمز في محل المقارن خاصة ولو اريد لها مستندا وقيل لما حزن لا يحل احدا من الرجال بها لعدم تحللها  
 بالطواف التحلل وتكامل كل امرئ ما تولى واستضعفه الشهيد بان ان اراد ان التحلل لا يكون بغيره  
 فهو بمنزلة قوله لم احبوا كونه ولا ان ما يجعله الشارع محلا لا تولى مما يعقد العبد ولهذا يخرج المصلي  
 بالحدث والتكامل محذرا وان تولى التحريم وكذا انظر باسناد المطهرات وان تولى الصوم وقوله لا بأس  
 لا لوجوه لان ما ذكر من الروايات دل على التحلل بالطواف الا انه اعلم ان يكون مع تلبية اوله وان  
 هو انك اللهم لان نعم الله عليك صحت بعد الركن بن الحجاج عن بن جابر في قوله ليس لركن من طوافه  
 فندخل ما يعقد بالتلبية على طواف وصليت فاعقد بالتلبية وبوجهه اقتصر في قوله ليس كل من طاف  
 لا المزة واره بالعقد ومع عدم العقد تحقيق التحلل فظهر من هذه الاقوال ان تجديد التلبية بعد  
 التماسين وفرضه غيرهم **قوله** وهل يجوز للمزة اذا دخل مكة العدول بالحج الى مكة لكن لا يبيعد  
 طوافه وسعيد ولو لم يعد احدا بطلت منعت وبقي على حجة على رواية هذا هو العدول بعد الشروع ولا  
 كلام في عدم جواز المقارن لاجتماع المزة فعند ما يجوز لذلك في الذب والرجب المنذور وطافا  
 او في ذى الحجة الذي لقوله لما دخل مكة في حجة الوديع من سابق فليست مكة وتليق فليعد ليلته  
 وطافا وسعدا عن غير من لم يبق فقال له النبي هل لا عدلت فاكركت اذا نزل واقارب النساء  
 استغفر فقال له في سنت الهدى ولا ينبغي سابق الهدى ان يحل حة ان يبلغ الهدى محله **قوله**  
 العدول المذكور فيمن الصين في الشيخ نعم وبعد جماعة واختاره الشهيد لعموم النص المذكور ونسخ  
 العلامة وقلاسيه لان فرض العدين لا يبعد عنه كما تقدم وحول النص على فرض المعين اذ عرفت هذا  
 فيما قلنا فان انة اذا عدل للمزة الى العرة وطاف وسعى الى البيت بعد ذلك فلا يعقد احدا بالتلبية  
 لا بعد العدة لان التلبية فيها بدو حركته لمكة ولو لم يجلت حركته لرواية استثنى عن عارضي جبهة بالغة  
 لم يتم الجبل بغير الحج ثم يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة فربما اراد ان عليه امره ان  
 كان في حدة ما سعى قبل ان يقصر فلا بد وانفق بذلك الشيخ في ربه وبك لكن متى على حدة الذي على  
 عند اهل الزيادة والعدول كان مشروطا بعدم التلبية ولا ينافي ذلك الطواف والسعي المقدم من جواز  
 تقديم الطواف والسعي للمزة على الوقوف بعد ذلك هذا العدول الذي ذكرناه هو الذي مضى من قوله







السنة بطلان الادلة النسخ على ان لا يحمل الاصل في غير ما في الاصل الحكم لعدم صحة ابطاله من المحل لعدم  
 اتيانه بالعبادة على وجهها لان الزيادة من الاجزاء مع مضافات الاصل والمجرب عن قد بينا ان المراد بالزيادة  
 وعن ٢٠ ان بعض الناس من الذين لا كان من ٢٠ قد بينا في الاصل وجوب العمل بخلاف الرشد **الفصل**  
 الاول في افعال الحج **قوله** وفي وجوب رمي الجمار ولا يطى والحلق او التقصير رد شبه الجرب هناك سنان  
 الرمي في اقل وسب صريح والمناقض وابن الجبير المستحسن وهو ظاهر ووجه سداد والنفي والبيد  
 بالوجوب واختاره الحلبي وادعى عليه اجماع الامم وحكم كلام الشيخ واتباعه على انهم من السنة لامن الكتاب  
 وترويه لهم الحكماء من اختلاف وجعل الجرب شبه لاختلاف الوجوب **قوله** الشيخ بناه على العمل ورواه  
 عبد الله بن حنبل عن عكرمة بن زكريا عن ابي النضر عن ابي عبد الله عليه السلام في رمي الجمار في رمي الجمار  
 وفي ان اذ رمي الجمار **قوله** الحلق او التقصير في النهاية وكل بلا مصداق واختاره الحلبي وفي التقصير  
 بالوجوب وهو ما بين ما يبرق في المقنع والمناقض وجب التقصير في كل الحلق والمصداق بالوجوب لا يثبت  
 ولا يتم فعله ولو روى اخذوا عن سننكم ولا للوجوب وفيها نظر اما الاول فلما روى عنه اصابة الورد  
 واما الثاني فلان لا بد له على وجوب التقصير لا على ما لا يثبت ولا كان للندوب والمأخوذ  
 واجبا وهو ما يلى **قوله** وقيل يجوز تقديم العمل على المقاتل من خاف من الماء وبعده لوجوه القابل وهو  
 الشيخ واتبعه استنادا الى رواية علي بن حمزة وابن ابي عمير كذا مطلقا في خبرنا في تقديم والشيخ قدما  
 بالخوف وهو جيد في العمل باطلا فصارا على ما قبل وعدم العلم بما يجل ويجوز اعتبار الرشد  
 بين الاثني عشر ونظيره هو تقديم غسل الجمعة يوم الخميس لمن خاف العز في الوقت **قوله** واما الكيفية في قوله  
 فالواجب السنة الى اخره حيث ان السنة وصفت بغير الاصل في المترك في مطلق التقصير وجب ان يحصل به  
 يجب هنا قصد من ثلثة **١** الجنس كالحج والعمرة وكما نلاحظ في قوله على اختلافات الحقيقة في  
 اذ الحج مفروض في المقنع وهو ما تقدم ذكره وعلى القرآن والافراد وهو ما تضمنه في بعضه من حقائق حقيقة  
 حج وكذلك العمرة فقال على المفردة والمنسحب با وسبيل بيان وجه اختلافها **٢** التبع كالتبع والافراد  
 القرآن وكانت اوقافا لانها في افرادها وجوب الاحرام والطواف والسعي وغيرها في كل واحد منها **٣** الصفة  
 وقد عبرت عن الصفة بكون الصفة هي التبع بالانفراد على كل ما ذكره في الرمي لصيقين  
 اصنافا لافسان وهذا حقيقة التبع مثلا موجودة في الوجوب والندوب فالوجوب اما الاسلام لوالد  
 او اهل البيت فاما ما يختلف بالمراسم فبالحقيقة مقتضاها بمراسمها وهذا نوع **٤** لا يثبت  
 بين الجنب والفرج وان وجب التعريفات تقدم لاهم حصول التميز ولو يجرى اما حاصل فاعلم الاض

بحر

يجب العلم بهذه الامور قبل الشروع ولا في اخر احواله ولم يتقدم العلم بما يصور وتقدم لما لا يصور فلهذا  
 المذكورة واما التصديق فالادعاء والاختلاف لوجوب الوجوب وتنبى المندوب واستدل لامن الجهد  
 وتقليد من عزله واسطة او واسطة كالتقدم **٢** يجب حصول السنة بالقلب كما تقدم من انهم اللفظ ولا  
 وسواء كان اللفظ من فاعلا للقلب لا بالعبارة بالقلب وهذا ما لا يملكه ولو يروى في عا ولفظ ما في غير العبارة  
 وحصل المذكر النوع دون ذكر الجنب لانه فاعلا تافظا في **٣** شخص الاحرام من بين العبادات لا يثبت  
 شخص استدام السنة حكم للنفس على انه لو رفض لزمه بطلان وجوب الايمان بالافعال ووجه النسخ والاحرام  
**قوله** اما القاتل فلهذا من بعده بما اوردناه من التقليد على اختلافه لاختلاف في المقنع والمفرد لا يثبت  
 الا بالقلب واختلاف في القاتل فقال المرتضى هو انهم في ذلك الاجماع على وجوبه في الاحرام معها اختلاف  
 وقوله انما يثبت على من اصابه بان يرضى اوصافهم بالتبعية فانما من شعائر الله وجه الشيخ وابن الجبير  
 وملازمه التي لا يخبر بها من اوصافه او التقليد فاذا اقبل شيئا من هذه فقد احرم وكذا ما يجرى  
 ببعض من شعره في هذا احرام وان لم يتكلم قبل ولا كثير وهذا هو المذهب فينا وفي اصحاب وجوب  
 حجة المرتضى ان ذلك محض من المنسحب والمفرد دليل الدكر **قوله** وصورته باليدك القم عليك ليد لا  
 شريك لك ليدك وقيل يرفع على ذلك ان التمسك باليد والملك لا يثبت لك القابل بالاضافة  
 هو الشيخ ومن بعدهم في كل ما يروى ولا يثبت له لعل العمل به في السنة بقينا بالقول بوجوب التقصير  
 السنة ولا يثبت لهم العلم بالمرجعية ولا ناصيا على وجوب الاضافة سواء روى معا من غير العلم  
 الوجوب نسبة الى قائم واعتده فيما اختاره على رواية من غيرنا **٢** صحيحا في التلبس ان يقول ليدك الله  
 ليدك لا يثبت لك ليدك **٣** لان قال فان تركت بعض هذه لا يثبت غير ان تمام المقصود علم انه لا بد من  
 الابع التي في الكلام وفي التلبس معنى التوحيد وبها في المصالح وهذا قول اهل التلبس من لم يخال في التلبس  
 والمفرد والمناقض وان جرحه الاول واختاره العلامة في الاول وملازمه والحج والمفرد في ركعة الحج  
 على اول قول من لم يخال في التلبس فاذا اقبل شيئا من هذه الثلاثة فقد احرم وتعلق الحكم على الرفض دليل العلي في  
 يدك ليدك الاحرام وعدم محله بطلان ولا يفي بالركن لذلك ولا في وجوب عبادة وجبة التمسك به  
 فكان ركعة التكبيرة في الاحرام في العسرة وفيه نظر اما الزيادة فلهذا لانها على اكثرية الجواز الخطيئة والغرض حاصل  
 بوجوبها والافان فلا بد من قياس ولا يقوم به عندنا **٢** التلبس اما من اللب بالمكان اذا اقام فبعضها  
 تخ اقامة على المصداق بعد اقامة ارضي قلوبهم في ذلك وفيه نظر لان اي مقابلة الغناها مع اقبالها بالحق  
 والتبعية بعد ما يروى على التقليد في هو صمد من المصداق في التمسك به **٣** مع اضافة ان القول







من الهدى بعد الاشتراط وقبل فائدة سقوط الهدى في المصدود وتقبل التحلل بالهدى في المصدود وقبل  
 لا فائدة للاحتمار قبل في المصدود وهو جواز التحلل في الشئ فانه يجوز التحلل في الشئ لا في المصدود  
 التحلل ولم يثبت الهدى لعدم الاثر والعدم النصيب وجه عدم صلاحته لاشتراط المصدود لعدم  
 المناقاة بين الاشتراط وجوب الهدى في العلم بجواز كون الغادة ان التحلل من غير اشتراط وجه  
 ومع الاشتراط مباح كالاصل فلا يثبت الهدى من المصدود ولا المصدود ولا يباح التحليل في المصدود  
 اصحاب الائمة للمواصلة ولا يكون له فائدة غير ما ذكرناه من الخصاصة والعزلة وهذا هو الاولى وقوم  
 ادريس المناقاة في كلام الشيخ ولذا ذهب الى فائدة الاشتراط لسقوط الهدى ولم يرد على كلام  
 الرضا في التفتيح على الشيخ لعدم فهم مراده **قوله** والطيب وقيل لا يحرم المذابة المسك والعنبر والورد  
 والورد وادخل في التحريم الكافور والعود الحنجر الطيب على وجه العموم وبه قوله الثلاثة والنفث والخلل  
 وابن ابي عمير وابن الجوزي لقوله في محرم قصت برائة فوات لا نفث بوجه طيبا غير غير القيمة مليا  
 والطيب هناك بكونه في سياق النفث فيكون عاما فاذا حرم لونه لحرمان حال الميت فلتستحقه حال  
 الحيوة اول وهو من باب التبييض بالغموم لا قياس المذابة الكافور فخط بشريه ان ما عدا الكافور يحرم  
 على الميت فلا فائدة في ابد ختمه لا انقلبه ما ذكرتم غير صالح للخصيص مع ان التاكيد مطلوب غير ما  
 وبه في هذا الحديث قوله من نفث في موضع من حصى الاميس المحرم شيئا من الطيب لم يجد له في هذا الاثر  
 العلوي احيى والمقابل بالاجابة الشيخ في باب النفث وهو ان يترك وجعل عدا الستة مكرها  
 وجه في ذلك رواية معوية بن عمار ورواية الجوزي ان تحصيل المذكورات تكون باطلا من غير ان ينفث في  
 الاصل فسمي وهذا قولنا **قوله** الطيب كل جسم ذي روح مسئلة بالنسبة الى المصطفى لا يرفع ارجح السقوط  
 غير الربا **قوله** التحريم لا يختص بالشئ بل يطلق التطيب وكذا لا يختص بالحامد بل يعم للمابع وغيره  
 الورع قبل ان يثبت الحرة نسبة الزعفران المسوق يوجد على ثمره سحر تحت منها ولة الجوهري هو ان يثبت  
 باليمن يثبت الحرة **قوله** حرم المني والعلامة في الشئ الربا حرم وهو كلام ابن الجوزي لا يحرم  
 كالشيخ واحكامي ولا يرفع المنيصوم لا يرفع فيه ولا يباح لان معنى الطيب موجود فيه وهو طيب  
 التحريم بالمناصفة والدولان فيثبت التحريم هنا وبه حرمه في النفث فانه يقول في اخرها وفي الربا حرم  
 ولا يرفع ومن اتى في شئ من ذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شئ من الطعام ورواية ابن ابي عمير  
 صحيحا عن جعفر صاحب جرحه قال سالت عن الفناح ولا تخرج والنفث وما طاب ربه فقال قلت  
 غم ولا تأكله ورجع الشيخ في بر وناجها وادريس بكونه الربا حرم الاصل واختاره الشهيد اجماعا

الكلية

الدخ

حرم الكراهية بغير معية بما روي في الامس ان يسم الربا حرم المني والمصوم والمحرمان والشيخ وانما حرم  
 في الدخ في الشئ حرم الربا حرم لعدم الاحتكاك من الخوف والكبر ولا شك ان الشئ في الدخ  
 احوط **قوله** وليس الخطب التحلل في النساء قولان اصحاب الجوزي لا خلاف في تحريمه على الرجال ولا خلاف في  
 قتال الشيخ عجم ايض العموم للمنع وقال المني وبه ابن ابي عمير وابن ادریس الجوزي واختاره المصنف والعلامة  
 لوجه **قوله** انقراض الخائف وحصول الاجتماع اليوم على الجوزي يكون حجة **قوله** ان المرأة عورة يجب عليها ساتر  
 جدها ولا يحل ستره جميعا الا بالخط **قوله** رواية يعقوب بن شبيب صحبا عن من المرأة تلبس  
 رده عليها وتلبس الخمر والحرير والدساج فقال نعم لا بأس به ولا تلبس الخلق البن والسمنك وما حجة  
 الشيخ فمع ثبوت العموم فهو محض ما ذكرناه من الوجه **قوله** ولا بأس بالغلالة الغلظة لا ثوب رفيع تلبس  
 على الجرد تحت الثياب **قوله** ولا بأس بالطينان **قوله** الجوهري هو قطع اللام واحد الطيبا والعبادة  
 الجمع العجوة لا تقرأ في عرب والعام يقول الطيبان بكسر اللام **قوله** فان اضطرحا وقيل يثنى في القدم  
 اي اذا اضطرحا لم يلبس ما يستر القدم هل يثنى في القدم الملبس ام لا في طواف نعم واختاره العلامة في  
 صحيحا بان السرة في غير ما يمكن الاحتراز عنه لا بالثنى لا بالرفع من وما لا يمت الواجب لانه في وجهه  
 محرم لم يصحبا عن في كمال الحرم تلبس الخف اذا لم يكن له ثوب يستر القدم **قوله** ابن ادریس المصنف  
 وكذا ابن ابي عمير لا تقرأ في اللام ولا في اللام عدم الوجوب ورواية وقاية عن موسى بن عبد الله عن محمد بن طيس  
 الجوزي قال نعم والحق ان اذا اضطرحا والجواب مع حصول الثوب الامنع في الاثافي ولا يضر بعدل عندهم  
 وجوه دليل وقدينا والرواية مطلقه وما ذكرنا مفيد لصلح المطلق على المنع لما ثبت في الأصول **قوله**  
 وفي الاحتال بالسواد والنظر في المرأة وليس الخاف في الزينة وليس المرأة ماله يعود من الحل لا الضرورة في ذلك  
 الحد وليس السراج لامع الضرورة **قوله** لا تشبهها بالكلية لما فرغ من الاشياء المجمع على وجوب تحريمه في كل ذلك  
 ما فرغ خلافه ونجم بجزء من **قوله** الاحتال بغير السواد كالموتى وغيره جاز اجماعا لان استعماله اما للضرورة  
 او لاحتياج فيكون جازا واما السواد فقال الانحناء وسداد الخلق وابن ابي عمير في التبع تحريمه واختاره  
 العلامة لاد احوط ورواية معوية بن عمار هي في صحيحا **قوله** لا يكتحل الرجل والمرأة بالاحتال بالاسود  
 من غير ما ذكره في الرواية ورواية زرارة ورواية ابن ابي عمير في الاحتال بالمرأة بالسواد لان السواد في ذلك  
 لانه الجوزي روى الشيخ على الكراهية ولا يقرأ عند الفضل وهو ان استعماله في الزينة فلهما لما حرم الربا  
 وان كان لا يقرأ فان كان في طيب كذلك لعدم النسخ عن استعمال الطيب وان لم يكن في طيب فان الفصد  
 فهو جاز في الكراهية وان لم يقصد السنة ولا الزينة فحرام اما العنبر اولى من الخشب مع مقاصد







لذلك العاوم فهم ان ادريس من كلام المرتضى ان جعل يوم الفجر هو طلوع الواجب من الوقوف في الصلاة  
 هو من سبلهم الى الحرم لكن الركن من ذلك هو كون سلق في ان يخرج من اجزاء زمانه من اجل الركن من قبل ان يمشي  
 منها ما اذا كان حصل بقاء اخر من زمانها وان اجاز حجه ولا شيء عليه وان خلا او اورد وسط من الكون  
 هذا الكثرة ما فهم اما ان كان حجه من غير قبل عرفه او لم يعد مع حجه من غير بعد ولا يخرج من ذلك قبل  
 طلوع شمس بعد الحصول بعد فخره اتم واجزا حجه ولا شيء عليه **٢٢** لو وقف بالمسجد الا ان يارب الشان  
 ثم انما من قبل طلوع فجر مع حجه وانه يشاء فلو لم يزل الى اكثر من الصباح ان كان قد وقف في اختياره  
 بالاختلاف واخطر او اعلى مقدم من الخلاف **٢٣** لا يجزى في الاضطراب من سبله الاستيعاب وفيه الوقوف  
 بل يكفي في سبله الكون وهو معلوم من ظاهر رواية العطار وقد قدمت في الوقوف بالمرعى عندنا العظمى  
 واخبار اهل البيت شاهدة بذلك واما رواية الحج فغير فليس من طرقاته او كذا ما ذكرناه سابقا في الكتاب  
 من الاسر بالذخيرة ووصفه بكون حراما الى محرم من الحصر ما ان لم يزل في حرج احد من الحرم وروى  
 اخبارنا بالقرن وجوبه وروى في العطية سميت عرفات لان ابراهيم يتكبر فيها بعد وصفا له اولي آدم  
 عرف حوايا الارض فلهذا بدت فيها اولها واولها واولها ومن عرف الذليل لا يرتفعه والمشرع من  
 الشعار وهو العلامة لانه معلوم العبادة ويقال لمن دخل من ارضه في ان الناس يقرب بعضهم من بعض  
 ويقال ايضا جمع لاجتماع ادم وجوارحه بين الصلوات **٢٤** ويجوز من اي جهات الحرم شاء عند الساجدة في  
 عند المسجد الحرام وسعى الحيف الاول اختيار الله والعلامة للشيء عن اخراج الحرام من المسجد مطلقا  
 والشيء يدل على الفساد في العبادات والثاني اختيار الشيخ والمفق وابن حمزة وابن بابويه والعلامة  
 تمسكوا بوايه خيان عن محمد بن محمد الامين مسجد الحيف ورواية الخان بن سدير عن محمد بن محمد الامين  
 المسجد الحرام واما رواية ابن زبارة وحريضة عن جواز اخذ الحرام من سائر الحرم فمطلقان فيحرم  
 طاهر الشيخ لما ثبت في الاموال ان قاضي الحارثين واحد ما يخص معين العمل بالخاص كقول العمل  
 بقوله الله والعلامة اول الاحتياط ولضعف حيان وجان فان لا قوله كافي والثاني وافي  
 وان كان قد قيل انه قد **٢٥** ولا يجزى الواحد الا عن واحد في الواجب وقبل حجه من سبله  
 سبعين بعد الفجر في الاجزاء الجدة ولا بأس في التنبه لاوله قبل الحجه وهو قوله الشيخ  
 في موضع من الخلاف في ليلة قارعه من الحدي فسيام ثلاثة ايام في الحج اوجب لا مثالا في الصوم  
 حال عدم الوجوه وان يجزى الاشتراك فيكون سائبا المذكور والثاني قوله الشيخ في ذلك  
 وكذا في الفاضل وابن بابويه لا يجزى في رواية الخان عن محمد بن عيسى البقرة في الامساك من سبله

والاجزى

ولا يجزى في الاضاح واحد في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عنه وما ايضا في رواية وهب بن خنيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 واحد وكذا غيره هاهنا الروايات لا يجزى من سبعين فجمع الشيخ بينهما بان الاول اصل الاحتياط والثاني ما  
 الضرورة وفيه نظر لان من حمل على حال الضرورة اولى من حمله على الاحتياط لانه في الاحتياط على الاحتياط  
 لان الاول مخالفة للكتاب وايضا ان الاصل من لم يزل في الاحتياط مع اعتقاده ومن حمله على الاحتياط  
 وبسقوط الواجب عن شخص بغير غيره وقيام الحجة مقام الكل جلا لا اصل منها فان قلت لا يمكن ذلك  
 حال الضرورة قلت مع النص وعلى البداية لا وجب لكان المذكور فريدا قوله في الواجب في الحج الواجب  
 ليس بزيادة للهدى الواجب اما في الاضاح في العبادة ان البحث في الواجب واما انما في الاحتياط ما وجدته  
 الواجب وشبهه مع ان لا قابلية بالاشتراك ورواه يقول لا بأس في التنبه في نيل الهدى عن الاحتياط  
 الحج كالاصل في الحج المذكور فان الهدى فيه واجب كما قلناه في هذا الذي يكون للزاد الحج الواجب لم  
 من ان يكون مبداء واجب وانما يكون الوصف في الحج في قولنا الحج الواجب للتوضيح لا للتخصيص **٢٦** العشر  
 في به يصلح مبدء يجزى في الحج كما في قوله اخذوا من قرب المشرك الى العدة او مبدء في قوله العدة  
**٢٧** للزاد الجوزة في الجوهري هو ما هو عليه وهو عرب وة الجوهري يقال الخوان الى ان يضع على الطعام  
 يبيح مائدة **٢٨** ويستحب ان يكون سبعة بنظر سواد ويمشي في سواد ويزن في مثله انما اظن في غيره  
 وقيل ان يكون هذه الواضع سواد البصر قيمان واجب وهو كون الهدى على كلبية شحم وذهب وروى  
 الشخم سابقا لاحتوائه وعبر عن ذلك بغيره ومن باب الاستعادة او الكفاية فقد روى عبد الله بن عثمان  
 قال صح رسول الله صلى الله عليه وسلم في السواد ويمشي في سواد ويشاهد رواية محمد بن مسلم وزاد الكلبية ويكمل  
 في سواد في رواية اخرى ويعبر في سواد ويختلف في تفسير هذه الكتابات على قولين ان يكون لظلال يكون من  
 عليه ومنه في ظله ويزن في شحم ان يكون هذه الواضع سواد ويشاهد رواية محمد بن مسلم وزاد الكلبية ويكمل  
 يشتم ويزن في صفة فان السواد يعبر عن الصخرة قاله بعض الفقهاء ان المع لظلال الغزلي في الهدى وهذا لا يشترط  
 انما وروى في الغنم لاطلاقه في نظر لانا يجمع لخصا اختصاصا بالغنم فان الغنم الاول والثالث يطلقان على  
 الغنم ولا بد من التماس الاول وان اشتركت في ان لا راد السمن لانه كونه بنظر سواد ويمشي في سواد يشتم منه  
 فاستعمل الموزم مكان لانه وهو احسن وجوه الجواز وكذا ما روى في قوله فيهم القانع والمعة فانه قاله  
 الجوهري القانع الراضي بما يعطى من غير سرائر من قنع الكسرة قنع قاعه من قانع وقيل من قنع قنع قنع العين  
 منها قنع ما هو قانع واقتنع وسال ما الغنم في الاول المع من السرايل بل السرايل المع من الثاني المع من سرائر



وفي رواية معاوية بن عمار عن عطاء بن الساجي عن القانع الذي يقع بما عطيت والمعة الذي يعطيك من غير سؤا **قوله** فكل  
 يجب لكل منه هذا قول ابن ادریس وهو اختيار العلامة لقوله نعم فكل امرأ بالامر للوجوب والامر بالمعروف والنهي  
 اذا دعت او حثت فكل واحد منهما كمال الله نعم فكل امرأ بالامر للمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي  
 والقاضي والامر بالمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي والامر بالمعروف والنهي  
 حقيقته بالوجوب كما نفي في الاصول فريد **قوله** يجب كونه الصدقة بالثالث فما زاد على القريب **قوله** لا بد الاكراه  
 بحري ولو قلده ويستحب كونه الكبد **قوله** في طريق القانع والمعة لايمان والفرق فان كان بايا وهو البائع  
 في الجهد كان افضل لقوله نعم والمعة والبائس الغني **قوله** وقيل ينقل فرض الصوم ونافذ له ولو كان حري  
 فهذا في خلاف قال الشيخان وابن بابويه والمرتضى والفقهاء والقاضي وابن حزم واختلفوا في الصدقة والعلامة  
 والشريهان كان مقبولا واختلف عنه عند غيره عند طوله في الحج فان طلع في الحج فله الجهد وطوله في الحج فله الجهد  
 في الفاتح لجهتهم ان واحد الثمن كالمعدي في الفاتح في الكفارة ولا ينقل شرط عدم الجهد فلا يجوز  
 الا انقل بدونه وطوله في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 اهله كونه ما لم يرضى من شئ من لويديج عنه وهو غير حري عنه فان مضى في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 وقال ابن ادریس لا يخلو ولا يصح ان ينقل فرض الصوم لانه لا سلطان في فقدان الهدي وجوب الصوم  
 في الاية فمن اوجب الاظهار فقد اذنت الواسط فيصالح الدليل لولا ان يصرح لحدود ما عليه فانه لا بد  
 من جعل منع فلم يجد ما يصدق حتى اذا كان يوم النحر وحده من شاء اوجع او يصوم فله الصوم فان ايام  
 الذبح مضت والحج باب بالمنع من ثبوت السلطة فان لا ينظر في ثبوت كسوة العين فليس بالسلطة وقد  
 بينا ان وجود العين كوجود العين واما الرواية في حق من شرع في الصوم او صام ثم وجد طهرا فانما  
 عليه الهدي لولا ان يتحاشى فاما في حقه فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 يوم خرج من منى فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 بعيد من الصواب بل هو قوي **قوله** ويجوز تقديم الامانة في اول ذي الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز  
 ذي الحجة هذا القول اما ذكره المصنف وهو المشهور فمروى بطريقين ان يكون قد تلبس بالحج وان يدخل  
 ذي الحجة فلو انشأ او اخذها لم يصح صومها ثم يجب تأخير صومها الى التاسع فيبذل في التاسع  
**قوله** ان ادریس انه لا يجوز صومها قبل السابع والامانة يجوز بعض الفقهاء صومها في ايام العمرة وهو  
 بناء على وجوب الصوم بالعمرة ويناظر ما يأتي من قول الشيخ **قوله** في الخلاف لا يجب الهدي في العمرة  
 بالخلاف ويجوز الصوم قبل احرام الحج وجهه ان كان من حيث كونه تقديمه على الوجوب على من تقدمه عليه

عليه سبب راجع الى الشيخ جعله بالذكورة للبعد فانه يجوز تقديمه على كل حال **قوله** ولو صام الثلث في الحج ثم وجد  
 لم يجب كونه افضل منها فاصل وهو انما ان يجده بعد صوم الثلث او في اشياء صومه فان كان لا يلزم يجب له الجهد  
 بل يجب ولو كان الثلث فاما ان يجده في وقت الذبح او بعده فان كان الثلث فله الاول وان كان لا يملك  
 كان كما لو صام الثامن والتاسع ثم وجد الهدي في الفاتح فيجوز له صومه لانه مشروط بغيره بالامر بالمعروف والنهي  
 فلم ينقطع التبع لم يكن الثلث كالهدي اختلف ويجوز له صومه لانه مشروط بغيره بالامر بالمعروف والنهي  
 فله الصوم فاما كان باعطى وقد تبين خطاؤه وهذا **قوله** ولا ينقل فرض الصوم السابع لانه لا بد من  
 اتباع في الثلاثة الا ان يكون الثالث العدي خلفه في السبعة فقال المفيد بن زهره فيجب ايضا في السبعة  
 على الثلاثة وقوله الشيخ بعده الاصل ويؤيده رواية اسحق بن عمار عن ابي الحسن **قوله** في قولنا نعم وهو في الحج  
 والعلامة وعليه التمسك **قوله** ولو صام ولم يصم صام الوكيل عنه الثلث وجوزوا في السبعة هذا قول الشيخ  
 وابن بابويه في المنع وقال في غير ما استقر به صوم العشرة اخرج الشيخ بخبره عن ابي الحسن في المنع ولم يجد  
 فصار ثلث ايام ثم مات بعد جرحه الى الهدي قبل ان يصوم السبعة اعلى وليه ان يرضى عنه طهرا في الحج فله الجهد  
 ابن ادریس والمحقق وجوب صوم العشرة للصحة مع جرحه من منى فان لم يكن له هدي في الحج فله الجهد  
 انشأه العلامة بخبره عن الحسن بن الحسين بن سعيد في الحديث فان قالوا لا بد له من ثلث ايام فان  
 شيا من العشرة فاما ان يكون صومه بعد جرحه او قبله فان كان لا بد له من ثلث ايام فان لم يكن له هدي في الحج فله الجهد  
 ان كان له مال جرحه او ايامه لم يكن له الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 يكون قد مات بعد وصوله الى مكة فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 مما يمكن من اذنه ويجوز الجمع بينهما وان لم يكن الموت بعد صوم الوكيل الثلث وجوزوا في السبعة هذا  
 وسفع على هذا الرواية والعلامة يمكن من صوم بعض اصحاب الوكيل ذلك البعض خاصا على القول بالانزيم لان القضاء  
 على خلاف الاصل فيقتصر على التيقن **قوله** واما الخلق فالحاج مخير بينه وبين التفصير ولو كان صومه او لم يدا  
 على الاطلاق نعم بقت الصدقة واما الملبس وهو الذي يأخذ الفضل والصنع ويجعلها على راسه ليعمل ادم في  
 قال الشيخ في ذلك القاضي والعلامة في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 انما الجهد وانما الجهد ان كان صوم الوكيل من الرجال وان لم يفتل فقر على الملبس فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 للمواصلة والاول فلو لم يفتل الملبس لكانت ايامه من حلقين في ذلك ومعه من راسه الى الجهد واما  
 التخيير او التفضل والثاني البعد ولا يلزم لاجل ما في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج فله الجهد في الحج  
 الحمد لله اعظم الحقائق وقيل للفقهاء في رواية المصنف في هذا نظر الى الآية فان الجمع



لكل شخص مسلم ان يغير مواعيد ما بالنسبة الى وقت الحاجة فلم لا يكون مراد ما التخيير بان اذ كان في غير ذلك  
 باوكون الروايات اعدادها بعد ما في الحقيقة من غير ضرورة ولا وجوب في طريق الا تفصيل ولكن مستأنس بالاجماع علم  
 لكن مع البيان من جهة السنة لا وجه لغيره وقد وقع في القرآن كثير افعلى هذا يكون في ذلك الكلام محققين على تقدير الصدق  
 والتسديد وعقرب على تقدير غير ما يؤيد ما قلناه رواية ابو بصير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 لمن حج حجة الاسلام وفي الصحيحين معوية عندهم قالوا قال الله عز وجل او عتصم فان عتصم فليحلق وليصل في الغنم بما  
 الحديث فانه وان افاد التساوي بين الحلق والقص الذي هو ما رواه الشيخ لكن جاز ان يكون من العواصم المصنوع  
 بمخمس ليس بصورة ولا ملبس فان القول بالتفصيل اولى واسبق **قوله** والقرآن سبط في الفريضة على الاثر ومكره في  
 ان اقله القرآن لغة صلا من قرأه البعير او غيره لم يحل له ان يغيره اذ اجتمع ما يجب لا يخدم احدهما على الاخر  
 بطرف اسويين ولا يفضل بينهما بركتين ولا خلاف في ذلك في التاخر لكن على كل حال فاما في الفريضة فمكره  
 سبط او مكره في الشئ بالاولى في اكثر كتبه وهو لا يمتنع في الروايات الصحيحة وما لا يستبعد في الروايات التي  
 بالتاخر ولا يقرى على الفريضة لان روايات الجوز منها باراد الكراهية فيه التحريم كرواية زيادة الصحيح عن حماد  
 يكون ان يجمع بين اسويين والطوافين في الفريضة فاما في التاخر فلا بأس ذكره في السنة مقابل الكراهية وهو  
 التحريم ومنها ما ورد في فريضة فاقول ان ما في الفريضة من غير ما في غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره  
 سائما من قول طواف الاسبوعين والثلثة في التاخر اسبوع وركعتان وقد كان لا يظرف مع غيره من غير ما في غيره  
 وان كان ذلك مستحال للتقية ومنها ما هو ضعيف فان الشيخ او غيره حديثين في الجوز احدهما في طوافه من سنة  
 عن ابن مسكان والآخر في طوافه من الوليد وان سنان نقل عن الشيخ وابن الصائري الطعن عليه فيكون مكره  
**قوله** الكسبي في طريق القرآن للبطل هو على جهة العمدة لا التهمة الطواف الاول فاما ان كان في فريضة فمكره  
 سواء كان الثاني فريضة او اقله الطواف الثالث الموقوف بالاول فريضة طوافه في التاخر او اقله من غير ما في غيره  
 اسويين وليس بذلك بقرآن نعم في الصدوق عباد الطواف لوزاد عليه شرط اسبوعا طوافه ولان في طوافه من غير ما في غيره  
 فيه ما هو اشد وجهاً من غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره  
 لا مصلح ولا مضرة في التاخر وان الفريضة هو الاول ولا وجه لاجل اكمال الفريضة من غير ما في غيره من غير ما في غيره من غير ما في غيره  
 بنده وفيه فان سبط القرآن لونه ان يظرف وهو غير مستحق فله لاداء ما حرام ومكره وكلاهما لا يفتقدان  
 اذ شرط الرجعية **قوله** ولو ضلعه لصلوة من غير صلاة حتى فرغ طوافه وكان دون الاربع وكذا في الروايات التي يجوز  
 البناء على شرط اذا ضلعه لصلوة من غير صلاة وكذا في الروايات التي يجوز البناء على شرط اذا ضلعه لصلوة من غير صلاة  
 الاصحاح اوجب لولا ذلك فيروى لصلوة من غير صلاة حتى فرغ طوافه وكان دون الاربع وكذا في الروايات التي يجوز البناء على شرط اذا ضلعه لصلوة من غير صلاة

اوصولة فريضة او اقله او حاجة له او غيره او لا بل انما يباح ذلك بعد ذلك لا بد من انما يباح ذلك بعد ذلك لا بد من انما يباح ذلك بعد ذلك  
 الاول لصلواته وجوبها لا العمل والقرآن ولا يتناولها اهل الكفر يخرج من ذلك ما وقع الاجماع على جواز في البيا  
 على اصل **قوله** اذا عاود من موضع قطع فلو شك في صلته بالاحتياط **قوله** لو بد من الركن وكان القطع بعد  
 عاودته فيلزم ان كان الاستئناف من راس استئناف الى راسه وذكرها الصدوق والاول عدمه بل يبي من قطع  
 قطع ولا يلزم الزيادة بعد وفيه بطلان في الفريضة **قوله** هذه الروايات واجبة في طواف الفريضة اعم من ان يكون  
 وجوبه تبعاً للشك او باستقلاله اما التاخر فليس فيها مطلقاً **قوله** وينقطع صلته وسبب طوافه في  
 يتمكن بعمل العدة لشوطها هذا رواه الكليفي والشيخ في سبب وجوبه من غير ما رواه بصير عن حماد بن عمار  
 بعض المتأخرين ان احداً خرج من لانه لما يكون الطواف ثلثة اشواط او الزيادة على السبع ولا خلاف في  
 والثاني مكره فلا يكون مستحباً بيان الملازمة ان ثلثاً مراً وسبب شرطه يكون احداً وخمسين اسبوعاً  
 اشواط واجبة بوجوب **قوله** ان ذلك ممنوع في اخبارهم فلا بد عليه ما **قوله** ان الزيادة هنا يكون معتبرة  
 ويكون محض عدم الكراهية **قوله** ما قاله السيد في انه انما زاد اربعة اشواط حد من الكراهية ولما في  
 عدد ايام السنة الشخصية فانها عدهم ثلثاً مراً واربعة وستون يوماً **قوله** الطواف يمكن تركه عند ابطال حجة  
 ولو كان ناسياً في بر ولوقعه العود استئناف في رواية ان كان على وجه جهالة اعادة عليه بل في هذا فريد  
**قوله** تقدم ان الركن هنا غير الركن الذي في الصلوة تجل بركعهما وسهول وهما عند الاعمال طوافاً  
 في ذلك يمكن في الاطراف النساء فانه واجب غير ركن فلا محل للشك بتركه عند بل يجب الاثبات به وجوب النساء  
 فلو ان ذلك حق العقد على الاول وجب العود ولو تركه ناسياً المستأنف لترك الطواف الذي هو ركن ناسياً  
 وجب العود ولو لا ثبات بر وخبر من ايم فله فان فدية استئناف فيه وهل الدار بالنعوذ عدمه لا مكان عرفاً  
 او المشقة الكثيرة المستمرة للصحة لقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا اولى لعدمه لا مكان عرفاً  
 لعدم الغرض وعدم انصافه المشقة فيكون العرف اولى فقد حصل الفرق بينه وبين طواف النساء من وجوب  
**قوله** انه ان ترك الثاني عداً غير مطلق بخلاف الاول **قوله** انه يجوز الاستئناف في الثاني اختياراً ولو تركه سهواً  
 الاول **قوله** لترك الطواف الركن عداً على وجه جهالة في الرواية المشار اليها وهي في تركه من غير ما في غيره من غير ما في غيره  
 بن يقتضي ان كل سالك الى المحسن ممن جعل على ان يظرف بالبيت طوافاً فريضة فاما ان كان على وجه جهالة  
 في الحج اعادة عليه بدنه ربه اعادة الحج ليطابق رواية حماد بن عيسى عن علي بن سمرة قال كان على وجه جهالة  
 اعادة الحج فليدبره فقد شققت على كل من اعادة الحج وهو موافق للدليل وثانها وجوب البدن  
 وهذا في نظر من حيث امالة عدم الوجوب ولا من هجران الروايتين ثانياً لعدم القابل لهما من حيثها

ولو اختار



ثالثا فان المهر ما هو في حال الكسفي هو احد عدا الوقت لانه من وعيد ارض من النجاسات والكلية الكسفي  
 انه رجع الى الحق وهو الاستمارة ان عليا بالولاية واجوب البنية على الجاهل فكل يجب على العالم انظر  
 اولوية ومن صفة البراءة وعدم النص وهو اول قوله ولو في طواف الزيادة حتى يجمع الى اهله واقع  
 عاد ما في روح التعذر يستند فيه وفي الكفارة تزود اشبه فانها لا يجب اجمع الذي انظر في  
 وجوب الكفارة بالوطي قبل الطواف ومثلا او من حيث رواية علي بن جعفر عن اخيه ورواه معاوية  
 في الحسن ثم وكذا رواية عيسى بن القاسم في الصحيحين كما ان كون الناس في موضع القمار لا يجب عليه كفارة وهو  
 ولهذا اختار الله عدم الجواب للهم لان يذكر في الوطى انه لم يطيف فلما يجب عليه في رواية  
 قوله من طواف فالفضل في تعجيل السجدة ويجوز تحريكه ولا عذر هنا كما ان فضله تعجيل السجدة وهم متجاوز  
 ثلثه ساعة او ساعتين بل يجوز ثلثه في الصلاة وان وفاء ذلك الشئ وانما جميع ما بين الروايات والاحاديث  
 الى اسباب الحق عدم جواز التحريك في الغد كما دل عليه الرواية وهو المشهور والله الا ضرورة في قوله الله  
 وابراء وقال الصديق يجوز تحريكه في الغد لا يجوز عن الغد ولا علم مستند في ذلك الرواية على ما ذكرناه  
 قوله وفي جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة روايتان المشهورات الجواز مع ان ادريس من تقديم الطواف  
 والحق على الوقوف على احدهما وجوب الترتيب بين الاضلاع مطلقا وجوز الشيخ تقديم طواف الحج مع  
 على الوقوف للضرورة كما شئت الله بقوله في المرأة عتاق الحصى او من غيرهم وهو جوازها ولا تقديم طواف  
 النساء مع الضرورة فلا للم روايتان لما يجوز في رواية جعفر بن عيسى عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن الحسن  
 الاول في قوله لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم الترويض في خروج الى منى وكذلك لا بأس  
 حاق الامر لا يثبت تأخير الطواف الى مكة ان يطوف ويومع البيت ثم يمشي الى منى واما المانع في رواية جعفر بن  
 بن يحيى عن ابي بصير عن ابي جعفر في الحديث لا بأس بالتحطيم بالبيت والصفاء والذرة العجل طواف النساء فلا  
 انما طواف النساء بعد ما يلقى منى والشيخ جمع بينهما في الحديث على المختار ولا خلاف على المصنف في كلام الشيخ  
 لعدم اختصاص الروايتين بحالة الضرورة ولا بالتمتع في التمتع والضطر واما مع ان ادريس فلا يراه  
 مع ورواه الاحاديث بذلك وقد جمع الشيخ بينهما في احسنه قوله في الاجواز الطواف وعليه بطواف الكراهية  
 ما لم يكن التزعمها البرطلة فلهذا طوله يلبسها اليه من انما يلبسها في ترويضه ورواه زياد  
 بن يحيى الخطابي عن حمزة بن الاقطوف بالبيت وعليه بطواف النبي للحج وصرح في باب الكراهية في رواية  
 خليفة فلهذا روى من طواف حول الكعبة في طوله قال في بعد ذلك فذكر في ذلك في طواف حول الكعبة وعليه بطواف  
 لا بأس بأحوال الكعبة بطوله فانها من رضى البرية وهذا اول لعدم تسمية الحج في رواية جعفر بن حمزة في ذلك

لعيلة بانما اذى اليهود وانه ان ادريس واختاره الله والعلة ان كان في طواف العمرة حراما وعليه في رواية  
 لا حول لان الشرح حرم وان كان في طواف الحج فهو مكروه لجواز الشرح ويحتمل ان يكون العمرة غير مكروه  
 وعده يمكن حراما بعيدا وبالحجزة على الثانيين وليس له بطواف الزيادة لانه كما لو لم يخطئ قوله في  
 يزعم طواف النساء هنا فائدة انما في كل حرم ليشغل الحاج والمعتكف انما في كل حرم ولا يشرع عليه بطواف  
 البنية فانه يلوذ بالتيان مع امر الولي بالتمتع ولا يطالب العبي بالوجوب لانه مكلف والصبي غير مكلف  
 فلهذا روى في مشرك انما خاص طواف النساء ان يلق الاضلاع لانه لكل حرم ليلاليته ان طواف النساء  
 انما يترتب من كان يحضر حال النساء فذلك يخرج البنية والارادة في ذلك وهو انما اذا اختار الى  
 لان حلقه يحصل عقبة بالنسبة الى من يمكن ذلك فحضر فلبس الاضلاع للخصم قوله من ان طوافه على اربع  
 قبله على طوافان وروى المرأة نذرت وقيل لا يعتد بصوم المرأة للقبول الاول وهو الشرح ويستند  
 روايتان في السكر من حرم طوافه لانه نذرت ان يطوف على اربع قال في طواف اسبوعا عليه بان  
 زعموا ان طوافه في الحج حرم من غير طواف النذر فان ادريس والشافعية لا يكرهونه في غير طوافه  
 اعتقاد التمتع المشرك وهو اقوى هذا مع ان الرواية ضعيفة لضعف السكون ومنهم من يحل او يجب الحرج على  
 من منع لوروه وهو الدلة والاصل النذر في الرجل قوله لوقطع مع الصلاة او كحاجة لولم تترك ركعة الطواف او  
 غير ذلك ام لو شرط هذا الذي ذكره هو ظاهر قوله لا كثر ولا حياء وهو انما مطلقا من غير ايمان يستلزم  
 اربع طواف الطواف ورواه ابن فضال عن ابي ابي شراطة انقطع الصلاة على ابن ابي ربيعة والمفيد وملا في  
 حصر المرأة في الطواف كالكفارة ولا شارة تحريم واختاره الشافعية في بعض مسائله قوله لو طل انما مع طوافه  
 اهله او في الكفارة ثم ذكر ان في شرطه في رواية يوزن بقره ان الله العليم المستعان بان ذلك الحكم  
 في رواية انما السجدة ولو لا الله لفلن الغاية وقد ذكرنا ما وجدنا من يحيى وعيسى بن الحسن بن سعيد بن سنان في  
 قلت الروايات من منع سعي بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو رواية قد فرغ منه فذكرها  
 وليس ثم ذكر ان سعي ستة اشواط لان كان يحفظه سعي ستة اشواط فلا يبعد ولم يشترطوا في ذلك ما فذكرهم  
 ما اذا طواف مرة ومثله روى محمد بن سنان عن ابي الحسن بن عيسى بن الحسن بن سعيد بن سنان في رواية والمفيد  
 ادريس في ان كان تركه فبنا فاقم بالكفارة وهو حسن كان الساعي في رفع القل والرواية تخصه بالاطمان  
 قوله ولما كان من عجز عن البيت الى ذلك لزم ذلك مشاة ودمطلقا وتحمل الشرح والمفضل وهو ان  
 عزيت النفس يوم الثالث عشر وهو عجز عليه ميت الثالث عشر فيجب عليه كل صلاة فلهذا في رواية  
 روايتان في ذلك ولم يكن كذلك فلهذا في ذلك مشاة ممنوع لعدم وجوب الثالث عشر فلا يجب عليه صلاة



وقيل في قوله ذلك وهو ان خبر المتقي يجب عليه الميت الثلث لئلا يفسد تركه واجبا فصير على الامم  
 تركه ميتا لئلا يفسد تركه حتى يعلم الخبر في الشئ وبه رواية صحيحة وحده على  
 الاصل **قوله** والكسبي مستحب وقيل لا يثبت له قول الشيخ في ذلك وان ادعى العلامة رواية بعيدة النفاذ  
 قاله ان النظر بكماله مستحسن وكل من قال بذلك في النظر لا يثبت الاصح والفرق لحدث قول الشيخ  
 ما سمع عليه والثالث قول ابن الجنيد والمرفعي والشيخ في كل واحد واحد لوجه آخر وهو انكروا القدر ما هي  
 الاصل فيه المرفعي فيجب ايقاع مراده الله تعالى في الزعم الواجب فيجب والمراد بالكسبي هو المرفعي وقال القس  
 قول الله اكبر على ما هنا **قوله** من ذكر الامام المعصوم واجب ولا شيء من ذلك غير الذي يجب  
 الذكر له في الامام المعصوم فلو لم يتركه وذكر الله في الامام بعد وفاة الامام الواجب ولا يام المعصوم في الامام المعصوم  
 عند ذكر المعصوم وادعى عليه الشيخ في الاجماع وما ذكره في الاجماع ورواية يمين مسلم وغيره حيث ما من  
 معنى لا ينفك ان ذكر الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم  
 في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم  
 ان يتركه في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم في الامام المعصوم  
 وبانه لا يصح الاعتقاد لا ينفك وبه قد عطف فيكون خطأ **قوله** ومن الكروية الجاوية في كونه سائلا في كونه شرف  
 البقاء لظواهر الروايات بذلك فلا يناسب كراهة الجاوية بل يجب ان لا يترك البقاء باعتبار نفس الجاوية بل باعتبار  
 اخر وذكر وجه آخر في الملامة وقلة الاحتزام **قوله** من كرهه لا يتركه فان الذنب بالاعظم لا يتركه الا في الظاهر  
 الحاد حتى يوجب الخادم في الغلة المذكورة الفقهاء سكنى مكة **قوله** ليدوم شرفها انما اذا استخرجوه منها ولو لم ينفك  
 ينفك الخروج منها عند قضاء المناسك **قوله** روى ان المقام بها نفس القرب هذا وقد روى ابن بابويه في  
 من جابون بمكة سنة عشرين لله لغيره ولا يتركه وكل من استغفر له ولغيره لغيره وجوز تركه في سنة  
 قد مضت وصحها من كل سنة اربعين ومائة سنة وروى ان الطائفة بمكة كالصيام فاسلمها وسام يوم  
 بعد صيام سنة فاسلمها ومن ختم القرآن بمكة من جملة المصحة اوقاف او كذا كذا الله من الاجر والحسن  
 من اول جملة كانت في الدنيا الى اخره يكون وكذا في سائر الايام ولا يصح استحباب الجاوية في الامام المعصوم  
 بعدم هذا المحدث وادعى جميع بني الروايات الدلالة على استحباب وكذا **قوله** لو ترك الحاج الحاج في السنة  
 اجبر وانما ذلك لان حقا لا يرب ان زيارة النبي من السنن الموكدة وهل يجبر الناس على ما يجبرون  
 على الحج اذا تركه قال الشيخ في به والحق في الكافي نعم وقد روى ابن اديس ان اجبرون لانها مندوبة ولا يشتر  
 من المندوبات ما يجبر على فعله لو تركوا اجاب المعصوم بان تركه الزيادة ما زعم الحنفية القول من حج ولم يترك

فقد جفت

فقد جفت والجاء الحرم فتركوا وجب فصرح بتركه بفعل الزيادة وفي الجواب عندي فظهر اما الاول فانه قد مضى  
 لوجوبه لان الوجوب والحج معا كان في طرف القبط فاحرم تركه وجب فعله وبالعكس والعرض  
 ذهب هذا خلت واما ما هنا فلان قوله من حج الى اخره ليس كليا بل هو مطلق في الجزئية فلا يصدق  
 كل من ترك زيارته فقد جفا فحي ان قلت ان من صنع العمرة فعليه الكليد قلت ذلك لا يمنع من استعمالها  
 في البعض القريبة والدليل ان ليس كل من ترك زيارته جافا بل يجوز ان يكون التارك بسبب غير ذلك ولا يوجب  
 الجواب ان يمنع كبري دليله فان ترك المندوب اذا كان بالاسهام حرم على فعله ولا يشتر ان اجام الحاج على  
 زيارته لا العذر به ومن بالاسهام بالحجزة الشريف ومحل فقه المسنف فيصرون على زيارته ان قلت المحرم عليه  
 وما يعاقب عليه تركه وجب لان العقاب على التارك لانه الواجب قلت الجبر عقاب ديني ولا يملك  
 العقاب الاخرى فافترقا **قوله** والفوات ولدخل مكة اما الفوات فغضا وانما اذا فاته الحج وكان في  
 احرم وفاته الموت فانما تجزئ بعمرة وقسم عمرة الفوات واما الدخول الى الواجب فانه لو لم يترك العمرة  
 نعم وجب باح حجيرة لا يدخل حج كذا في الذي اباحه دخوله **قوله** اذا من يتكبر والمربون ان ارادوا  
 لستوطاعه دخل فاعاد اسباح او عقاب حال ولا ينعى له وبه بالجملة لو دخل في عمرة لمسا ولا يجب عليه قضاء  
**قوله** ويصح الاستباح اذا كان بين العمرة من شهر وقيل عشرة وقيل لا يكون في السنة الا عمرة واحدة ولم ينعى له  
 الهدى به ما لا خلاف في ذلك وقول الشيخ في كونه زيارته غير صحيح فلو كان على ما يقول الكل لغيره ومن الروايات  
 والثاني ولو لم يترك زيارته على رجليه من غير حرم كل شهر عمرة فافطنت يكون قبله لا يكون كل شهر  
 ايام عمرة وابن الجوزي قد تقدم كونه ملعونا والثالث لابن ابي عمير رواه عبد الله بن محمد بن جابر  
 عرقه فانه لا يكون في السنة عمرة وان وهو محرم على المتمتع بافان لا يكون في السنة الا واحدة والاربع **قوله**  
 والمرفعي وابن اديس القول ان النبي العمرة للعمرة كفارة لما بينهما ولو قد سنة ولا شهر ولا اقل ولا اكثر  
 الصحيح عندي انهم ان ارادوا بهذا التحد في التمتع فممنوع والمحق ما قاله المرفعي للاصل ولعدم دلائل الروايات  
 على خلافه وان ارادوا في الوجوب فذلك لعدم القابل بوجوب عمرة في كل شهر او عشرة اوسنة والله اعلم  
 الوجوب وان ارادوا في الاستحباب فالقول ما قاله الشيخ في به وهو الشهر يعني تأكيد الاستحباب بذلك  
 لا يمنع من استحبابه واستحبابها **قوله** وجوب الهدى على المصدود وقولنا ان شبهها الوجوب في الجني  
 لوجوب الاصل ولا يملكه بغيره من الجبر لاجب بان الاصل معارض بالاستحباب ولا ينعى من حج على  
 غير المصدود في الشئ وانما عاله والعلامة بالوجوب واخرج على ذلك بعض الفقهاء من تلاوة المصالح  
 وجب بالاحرام ولا بد من شرطه من المصدود وبان النبي المصدود المتكبر بالهدى بغيره وحل وجوب ذلك

نكر







































































بعد وهذا هو الشيخ في هذا والقاضي وابن ادریس وابن حمزة واما الرواية المشار اليها فهي من محمد بن قيس في  
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن علي بن ابي حمزة  
 خطه فاريا فذهبهم وروى ما قد مر ان اول خطه اليوم فكذلك وعنه هكذا او الجواب اما عن الرواية التي في نسخة  
 لان محمد بن قيس مشترك بين الضعيف وغيره وهو غير متعين في الرواية من هو التكوين على ما علمنا من الاستدراك  
 فلا يقاس مع ان اهل هذه النسخة كلهم وان سلم صحة كان اللزم في اقل الجريين في الجرد العلوي او بعدهما  
 اجلا وام لا يقولون به **قوله** ولو زاد عن النسخ او نقص في غير روايتان شبههما الجواز اما في الرواية التي في  
 الجرد غير صحيح وعملها الشيخ في رواية اخرى الجواز عن ابيان وثمان من محمد بن زهري عن محمد بن زهري  
 المفيد وابن ادریس والعلاء وعليها الفري لانها لو كانت موثقة ولا اول حسنة لكن الضعيف فيها  
 لا يملك الضعيف ولقولهم الناس سلطون على الجرم على الكواهد **قوله** ولو اشتمع البائع فله ان يفسد  
 فربط من اليازل فان من البائع وكذا في اقل البائع لو باع سلبا هذا قول الشيخ في رواية اخرى يجب ان يفسد  
 في الصورتين الا امام لا يحفظه مستحق مع اشتداد من قبضه او قبضته من عليه ويؤيد ذلك اول رواية  
 الذي من ذلك الوجوب ومن عليه الحق فقام بما يجب عليه وهو التمكن التام وتوذي الثاني في رواية  
 من لا يملكه وقام مقام صاحب الحق ولا يجب على من يبيع عليه ابقاء ذلك الحق عند بلوغه الى من هو له  
 من يقوم مقامه فالوجه للتفصيل وهو ان كان الحكم بغير اليد يجب له ان لا يملكه بغيره  
 لا يلزم منه اخرا من عليه الحق وقام لاخره ولا ضرورة الاسلام وكذا البحث في كل من يبيع على  
 او يبيع له اما اشتمع صاحبه من قبضتها **قوله** ومن اتبع باجل وبائع بوجه فليعلم ان الشئ لا يملكه ولم يخبره  
 كان له شئ في الرد او الامساك بالثمن حاله في رواية اخرى في من يبيع على غيره فله ان يبيع بغيره  
 الا في المالا اربعة لا يملكه الا ان يبيع بغيره المالا او لا يملكه في بيع مساوية من الامانة وهي اربعة اقسام  
 البيع وعدم ذكر اسم ماله ولا ولا لا يملكه الا ان يبيع بغيره المالا او لا يملكه في بيع مساوية من الامانة وهي اربعة اقسام  
 من بيعه والثالث مواضعه والتميز ظاهرة **قوله** في كل واحد من اقسام الثلاثة الاخرى ذكر اسم المالك  
 من غير زيادة ولا نقصان والا كان خديعه وجازة ولا اجل وان لم يكن يميز من المالا لانه لا يملكه الا في بيع  
 الامانة بخلافه في زيادة الثمن ونقصه في بيع ذكره **قوله** لو باع ما اشتراه باجل بوجه فله ان يبيع بغيره  
 بالاجل كان ماضيا فله ان يبيع الحيا بين الضيق واسترجع الثمن وبين الامانة لا يملكه الا في بيع على الذي وقع عليه  
 العقد اما الاول فله ان يبيع المذكرة واما الثاني فله ان يبيع على بيع معلوم فمن معلوم حال العقد مذكور  
 ذلك بالرضا منها فيكون صحيحا عندك البائع بوجه الشئ بذلك فله ان يبيع بالاجل لا يوجب ان يكون ثلثه في زيادة

بلا

ساق الباب ويجوز التخصيص كالعيب الذي يعلم به وهذا قول الشيخ في طوط وبن ادریس والعلاء **قوله** الرواية التي في  
 وعن هشام بن الحكم عن محمد بن علي عن ميسرة بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير  
 قوله فاسترجعت وقت هلكة فلما راى ما سبق على هذا الفلاح اخذ لك بما يكون لان من خرج من قبله فقام على كذا  
 زيادة وكذا ولا يقل بوجه كذا والباب العلامة بان يبيع على ما لا يبيع على ما لا يبيع على ما لا يبيع على ما لا يبيع على ما لا يبيع  
 العقد فانه لا يملكه يكون له من الاجل مثل ما كان للبايع وغيره نظر اما الاول فله ان يبيع على ما لا يبيع على ما لا يبيع  
 او اذ يبيع هلكة وقع العقد من غير تعيين لكيفية الثمن فالعقد باطل وان اراد مع تعيين الكيفية ولم يرد حاله  
 عده من المسئلة البحوث عنها والرواية تدل على جلاله فلا يكون هي لا للرواية وان كان مع دعوى الجمل  
 ثم ينفذ جلاله فيكون له من الاجل مثله اسكن ان يكون ذلك محلا للرواية لكن لا يكون مسئلة اخرى غير  
 البحوث عنها هي عمل الرواية فان المسئلة البحوث منها مسألة التعيين لانها عبارة عن ان يبيع على ما لا يبيع  
 باجل ويبيع على ما لا يبيع باجل ولا يلزم من ان يبيع على الجمل وعده فعل الرواية لا يوجب له واما ثانيا  
 فلا لو كان كرامة الما لا يبيع على السائل ولا الاحتياح الى التخصيص الذي ذكره الامام من الرواية الثانية ولما  
 تلك فلا تروى بل يثبت العقد لا يفسد الا بالطلاق العقد يعرف الى العقد لا الى النية فلا فرق بين ان  
 لا يفسد منه الا في سلب البائع على الضيق لو ثبت العقد ولم يحصل واسم الله في بيع العمل بالرواية نظر الى  
 الما لا يبيع بغيره من الما لا يبيع مع صحته لكن العمل باسكل اما الاول فله ان يبيع المذكرة ولا واما ثانيا فلا  
 الرواية الثانية تنصت بما لا يوجب له وهو ان يبيع من قوله ابيعك زيادة كذا او يبيعك بوجه كذا او يبيع  
 احد آخر في **قوله** اذا باع ما يبيع فليفسد الرجوع الى السعة ولو نسبته الى المالا فله ان يبيعها الكواهد  
 شبه الرجوع الى السعة هو ان يقول راس مالي في هذه السعة كذا يفسدك ياها بذلك من يبيع كذا او يفسد  
 المالا هو ان يقول يفسدك ياها بذلك ويبيع من كل عشرة مثقالا ولا ولا الاختلاف في صحته واما  
 الثاني فله الشك في رواية اخرى لا يبيع في بيعه من يبيع وهو فاسد عن مرادها وان لم يفسد من يبيع  
 الكواهد رواية ابيان من يبيع من يبيع في اربعة بيع عشرة باحد عشر وما حكم من ان عباس ان يبيع كذا او ان  
 ابيع ردة بيان ردة بدو ردة لا يبيع الا عاجم **قوله** من اشترى اسعة ففسد لم يفسد بغيره بعضا من ردة  
 يفسد فله ان يبيع في ردة بدو ردة لا يبيع الا عاجم **قوله** من اشترى اسعة ففسد لم يفسد بغيره بعضا من ردة  
 في العقد يفسد ويبيع في العقد الواحد صفقة اعتبارا بما كان في بيعه من وضع احد ما يبيع في ردة يفسد في البيع  
 ان يفسد من احد ما يبيع على ردة يفسد في العقد ان يبيع بغيره بعضا من ردة لان الما لا يبيع لا يبيع من  
 الما لا يبيع من المالا وهو يبيع باصل لان يبيع في ردة يفسد في العقد ان يبيع بغيره بعضا من ردة لان الما لا يبيع لا يبيع من

لو باع خيرا



الانسان الجسد حيث جوف ذلك اذا كانت الامعة لا تقا من بينها وما ذكره الم هو اختيار ابن اديس والعلامة  
 انك لا يجوز البيع في ذلك بل يجوز موانعة وتولية عملا بالعلامة **قوله** لا سائر لمكة صفقة او يعل  
 صفقة وقيل يجوز الانحاز بالزيادة مطلقا هل هذه الاعراض على صفقة المراجعة لم لا يعل ذلك ولا فرق مع  
 عملا بالعلامة سواء فم لو بسطة **قوله** اربعة عشر انما استدلال كل ذنب بجثة مع شاربيا او كل جثة منها بسعة وكل ذنب  
 بجثة وكانا معلومين فالظاهر ان الانحاز مع كل من لا يشاره الى كل واحد من البيع لا يوجب حكم العقود المتعددة  
 وكذا البحث في استحباب الاستمارة المتعددة ويجوز بيعها بغيرها وانما الاستمارة في المثلين **قوله** ولو لم يعل على الدلا  
 متاعا لغيره من الاصحاب من عرف ما ذكره الم هو قول ابن اديس وبغيره انا منع كون الزيادة للم لا لان جثة  
 التغير ليس بيع ولا حارة ولا جارية كجثة العوض بل الزيادة للم لا لان جثة من تاعه وعليه ليرة للثل  
 للدلالة لان لم يعمل ليرة بالعادة وقوله الفارق بين الصورتين في الشئان فانها لا ان كان التاجر انما  
 بالقول مع الدلالة وتتم عليه الشائع بقوله **قوله** ان يغتفر زيادة في ذلك وان يغتفر بالقيمة المعن فلا يخفى  
 لك فانما يقيم التاجر للدول بغيره بصفقة فتم الدلالة القيمة وان كان الدلالة هو الذي ابتداء القول بتم  
 التاجر شئ ويكون الزيادة استدلالا على الحكم الاول برواية بن محمد بن مسلم في الصحيح **قوله** انما في جثة الزيادة  
 مع ثوب عشرة درهم فانما في ذلك قال ليس برباس وبذلك روى زرارة عن عمر بن الخطاب في جثة الزيادة  
 برباسا بل نظرهما اليه من هذه العلامة لما في الحكم الاول لا يعل ان يكون على وجه العمالة الا انما منع من جثة  
 مال الجعالة اذا أدى الى الشائع وهو هنا معنى اذا الدلالة اذا أدى الى الشائع مما كانت الزيادة في الاول  
 شئ لها الا انها ايضا على ذلك بخلاف الجعالة المحوالة العوض الموزنة الى الشائع وفيه نظر لانما منع من  
 اداء الى الشائع هو العلامة في المنع كجواز ان يكون حصول العزو للدلالة وهو هنا ممكن كجواز توعده قدر  
 ين يد على الدليل يحصل فقع في العزو الذي **قوله** من باع ارضه لم يدخل غلها ولا غيرها الا ان يشترط  
 وفي رواية انما الشائع ارض يحددها وما اعلق عليه باها انما جرح ما فيها اربعة ارضان ما فيها اربعة  
 فم على ذلك انما ان يقول بملك هذه ارض بكذا وهذا الكلام والمخلاف في عدم دخول الغل  
 والتعذر ان يقول بملك هذه ارض يحددها وحقوقها كذا فافهم ايضا عدم دخول الغل في الشئ  
 ان ليس في ذلك من حقوق ارض لعدم دلاله الارض عليه شئ من الدلالات والحصول منه هو ما  
 الاشاعها بدون ذلك خلافا للشئ في كجبت قال بالوجه استدلالا بالزيادة المشار اليها في  
 مكانه بين الحسن الصار من العسرى هو قوله ضعيف لعدم دلالة الزيادة على انه بيع الشئ  
 لان اتمامه وقع بخله فيها اذ الشائع ارض يحددها وما اعلق عليه باها انما جرح ما فيها اربعة ارضان

الدلالة

لذلك انما ينعقد ما على انما لم يذكره وما اعلق عليه باها لم يدخل شئ من ذلك وهذا المفهوم توقيف النظر  
 اديس تابع الشئ في قوله وقدر قوله وما اعلق عليه باها باية جميع حقوقها او تفسيره منع ان يقول  
 بملكها يحددها وحقوقها وما اعلق عليه باها ولا كلام في دخول الغل والشئ لا لانه لا يعل  
 عليه وهذا فريد **قوله** حتى الشئ ما يتوقف عليه مفهوما وهذا او شرعا او شيئا لا يمنع من كذا  
 ويقدم الشئ ثم العرف ثم اللغز **قوله** ليس الم لا يعل انما اعلق عليه باها ما هو كذا بالالفعل حتى يشترط وجود  
 باب وعلق على ما هو اعلم من ذلك لئلا يكون له ما كان له ليدخل باب لا يعلق عليه **قوله** ما هو من المنقلا وليس بآ  
 في الارض ولا متصل بما لا يكون داخل في الارض ولو قال وما اعلق عليه باها بالبيع فضا العرف بربا وقت  
 المساواة عليه انما المشبه **قوله** لا يعل انما يعل ايضا بان يعل حتى يحددها بربا وقت المساواة عليه انما المشبه  
 فكان ظاهرها فاجرة الاولى للبايع والثانية للشئ والحق خلافا من الزج حكمه للبايع وعليه قلعة  
 لاصلا صا الملك وعدم تناوله الاسم **قوله** قال اديس في ان الغل والشئ يدخلان في بيع الدار لان من  
 حقوقها طين شئ لما تقدم **قوله** كذا لئلا يدخل الخواص المدفونين لا يحجزون كالحوائن ويدخلون الرمي في  
 وسفل والكل من غير ما تقدم **قوله** ما الذي يدخل في بيع الدار على الاصح ليعتد للبايع التاجر للدار وتسلمه  
 يتسلمها وهو الخلية ويجعلها مقفلة لا يمنع كاس الجدران منع الشئ في طين مع ما لا ينعززا  
 لان لعدد انهم يحددها لبيع الجدران غير ما يعل عدم امكان التسليم لاختلافها بالبايع وتجر العادة  
 جواز الشائع في بيع المورود وتسلمه كالتسليم الشائع وهو قريب لكن الاولى هنا الصلح لا البيع **قوله** ولو  
 باع خلافا من ربا فالقصة للبايع لعدم تناوله اسم الغل ولقولهم من باع خلافا من ربا فم في البيع  
 الا ان يشترط الشئ **قوله** وكذا الرباع شجرة مثيرة او دابة مثيرة على الاظهر اما الشجرة فم يعلم انها  
 خلافا وما لا يعل في الشئ في طين الفاضل في الجواهر بدخل الجمل لا يجره منها وهو منع وقوله في  
 فان زهره واختاره الم والعلامة بعدم الدخول بل هو للبايع لعدم دلالة اللفظ عليه شئ من الدلالة  
 الملك وهو الاظهر **قوله** المطلق العقد يقتضي تسليم البيع والشئ هنا فريد **قوله** المطلق العقد هو عدم  
 بيعه بما يخالف مقتضا من شرط او صفه وبغير ذلك مما يعلق به الاخر من الامور السابقة  
 هناك الم يقتضي على اشتراط ما خالف لاحد العوضين **قوله** الحق عندنا ان المطلق العقد بالحق المذكور يقتضي  
 وجوب التسليم على كل من البايع والشئ في البيع والشئ من غير اولوية تقديم خلافا لبعض المحققين فانما  
 تسليم البيع او التسليم بربا والشئ ليس بشئ اذ لعل ان يقول يجب تسليم الشئ او لا يستحق بربا البيع هذا  
 المراد الشئ قبل هو الشئ ان الشئ ولا هو ما يعلق بالبايع قبل هو ما اتصل بالبايع مطلقا وقيل العقد مطلقا



ويظهر الغالب في بيع حيوان أو سبع فأنه حيوان والثاني أقوى لقوله في التفسير بيع سبع لأن  
 والأحواض والأشجار والأثمان وبالعكس لو قلنا المتاعان في التسليم لحيوانه إلا أن وقت التسليم  
 واحد فلو كان بين أدريس وبين الشئ في بيع الباع أو الأولي لشيء لو منع أحدهما من تسليمه  
 عليه تسليمه مع بذل الآخر كان غاصبا لغيره ما لم ينعده باع على التيمم لو كان الملك بمنزلة العقد  
 لو اشترى أحدهما تاجه وأعطاه وجب على الآخر البذل ولو اشترى أحدهما رطل من تمر وقلف والآخر  
 كان غاصبا **قوله** والقبض هو التخليه في الاستيفاء كالعقار وكذا في ما ينقل وقيل في الفاش هو الاستيفاء  
 باليد وفي الحيوان هو قبضه ما خلت فيه حقيقة القبض على قولين **قوله** التخليه مطلقا وهو قول الشيخ  
 في ما اختاره المعصوميان بالاشتغال في التخليه لحيوانه في الاستيفاء ويجوز في كل ذلك وهو  
 يكون حقيقة في الشيء الذي لا يستعمل في المنقول مع أنه لم يكن ما حقيقة فيهما في غير ذلك  
 أو بما زان في آخره فلم يزل الجواز وكلاهما على خلاف الأصل **قوله** التخليه في الاستيفاء في الحيوان  
 الاستيفاء باليد في غيره من المنقولات غير للكسبه واللوز ونحو الكسب واللوز في الكسب واللوز  
 وما في حكمه وهو قول الشيخ في ما اختاره المعصوميان بالاشتغال في التخليه بالاستيفاء باليد وما في حكمه  
 التخليه في الاستيفاء في غير ذلك في غير ذلك في كل المسائل لم يزل المعصوميان بالاشتغال في التخليه  
 التخليه في الاستيفاء في كل مكان كان الانتقال من الأصل إلى الأصل وهذا هو الحق وعليه القوي أرجو  
 على الحقيقة في غير بيع عدم التخليه أو معرفته مضافا لغيره مكان **قوله** زوال الرضا عن التمان عن الباع  
 والدخول في ضمان المشتري وذكره ومما في غير المنقول ظاهره ما المنقول فيخرج عن ضمان بالتخليه  
 خاصه لاقالة العلاء في عدم حصوله مع قبضه مع دلالة النص على أن في ضمان الباع وقيل  
 التخليه نعم وهو أقوى **قوله** أباحه الخريف بالبيع من المشتري في البيع مع حصول القبض فانه يرد  
 أو حرام على ما يبيح بآية النفاق **قوله** ويجب تسليم البيع مفرغا ولو كان فيه منافع فليالباع أن التبريد للغير  
 كونه غير مشغول بما منع التخليه من غير ذلك بحسب اختلاف البيعات وبحسب اختلاف  
 الاستيفاءات والمخرج في ذلك كله إلى الحكم الذي لكن لو سلم الباع غير مفرغ وقبضه المشتري دخل ضمانه  
 وخرج من ضمانه الباع وإن كان غير مفرغ بصدق الشيء خلافا لبعض العاديين في الزمان الباع  
 بأزالة الشبهة على القول **قوله** ولا بأس ببيع حلال قبضه ويكره فيما يحال أو يؤذن ويتأكد الكراهية في الطعام  
 وقيل يكره في بيعه لا يجرى حتى قبضه لأن ولا يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه  
 السلامات قبل قبضه التام المالك وعدم كونه مفرغا على منعه يكره وكذا المالك لو كان يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه

ملكه بالشرع ولم يقبضه وكذا المشتري من ماله ثم مات الباع قبل قبضه والمشتري ولو لم يبيع ماله فانه  
 يجوز بيعه قبل قبضه لا يكره قبضه **قوله** لم يمنع استيفاءه بين أصحابه في حيوانه بملكه ملكه من بيع  
 وغيره من العقود قبل قبضه **قوله** ظاهر أصحابنا إيقاعه بكونه باعاً ما إن ما ملك الباع بغير القبض فيه  
 وبغلقه قبل قبضه ما عدا البيع من التواضع والشرف كالصالح والأجارة والمزاولة والمساكنات والكتابات  
 والوقت والرهن والامتناع والتزويج والصدقة والافتراض إلا ما نقل عن الشيخ في منعه لأجارة الكفا  
**قوله** لا خلاف بيننا من غير المكمل والموزون لا يجرى على حال إلا ما نقلنا من منع الشيخ من كتابة العبد على  
 الخلافة ما هو لملك المكمل والموزون بالبيع هل بالشرع في البيع قبل قبضه أم لا في قول الأئمة  
 والشيخ في كونه مطلقا **قوله** الشيخ في أن كان طعاما لم يجرى حتى قبضه لقوله من اتباع طعاما  
 فلا يجرى حتى قبضه والمغاضى قولان **قوله** نقل الشيخ عن كثير من أصحابنا أنهم لم يقبلوا القول بالتحريم مطلقا  
 طعاما وغيره ما لو وردت أحاديث في ذلك **قوله** الرواية الشارعية أو هو يجوز قول لا يجرى ما هو  
 البيع هو ما رواه معوية بن وهب عن حماد بن عمار عن أبيه عن النبي مع البيع قبل قبضه فقال لا يكره  
 فلا يكره حتى يكمل أو يوزن إلا أن قولنا الذي قام عليه وشهدا روايته منصور بن حازم عنه أبيه  
 الكراهية لاصالة الحيوان ولو لم يجرى من دباح عن حماد بن عمار عن أبيه عن النبي مع البيع قبل قبضه قال لا بأس  
 نعم الكراهية في الطعام استملا وروى من منع مفرغا للجمع بين الروايات **قوله** الكراهية في بيعه  
 موضع البيع وقيل بالتحريم هل يكون البيع حيا لم يصرح أن لا يقبل بالجلد أو لا يشهد له بالبيع فباطل  
 للتحقق التبريد لمصلحة لأم لا بطلان لولا العلامات لا يكره من التبريد بالجلد وهو الحق لما في ذلك  
 التبريد العام لا لا يقتضي ضابطه **قوله** ولو قبض المكمل وادعى نقصان الجزء الفرق بين حصونه أنه إذا  
 فالظاهر أنه لا يستوفى البيع الأكامل فإذا كان نقصاناً كامداً على خلاف ظاهره فيكون القول بالبيع مفرغاً  
 لا مدعى عليه لأن يكون له شبهة بالشهادة بما يوافق وهو ما إذا لم يصرح أن الباع مدعى فيه وهو كقولنا  
 القول بالبيع لا مدعى عليه **قوله** الرابع في التبريد في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض  
 قولنا التبريد عند شرطه ولا لا يكره في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض  
 عن حماد بن عمار عن أبيه عن النبي مع البيع قبل قبضه ما هو لملك المكمل والموزون بالبيع هل بالشرع في البيع قبل قبضه أم لا في قول الأئمة  
 على الوجهين من طلبة الشيء أو ما لا يكره في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض لا لا يكره في البيع قبل القبض  
 خصوصاً الأفراد إذا فطرها فقبل شرطها ما إن يقبضه العقد ولا فطرها فلو كان يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه  
 مطلقاً الباع أو المشتري يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه فلو كان يكره ما في بيعه



من مطلقها من حيث هو كذلك فاما ان يكون مائنا المقتضى العقد لانه كشرط ان لا يصح ان لا يطام او يفيض  
 البيع فذلك فاسد ومنه لا تزل العقد كجمله خبره وما اذا كان من مائنا بل يقتضي بغيره او لا يفسد ذلك  
 صحيح عندنا وهو ان لا يفسد كلام المم ومنه في خيار المجلس والخيار فان عندنا صحيح لان ابروم العقد هو  
 بالاصل والخيار عارض ولذلك قد تعلق المائنا في مقتضى العقد بغيره لانه وهذا القسم لشرط ان يكون دخلا  
 تحت القدر فلو لم يكن كذلك فقد ان يكون معلوما لا كالجزم من احد العوضين في الذي لا يفسد فيها  
 ان يكون سائفا غير مائع من كتاب او سنة فقدم ان شرط في ابروم هذا الشرط من مقتضى العقد ما بين  
 استحباب القول فلو تقدم او تخرق فلا اثر له **قوله** ويصح اشتراط العقد العتق والتدبير والكتابة كالمالك العتق سببا  
 على التعديل كجمله مقتضى غير الشارع بحصول اشتراطه ولغضه ربه كقوله ولعمري ان مقتضى العقد هو  
 ثم هنا فريد اهل هذا العتق واجبه على المشتري فله عليه بحيث ان لم يفعل بغيره الحكم او غير واجبه على المالك  
 بالشرط وجوب لاهيا بمقتضى العقد ومقتضى الثاني وهو لا يصح لا يضر ولا يفسد بالاصل وانما يفسد اشتراطه سببا  
 الفسخ من البايع ولو لم يفعل لا يبرم المالك الناس المكون على اموالهم والعرض ان ملكه بالعقد ويصح على الاصل ان  
 انشئ مقتضى الاول والبايع على الثاني وهو لا يصح **قوله** ان يقع العتق من احدى البايع فله بغيره لشرط البيع فان  
 وجده اخذ مولا فان اتلفه لشرطه فله عليه ومنه فان ساءوا لبايعا فاشترطوا ما هو عليه في يوم الفسخ  
 الرجوع اليه او يوم قبضه لا وقت خوله **قوله** فاما ان المشتري او خلا لا الرجوع عند الفسخ في العين او ممتلكا  
 لجميع الاموال التي من ممتلكا وقت الزيادة الاصح الاول ثم المقيم هو عند وجوب العتق او مجرد مقتضى الفسخ  
 لانه التقدير ومقتضى الثاني لان الشرط لم يحصل من كلا شرط كمال الرجوع مع بقائه ويؤيد عدم القول بوجوب  
 عتقه ولو وجب بغيره فمقتضى الشرط لم يفسد الفسخ فاما ان اتلفه غيره ببيع بالقيمة يوم لا تملك خطا على  
 المتلف والزيادة لو قلنا بوجوب العتق **قوله** هل الرجوع بما يقتضيه شرط العتق ولا يصح قبله ثم وكما في  
 قولنا في تصوير وجهان ان يجمع بالتفاوت بين القيمةين كما انما كان **قوله** ان شرطه ببيع مطلقا  
 ولكن ما يقتضيه لوجوب شرط العتق فليكن ثمانين والتفاوت ربع فتراد على ما وقع عليه العقد ويرجع  
 المشتري بقدر ربع ما وقع عليه العقد وهو اثمان العلامة في قواعده وجعله في التحرير استحال لو مات  
 العبد قبل العتق فطلب البايع الخيار لم يوجد المقتضى وهو الشرط الذي يحصل وانما يقع المائع ان لم يكن له  
 مانع لحواله ان يعلق بغيره من ذلك فحصل العتق في الذي على العقد ويرجع المشتري لو كان قد قبضه  
 لو قبضه المشتري بما يرجع العتق فذلك التمسك عند من قد تقدم حكمه ولو تعيب بما لا يرجع لانه لانه ان  
 ولو قبضه بغيره او فضا وهذا وكذا ان كان او غيرها من الزواجر ان يعلق في الفسخ لانه ان يعلق في

كلاهما

كان عن المشتري لا البايع لشبوت ملك المشتري بالعقد وانما عن البايع من يكون الزوال للمشتري فلو لم  
 ان كان مقتضى الشرط البايع لم يصح **قوله** ولو شرط ان لا يعلق او لا يبيع الا قبل سيطر الشرط دون البيع  
 اذا شرط سيطر اهل بيت من خاتمة العقد للعقد من ابروم لانه لا يقع بالبيع الثاني وهو الذي لا يقع  
 للمقبل اما بطلان الشرط فله الفسخ الكتاب والسنة ولا ماعدم بطلان العقد بطلان فلا ماعدم بطلان العقد  
 او فساد العقد ولا ان عايشا اشترت بغيره بشرط ان يفتتها او يكون ولاها لولاها فاجاب ان البيع بطلان  
 ولة لا العلامة بالاول لان الشرط لم يفسد من التمسك بالاصل فانه يرد ويقتضيه فاذ كان فاسدا لكان  
 بطلان باخر من التمسك بغيره فلو لم يفسد التمسك بغيره فبطلان البيع لان الرضا بالتمسك انما يحصل بالبيع  
 فاذا بطل الرضا فيكون تجارة عن غير شرط فيل ولا ان قضية الشرط انرا بطلان الشرط والاصل ان  
 شرطه واجب عن جهة البيع اما عن اعلان لاصل بطلان الدليل وقد بيناه **قوله** بان العقد اوجب الرضا  
 به هو الصحيح ونحن نجمع هذا العقد فيكون التمسك بالقيمة مصادرة على المطلوب من الثالث **قوله** بان وفاة  
 الخبير يفسد البيع مع ان قد روي عن عايشا بغيره على غير ذلك الوجه وهو ان كاتبها امر البايع بطلان من عايشا  
 على اموال الكنتة فقال عايشا ان احب اليه ان ابرم المالك المم ويكون ولا ان يطلعت فذهب بغيره لانه  
 وهك ابو الان يكون الزوال لمقتضى الثاني فله ان شرطه على المم لولا ان غا الزوال لم يعلق وليس ذلك ولا يصح  
 على الشرط وقوله من اجله لا يدل على ان اخذها بالبيع والكلام في ذلك وفي الجواب عن خبره بغيره فانه لا يبرم  
 انهم باعوه وشرطوا على عايشا ان يفتتها ويكون ولاؤها للمم لانهم كانوا بها كما ذكر في الرواية **قوله** ولو شرط في المم  
 لا يبيع ولا يرهب في المم في الجواز رواه الشيخ في سبع معقول عن ابن مسعود عن عيسى وفي معناه رواه  
 حماد عن الحسن بن عمار واشار الى ان الشرط دون البيع والخيار بطلانها معا كما تقدم **قوله** وفي  
 ان يفسخ او يفسخ البيع حصصا من التمسك وفي الرواية ان كان البايع ارض بغيره فله ان يفسخ او يفسخ  
 بغيره واما عايشا بغيره فله ان يفسخ بغيره لان في طرقتها او من الحسين ولة الشرط لم يفتي  
 لكن الشيخ يميل الى ان يبرم او يبرم في المم فاقبح والعلامة لان التمسك في مقابلة حصة البيع فاذا مات  
 سلفه من التمسك بمقابلته ولا يوجد ناقضا في القدر فكان له من التمسك بغيره من التمسك بالشرط والصبر على التمسك  
 مشقة فانه من حصة البايع اسكوا لاختلافه في الخيار لبعض الصفقة عليه ولة الشرط في طرقتها او من الحسين  
 هالكه عن بين التمسك او لا يفسخ التمسك لان العقد لا يقع على هذه الجملة العتقة فكان صحيحا ان يبرم التمسك  
 في هذا المجمع للبيع بغيره فله ان لا يفسخ فضاء التمسك لا يفسخ خيار المشتري وفي طرقتها او من الحسين  
 لا يفسخ فضاء التمسك بغيره فله ان لا يبرم التمسك لان البيع بغيره فله ان لا يبرم التمسك لان البيع بغيره فله ان لا يبرم



على المبيع المشتري من وجوبه الباع من ارض اخرى يجب ان لا يرضى بالعدم تناط العقد لذلك  
 حمل على ما كان البيع واقعاً فلهذا لا يرضى العين والمال في الرقعة لعدم كونها مائة بالنظر الى احوال  
 المذكورين فليدان الاول وان عكس الحال ان زادت عن وصف الباع فلا يشترط في جعله سلطاناً في حصة شئ  
 اجاز الباع على تسليم المبيع لا امتنع والمقدم باطل لان الزيادة ملكه ولا الجارية على تسليم ملكه فيلزم المذموم  
 وهو حصة البيع ويختل بغير الباع بين الفسخ والاجارة بجملة البيع الباقى لانه عكس المسئلة السابقة وهذا الجند  
 المشتري يكون هذا الباع وهذا حصة الفاضل وان يجره ولا بد ان يدرى على وجه المشتري لعدم ملكه  
 الزيد يكون الباع شريكاً في البيع وان كان مالاً بحال العقد والبيع ثبوتها اما المشتري فمقتضى ان يكون له  
 فانه لا يبيع بملك الزيد مما قالوا به فيجعل زول خيار المشتري لعدم البيع وثبوت الاشتراك على المشتري لا كالم  
 فان مساواة الجاهل مع الزيادة يرد بها المشتري ومع التيقن بغيره من الرد ولا خذ بالفسخ لان نسبة الفسخ  
 الى الجاهل واحدة **قوله** ويجوز ان يجمع مختلفين بصفته وان يجمع بين سلف وبيع اما المختلفان في الصفقة الواحدة  
 فبعضها المختلفين في الاحكام كقراءة وثوب وجريان وصيرة مكيلة لغيره فزولاً والفسخ فصورته ان يجلد  
 بعتك هذا الثوب وكاره من الحنابلة الى شهر بغيره وكذلك يجوز ان يجمع بين بيع وجارة كان بغيره هذا  
 الثوب ويجوز الدار بغيره وبين بيع وهو كان بغيره هذه الدار وبغيره ابنته اهلهما بالف ويكون العوض  
 في الجميع مقتصراً على ثمن المثل وليس هو وجه الخاص في الصيرورة **قوله** فليس رد المبيع غرضاً لرد البيع الجاهل  
 بمذاكم عام في ما لا يبيحاً مستاناً بوجهين وسواء بين في العقد فسط كل واحد من الثمنين اولى بين رد ذلك  
 لان الصفقة واحدة فكل واحد من العيب محتمل في كل واحد منها فبقى النزاع وانه لان الجيد ان لم يكن في العقد  
 فسط كل واحد من الثمنين كان المشتري غير راضٍ بذلك فلهذا الحسد نظرهما وبين رد هاتئنا وبغير نظر لان ان  
 فسط كل واحد لا يستلزم فقد الصفقة ومع اتحادها لا يتوزع اجزاء الثمن على اجزاء المبيع وان يرد الباع  
 ما لم يرض عقد مستقل على تلك العين **قوله** ولو اشترى اثنان شيئاً بصفقة فلهما الرد بالعيب والارض وليس لهما  
 التفرقة بالرد على انفسهما هذا هو قول اكثر الاصحاب لا لوجوب ااحدهما الرد لزم بعض صفته واحدة وهو مال  
 ولا لوجوب عيب بعد الصفقة منع من الرد وانغزاه احدهما بوجه الشك بين الباع والمشتري لا غير وان كان  
 يمنع الرد وانه لا يشترط في موضع من موطأ واختاره القاضى وابن ادريس لاحدهما الرد ولا لغيره لان الثمن كان  
 الصفقة واحدة بل تعدد العاديين وعيب الشك فحدثت بعد الرد لا قبله فلا يكون مانعاً للرد ولا يرد  
 ناهراً العادة من معلومها وقولهم الناس سلطون على اهلهم ولا يبيع على العبد سلطاً حاصله لا لاجزاء مخط  
 غيره فكل منهما ان يرد وان استلزم احدهما الباع لانه ارادته على نفسه لعله بان المشتري اثنان وان لكل

منها ان يرد لان اخر من مختلفه **قوله** التصرير في البيع ثبوت خيار الرد يرد معها مثل البهاق في بيع الثوب  
 وقيل اجماع من في هذه المسئلة فليد ان التصرير لغير جميع الدار ومنه الصراة اسم لوضع تحتها الدار في  
 الدار في قضاة ظهوره والمصراة هي الشاة او النانة التي تربط بين الدارين ثم يرد من الحب اليوم واليوم من ذلك  
 حتى يجمع لبهاقها والاشترى كغيره يرد في ثمنه الذي لا يرد في ثمنه من الغنم وهو المجمع ان هذا  
 الفصل وهو التصرير تدليس اخلاص الناس وهو الظلام فكان المدلس في الشيء المدس في ظلام الدار وبها  
 لغفاسه غير مقصود واطلها نكاحاً او بيعاً ورجع عن الجري الطبيعي فزيادة او نقصاناً وقع الفرق بينهما  
 مدة اعتبار التصرير وعدمه انك ايام بغيره لوضوح مدة التلكة من الاول ثبوت الخيار وان صار عاده بها  
 اما الويل بقص في الثلثة بغيره وهي مدة ثبوتها انك اكد الذي ثبت صارا الذين عاودوا له التصرير في الثلثة  
 قبل انقضاء الثلثة والزيادة رد المبيع العيب العيب الفسخ في الرد في الخلاف فعدم السقوط لانه يرد  
 الدار في الرد **قوله** فلا تشبه لولم يجلدوا علم كرها بصفقة قبل الحب وبعد العقد يثبت الخيار على العوض ايتها  
 ثانياً انفس من لعل وقالوا لا اولاً ولا وان كان في الثلثة ولا يرد من لغير الثلثة والتعدي بالثلثة في نفس الحنابلة  
 ليجوز ان يجلد في اليومين حباً مساوياً ثم يقص منه في الثلثة فانه ثبت له الخيار ليس مع ثبوت التصرير  
 لاساسك وطلبه فثابت الثمن لان ذلك من احكام العيب المدلس بل اسان يلزم بما جلد في ثمن اريد هاهنا  
 اللين الموجه الى العقد من البيع يجب رد نظامها مع وجوده وعدمه نفس صفته في بيع نفس ارضه مع  
 مثله مع عدمه المثل التبعة وقت العقد اما التبعة في الثلثة قبل الرد فيجب رد مع وجوده وبغيره فمقتضى  
 لم لا الشك ان على ان الفسخ هل هو رفع العقد من اصله او من حبيسه فحق القول ترد وعلى الثاني لا وهو  
 الحق بحصول الملك بالعقد فهو حادث على ملكه المراد بالقيمة عند العقد هي التوبة كباقي الغرماء  
 المضمونة وهو قول الحنفية وابن ادريس والقاضى في كمداد من طعام وقيل يباع من ثمر او بكماء وورد الثمن  
 عن الفسخ وقيل درهم والمعتق لاوله والنفس مملوكة في العقد لذلك ثبت حكم التصرير في الشاة على  
 اما الشاة بغيره فقد ردده المبيع في بيع وكذا العلام في كذا نصاً ينفذ من حيث اصله لزم البيع  
 وعدمه خياراً خصوصاً مع الضرر فلا ثبت الا على الرافق وهو الشاة من ان المشتري خياراً يرد  
 في صورة النزاع فيحقن في كمدادها الشاة لاجماع عليه وهو مذهب الحنفية والقاضى وابن ادريس  
 والعلام في رد المثل في المبيع غير الشاة وان الجيد سدر في كل جريان ادمياً وبغيره في العلام بعد رد  
 فلهذا انفس على نفس من طرف الاصحاب في الصراة في التوبة ليست عيباً لانه لئلا ان يبيع كونه اليات  
 عيباً لانه انما جاز بغيره بالبيعة بالنقصان ونقص عن الجارية بغيره لانه على ان ياتي عيباً



فالمنازع من جعلها عيبا نعم روى الحديث محمد بن حسن بن زعفران عن سماعة قال سألته عن رجل أبيع  
 على أن يبيعني عينا كذا قال لا تبيع عليه ولا تبيع عليه شيء لأنه قد يكون يذهب حال الأرض إلى  
 صها وهذا لا يدل على عدم كونها عيبا يجوز أن يكون عدم الرق سببه عدم ثبوت سببها على العقد لا  
 لعدم كونها عيبا وتعليقه بذلك لا ينافي ثبوت الأرض على ثبوت سببها كما حكى الشيخ في قوله  
 روى أصحابنا أنه ليس له الخيار ولا الأرض واختاره القاضي في المذهب يدل كونها عيبا لأن الأرض لا يكون  
 المانع العيب يعلم أن الشيخ في قوله لا تبيعها ولا الأرض لأنه قد يذهب من العلة واختاره القاضي في  
 الكامل وقيل إن أدريس لا يبيع الأرض ثم قوى الخيار بينه وبين الرق لأنه قد ليس في الأرض شيء علم الباقين  
 غيره يعني أن لم تصرف ولا فلا الأرض والرواية بالأرض تحمل على التصرف وقوله الشيخ في قوله لا تبيعها  
 سبق وهذا اختيار العلامة في قوله لا تبيع الأرض في نسخة مشهورة ضاعدا ومثلها عيسى فله  
 الرق لأن ذلك لا يكون إلا عارض في الحكم ذكره الشيخ وسنذكره رواية داود بن فرقد ومنع ابن إدريس  
 وهو خطأ أما أولا فللرواية المذكورة وأما ثانيا فلما علم من القواعد الطبية أن ذلك مرض فيكون عيبا  
**قوله** ولو تنازع في العيب فالقول قول منكره مع يمينه الضميمة في منكره عايد إلى الذي يقر ذلك وهو  
 لا يبيع الأرض لا مصلحة له في إكثاره وصورة الشراء أن يقول بذلك بالبرادة من العيب لا يلزم في ذلك  
 براد أو ريش وهو قد يكون لهما لا أكثر من سائر العيوب وقد يكون تفصيلا لقوله بالبرادة من عيب كذا في  
 كذا ولا كلام في صحة مع التفصيل وإما مع الإجمال فخير أن الجيد لأن الإجمال يستلزم كون المبيع مجهولا  
 فحصة الجاهل الغن باختلاف العيوب فيبطل البيع ومنع العلامة من الجاهل التحصيل للمشاهدة وقوله  
 ابن إدريس وابن الجوزي لا يحملان من قوة لأن العيوب ما لا يعلم بالمشاهدة بل بالمعزاة الكاملة **قوله** يقيم  
 البيع صحيحا وعيبا ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك من الثمن بشرط معرفة كيفية أخذ الأرض  
 وقال بعض العامة ريش المعاوضة هو نقص قيمة العيب عن الصحيح فأورد عليهم الشيخ أنه يلزم من صحة  
 أن يكون الأرض كل الثمن كالكات قيمة المبيع ما شاء فاشتره بخمسين وكانت قيمته صحيحا ما شاء  
 خمسين فإن النقص خمسون وهو كل الثمن فالأولى أن يقول هو جزء من أحد العوضين وهو العوض الصحيح  
 نسبت له كنسبة نقص قيمة العوضين إلى صحيحهما وكلام المعريج لا ما قلناه **قوله** ولو حدث العيب بعد  
 العقد وقبل القبض كان المشتري وفي الأرض قبل أن يشهدها الثبوت القولان للشيخ في قوله وأما الثاني  
 وهو الخيار بين الرق ولا مساك مع الأرض لأنه لو تنازع جدد البيع قبل القبض كان من ضمان البائع فلهما  
 وبعض صفاته أولى بالضمان **قوله** وهو الخيار بين الرق ولا مساك من غير أرض لاصلاح الرق مع البيع وأما

تخير بين الرق ولا مساك لا مفر من حصوله وهو دفع الضرر بما يجلب القبول والخيار المنع من كون العلة  
 ما ذكره ولا لا اكفاءة الشارع بأحد الطرفين مطلقا لأن الضرر يدفع بأحدهما لكن ليس كذلك بل العلة  
 احتياجا للمشتري إلى السلعة مع انتفاع الضرر عنه فالحكمة في تخيره أن حاجته أن استند إلى السلعة  
 أحد الأرض ولا الرق وهذه العلة موجودة قبل القبض فتخير بين الرق ولا أرض وهو المطلوب **قوله** وكذا  
 لو قبض المشتري بعضا وحديث في الباقي عيبا كان الحكم ما سألتم يقضي ببقاء الحكم هو الخيار بين الرق و  
 الأرض لكن مع الرق ويرد الجميع وليس لرد العيب وحده **الفصل** الخامسة في الربا هل الزيادة يقال بها  
 الشيء ولو أذا كان لا ترفع مقداره وكانت من الرتبة وهو ما ارفع عن وجه الأرض فكأن المال ارتفع بالربا  
 عن مقداره الأصلي وفي الشئ غالبا هو بيع المتساويين جنسا بالاضم مع التفاضل جنسا وبكماء شرايط  
 يذكر في موضعها وتقرير معلوم من الشئ لا غير ذلك لا دليل عقل يدل على تحريمه وذلك لا بد من الشئ من الكمال  
 والزيادة والاجماع لما أكتتاب قوله من أجل الله البيع وحرم الربا وأما السنن فمعلوم اجتناب البيع  
 قبل وما هي بأمر الله تعالى التبرع واليك بالله وفعل النفس التبرع لله الأمان وكل الربا ما وكل  
 مال اليتيم واليتيم يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ولعن رسول الله الربا  
 وأكله وبأبيه ومشتريه وكاتبه والشاهد فيه كلامهم ومن دنا أشد من سبعين زينة كل هذا  
 محرم وهذا هو الحديث المشتهر الذي في كلامهم وأما الاجماع على تحريم الربا فظاهر حتى أن من الضرورة  
**قوله** ويصح مقايضا بقاء يبيع ويحرم نسبة يبيع أحد المتساويين بالاضم مع التساوي قدر البيع فلهما  
 وهو المراد بقوله بقاء يبيعهما وأما نسبة تحريم هنا تحريمه وقوله تقع على الظاهر لقوله إنما الربا في النسبة  
 ولأن النسبة يستلزم التفاضل ضرورة أن العجل يزيد على المجل وكذا ينقص عن السلم مجلاص ثمنها  
 ومنجلا قال الشيخ في ذكره ذلك ويمكن أن يريد به التحريم أنه هو يطلق المكروه على المحرم كثيرا **قوله** ويجوز  
 التحريم لكفاء لأنهما أي من غيرة الربا على من أخذه منه بريد ذلك قوله فنهى موعظه من يتر فانهى  
 عنه مطلقا وقيل لا بد من دلالته لظاهر قوله ثم قال نعم فكلم رقب من أكل ولا أول **قوله** الشيخ وأما قوله  
 فتنع والثالث قول ابن إدريس واختاره العلامة وهو المحي لهما الزقاء الملك على صاحبه وعدم انتفاله  
 الأبواب مبيع والغرض عدمه والمال من الأية سقوط الأثم بالشئ الذي لا يملكه أي فله ما سأل من  
 الأثم لا يملكه **قوله** وفي النسبة قولان أشهرهما الكراهية قال الشيخ في رواية ابن إدريس يجوز للموكل إذا  
 اختلف الجحسان فيبيع كيف شئت ولا أصل وقوله العبد وسلا من ذمهم والتكديري بالبيع لقوله  
 إنما الربا في النسبة وأما الكراهية جهاين الدالين كما قاله **قوله** والمحطه والشعير جعش ولحقه

هذا الحديث مشهور في جميع النسخ  
 وهو يدل على تحريم الربا في كل حال  
 وهو من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم



الزنا الاختلاف في كونهما جنس في الزكوة بمعنى انه لا يخرج جنس بالآخر في اعتبار التصاب لما في الزنا باختلاف  
 وبينه وبين ابن ادریس هذا ذلك الاختلاف ما جئت اوضحه واوداك وطبعه وقطعنا ان والقي ولا  
 والقاضي والمص والعلامة هم اجنس واحد فيقول العلم لما اختلفوا في اجنس واحد في اختلافه كالقاضي  
 والطبري وكونهما جنس في الزكوة لا يجب كونهما كذلك في كل الاحكام لانها يمكن ان يجان باعق الصالح لا  
 لم الحكم وقولهم انهما مختلفان جنسنا طبع الى اخره معارض باختلاف اصنافا التبر وان سلمنا العدم كان  
 لم الجوز ان يكون لها حكم الجنس الواحد وان اختلفا في الاشياء المذكورة لادراك التفرع هذا والاولى من مساواة  
 بما ذكرناه من الخاص مقدم **قوله** وثمة الفصل وما يعولنا جنس واحد من الشجر في جمع مع الشجر باصلا كقوله  
 التبر والعنب بهما والقسم بالشجر الان فيقول كل واحد منهما على انفراد واختاره ابن ادریس وفيه العلة  
 في الشجر لا يجوز بينهما التفاضل ويجوز المساواة لانها اتم مساواة في الجنس صباع لهما هما في التفرع  
 او مختلفان في صباع لهما لاختلافهما في نظر لان عشرة من السيلان ليس بعشرة من التبر والاولى قطعها  
 لوجود عشرة في التبر وان زعم في الشجر ان يكون الزنا في مقابلته العلم علم التبر ان كان التفرع في الجنس  
**قوله** وفي التفرع لا يشبه الكراهية على قوله في ثبوت الزنا في العدة ترددها في هذه المسئلة ان الحكم  
 واحد ونشأ التردد والاختلاف من احوال الجوز الحصة بهما واحل الله البيع من قوله اما الزنا في النسبة  
 من اشتراط الزنا بالكيل والوزن اجما فلهذا الذمة الشجر في بالبيع وقوله المص في الزنا لفظ الجوز  
 انشأ الله ما هو الجوز والوزن في قوله من قوله قال الله من التبرين بالتبرع والبيع بالبيع من  
 فقال كرهه لا على ما نحن بكرهه وهو صحيح في الكراهية وروى في تصديره عن من قوله ان كان لا يكال ولا يوزن  
 فليس به ابن اثنين **قوله** وقيل في كل جرم التفاضل ما علم ان كان في من التبرين مكيل او موزون فهو روي  
 اجما وما علم ان غير مكيل او موزون فليس يروي لهما ما علم ان كان التفت البلدان على كياه او غير مكيل  
 روي وان اتفقت على مكيل او موزون فليس يروي هذا التفرع في خمس وهو الجوز والقي في خمس وهو الجوز  
 في وقال الشيخ في كل بلد حكم نفسه لما ثبت من حكمه المعروف والحوايج حيث لا يضر شيء من الزنا الحكم بالبلاد  
 وينفع على هذا القول لو اختلفت حال البلد الواحد بان يجمع تاريخه او تارة مكيل او موزون وان جاز لا يضر  
 كما في حال البلدين فقال في غير جانب التبر لا يضر لوط ولقوله ما يجمع لبلاد في الحكم بالبلد  
 ويصدق كونه مكيل او موزون في الجملة اقول ولو قيل عند اختلاف البلدان بين كذا البلدان كان قويا في وقوع  
 الرطب بالتمر وبيان اشهرها المنع اما روية الجوز فمن سماع عن قوم واما روية التبر فمن روية عن قوم ولا  
 يصلح غير الياس بالرطب من اجل ان الياس ليس والرطب رطب فاذا ليس من غير عمل ابن ادریس في قوله انما

بما جزم لزم تحريم العنب بالزبيب لاشتمالهما في العلة واللام باطل وكذا المزج بطريق يمنع من جلال  
 اللان من مزج مع رية كالجوز وعمل الشجر في وبن الجوز والفاخي وابن الجوز بالفاخي وعمل الشجر في  
 الرواية وما يرد على ما ذكره ولقوله لم وقد سئل اساع الرطب بالتمر فقال اسحق اذ حقت قالوا انهم فقال لا  
 ولقوله لم يفرق في رية الجوز عن رية التبر مع الرطب بالتمر من اجل ان رية الجوز حقت وغيره من الرزاليات  
**قوله** وهل يسترى العبد بغيره كالزبيب بالعنب والبسر الرطب لاشبهه لا يباع حنطه باب يجره لوجها  
 طر يا بقدر او ستر اربط او غير ذلك مما لعلنا ان هل يسترى المنع في كل التبر الرطب لاشبهه لا يباع حنطه باب يجره لوجها  
 لا يقبله وهو قول الشيخ في فائدة لا يضر لاصحابا في رية الجوز وان في عمل ابن الجوز  
 الفاخي بالبسر وهو بخلافه والعلامة عليه الفتوى لان ان لم يكن منصرفا عليه لكنه مستلزم للباطل  
 على كل تقدير فيكون باطلا ولا يضر من على علة وهو مخرج في الجمع والقياس اذا كان علة مستحقة  
 يفرق في لاشبه الحقيقة يعود الى الخصوص والقياس المتكبر وهو المستخرج عليه الحكم في البسر والقياس  
 والسنة وغيرهما جاز في الاصول **قوله** ولا يربا بين الولد وولده الى اخره في الرواين هو لانه لا يضره مضافهم  
 وان كان مخالفا لعموم القرآن لان اصحاب الجوز اعطوا له وخصوا القرآن بالاحاديث الواردة عن ابي  
 ولان في حرم الله حيث لا يقبل لاشبه بالاحاد ولا يضر بها القرآن كما ثبتت الروايات المصليات والاولى  
 على ذلك على ما كان فان لا يقبله لاري الذي وان كان بصرة التبر والورد والسكر لانه لا يضر ولا يضر ولا  
 جدال في الجمع ثم ذكر انه يرجع الى قول اصحاب المارهم جميعا في معنى ذلك والاجماع يصلح له النصيب القرآن في كل  
 عدم التاويل ويمكن ويحكم ان يكون العلق في النفي المذكور كون مال الولد في حكم مال الولد وان كان للولد  
 حكما على الولد ولا يضر ما مور بالاحسان والزوجة حكم الزوج لاشتمالها لاتحاد بينهما مال الزوج باح  
 للام كيف لا يصلح لبعض العبد وما يملكه لولاه ولتم هذا الحيث بغير ابد اهل ثبت بين العبد وولده  
 الولد اشكال من كون الجوز والفاخي اوجه حقيقة ولاولى ثبتت الروايات بها ثبتت الروايات بالامور  
 لاصل وعدم شمول التصرف لهما التكاليف الاقسام كلها ثابت لا يحجب فانه لا يضر الفحل سواء في ذلك  
 دار الحجب ودار الاسلام **قوله** في بيان الجوز العبد يكون مخصصا فلو كان شتر كانت واختاره العلامة  
 حسن **قوله** الزوجة بالملق يمكن شمول الفحل اذا لا مانع عقلا لاشبه بالصدق اسم الزوج مع احوال التبر  
 لعدم قوة الاتحاد بينهما اذا لا يضر ولا اتفاق ولتم الطابع مع اختلافه مع اختلافه **قوله** وهل ثبت  
 جود من النفي وبيان اشهرها المنع اما روية الجوز فمن سماع عن قوم واما روية التبر فمن روية عن قوم ولا  
 الذي يربا ما روية الثبوت فلم يثبت على صاحب الزنا في الشجر في ذكر روية غيره من محمد بن مسلم وغيره



















في بقاء العلق واختاره العلي والمعو العلاء للاصل ولقوام الناس مسلطون على اهلهم وقائدها الترحيم  
وهو قوله في البيع والمخبة والقاضي وابن الجبلة وهو الحق لقوله يبيعهم جميعا ويسكوهم جميعا  
للمعاوية اجارة من الترخيم كانت امة ما معهم حتى نفقت نفقاتهم فبيع النبي من اتمها سكي والامر الذي على  
الامساك يقتضي تحريم صفة ولو رواه ابن سنان عن عروة ورواه جماعة عن ابي جعفر المحمدي الترخيم قال  
العلي حجة الاستعانة سبع سنين وقيل الثلثة مدة الرضاع والاعراب اذ عرفت هذا فمناقاة  
اذ قلنا بالتحريم كان البيع فسادا في كل واحد من ظاهر الاخبار وهو الحق لان النبي بعث في الجاهلية  
بما هو كان البيع صحيحا الاقراء واشترط الرضا من المشتري في الورقة **قوله** رويته للامام والولاء بالذين  
فلا تحريم ولا اكره للمخرج بذلك في رواية ابن سنان **قوله** في الحكم في الام والولاء بالذين رويته  
مقام اهل في الشفعة واخذ البيع في السبايا وكذا في غيرهم ونحو الشيخ في الحكم بالام والولاء بالذين  
ظاهر لخصا بان الترخيم بعد الاستعانة سباحة وقبل اكره ابي جعفر الترخيم وهو منع الترخيم والاستعانة  
بالقيام بالضرورة بالاكراهية ولا فائدة له **قوله** لا يخلو النعم من الترخيم بالبيع بل هو كمال ايمان المالك  
اما لو لم يستحق احدنا بوجه شرعي فانه يترتب المصلحة فلا يمنع من ذلك **قوله** ولو عجزها نصف العشر ان كانت غنما  
والعشر ان كانت بكمرا وقبل بئره مائة مثقال الاول قوله لانها تجارية موطونة بالشهادة وقد قضت فيها  
بالوطي فيكون للزاد قدر النقصان كاشنة له وفيه من الموضع كذا في غير موضع وكذا في الجاهلية ورواه  
عن عروة في موطنه ولكن المصلحة في الثاني قول ابن ادریس ولا اعرفه وجها سوا الحق في هذه الموطونة  
فيل ان يقاس مع وجود النعم على خلاف ذلك فيمنع كون ذلك قياسا باله من اتحاد طريق التبيين **قوله** وفي  
بالعقر قولان اشبههم الرجوع لاختلاف في وجود النعم وفيه قولان في العقر قولان قال ابن ادریس لا يرجع  
العرض في مقابلة وهو لا يمنع بالبيع وتلك عجزه وهي لا صحح الرجوع لان البيع بائع بغير عوض فهو معزوف  
فكون الغارضا مناهة البحت كماله على قدر الحمل من المشتري اما لو كان مالا مستحقا فلا يرجع للمشتري العقر  
ولا النعم مع تلفه في يد البائع والوارد في السبايا فان كان حاصلا من وطى اكره كل السيد في مثله الى الوالد  
**قوله** ويجوز ان يبيع ما يبيع النظم لان الامام هو بغيره وكله لا فوق بين كون الظالم سلبا او كافرا فانه لا يملك ما لا يملك  
حال العقر سواء كان كله للامام كان اذ كان عروا لم يغيره اذ لو بغيره لكان في صورة وجوب الترخيم فان قصد الاما  
وذلك كالمخبر في الاصل **قوله** ولو اشترى له سرق من ارض الفخر ردها على البائع وامتناعه منها فان مات  
ولا عقر باسوة لانه في قبضتها على ولا يسكن السماء وقيل يضمنها كالتلف ولو قيل يرضى له الحكم لا يكتفى له  
كان حاصلا في رواية يسكن عروها وكل ما سلكه من جمل اشترى جارية سرق من ارض الفخر قال في ردها على الذي

اشترى امانته ولم يضمنها ولا يبيعها ان قد رده عليه وان كان من سرقا فبعت ذاك فانه قد مات وما عقره  
فبعت على اهلها الشيخ في كاصد من العلم للسلطان لانها مائة الفه للاصول من وجوه ادها على البيع  
فان كان جازيا لا يغيره ذلك بل هو الذي انا هو على المالك او ردها في الغنم انما يملكه لكون اموال اهل الذمة لهم  
ان يرد على الولد مع عدم البائع ويأخذ النعم منه وهذا ابي جعفر للاصل بل يوجب من الترخيم ان يرد  
**قوله** انما اذ العذر الزاد استجبت قال النعم وهو ابي جعفر لا يملك مال الغير من عليه النعم فلا يرد في سببها المالك  
ما على غيره فلهذا لا يرد في ادين انما يبيع بغيرها ودها على المالك كالتلف ولا يكتفى الترخيم في البيع الى الحكم  
لجعله لا يملكه وكذا الترخيم في العلام مع انما اذ العذر ان يسكن السماء لا يضمن في الاصل حاله وابق ردها في  
فيهم واما الشيخ الشهيد فاختاره في العقر بالزينة والجانب من المخالفة للاصل اماردها على البائع فلا يرد  
بدها على اهلها اما الاصل في قولنا لا يرد عليه عليه واما الاستعانة فاما الجميع بغير الترخيم وحيثما جازها  
والاصل في ان مال الحرب في الحقيقة والصلح صاريه الحق ما عجزها فلا يعارض في هاب الصحة في الحقيقة  
قلت كلامه نظير من وجوه **قوله** انما يكتفى البائع ردها الى اباها فانه لا يكتفى المشتري ابي لكونه مالا لا يملك  
بغير رضا ولا علم من مالكه فيجب عليه رده اليه ان قال البائع بدها ساقفه فهو غاصب بالزاد او لا فانه لا يرد  
هذه اليد والامكان الغاصب من الغاصب يجب عليه رد على الغاصب لو تعدد المالك وهو المالك اجماعا **قوله** ان الله  
البائع اما ان يكون سارقا او لا ولا يرد ليجوز عليه رد تخيلا بغيره واما ان يبيعها فانها لا يرد على المالك  
لا يجوز اية لانه لا يملك المالك ولا يملك البائع ان يرد به ذلك في كل بيع يظهر استحقاؤه وهو المالك اجماعا  
ان قوله في الاستعانة او اجمع بغير الترخيم وهو المالك اجماعا **قوله** فانه لا يرد لانه لا يملك المالك ولا يرد لانه لا يملك  
اذ الترخيم ان النعم لانه البائع ولان اهل الذمة يجب الدفع عنهم مع القيام بشرايط الذمة والذمة عن الرجوع  
الرجوع في هذا ان كل من يملكها مال او عصبته مال او تعدد الرجوع على المشتري والغاصب بغير دفعه من ماله  
اهل الذمة وهو المالك اجماعا فانه لا يرد لاجلها **قوله** والاحكام **قوله** اذا وقع المادون في المالك في الترخيم بغيره  
المالك اشترى ما يملكه ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك  
ذكرها الشيخ في وجوه القاضي وجوه الرواية ان على من يملك النعم بغيره ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك ولا يرد على المالك  
معزوف ورواه عن سفيان بن عيينة عن ابي جعفر في النعم ما ذكره في النعم ورواه عن سفيان بن عيينة عن ابي جعفر في النعم  
عنه في الباقي ثم مات صاحب النعم فالتحق العبد بالمشتري اياه فاعتقه من لبيته وضع اليه الباقي  
عن الميت فخرج منه فبلغ ذلك مولى ابي جعفر ورواه عن سفيان بن عيينة عن ابي جعفر في النعم ما ذكره في النعم  
للعبد اما اشترى ماله بالذمة او لا يرد لانه لا يملك المالك ولا يرد لانه لا يملك المالك ولا يرد لانه لا يملك المالك























من الرهن لا يخصص المالك فيه الا ان عرف هذا فالرهن جائز بالنقص والزيادة وكما المعاشية تدعى الرهن وتسمى بالرهينة  
 لا استناد ولا يوثق بالدين غير هذا الرهن على العين **قوله** وهذا في الزيادة والافاق لا يخصص في ذلك القسوس **قوله**  
 وانما الخلاف في شرطية في زمن العقد فقال الشيخ في المذهبين الجيد والفقير والقاض والمعلم والشهيد نعم حين **قوله** او اقام  
 فوهان متبوعه **قوله** رواه محمد بن قيس حقه الارهن الا مضمونا وما لا يخصص في ذلك الشيخ في الزيادة والافاق ولا يخصص في الزيادة  
**قوله** اما عدم الاستزاد **قوله** نعم او فوا بالضرورة **قوله** ان كان شرطيا كالاجاب والقبول كان قد تقرر كذا ان كان لا يخصص في  
 مضمونا ولو لم يذلل لم يذم الاستزاد لان لا يخصص في ذلك **قوله** سبقت ايراد الاخطا المال وهو انما يخصص في كماله  
 لا يتم الا بالاذعان فان احتياطا يقتضي القبض كما يقتضي الرهن وكان الرهن ليس شرطيا في الزيادة فكذا في ذلك القسوس  
**قوله** لو كان لا يخصص في ذلك كانت دلالة من حيث دليل الخطاب والمصلحة **قوله** ان الحديث المذكور ضعيف لضعف  
 محمد بن قيس فلا يجزى اجاب لا يوثق من **قوله** بان اصله في الدليل **قوله** ان الوفا بالعقد واجبا لصل شرط  
 لا سلقا والا لوجب الوفا بالفساد **قوله** بل منع من كون الاجاب والقبول شرطين في الرهن فخص الرهن فلا  
 يكون مشروطا بغيره او احدهما جرة ولا وصف للشيء بجزءه وان سلمنا الغاية وعدم الجزئية فلا خلاف فلام حسن  
 قبوله بل نحن ان القسوس ارجح في حقيقة الرهن شرطية بخلاف الاجاب والقبول ولذا في ذلك يصح وصفه بالقبض في ذلك  
 كقولهم المذهبين لا يثنى ونقطة واحدة وطريق وصفه بالاجاب والقبول لكونها جزئية **قوله** وكان الرهن ليس شرطيا  
 في الزيادة والافاق الملائمة من غير ان يذلل على ان يقول خطا المال ولا يخصص في ذلك **قوله** بل الملائمة  
 بدليل الخطاب بل لا يصل ذلك ان شرعية الرهن ولو يوصف بمقتضى القبض لم يتأخر عنه فغير محتاج الى دليل  
 وعن **قوله** فان ضعفه وان ثبت لكنه لا يجزى لاجل الاحصاء وتلقيه بالقبول واحتمال الضعف في الوفا والشيخ في ذلك **قوله**  
 ولا خلاف ان القول بالاستزاد لا يحاط لكن عدم استزاده يخصص عدم حصول الحكم في الوثيقة ومع لا فرق  
 بين القبض وعدمه ويمكن الجواب بان المنع من صحة التصرف كاف في الاستيفاء **قوله** وروى في معناه في  
 الجرح في البيع الصحيح على المدة ويكون مضمونا بغير البيع الفاسد **قوله** ولا يخصص في الدابة ولا في الزيادة والافاق  
 في الرهن نعم لو تجدد بعد اذعان دخل لا خلاف في عدم دخول الزيادة الحاصلة عند انقضاء اربع اشهر لهما  
 وان كانا بن الجيدة ايدى حلهما مطلقا فان اجماع بعده انعقد على عدم الدخول وانما الخلاف فيما تجدد منفسدا  
 والقبض لا يخصص كالمصنوع والعلو فانما لا خلاف في دخوله ولو تجدد فقال الشيخ في المذهبين الجيد والمعلم والقاض  
 القاضى والجزء وان كان يخصص في المصنوع والمعلم والمعلم والافاق ادى حقه في اجماع راجح بعض الفضل على ذلك  
 بانما ذلك في الدابة فانما يخصص هذه الصورة اعم من الجاهل وكما في المصنوع والافاق في ملك مالك المصنوع  
 حكم الاجاب من جعل المدة بعد الدابة بعد كونه في الاطلاق والافاق في نظر الايمن من بيعه في ذلك

نظر

في نقل الرهن من اهل المدة فيجب كجانب العلق وقوله الشيخ في شرط بيعهم مضمونا واختاره العلامة وهو لا فرق  
 لاحصاء عدم الدخول **قوله** ولا يخصص في الارض في الرهن سابقا كان او متجدا والمقتضى في ذلك خلافا لكونه اوثق  
 الزرع على جبه الرهن على ان لا يخصص في الارض في الرهن سابقا كان او متجدا والمقتضى في ذلك خلافا لكونه اوثق  
 نعم لان بقا الزرع تصرف في الارض وهو متبوع كالمتاع في الدار ونظر الدان في الارض المضمون لصل الا  
 واختاره المعلم في الشرايع **قوله** وبشرطية في المدة ما لا كان او منفعة لالحق الرهن عليه شرطان **قوله** في  
 الدية ولو لم يكن ثابا في الدية كالامانات باسرها لم يصح لان ثابا عليها لو كانا ما حصل سببه ولم يثبت بعد الدية  
 كالمدة قبل استلزام الجارية ثم التاب في الدية قد يكون مالا وهو ما يقطع للمالك قابلية كالدابة والاربع  
 وغيرهما وقد يكون منفعة وهو ما يقطع للمالك قابلية وكلما منع المصلحة **قوله** امكان استيفاء من الرهن فلا  
 على ان يمكن استيفاء من ماله كاجارة التعلفد بعين المور فان ما اخذ الرهن عليه يصح ضمانه ويصح لغيره **قوله**  
 فيمن المجارة المذكورة **قوله** في ذلك **قوله** ولو هو على ما لم يستدان الخ ففعله عليه ما صح هذا اذا كان الذي اراد  
 اما كان الثاني لغير الاول كان موقفا على الجارة الاول ومع اجازة يستعمل بطلان رهانه لان لا يتم الرهن **قوله**  
 الرهن وقد يرد من ثابا في الموانع يستلزم ثابا في الموانع وحيث اجاز الاول الرهن الثاني فلهذا بطلان  
 فله يستعمل بطلان في الثاني انما التصرف استيفاء الدين وهو ممكن هنا فلا منافاة ويجوز عدم الخطا  
 مطلقا وهو لا يصح لعدم الدلالة على ما يخصصه وكذا الراسا لانه لا مانع من دينين بعين واحدة مع تقديم  
 احدتهما او غير ذلك قد يكون القاية ان الرهن من الثاني اذ اراده من اوله سقط حق الرهن في دينه الاول  
**قوله** وفي رواية بالجواز يخصص في ماله والشيخ عن جاز من الجارية في رجل من جارية قوم جعلها لغيره بطلانها  
 في الدينين انفسهما جازين بينه وبينها فلهذا رايان قد علم ان الثاني لا يرضى باساره ولها ان يرضى  
 بغيره من الجارية والقبض على كل من يخصص في ماله من المصنوع **قوله** ان المصنوع من الجارية بطلانها  
 لا يخصص في ماله الرهن والرهن من ماله من المصنوع في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع  
 الدولة وصلى الله عليه وسلم جعل الرهن الاصح لا يستفد الرهن على الاستيفاء في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع  
 فان كان مورا لم يخصص في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع  
 هذا التفصيل في الفروع على **قوله** وفي رواية في الجارية الرهن تزاد فيه الجارية في ماله من المصنوع في ماله من المصنوع  
 انفسه تصرف وهو متبوع والشيخ على انفسه فلا يفرق في الجارية الا انفسه تصرف وهو متبوع ومن ان المانع  
 تقتضي الرهن وجب اجازة فلهذا لا مانع في الجارية على الارض كالجارية لا يقتضي الرهن على التعلفد مع  
 حصول شرطية وهذا لو اريد اجماع الرهن او اجماع الرهن في الرهن فلهذا الرهن من ماله من المصنوع في ماله من المصنوع



نعم لعدم النظم والذكاء لا يغفل المانع وهو اختيار العلامة **قوله** انما الرهن في غير موضع البيع فاما الرهن  
صح **قوله** الاصل **قوله** لاحتق الرهن بزيادة المبيع من حصول الاجارة ومن حيث النهي ولا يفرق المطلق لعدم  
الذي هو شرط **قوله** فقد ثبت رواية اخرى رواها الصدوق في الفقيه عن محمد بن عيسى عن سليمان بن جعفر  
فكانت الاطراف وساق القول الى ان **قوله** يكتب جميع الدين في سوا يترون بينهم بالخصص وكذلك اروي  
الشيخ في هذا السند ويستأخر فيه ابو عمر ان الارض من عبد الله بن الحكم بن تميم وهو ضعيفان لان الشيخ  
ابن عيسى ولا يفي في كتابه هذا مع مخالفتها الاصل فان غاية الرهن التمتع على الغرض ولا يمكن ان  
مع اشكال الا على مكانه **قوله** وفي رواية الظاهر يكتب والذات يرب على الذي يكتب ويترتب نقضه  
هذه رواية السكون وشقا عن تميم عن عطاء بن رستم عن النخعي الظاهر كذا كان وهو فاعلى الذي يكتبه نقضه  
والدريز بن اذ كان هو رواية الذي يترتب النقض وافق يضمنه الشيخ **قوله** ان ادريس لا يجوز  
الرهن التصرف فيه بالركوب ولا غيره للاجماع على ان الرهن والرهن ممنوعان من التصرف واما الاتفاق فان بيع  
بر الرهن فلا يجمع به والا فلا الرجوع **قوله** ان الكلام ليس كالمبيع على خلافه لا كما كان ادريس اما قوله  
فلا بد ان اراد الشيخ ان مع عدم اسكان استيدان الرهن لومن قام مقامه والاتفاق وفي التصرف يكون الرهن فذلك  
ولا يكون ثم زيادة على خطها فحق عليه جعل الرواية وان كان مع امكان ذلك والاتفاق يكون ممنوعا لما تقدم  
من منع الرهن من التصرف والاصل عدم استباحة مال المملو الا عن طيب نفس منه واما الشافعي فلا يوافق لاد  
منه ولا يجب المبيع به دون ما ينص اليه بالمال الرهن او من يقام مقامه فلو لم يجر الرهن بالركوب والشيء لم يجره  
المستقر على الرهن مع لزوم الاتفاق لروايج عليه **قوله** يضمن الرهن قيمة الرهن يوم تلفه وقبل اهل القيمة حين  
القبض لاجل ان ذلك لا يفرق بينه وبين المثل **قوله** في قوله وكذا ان الجيد لم يجره الا على من منعت المثل لان  
يحكم عليه بقيمته ومال العلام كما كان في القيمة من حين تعريضه لاجل تلفه وان كان من ذلك المثل  
وجبا المثل ومع التعبد القيمة وقت كذا وهذا هو الحق وعلى الغرض وفي قوله نظر لا يجره يضمن عليه  
هو بالرجوع الى الخصم بنقته فانه يخرج من ان يجره فلو زلت القيمة كانت مضمونة ان كان جديا وان كان غلبا  
فالحكم انما هو بالرجوع الى المثل وانما يفرق الى قيمته حال ارادة الرجوع وفي ذلك **قوله** ولو اختلفا في  
قوله الرهن وقيل القول في الرهن وهو شبه القول في الشئ وان الجيد والغرض والشيء لا يجره وان  
الكل الرهن سوا ما يجره من الامانة فلا يفرق **قوله** والاشارة قد ان ادريس لا يكون غارما او مدعي على كذا  
بله والذين الزاد عليها **قوله** ولو اختلفا في الرهن فالقول في الرهن رواية الزيد في الرهن على ما تقدم  
من قيمة الرهن لا يجره كذا هو قول اكثر اصحابنا يجره صاحب المهر الذي من الزيد وكذا اورد في رواية محمد بن مسلم

عرقه وقد رواه محمد بن نادر وشقا عن تميم واما الرواية الشافعية في الرهن عن محمد بن مسلم  
عليه ان الجيد وهو ضعيف السكون وساقها الاصل **قوله** رواه القابض هو رهن وكذا المال الذي هو رهن  
فالقول في الرهن لا يجره غيره رواية اخرى يترتب كذا هو قول اكثر اصحابنا لا يجره الرهن كذا  
المالك سكونا وفي اليد مدعيها والقول في الرهن مع يمينه ويترتب رواية محمد بن مسلم عرقه اليمن في الرهن  
الرهن وان لم يكن له يمينه في الرهن الذي له الرهن اليمين واما الرواية في رهنها الشيخ في الرهن عن عباد بن محمد  
عن محمد بن منصور ان القول في الرهن الذي يجره هو رهن ويترتب رواية ابن ابي عمير عن محمد بن عيسى عن ابي  
الاول فلان يجره يجرى واما الثانية ففي رهنها الحسن بن محمد بن حماد وهو واقفي وعلى الشيخ بهما في رهن  
عليه ان ادريس في الرهن قول الشيخ ليس بجيد اما الاول فلا يراى واما الثاني فلا يراى صاحب اليد في رهن  
الذي يجره عارضا واما الثالث فلا يراى في الظاهر لان الظاهر لا احتياط صاحب الدين على الماله ولا ان المالك  
اعترف له بالامانة وجعلها رهنه فلو ان القول في الرهن كالمعنى هذا صاحب الدين ادريس ويصرف له رهن  
اما الاول فلا يراى في رهنه فلو ان القول في الرهن كالمعنى هذا صاحب الدين ادريس ويصرف له رهن  
قوله مطلقا وان كانت غير عارضة بل انما يخالفه الدليل والاقول في الرهن في زيادة الدين كالمعنى لكن ليس  
فليس واما ثالثا فلا يراى في الظاهر ما عارضه بالاصل وهو عدم الرهن ولا يتم ان المالك اعترف له بالامانة  
حفاظا لم يجره الا انما مع اعداءه فصرفه في رهنه صاحب خصوص الركن الذي من جملته على بعد ولا يجره  
هذا اقتضى استحسانه بعضهم وهو ان اعترف المالك بالدين والقول في الرهن مدعيها فان اعترف له بالامانة  
وان كثر القول في رهنه عدم الرهن **كتاب الحج** قوله الحج هو الحج من التصرف في الماله في الحج  
مسند قوله الحج عليه القاضي محمد بن محمد اذا منع من التصرف في ماله وعرضه للمهذبة عاود عليه وجهه ان  
لعله لا يملك على قوله اكثر فلا ماله فلا يجره في الحج مع اعداءه في سائر الحج ان اراد قوله في مال كل  
ماله الرهن في الحج عارضا فلو منع من الحج عارضا فلو منع من الحج عارضا فلو منع من الحج عارضا فلو منع من الحج عارضا  
بعض فليس في الرهن الا على من اعترف له بالدين والحج وانما هو في الكل ان اراد بالدين في  
كامله في الرهن الحج عليه في رهنه لان كل واحد منهم لا بد ان يأكل وليس من ماله ولا تصرفه في رهنه  
منه وان لاه التصرف الناقل للماله بعضه ورد على الرهن فلو منع من ماله بعضه في الرهن لم يمنع وان اراد التصرف  
الناقل في رهنه ورد عليه مع التصرف والعرض عارضا له الرهن هذا هو الحق ما ندمه الحكمة اليه مراعاة اصلاح  
العباد وقد دل على رهنه التصرف والاجماع **قوله** وفي رواية ثلث عشرة الى اربع عشرة وفي اخرى بلوغ عشرة  
اما الاول مرواها اجماعا في رهنه فلو منع من ماله ثلث حبلت فذلك في رهنه لا حكام في الصبيان فالثالث عشرة







**قول** والضمان للرجل جاز وفاعله من ان يصحها الجواز الذي اسماحل او من عمل القدرين فالضمان لما حلا  
 من غير ان لا يفسد اية ان يكون حاله من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح حاله هذا من الشيخ  
 في المصلحة في ان الضمان وضع للارتفاق وهذا الارتفاق فيه فاعله الجواز الذي لا يصح على المصالح الا الرجوع  
 على الذين يقعون الغرض وفي نظر لادن من يقولون ان الضمان على نفسه وان لم يصح بوجهه فليس له المصلحة  
 بالاداء واختار المصنف والعلامة للرجوع قولهم لا يصح غلام ان يكون من رجل لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 ان يصح اجابا وان كان سواها فكذلك على الاقرى وان كان الغرض من رجلا مما عني من غير خلاف كما سبق في الاقرى  
**قوله** ان يكون حاله من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح  
 وان لم يصح على الاقرى هذا قول الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 واختاره العلامة للرجوع قولهم لا يصح غلام ولقولهم ولا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 وعليه من فرس الله كماله في الشرح في وطو وعبر ان الذين يجمعون من جهة لان ذلك لا يضر وهو من جهة  
 العلامة ان الغرض عما هو في العاوضات التي يفتنى الى التنازع اسماحل الاقرى والضممان فلا لان الحكم فيها من  
 وهو الرجوع الى الغرض في الاقرى والى البينة في الضمان فلا حرج في هذا قول الشيخ ان يقول الخط لا يرد في المقام البينة  
 بجواز قيامها بما لا يجر عنه الضمان فلو انشاء الاداء التي يقولون لا يرد في المقام البينة يمكن ان يجاب  
 بان الضمان ادخل الضرر على نفسه بعدم احتياطه في هذا هذا من اقرائه فانهم في هذا لا يرد  
 ما قامت به البينة تاريخ سابق على الضمان والاداء بوث اقواله انما البينة لو صدرت في وقت  
 على السابق لم يرد من الشيء من المال ولا اقراره اكل المصنف فيجوز على العين في هذا على المصنف في هذا  
 يرد الضمان لمصلحة على ان لا يرد الشيخ والقاضي ان حلف يرضى الضمان لزم والاداء يظهر من كلام البينة في  
 وان لم يرضى والتحقق ان حلفا عن الود كالبينة لزم ولا يرد حلفا كما لا يرد اقراره لزم والاداء يظهر من كلام البينة في  
**قوله** لا خلاف في ان يرضع عدم البينة ولا قول لا يرد ما يوجد في دفتر وصار يظهر من كلام الشيخ في لزم ما يرد في دفتر  
 وقد تقدم ان ذلك ليس على المصلحة **القول الثاني** في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
**قوله** ذهب الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 في اية عدم لاشترائه واختاره العلامة لاصح الصحة وعدم لاشترائه لذلك انبش على الضمان وتوقع على الغرض  
 ان يرد في الحال الى المالك ادعى على الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 على الثاني **قوله** الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 بالعرض الى الرتبة بالحياتية كان كاشا الوجه في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح

٢ لا يفسد اية ان يكون حاله من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح  
 في المصلحة في ان الضمان وضع للارتفاق وهذا الارتفاق فيه فاعله الجواز الذي لا يصح على المصالح الا الرجوع  
 على الذين يقعون الغرض وفي نظر لادن من يقولون ان الضمان على نفسه وان لم يصح بوجهه فليس له المصلحة  
 بالاداء واختار المصنف والعلامة للرجوع قولهم لا يصح غلام ان يكون من رجل لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح

معلوم انما ينافى الله تعالى للثقل على قول المصنف ان الضمان يختص بغيره من جهة العاوضات اما ان لا يفسد  
 في واحد مناهل يصح له الاظهر من اشتراط البينة وعدم لاشترائه الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 الشيخ في المصلحة في ان الضمان وضع للارتفاق وهذا الارتفاق فيه فاعله الجواز الذي لا يصح على المصالح الا الرجوع  
 على الذين يقعون الغرض وفي نظر لادن من يقولون ان الضمان على نفسه وان لم يصح بوجهه فليس له المصلحة  
 بالاداء واختار المصنف والعلامة للرجوع قولهم لا يصح غلام ان يكون من رجل لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 ان يصح اجابا وان كان سواها فكذلك على الاقرى وان كان الغرض من رجلا مما عني من غير خلاف كما سبق في الاقرى  
**قوله** ان يكون حاله من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح اجابا ان يكون من رجل لا يصح  
 وان لم يصح على الاقرى هذا قول الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 واختاره العلامة للرجوع قولهم لا يصح غلام ولقولهم ولا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 وعليه من فرس الله كماله في الشرح في وطو وعبر ان الذين يجمعون من جهة لان ذلك لا يضر وهو من جهة  
 العلامة ان الغرض عما هو في العاوضات التي يفتنى الى التنازع اسماحل الاقرى والضممان فلا لان الحكم فيها من  
 وهو الرجوع الى الغرض في الاقرى والى البينة في الضمان فلا حرج في هذا قول الشيخ ان يقول الخط لا يرد في المقام البينة  
 بجواز قيامها بما لا يجر عنه الضمان فلو انشاء الاداء التي يقولون لا يرد في المقام البينة يمكن ان يجاب  
 بان الضمان ادخل الضرر على نفسه بعدم احتياطه في هذا هذا من اقرائه فانهم في هذا لا يرد  
 ما قامت به البينة تاريخ سابق على الضمان والاداء بوث اقواله انما البينة لو صدرت في وقت  
 على السابق لم يرد من الشيء من المال ولا اقراره اكل المصنف فيجوز على العين في هذا على المصنف في هذا  
 يرد الضمان لمصلحة على ان لا يرد الشيخ والقاضي ان حلف يرضى الضمان لزم والاداء يظهر من كلام البينة في  
 وان لم يرضى والتحقق ان حلفا عن الود كالبينة لزم ولا يرد حلفا كما لا يرد اقراره لزم والاداء يظهر من كلام البينة في  
**قوله** لا خلاف في ان يرضع عدم البينة ولا قول لا يرد ما يوجد في دفتر وصار يظهر من كلام الشيخ في لزم ما يرد في دفتر  
 وقد تقدم ان ذلك ليس على المصلحة **القول الثاني** في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
**قوله** ذهب الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 في اية عدم لاشترائه واختاره العلامة لاصح الصحة وعدم لاشترائه لذلك انبش على الضمان وتوقع على الغرض  
 ان يرد في الحال الى المالك ادعى على الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 على الثاني **قوله** الشيخ في المصلحة في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح  
 بالعرض الى الرتبة بالحياتية كان كاشا الوجه في الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح رجلا فاعله الجواز الذي لا يصح

فقد اصاب الاطلاق هذا سبيل انغال المال الجواز وهو عين الذي لم يلح في ابيات حق الجواز الذي يرد على  
 على العشرة فغير حاله العشرة ارجع على صاحبه اذا احتال به في قوله لا يرد به ليعلم على صفة التي يرد عليه في  
 فظن ان الاطلاق هذا سبيل انغال المال الجواز وهو عين الذي لم يلح في ابيات حق الجواز الذي يرد على







والذين وسست الحاجة الى الانتقال فلا قرب الجواز ليس بالحاجة **قوله** ويجوز مع الاقرار ولا كما ههنا ان يقر  
 بلا ما سبق فان بالحاجة لا يجوز الا مع الاقرار ولا في الاجرة الا مع الاقرار **قوله** احصاها من قبلهم والصلح  
 وقولهم الصلح جائز بين المسلمين الاصل اصل جواز الصلح جلالا **قوله** ذكر في تفسير التعليل والتحريم المذكورين **قوله**  
**ما** فلا يتم التعليل هناك يصطلي اعلى ان يشترط الواحد من الجزئين او احدهما والتحريم ان يصطلي على الاول  
 يطأ احدهما او كلاهما التحليل او الملوكة **قوله** ان يصطلي على عاملة يورى الربا او على جارية بائنة او على ام ولد  
**قوله** ان يبيح شخص عينا في يد آخر يعلم ان صاحب اليد يستحقها او انما يدعيها الصالحا المالك على غيره او على  
 فان هذا الصلح اذا وقع حرم الحلال وحل التحريم وهذا بالنسبة الى المصلحة بالنسبة الى الحكم لا انما يتحكم بالمال  
 وكل واحد من التفسيرين حسن **قوله** ومع جهتها ما صلح علم احدهما وجعل الآخر كالعلم فخص شغل من يتبنا يشترط  
 يزيد ولم يعلم زيد فصار كالتعليل وان لم يكن روي المصنف في ذلك ان الذي يتم باصل التوام **قوله** ولو صلح الذئبية  
 ان التحريم على احدهما والآخر روي المصنف في التفسير ذلك جارية بعد اذلة الفسخ للرواية الصحيحة **قوله** في التفسير  
 ولو جلا ذلك ابتداء الشك فلا قرب المصنف لما في تفسيره من الرواية وما عليه قوله **قوله** انما الحكم لا يورى  
 لكن ليس على الملازمة بل على جهة احتمال المانع الفسخ او علمها او ليس على احدهما علم الآخر وكان هو المانع فانه  
 لا يصح لاد من قسم ما صلح التحريم وما التناقض فيبقى الخلاف **قوله** ولو كان يدا اثنين دهران قال احدهما  
 وقال الآخر هاهنا ويذكر في كل واحد منهم نصف ولاخر ما في كذا الرواية انسان دهرين والآخر دهرين  
 لادن فخر وطول فلهذا صاحبنا اثنين دهرين ونصف ولاخر ما في كذا الرواية انسان دهرين والآخر دهرين  
 يكون الدهران بيدهما او بيدهما او بيد ثالث فان كان الثاني فان كان بيدهما نصف ولاخر ما في كذا الرواية انسان  
 كان بيد من احدهما كان لردهم وعلى الذين الاخر واطاه دهران وان كان الثالث فان كان بيد من احدهما  
 لما رافق الدهران بيده وان صدق احدهما فتم تقدم وعليه المصنف الاخر وان كان الاول فاما ان يقول من على  
 ان له دهران معينا فها هو يبيح الاشعة فيها فان كان الاول فالعمل كما في المصنف وهو مدلول الرواية المشهورة ان  
 كان الثاني فلا قوى فتمتها فتمين ويجعل دهرين الدهرين للاخر وكذا كل شئ حصل في الرواية هكذا **قوله**  
 الا ما في فان كان الدهرين فتمتها فتمين المستمع الثالث سواء انما في المصنف او لا وان كان لادن فتمتها فتمين  
 انه كما تكلفه وان كان باذنها او حصل المصنف في احتياج المصنف في الرواية من الكون لصالح الذئبية نصف  
 ولاخر الباقي والعمل باسرها ولا يمكن ههنا دعوى انما في كذا الرواية لادن فتمتها فتمين لكن الكون  
 ضعيف والشبهة ليست حجة كما لا يخفى ان يقول ان كان ذلك في الجارية فتمتها فتمين الباقي فلا تامل ان كل من يبيح  
 فالعمل في الرواية وقال العلامة في التحريم يتم الباقي على نسبة المالكين كما قلنا في المخرج فالعمل في الرواية قلنا في

المخرج وهو جديهم قبل الفسخ ههنا يمكن جديا وههنا لا وهو ان في العمل على الرواية بين المسلمين  
 معين لم لا يفتقر لم يذكر الاصلاب بينهما وبينها ذكره في المصنف فها ان يكون المصنف قريبا وجاز ان يكون  
 فان امتنع المصنفين **قوله** ولو كان الواحد من جزئين دهران ولاخر ثوب ثلثين فاشترها فان كان واحد  
 قد انصفه ولا جارية وقسم الثمن بينهما التماسا كما روي الحسن بن عمار عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله  
 ابن ابي ريس العمل بالقرعة ههنا الاولى والعلامة بان القرعة مع الاشكال ولا اشكال مع التعليل وان كان هذا المخرج  
 بصاحبه لشخصين لكل واحد منهما قدر معين فصاع ويطلب الثمن على نسبة المالين كغيرهما من الاموال  
 كالرواية لها بالشرع لادن فان الشك قد يحصل ابتداء وقد يحصل بالمخرج للوجوب للاشتباه كما ههنا وان  
 كانا شيكين كان لكل منهما بقدره من المال الذي احاطه الطامنين لو لم يترجا القول على تقدير تسليم الشك  
 فوجب البيع وقسم الثمن كما ذكره مخرج اذ معناه ان كان الفسخ عينا ولو بالتعديل لا وجه لوجوب البيع خصوصاً  
 بقول من فيها واحد هاهنا الثوبين اما القرعة او الكسوة او لحنارها على البيع من غير ان يجمع بين حرج وضع  
 بالخبر ههنا مع ان قيمة الثمن اخرا سامع امكان شرا احدهما بعشرين او اثنى عشر وشر الآخر بثلثين او  
 ان العلامة مع تساويهما في الكم والكيف لا وجه لادى لاجل مال المرء مسلم الا على طريق من خفا لا يخرج  
 ان الثوبين ان تساويهما في كل الجوه المكنة اعطى كل واحد منهما ثوبا وقد اشترى بمال كل منهما ثوب  
 مفرد وان تفاوتا فالذي يقتضيه عقد العاس غالبا ان لا يجرى يكون لصالح الثلثين ولاخر لصالح العشرة  
 ذكر من لا يتم مال ناد ههنا وقول العلامة ان كانا شيكين كان لكل منهما بقدره من المال الذي احاطه الطامنين  
 اذ كانت الشكوة في الثمن اما اذا كانت في السعر فمخرج والالزم ان لا يشرى واحد من الطعام بالشرع  
 بخانين مع تساويهما في الصفة ثم امتنع جالوا او كرها ثم مع الكدر ان يقسم الثمن لادن على نسبة المالين لكن  
 في الدلالة بالمعنى قبل يقال ان قلت فعل اي شئ فعل الرواية قلت عمل على امرين **قوله** على امتزاج المالكين في الشراة  
 لفظة الرواية لا يرفع هذا الاحتمال فان منطوقها الرجل يصد الرجل ثلثين دهران وثوب بعشرين دهران  
 ثوب بعشرين الثوبين فلم يعرف ههنا ثوب ولا هذا ثوب فقال له بذلك الثوبان فيعطى صاحب الثلثين ثوبان  
 للثمن والاخر خشي الشئ لقلت فان صاحب العشرين قال لصاحب الثلثين اشتراهما شئت فلهذا قد انصف **قوله**  
 على الامتناع فان ذاك يعطى بنفسه كل منهما فرفع حرج الامتناع **قوله** واذا ظهر استحسان احد المصنفين حصل  
 الصلح ههنا انما المصنفين احدهما فلهذا استحقاقه لاد الصالحه على من يدين في ذمته ثم دفع اليه شيئا فلهذا  
 فان الصلح لا يسلط بل يرجع مال الصلح الى الذئبية كما كان **كتاب النكاح** وهو استماع من  
 فصاعدا في الشئ على سبيل الشاع ههنا فلو ايد الشك قد يقع صفة الكلف وقال في ذلك ذكره في قوله في ذلك











فلم ينفذ قبل التسليم من غير قرض من العامل ان لم يملك دفعه بملكه ويكون المالك مال قراض وهو الذي  
 في كل واحد من هاتين الاقسام حصله لا فائدة يذكرها ان يكون بغيره من مضاف الشئ الى لفظه  
 كانه مضاف الى اجازته وكالا لولا ولا بطل **قوله** بغيره ولم يصف لفظا بل فيه دفع للعامل ظاهر **قوله** بغيره  
 وقيل مطلقا في دفعه لشيء **قوله** بغيره وان كان العامل المضاف دفعه لشيء في الاخيرين الرجوع لملكه ولو دفع  
 مال القراض فيهما ما كان معتمدا عليه وفي الثالث لو دفع الثمن من مال القراض وبلغ المالك الشئ  
 والدفع فالباع مال القراض والا كان فهو للعامل والثمن عليه **قوله** وموت كل واحد منهما يبطل المضاف  
 اذا كانت الميت العامل ولم يظهر بيع فلا كلام في البطلان ولا في لونه وكذا اذا كان المالك ولم يظهر  
 بيع ولا في العامل ولو ظهر بيع والحال هذه كان للعامل قدر نصيبه ويكون مع بطلان باعدهم  
 جواز التصرف في الباقي الوارث ورجع هنا مسائل **قوله** هل يصح تغير الوارث للعامل ام لا الجواب نعم المالك  
 فقد اصح وان كان عرضا فلا **قوله** هل في صورة الجواز يصح بلفظ التفرغ لا في **قوله** لا تنفع للعامل  
 من حين موت المالك كحصول البطلان ظهر بيع او لا **قوله** لو مات والعامل في بلد آخر او في بلد موافق  
 كان ضامنا علم بالموت او لا وله الفسخ الاضمان لو كان في بلد غير صاحب المال فافترس ان  
 يبلده والوجه التوسيع بين الصورتين في الضمان ومعه ان كان موجبا للضمان كما في  
 وكذا اذا لم يكن **قوله** لو مات المالك والعامل في غيره فان وجد وكذا لو ارث سلم اليه وان تعذر الحاكم  
 فان تعذر معه هذا مع اضطراره الى السفر ولا فلا يجوز التسليم فلو سلم كان ضامنا وكذا الرجل الذي  
 في الاولى **قوله** ولا يفسخ بالعروض ان لم يبيع لانه لا يتحقق الرجوع لانه لم يبيع فتمتعها فسترد  
 الرجوع او يتحقق قيمتها فيصير راس المالك بجانها ولو وقع العقد على العروض كانت فاسدة والرجوع لم يملك  
 وللعامل الجيرة ولا تنفع له في غيره **قوله** ولا يكتفى بمشاهدة راس المالك مال المضاربة ما لم يكن معلوم العقد  
 وفيه قول الجواز قال الشيخ في اتباعه لا بد من العلم بوجهه لا يبطل ذلك لكن معلوم ما وكل فيكون  
 ان يكتفى بالمشاهدة ويكون القول قول العامل في قدره فان اقاما بين حكمه لبيته المالك فلا يخرج ثم قال  
 هذا هو الاقوى جدي والقول الثاني هو هذا وما زاد الشيخ بقوله يكون القول قول العامل في قدره بغيره  
 ذلك في العقد في العلم في لفظ ما قراه الشيخ هو الجرح لاصالة الصحة والقول الموثق عند من علم قد  
 وجد شرط باعدهم في حكمه بوجهه نظرا لانه غير مطابق لان الكلام في اصل العقد وقد مضى العقد ولا يفسد  
 وقد لا بد في كنفه ما تلاه في العلم في الدرس ان القول لا يفسد والعقد على الارض **قوله** ومالك العمل نصيب  
 من الرجوع وان لم يفسد فليس لملك الا بالانقضاء فيظهر الفائدة في العامل اذا اشترى اياه وان قلنا بما

فانما يبيع

فانما يحصل فيه ربح ينفق عليه قدر نصيبه ويسعى الى اعادة الباقي فان قلنا بالانقضاء فلا يفسد القابل  
 انه اذا اظهر الرجوع ومات العامل اشترى نصيبه الى واد **قوله** ولا يفسد في الرد الا بيته على الاشبه **قوله** لا يفسد  
 انه متى يكون كغيره من المدين فلا يقبل قوله الا بيته وقوله الشيخ يقبل قوله في الرد لا يفسد قلنا اما  
 ليست خالصا بل هو يبيع نفسه كل ذلك الودي والركيل برباعان قوله استوفى للكن مع اليقين في الجمع **قوله** ولما  
 العامل اياه لانه قد يقطع من هذه المسئلة الى الوارث في مال المالك وابيه مثلا المضاربة فاما ان يكون  
 انه او اباه لانه لا يفسد لان عقد المضاربة وكذا في التجارة للاستباح فينتا والاذن في كل ذلك يمكن  
 فيه الاستباح ولو كان لا يمكن الاستقبال ولا في من لا يمكن فيه ذلك ولا فينا والاذن وهو يكون موقفا  
 على ما قيل الا لا يربحنا في ان لا يربحنا في الاستباح بنا في ان لا يمكن فيه الاستباح ولا فينا في من لا يربحنا  
 او يستلزم لها قبل ان يقبل لانه فضولي بعقد الفضولي موقوف على الاجازة وذلك ان اذا اشترى في هذا  
 المال فاذا اشتراه ملكه المالك في ان ثم انفق عليه فغيره من حين ما وقع عليه الشرع وحدثا في المضاربة  
 فانقضت وبطلت وكل ابطال المالك المضاربة لونه المثل كاشفهم فيمنع المالك لونه المثل للعامل سواء كان  
 فربح او لا **قوله** ويضمن صاحب المال العامل صاير الرجوع يضمن بقصد الميم اي جعده ضامنا فان بذلك يفسد  
 قرضا على العامل فيكون ملكا فيجوز **قوله** ولا يبطا المضاربة جارية القراض ولو كان المالك اذن له في ربحه  
 بالجواز ثم وكذا المضاربة كسائر الره هو للعامل ولما المالك فلم يبق لربح المضاربة اسم ثم سبق لربح القراض  
 فيقال رب المال بمقارن من كسائر الره والعامل عارض بغيره اذا عرفت هذا فلا يشترى العامل جارية من مال  
 القراض خاسا ان يعلقه في ربح او لا فان كان لا فاما ان يملك بالظهور فلا يجوز له وطنا وان اذن  
 المالك الا ان يقول بوجه الطي باباحة الشرع فيجوز هنا وسياق اننا الله تحقيق هذه المسئلة وان قلنا  
 لا يملك بالظهور وان لم يظهر ربح اصلا فيصير وطنا ههنا ان المالك بعد الشرع لانها اباحة صدرت من اجلها  
 في جعلها مال اذن لا قبل الشرع فلا يصح لانه لم يصار ملكا ولا يضمن عقدا وهل الفرج مضمرة في العقد والمالك  
 ومثل من الشيخ في جواز الطي اذن السابق اعتمادا على الرواية الشارعية وهي ما رواه الشافعي عن ابن الجهم  
 قال قلت لابي عبد الله ان استأجر من رجل اعهده ما لا مضاربة يشترى لي ما يرى من شئ وقوله لا يشتر  
 جازي يكون مملك والجارية انما هي لصاحب المال ان كان في ربحه نصيبه فعليه وان كان يربح كله فله المضاربة  
 ان يطلعا انهم قالوا ان الرواية تركت وكذا قلنا ان كان كلام المصنف خالصا في ضبط اقام هذه المسئلة  
 ان المصنف ان لا يجوز له جارية القراض وان كان المالك ولم يبق الا ان يكون في او بعد ولا يكون الرجوع او  
 لا وقد عرفت ما ذكرنا من اقسام المسئلة ثم قوله في ربحه الجواز تركت وكذا قلنا ان الرواية تركت على بعض ما

ذكر







الاستقبال

والاستحالة الحكم من الزكوة من يقوم تمام العمل هذا كالمع الاطلاق اما مع اشتراط تعيين العامل فانها تنطبق  
 لو كان ويكون لو كانت الحرة ما سلف ان لم تطلع الثمرة ومعد يكون مشكوكا **قوله** ويصير على كل اصل ثابت ثمرته  
 ينفع جميعها بقائه هنا فلو لم يحتقر بقوله اصل ثابت عن مثل البقل والربطة خلا لا للشيخ فانه لا يجوز  
 المساقاة على البقل الذي يجره بعد اخرى نظرا الى ان كل مال غايته ما يجره بقاى الثمرة فيصير على البقل لان  
 اصولها لها فائدة **قوله** لا يصح المساقاة على الغريب وشبهه اذ لا ثمره له **قوله** يصح على النخل والبرت والورد كشكل  
 من صدق الثمرة بالحق المذكورين من اصل عدم الخصية لانها معاملة على جرد وبقصص على الوفاق **قوله** لا يشترط  
 وجود الثمرة بالفعل بل يكفي ولو كان لا يمكن الاصبغ الى فلو ساقا على روى او لم يزر مع ثمرته لم يمكن  
 قبل اطلاقه على ما لم يطلع **قوله** ويشترط فيها الذرة المعلوم مع تقدم الخلاف في ذلك مع ان الجند فلا  
 لا الجند **قوله** ويلزم العامل من العمل ما فيه ستر لثمرة وعلى المالك البناء الجدران وعلى المزارع حفر الخنادق  
 ما يجب على العامل لضابطان **قوله** ما فيه ستر اذ المنة **قوله** ما كان منكورا في كل سنة وما يجب على المالك ان يستر  
**قوله** ما يفتر الى بذر المالك **قوله** ما لا يكثر ويعد صلاح الاصول ويختلف في امور **قوله** ان الشئ على المالك  
 وقوله العادة لصلاح المارة **قوله** الذي العامل ولا يعين والذي يجب على العامل وقوله ان يزرع ارضه العامل وليس  
 لبعض الخالفين **قوله** ان ابن اوديس يلزم العامل الاطلاق ولا تاتى السقي من الدلاء والرواح والقرى **قوله** لا الشيخ  
 لا يلزم ذلك مع الاطلاق بل مع الشئ وخضاره العلامة **قوله** ان الجند اذا بلغت الثمرة الا من عليها الفسد  
 كان العامل شيكا فلا يلزم من العمل الا بقتل الامع الشئ وقوله الشيخ يلزم العامل جميع ما فيه صلاح الثمرة  
 بلغت ذلك المبلغ من اقطار وتتميس وحذاء وقيل ويحفظ الى وقت القصد الامع الشئ والاولى **قوله** **قوله**  
 الشيخ اذا شرط ان يكون اجرة الاجراء من الثمرة ضد العقد لان وضع المساقاة ان كان المالك المالك في العمل  
 العمل فاذا كانت اجرة لهم على المالك لزم ان يكون منه المال والعمل وهو باطل وهذا مسلم ان اقرض العامل العمل  
 الاجراء واما اذا عمل بعضا او ساقا في بعض صح العقد كما اذا شرط ان يكون بعض العمل على المالك مع بشرط تعيين  
 ما يعمل نفسه وما ساقا في ثلثه العقد **قوله** ان الجند ليس لصاحب الاضي ان يشترط على العامل ان يزرع  
 اصل ارضه من غير ان يزرع ولا يكون للعامل في ثمرته شئ عوضا قسط لان ذلك مع الثمرة في سائر جهات  
 هذا عبارة والمحقق الشيخ في الجند انما يلزم المالك على العامل واختاره الصلابة  
**كتاب الوصية** والعارية الوصية ما خذ من روى يدع اذا سكن واستغرة الى الكسالى  
 يقال اودعته ما لا اى دعهه يكون ويدههه واودعته اية اذا دفع اليك ما لا يكون ويدههه  
 فبذلك اودعته من الاخذ واستودعته ويدههه اذا استخف ظنه اياه اذ لا الشاع استودع العلم فلهما خضعا

فمن استودع العلم القراطيس والعارية ما خذ من روى يدع اذا سكن واستغرة الى الكسالى  
 مستوية الى العارية وهي احم من قول العارية المتاع اعادة فالعارية قاسم ولا عارة المصدرة في العارية بالاشتداد  
 كانا بنسبة الى العار لان طلبها عار وعيب قال والعارية مثل العارية واستعارة ثوبا فاعاره **قوله** اما المالك  
 استأثرا لا خذلا من يدانها الحثابة في الاحتفاظ لا يور الا لاف الكال والمضاربة والجاره لثباته **قوله**  
 لكن مع الصرف **قوله** ويحفظ كل روى يدع ما جرت العادة اى في عرف العطار في المعاد فان التفرق اوضع في الاصل  
 والاراء لا اوضع في البيت الداخل **قوله** ولرعين المالك حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذر  
 اذا لم يعين المالك حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذر  
 لا يخرج منه اذ لا يقول الا لاول لا يجوز اخراجها الا الى سائر ارضه لا الى اخرها كما فعل فاعاله ان لا يطرأ  
 خوف او سب تلف وان كان نقلها الى اودون ضمن وكذا لو نقلها الى سائر ارضه لا الى اخرها كما فعل فاعاله ان لا يطرأ  
 بالشيء يملكه من روى حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذر  
 الموضع **قوله** لا الشيخ هذا اذا نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذرنا افضه عليه ولو نقل الى اودون او اخر ضمن المالك حذر  
 قد عدى ان يكون في ذلك الموضع وهو مثل كمال الساجرة ارضه بالملء ما فان لم يزرع ما يكون مما لا  
 في الضرر وفي بعضهم قول الشيخ بان خصوصية المكان للماسور به ان يكون مثل خصوصية المكان لآخره حفظ  
 الوصية ولو لا ذلك لخلاف الفرض لانها خارجة عما قلنا ولا لا لا يطلع في ذلك المالك لان اولا العقد انما  
 يجب ان يحمل على ما هو الصحيح كيف ولو لم يزرع الضمان ينقل الى مكان مثله لزم الضمان بغير كمال الاجرة فلا يفرق  
 للعر الماسور به معين مائة الف الفلا وهو لم يزرع موجب الجرح ويعد على ان لا يزرع فيما يملكه من التمرى لكونه  
 الامر حال الامر من مائة الف الفلا لزم ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا لزم ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا  
 التمرى اذا التمرى في مال الطلق الامر ولقد صدق قول المولى لزم ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا لزم ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا  
 فانه لا يمان يصد في غيره ذلك الزمان كما ان امره بالعقد في مكان مطلقا فمثل انما تم نقل الى غيره فانه بعد  
 مثلا فلهذا فان اودعته من غير ان يزرع في غير الماسور لكونه لا يمان بل في زمان حصوله لا انشا الجاز  
 جعله في مكان اخر بعد ان قلنا ان الامر وان كان مطلقا لفظا لكنه مقيد باسنادة وهو من وقت التسليم  
 الوقت الطلق قلنا ان روى ان الامر مقيد بالامانة لكونه الماسور به فو بعض النسخ وان اودعته  
 من ان يكون في ذلك المكان او غيره فغيره من ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا لزم ان لا يزرع في مكان مثله لكونه مائة الف الفلا  
 من حكم الاستيمان الاول ويصير امره شرعية وترتب عليها الحكم اوجب المادرة الى اعلام الولى لو لم يكن حاله عديم  
 قبله قول الشيخ في الرد **قوله** ان كان البيت المشروع وجب على المولى ان يملك المادرة الى اعلام المالك **قوله** ان كان المالك















لاصله الجواز يكون المستاجر يحكي **قوله** والعين امانة لا ينفك عنها المستاجر ولا ينفك منها المقتضى **قوله**  
 يخرج هذا الجواز **قوله** الاختلاف في عدم ضمان العين مدة الجارة الامع القدرى والفرط بايديها  
 وتنهى على المستاجر بغيره ولا يفرط به حتى لا يملك الشئ في تمام لانه ما يفرط به ولا يملكه الا بالاساس  
 شيئا يفرط به ما ملكه ولا يملكه الرد ولم يضمنه من الناس من قبل الا يضمن وقوله ان لا يفرط به علم الضامن  
 ولا يجب الزيادة على طلبه للمالك لانه امانة لا يجب دفعها الا بعد المطالبة كالوديعة لا يملكه الشئ بها  
 بالرهن فلا يخلو في عدم ضمانه لادى الدين ولم يطالبه الرهن وتزود العار لانه لم يفرط به شيئا  
 الاقوى الضامن ان لا يملك موقت فلا بد من استيفاء ثمنه لا يفرط به الرهن والعرض على المالك مع ضمانه  
 ذلك لا يخلو الضمان من المالك للامع العلم بذلك طهارة الطلب وليس كذلك الرهن والرهن على المالك  
 ما دون غير مطلقا من غير ما يقع وهذا لو كان المبيع او الرهن مع اذا الدين ولم يعلم الوارث بالوديعة الرهن  
 موجب لاعلامه **قوله** لا يملك الضامن الاختلاف في ضمان الصانع لو تلفت العين بغيره بغيره ما لو تلفت  
 لامن قبله فغيره لان قال المرتضى والعبد بالضامن الا هو السبب كالحرق والغرق او قبله البيت بان التلف  
 من غيره واجبا لغيره على اليد المأخوذة حتى تودي ورواية مستمرة **قوله** لا يملك الضامن الامع مع اذنى  
 اذنى او من كارهه مثله رواية الحلي في غير موضع **قوله** لا يملك الضامن ان يدين به العبد او كونه لغيره  
 بغيره **قوله** لا يضمن القضاء الا ما جازى به وان قصته اختلفت ومثل رواية غيره من اهل العلم في غير موضع  
 الاول بان قوله على اليد المأخوذة حتى تودي هي المأخوذة ان يدين به بغيره او يدين به على اليد المأخوذة  
 اليد يجب عليها رد المأخوذة مع وجوبه ولا حارة يجوز له على القدرى والتزويط في نظر بالان على ظاهر الوجه كما في  
 على ذلك مال وعليه سلوة لو كره او ضمان فلا يكون مجالا لغيره معام خصص به لم يكن فيه استيفاء من المالك ولا يضمن  
 الوديعة وهو المثل **قوله** الاختلاف في الضمان مع التزويط او القدرى وقد تقدم معناها ثم شرط الضمان بالتزويط لا بغيره  
 من يد المالك ولا يشرط ذلك للقدرى ولو شارك المالك في ضمانه سقطه ولو شارك من المالك اخص بالامع  
 ويقتضيه هذا الجملة بصور **قوله** ان يدين به في سبعة او مائة مائة مع رافعة للمالك فلا ضمان ولو كان الامع رافعة  
 فهو ضمان **قوله** لو لم يملك المالك من دون حصول التزويط وبما في التعليل من دون حصول المالك فكل من ضمنها المالك  
 لو كان الطعام المحمول ويراد في الكيل عن التزويط ولم يعلم المالك ان المالك يحمل على الدابة بغيره ضمن المالك  
 الذي كاله في الزيادة **قوله** اختلفت الفتاوى في تقييد شرط الزيادة في الصور المذكورة فيقول القاصد ان  
 الدابة تلفت بسبب احد ما ساج ولا يخرج من مثاله في الجناية ما الوجه واحد ما يخرج من اخره جوا  
 واحد في الكيل كل على كماله بعد ضعف وقبله يضمن بالنسبة لان التلف مستند الى الجملة لا لا يفرط به

الضامن الى واحد من ضمنه لا قبله الاكثر او بالعكس لانه في الزيادة والناقص وهو حال فيستطاع  
 المادون ويقتضى الزيادة في كل من كان المستاجر ما تفرق او عشرة اشهر من احد عشر ووقف بين الحول والحرارة  
 عدم ضبط انوارها بخلاف الحول **قوله** لو كانت الدابة للمالكين فاستاجرها لهما تفرق او عشرة اشهر وجمعا  
 للمالكين فان كانت الدابة في يده ويد المالكين ضمن الثلث لانه صاحب يد بالتلف وصار بالتدبير  
 يد ضمان لما يدور عليه والدابة اذا كانت في يد ثلاثة ففي كل واحد ثلثها فالتاجر في يدك فيضمن الثلث  
 بالتدبير لا بغيره يد ضمان في يده وهو الثلث وان لم يكن في يده شئ ضمن على احد الاحتمالين القصف  
 وعلى الاخر من احد عشر **قوله** وقيل يكفي المشاهدة ولو كان بما يكال او يؤخذ هذا قول الشيخ في الكيل  
 خلافا للزم الغرض الذي منه والمشاهدة لا يضمنه والمعلم من مادة الشئ ان فقد العارضة على الكيل  
 المورقة لا يبيع كجدا خيارها بالكيل او الوزن ولان الجملة تودي الى التزاع والعين **قوله** وبذلك  
 الاجرة بغير العقد مستحقة مع اللام لا في اشارة التعليل هنا سنالك **قوله** انما اذا ملك بغير العقد ولا يجب  
 تسليمه مع الطلب لا يقول لا يخلو اما ان يقع الاجارة على عين ككنى الدار او كيب الدابة او على الجملة  
 يوم او ثوب فان كان الاول يجب التسليم بغيره العين فانما استوفى المستاجر المتغير واستقر المالك المالك  
 الاجرة وان كان على عمل لا يجب التسليم لا بعد العمل وهو بشرط تسليمه قبل اسقاطه واختاره المصنف  
 وقوله الشيخ في كانه لا يجرى في دار المستاجر ومثل يدين به لا يشرط لانه في تسليمه وان كان في بيت  
 استوفى تسليمه قبل بشرط وهو الاقوى لانها عقد معاوضة كالبيع وكذا لا يجب تسليم احد الطرفين قبل تسليم  
 الاخر فكذلك هنا ويظهر فائدة الخلاف فيما لو تلف العمل قبل التسليم فان كلف المبيع فان شرطنا تسليمه فلا  
 اجرة **قوله** لو استاجر من يحمل الامانة الى موضع في وقت معين باجرة معينة فان لم يفعل ضمن من اجرة ثوبا  
 متين صالح مالم يخط باجرة هذه المسئلة ذكرها الشيخ في كونه وان الجند والقاضي واختاره المصنف  
 والعلامة ويستندهم رواية محمد الحلي مؤتلفا **قوله** ومن مضاهار رواية محمد بن مسلم ايم عند اذنى  
 قوله المومنون عند شروطهم ومنع ابن ادريس ذلك وقوله العقد صحيح والشرط باطل لا يفرط به ولو لم  
 يد عليه كتاب لانه مشترط ولا الجاهل لم يورد من الشيخ **قوله** وكلامه ضعيف ما الاول فلا ذكرنا  
 من الدلالة في ثانيا فلا يشرط باطل وانما الباطل ما يخالف الكتاب السنة وهذا لا يخالفها  
 وما ثالثا فلا يشرط باطل لا يشرط باطل لان بطلان الشئ يفتقر جلالان المشروط عقلا والاذن  
 باخره فلو كان للزعم وما رابعا فلا يشرط باطل ما لا يد عليه كتاب لا يستعمل الذي يدل  
 الكتاب السنة على بطلانه لان اصل الجواز لا لاله الكتاب السنة على بطلانه بل على صحته كما ذكرنا

الضامن



ويخرج المسئلة فزمان **القول** ان خطته اليوم فلذلك درهم وان خطته في الغد فذلك نصف درهم **القول**  
 ان خطته رويما هو يكون بدنه في تلك درهمان وان خطته فارصا وهو الذي يكون بدنه واحد  
 فذلك درهم فمع ان ادرين ذلك وحكم بطلان العقد في الصورتين واختاره العلامة كفتحيما **القول**  
 الخلف في العرض بالتقديم والناخذ في الاصح كان لا يعتد بهم فقد اورد هاهنا نسخة باجماع فلا  
 وفرق بين صورة النقل وصورة النزاع لان لا يجب على من يولي في يوم بعينه بشرط ان لم يضر نفسه  
 من اجرة شيئا من صورة النزاع لم يجب عليه شيئا معينا فخرقت الجاهالة اليه بخلاف الاول لما لا يضر  
 غلمه في وقت البيع في الصحة وكذا ان خاطا في يوم لا يضره لانه لم يضر نفسه وان خطته  
 الغد فلما جازة الشئ وهو ما بين الدائم والنصف ولا يتصرف عن النصف ولا يبلغ الدرهم وهو ذهب  
 اليه فيه فكذا ان ادرين ولو قلنا بوجه ذلك الجاهالة اسكن ورنه العلامة بان الجاهالة في وقتها بين  
 الجملتين فيلزم الشاهد ويشكل بان الجمل معلوم على كل واحد من التقديرين فايته الجمل يرفع  
 احد الطرفين جدا وذلك لا يخرج الجاهالة عن الصحة فان مناطها الجاهالة في العمل لا في الوجود  
 ما قاله الشيخ في عدم الفرق بين صورة الرضا والفرق لاني شئ لا مدخل في البطلان لان قولنا  
 غدا فذلك نصف في معنى ان خطه اليوم يتصرف من اجرة نصفه الا انه غير هذا الشاهد والتعيين  
 لا يقتضي البطلان وما ذكره العلامة من الفرق ضعيف لان قوله صورة النزاع لم يجب شيئا معينا مع  
 بل عينه بالنسبة الى اليوم وحده وكذا بالنسبة الى الغد فمن الاختيار لا الخطا كما فرضه في الصورة  
 المنصورة وحده هذه الصورة على صورة البيع قاس اصله في خلاف **القول** والمستاجر ان يستاجر لان شرط  
 عليه استيفاء المنفعة بنفسه ما الثاني فاتفقوا في الاول فان اجر مثل المستاجر جنسا وقدر ارجح اتفاقا  
 وكذا لو اضافه في العمل العين زايده الرضا الفع عدم الاحداث فخلا في سائر الثلاث والحق وانما الجدية  
 وسلا والصدوق في حق القاضي في التذهب وجوز المذهب وان ادرين على كراهية واختار المذهب في الاول  
 لكنه خصه بالمسكن والجان ولا جبر في العلامة واختار الثاني وهو الحق لان المستاجر ملك المنفعة فان  
 وجهه كيف شاء لهم قوله الناس مسلطون على اموالهم ولولا ان المالك في الحق من ان شاعه رويما في البيع  
 الناصح عند اجتهاد غيره من الرعايا وانما المانع ما يرد في رويما في العمل ان الفصل الخامس من  
 رويما في العمل عن غيره من الرعايا من انهم لزموا ان يحل مع احد المقتدين في المشاورة بين خصماين  
 بالحق على الكراهية لرواها في جبره في ذلك لانه لا يملك ان يستاجر رويما وحدها لم يجرها في كراهية  
 استاجر بها لان الحق فيها عندنا والفرع فيها عند رويما في اجرة الشئ **القول** ان يجره بها بالكره لا

الاجارة

الاجارة من صرف هو في الباقى جزء من ذلك وان قيل كروا بتعيين مسلم **القول** الرجل يستاجر رويما فيكره  
 نصفها خمسة وتسعين دينار ويبيعها نصفها لاياس **القول** انما انظر للمبيع على المسكن والجان  
 الاجارة لانه الرويما عليها وان غيرها وفيه نظر لان في الاجارة صريحا لاني لا جبر والجان فان رويما  
 بالكره ورويما في البيع **القول** ان فصل الاجرة والمأوى حرم هذا مع انه ورد في البيع في الاصل لا مع الاحتياط  
 اجعل في الفصل **القول** اذا قلنا التعيين في ذلك انتهى في العلامة حينئذ ان كان العقد فاسدا من كراهية  
 وهو الحق كان صحيحا ويحمل الفساد على التي جبره العارضا مع القول بالكره في العقد صحيح قطعا  
**القول** وان يكون المنفعة متعدي في نفسها كخياطة الثوب العين او بالمدة العين كسكن الدار لا خلاف في  
 صحة تقديرها بالعين خاصة من غير زمان او بالزمان العين خاصة من غير تقدير العمل في وقتها  
 كخياطة الثوب العين في اليوم العين قال الشيخ وان ادرين بالطلاق لان استيفاء العمل في المدة فلا يتفق في  
 بيعه لاسكانه والحق الاول للزوم الغرر اذ يجوز ان يرفع ذلك العمل في بعض المدة فيبقى الزمان خاليا عن العمل  
 فيدخل الضرر على المستاجر ولا يمكن من عمله في تلك المدة فيحتاج المالك في مدة اخرى فيدخل الضرر  
 على المستاجر ولا يمكن من عمله في تلك المدة فيحتاج الى صرف مدة اخرى فيدخل الضرر على المستاجر فادون  
 لا يتخلوا من غير احداهما وهذا سائل ان المطلق عقد الاجارة يقتضي اتصال الزمان مثل ان يقول  
 اجرتك هذه الدار ثرا باجرة كذا هل يقتضي ان يكون له متصلا بالعقد فصحيح العقد ولا يقتضي ذلك  
 فيكون شرطه لا يقتضي العقد كلام الشيخ فلو شرط فيهما فانه قال بهما بطلان العقد فيهما  
 وانما يطل على تقدير عدم تعيين الشهر وانما لم يتعين ان المالك العقد مقتضيا للاتصال وفيه موضع لشر  
 اذا جبره دارا شهر مستقلا ولم يدخل المبيع وانما لم يضر لاقتضا العقد لا اتصال فيكون قد شرط ما ينافي  
 مقتضى العقد فيطل فحاشا التردد في كلامه والناقص وحكم القاضي وان ادرين بعدم الاقتضاء وصحة  
 العقد في الصورة الثانية واختاره العلامة واحتج بان شرط الاتصال يقتضي عدم فيكون باطلا لانه الاول  
 فلا ان كل عقد واحد من الامثلة التي يشتمل عليها اداة الاجارة مقصود عليها وليست متصلة بالعقد  
 الاول منها يقتضي عدم اتصال الاجرة وفيه نظر لان الزمان غير القابل لتخييل اجتماع اجزائه فوهو  
 كالحركة والاجرة الزمان متصل بالعقد اتصلت بالجزء المتصل به فيكون منفصلة اذ لا بد بالاتصال هو عدم  
 تخلف زمان لا ينافي له العقد لا مطلق الزمان والحق حكم بوجوب الاتصال الزمان في سائر العقود ويمكن  
 ان يجمع لبيان العقد كلها الشات والاشات على الاحكام والعمل يقتضي الاتصال الزمان ولذلك قالوا  
 ان المطلق عقد البيع يقتضي تسليم العوضين في الحال ولو قيد زمان مستقبل فيهما بطل **القول** في الشئ اذا



















هناك كذا بكل وضوح المالك لا يجرى العبد والوكيل ان يكره الا باذن السيد والوكيل لا يملك  
 ان لا يجوز للانسان ان يكون عبدا غيره اذ لا يكون له غيره فلو جاز للوكيل الا ان يكون صاحبا جعل فانه يكون  
 اجبر لخاصة وقد تقدم ان الاجبر الخاص لا يعمل الغير المستاجر ولا الوكيل بالانساب الكلام اذا عرفت هذا فلو قيل  
 ان المالك يبيع وكيله العبد لانه ما غيره بالذات كما هو المصالح او ملكه لكنه محجور عليه فلا يصح تركه له في مطلقا وفيه  
 نظر لانه يجوز تركه له فيما له مطلقا في رتبته اجماعا وكذا في استيفاء الثمن ولو تفتت او في الدعوى  
 على سببه حتى من حققة عليه في النسخة الثانية هل يجوز ان يتوكل غيره بغير اذن مولاه اذ لم يستلزم ابطال  
 حق المولى لم لا يجعل المولى ما قلنا والشهر للمنع في تركه غيره في شرا فنه لو كان من مولا ذلك الشيخ فلو  
 في وجهان الصحة كما لو تركه في شرا بعد ان يذن سببه موعدها لان يد يد سببه وانما يد يد بانه سببه  
 به لا يباشر السيد يكون سببا فاما ما هو باطل ثم في قولنا ولما لا يباشر الثاني ان لم يباشر السيد ولا  
 ان اذن ولا يصح الاول مطلقا لان بيع السيد يتحقق بقاء ويجوز كون الشخص الواحد سببا فاما ما تقدم في  
 التاسع الشيخ من تركه للوكيل في مطلقا وجوز ان يجيز اذا كان الموكل غايبا او اذ الوكيل العبد ويتغير في  
 ذلك اذ لا يذن والحق التفصيل لا تفصيل ان يجيز وهو ان يقول لا يجوز الا مع التصريح او الغيبة المأذنة على ذلك  
 اما لا يصح ما قلنا في ان ارتفاع الوكيل في المباشرة فلو مع ذلك لا يصح هل الوكيل في طرف العقد بان يتزى  
 من نفسه او يبيع عاقبة من في مطلقا وجوز في مطلقا في وجوز مع الاذن وهو الاذن الاصل في الظاهر  
 ولان المخاطبة لا يرضى امر المخاطب اياه بامر غيره لا بد له من اذنه فكذلك لا يجوز الا باذن **قوله** الرابع الوكيل  
 يتزى في كمال العقل هذا الشرط مما لا خلاف فيه وقوله الثاني والخاص لا يجوز له ان يتوكل الا بالامور العاقل الا يدين  
 الحازم البصير لمن حجه العلم بموافقة الحكم العارف بالغة التي جاز بها والحق ان اشترى الاسلام انما يجب  
 اذا كان الغريم مسلما او ابا اذا كان كافرا فلا اصاله العصة وعده المانع واما باقي الصفا فلهن واستحبابها  
**قوله** والمسلم يتوكل المسلم على المسلم والذي على ذلك انه على المسلم تزده والذي يتوكل على الذي للمسلم والذي ولا  
 يتوكل على مسلم صور ثمانية **١** مسلم على مسلم **٢** مسلم على ذي **٣** مسلم على ذي **٤** مسلم على مسلم **٥** مسلم على مسلم  
 لذي على ذي **٦** ذي على مسلم **٧** ذي على مسلم **٨** ذي على مسلم صور ثمانية فانه ان اجماعا وهو السادسة  
 والثانية وواحدة مختلف فيها وهي الرابعة فقال الشيخان ثم بالطلاق وقوله سلا بالعصة وقوله الشيخ في  
 بالكونية اجماعا وخارجه ابن اوديس وهو حسن والنسخة الباقية صحيحة لهما او تزده الممنوع من حيث نسخ الشيخين  
 ولا تزده سلطنته اذ يد الوكيل بالموكل الكافر فلا يصح ولا يباشر من اصاله الكون ولا خلاف في ان الذي  
 المالك يباشر في بيعه كذا ما ثبت او بغيره **قوله** ولو لم يباشر في بيعه في بيعه بذلك التمسح كذا الجواب ومبصر

هنا من انسان فباع من غيره فاعلمه فقد على اجارة ولو باع ما بين الفرق بين الصورتين ان المكان لا يعلق بغيره فلو  
 فاذا حصل التصرف في غير جاز بخلاف الاشخاص لان اباية فانه قد يعلق بغيره صحيح بمعاملة شخص الى غيره  
 في المعاملة او بغيره الشبهة فيها فيطلب معاملته اذ لا يحتمل ان يكون قد وعد المالك بالبيع عليه والوفاء  
 بالوعد حسن **قوله** ولو اختلفا في الرد فلو كان احدهما القول قول الموكل مع عبده والثاني قول الوكيل بالمال لم يكن يجعل  
 وهو اشارة الى قول ابن اوديس وخارجه العلامة والمعنى في كماله عدم الرد لان الوكيل مبيع والمالك مستوفى  
 القول قول المالك بالحديث والثاني قول الشيخ لانه من ولاه قبض المال لمصلحة غيره فخرى جري الوكيل واما اذا كان  
 يجعل فقول الوكيل لان قبض لمصلحة غيره كالمقنن والمستعير وهذا حسن **قوله** اذا روي مدينا وكالته فانه  
 الموكل بالقول قول المالك مع عبده وعلى الوكيل وروي نصف مهرها لا يضيع حقه ولو على الزوج ان يطلقها ان  
 كان وكلها قول **١** قول الشيخ في ان يبيع عدم البينة يحلف المدعي ويلزم الوكيل اللهم كمالا للزوجة بالعتق  
 فخرى الوكيل بترك الاشهاد ولا مصيف الا بالطلاق وليس **٢** قول الشيخ في ما وهو ما ذكره الا ان يذم الوكيل  
 التصرف في بيعه قول الوكيل فخرى بغيره نصف كالمطلق وللزوجة المهر والى الجاهل ولا يبرهن خطبه **قوله** في  
 نقل المهر في بيع الحكم سلطان العقد ظاهر او لا في على الوكيل ولا الموكل لان الاكلار مقتضى رخص العقد ولو لم  
 مقتضى لزومه فلا يجتمعان ولان المهر عوض النسخ والوكيل الذي هو موقوف على المهر فلهذا بعض علمنا  
 ولم يصف عليه والذي يفتنه النظر ان العقد لما ايل ظاهر بائنا الزوج فلا يترتب عليه ائنا قيم البينة  
 عدها ولا نسلم ان الوكيل في كل الزوج مفرط بقوله فخرى بغيره نعم ان كان قد ضمن المهر له وعلى الاصل في الرق  
 ثم الموكل ان كان يعرف من هت الكذب وجب عليه بالحق ان يطلقها ويصرف اليها نصف المهر وهذا فائدة  
 لو رد الموكل اليه على الوكيل قبل ان يحلف من العقد والمهر على الزوج وفيه نظر اذ لا يجزى الا بيات بالغير  
 ويمكن ان يقال ان يبيده لاسقاط الغرم عنه فخرى فينتفع ان تخلف المهر على القول بلزوم المهر **قوله** لو ضمن الوكيل  
 ما اذا لم يبرهن الحق للمهر كذا ان يطلق الموكل فيلزم نصف المهر لو باطن الموكل عند شاهد من المهر اذ كان  
 اعترافا منه بالعتق فيلزم نصف ظاهر او لم يبرهن بها الزم باطنا خاصة **قوله** لانه ان يزوج في ظاهر الامر اذ ان  
 تعلم صدق الوكيل بطريق صحيح لم يطلقه الوكيل بحتمل تعلقها على النسخ للضرورة **قوله** لو كان الوكيل صادقا ضمن  
 المهر لزم ذلك المرأة وكان له مفاصل الموكل بعد كذا ان كان ضمن باذنه **كتاب الخوف**  
**قوله** ما الرقبة فخرى تحبس الاصل والطلاق المنفرد ونظرة المصريح وقتت وما عدا  
 ذلك ينظر في الغيبة الا على التايد هنا فلو ايدى ولا يجوز في وقت الدار المسكن وقتا او وقتا بالاشارة  
 وروى في كماله اوقات اختلف واحدا وقتت على المهر الذي كنت فيه اى اقلعت وكل امرئ مكره ثم ارفقت



وكل شيء يسلكه في الوقت **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث  
 بها ولا صالح يستغفر له **قوله** العلماء الصدقة الجارية هي الوقف ولذلك عرفوا مناخنا بانه الصدقة الجارية  
 معرفة بالمناخ **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث  
 انصرف منها المستحقا كيف اراد من النصفان وهذا الحديث بالغاية فان غاية الوقف هو الله وهو ما لا يتغير  
 الحق ولا يمتد **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث  
 هذا العقد نكته **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث  
 عنه بقرينة قرينة يكون عجا في غيره **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 بحيث يبرح الجوع منها ومن اللطف احلا بين اي النصف والتمتع **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث كان نفاذ ذلك اتفاقا وقد صدقت وصحة لا غير كناية اتفاقا فانهم لم يمتد  
 لا يباع ولا يوهب صار صريحا كما ورد في صورة وقف على غير هذا ما ان صدق به على اوطال **قوله** في الحديث  
 تصديق باله الذي في غيره من صدقة لا يباع ولا يورث حتى يريها النصف الذي يث الثمرات ولا يرضى ولا يرضى  
 الصدقة حاله ما عاين وما عاين فلهن فاذا انقضى وانقضى وما الحاجة من الملبين **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 فقال الشيخ في انما صرح بان كونه وانما كانا يتفقان في الترتيب وتبع ابن زهره والكثير في قوله **قوله** في الحديث  
 الحديث واقصر في كل لفظ وقت وما عداه في كل لفظ **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 لفظ وقت يحصل باليمين بثبوت الوقف وما عداه من ثبوت بینه وبين غيره من حيث المعنى واللفظ **قوله** في الحديث  
 معنى من ذلك لا يرد على غيره معين من حيث ثبوت بینه من ذلك لا فلا ثبت الوقف لاصلا بقاء المالك على المالك  
 مطلقا **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 الاقرار في الشبهة زطاه عبا **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 ولو لم يجعله وقفا لصدقة محبة مؤنة كفى **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 سقارنا وقصد ويقرب **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 او اسلاك باليد او النقل **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 للنفى فانه لا يصح مع الشاهد قبل الموت اذا كان على صفة او مسجد وان كان على من يصح قبضه وقبضه **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 وصية وولاية زهره **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 لا يدين من اذن الوقف فلا يقع من غير اذنه **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 شرط **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية

الوقف عليهم وهو الموقوف **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث  
 وهو ما حكم به من صدقة حيث يعلم عا **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 قوله ان فله من فريم من اصحابنا بطلان **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 صحيح ويرجع بعد موت الواقف الى الورثة الواقف طلقا وقبل ينقل الى الورثة الواقف عليه ولا يلزم في اختيار الم  
 صحة الوقف على المتوفى بالبا وهو مذهب الشيخ وابن حزم وابن اديس والعلامة لا يستحقان البطلان السابق  
 في استحقاق السبق شرط في استحقاق السابق وهو دون واية لم يصح التمسك الى ابد المصالح لاجلها **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 واللام باطل فكذا للزوم واذن صاحبنا فاذا انقضى الجورس على كمين في قوله ان كماله لا يورث **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 والقاضي ابن حزم وسائر حديث جده كالحري وضمان العلامة لاصلا بقاء المالك وعدم انتقاله **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 النافع لا يستلزم انتقال الاصل فيكون له ولو رثه ولما قلنا ان كماله لا يورث **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 وهي راية الحسن بن محبوب عن يده باب عن جعفر بن صادق عن ابيهم في تحييد الدلالة والسند كماله لا يورث **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 والثاني قوله المند وابن اديس لا انتقال عن الواقف كماله لا يورث فوجوه اليمين يحتاج الى دليل ولان الوقف  
 ملكه فهو ان يورثه والحوادث مع انتقال المالك المذكورين وانما ذلك الوقف الموقد وهذا فائدة **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 الشيخ في قوله لا يلزم رجوع صاحبها هو قول **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 البرقة والعلامة لا يورث ولا يورث لان انتقاله عن الواقف وزوال ملكه عنه وفيه نظر لما عرفت من حكمه بعد انتقاله  
**قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 ورثته حين موت اوجين موت الوقف يحصل الاول لما قلنا ان ملكه ينقل رقبته الى ورثته وبينه من غير  
 لان يصادف الوقف من المذكورين يحصل انتقاله كالاول فان لم يورثه حال موت العتيق ويظهر من الشبهة **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 هذا ولا يورثه في ورثته وبينه وبين الورثة فان الولاء لا يورث بل يورث برخاله الحسن فانه  
 موقوف كما نقل ان عليا حكم بر الحبيب وانما ذلك المورث **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 البطلان يريد ان اذ وقف وصلة جده شريطة لا ان شرطه عوده اليه كالحاجة بل على ذلك يكون حجة  
 وله شرط في المقتضى بالذات **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 وسائر وضمانه واحتج له بالاصل ويؤيدهم او فوا بالعقود ويقولوه الموسون عند شرطهم ويقولوا  
 العسكري الوقف على حسب ما وقفه اهلها وله عهد بن الحسن الصغار عنه مكانه **قوله** في الحديث عن ابي ابيان ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 اديس وابن حزم وابن الجنيدي الاول وهو لا شبه عند المم ولما قلنا ان ادم انقطع عنه الاصل في صدقة جارية  
 ولكن الوقف ناقل الى الورثة ولا يورثه فوجوه يحتاج الى دليل لان صدقة ولا يورث من الصدقة يجوز الرجوع



فيما والمقدستان لهما عينان والجواب عن حجة العلامة بان الوفا بالعقد والشرط انما يلزم مع صحة ما لا يطلق  
 والشرط المذكور يمنع صحته فان نفس المتنازع وهذا فائدة في العلامة في عدم صحة الشرط ويصير حرجا على  
 وفقا ويرجع اليه عند الحاجة ويثبت وهذا هو الاقوى عندى **٢** يحتمل في الحاجة المذكورة قصرها على  
 ما له من جهة لا يدخل في اسم العقد والسكينة ويحتمل بقصوره عن يوم او يسو العزم والثاني قريب **٣** ولم يذكر  
 مودعه له الحاجة ثم انه وقفة على العقد والمساكين ثم صار فقرا فان شارك في الحاصل عند المدة وكذا الوقت على  
 العقد او المطلق وهو يقيد حقا بالشارع لا يحصل له المدة المذكورة للمرفوع فخرج راجع بدليل خارج لا بالوقت  
 الصادر عنه **٤** وفي وقت من بلغ عشرين يوما للمواري جواز صدقة لا ولو المتعيشا من كونه محجرا عليه  
 فلا يصح من مودعه في الاصل جواز صدقة والوقت صدقة كالتقدم ويكون له الا والارادة والشارع المانع في  
 عرقه ومثلها من زهره من سائر عرقه ولو رد رواية الصحيح في جواز وقته ولذلك قال المودع والمودع  
 صدقة ولو ما له المودع من قبله لا يكون الوقت نعم فاما الجواز عليه منع ذلك وما كان  
 فله ضعف سواء راما ثالثا فلا يفي في الروايات لفظ الشرع وثالثا في الشرع وقد حذفت بالعرف وثالثا في الرواية لفظ  
 العلام فاحالة عن إطلاق العلام ولم يحتمل صدقة هذا الاطلاق للسنة ووضع الصدقة في موضعها وتما  
 فلا بأس ويحتمل ان يكون قد بلغ السن او الايات ولم يحتمل **٥** ويجوز ان يجعل الوقت النظر لفنه على الاشبه  
 وجه الاشبه ان النظر لا يستلزم التماثل والمناجات الوقت فجازا في المدة كجواز اشبه بالغيره  
 ولم يسمع فيه خلافا الا ان ادريس جعل من شرائط الوقف ان لا يؤول الوقت لفنه وما ينضم اليه من  
 اعتبار **٦** وان أطلق بالنظر لارباب الوقف محجوزا ان الوقت هل ينقل الى الموقوف عليه لو ائتمن فعلى  
 الاول يكون النظر على الموقوف عليه لانه ملكه ولما كان ذلك هو مذهب المذاهب ان النظر للموقوف عليه  
 وعلى الثاني يكون النظر للمالك هذا في الوقت الخاص اما العام كالوقت على الفقراء فانظر للمالك قطعاً وكذا  
 الوقت على المسجد مع عدم الناظر **٧** ويشترط وجوده وتعيينه هذا شرط ان يكون الموقوف عليه موجودا  
 شرط في اثناء الوقف لا في ذمائه فان الوقف على الوجود ويجده على من سيوجد جاز **٨** فلو وقف على رجل من  
 ادم او على احد هذين بطل وكذا لو وقف على احد المشهدين او المسجد من غير تعيين وهذا فائدة في  
 على مودع ابتداء الشرع فلا يحددها النص لا يذكر من احد ما هو فيه ولا يخر لا ينعقد من صحيح ومطلوب الامر  
 وثانيه بالطلاق وهو اختيار المذاهب والعلامة وعليه الفتوى لان الوقت انشا ولا انشا على الاحكام والملك  
 يجب انصافا لمعول ما كان مانعا للعلول هذا استحقاق منافع الوقف فوجبان يكون المستحق مالا  
 حال الوقف لكنه غير حاصل في الحال اما الاول فلا بد من عدمه واما السامع فلا بد استحقاقه في الحال

مخالف لشرط الواقف فانه شرط ان يكون الاستحقاق بعد انقراض الاول فقدم حكم منقطع لانه كالوقف  
 على من يفرق غالبا على ان ينقطع في وسطه كالوقت على من يذبح على العتقا ثم على الساكن في ارضه احوال  
 البطان والعصبة في الطرقات ويصرف عليه في الوسط الى الوقت او وارثه وقيل الى ورثة الطرف الاول وقيل  
 لا الاخير لانه لم يقبل الفقهاء **٩** لو وقف على وجوده ومعدوم معا احتمل الخصام الموجود لان العطف  
 قسارى النسبة والوقوف هو المخرج فهو ينشئ ثبوت لكل واحد وحده لكن ثبوت لعدم باطل فيكون  
 واحتمل ان يكون المخرج النصف لا النصف العطف الشريك ولا زيادة الى المخرج من حيث هو مخرج فلا  
 يعطى لحد والثاني اقرب **١٠** وان يكون من يملك هذا فائدة في كلامه في ذلك الوقت عليه لا يخرج  
 كونه من يملك فلو وقف على الجدار او الدار او على من لا يمكن نسبة الملك اليه كجبريل والحيي بطل **١١** لو وقف  
 على العمل يمكن التصديق لتمامه الوصية والبطان لعدم القطع بجباة ولا بد من ما يندى في ان الوصية في  
 بينها وبين الوقف لان الوقت يملك في الحال والوصية تملك في المال **١٢** اختلف في الوقت الخاص هل ينقل  
 الى الموقوف عليه او لا نعم اويسى في ملك الوقت في الشئ كما لا بد وان كان ان ادريس والعلامة قد عجزا  
 بان الوقف سببه قطع تصرف الوقف في الزينة والمنفعة فوجب ان يزول ملكه من العتق وينقل الى الموقوف عليه  
 لا يمال لثبوت احكام المالا فيه ولهذا بعض بالبيعة كام الولد وليس للوقت لما قلنا ولا غيره من الناس  
 اجبا عما يكون الموقوف عليه وفيه نظر لاننا صرح بغيره بواريه فافا مال بعض وليست ملكا لغير الله  
 وقيل ان ادريس القول الثاني واجتز من قلبه بان صدقة وكل صدقة لله ثم لا يملكه المالك على وجهه  
 لذلك التمس فاقول ان الله وبان لان ملك جواز البيع لقولهم الناس مسلطون على المولود وهو في هذا  
 منفي وفيه ايضا نظر اما الاول فليس الكبرى وسند المصنف قولهم انما الصدقات للفقراء الاية ولما الثاني فلا يفتا  
 لان الله تعالى نفس النزاع وفرق بينه وبين العتق فان العتق ليس لاحد عليه تسلط بخلاف الوقف واما الثالث  
 فليس كمن جاز التمس لان الملك لان الرهن ملك الراهن ولا يجوز له بيعه فكذلك الوقف ملك البطان الاول  
 ولا يجوز له بيعه لعلى من الباقين **١٣** وهذا القول كحكمه ايضا في الثالث في الثاني واجتز بقوله حبس اصل  
 وسيل العتق وفيه نظر بل كذا له الحديث في جواز الحبس على الموقوف عليه لا في الاول استدل لا بالعلول  
 على العتق ولا بخصاصه بدارش الجنابة والنسب مجمع لان ذلك ليس خاصا **١٤** الوقت العام ان كان مسجدا  
 فهو ملك للعق وان كان على جهة عامة كالقربان هتتم القسارى نسبت الى الكل واستحقاق الملك  
 واحد بعينه ولا يلزم الترجيح بغير مرجع مع احتمال انتقاله الى المسلمين لان في الحقيقة وقف عليهم **١٥** لو وقف  
 على من لا يملك ابتداء ثم على من يملك فهو منقطع الاول وقد تقدم حكمه **١٦** ولا يصح وقف الكس







خبرنا عن فقال انهم وما ادرى ولست اخال ان ادرى اقوم الحصن اعمسا ومستند الشخين الزوية ومحت  
 تحمل على عشرة ارجل لم يصف من بها الاطلاق فانكم من غير رجل شارب عذرة من في اللغة الثانية العذرة  
 الشخين من الخاص من قوم الذين هم اقرب الناس اليه وقيل القاضى وسد الدين ادرى وفصل الشخين كلهم هو  
 احد قبل الكيدى وفي الاخرى لا فرق بينهم وبين القوم ولا ولي اثم الذنبه والخاص من قوم وحدهم ان  
 في المنزلة وهو ضعيف فان العرف بدفع ضاية العذرة كالبحري عذرة الرجل نفسه ووطئة الادون وقيل ان ادرى  
 هم الاخص من قوم وشبه استعلا لا يقول عليه وان الاعراب وقيل ان ادرى هم والكيدى هم المروءة وسادة البحري  
 اجود فولى من الذرية واخص من العشرة **قوله** ويرجع في البحر الى العرف وقيل هو من يراه الى اربعين ذراعا  
 وقيل الى اربعين ذراعا وهو مطرح الاول قول الله والثاني للشخين والثنى وابنا اهرم والثالث مقول على  
 ع الشخين ويمكن جعله على اربع جهات فيكون كل جهة عشرة ذراعات وهذا فائدة الذراع هنا في قوله  
 فقام ذكره في بعد المسافة **قوله** ان ذلك معتبر في كل جهة من الاربع هل يعطى من هو على اربعين يعضى  
 غاية الذراع الجداره لم لا يوسى ذلك على دخول الغاية في العناد صريح القاضى بفعله وانه الشهيد وهو قولى  
 ولا جوده لان المنفصل بحسب لا يدخل في معناه **قوله** ولو وقع على مصطبة فطلعت قبل يصرف الى الله يقول  
 للشخين وابن ادرى والمه يتضعف ذلك ويما يمان مذهب الشخ ان الوقف على من يغتر غالبا يرجع الى الوقف  
 او لا بعد الاقران لم لا يكون هذا كذلك قلت في ذلك نظر الشخ ان حساب الوقف على السجد لا لا نقطة  
 وقف على السجد في الحقيقة فاذا بطلت لم ينقص من السجد فيصرف الى صاحبهم في غير ما كان له اوقاف  
 تلك المصلحة كما اذا وقف على سجد فاداه له وعلى نقطة فاقطع الماد فاداه بصرف الى السجد امر نقطة  
 لا لا يلزم من زوال الشخين زوال الصنف يجوز ان يوقف اوقافه فلا يبعد الى الحسب مع كان  
 الاقرب **قوله** ولو اطلق الوقف وانضم اليه مع اذ اخرجهم معهم اولاد كانوا واجاب وهله ذلك المخرج  
 والمخير خلافه والحق فيهم مروي اما التعلق بهم في غير ما زها سائل الاخذ ان مع المطلق الوقف  
 والموقوف عليهم بالغرق وحصل الشرايط كلها لا يجوز ادخال غيرهم فيهم عند الفيدانه لوجده في الموقوف على  
 يمنع شرعي من بعدهم والصدقة عليه والغرب الى الله تعالى بصله جاز الشخ لان الوقف صدقة فلا يمتنع  
 من لا يتحتتها فاذا حدث في الوقف عليه كذا وقس بحيث يستعان بذلك المال لهما جاز في الموقوف  
 ولا يدخل وليس بعيدا من الصواب وان منع ابن ادرى وغيره هذا مع حديث النافع اما ان كان صاحب  
 الوقف فلا لوقف على اولاده الصغار والمطلق ومنع عنهم هل ادخل ائمه معهم في الشخ نعم لا يرد  
 المشار اليها وهي عن عبد الله بن الحجاج ثم في الرجل يحمل اولاده شيئا وهم صغار ثم يدو اليه يجعلهم

من ولده ثم لا لاياس وشبهه محمد بن سهل بن ابي حنيفة عن الرجل يصدق على بعض ولده بطرف من ماله  
 ثم سددوا بعد ذلك او يخل ويصرفه في لاياس والمطلق الباقي المنع من ذلك لزوم الوقف ولقول العسكري  
 الوقف على ما وقفه اهلها او هو يصدق الوجوب ولو لم يزل يجليل بن دليم ثم رجعا رجل يصدق على ولده صدقة  
 وهم صغار الله ان يرجع فيها لاي الصدقة لله نعم واجاب عن **قوله** بانه لا دلالة فيها على الوقف لحوال ان يكون  
 وكذا عن **قوله** وايضا الصدقة لا يستلزم الوقف وقوله العسكري **قوله** لو شرط الواقف وصفا كاليا كصالح وصفا  
 وغيره لا لوقف الا جاز الشغل لقوله المومنون عند شرطهم **قوله** يقول اذا زال الله الوصف في الجملة فها سائل  
**قوله** يزول من بعدهم يكون الباقي **قوله** يزول من الكل ويوجب في البطن الذي لم يوصى به لا يبعد البطن الذي  
 يعرف في البر **قوله** اذا صرف في البر وعاد الوصف الى البطن لا وعاد الاستحقاق **قوله** صرف الى البر ولم يعد الوصف  
 في الاصل اسطر البطن الاخرى وان وجدت وفيها الوصف بطل البر واستحققت وهكذا يحتج على من سدد  
 الوصف عن احد البطن يكون الحاصل للغاية لا يردية المناسبة لا يري كان كالمكانات الغاية الا بديهة  
 الصرف في جميع احواله ولو زوار وغير ذلك من اوصاف البر فانه يخص بها دون باقي الاصناف وكان هذا هو  
**قوله** اذا وقف في سبيل الله انصرف الى القريب كالبحر والجماد والعمرة وبنا المسجد وخصه الشخ **قوله**  
 بالبحر والعمرة والجماد وابن حنيفة بالجماد والحق انه لا دليل على هذا التخصيص بل كل ما يؤول اليه  
 فهو سبيل الى الله ان الشخ **قوله** يكون كل ما يؤول الى الله فهو سبيل اليه والشخ **قوله** في تخصيص اوقافه  
 الشاخي وهو ان سبيل الله هو ما تقدم وسبيل الثواب هو الفقراء والمساكين ويبدأ ما فارب وسبيل الخير هو  
 الاصناف الخمسة الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمون لمصلحةهم والمكاتبون ثم قال ولو قيل بانها  
 كان قراؤها لا يصح الا مع معرفة قصد الواقف **قوله** اذا وقف على ما يرد على الاعلون ولا يكون الموقوف على  
 على الحق كمالا وهو المولى الاعلى والثاني المعنى في النأ وهو المولى الأدنى فاذا اوقف الواقف على  
 ماله فلا يخلو من احواله ثلثة **قوله** ان يكون له المولى الاعلى لا غير فيصرف الاطلاق اليه **قوله** ان يكون له المولى  
 لا غير فيصرف اليه الاطلاق اليه **قوله** ان يكون له المولى ان معان وان وجد في حاليه او مقابله اتعت وان لم  
 يوجد فترتب له الشخ **قوله** وابن ادرى والمه دخلها واستحقا واستند عليه في **قوله** بان ذاك ليس بعد  
 كان الوقف على الاخرة مع الاطلاق يذنا والاخرة المنفردين واستدل بحريه بانه جمع مضاف فيعم كغيره  
 العلم مع اشتغال القرينين واللفظ مستوفى بطل الوقف وان كان جمعا ومعنا من المطلق المشرك على  
 معانيه سبيل ايم كالمقودة الا اذا قلنا ذلك لان لفظ المولى يستلزم معنى متعاضدا كالمعروف والعق و  
 قد ثبت في الأصول اشتغال المطلق الشرك على جميع ما يندرج تحت الشخ بان الفرع حاصل بن المولى



ولا يخفى ان ما يقع من قول النزيل من الثاني بان العلم لفظ مستغرق لجميع ما يصلح له بوضع واحد المستعمل للشيء  
فلا يكون المتنازع عاما ويمكن ان ينصرف الشيخ بوجهين **١** ان لا ينضم ان سميتها مولى باعتبار المعنى حتى  
يكون مشتركا بين صديق لاحتمال ان يكون باعتبار معنى موصوفها وهو لا يلزم اما وجوده على السيد قبل العلم  
فظاهر وما بعده فليس من التولية عليه وما في العبد فلا ان له الزيادة على نفسه بعد العلم فيكون لا يشترط  
معنى ما يكون لفظ المولى معولا بمعنى الفاعل **٢** قلنا ان لا يشترط لفظي لكن المنع في الاصول على الخلاف  
هو الاستعمال على طريق الحقيقة اما على المجاز فلا خلاف في جوازه ان قلت المجاز يشترط قرينة فاقرب  
هنا قلت القرينة اما في المرفوع فعد جملة على الحقيقة ولما في الجمع موقوف اذا تعدد المولى من الطرفين او  
اخذ من الطرفين او ائتمد من طرف وتعد من الاخر فانه يحمل على الجمع جازا والقرينة اما استعمال الترجيح  
من غير مرجح كذا في الاول او تعدد الحقيقة كما في الثاني او امكان اعادة الجمع او المرفوع فلا يمتنع البراءة الا  
بالحمل على الكل فحمل واعلم ان لا ينجزه تفضيلا استحسنه العلامة في كونه مرفوعة فلا اذ وقت على كونه  
اخص بمولا نفسه دون مولى ابيه ومولاه الذي اعطاه دون مولى بعتة فلا اذ المكن لم يورث على كان  
لمولى مرفوعا على مولى غير مولى العتاة ومولى العتاة لا السيد وهو مبني على ان لفظ المولى محمول  
بالتمثيل ومرفوعا على الذي اعطاه هو اولى من مولى بعتة وانما يحمل لفظ الجمع عليه ما قلناه هذا يستلزم  
استلزاما لا لغوي كما قلناه اذ التمثيل واحد **٢** قلنا اذا وقت على اولاده اشترط اولاد البنين والبنات  
الذكور والبنات بالسوية فمقتضى سائل **١** اذا وقت على اولاده ولم يقل لصلبه هل يدخل فيه اولاده  
اولاده او لا وكذا الرواية على اولاد اولاده اولى من مولى غير مولى العتاة والبنين والبنات  
فلا يمتنع والشيخ والقاضي وابن ادریس يدخل اولاد اولاد في الاولى والبنين والبنات والاربع وهكذا في  
الثانية ويحتج بالاستعمال لقوله نعم يا بني اسرائيل يوحىكم الله في اولادكم من ذكركم من بناتكم  
او يوحى احصوا فان اباكم كان راسا لآدم الحسين عليها السلام هو اولى وقرينة الشيخ وابن الحنفية بخلاف  
ذلك في المسلمين لان اسم الولد لا يصدق حقيقة الا على من ولد من صلبه فانطلق على قول الولد فجاز لصحة  
صلبه عند بقوله هذا ليس ولدي بل ولدي ولا يحمل الكلام على المجاز الاربع القرينة وبريد بن جابر عن حمزة الغنوي  
فان لا يطلق فيما ذكره مجاز القرينة واختار المذهب هذا من جهة المنع والعلامة مذهب الشيخ وهو قبيح **٢** اذا قلنا  
بدخول اولاد الذكور هل يدخل اولاد البنات التي لا يقع الفرق بين قول اولاد اولادى وقول من انشأ  
فدخل اولاد البنت في الاولى وفي الثاني خلاف لعدم **٣** اذا اطلق الاولاد او لا اولاد ذكركم وكرو  
البنات بالسوية عند اكثر اصحاب الامامية عدم التفضيل في ان البن الحنفية المذكور في حاشية الامامية كالارث

دخلى الاولاد

والحق الاولاد كالتولية والارث **٢** لو وقف على اولاده او المتسبب اليه دخل الخنثى قطعا اما المولى على  
البنين او البنات فحمل عدم الدخول والارث في الفرع لانها في نفس الامر من احد الصنفين **٢** ولا يجب  
تجمع من لم يحضره اى جميع الصور بل يصرف الحاضر وقت القسم لاصالة استحقاقهم واصالة عدم  
وجوب البيع وها مسائل **١** هل يجوز النقل الى بلد اخر في الشاهد لو معد جاز ولا اخوان في الاقرب  
الاولى ان مع وجود المستحق لا يجوز النقل ويجوز مع عدمه ولا ضمان **٢** لا يجزى اعطاء اقل من ثلثه مراعاة  
لاقل الجمع **٣** لا يجب التسوية الوقف العام المقترن بل يجوز ولو متفاوتا اما الخاص المخصص فيجب فيه التسوية  
خصوصا على التعلق بملكهم **٢** ولا يجوز اسراج الوقف من شرط ولا بيع الا ان يقع فيه خلف يورث الى ضايف  
على زكاة الاولاد فلا يقدم من خبر العسكري فاعلم المولى يخرج العرص من الوقف لرجاء عمارة وعادة  
القرينة واصله المارة بركن الخبز والدار والقرينة واما الثاني وهو عدم جواز بيعه فقال ان اريد بالبيع  
بيعه مطلقا سواء خرب او لا ومواء وقع فتنه بين ارباب ولا احتجنا برواية علي بن راشد عن مسلم ولا يجوز  
شراء الوقف **٢** ولا الثلثة يجوز بيعها اذا االى الخراب وزاد المغير والمرفق وسالوا بن حمزة او يكون لهم  
حاجة ضرورية وداعة البيع واحتجوا برواية علي بن مزيار عن جعفر بن محمد فكتب بخطه جوابا للسؤال ان  
راى لهما ان كان قد علم الاختلاف بين اصحاب الوقف ان مع الوقف اسبل فانه يباع الجا في الاختلاف  
تلك الاموال ولا ينس ففضل النبي والقاضي وابن بابويه فقالوا ان كان موقفا لا يجوز بيعه وان كان  
جنازا جاز بيعه بالشر الذي ذكره واحتجوا برواية جعفر حسان عن مائة اذا وضوا كلهم وكان البيع  
لهم باعوا فان مفهومه ما يدل على عدم التاميد وبان جميع بين الروايتين لا وكن ومنه ان زكاة لهم بخلاف  
لذلك ودون الحق ان صورة الحبس لا يجوز للحبس عليهم البيع لانه ليس ملكا لهم لما تقدم في الآداب  
انفقوا مع الحبس او وادى على البيع فانه جاز لبقائه على مالكه كالحبس او وادى واما الموقوف فلا يجوز  
بيعه مطلقا بصورة كذا ان يقع لنا فانه قصد الوقف ومفهومه الوقف وعدم تخصيصه بملكه بل هو ملك  
اصحابه في البطون والرواية متنازع فلا يعمل بها واما اذا االى الخراب لا يجوز الاختلاف بحيث يطل ولا يمنع  
اصلا فيجب بيعه لا لكان افاؤه اطلاقا وضاعة المالك وهو منى عنده شرعا ثم هذا فائدة **٢** انما يجوز  
امكان شرائه بغيره يكون وقفا وجب لكونه وقفا لقصد الوقف فانه اذا لم يكن تاسره بغيره فليس بملكه بغير البيع  
اذا لم يكن شرطا فله يكون اولى ما قلنا من كونه شرا بغيره من الوقف ان كان ثم ناظره بغيره على البيع والارث  
الذكورين والا فالعالم **٢** هل يجوز الشراء بالعين بصيرة وقفا او يفتقر الى ايقاع ضمير شرعية الظاهر الثاني  
لو انكوت خشنه من الوقف بحيث لا يمكن الاستناع بها الا لئلا من جاز بيعها واشترى منها ما يصير



فإذا اطلق الوقت التزم به فان فضل الزم فلهم خلافاً بين الجناح والمواعظ على كتاب الله فانما يكون  
 سبهاً ولا يثنى سبهاً ولو فضل الوقت على العكس جاز **قوله** اذا وقت على العكس وكان منهم جاز ان يشترطها  
 اقوال **قوله** الشيخ ط اذا وقت على العكس جاز له الانقاع برحلات لا يبرح الى اكل  
 الا بانه فيكون هو رضى سوا **قوله** ان الجدي اذا وقت ولم يخرج من بين جاز له ان ياكل وينفع بركوبه  
 وان لم يركب الوقت بالخراج او كان في وجهه وكان ما يصدق به غير محصور باحد عام كالجدي جاز له  
 ان يمشي وان ياكل عند الحاجة اليه منكره له الاكل مع الفناء **قوله** ان يادرس الذي ينفى عنه الوقت لا  
 يجوز له الانقاع بما وقفه على حاله لا يبرح ان وقت الانسان على نفسه بالاجماع وقد خرج من ملكه فلا يجوز  
 عوده اليه بحال وقوله الشيخ حق لان الوقت العام كل شيء وخالف السبيل ازالة الملك لا يملكه العين ويكون  
 حكمه كما يملكها بالاحاطة بالوقت وغيره سواء خلاص الوقت الخاص كشي فلا فائدة في ذلك لهم فلا يجوز للزاد  
 ان يدخل معهم ما قوا للمع وكان منهم جاز ان يشترطهم فيه نظر لانه قد تقدم في كلامنا اذا وقت على العكس  
 ينصرف لغيره بل هو فانما يكون قد ملكه اياه فلم يعد اليه ولا يدخل فيه بل هو الفقه يخرج به الفريضة  
 امتناع وقت الانسان على نفسه سواء وقف او اورد جفت العام **قوله** ما اكل الكثر والعمر يخرج عن هذا  
 الحكم بعبارة **قوله** الكثر وهي مشتقة من الامكان ويخص بالدار والبيت فان لم يمتددة التي تخصها  
 بصدق مفهومها وان قيدها بعبارة الوقت قد رها **قوله** العمري وهي مشتقة من العمور لا يخص شيئاً بل كل  
 ينفع بها مع بقائها وهو زمان يقول العمري ان هذه الدار وهذا العبد مدة حياته او مدة حياته وغير  
**قوله** الرقي وهو رقيتها اريد هذه الدار وهذا العبد مدة كذا واشتقاقها اما من الانقلاب او من رقيتها  
 ويجمع على كل واحد وهو قليات العين بنفقة عين معينة مدة مخصوصة بغير عرض وهذا هو اريد  
 لا يمتد من حين المدة في غير العمري ومطلق السكنى لما علم من قاعدة الشرع ان كل ما يكون له اجل لا بد من ان  
 يكون معيناً مضبوطاً بالوقت اذ في العمري حكم الاشفاق نعم لو قد اعترتك واطلق بطلت الحجة الله  
 حرة للمعرا حدها ويجوز ان يكونه كالاسكان المطلق ولا يلقى الفرق **قوله** لا يخرج العين بالاعراض ولا  
 الاطلاق عن ملكه صاحبها بل يرجع اليه اولى وشره بعد انقضاء المدة العلق به ذلك **قوله** لو اكل  
 لك عمري ولعقبك لم يملكها الله لاصالة بقاء الملك كما قلنا ويرجع بعد موت العقب الى المال ظاهر  
 الشيخ عدم الرجوع كخبر الجارية عن الشيخ انما جعل اعمر عمري له ولعقبه انما هو الذي يعطاهما الا ربع  
 الى الذي يعطاهما فانه اعطى عطاء وقت في المارث **قوله** وهو ينتقل الى الايجاب والتبضع والقول هنا  
 فوايد يشترط في الايجاب والقول كونهما الفظي ومقتضى عين وصورة الايجاب فلهما القبول قبلت وصية

شخص

وشبهها اذا حصل الايجاب والقول والتبضع لزم العقد وقوله الشيخ لا يلزم وقوله الشيخ يلزم المع  
 ولا قوله لزم رواية الجدي عن **قوله** شرط العلاء عتية التزيم ولا يقرى عدم اشتراطها مع ما يصير  
 صدقة **قوله** وكذا لو اعمرك لم يطل بموت المالك هذا قول الأكثر لانه عقد متجزي مع صحة العاقبة فلم  
 يطل بموت ولا يجل بجل موت المالك كانت العين بقصر عن ذلك كمين للموت لخراج المالك ان زادت كان لهم ذلك  
 محتجاً برأيه خالدين نافع الجدي عن **قوله** وليس فيها دلالة على ان المالك اسكنه في حيزه فيجوز على التوسع ان  
 في نفسه اضطر بالان العين اذ لا يشغل في العبرة لا وجه لقبولها فان كان ولا بد تقوم المنفعة **قوله** يكون  
 السكن مع من جرت العادة بكالولد والزوج والحام وليس ان يسكن غيره الا بان المالك هذا قول الشيخ  
 والقاضي وقوله ان يادرس السكن الاجارة واسكان الغير وان لم يكن ولذا لا وجه سوا ذلك له المالك  
 اولاً ملك المنفعة وصارت من حقوقه فله استيفائها كيف شاء بنفسه وبغيره والشهود قول الشيخ  
 وعليه الفري لان المنفعة من كل وجه كانت المالك ولا دليل على اشتغالها عنه من كل وجه فان مفهوم عقد  
 السكن جعل الغير ساكناً في الدار فلا يملك غيره ذلك من الاجارة واسكان الاجنبي ان قلت لو لم يملكها الساكن  
 من كل وجه لكان المالك ان يسكن غيره لعدم المناقاة بين السكنى **قوله** لكن لا يلزم بل للمعا اذا كان المالك  
 والملازم طارة فان المالك من وجه لا ينافي عدم تملكها من وجه اخر قلت يمنع الملازمة وانما يصح لو اذن لهم  
 ذلك اضطر الساكن اما بعد فلا والمعرفة قاض بالاضطرار ولتيم البحث بقايد هل الساكن ادخل الصنف انما  
 نعم ما لم يطل زمان بحيث يحددها لا يحددها **قوله** هل انما يحجز فيها لمعا ما اورد خالداً برون وبالمطهر في  
 الطاهر جواز احراز قدر الحاجة لغيره ولما لا بد فان كان ذلك السكنى جعل للمطلي اجازة لا فلا **قوله** لغيره و  
 ارقه ارضاً شاها للذبح او دابة شاها الحرف والعلم عليها او غاناً كان المعتر ان يجر ارضاً ذلك المعروف القاض  
 بذلك واصالة الجواز **قوله** لو اجاز للمالك في موضع البيع جاز او شرط تخصيص موضع الجواز لزم **قوله** لو ابيع  
 المالك لاصل لم يطل السكنى وان وقت باسداً وعمر فائدة قول ان وقت الاخرها اذا الموقت باسداً لم يبرح  
 تسكنه مطلقاً يكون مع المالك جواً مجتهداً في الاول ان الساكن ملك منفعة العين بالعقد ثم المشرى ان  
 كان عالماً بالاجازة له ويجب عليه الصبر الاختيار بين الفسخ والصبر وهو اجازة واستدانة ولاية الجدي  
 مع من فله من من من فوائده اذا بان الجدي اذا دفع المالك الى الساكن عوضاً عما حق من المدة جاز فله  
 وهو من غير الاضواء الساكن للزوم العقد استشكل العلاء صحة البيع لو كانت معاقبة بالعمري الجدي الوقت  
 والامتناع ولازم سوا بيع السكن الذي يحدده المصلحة لا فخر الجدي الوقت لا انقضاء وهذا للمعنى  
 هنا فيه نظر لان بيع الاصل غير شرط فلهما قد يفسد بغيره اذ لو ابيع وان جعل منافع كبيع الكفاة ذات الدين مع



جملة قدر الحاصل فيمكن ان يحاط الفرق بين العليين فان العلم بالكم من حيث الزمان شرط لا العلم بقدر الشئ  
 ٢٦١ هل يصح جازها سنة معلومة على القول بجواز تاخر المدة عن العداد لا الظاهر ان تبع تنبيهها بالمدح  
 اما مع التقدير بالعمر فلا الا في الاجارة قبل ذلك منعه معلومة والعرض عدم ولا يجب فيها ان لم ينفرد  
 غير معلوم ما ان القيمة عليه **قوله** ويجوز حبس النفس الموقلة يلزم ذلك مادام العين باقية هذا صحيح لان  
 عليه نعم يقع الفرق بين الحبس المذكور وبين الحبس على الانسان ان الاول يخرج من ملك الحاكم بخلاف الثاني  
 بل يعود اليه اولاً وان لم يرد له محبوسين سلم عن قهراً ان علياً تصفى برد الحبس وانما الموقوف **قوله** واما  
 القيمة في الطرح قبل ذلك العين بعرض في هذه العبارة ما هله فان الطرح لا يصدق الا على المدح والبيان  
 ثم في الاصول ان المدة ودرءه هنا مع من ذلك بحيث يشتمل الفرق بقوله ما بعد ومفروضه لا يخرج الى اخرى  
 فالظاهر ان يقال ان القيمة الموقلة بالقرينة **قوله** وتكون بالقبض وان لم يعرض عنها وجه للزوم حصول الترتيب  
 مقابلها وهو عرض اخر في ثابت دائم فيكون اقوى في الزعم من العرض الذي يورث ان لا يورث من عرض عنها  
 او عرض في معنى ولا خلاف في ذلك في المفروضة واما المدح فقال الشيخ يجوز فيها الرجوع كالمدة في موضع  
 فيها الرجوع ولا قوى لعدم كالمفروضة لرواية الحبس عن **قوله** انما مثل الذي يرجع في صدقة كذا في  
 يرجع في قيمة الرجوع في التي احرم وكذا الرجوع في الصدقة **قوله** الشيخ والمدينة لا يجوز رجوعها اليه  
 ولا هبة لرواية منصور بن حازم عن حماد ان صدق الرجل بصدقة لم يحل له ان يشترها ولا يشترها الا في غير  
 وحمل على الكراهية وبه **قوله** في دفع ابن اديس من ملك العين فله بيعها على من شاء اما الاطلاق غير ذلك  
 فلا خلاف في جواز لا يملك من غير قصد ولما ذكر في الرواية **قوله** ومفروضها حرم على من هاشم اما المذكرة فلا  
 كلام فيها وهل تحرم الرجعة بنحو او بعد او بين الظاهر لما ذكره الاولى لكونها ليست او ما خالفنا من ولا  
 الحول مع الحاجة **قوله** واما الهبة فهي قبلك العين بنحو ما خرج من القرينة التمسك بحسن وتعليقه بالعين يخرج  
 الاجابة وبقي البيع خرج البيع وشبهه وبقي الخبر عن الرجوع في الصدقة وينقص الرجعة فكان ينبغي ان  
 يراد خبر **قوله** ولا يفيها من لا يحاط بالقول والقبض ويشترط ان الوارث في القبض هنا فائدة ايجاب هذا  
 العقد وهبتك وممكنك واهديت اليك وتخليتك واعطيتك وهذا لك مع القصد في ذلك كله  
 وقوله قلت ورضيت وشبهها **قوله** هل القبض شرط في صحته بالزعم بالان في الاول **قوله** وان ادعى  
 هو قوله اكثر علمنا ونقله الشيخ في من يعنى اصحابنا واختاره المصنف واحتج بان ما وقع الخلاف بين  
 زعم الاصل وهو بقاء الملك على مالكه ومفروضه رواية الشيخ **قوله** ان الهبة لا يكون ابدية حتى يقضى  
 ورواية ابن نعيمان بخلافه ان الهبة والحلل اذا لم يقضى ومات صاحبه حتى ينزل الميراث وانما ابدية

الميراث لان الورثة لاجاز لم يكن من انما يظهر كلام الشيخين يدل على الثاني واختاره القاضى وان حوز  
 وسلا وان ادعى ولذلك **قوله** الشيخ في قهراً لو هب قبل الحلال بعد اقبضه وما قبضه الاجد للحلال  
 لانه لو هب دون الواهب لاختاره العادى في الاول وفي الثاني لا يصح عليه خبر ما بعد في القبض  
 فلا يترتب في صحته القبض اخبر من العقود ولا يترتب في صحته القبض كالوجه ولان القبض خارج  
 عن معنى الهبة ولهذا لا يخالف في عقد ولما رواه ابو بصير جصاص عن حماد ان الهبة جارية قبضت او قبض  
 قيمت الحليم وتم التحلل لا يجوز حتى لا يقضى وانما اراد الناس في ذلك فاختاروا وفيه نظر اما الرجحان الاول **قوله**  
 قياس لا يورث ولا حاص اولاً بالفرق والتم فانها متضمنان التمسك بالقبض لا صحته واما  
 الثالث فلا يلزم من خروج هبة كونه شرط في الصحة واما الرواية فلا دلالة فيها على المدح وانما حكمه في  
 الناس ويخطأ عرفهم في موضعين فيهما الحق **قوله** لا بد في القبض من اذن الواهب فلو قبض المتهب من غير اذن الواهب  
 والهبة كالهبة لاصالة بقاء الملك خصوصاً على اشتراط في القصة **قوله** هل يشترط في هبة المدح لا على القول بان شرط  
 في الزعم فلا يشترط القورية واما على القول بان شرط في الصحة فاستشكل العلامة في حقه من حيث اصل عدم  
 الاشتراط ومن اعجزه الاسمين الباقى على باقي الاخبار مع عدمه والحق اشتراط قوريته **قوله** وهو من المصنوع القاض  
 ان الميراث لا يشترط مع او هب الخطا فثبت ان لا يشترط تحديد قبض وهل يشترط معنى زمان يمكن القبض  
 لوانه يظهر من كلام الشيخ في ذلك والحق لرواية **قوله** ولا يرجع في الهبة لاحد من الذين بعد القبض وفي غيرها  
 من نوى الرجوع على الخلل كمن يوضع الرجوع في هبة الاجنبي كذا ايصح في هبة القريب واما ما يصرح فيه  
 الرجوع فهو بنفسه في القريب الى قريبين اما الاطلاق في عدم الصحة فيه فقال ابن حزم ان الميراث من معاينة او لا  
 وكلام الميراث في الروايات فقط كلام العلامة **قوله** يدعى الهبة الا لا بد فقط والمفروض على قول ابن حزم ولا يثبت  
**قوله** لنا ضليلان ما في خلاف وهو ما عدا ذلك من نوى الرجوع فقال الشيخ **قوله** طالت والمفروض ان لا يجد  
 وان ادعى الواهب الرجوع وان اقبض لرواية داود بن الحصين عن حماد قال ساء لك هل لاحد ان يرجع في هبة  
 او هبة فقال اما ما صدق به الله نعم فلا واما الهبة والتمسك فخرج فيها حازها او لم يحرمها وان كان كذلك  
 قربة وشبه رواية الحلبي بن حديد عنه **قوله** الميراث والشيخ في قهراً والقاضى ليس كذلك واختاره العلان  
 وعليه الفتوى اما ان لا يرد به العلة في الاول وهو الصلة واما فانها فلان للشبه ملك العين بالاجماع فعلى  
 الى الواهب فيقول لاني لا املكه واما ان لا يرد به رواية حماد بن مسلم عن قهراً الهبة والتمسك فخرج فيها ما عداها  
 انشاء لا لا يرد به رجوع فانه لا يرجع فيها ولا يشترط الرجوع بنحو عدا الله وصدقه بن سنان عن حماد قال لا  
 عن الرجل يهب الهبة لرجوع فيها انشاء **قوله** لا يجوز الهبة لغير القريب والذي لم يمتنع من هبة من يرجع في هبة انشاء ورواية



بقوله وان يلزم لوجه **٢** ان التوال وقع عن الرجوع فلو لم يرد ذلك لان الخبر البيان عن وقت الحاجة **٢** ان فرق بين التبعين لاولين وبين غيرها واجاب في الثاني بجواز الرجوع يكون الاول اجملا والثاني مفصلا يعني **٢** اتبع التوال لاختلاف في اللزوم وقد شكك مع جهة القرب فيكون حكما واحدا فتنه اللفظ في بعض التفاتة يحتل ارادة الجواز من طرف المشتبه لاس طرف الواجب كما يرد قسم الحجة الجاز من الطرفين مع القسم الثاني الى جاز من طرف المشتبه لاول وفيه نظر لان الرجوع من طرف المشتبه لا معنى له في القديم لمصلحة ملكه فلا يرد عنه انما قل شري لان التوال وقع عن رجوع الواجب لا المشتبه **٢** ولو ذهب احد الزعمين الاخر في الرجوع تروى لشبه الكراهة متفقا لزم ومن اصاب لعدم الرجوع لمصلحة الملك بالعقد الصحيح لولا ان يجوز عن غيره وابل عن غير اربعة **٢** ان لا يرجع الرجل الذي له امره في المرأة فها وبه زعمها من كونها بالبدن **٢** فيجوز الرجوع لما تقدم من الروايات وبره **٢** الشيخ في **٢** وخالف ابن اوديس والمجمع بين الاحتمالين بالكلية **٢** قوله ويرجع في هذه الابنية ما دامت العين باقية مالم يرض عنها وفي الرجوع مع التصرف قولان شبههما الجوازية الابنية لها احوال **٢** القولية بالزيرة **٢** المعروض عنها **٢** التالف عنها **٢** الباقية العين لكن من عليها العقد والناقلة **٢** الباقية العين ولم يرجع على النقل ولم ينصرف المشتبه **٢** الباقية تصرف المشتبه **٢** لاختلاف في جواز الرجوع في الاحوال الاربعة وفي جواز في الخامس واختلف في السادس فقال سادس والفرق جواز واختار للمعروية ابن سنان للمعروية رواية الحلبي صحيحان من ان كانت الحجة قايمة بعينها فله ان يرجع ولا يفسد في **٢** الشيخ في **٢** والمعروية وفي اوديس ووجهه بعد جواز ولا يفسد في حصة تفصيل وهو ان التصرف ان غير العين كالخشب يعمل بايا والزوج يعتبر او يفصل قيسا والعزل ينسخ فلا يرجع ولا فله ذلك كالعبد بهما وبكاتبه مكانته مشروطة واختار العلاء قوله الشيخ **٢** راجع عليه بوجه **٢** ان المشتبه ملكه بالعقد القبض وظاهر الملك بالتصرف فزعم واليه يكون ملكا كما انما يحتاج ان يتفاد الحجة لا يجب جازم وليس الرجوع ليس بسبب ذلك ان كان سببا في غيره ومن العقوبة اصابه لزوم الملك لا يتفاد الله الى المني فيمنع من قوله ولا تاكل امرالك بكم بالباطل **٢** ورواه اربعة من **٢** المعروية من قوله **٢** الحيا في الحصة ما دامت قيد في يد فاذ خرجت لاصحابها فليس لك ان يرجع في لولة **٢** فلو كان مقدم من رجوع في حصة فهو كما راجع في حصة وفي كل نظر **٢** الاول فلا ان الملك سلم لكن لزم من رجوع ولا يرجع عدم التصرف ويكون التصرف سببا للزوم من المتنازع فلا يكون مقننا ولا كان مصادرا على المتنازع **٢** اما الثاني فلامع من كون اللزوم اصلا ولا الكلف مع عدم التصرف **٢** اما الثالث فلا ان الرواية ان سلم منها فانه يرد على اللزوم بالقض مطلقا وان لم لا يقولون برأى ان تريد المهر من تعلقين لاحتمالين كافتاء **٢** كتاب **٢** التبر والاربابية ويستندها قوله السابق الذي شكك او يفتد عنها او يفتد تحت الفصل **٢** المهر والزوج والنفقة

تفصيل في قوله لا يفسد في حصة تفصيل وهو ان التصرف ان غير العين كالخشب يعمل بايا والزوج يعتبر او يفصل قيسا والعزل ينسخ فلا يرجع ولا فله ذلك كالعبد بهما وبكاتبه مكانته مشروطة واختار العلاء قوله الشيخ

الخبر

الخبر الاول ونعت الخاف الخيل والبغال والحمير ولا يصح في غيرها فاما اريد الاستباق والاربابية كنافي الجاهلية ومن جهة ان لا يلام والقدح ثم ان الشارع شرعها ووقع الاجماع على شرعيتها فلا بد من امر بها من القدر فيفتقر الى بيان امرين **٢** وجه الثاني **٢** بيان الذي لا يلام **٢** فاذ كان على وجه الشرع يكون كل واحد من المتناصبين اما ان لا يغيره وكل واحد من المتناصبين مرة وبديهما مرة لان خبران هو كون كل واحد منهما الثاني فاختل في فتنه ناهض في الشارع على التوزيع **٢** وفيه عند الشارع هو دخول الخيل في موضع كون الملائم للمناصبين ولما اذا كان من بيت المال او من ثالث فيكفي ذلك في الفرق ولا حاجة الى المحلل **٢** لان خبران انما اذا سبق احدهما والحلل الاخر السابق ما لفته لانه وكان مال المسوق للحلل وكذا اذا لم يسبق به الحل **٢** اما ما قاله اصحاب **٢** يعني ان يكون الباحث عليها التناهب للختال والمناظر من النفس والدين والمال والحرم **٢** فوف الجهاد للشرع عليها ولجبا على الكفاية لوجوب التوقف عليها واستصحابا على الايمان **٢** مستند الاجماع على **٢** الحديث المذكور وكذا قوله انما اعلم اليكم ان المال لا يملكه غير عند الرهائن **٢** ويعلن صاحب ماحلا الخاف ونعت **٢** الفصل **٢** قد يجوز ان يصل بصل الدم والنفق والسيف والكمين والرجوع والجمع فنص في فصل بصل الدم اذ اخرج منهم التصل منهم من ماله ما فوق حاصل وقال ايضا بصل الدم اذ ثبت بصل في الشيء فليخرج منه وهو من الاضداد **٢** واحد لا خاف البعير والمخاض واحد حوافر الدابة وقد استعاره الشاعر في التقدم على الكرم **٢** من راسق وجاز في الرشد الطائر والرحمة ورويه ويجمع على ارباش والرشد بالفتح مصدر قولك رشت الدم اذا رشت عليه الرشد **٢** ومنه قولهم ماله اقد ولا يرش الى ليل شيء ورويه فلان اى اصبحت حاله وهو على الشبهة **٢** فلا يخرج من الدماء عليه الفصل **٢** والمحار والخضخاض فربان نشأ به في العجم ولا اخر ادم وهو العرب والمزريق وهو الدعات **٢** والسيف واما الخنث فربان بل وفيه والبغال والحمير فقال قوم لا يجوز المسابقة عليها لانها لا تكون ولا تفرق فلو كان برة لا يرون هو جاز وهو لا يرقى العزم **٢** ولان الجهد يجمع عليه ما يكون به القوة على امره لا عار في الدين والكنة والرهبة وما يجعل الباس اليهم **٢** ويحتمل ان يخل في بل من الحبر ان والرجح على القوس **٢** الفصل من السهام وقدر الحياز وقم بالبرادين والبغال والحمير وغيرها من الحيوان وهذا على زنة وفي ذلك قوله اعلام الوجود ما علة الشيخ المعروية **٢** الحق اقباع الفرس لما علم ان هذه العاملة على خلق الاصل فبني ما دلت النصوص وحيث لم يعلم من الشيخ **٢** لا فلهذا المذكور فان لم يكن لها حق في العرف حملت على العادة للفرد **٢** وفيه نعم في الرواية الثانية ذكر الرشد والاربابية **٢** الفصل **٢** لا يفسد في حصة تفصيل وهو ان التصرف ان غير العين كالخشب يعمل بايا والزوج يعتبر او يفصل قيسا والعزل ينسخ فلا يرجع ولا فله ذلك كالعبد بهما وبكاتبه مكانته مشروطة واختار العلاء قوله الشيخ **٢** راجع عليه بوجه **٢** ان المشتبه ملكه بالعقد القبض وظاهر الملك بالتصرف فزعم واليه يكون ملكا كما انما يحتاج ان يتفاد الحجة لا يجب جازم وليس الرجوع ليس بسبب ذلك ان كان سببا في غيره ومن العقوبة اصابه لزوم الملك لا يتفاد الله الى المني فيمنع من قوله ولا تاكل امرالك بكم بالباطل **٢** ورواه اربعة من **٢** المعروية من قوله **٢** الحيا في الحصة ما دامت قيد في يد فاذ خرجت لاصحابها فليس لك ان يرجع في لولة **٢** فلو كان مقدم من رجوع في حصة فهو كما راجع في حصة وفي كل نظر **٢** الاول فلا ان الملك سلم لكن لزم من رجوع ولا يرجع عدم التصرف ويكون التصرف سببا للزوم من المتنازع فلا يكون مقننا ولا كان مصادرا على المتنازع **٢** اما الثاني فلامع من كون اللزوم اصلا ولا الكلف مع عدم التصرف **٢** اما الثالث فلا ان الرواية ان سلم منها فانه يرد على اللزوم بالقض مطلقا وان لم لا يقولون برأى ان تريد المهر من تعلقين لاحتمالين كافتاء **٢** كتاب **٢** التبر والاربابية ويستندها قوله السابق الذي شكك او يفتد عنها او يفتد تحت الفصل **٢** المهر والزوج والنفقة

حيث ان

الخبر



خالص فائدة ولا يفرق بين السابق واللاحق فيكون الباقي متصفاً بالاولى من غير ان يمتنع الشرع لا يمتنع في الشرع  
 الحقيقة وحده لا يكون واللاحق لا يكون محالاً لا يمتنع في الشرع ولا يمتنع في الحقيقة وحده لا يكون لا يمتنع في الحقيقة  
 ايضاً وعلى الثاني وهو وضع الباقي على تحريم العوض لا يمتنع في الشرع في نفسه لا يمتنع في الحقيقة في نفسه لا يمتنع في الحقيقة  
 في المسابقة فالسابق يكون الباقي المصدر وبالفرض العوض وهو المحظور والرب والرهن يقال سبق بتعدد الباقي  
 اذا خرج سبق واذا احرز والسابق المتقدم ويقال المحل والمثاق المحل لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 الضمان عظماء ثمان من عين الذئب وشماله والثالث الثالث والرباع الرابع والرباع الخامس والرباع السادس  
 والعاشر السابع والحل الثامن والعاشر التاسع والعاشر العاشر والعاشر الحادي عشر والعاشر الثاني عشر  
 المتأخرين ان سبقوا لغيره وسبق محله لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 للباقي ولكننا نصله المسابقة والمساواة والماضي والمآل في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 بالجابي وهو ما وقع بين يدي العزم ثم وثب اليه فاصابه وهو المثلث والحاظر وهو ما اصله احد جانبي الشرع  
 ومنه الحاضرة والماضي وهو الحاضر وهو الحاضر كيف كان وكذا في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 ما وقع العزم وثبت في المآل وهو ما تقدم العزم وقع من وراء الحاضر وهو الذي يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 ما يقصد اصابعه وهو الرقعة المتخذة من قطن او جلد او ورق او خشب وكذا في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 انعقادها الى الجواز بقوله وفي شرعها تروى اسبغ اللزوم هنا مستلذان هذا العقد لازم كالاجارة او جاز  
 كالجعالة تروى في الشرع من كون عقد اعلى على مقصود لقوله واحد والهم ما استطعتم من قوة وفي التيمم القوة ما لو  
 يكون لجارة فيكون لازم من كون العاقل غير معلوم والعمل غير معلوم والحصول وجوز بهذا المال من الاجتناب فيكون  
 جعالة فيكون جائزاً واذا لم يمتنع هنا اللزوم وهو جواز العاقل في عقد وفي ألف الجواز هل يكفي في الاجابة جده  
 ام لا بد من القول ان قلنا بالجواز كفي الاجابة فان قلنا باللزوم لا بد من القول وفي جعالة المم مساهلة لا  
 قلنا ولا ان انعقادها يقتضي الاجابة والقبول ثم يرد في اللزوم ولا وجه له لان الافتقار الى الاجابة والقبول  
 معلوم للزوم فلا وجه كسليم المعلول في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 شرط في اباحة هذا العقد وما اصحابنا فلا خلاف عندهم ان اذا كان السابق من احدى الامور من ثالثه لا يمتنع  
 للحل واما اذا كان من المستقبين وقيل لا من سبق فله العرضان فقال ابن الجوزي لا يصح الاجابة والحل وكذلك في  
 الاتصال وقيل الشيخ لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 يرد ان اذا كان احد السابقين عليه من الخيال او غير من ان سبق وصاحبه وان لا يصح السابق عليه لا يمتنع في الشرع  
 ولا عليه ولا يمتنع في الشرع من اوصل فرسان في الشرع وهو ان ان سبق فرسان من اوصل فرسان في الشرع

في المسابقة فالسابق يكون الباقي المصدر وبالفرض العوض وهو المحظور والرب والرهن يقال سبق بتعدد الباقي

الضمان عظماء ثمان من عين الذئب وشماله والثالث الثالث والرباع الرابع والرباع الخامس والرباع السادس

ما وقع العزم وثبت في المآل وهو ما تقدم العزم وقع من وراء الحاضر وهو الذي يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة

وهو الجواز

وهو لا يمتنع ان يسبق فليس يمتنع ان يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 والعد وجاز السابق عليه **قوله** وفي اشترط الاشارة الى ان في الوقتين تروى في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 احدها وهو الاشارة الى الغاية ان يكون سابقاً فيكون قاراً والوجه في اشترط الاشارة الى ان في الوقتين تروى في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 الاشارة الى ان في الوقتين تروى في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 القولان واشارنا الى ما وقع الثاني **قوله** ويحقق سبق منظمه الحادى اختلافهما في تحقيق سبق على قولنا الثاني  
 وهو في الكثرة الا ان لقوله الساعي والصعب كرسى وهما كما دخل احدهما ان سبق الاشارة الى **قوله** الكثرة  
 ما بين اصل العزم لا الظاهر في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 قبل صاحبكم لصاحب السابق وهو قولنا في الجيد ورواه عن علي بن النعمان وهو قريب من القول الثاني وهو في الشرع  
 ان ان حصل شرطه العقد وجب اتباعه ولا ان صح حديثه الاذن فهو معين لصداق الاسم عليه لغيره ولا يصح  
 للعرف المتأخرين **قوله** ومدة الاصابة او صفاتها يريد مصفاتها ما ذكرناه من الجاهل والحاظر وغيره فائدة في الشرع  
 ان شرطه احدها وجب اتباعه **قوله** وفي اشترط المبادىء والحال في المبادىء هي ان ياد واحد الى الاصابة  
 التساوي في الشرع والحال في المبادىء ما ذكرناه من الشرع ويقتل احدها مدة الاصابة فيكون فاضلاً  
 التروى من تفاوت الاخر من كل واحد منهما فالاشترط الميزان في الشرع ومن اصله عدم الاشارة الى ان السابق يمتنع  
 بالمبادىء فان من حصل الامساك في الشرع قبل صاحبه مع تساويهما في السهام فقد سبقه ومع التحق يمتنع  
 المال ويؤكد الاول ان هذا العقد انما شرع ليعتبر العزم على الاستعداد للقتال وذلك انما يكون واقعاً على الوجه  
 الاكمل اذا شرط فيه اما المبادىء او الحال اذ بهما يحصل بلوغ الغاية في الحدق للمعنى على الميع نظام للوجهما الشرع  
 اقسام الرمي **كتاب الوصايا** وهو يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 عين او يمتنع او يمتنع على تعريف بعد الوفاة الوصية لغد ما حوزة من وصي يضي اذا اتصل وصي  
 الانسان العلق بموت بذلك لا بد من شرطه حيا بغير ميتا وشرا عايقا على سبيل الاشارة الى ان المعنيين  
 مختلفين فذلك ورواه في تعريفه لان المختار في الشرع لا يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 وهو تعريف لما يجب الصياغة كما يقال الكون ما يشرب الماء والعاشر ما حيز الحب ولو عجز باجر لها واما  
 لغاها في الجواب والقبول الدال على تملك عين او يمتنع بعد الوفاة فالتملك كالجس مقيدها  
 الوفاة يخرج الحية والاكثى فانها تملك العين او يمتنع حال الحيوة ورواه في قولنا او يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة  
 التسلط على تصرف بعد الوفاة والتسلط كالجس مقيدها الوفاة يخرج الوفاة والابضاع فان التملك  
 فيهما مقيدها الحيوة وهو يمتنع تعريف بالغاية ولو عجز باجر لها واما يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة

في المسابقة فالسابق يكون الباقي المصدر وبالفرض العوض وهو المحظور والرب والرهن يقال سبق بتعدد الباقي

الضمان عظماء ثمان من عين الذئب وشماله والثالث الثالث والرباع الرابع والرباع الخامس والرباع السادس

ما وقع العزم وثبت في المآل وهو ما تقدم العزم وقع من وراء الحاضر وهو الذي يمتنع في الشرع لا يمتنع في الحقيقة لا يمتنع في الحقيقة



على تسليمه على تصرف بعد الوفاة وأعلم ان الوصية مخالفة للأصل ولين وجوه **١** انها تعلق بالضرورة لا بالتقدير  
**٢** انها تعلق بتصرف المالك في مال اوله لا في حال زوال الملك والولاية **٣** ان القبول فيها لا يشترط في ذاته  
 اتصاله بالاجاب والنجرة بل عند بعضهم يجب تأخره الى بعد الوفاة لان التعلق بعدها فكيف قبل  
 قبلها **٤** ويقتضي الاجاب والقبول يجوز عود الضمير المستكن في يقتضي الوصية فيكون ذلك افتقار الكل  
 الى الجزاء ويجوز عود التعليل او التسليل فيكون افتقار المعلول الى علته وهذا ما ايدى الوصيان كانت من  
 جهة عامتها والفقر او بالعق وشبهه فلا يقتضي القبول للضرورة من الجميع ولم يتعين واحد كمنه بقره  
 فيستقل ولا بد من القبول اذا اصر في العقود ذلك ولا تعلق له من فلا سبق ملكه في الكسب  
 العقود ولان الموصي لو به الوصية بطلت فلم ملكه بغير الاجاب لم يزل الملك كما بعد القبول هكذا  
 فالاعلام قبل ان الحقيقة الواحدة لا يختلف باختلاف متعلقاتها وقد ثبت لها الاجاب والقبول في  
 المعين فكونه كذلك في غير المعين ولا ينهم من تعدد القبول في جهة العام والفقر تعدده مطلقا  
 يجوز ان يقول الناظر في تلك الصلحة او الحكم ان بعض الفقهاء المحاذرين كالطهري والموطائي **٥** والشيخ  
 وهو يجب كون القبول بعد الوفاة واختاره العلامة آت واستدل عليه بعض المتأخرين بان يجب اتصال  
 العقود بالحكم ككونها انشأت في حال ولا ريب ان الملك يحصل بعد الموت فكذلك سببه وان حصل قبل  
 كان احتيارا من قبله بعد الموت لا انشاء وان ادريس جواز حصوله بعد الموت وقبله واختاره للم  
 في غير ذلك وعليه الفتوى لا نأكل ان حصل قبله كان اخبارا والا لكان الاجاب اخبارا وهو ما لم هذا  
 وقد تقدم مخالفته هذا العقد للاصول يجوز فيها الايجوز في غيره **٦** اختلف في ملك الموصي متى حصل  
 قبل الشيخ لم يحصل بالموت وهو قول الناصية فانهم قالوا يدخل في ملك الموصي له بغير اختياره كالميراث والقبول  
 كانت وقولان ادريس بالموت والقبول معار حكماء الشيخ قولا ويظهر من قولنا اختلاف اختياره لا يرد  
 في كتابنا العلة لو اوصى بعد موته قبل الحلال ولم يقبل الموصي له الا بعد علم بلزم اخذ فطره وعلى القول بغيره  
 على الموصي له وقوله قولا ثالثا لكان حكمه من بعضه فان يكون من غير ان قبل الموصي له انما انتقل اليه بالموت انتقالا  
 غير مستقر وان لم يقبل قبل ان انتقل بالموت الى المورث واختاره للم في بيع الثمن واختاره العلامة في عقد  
 الاول وفي الذكر الثالث وكل فريق استدلاله المذكور في الموطأ ذكرنا بعض ذلك في كتابنا العرفان  
 ويجوز فيه فيما بعد من الشيخ **٧** الرد الموصي له الوصية في جيرة الموصي فليس لرده اثر بله القبول بعد الموت فيجاء  
 الموصي على وصيته اما الرد بعد الموت فلا لعله **٨** ان يرد قبل القبول فتبطل الوصية **٩** بعد القبول لا يفسد ولا  
 اثر للرد اجماعا بل الملك له **١٠** بعد القبول وقبل التبع فيه حر لان سببا ان التبع شرط في الزوم كالزوم في

كالهبة وليس شرط مطلقا كالبيع فتعبر الشيخ الاول وهو البطلان والحق خلافه لصلته عدمه **١١** ولا الملك  
 بالتبع **١٢** القبول هنا لا يشترط كونه لفظا بل يكفي الفعل الدال على الرضا صرحا كالخذ والتصرف في نفسه  
 على المتابعين وشبهه **١٣** ولا يجب العمل بما يوجب خط الميت وقيل ان على الورثة بعضا انهم العمل بحكم  
 ضعيف القول للشيخ **١٤** استنادا الى رواية ابراهيم بن محمد بن ابي كليلت الى الحسن بن محمد كتب كتابا بخطه لم يمل  
 لورثته هذه وصيته ولم يقل اني اوصيت هل يجب عليه وقدر القيام بما في الكتاب بخطه ولم يصرح بذلك فكتب  
 ان كان له ورثة ينفذون كشيء في كتاب ابراهيم في وجه الورثة غيره وقولان ادريس الوجان الورثة ان اقروا  
 بما في الكتاب يلزمهم العمل به وان اقروا ببعضه لم يلزمهم الا العمل بما اقروا به دون كله وهذا هو الصحيح  
 لا يدل على ما قاله الشيخ كما ترى وقوله لم يصدق منه لولده والجواب ان شرطه محذوف فثبته ان كان له اولاد  
 خدونه ما وجدوه في كتاب ابراهيم فلم ذلك انما على وجه الاستحباب لا للزوم ان قلت محتمل ان يكون قول يصدق  
 خبر ابراهيم لا يرد بشرط قولهم والاولاد بوضع اولادهم اي لم يضعوه وكذا هنا يكون تقديره يصدق ذلك **١٥**  
 ولا يلزمه وعلى تقديره هل يرد على جوب العمل اكل ما عيذ به من قبل الشيخ ولا يرد والعمل بدونهما من قبل  
 وهذا ما ايدى لا يكتفى بالكتابة لتقديره على الخط لا يرد وان اشار او شهد بما فيها في جوب العمل **١٦** وقال الشافعي  
 اشهد على ما في هذا الكتاب في علمه بغير محتمل لاحق بقوله عليه فيقره او يخط للشاهد وقوله في الخط الشاهد  
 الكتاب عنده تسلط على الشهادة في الحق والمات وهو بعيد لا يرد وعظمه بغير غفلة الكتاب كماله في غيره  
 حرفا او كونه او تصدق بحيث يختلف المعنى المراد **١٧** لا خلاف ان لو كان اخرس او عاجزا عن النطق يصح الشهاد  
 عليه بالكتابة او الاشارة مع القرينة الدالة على فهمه والتمس **١٨** وفي وصية من بلغ عشرة ابر تزد والمروي  
 الجواز ان شأ من الحجر عليه مطلقا فلا يصح تصرفه براك او غيره ومن فوق الشحين وابن بابويه والقاضي  
 وسليمان بن وهب في البر اذا بلغ عشرة اعتما د على الرواية ولعلم ان تصرفات الصبي في العروف اقوالا **١٩**  
 قولان ادريس بالمتع مطلقا **٢٠** قولان الجيد ان الوصى الصبي وله ثلث سنين والجارية وله سبع سنين بما  
 يوصي به البالغ الرشيد جاز **٢١** قول الشيخ يجوز تصرفه في العروف من وقت هبة ووصية وصدة **٢٢** قوله  
 قوله المنيعة لا الهبة **٢٣** قوله لا يرد لالهبة والوقت **٢٤** قوله النقي لا يصح وصية من لم يبلغ عشرة سنين **٢٥** قوله  
 ادريس يعلق باولاد الورثان واما الروايات **٢٦** رواية ابن بابويه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع **٢٧** اذا بلغ الغلام  
 سنين فوصى بذلك ماله جازت وصيته **٢٨** نزار عرق **٢٩** اذا اذن على الغلام عشرين فانه يجوز له في ماله  
 ما اعتق ويقدر ولو وصى على احد عروف حتى جاز **٣٠** ابو بصير ع **٣١** صحبا اذا بلغ الغلام عشرين **٣٢**  
 بذلك ماله جازت وصيته **٣٣** اذا كان ابن سبع سنين فوصى من ماله بالبيع حتى جازت وصيته **٣٤** قوله







عبد المولى ولو كان مقلدا لولم ولد نعم لو اوصى لكان قد غر بعضه نصف الوصية وقد نصيب من غيره نصف الوصية  
 ٢٦٠ المولى لا يرث الوصية لانه اوصى بها لغيره ولو اوصى له لكان المولى يرث الوصية لان الوصية لا يرثها الا من اوصى له  
 يملك على التوى فلا تصح الوصية لغيره ولو اوصى له لكان المولى يرث الوصية لان الوصية لا يرثها الا من اوصى له  
 الباقي على المولى ٢٦١ بعد العزوف عن العبد وسائر الوصية له وجعله الشيخ لا حكم للفقهاء وكذا ان يخرج من المولى ولو اوصى له  
 لا يشهد ٢٦٢ ايم الوالد للغير ولو اوصى له فلا يصح الوصية له ٢٦٣ كتاب العزوف عن العبد وسائر الوصية له وجعله الشيخ لا حكم للفقهاء  
 اختيار هذا لانها من الكتاب والمكان غير متبع منه وهو قولى ومنعها الشيخ وابن ادریس وابن حنبل مطلقا في  
 الجملع الشرط والمطلوب غير المولى ولو اوصى له بغيره ما حرم منه وجعل بقوله الرقيق والحكم  
 كله تقدم ٢٦٤ ويصح عبد المولى ومنه هو مكاتبه ولم يولد وجعلها المولى لغيره فان كان بغيره  
 وكان المولى به المورث وان زاد على الزاوية وان نقص عن قيمته حتى في الباقي وقال ان كانت قيمته ضعف لغيره  
 بطلت في المستضعف لاختلاف قيمته لمولا الاربع اما المولى فحياتى حكمه وكذا المكاتب في حق المولى  
 وطه العرائض ٢٦٥ ان يكون الوصية بغير قيمتها فيصير ذلك ان يعقبتها ويكون ما اوصى له المولى ٢٦٦ ان يزيد  
 على القيمة وحكمة كالمعلم لان الزاوية يكون للعبد ٢٦٧ ان يكون قيمتها زائدة عن الوصية فيصير منه بغيره ما روى في  
 الباقي من قيمته وهو من غير الخوف والفقهاء على ما روى ابن ادریس واختار المصنف في الختان في وفاة الزاوية  
 القيمة نصف الوصية بطلت واستند هاراية الحسن بن صالح بن حي عن من يرضى بغيره المولى لغيره في المولى  
 يوم المولى بغيره عادله ثم ينظر ما ملك الميت فان كان الثلث اقل من قيمة العبد بغيره مع القيمة استحق العبد بغيره  
 وان كان الثلث اكثر من قيمة العبد عرق العبد ورفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة وهو الذي ينفق بهما على الله  
 وذلك ان حكم بالاستعانة ان كان الثلث بالثلثة اربع الوصية والعقود والفضل ان فضل في المولى بغيره  
 العرق ان سارى بالاستعانة ان زاد على الثلثة لا يباع بطريق الاوى وعدم الاستعانة ان نقص عن الثلثة لا يباع في المولى  
 يستلزم بطلان العرق لان الاستعانة لا يرضى بعض العبد الاكثر ولانها لا يرضى بعض العبد الاكثر ولانها لا يرضى بعض العبد الاكثر  
 فيبقى حتى في ذلك البعض وظاهرنا اننا عرق الباقي لعدم احتمال المال له وهذا كالمات ثم والاولى لا يرضى بعض العبد الاكثر  
 بالضعف فانه يرضى من ثلثه لا يباع كان وايا بالمعروف وهذا الاستدلال ضعيفا اما الاول فلان الحسن بن صالح  
 زعمى ولما اتينا في الاصول من بطلان دلالة المعروف والعدالة هنا تفصيل وهو ان لم يرضى بعض العبد الاكثر  
 منافع من تركه كدس او بيع مثلا لصاحب الوصية ولكم كما تقدم لان الجزء المتاع فيها واغنى لوجوبه لاد  
 من جملة الثلث المتاع والوصية له بغيره صحيحة والفاضل في حقته بالوصية لانه يصير اقل من الثلث الوصية فيكثر  
 في العنق اعمد في ثلثي المولى ما فضل من رواية الرواية المذكورة وان اوصى لغيره في بطلت الوصية لاد

فصل اعطاء عين فلا يجوز التطيع الا في حقها لا في حق غيرها ولو اوصى له لكان المولى يرث الوصية لان الوصية لا يرثها الا من اوصى له  
 للمولى ولو اوصى له وهو فضل حسن قوله ولو اوصى له لكان المولى يرث الوصية لان الوصية لا يرثها الا من اوصى له  
 من بين جميع العرق والابطل وفيه وجه اخر ضعيف بوجه العرق عدم بطلانه مطلقا والاولى كان صحيحا مطلقا  
 لما استحق العبد في حق الدين وفي ثلثي الباقي بعد الدين وتحرير البحث هناك ان يقول اذا لم يرضى العبد المستحق  
 للتركه وعليه دين وثقلنا ان المختار من الاصل صحيح العرق مطلقا ولا حق للزمان فيه ولا استعانة ان قلنا  
 هو من الثلث كما هو المسمى فان كان الدين اكثر من القيمة او ساويا فالعرق يملك قطعاً وان كان اقل بالقيمة كما  
 لو كان الدين ثلثين والقيمة مئتين فانه ينفذ العرق في مئتين وهو مقدار عشرة ويسعى في خمسة اسد عشر  
 ثلثون للزمان وعشره لوارث وهذا مما لا خلاف فيه اما اذا كان اقل بالثلث او اربع او السدس فلا يباع  
 الختان في بطل العرق مطلقا واستند هاراية الحسن بن صالح بن حي عن من يرضى بغيره المولى لغيره في المولى  
 ويغلب جازعته والامير بن ربيعة بن عبد الرحمن بن الحجاج بن عروة قال قلت لرجل مات من تركه عبد ولم يترك  
 مالا غيره وقيمة العبد ستمائة درهم ودينه خمسة مائة فاعطى من الموت كيف يصنع فبقره يباع فباعه الغرماء خمسين  
 ومائة الوثمنما ثم قال ان كانت قيمته ستمائة درهم ودينه ثمانمائة فبقره يباع فباعه الغرماء ثمانمائة ومائة وثلاثين  
 ما بين ولا يكون للعبد شيء قال قلت فان كانت قيمته ستمائة درهم ودينه ثمانمائة فبقره يباع فباعه الغرماء ثمانمائة ومائة وثلاثين  
 العبد ويستحق ويكون نصفه للغرماء وذلك لورثه ويكون له السدس والوجه هنا ان الفضل عن الدين سبعة مائة  
 فيرثه فبقره ذلك للعرق المذكور ويسعى العبد في الزاوية من ذلك الميراث وهذا هو الوجه الثاني في النصف  
 ابن ادریس اما وجه ضعفه فقال لا اذا انفرد به وصية وليس الرواية دلالة على ذلك بل هو مخرى قوله وهذا ليس بمأخذ  
 ضعفه لان المختار اذا فرغ من خرج من الثلث فلا فرق بين ما وبين الوصية في الناحية من الدين ورضى الاثنا الباقي  
 ما بين ما قال ابن ادریس وبقيته الدلالة للثلاثة بعرف المختار وللوصايا الثلث الباقي وبعد الدين قوله ولو اوصى  
 لهم ولهم حتى وهل يرضى او من نصيب لولده فيه ثم لان فان اعطى من نصيب لولده كان له الوصية وفي رواية اخرى  
 يعنى من الثلث وهذا الوصية لا خلاف عندنا مع عدم الوصية يعنى من نصيب لولده اما مع وجودها فاعطى الشيخ  
 هو ايم كذلك وتعطى الوصية واخرج عليه بما في كتاب العباس يعنى من نصيب ولدها وتعطى من ثلثه الوصية لاد  
 واختار العلامة محمداً بان التركة ينقل للموت لا لوارث فيثبت ملك لولده على جرة من ايقظ عليه وقال ابن ادریس ان  
 من الوصية لتأخر استحقاق الوارث من الوصية والدين فيملك قبل ملك ولدها نصف الوصية كما لو اوصى له بغيره فان  
 بعرف للمعقود والجارية عن العلامة بان استقر ملك الوارث متأخر لفضل الملاك وقال ابن الجوزي في تحرير الارش فانه لم  
 الوصية لم لولده جارية يعنى من نصيبها ومن نصيب لولدها وتعطى بغير الوصية بان اعطى من الوصية في فضلها











لوصي على العمل وهو غايب فليس له ان يرده وصية لانه ووصي له وهو في البلد فهو بالخيار ان يقبل وان  
 لم يقبل وفيه العلام في الوصية في المكان كان قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم له الرجوع  
 للاصل ولا زالة الشرع غير المستحق الوصل اليه بالقبول او لا في الاحاديث عن حصول القبول او لا في مقتضى  
 لا يغير من القبول قال وقد يذهب الشيخ عليه في ذلك فقال اذا قبل الوصية لان يردها مادام الوصي حي فان  
 مات فليس له ردها واستدل باجماع الفرقة وبان الوصية لم تنته بالقبول وفي كلام العلامة انما او لا فلا  
 الاصل يرجع منه الدليل وقد مر وما نأينا فلا نرا ان اراد بالشرع مطلقا المشتبه فلا نرا ان ذلك موجب لغيره فان  
 التكاليف كلها ملزمة للمنفعة وان اراد ما يقتضي التلغ في نفس او مال فذلك داخل في حكم الشرع وقد ينعى عدم  
 الوجوب به وما نأينا فلا نرا ان حكم الاحاديث غير موجب فانه لا يخلو عن العمل في مقتضى لفظ الحديث لان الواو في قوله  
 غايب للحال ففسد الامساك الوصي فلا بعده قوله قبل الموت تناه على الظاهر وانما عند ان لو كان حيا  
 فامضى اليه وقبل ثم سافر ودفن في غيرته لكن لا يخلو لفظ الحديثين والتحقيق ان يقول ان يحق الرجوع على ذلك  
 فذلك هو العمل فعمل يستند غير ما ذكر والافعال وليان فاحتران عن الالة على وجوب القبول اما الرواية فيكون  
 فلا مكان عمل الذي فيها على الكراهية كناية عليه فيها بان لو كان شاهدا للطلب غيره واما الثانية فلا بد ان  
 على ان القبول في حال الحيوة غير واجب وانما في ذلك فيكون كذلك بعد الموت اذا حكم الرجوع لا يختلف باختلاف  
 الاحوال غايمة على الدليل ان يدلى على استحباب القبول بعد الموت وكراهية الرجوع قال الصدوق اذا وصي له ولد  
 وجب عليه القبول وكذا لا يجزيه المحدث غيره وهو امر باني وفيه احوال اما الاول فلا خلاف في حقه وقوله ان  
 فلا يحسد به عينا مع عدم قيام القبول بها اجماعا صيغة الوصية وصيت اليك او وصيت اليك او جعلت له  
 او افانك معاق في امر او لادى او حفظ امر الى او كذا وكذا ولو خلاص وصي واقصر ولم يذكر المعلن في ذلك  
 هنا في مقتضى حال حياته عليه وان لم يكن اسكن البطون لاحتمال الامور متعددة من غير ترجيح ويجوز ان يذهب  
 في الالة مستكترة للثبوت وحفظ المال من الثلقات **قوله** ويجوز ان ينفق في دينه على مريد سواء اسكن اثباته  
 عند الحاكم او لا وفيه الشيخ لا يجوز ان يأخذ من تحت يده الا ما يقوم به اليدين ونحوه القاضي وفيه ابن ادرين  
 ان كاله بيته فلا يجوز الا مع اثباته عند الحاكم ولا يجوز له ان ينفق في الملام لانها حقه محض وما على  
 المحسنين من سبيل سواء اسكن اثباته او لا وهل له ان ينفق في دينه اذا كان عالما به قبل الالة من اثباته  
 الحاكم وحكم الحاكم به والخبر انه لا يفتقر الى اثباته ان كان الوصي عالما به لم يدر من خلافه على ان كان  
 في حقه القبض والبراء اما من لا يكتفيان في حقه كما يجب والمحققون فلا يفتقران الى الاختلاف بل يكفي علمه  
 لان علمه عين وشهادة الشاهدين عليه **قوله** وان يوفى مال اليتيم على نفسه وان تفرغ ان كان ماليا فانه

**قوله** ان يوفى مال اليتيم ويصح ماله عليه وهو مذهب الشيخ في القاضى واختاره العلامة في العلام  
 يبع صدر من اهل في حقه فيكون جائزا والملازمة ظاهرة واما المقدمة الاولى فلا يجازى الشرع  
 يبع ان يبيع على غيره قطعا فيجوز على نفسه اذا ما منع ومنع ذلك ان ادريس والا كان مرجعا فابدا  
 ذلك غير جائز الا للاب او للجد فلا يباع من عليه غيره وهو قول الشيخ وفيه الاجرة الاولى لان المغايرة في  
 الاعتبار كافية وليس العمل على الاب قياسا على ابن اخاد الطريق **قوله** هل يجوز ان يقرض مال اليتيم للمناف  
 هنا كافي الاول والحق فيه انه ان لم يكن ماليا فلا يجوز ذلك وان كان ماليا جازي الرهن واشهد به  
 والافلا **قوله** وباعه الوصي امر المثل وقيل فيه الكفاية هذا مع الحاجة هنا فابدا اذا جازي الوصي  
 للوصي شيئا حتى يحبه فان كان اجرة مثلا من غير زيادة صحح بلا خلاف وان اراد فان خرجت زيادة  
 من الثلث صحح ايضا ولا اعتبر اجارة الارث لو اطلق ولم يعين له شيئا وهو على هل يجوز ان يأخذ ليرة  
 اذا لم يبيع بالعمل ام لا قال ابن ادرين لا يجوز ويجوز العنة للاب ولا صاله عدم استباحة مال الغير الا بال  
 وليس وفيه الشيخ وان الجيد يجوز على كراهية واستحب العنة واختاره العلامة لغيره العنة والحق الاول والآخر  
 ولا يفرق بامال اليتيم الا بالتي فاحسن ولا يشترط ان النصف تبيع احسن **قوله** المسئلة بحاله لكن يحتاج  
 ولا خلاف في جواز اخذه شيئا واختلف في قدره على قوله **قوله** اجرة المثل قال الشيخ واختاره العلامة  
 رواية ابن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن محمد **قوله** قدر الكفاية قاله ابن ادرين **قوله** اقل الامر في نقله الشيخ  
 وفيه هو على انه احسن **قوله** واذا اذن له في الوصية جاز ولو لم ياذن فقولان اشبهما انه لا يصح هنا  
 مسئلتان **قوله** للموصي ان يبيع في حال حيته فيما جرت العادة فيه بلا مسابة اجماعا وهل له ذلك فيما يمكنه  
 مباشرة عادة قبل الالة عدم الجواز ولا في جواز لقيام مقام الويل فيما كلف ماله مباشرة **قوله** هل له ان  
 يوصي له غيره فيما كان وصيا فيه اجماعا مع الاذن فجاز اجماعا مع المنع لا يجوز اجماعا والخلاف مع الاطلاق  
 جملة والقاضى وابن الجيد بالجواز وجعل في الخلاف رواية للظاهر انها رواية الصفار عن الحسن بن  
 فانه كتب اليه رجل كان وصي رجل فمات ووصي الى رجل فمات فمات الوصي وصية الرجل الذي كان هذا  
 وصيه فكيف يدين بمقتضى ان كان له فيه حق انما انفقتم ولست مرجحا في المطلوب في لغة الملام  
 الملام الحق في الدين وليس شيء في الظاهر ان الملام بالحق الاذن بالانصاف والمفيد والنفي وانما  
 بالمنع وهو لا يشبه لامال منصرف في مال الغير الا باذنه ولم يحصل الاذن الا الاول وهو غير مسلم  
 للذن والا لكان اذا شرط عليه ان لا يوصي منافقه وليس **قوله** ومن لا وصي له فالحاكم على تركه منافقا  
**قوله** قال ابن الجيد الرشدة والولاية بعد الاب وهو شاذ ولو وصت كانت وصيته في الولاية الاخذ وفي غيرها







تلك التجارة يكون بالربع مثلاً ووصى الميت بالنصف فان الزايد يكون من الثلث وان لم يكن في حياته  
 كانت جارية مطلقاً اذا اضر على الورث في ذلك والربع حصل على الوصي العامل وليس يخرج من التركة حتى يكون  
 معتبراً من الثلث مطلقاً فان اريد ان الوصية المذكورة جائز ولو كان العامل غير الوصي لكن بالشك المذكور  
 في رعاية الحياة **٢** لا ثلثان الوصية المذكورة بماله الاول لا ما غجزه من ثلثه كان الوصية عليهم ما في غير الوصية  
 في اعيان الثلث وقد راس المال او قد المجهول فانها انفق من الثلث كان جائزاً **٣** ان كان الوصية صفاراً  
 فالوصية نافذة ماداموا صفاراً ومع البلوغ فلا تصرف لا باذنه وان كان كافراً او طلقاً اعجب صدق اسم  
 المعاملة عرفاً وان قيد بزمان اتسع ما لم يتكلمهم زيادة من الثلث **٤** في قولهم في رواية خالداً ما في يديك  
 وبين الله ثم فليطال ذلك ضمان فائدة هي جواز عمل الوصي بالعامل اما لنفسه او لغيره وان يعلم له احداً اما مع  
 اظهار ذلك وعدم تصديق الوارث فلا بد من البيعة **٥** المضاربة الواقعة من المال في مرض الموت  
 فيها عدم الحياة كما قلنا مع الحياة يلقى الثلث **٦** الوصي باسبأه تطوعاً فان رتب بدأ بالاول فلا بد  
 حتى يستوفي الثلث وطل ما زاد وان جمع اخبر من الثلث ووزع النقص لاختلاف فانه لو وصى بثلثي  
 كج او كوة او خمس او دين انه يعلم مطلقاً وان تأخر عن التديبات والتبرعات اما مع عدم الرجوع والوصايا  
 كلها مندوبة وكوت مرتبة فالثالث هو الترتيب بان يبدأ باخراج الاول فلا وصي يستوفى الثلث ويقتضيه اليه  
 على اجارة الوارث والمستند في ذلك رواية حمران بن اعين عن قيس انه سأل عن رجل وصى عند موته لثلاثة  
 فلا وفاء لاحد حتى تكتم خمسة فنظر في ثلثه فلم يبلغ اثنان المالك الذين امر بجمعهم فكتب بقرضين ونظر في الثلث  
 فبعث منه اولين سعي بالثلث ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان عجز الثلث كان ذلك في الدين سماً لغير  
 لا لصق بعد بلع الثلث ما لا يملك واعلم انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الترتيب بالثمن او بالوفاة او بالاولى  
 في الاولين وفي بعضهم مع الوفاة لا ترتب على جميع ائمة ذلك لغة ولا صح خلافاً لالة الرواية المذكورة في الجمع  
 ناسخ للغة هذا وقال ان حصة ان يترتب وقت واحد او العطف فهو كذلك واعتبر كل واحد في وقت واحد  
 ان يعتق واحداً وواحدة اخرى صحوة والاخر ظهر او كذا ولم يخرج للجمع من الثلث فليس الحكم كذا بل يوقم الخبر  
 وقال العلامة ان نص على الترتيب قسم الوصي عليهم بالنسبة لئلا يلزم مخالفة الوصية وتبدلها وهي  
 سعي عنه والاقدم الاول واللاحق ان يقول اما مع اتحاد الوقت والعطف فلا كلام في الترتيب لان  
 الظاهر ان الادارة واحدة مستمرة واما مع اختلاف الوقت وعلم الوصي بقدومه ماله وبقية ما الوصي يوصي  
 الثلث من الكل وعلمه بان ليس له تصرف في الزايد على الثلث فان القول ما قاله ابن حزم لان الظاهر ان مع  
 العلوم المذكورة يكون الخبز من اذ الاول فيكون مجموعاً عنه وبعبارة الادارة الاول وهذا فائدة **٧** مع اشتباه

الترتيب يقع يقدم ما يخرج من التركة من ثلثي الوارث وان كان في العتق لكن حكمها شامل الى ما يخرج من الثلث  
**٨** لو اوصى بثلثي التركة والباقي لغيره فلا اعتبار بقصد الوارث الا ما رتب له على التركة اليقين **٩** اذا جمع  
 بين الوصايا بان نص على الترتيب وعدم الترتيب اتبع ووزع النقص على الكل بالنسبة **١٠** لو علم الترتيب ثم  
 ضيى لى ارجى الترتيب لرجاء الذكر فان ايس منه اقرح **١١** ولذا اوصى بعن ماله كله وثلثه لغيره  
 والمشارك بينه امر وصية باقتناع صبعة العتق وحيث ان ماله كله جمع مضاف وقد تقررت الاصول انه  
 للعموم فيدخل النقص والمشاركة لكن اذا عتقت الحصص من المشترك هل يري على العتق مع احتمال الثلث  
 للعتقة ام لا قال الشيخ في وقته القاضى نعم واجتبه العلامة بانه لو وجد السبب العتق في الحقيقة  
 اليه ولذلك كان ولاؤه لغيره المسبب وهو الذي يروى واحدين زياد من ثلثه عليهم قال كان له ثلث  
 فم امره ان لا يورث الا لغيره لانه لا يملك بعد موته شيئاً وهذا اقوى ويمنع اتحاد السبب للراي على الظاهر  
 اذ من ماله يوارث العتق والعتق عليه بعد الموت وان سبب المناقص غير نافع والرواية لا تدل على المطلوب  
 صرحا لاحتمال انصراف العتق الى ما يحضر ضرورة انه اذا لم يحصل الثلث جمع عبدة العتق والمشاركة لم يعتق  
 الاقدم الثلث نعم لو اوصى بعن الباقي بعد سريه من الثلث واحده الثلث وجب انفاذه **١٢** من اوصى بثلثي  
 ماله كان العشر في رواية السبع وفي اخرى سبع الثلث الاول في رواية الشيخ في ثلثي بانه يستأجر الى ربيعة  
 بن سنان عن من وفيها ان الله نعم امر بالهمم وقال احمل على كل ثلثي منهم جزءاً وكانت لاجل العتق وثلثه رواية  
 بن شاذان عن قيس والثاني قول الشيخين في ثلثه وان ابن الحبيد وسالار والقاضي وابن حزم واستندوا الى رواية ابن  
 حزم ان ماله انا بالبحر عن رجل اوصى بثلثي ماله فقال واحد من سبعة ان الله نعم يقول لها سبعة ابواب لكل  
 باب ثلثي ماله مقسوم ومثله رواية احمد بن حنبل عن الرضاء والثالث رواية الحسين بن خالد عن ثعلبة والمجتمعات بالاول  
 لاساله بقا المالك على ذلك الوصية حوالت العشر للرواية فيبقى الباقي على اصله ولو لا الرواية حملناه على اقل ما  
 يتركه الوصي على نصيب احد الوث حمل على اقلهم نصيباً والعلامة يرون في ثلثه ولا زاد بالثاني وفي ثلثه بالاول  
 ويرجح هذا للنص المقرر على كونه مبعداً عن الجمع على السبع على الاستصحاب يعني انه ينبغي للوصية اعطاه ذلك  
 لحصول يقين البراءة معروها في جميع الروايات وهذا فائدة **١٣** ان هذا الخلاف انما هو في الوصية ولما  
 في الاثر انما التفسير للمعروف الوصية **١٤** لراصف الجوز الى شئ كان حكمه كذا ذكره لغيره نفي اوجز هذا الدار  
 لولة لغيره من كان الوصي بامام عشر الوصية السبع **١٥** لو اوصى بثلثي ماله وكان ثلثي ماله كان سدسها  
 اما في الاول ففيه اقوال **١٦** الثمن قاله الشيخان وابن الحبيد والقاضي وسالار وابن ادریس في رواية السكوني  
 عن حماد وثعلبة رواية صفوان عن الرضاء عليه السلام **١٧** العشر لرواية طحطا بن زيد عن حماد وثعلبة **١٨** العشر



قاله الشيخ في قوله تعالى **يا ابا عبد الله** في الصدوق في التقية ان قاله من سماع الميراث فالصدق والافان  
 ولا يلزم الاول ولذا لا يخرج من الميراث والثاني في ان قاله من سماع الله الامام على اسمهم الحسن في رواية **قوله**  
 ولو اوصى بوجه فني الوصي بوجهها من اوصى في البر وقيل يجمع بين الاولين فيمنع الثاني والثاني فيمنع الاول  
 واختاره الميراث والعلامة وعليه الفتوى لمكانه لهادي على السلم الى محمد بن رباب ولا ينفذ من ماله الا  
 فلا يرد اليه الا ليل ولان الغالب قصد الغيرة لا البر والافان في التبدل الميراث من بعد جرحه لا يستلزم  
 تعدد غيره والثاني في قوله في ادريس وقوله عن الشيخ في الحار واسم الله فيهم ما قال فلجواب فان كان على الرواية  
 التي ذكرها في اجماع والافان الاول ان يعود اليه الميراث في ضعف ظاهر **قوله** ولو اوصى بسيف  
 جنس وعليه سلطة دخل الجميع في الوصي على وابتدع ضعف الشهادة وكذا الوصي بصدوق وفيه ما لا يدخل  
 في الوصية وكذا قيل لو اوصى بصفه بصفته وفيها طعام امتداد الى مخزى رواية اخرى فيكون هذا لا يحكم  
 الشبان وابن الجني وابن بابويه والشيخ والقاضي ومسندهم في ذلك ما في السيف والصدوق في رواية اخرى  
 عن الرضا قال سالت عن رجل اوصى لرجل بسيف وكان في جفن وعليه حلية فقال لما الورثة انما الله الفصل  
 وليس الله الفصل الا بالسيف بما فيه قال فقلت له رجل اوصى لرجل بصدوق وكان فيه مال فقال الورثة  
 لا الصدوق وليس الله الفصل قال فقال ابو الحسن الصدوق بما فيه وما في السيف فويله عقبه ابن خلد  
 عزمه في السعد عن رجل في هذه السيف لفلان ولم يسم ما فيها وفيها طعام اعطاهما الرجل وما فيها  
 ثم اوصى الذي اوصى له بها الا ان يكون صاحبها منها وليس للورثة شيء وابوجه في ضعفه كان يضع الحديث  
 واسم الفصل بن صالح وعقبه لا يعرف حاله ثم قال العلامة في تفسيره في صحة شئ من هذه الروايات  
 والموافق للجمهور في السيف والصدوق ولما الاولان ضعف الرواية الخبر الشهرة والعمل وامانا في انفسنا  
 العلامة فان الحسن يكون لصاحب السيف وكذا الصدوق ويكون ما في صاحبهما السيف وكما يستغنى  
 حكمه اما لا تضعف الرواية بحالها عقبه بن خلد ولما ثانيا فلعلهم في الثاني على الحكم عينا فان قوله الذي اوصى  
 بها انما يملك السيف فقط بالمطابقة ولما قرعهم دخوله ما فيها في الحكم فهو الكلام لان السوال وقع على السيف  
 فقط ولما قرعهم دخوله لاص نفسه وامانا ثالثا فلان الاكثر في العادة ان يكون ما في السيف لغير صاحبها ويكون  
 مستأجرة او مستعارة او موصية اذ عرفت هذا فثنا في رواية **قوله** الشيخ بعد حكمه بدخول الاشياء المذكورة في  
 هذه عبارة هذا اذا كان الوصي له اموالا فان لم يكن عدلا وكان متهم لم تنفذ الوصية في اكثر من مائة الصدوق  
 والسيف والسيف والجمهور ما فيها وكان منشا حكمه هذا رواية عقبه المذكورة وانما ابن ادريس في الذي  
 معه لان عداله غير مضمرة في الوصية مع ان الوصية لا يعض في اكثر من الثلث سواء كان موصيا لاهل امواله او لا

وغيره

واقتدر العلامة للشيخ بانه اراد بالوصية الاقرار وانما وصي يتسلم ذلك اليه لا ابتداء عطية **قوله** قد لعنة الله  
 يكون مقتولا والجرح يكون مشددا والوصية يكون محقما وكذا النبي **قوله** استكمل العلامات فحصل هذه الاشياء  
 لا يملك اجزاء من الميراث اليه ولا لان تملعها من حكم بانه ان وجدت قرينة جالية او مقالية فمضى دخل  
 ما ذكره في الاول **قوله** النص قد عرفت انه قد ورد في السيف والصدوق والسيف وهو علم الكيس والجراح الحققة  
 والزبل وانما ذلك لكونه كداعيم المركب المحل للسكين ذات القرباب ام لا اشكال من الاقتصار في التصويص على عمله ومن لم يرد  
 العلقة قال ابن الجني ان الوصي يشبه شمل اسمه على الجمان متعلق به كان جميعه للوصي لم يعد له ماله المذكورة وزاد ان  
 اوصى بذلك لم يرد من دخل ولعله ما في الروايات ان يكون الجوانق قاله ابو محمد الحسن لروايتي لضعفه ولعله ما في الرواية  
 كان الملاءمتا للضعفة ومثل ذلك في القاضي وراجع الشيخ في القول بالعدالة كما تقدم **قوله** الحكم في الاقرار كحكم في الوصية  
 من غير فرق والحق في ابيهم العمل بالقرينة كما قاله العلامة **قوله** ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى لابي وفي رواية  
 سطحة اما الارث فلا يخالف للنص القراني فرائع يوصيكم الله في اولادكم ولا توارثوا من بعد الوفاة ولو اوصى لابي وفي رواية  
 في كتاب الصدوق عن علي بن السري قال قلت لابي الحسن ع ان علي بن السري فرق ووصي لابي فقال الله  
 قلت وان ابي جعفر وقع على ام ولد له فامره ان يخرج من الميراث فقال لي اخبره فان كنت صادقا سمعته حيا  
 قال فرجعت فقلت لابي ابو يوسف القاضي فقال احطت ان الله ابا جعفر بن السري وهذا وصي لابي ثم قد وقع على ام ولد  
 فقال ما يقول فقلت ان يمان اكمل قال فاذن فذخرت حيث لا يسمع احدكم لحي فقلت هذا وقع على ام ولد لابي فاف  
 ابوه ان اخبره ولا اؤثره فقال ايده ان ابا الحسن اراد فقلت نعم واستحلفني بلا ما ثم قال انه ماله قال فقلت  
 قوله الصدوق بمضمونها اذا حصل الحديث المذكور فلا فلا **قوله** الشيخ رانها مقصورة على الواقعة فلا تعدى  
 ومنهم من يخص العمل بها الثلث لان له الصرف فيركب ثا والاولى البطلان لان اخراجهم من الوصية لابق  
 الورث والعام غير مستلزم للخاص ولان القصد في الوصية وهنا لا قصد **قوله** اذ الوصي بوصية ثم عتقا  
 بمضاء على اهل باخيه ولو اوصى ايضا فاعمل بالجميع فان قصر الثلث بدا بالاولى فاقى يستوفى الثلث هذا  
 الحكم الاختلاف فيه عند اصحاب لان اخبره عن سائل **قوله** ما هو مضافا لاجماع القول بعدى فلا  
 يزيد ثم يقول فربما لم يرد ثم يقول قلت مالي لزيد ثم يقول الثلث الموصى به لهم ولو ضعف الثلث لا يفتلا  
 الى المالك لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد  
 او يقول بعدى فيزيد ثم يقول بعدى لزيد ثم يقول لزيد ثم يقول لزيد ثم يقول لزيد ثم يقول لزيد ثم يقول لزيد  
 مالي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد ثم يقول ثلثي لزيد  
 للارث ما سخر له ولم يفرق بينها وبين قوله بعدى الذي اوصيت به لزيد اوصى به لزيد لغيره فان الثاني يجمع

حرف



عن الاولى انهم من كل لا يكون رجوعا كما اشار الى ابن الجيد وينفع على الخلاف ونحوه الجواز الورع يكون لكل واحد من القبول الثاني اجماعا الاول وقال الشيخ لكل ثلث **قوله** الورع الموصى له الاول فعلى قول الشيخ لا تأثير له لانها وصية بالمال بدون الرد وعلى قول ابن الجيد له تأثير ولو رد الثاني فعلى قول الشيخ لا وصية في الدين لجلان الاول والثانية وبطلان الثاني بالاول بالرد وعلى قول ابن الجيد يكون الاول باجابه الحكم اذا عرفت هذا فاعلم ان ابن ادريس اخار قول الشيخ محتجا بان لا يصح من ماله بعد وفاته الا انك هذا اوصى به لانسان ثم اوصى بالآخر فقد نقله في الاول الى الثاني لعله ان لا يصح سوى الثلث فاذا اوصى ثم وصى بعد رجوعه عن الاول ثم قال اما اذ اوصى بعين ولم يقل بشئ ثم اوصى بشئ لم يذكر الثلث فان مذهب اصحابنا ان يبدل الاول فالاول والقصص بطور الاجماع لانه ظن ان ثلثه في الكل لا يردج عن الاول واخار العلامة قوله ان الجيد عملا بالاصح استحباب وعدم المناقاة لانه لا دلالة الا بالظن او بالتصديق او بالقرائن والثلثه منقبة هنا فالدلالة مسنفة واجاب عن قول ابن ادريس بان كونه لا يملك ان يدين الثلث غير مناف لجواز الوصية بالزائد عنه فانه مع اجازة الورع يتعد لجماع الان لا اجازة ليست ابتدا عطية بل تنفيذ لفعل الموصى قال ولو لم يكن له ان يدين الثلث فكونه رجوعا ممنوع لا يعلم النوع الاجازة يفيد الوصية فيجوز ان يوصى يستند الى التجوز الاجازة مفرقة بين المطلق والمعين ضعيفا لان يعلم ان اتحاد الثلث ثم ان العلامة استشكل قول الشيخ فان مع الاجازة يكون لكل واحد ثلث بان لا يردج عنه ليشي ثم يرجع رجوعا يقينا واجاز الورع يملك الموصى له ماله موصى به فكذا هنا لو كان رجوعا لكان الموصى له الاول لم يملك شيئا ولم ينفذ الاجازة لانها سدت فاذا رجع فكان لم يفعل ثم حكم عن الشيخ خلاف ما يدل على رجوعه وهو قوله لو اوصى ارجع بكل ماله والآخر ثلث ماله فاجاز الورع لانه لا يجمع المال ويقتطع الاخر ولو بدأ بصاحب الثلث واجازوا اعطوا الاول الثلث وصاحب الكل الثلثين **قوله** وفي ثوبها ثابدين وعين تزد جرم في ثوبها بالشاهد واليمين وجعل التردد في ذلك في الوصية بولاية وهو كلام حسن موافق للقاعدة الشرعية من ان كلاما هو مال والمقصود من المال فانه ثبت بالشاهد واليمين فردت هنا الاعراف وجهها نعم استشكل في العلامة في مدى ثبوت النصف والربع في شهادة الرجل الواحد من غير عين من قيام مقام امرين فيثبت النصف ومن ان الحكم بشهادة الواحدة هنا خلاف الاول وجه قولنا ثبت بشهادة شئ والزم رواية ثوبها فيثبت الربع اذا قل من المساواة واما تزد في فتح فتا من ان ذلك حكم شرعي فيقف على دليل وليس ولاه ليس مالا ولا يقصد بالمال ومن اراد ان وسر فيكون مراد الالة والحديث ولاه قد يستفيد مالا كان غير لياخذ الاجرة **قوله** لو اشهدوا من عديدين على ان حمل المملوك سبتم ورجعنا غير الحمل فاعفوا عنه بالحق بالبيعة

صح وحكم له وكره له فملك هذه المسئلة مسبقية على حكم شهادة العبد هل هو مقبول ام لا وما كان ذلك الجئت بان في باب الشهادة وكذا ذكرنا في باب الباب وسبق في اننا الله **قوله** لا يقبل شهادة الرعي فيما هو موصى فيه ويقبل للرعي بخلاف ذلك لا خلاف في قبولها فيما ليس له فيه ولا يترك كالمشهد بما لا يستقيم فالمشهد عدم القبول وان الجيد ويقبل ودفع بانهم بالمال لا على المال قال الشهيد وفي تأنيده التهمة نظر وخصوصا في حال الاجرة له في حقله قلت منشأ النظر بان الولاية تابعة للملك فليست مقصورة بالذات ولا لها فاد لا يقي بعد الاستمنا في شهادة الرعي لا يدين قبل الحجر ومن ان التابع مساو للتبوع ونحوها الفتوى عدم القبول **قوله** ولو اعتق ثلثه عند الرقاة وله ماله اعتبره السابق من ثلثه الصغير في ثلثه الاول ما عدا الى العبد قطعاً واما في ثلثه الاخر فيجوز ان امرين **قوله** المملوك لا كلام فيه وهو الظاهر في العبارة ومعناه ان الباقي من العبد يعتق كله ان وجه الثلث والاهق منه بقدر تمام الثلث شئ بالباشرة وشئ بالسرية بناء على ان السرية الواقعة في مرض الموت من الثلث ولو قلنا انها من اصل ماله متعت ثلثه بالباشرة وثلثه بالسرية **قوله** عوده الى العبد كما قال بعض الفضلاء ووقع عليه انه ان قلنا ان السرية من اصل فلا كلام في عتق الباقي بالسرية وان قلنا انها من الثلث رجع في الباقي ما تقدم وفي هذا الاحتمال نظر اما الاول فلان ثلثه العتق قطعاً بالباشرة فلا يدين منه شئ فيحكم عليه بالعقوبة واما ثانياً فلا كان سبغى ان يكون العبارة هكذا ولو اوصى بثلثه وله ماله اعتق الباقي من الثلث لا ما ذكرنا واما ثالثاً فافادى المم هذا ليس هو اثنان الباقي مطلقاً بل من الثلث الاخر والباقي بعد الثلث ما كور الى العبد ان شاعى في ثلثه وان شاعى بعضا كما هي **قوله** فان لم يجد عتق من لا يعرف نصيب قبل تفسير الناصب ووجه ان اخراجي للذي يقول في حق المملوك ما قاله **قوله** انه الذي يسلج احد المعصومين ما سلم العداوة **قوله** من اذ اصعب فضل على ما اولع من المعصومين **قوله** انكرها **قوله** من اعتقد افضل غير طاعة من سمع النص على طاعة من النبي او بلغه توازا او بطريق يعتقد صحة فأكثره والحج صدق النبي على الجميع اما من يعتقد اما يدين بالاجماع او يلحقه ولا يمكن من احد الاقسام الخمسة فليس يناصره والمترفعي وابن ادريس الملقاه على غير الاشئ عشر **قوله** تصرفات الميراث ان كان مشروطة بالوفاء فهو من الثلث وان كانت مخرة وكان فيها عاياة او عطية محضة فقولا ان اشبهها الفاضل من الثلث شرح هذا الكلام بنين بمسائل **قوله** ان لا خلاف ان كل تصرف عتق على الوفاة فانه من الثلث **قوله** ان لا خلاف في صحة بيع الميراث جميع تركته ضمن مثله الوصية لا غير **قوله** كل حاله ليست مضافا وان كانت مخوفة كمال الميراث وطلق الميراث و هيمن البحر والحام الحرب فانه لا حكم فيها لكون الحكم شرطاً لبعض الميراث فلا يكفي وجود الحكم بدون كالميراث القصبة المحض من خريف وان حصلت المشقة وكذلك لو وجد الميراث منسفت الحكم كالميراث لكن له وارثان







كتاب النكاح

في النكاح الوطى وقد يكون العقد قبل النكاح ونكح هو تزوجت ثم انتهى وفي الكتابات بعض  
 العقد كقولهم يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم الموتى ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كنتم عليهن  
 من مدة وتارة بمعنى الوطى كقولهم حتى تنكح زوجا غيره فهو شرعاً مشترك بينهما او حقيقة في الاول بزيادة  
 الثاني قبل الاول لان الاصل في الاستعمال الصحيح وفي الثاني وهو لا يقرب لما ذكر في الامرين ولو لم يكن  
 عند التعارض مع الاستدراك وجب بطلان العقد بالاستمرار مع فدية عن الوطى او بطلان العقد  
 وليس خارج وهو من علامات الحقيقة كان حقيقة في العقد فهو اداء عقد لفظي على الوطى الزنا واحترام الابدان  
 عن سائر الامة او اسماها فانها اسماء على الوطى لكن لا ابتداء بل بمالك العين اذا عرفت هذا فانها او ابدان  
 النكاح ينقسم باقسام الاحكام الخمسة فالواجب بخلاف مع عدم الوقوع في الزنا والحكم ما منع من نكاح  
 الخامس وما استعمل على ذلك واجب والمكروه نكاح الغالبة المريضة ومن ولد من الزنا والمندوب  
 ما حصل مع القدرة على الفقة والشهوة غير الخوف معها الزنا وهو الجاهل والمباح عند الشيخ طاهر ما حصل  
 الشهوة وان حصلت القدرة ومندوب من غيره المكروه ما انتهى فيه الشهوة والقدرة على احد هما فهو مباح  
 ٢ الا بزيادة مستحب بطلان العقد او ما استغنا دام وتعدى الاسلام افضل من زوجة مسلمة ثمرة او بطلان الزنا  
 وتطيقه الزنا وتختص في نفسها في نفسها وماله اذا عاينها من ذلك من الاحاديث والاحتجاج  
 الشيخ بانه مباح عيسى بالخصوص وهو الذي لا يقارب النساء على فضيلة الزنا ضعيف بخلافه من  
 خراسان لا يبادر اذ انهم من كلام التبليغ او ان في الشريعة السابقة لذلك ولذلك كان عيسى غير موقوف به  
 مطلقاً ولا يلزم مثله في حق نساء الجواز اخصاص من الله عز وجل ينفذ به على حال التبليغ من غيرها  
 النكاح له مع استعمال النكاح على كثر النسل المفيد لكثير اشخاص النوع وما فيه من راحة النفس وتكثير  
 عن معارضة العقوة العاقلة ٢ لو تعارض الحمل للعبادة المندوبة والنكاح بحيث لا يحجب كل الصلوات الا مع ترك  
 هل هو افضل الصلوات التي لا بد لها من قضاءه من الحديث وكثيراً ما عاهد فلما ذكر من فضيلته في فقهه ٢  
 اذا لم يترك الغراب وحمل كعبان يصليهما مستريحاً افضل من سبعين ركعة يصليهما متعباً ٢ وينبغي النظر في  
 النكاح ثلاثة زوايا وكما ذكره في كتابه الاول لان فلا خلاف في وقوعهما والزنا لم يفسد فلهذا يراه  
 زواجاً كلاًهما ولو حتى تنكح زوجاً غيره واما الثالث فلا خلاف في وقوع المنقطع بكونه مباحاً وهو المفسد  
 الذي يراه في نفسه واختاره المصنف كونه مباحاً لا بطلاناً بالاجل بغير ما يباح ان فقهه فزعم المنقطع بغير  
 حج وقبحه لا يراه بوضوح نظر لان اعتقاده ما يباين على جواز اعتقاد الدائم بلفظ منع فلو لم يكن له دار ولا

فائدة

عدم الوقوع بل وجب ٢ اما عدم الحج فخرج من موضع الاجماع فيبقى الباقي على اصله ٢ الكلام في كون منع  
 حقيقة في المنقطع يكون مجازاً في الدائم ولا يلزم الاستدراك ولا يجوز استعمال اللفظ المجازي في العقود لان  
 الاستدراك وعدم انحصار اللفظ هو مقتضى الاجماع وتزويج على ذلك فلو ايدى ان لا يصح وقوعه بغير العربية الا مع  
 العجز ٢ لا يصح بالمراد من اللفظ العربية حب نكح النكاح العقود ٢ حيث ان النكاح كالمعنى لا  
 للايجاب بلفظ لا يجلب عليه فلا يشترط فيه لفظ معين بل كل ادعى الرضا صح وقوعه ٢ وهل يشترط  
 وقوع ذلك اللفظ بلفظ الماضي الاحكام لا يصح في الانشاء علم من اسلافه فاعاد الشرح استعمال الماضي في  
 الانشاءات ليكون يتوافق الوقوع بغير الماضي في الزوج لان المستقبل محتمل للوقوع حرمانه ان وقع عقد آخر  
 بلفظ المستقبل بعد الكلام في الاول ولم يجز اختلاف الماضي فانفس في الانشاء ٢ وان علم عدم من حيث  
 قبول الانشاء فلو اقر وعيد فائدة الانشاء وهو لا يلزم بقوله لا لفظاً ما علم من الفاعل الايجاب والقبول  
 والا لما كان لا بد من الخبر وجب في قبول الايجاب ولو لا وجوده لا يقرى نعم على اولى ٢ ولو لم يكن  
 من قبله كقول الولي وقضيتها في قوله ولو لم يكن بلفظ المستقبل لقوله لا يجوز في هذه الاشارة الى اعادة الشرح في  
 من جهة وقوع القبول بلفظ الامر ولا استغناء الا بالاول فظهر من هذا ان امرائنا التي فوجت  
 نفسها بغير ذلك فقال له رجل وقضيتها يا رسول الله فقال على اي شيء فقال على ان اري هذا قال اعطيتها  
 اياه حلت ولا ازال ذلك فالتمس منه فقال له العبد يا قال له اهل معك شيء من القرآن فاعلمهم سورة كذا او سورة كذا  
 وما بها فقال له رسول الله صلى الله عليه واله وجعلها بما معك من القرآن وفيها ادلة على امور وان  
 تقدم القبول ٢ وقبح تعليم القرآن مهران ٢ كون التمكن من المنفعة ليس شرطاً في الحال ٢ كون التمكن في الشيء  
 اوطى بالمؤمنين من انفسكم ٢ كون الخطبة للنكاح غير واجبة والا لما تركها ما يجوز تركه كالمندوب عليها  
 يجوز وقوع القبول بلفظ الامر وفيه نظر لا مكان الاعادة بلفظ الماضي وعدم النقل لا يستلزم العدم  
 الثاني فلو كان من غير عين من حق المنفعة وفيه نظر المظهر المتقدم او اعطاه ففقدته في ايدى اوقبلت ما طلاق  
 اسم لم يترك يجوز تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ٢ ولو قال زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قلت  
 صح لا يشترط التمسك بهذا الحكم ذكره الشيخ وجوز ان نعم صريحة في اعادة ما تقدم من السر المانع ونكح  
 زوجت صريح والفرج في الفرج صريح وفيه نظر لان هل زوجت بفتح التاء استخباراً عن امرائنا او نعم زوجت  
 ويصح عدم الاستخبار لانه لو كان انشاء ما يصح ان يكون جواباً للاستخبار لان معناه هل وقع منك زواج  
 في الزمن الماضي ام لا يكون الجواب وقع او لم يقع فان كان قد وقع صح ووجه القبول من الزوج الى الانشاء  
 السابق وان لم يقع لم يكن الجواب عنه نعم للايجاب بل لا بد من اعادة الايجاب نعم يحكم عليه كونه قولاً لكن















واصحابهم يقولون ان اصل النكاح فاسد فلا محل لجارة السيد له فقال الوجه في انهم يقولون انما يصح  
 سيده فاذا جاز له فهو جاز له واجتبه الشيخ بان العقد الشرعي يقتضي ان لا يكون له دليل على انما هو جاز له بالطلاق  
 ويجوز ما تقدم من رواية عائشة انما المرأة تملك بغير إذن وليها فنكاحها باطل وبغير ذلك مما تقدم والحوار  
 قد بينا الدليل على صحة وجوبها من رواية عائشة وهذا فريد ان كان المعقود عن من لا ولاية عليه كفت لجارة  
 ان كان من عليه ولا ولاية له جازة وليه ان وجب له اجازة بعد ذلك ولا ولاية عنه ان لم يعبث به كون العقد له  
 محرق الحال وان اعتبر بذلك فالنكاح البطلان **٢** يكتفي في اجازة البكر مكوثها في قوله البكر ما مر في ما مر بها  
 والنتيجة عن سلفنا ان من يقول ان الرجل من صاحبه اي امان **٣** في الحديث الرابع اشارة الى ان نكاح  
 العبد بغير إذن سيده لا يقع باطلا بل يكون موقفا لقوله في قوله فليس المدا لجارية التي لم يملكها هو ان له  
 التفريق وقوله ان كان بيده وهو اشارة الى سببه الفرية والاساسك وارجع الفرية في قوله ثم جعلت الا للذي  
 هو السيد المذكورة وهو المعنى بالوقوف **٤** في اية اشارة الى ان الاعتراف بالبيع او اللان المسماة اعتراف  
 بالمسوم والمزوم كما اذا طلب منك البيع او قال له او طلبت فوض الثمن لقوله الان فان شئت مطلق **٥** في اية اشارة  
 الى ان الاجازة ليست على التوقيف بل ان محرم لم يصرح لان قوله مطلق كان بعد ذلك وفيه نظر لا يمنع شافاه  
 ذلك المعقود فان ذلك تعهد بغيرها اية اشارة الى ان الجمل بالحكم لا يمنع من اجزائها على المعقود **٦**  
 الحديث الخامس اشارة الى ان النكاح ليس بعبادة محصورة بها معاملة او جانب المعاملة فيرغب في قوله انهم  
 بعض الله وانما يصح سيده وان الذي في المعاملة لا يستلزم الفساد **٧** وفي رواية يستوجب نكاح امه  
 المرأة من غير اذنها متعة وهي منافية للاصل وقوله فأكفروا بانك اهلهم صريح في انه لا فرق بين المرأة  
 الرجل في وجوب اسديانها والنظر يقتضي ذلك ايضا فان الفرية في مال الغير بغير اذنه فيجب عقلا وشرا ذكر كان  
 او انى وهو فتوى الشيخ في مسائل الجاهلين وابن اوديس واما في ما سجد اجازة نكاح لامة المرأة مع اذنها  
 من غير رض من الجاهل الغيرة قال سالت عن رجل صنع باحة متلازمة بغير اذنها فقال باس وبولاشك ان سعادها  
 لم اتفق في قولهم في عدالة والرواية من الصحيح لكن العمل بها مستكمل من وجه **٨** متافاها الدليل العقلي **٩** متافاها  
 للكتاب العزيز **١٠** اضطر لها في اسنادها فان متافاة رواها عن علي بن الغيرة عن حماد بن تارة رواها عن دود بن  
 هرون عن حماد بن تارة رواها عن حماد بن تارة رواها عن حماد بن تارة رواها عن حماد بن تارة رواها عن حماد بن تارة  
 يكون هذا الحكم مما استثنى من الامسلة اما العمل به او لمكان اضطرار الامة للفتنة بالاعتصام بما يتركه الرجل لو كان  
 سالها المرأة فيصير لها الصلح لانه لا ينعني في ذلك ولو قيل ان يكون في اقواله ان زوجه الغيرة ثمارة

والمشهور بل المعتد عليه فيهم ذلك كانه الرجل وهو المحرم عليه الفرية **١** ولو بلغ احداهما فاحترق مات فليس  
 نصيب الباقي فاذا بلغ احداهما انتزعت الفرية واعطى بصره هذا الوجه بغير اية **٢** لو لم يرض الباقي بعد بلوغه لم يرض  
 شي وكذا لو بلغ ورضي كل من المين **٣** لو مكل عن المين بعد الرضا هل يلزم المهر لو كان هو الزوج لم لا اشكال  
 من اعتبر بصره العقد فيلزم تراجعه ولها المهر ومن نكح الزوج الكا على المين والاولورث بدونه والمهر  
 تابع للنكاح الملائم والاقوى **٤** على الثاني لزومه هل يث منكم الاشكال من انهما معلن لاصله واحده في النكاح  
 والزوم وثبوت احد العلولين يستلزم ثبوت الاخر لاسيما الوجود للعلول بدون علته واستحالة عيقت  
 للعلول عن علته فثبت المهر وعدم الارث منها لا يجتمعان ومن توفى الارث على المين والنفس ولم ينفذ  
 ولا لولو وث من رث من غيره لعدم فرق الامة بينهما ولا اقوى يقطع نصيبه من غير ان يحسب النكاح  
 وجب لانه فيقتطع قدر نصيبه وان بطل سقط الكل فمقتطع قدر نصيبه لانهم على التفتين ولو كان  
 للزوج عا بعد ما ملكه بقدر نصيبه **٥** لو لم يرض بعد رضاها لكن مات قبل المين الاقوى عدم ارثه  
 لان ارث المين على خلاف الأصل وكلما هو على خلاف الأصل فانه يقتصر فيه على مورد النص ولم يرض على  
 الارث بدون المين ويحقق الارث لا اعتبارا فيها اعني الاول والثاني بالصفة فيلزم الارث **٦** ولو بلغا  
 معا ولم يرضا فلا عقد ولا يلزم الفسوق شي على الصحيح وكذا ان حمزة يلزم مع النعيب وليس بشي **٧** لو  
 كان المعقود عنهما منصرفا بالعين هل يستحق الحكم المتقدمة بمعنى انه لو بلغ احداهما العقد فاجاز ثم مات  
 الآخر لم يلزم البحث اشكال من حصول من حصول المعقود وهو عقد الفسوق ومن عدم النص لكون ذلك على  
 خلاف الأصل فلا ينعدي وهو احتيا والسعيد **٨** وان اسعدا بطلا وقيل العقد عقد لا كبراما البطلان  
 فلان الحكم بصره ما ساعد باطل والحكم بصره احداهما دون الاخر مع ثبوت وكذا انما زوج من غير زوج فعين البطلان  
 العلل لا ينعدي عندى ان يجعل لها الحصار في اعضاء العقدين شارت اذ عقد كل واحد منهما قد قارن زواله  
 لان حاله عقد لا ينفذ فطلعت هي عقد كل منهما وهو اللزوم وسق كل منهما كانه فصولي وفيه نظر لان العقدين مع  
 دفعه مسافان مطلقا ويلزم البطلان مطلقا اعم من بطلان العبة وبطلان نفس العقد والعام لا دلالة له على  
 فيحق العقد مشكوكا في صحته ولا في بطلان الاول لان الموقوف على الاجازة يكون معلوم الوقوع واما المقابل  
 بان العقد عقد لا كونه في الشبهة والقاضى جلاصلى العدة واعتقاد اعل برائة والحكم المذكور يمس لا ينعزل  
 والرواية المذكورة لا دلالة فيها على ايمانه لان فيها الاقوى في العمل بالشيخ ذلك على الاكبر وطاهر ان يكون ذلك  
 وهي رواية الواليه ساعد الاستطاع من **١** **٢** ولا ولاية للامة فلوزوجت الولد فاجاز صحيح ولو لم يرض وقيل  
 يلزم المهر ويكفي محله على عوى الزكاة عنه لاختلاف في عدم لزوم العقد وبطلان مع الاكابر وانما الكلام في







فلا ينفذ الحكم الا بمسكنا اصل الامانة فان لم ينفذ هو ما انت الحكم وشدة العظم سوا كان بطلانها من  
الوجوه الخاصة التي بها عمن الرضاع عن الوجوه لا اعتبار بها في ذلك لان الخصومة لا تدخل  
لها فان اقتصارها انما يكون بانقضاء الطبيعة والطبيعة لا يكتسب فكلما ان الشرب صادر من مدون  
للرضع بخلاف الوجوه فانه محتمل ان يكون على خلاف مفتحي الطبيعة فلا يعلم ضرورة الشرب من الامام العلم  
ضد ذلك عليه وما يصادق صور وقد تقدمت **قوله** الثالث ان يكون في الحولين من شيء في الرضع دون ولدكم  
على الاصح هنا فائدة **ب** جميع الاحصاء على الاحكم للرضاع بعد الحولين في الحمل حتى ان يخرج الحولان في اثناء  
الرضع لا يخرج من غير جرمه ولا قل ان الحولان اذا حصل بعد الحولين ولم يتوسط بين الرضاعين فظلم فشرحه حتى اورد  
ابن ابي عمير عن يونس انه لا الرضاع بعد الحولين قبل ان يعطى حرم والحق الاول للاصح ولقولهم ان الرضاع  
طعام **قوله** الراوي وهو جابر بن عثمان **قوله** وما العظام قال الحولان الذي اذا تقدمت ورواها ابن ابي عمير على  
السنة المسبوكة ان الرضاع في الحولين من غير الحجة سواء كان قد ظم وكل الطعام او لا وكان ابن ابي عمير  
بعد الطعام لا يحرم فان اريد بعد انقضاء الشرب وهو انقضاء الحولين فلا يحل الفتح ولا نهج الفتح  
لما صاحب **قوله** المطلق الشيطان وغيره ان الرضاع انما اعتبر في الحولين ولم يعمروا ولد المرضع الذي قد شرب على  
ذلك معتبر في الرضع والمرضع من سدة وجيرانه ورواها ابن ابي عمير عن ابن مسعود عن جابر بن عثمان  
ان الرضاع بعد الحولين **قوله** ابن ابي عمير في الرضع دون المرتضع من سدة حجابهم الا فانه ينفذ  
عليها بعد الحولين انما الرضعة وتوقف العلاء في ذلك والفقرى من امة ابن ابي عمير **قوله** ولا يحرم لو شرب  
كل واحد من لبن فخر وان احدث المرضع قال ابو علي الطبري صاحب الشربة يكون بينهم اخ الام وهو حرم  
الناكح وهو غلط فان الاخوة المذكورة مسلمة لكن كونها حرم النكاح يمنع اذ شرط التحريم المذكور اتحاد الفحل  
على ان يمنع الاخوة ايضا لما تافى انه لا يخفى الاخوة الاصح كمال الشربة **قوله** وكبره استرضاع الحرسية ومن بينها  
عن زبارة رواية اذا علمت امها لا طالب لبنها انما كره ذلك لان الرضاع غير الطابع ويؤثر في البدن تأثيرا  
عظيما ولذلك نشر التحريم والرواية المذكورة فقلنا الكلي عن ثقات عن محمد بن مسلم عن يونس امرأة الرجل  
لها الحاد فدفعت فصاح الى لبنها فامره ما جلتها اطباء الابن وسد رويها بطريق جليل حتى  
وعاها شاربهم وان في ذلك الشجة وهو من كل الان قيل لا ينفذ في الماضي **قوله** المستند **قوله** لا ينفذ  
ابو الرضع في اولاد صاحب اللبن ولا وراثة الام في حكم ولده هذا ذكر الشيخ في وقت وعليه انما لم يمنع  
في خلافه مستند رواية علي بن مهزيار قال سئل ابن جعفر ما جنة النكاح من امرأة الرضعة على صبيها رجل  
الى تزوج بنت زوجها فقال ما اجوبه ما حال هذا صلبين الفخا فقلت فان الجارية لو كانت التي ارضعت هي بنت

فيها **قوله** لو كانت امها من لبنها ما حال ذلك عن ثبات موضع كتابك ومثله رواية الشيخ في من لو يربى فح قال  
كتب علي بن شعيب الى الحسن امه امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز ان تزوج بعض ولدك لا يجوز لانها  
صارت لبنه **قوله** وهو كذا اولاده الذين لم يرضعوا في اولادهم الفخا في الخلافة ولا الرضع الجوز ما قاله  
في الخلافة من هذا ويمكن ان يخرج له بانهم اذا حرموا على الاب لا هم صارت لبنه ولده فمحصان والحقه لولده فلا  
يجوز النكاح في الاخوة والجوز في الابن والمم وجوبه انه لا يحرم بالرضاع الا ما يحرم بالنسب كما لا يحرم من الرضا  
ما يحرم من النسب ومثله هذا لا يحرم من النسب كما يزعم زيد بن ثابت ولا ريب ولزبارة من يربىها ولو ربيت حتى  
ما يجوز ان تزوج ابن زيد بنت زبارة التي من يربىها وان كان ابنه من زبارة او لا الذي سبهم الى زيد بن ثابت  
كتب المرتضع المصاحب لابن ولم المرتضع بالرضاع وهذا **قوله** قال الشيخ في الحولان يزوج بام المرتضع ولا يحرم  
للهذا المرتضع ان يزوج بالحق ارضعت لانه لا نسب بينهما ولا رضاع ولا نكاحا فان يزوج ام ولد من الفحلان  
يجوز ان يزوج ام ولد من الرضاع اولى **قوله** ابن ابي عمير ان يزوج بام المرتضع لان النسب لا ينفذ في الاخير  
ان يزوج انسانا بخت **قوله** ابنه **قوله** قال الشيخ ايضا في يجوز للفحل ان يزوج عبدة المرتضع لان قول اللسان لا يجوز له  
ان يزوج بام ولد من النسب انما احدث بالمصاهرة لا بالنسب والحديث انما رواه عن الترمذي بالنسب لا بالمصاهرة **قوله** ان  
ابن ابي عمير في ذلك ايضا غير جائز لانما لا يجوز في النسب ان يزوج انسان بام ولد من الفحل انما علف ذلك الناشئ بالمصاهرة  
وليس هناك مصاهرة **قوله** الذي ينفذ حرم ام ولد من الرضاع كحرم ام ولد من النسب واختاره العلامة  
وقال ابن المعتز **قوله** قال الشيخ وان كان قويا لان رواية ابن مسعود المذكورة على خلافه فان الامام قد حكم بها  
بحديث اخيه لان من الرضاع وجعل بمنزلة البنت ولا يرباها اختا انما يحرم بالنسب لو كانت ما رواها  
لو كانت بنت الزوجة فالتحريم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضاع كالنكاح في ذلك **قوله** ولولا هذه الرواية لكانت  
اقول الشيخ قال زبارة ابن ابي عمير هذا القول في الناشئ لا يصح الشيخ وقوله لا يجوز ان يزوج بام ولد  
بام امه وليس هنا مصاهرة وعلمت لانها انما حرمنا بالمصاهرة وهذا قول في وقت واخذنا في الاشياء والخصيص  
على قول الشيخ واختاره الشهيد **قوله** قال ابن ابي عمير لا يحرم الجمع بين الاثنين بالرضاع نكاح ولا ملك  
ولم ينفذ في حرم في ذلك ولا اخوة التحريم لا خلافا في ذلك نعم وان جمعوا بين الاثنين **قوله** ولو كان له  
ما رويها واحدة حرم ما مع الدخول ولو ارضعتها الاخرى فقولوا ان اشبههم انهم ما يحرم ينفذ لو كان ابن رجل  
زوجه ان كبريا وزوجه صغيرة رضعتا وارضعت احدي الكبرة للرضعة حرم ما في الكبرة والصغيرة اما الكبرة  
فلا تها ام رضعتها فبطلت حرم وانها تها نسباكم ولما الصغيرة فلا تها بنت زوجة مدخل بها فيكون من  
الرباب الحرامات مع الدخول بها تها وان لم يكن دخل حرم الكبرة حسب قول في الصورة الاولى الى صورة



الدخول وجرية الزوجين لوان زوجة الكبيرة الاخرى ارضعت تلك الصغيرة التي قد حرمت فهل تحرم ايضا  
 لم لا للشيخ قولان قال في النهاية لا يحرم وبه قال ابن الجوزي ولو اراد على بن مهزيار عن ذلك قولان رجلان  
 بجارية صغيرة فارضعتها امرأته ثم ارضعها امرأة اخرى فقال ابن شبرموت عليه الجارية وامراه فقال في  
 ان سر حرمت عليه الجارية وامراه التي ارضعها او لا فاما الاخرى فلم يحرم عليه لانها ارضعت ابنته وقد  
 دخلت مع ولده ابن اديس والمعه لانها امرت كانت زوجة لاولاد في صدق المسبق بقاء الحنفى المشقة  
 فيدخل تحت قولهم وانها كانت نسبا والعلامة بقوله في الاول انه قري وقال في الثاني انه جند لان الرضا  
 كالنسب وكان النسب يحرم سابقا ولا حقا فكذلك ما سألوه هناك فابدا كان له اكثر من زوجتين مدخولتين  
 فارضعتها احداهن ثم اخرى وهكذا ارم الكحل على القول بالتحريم **الافرق** في الكبيرة المدخول بها بين المكوسم والعقد  
 دايما ومقتضاها بين الرطوة بالملك او التحليل **السلب** الثالث الصاهرة الزايدة بالصاهرة وهو على امرأة او عقد عليها  
 اولى او نظير على نفسها فيجوز على الرجل ان يعاقد نكاحا او عليه نكاح امرأة اخرى غير ما فيها **قوله** ولو جرد العقد  
 عن الحنفى حرمت ما على الاصل صينا على الاصح ومنها جمعا لا حيا كما قال في قوله فاما ان يكتب رتساها على العاقد  
 فكذلك على الاصل ولا فائدة لغير العقد من الوطى كيف يكون واظيا حتى يقر بوجوبه عليه ام لا وحسن لاسها اذا  
 هذا فهل يحرم المجهود العقد على بنتها ام لا قال الشيخ والثقي ولا زوجة بالاول وهو لا يحرم عند المذمومة والابن  
 او عقيل وابن الجوزي الثاني وكلام ابن الجوزي مشبه فيه وشال القول بان الاصل لا يفسد رتساته نسبا الا ان  
 في جرحه من نسبا الا ان دخلت بهن فانه يحل الدلالة على التحريم لا يحرم امهات نسبا في التحريم وقيد الواب  
 بالدخول ما بها فمن ذلك لما انفردوا بالاصولين وجوب عود الوصف والشرط والاستثناء بعد العمل الى الاخرى على الرأى  
 الاقوى ثم وان سلمنا العود الى الكل لكن ذلك عند عدم الغرض ما معها فلا والفريضة بالالاخرة وذلك لانها لا تسكن  
 وامهات فانما ليس من نسبا بل انما نسبتهم ولذلك لما اقر ابن مسعود بالاباحه كذا على من ابن العنزة  
 قال من قوله وامهات نسباكم وربائكم الا اني في جرحكم من نسباكم الا اني دخلت بهن فقال عليهم ان هذه  
 وهذه من سلة وفي حديث اخر عنهم انه قال بهما ما هم الله وتحمل الدلالة على التحليل لان كل واحد من الحملين  
 الى البيان والوصف صالح لبيانها معا فيكون اشبه لما دللوا على اكلهما ويبيح قوله الطباي اكثر اصحاب  
 وطاقر وابطاهم ويؤيد الثاني حديثان لهما هما عن مسود راجح ومجان عثمان عن قوم انه لا لام والبت سلة  
 اقام بدخلها يعني يزوج المرأة فطلعتا قبل ان يدخل بها معنى يزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان  
 شاء تزوج امها وان شاء بنتها وانما هنا عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم سألها  
 على ان يزوج امها قال نعم ان الله يحب ان يزوج امها وقد دخلها قال قلت له رجل تزوج امرأة فملك قبل ان يدخلها

٢  
 لو كان له زوجة  
 والابن على امرته  
 والابن على امرته  
 والابن على امرته

بها التحريم اما قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها واجاب الشيخ عنهما ما سألوه فقال ان الكتاب يفسر  
 لوانه ما حرجا الله فانه من ذهب بعض الفقهاء مع ان الحديث الثاني يفسر على ما سألوه فقال ان يكون المشرع لربا  
 فلا يجوز المصير الى قوله قال العاقد في جواب الشيخ نظر بان ما منع كونهما معا من الكتاب فان الاصل في الاصل  
 وان كان الرجوع الى الاخرة الى الا انه يمكن عودها الى الجوزين معا او الى احداهن وان لا يعد من العمل بها  
 فخص في هذه المسئلة من المفسر الا ان الرجوع للتحريم علانا لا حيا ط ومضى اكثر الاصحاب قلت ومضى ان  
 يكون البيان بالوصف للعلامة الاولى لان الواب لا يكون في جرحها الا بعد دخولها بها من فلا يحل الى  
 البيان **قوله** وكذا انما نسخ الزوجية وبساختها فان كانت حرة ما صح اجمع بين العلماء على انه اذا كان  
 العود الى الخالة لا يجوز نكاح بنت الاخ اما مع انه قال في النكاح وانما في ذلك التحريم قوله لا يحل المذمومة على بنتها  
 ولا على خالتها وهو من ذهب الصدوق في الفتح وكذا عند ابن الجوزي اذ قال العود الى الخالة على بنت الاخ لو ثبت  
 الاخت وقيل بان الاصل ان الجوزين محضين بولاية محمد بن مسلم صحيحا اخر من قوله لا تزوج بنت  
 على خالتها الا اذا تزوجت الخالة على ابنتها الاخت بغرضها حديث لم يفرق احد بين العود والخالة كانت سلة  
 ابنت محمد في العود وبساختها اخرج الصدوق برواية الى الصباح الكتاب عن مسود لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة  
 والابن المرأة وبساختها ورواية ابن عبيد المحمدا قال سمعت مسود يقول لا تحل المرأة على بنتها ولا على خالتها ولا  
 على بنتها من الرضاة ولجيبان هذين مطلقا وروى مسعود فيجوز ان يجمع بين الاصلين وجوب  
 المطلق على المقيد فاما ابن الجوزي فعمل ما سئله الاصحاب مكرها **قوله** وكذا لو دخل العود الى الخالة على بنت الاخ  
 او اخت هذا عطف على الجرح اي وكذا لو دخل العود الى الخالة على بنت الاخ او اخت وان لم يرض المدخول بها  
 بوليته رضاء الداخله وهذا قولنا قد عرفت خلاف الصدوق في هذه المسئلة كما تقدم **قوله** لا تزوج العود  
 في ذلك وكذا الخالة **قوله** لا تزوج بين العود والخالة او رضاعا **قوله** الحكم نافي في ذلك اليقين كما هو ظاهر  
 اخذوا بالخالة التي بنتها بنتها بنتها بنتها وهو العود الى الخالة في الوطى لا الملك **قوله** ولو كان عنده العود والخالة فبادر  
 بالعقد على بنت الاخ او اخت كان العقد باطلا وقيل بخبر العود الى الخالة بين الفسخ والامضاء او فسخ عقدها  
 لم يزل قوله ان ابن مسعود يفتي عنه فيكون فاسدا قل عليه منع الكبرى العود كما بين في الاصل ولهم قول السيد  
 ان جعلنا رضاعا شرطاً في صحة العقد على الداخلين فالجواب لا ان المشرع قد عدهم شرطاً وان جعلنا  
 عدم الرضا ما عطف على عدم المانع لكن انما هو الاصل في الجواز ان ابن اديس عن مسود بالطلاق  
 حكم بالائصال ان جعل المدخول عليها الجارية ففسخ عقدها وفيه نظر لان الفسخ يفسخ عقدها امر التحريم مع  
 البطلان لا يجمع هذان ان عقدها رجع صحيحا ولا دليل على بطلان حكم صحته ولو رجع فلا يملك صحاب



ولان التيمم يعلق بعد الدخول فيختص الحكم به ثم الذي يعلق عليه ان عقد النكاح واما على من جعفر بن اخيه  
 قال يزوج العهر والحالة على ان لا يزوج بنت لا تحت ولا تزوج بنت لا تحت ولا تحت على العهر والحالة الا انهما  
 فنزلوا فاحاد باطلا وجعل الجلال هنا على عدم اللزوم والوقوف على الاجماع خلاف الظاهر وروى السكوني ان  
 من ان عليا ام الى رجل يزوج بامره على النكاح ويزوج بنتها وليس ذلك مع لان اجامنا فيكون مع عدم  
 لان وهو المأثورة انما اذا رخصت المدخلة بعد العقد يحتاج الى عقد ثاني للامثلة لوقوع الاول باطلا  
 وهذا غير صحيح على القول بالبطالان **قوله** انما اذا لم يرض واعترافا بعد سكون ذلك فراقها بين الزوج  
 خصاص الطلاق لا يستحق في هذه العدة بعد لانها في حقها ان يزوج باختلاف الحال ولا يجوز ان  
 لا تسبح وطوبى بنت الاخر او بنت لا تحت لا بعد ستان لان العقد الاول وقع فاسد قبل العلم في العقد الثاني  
 الحق بعد ان اشكال الاصل الصحة ويجوز بالبطالان بعد الفسخ لا بد على وقعه فاسدا والاما الزوج على الفسخ  
 وقلا سكا لنظر علم ما تقدم وهو ان لان شرط في الصحة لم تحصل لولا فطلنا القول الثاني للشيخين واما الفسخ  
 له على مستند وان حرمه والفاخر تابع للشيخين الا انهم لم يجعلوا له الجواز في الفسخ بعد النكاح بل اذ لم يقع  
 عدم الرضا يكون محرم بين الرضا وبين الفسخ عقدها ولا حرام لان الزوج يفسخ بغيره وبينها حتى يخرج  
 العهر او الخلق من العدة وفيه نظر لان اقل ان لها فسخ نكاحا كان مانسا كالفسخ فلا يجب ايهاب  
 انفساء عدتها بالبينونة **قوله** وفي تحريم المصاهرة بولي الشبهة زودا شبهة لا يحرم بشا من اصالته المحاور  
 محرم داخل الكم ما وراء ذلك ومن اجماع الاصحاب على انه من زوال الصبي في الحاق النسب حرمه العت المحالة  
 من على ابنتها واختها لان الزنا يشترط المصاهرة كالحج بالشبهة او لا ولا قول ابن اديس والثاني قول الشيخ  
 في ذلك وهو اولى للاحتياط في استباحة العرج **قوله** واما الثاني فلا يحرم الراسد ولا الزوجة وان اوصت على  
 الاشهر هنا مسئلتان **١** الزايدات جعلت لوفى عدة نكاحه يحرم على الزنا اجماعا وهو يحرم على غيره لو لم يدا  
 لم يكن في الحالين وعلى غيره لا لانه في تمام الا ان يزوج وحده فربما ان تنسج الى ان تاتى متع محبا بان رواية  
 ابو بصير ورواها الساجي عن حماد بن عمار وهو مذهب النقي والظاهر من كلام المفيد وقديس  
 بقوله والزانية لا ينكحها الا ان الله على العرف مع قوله وحرم ذلك في النكاح لان الزنا لا ياكيد ولا يظلم  
 واجيب منع العهر والجمله **قوله** في تزواجها وان اديس بعهم التحريم وهو الحق لعدم المناقاة بين نكاحها  
 والعقد عليها والاحرم تزوجها اذا زنت بعد العقد وهو باطل لا يحج ولا اصله الحوا ويدين رواية الخليل  
 صحيحان من قولنا انما رجل يفر بامرأة حراما ثم يدا له ان تزوجها حلالا فانما اوله سفاح واخره نكاح فله  
 كثر الخلل اصاب الرجل من غيرها حراما ثم اشتراها بعد فكانت له حلالا لا ما ذكره الشيخ محمدا في الكواهد

**٢** لا يحرم الزوجة بمجرد زناها اجماعا وهو يحرم مع اضرار عليه الظاهر من كلام مفيد وسلا  
 وان حرمه ذلك حذر من اختلاط النسب ولا يولد منه الاصله الحلال ولا يولد له الاصله الحرام  
 الحرام وقوله المأثورة على الاشهر يدل على ان فيه بطلان رواية يستلزم التحريم ولم ينفذ عليها **قوله** وهذا غير  
 المصاهرة قل من ان كان سابقا ولا ينشر لاحقا والوجه ان لا ينشر **الباحث** في الزنا بالنسبة الى التحريم  
 على ثلاثة اقسام الاول تحريم الزنا بها بالنسبة الى الزاني وقد تقدم انفا في محله الثاني بالنسبة الى  
 الولد الحاصل من الزنا ولا كلام في عدم ثبوت نسب لكن هل يحرم البنت الحاصلة منه على الثاني وعلى  
 ابيروا به واخذت وجمعة وقالوا لا يحق نعم تعالفة فانها ثبوت لغة فيدخل تحت قوله حرمت عليكم افعالكم  
 وبانكم واخوانكم وعماكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخ وان اديس حرمها من هذه الجهة  
 بل لاها كافر استسلاف الحكم بكفر ولد الزنا وهو موضع المنع اذ لا دليل يدل عليه وكونه لا تحت  
 كانه لولد الزنا يحسب لا يستلزم الحكم بكفره اذ ينبغي في الحكم بعدم غايته عدم كماله احكاما ولان  
 وهو حاصل فاما لا ينشر شيئا ولا يصح في نفسه وبحكم بكراهة سوره الزنا من احكام الو  
 الرشيدة حتى يزوج نكاحا من الكافر وعندنا لا يصح الثالث بالنسبة الى تحريم المصاهرة كتحريم افعالهم  
 بينهما على الزاني وتحريمها على غيره فصاعدا وانه قاتل او اختلف الاصحاب في ذلك فقال المرتضى والصديق  
 فتح وسلا وابن اديس واخرون المصاهرة مطلقة سابقا لاحقا لولا انهم لو حل لكم ما راكم  
 ومنهم من قالوا ما طالعكم من النساء ولما رواه همام بن المنصور قال كنت عند من فيه رجل عتيق فجلس  
 من الرجل باق المرات حراما ايتروا بها فاعلموا انها وبناتها وصانها **قوله** لا يحرمها مرة الخلل ايتها  
 قلنا من ان الحرام لا يصح الحلالا وبوليت حنان ابن سديد قال كنت عند من اذا سئل سعيه من رجل فزج  
 امرأه سفاحا فقال له انها قد اتيتم ان الحرام لا يحرم الحلالا وكذا الشيخ والنقي والقاضي وابن حزم وابن  
 قهر انه يحرم سابقا لاحقا واختاره العلامة كد محمدا بوجوه **قوله** وامهات نساكم وبانكم  
 اللان في حرمكم من نساكم وجه التمسك ان الزنا يصدق عليها اسم نساكم لان الاصله كمن في قوله  
 اذ في مائة وثلثين قولنا احد حامل الخبيصة لم يولد له اي طرق الخبيصة التي يملك ذلك الشاعر اذا  
 كركب كرها لا يحسب بصره سبيلا اذا عت عليها في الغراب اي ففسد الكوكب الى كرها وادله افعالها  
 ظهوره وفيه نظر لان ذلك الجمان لا حقيقة سلبا لكن ذلك حقيقة لغة لا حرا فادان القطب بين اللغة  
 والعرف حتى لا يعرف كونه طار ما سلبا الحق على القوي لكن يلزم التحريم لو كانت بينه وبينه اخرى حين العقد  
 الرعي كالصداقة والنسب غير المحرم لعين ما ذكره من قول الاضامة بادي في مائة وثلثين **قوله** رواية محمد بن سبيح







محمد بن مسلم عن من قال اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا دخل لغيره وقول ابن ادریس لا يحرم على العبد  
 لو نظر الاخر اياهم واختاره المصنف والعلامة في الاصل الحرام وموم واحكامكم ما رواه ذلك وما طالب لكم من النساء  
 وما ملكتم ايمانكم وفيه نظر لان الاصل بعد ائمة الدليل وقدينا والعلم بخصم غيره وقد روي عنه  
 المغيرة بن عمرو عن ابن النضر بن ابيه وقول الشيخ **احوط** النظر والمس او الغلة المذكورت هل يحرم البت  
 المحرور عليها او ما اوصفت المملوك او ما لم لا قال ابن الجوزي والشيخ في محبتها باجماع الفرية ولا حيا  
 ولقولهم ان الله لا ينظر الى جوارحه ولا ينظر الى جوارحه ولا ينظر الى جوارحه فان لم يكونوا عظماء لم يكن فلا  
 جناح عليكم والمذكورات ليس اخر لا هذا في البيت واما الام فلعلم القائل بالحق **في** النظر المذكور والمس المذكور  
 ان بالشبهة هل يحرم البت او لا قال الشيخ في نعم والحجج على عدمه **في** النظر والمس المذكورين لا يجزئ  
 محرمه لغيره كل من لم يحرم بالانما يحرم بها ومن حرم به سببا للغير اعل في ابن ادریس والاقوى عدمه **في** النظر  
 لو ملك اثنين فوطي واحدة حرمت الاخرى ولو طي الثانية لم يحرم الاولى عليه واضطر الربا في  
 بعضها اخرهم لاوطي حتى يخرج الثانية من ملكه لا للعود وفي الاخرى ان كان جاهلا لم يحرم وان كان  
 عالما حرمتا ما صدر المسئلة به وجعله فانه هو مذهب ابن ادریس اما تحريم الثانية فليحرم به **في** ابن  
 واما عدم تحريم الاولى على الثانية فليس هو الحرام وموم قوله لا يحرم لجلال الحرام واما الرواية الثانية والاباها  
 بالاضطراب فهي من حلي حسنا وفي الصباح الكتاب من من مومونها ورواه علي بن حمزة عن مومونها  
 بصحتها الشيخ والقاضي وابن حمزة واختاره العلامة **في** الاستماع في اقتصاد على الثانية يحرم الاولى  
 واذا وجدت الرواية الخالية من المعاض بذلك وجب الحكم بطلان الرواية الثانية للمقتضى لعدم تحريم  
 الاولى مع جملة ونحوها معام عليه في رواية الجليلي عن من قال الشيخ مع من حرمها جميعا ما رواه  
 في ملكه فاذا زاد ملكا احدها فقد حلت الاخرى وهذا في ابن ادریس والموم سزاوية تحريم الثانية  
 بخروج الاولى من ملكه او مومها سواء اخرجهما العبد الى الثانية او لا ما لما كان اوجاهلا **في** قوله الشيخ يحرم  
 الاولى حتى يخرج الثانية من ملكه يعني اما البيع او الهبة او غيره هاسن المملكات **في** هل يبي ويها ان يزوجها  
 او كانت ابنته اكنة مطلقا لم لا يفسد العلامة في تركه على اكنة بالكتابة بدون الرهن واستشكله في مقدم حيث  
 بعيد النص بالخروج عن المملوك لا لغير المومنين موم وطى احد الاثنين فلا يطا الاخرى حتى يخرج  
 الاولى من ملكه والفرق هنا عدم الخروج فلا يرد القوم والابن الغاية غايه ومن ان القوم يخرج  
 الوطى وقد حصل وحرم في التذكرة انه لا يبي الرهن لان المنع في الرهن لا يفسد لغيره ولذا يجعل له  
 مع اذنه ولا يفقد على كماله اداء الدين في شغل خلاف التزوج والكتابة فانه لا يفقد بها على والى النكاح **في** الا

المذكورة

المذكورة تاجه ولو طي الاولى لا غير ذلك من النكاح بشبهة او بغيره وكذلك لو طي امرأة وان يخرج  
 باخها فحرم للوطى ما اذا كانت ابنة زوجة ولا يترتب في اباحتها كذا حرم الموطع عن ملكه  
 لان النكاح اقوى من الوطى الملك يقع اجتماعهما فالحكم للاقوى ما كان لاحقا كما قلنا الوسايل في  
 ان يترى الاخت بعده لكن لا يطاها **قوله** يكره ان يعقد الحر على الامه وقيل يحرم لان عدم الطول و  
 ويحشى العنت لاوطي قول الشيخ **في** رخصته لا باخها وانما قول في وطى وللعبد عتة وابن ابي عمير **قوله**  
 ومن لم يقطع منكم كلوا لان يترك الحصة للزواني فما ملك ايمانكم الى قوله ذلك لمن خشي العنت  
 مكم جعل عدم الاستطاعة يرفع العنت شرطين في اباحتها كما حرم ملك وطى عتة وطى وطى  
 ان يصير حر **قوله** لا باس اذا اضطر وشله رواية محمد بن مسلم عرقا ويجب بيع الدلالة الامن حيث  
 للخطاب وليس بحجة وعلى تقدير حجتهم فهو اعم من الضريح او الكراهية ورجح الكراهية باطلا في رخصة  
 مؤمنين غير من مشركه ولو لم يجزكم وهذا في ابن ادریس الطول لغة العتة وشهادهما المحرم وسعها ووجها  
 وامكان وطها قبل العتة لغة المسئلة الشدة بدو شرع الزنا لانه سبب المسئلة بل حذف الدنيا والعقابة  
 في الاخرى وبغير العتة يتحقق براءة الشهرة وضعف التقوى **في** دليل قوله في حصول المسئلة وعدم الطول ولو كان  
 براءة ما لا يدعي ان له له او ان عليه دناءة عرقه **في** انما لو يحده احد الشرطين او هلم لم يرفع النكاح السابق  
 ولو كان العقد خاصا من دون الوطى وكذلك الرجل في الرجعية **في** يظهر فائدة الخلاف ان بيع حصول العتة  
 على الحر الواحدة قطعا وعلى التحريم محرم الثانية لانها احد الشرطين وعلى الكراهية كره واما الثالثة فلا  
 خلاف في تحريمها **في** مع حصول الشرطين يباح الواحدة لجرعا والترك افضل لقوله نعم وان نصير  
 خير لكم **في** لو تزوج اثنتين دفع جاز على القول بالكراهية وعلى التحريم فلا الشيخ والقاضي وابن الجوزي  
 كما ارجح من الاثنين لو لم يفسد مقدرة لان حمزة وابن ادریس سطل للذي لا يقرى البطلاق على القول  
 بالتحريم لاستحالة التزوج بغير رجح **قوله** لا يجوز نكاح الامه على الحر الا اذا ذاع ولوبا وكان العقد باطلا وقيل  
 كان الحر الحرة بين اجازة ونسخ وفي رواية لها ان يفسد مقدرة في رواية في الرواية نصف الاول والشيخ حاتف  
 وابن ابي عمير وابن الجوزي واختاره ابن ادریس والموم لرواية الجليلي في الحسن عرقا وكذا رواه غيره من حديث  
 عنهما في قوله مرق يها فانه قلت عليه ادب **قوله** نعم اثنا عشر سوطا ونصف ثم حد الزنى وهو سائر **في** الثاني  
 قوله في وللعبد والقاضي وسلاذ وابن حمزة لرواية جماعة وهي وان صنعت مائة لكن ذلك من قبله بالذلة  
 صحة العقد لصدوم من اهله ولا يفسد لعدم صحة ادم الرضا للاجماع على ان لو سبب الرضا صح فكذا مع  
 تلحقه كعقد الفسوق والشي في عبادة لا يفسد في النسا داخا السعي الاول والشهيد الثاني واما



الرواية المتبادلة بان لها فسخ عقد نفسها فيمن جماعه وهي معضتها مناضف للنظر بغير عقد ها وقر  
 شيا يحكم بقيا العتمة عملا لا استصحاب وسفر هنا فوج **١** على القول بالبطالان لو رويت بعد لا  
 يكفي العقد السابق لا يفتقر الى عقد جديد للاب **٢** على قول الشيخ اذا فسخ الحرة كساح لامة لا فسخ الطلاق السابق  
 بالفسخ **٣** على القول بان الحرة فسخ عقد نفسها اذا فسخه ثنتين بغير طلاق **٤** واذا دخل الحرة على لامة جاز  
 والحرة اختيار ان لم تعلم هناك لامة او لا فسخ العقد لامة واجتبه الشيخ على ما قلناه في بار وروى عن علي بن عباس ان اخرج  
 العقما الا ان الجدة فانه ابطال عقد لامة واجتبه الشيخ على ما قلناه في بار وروى عن علي بن عباس ان اخرج  
 بام ثم تزوج بغيره فلا فسخ لامة **٥** اذا لم يجم الحرة بان عتده ام بالعقد كان لها الخيار بين العبر  
 وبين الاعتراف بالزواج كنهه لان فان فسخها بين فلا ثام ولا جازة وفسخ عقد نفسها فسخ عقد  
 وفسخها بغيره وروى عن ابن ادريس بغيرها بين لا بين فسخ فو الصحيح ويدل عليه بعد الاجماع رواية  
 يحيى بن ادراس عن **٦** قوله ولجميع بينهما في عقد صح عقد الحرة دون لامة هذا قول الشيخ ومسنده رواية  
 عبدة الصحيح عرقم واختاره المم والعلام وروى في فسخ عقد لامة واختاره في فسخ عقد لامة  
 فسخ عقد نفسها هنا لان العقد واحد وقع من الزلا ولا لامة وكذا صح العقد الحرة وكان عقد لامة  
 سوقا او باطلا **٧** من تزوج امرأة في عقد جاهلا فالعقد فاسد ولو دخل حرمت ونحو به الولد  
 ولها المهر بولي الشبهة ويتم العدة للاول ويستأنف اخرى للثاني وقيل يجرى عدة واحدة ولو كان عالما  
 بالعقد ما اختاره من الاتمام ولا مستأنف قول الشيخ لرواية الحلبي عن عكرمة قال سالت عن المرأة موت عنها  
 زوجها ففسخ في تزوج قبل ان يمضي لها الرجعة اشهر وعشر فقال اذا كان دخلها فرق بينهما ثم لا تحل له لامة **٨**  
 باقى عليها من الاول وهو خاطب من الخطاب قبل وفطر لان قوله باقى صحيح في الاكتمال والرد وان  
 جعلت الباقى مع وقد رتب على آخر لا عتقت كان على خلاف الاصل فلا يصار اليه قلت لم يجوز ان يكون  
 قوله واعتدت ام بالاعتداد ولا يفتقر الى تقدير ويكون الباقى مع اى عتدت مع ما بقى والنظر اخص ذلك  
 لان عدة الاول لا بد منها الرجوع سببها للعدة الثانية لا بد منها الباقى لانهما يتبعون شهور مع تغاير  
 الاسباب تغاير السبب واما الاكتمال الواحدة فلا اعلم القائل به كحكف رواية زرارة عن قم في امرأة تزوج  
 قبل ان يقضى عنها فقال يعرف بينهما وبقي عدة واحدة منها جمعا وهي غير صحيح بل دعى لامة لم يذكر فيها انه  
 دخلها الذي هو محل الحكم وجاز ان يكون غير مدخولها ولا شاف ان سلك لامة عليها انتم يمكن صح  
 بهذا القول بان حكم العدة استبراء الرحم وهو محصل بانقضاء العدة وفي نظر من وجهين ان ذلك العدة لا بد من  
 يعتد بلا شهر كالمسرة **٩** لو دخلها او قد في يوم واحد فان العلم لا يستبرأ لامة بالتمام المذكور يجوز العدة

من كتاب

من التلق وهذا فريدا **١٠** لو عقد عالما بالتحريم حرمت ابدا ولا عدة ولو دخل اذ هو راق والزا لامة لامة **١١** لو  
 على ذات البعل هل حكمه كالعدة مما عدم التحريم للموادم لامة لا للملا وقد اشار اليه في المسئلة السابقة  
 واستشكل العلامة من عدم التصديق واصالة الحول ومن اوله الحكم لان ذات البعل اشدهم وافيكون  
 التحريم اولى واختار والعدة لا فسخا على محال النص وهو اولى **١٢** هل يكره في زمان الاستبراء وكان العدة  
 اشكال من انعدة لامة فيكون كالعدة ومن اخذ بحد راسم قينا ولا النص ولا صل عدم التحريم والام في صف للبعث  
 الشجب لا ثبت الا بالنص لامة ففسخ على محال وهو اختيار السبعة **١٣** ولو تزوج محرما عالما حرمت وان لم يكن  
 ولو كان جاهلا عنه ولم يحرم ولو دخل اما الاول فاجماع الاصحاب عليه ويؤيده رواية زرارة عن قم **١٤**  
 اما الثاني وهو عدم التحريم مع الدخول والجهل فاطل في عدم التحريم مع الجهل ولم يفضل بين الدخول **١٥**  
 وتبرع القاضي واطلق العدة وقيل التحريم للموادم ولم يفضل الى العالم والجاهل والدخول عليه وكذا اللب في نظر  
 الجاهل بعد الحكم بالتحريم للموادم مع العلم ورواية زرارة المذكورة تدل بغيرها على ما قلناه لامة لا تحل له المحرم  
 اذا تزوج وهو محرم ان يحرم عليه لا تحل له ابدية في الشيخ في ان يحرم مع الدخول والجهل واختاره ابن ابراهيم  
 وهو غير بعيد لما عرفت ان الاحتياط للزوج لولى ولامة المفهم صغيره **١٦** من لا يعلم فاقوله ثم  
 عليه ام الغلام ولخته وبنته هنا فريدا **١٧** قال وقيل الشيء وقيل اى خطبه ووقت النكاح اذا غابت خلت  
 من نكاحها ووقيل الطلاق دخل على الناس ومنه قوله نعم ومن شرا من اذا وقيل قال الحسن اذا دخل ا على النكاح  
 واوقت الشيء اصطفا في الوقيد والمراد هنا الدخول المذكور ولو لم يكن بعض الحشفة **١٨** هذا الحكم اجماع من اصحابنا  
 عليه مطافروا بانهم لو رويتم في ذلك احد لا المرنى فان حرمت البنت لا غير لانها كانت مدخولة **١٩** لو سبق  
 العقد لم يحرم شيء من الثلاث وانما حرمن مع تقديم الا يقاب ويحرم لامة وان غلب والبنت وان تزوجت لا بدت  
 لعدم نكاح النكاح **٢٠** لا فرق بين من يستبطن بالنسب وبالرضاع لعدم قوله لم يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب **٢١** لا فرق بين كون المفسول غلاما او ابلا اما النكاح فلهذا لا يترتب بل هو محمول على النكاح  
 فكيف لو لم يكن في النكاح بل على الموقب محمول لعدم العموم لمن في الحاذان ولا يستقيم ذلك ولا في الموقب  
 لان من الاسباب فهو من باب الرضوع ولهذا لو تزوجته الولد فانه يحرم عليه ام زوجته بغير ان يحرم على  
 انكاحها باها وبعد البلوغ يعلق به محال الفعل وحده لا **٢٢** ولو تزوجها في عقد طلاق وقبل خيره والرواية  
 به سقطه راي الاول وهو البطلان فهو قول ابن حزم وابن ادراس والمم والعلام عدا وافتى به السيد الشيرازي  
 وهو الحق لان العقد على كل واحدة محرم لنكاح الاخرى ويبطل للعقد عليها وبقيتها الا بها واحدة فلو لم  
 بطلان النسبة الى كل واحدة منها والام للزوج جميع بغير مرجح ولان ابن العدة لا باحدة فلو افشا فاما الما **٢٣**







ويطافون بها ثم يطلق العدة هو ان يطلق الزوج على الشرايط ثم يرجع في العدة فطالع يطلق في طهر  
 اخر ثم يرجع في العدة ويطلق الثالثة فيكفيها بعد احوال اخر ثم يطلقها ويتصدق العدة من وقت رجوعها  
 الاول ويصل كما قبل اولاً ثم يطلقها الثانية فيكفيها رجل ثم يطلقها ويتصدق عده ما في رجوعها الزوج الاول  
 ثالثاً ويصل كغيره او لا ياتيها فيحرم عليه ثم ابداناً فناء بالشرايط ان يطلقها شعاعاً فيكفيها ايها رجل  
**ف** بنة العدة على ان التسمية هنا جاز لان الثالثة من ثلاث لا يحصل فيها للمنفعة المذكورة وهو الرجوع  
 في العدة والوطء المحال على ان يكون من باب تسمية الشيء بجارية كقولهم سال الذرية اباً من تسمية الشيء  
 بأكثر احزانه ويظهر الفأوة فيما يطلق الاول للعدة والثانية للسنة الثالثة لبيت للعدة حقيقة لما قلناه  
 ولا جازاً لان ثبوت المنفعة الاولى وهو ظاهر كما ان الثاني لا اكثر منها ولو كانت الاولى السنة والثانية للعدة  
 فالثالثة على الاول العدة للجارية على الثاني العدة لان العدة لان النكاح انما يرد منه  
 الثالث الاول من المنفعة هو لاكثرية ولا اكثرية ولو قلنا بالمحاورة فكذلك اذا اطراد في الجارية فيرجع  
 في الموصل لاستباح عمله للمعاينة واختاره السعيد لان مدفعه المطلق لغيره على خلاف الاصل وانما لا يحصل  
 الاباحة بالتحرير المؤبد على خلافه ولو جوب انفساداً بالاسباب الشرعية على عمل النص **ف** التسع بالمعنى المذكور ظاهر  
 الحكم في الحرة اما الامه فيها ثلاث اوجه **أ** عدم التحريم المؤبد لا بالاباحة ولا باقوالاً لا اكثر لعدم تناول النص  
 كما هو مراد والقول بلا من حكم **ب** التحريم في السادسة لان كل طلعين قام مقام ثلاث في الحرة كانت  
 قائمة مقام تسع **ج** التحريم في التسع لان اولاً لان محرم الاما قل من محرم الحرة ولان النص ورد بصيغة  
 العموم والقيديان تنكحها منها رجلاً قيناً ولا حرة ولا مائة فانه اذا تكلم اكثر من رجلين بينهما عقد نكاح  
 بجلان اذا النص لم ينف الزيادة **د** على تقدير التحريم بالت ان قلنا ان التسمية للمحاورة فالتسعة كاف وقد قلنا  
 لاعتبار اكثرية ولا اكثرية هنا فالمرجع الست حقيقة للعدة المجاز فحصل في اثني عشر طلعاً وعلى  
 التحريم بالتسعة والتسمية لاكثرية والعرضه بالاول والمحاورة والمجاز لا يطرأ فلا تفصل في اقوام من غائبة  
 طلعاً اذ العترة الحقيقة ولا يحصل الا في العدة المذكورة **الكتاب السادس** اكثر في قوله وفي الكفاية  
 قولنا اظهرها انه لا يجوز في طهره ويجوز تسعة وبالمالك كثيرا يطلق المهر وغيره في المسئلة للعدة ان  
 فيها قولان وظاهر اقسام القولين الحكم في نفس الامر بما تباح ان قد يكون في المسئلة اقوالاً يكون  
 بالقولين ما فوق القول الواحد كعدة المسئلة فان فيها اقوالاً **أ** اباحة النكاح مطلقاً بما يوافقها  
 قول ابن ابي برة وابن ابي عمير لظاهر قوله نعم واحل لكم ما وراءكم وقوله والمحصنات الذين اوتوا الكفاية  
 من قبلكم ورواية ابن عمر لا تصاري عن ق **ب** فلو كانت تحت طهارة يهودية ومثله روى محمد بن مسلم عنه

وروي عن

ورواية معوية بن وهب عن ق **ب** فلو ان فعل فلبعضها من ذنب المحرم ولم يحكم التحريم **ف** التحريم مطلقاً وهو قول الرضا  
 والشيخ وكذا في اخبارنا ظاهر قوله **ق** فانه جعله مذهب الخلفاء من اصحابنا وهو احد قول المنيذ وقوله  
 ابن ابي برة واختاره السعيد نقله عن والده وهو الحق لوجه **أ** الحق شكات وكل المشكيات تكافئ حرام  
 فكذلك اليهوديات والنصرانيات حرام اما الصغرى فلقوله نعم وقالت ابهر عن ابن الله وقال الصغرى  
 المسحوق الله الا قوله سبحانه عايشكون يشكون واما الكبرى فلقوله نعم ولا ينكح المشكيات حتى يؤمن بالجمع  
 للعرق بل انما الجنس لهم ان قلت الصغرى منوعة اولى قالوا نعم من اليهود بذلك لكان شراً وانقضوا  
 فلا ينافي الحكم بالوجوب قلت الحق في قوله نعم لا في قوله نعم وقد اخبر الله تعالى عنهم بذلك اذا جمع المحل بالذم  
 للعموم كما في قوله لا يملك الحكم حكمهم جميعاً فان بعض القوم اذا صدر عنه مخطئة ولو نكح على ما في  
 حكم الحكم للقول نعم ثم يرد على الحكم بالاجماع المركب في التحريم فالحق في كل من قال تحريم نكاح القابليين بان  
 غير ان الله قد حرم نكاح المصطفى باني اليهود في قوله **ف** التحريم نكاح بعضه ومثله في  
 بنو ساعدة واحداً من عجم الكفار من حرم اما الصغرى فظاهر من الزوجين محصنة واما الكبرى فلقوله نعم ولا  
 بعصم انكحوا الكافرات والجمع المضاف للعموم **ف** ان النكاح مستند للعدة لقوله نعم وجعل ينكح من مودة محبة  
 وكل مودة لكل كافر حرم لقوله نعم لا يجدها يؤمنون بالله ولا خير يؤدون من خادته ومن ذلك قوله **ف**  
 لا ينكح الله من الذين لم يقابلتم في الدين ولم يحرموا من دياركم ان يروهم منسوخ الحكم **ف** الباحة القول  
 اضطرار او المتعة اختياراً وهو قول الشيخ **ق** والقاضي وابن حزم حلت بالملك لا بالعدة مطلقاً وهو القول  
 للائمة لقوله **ف** تحريم الدائم واباحة المنقطع وبذلك بين وهو قول النقي وسال **د** تحريم نكاح من مطلقاً  
 اختياراً او جازاً مطلقاً اضطراراً قال ابن الجوزي وكان مستند هذه اقوال الجمع بين الروايات والايان فانه  
 قد يرد في الاسود ان التخصيص غير من النسخ ونحن قد اخبرنا في اكثر العرفان في هذه القران حمل ادلة الاباحة  
 على المنقطع وبالمالك حال الضرورة ويجلب عن آله الشيخين مطلقاً يحل الايات على ما تقدم وحمل رواية ابن عمر  
 ومحمد بن مسلم على الروايات ان كان العقد حال الاكثر ثم يسل الزوج فانه يفي على نكاح الكتابية اجماعاً عليه  
 محمولاً على ما في صحت يهودية ورواية معوية عن محمد بن مسلم على المتعة حال الضرورة الشديدة كما يباح البتة للضرورة  
 الاولى وجوب العزايض الا بدافع الضرورة بذلك **قوله** وفي المحرمية قولنا ان اشبهها بالحوار كل من حرم  
 نكاح الكتابية مطلقاً حرم نكاح الجواريات ومن اباحه على وجه اخر لقوله **أ** قول السعيد بالتحريم مطلقاً  
 وتبع النقي وسال وابن ابي برة **ق** قولنا بان يورث حرم بالملك لا بالعدة **ف** حرم الشيخة النعم والمالك البين  
**ف** ذكر النقي النعم والمالك وحرم الدائم والحق التحريم مطلقاً لثنا والله التحريم السالفة لمن يلهي اولي العلم



كتابهم وقولهم انهم اشد الحجاز في نظر لائق ان انا الحجاز مطلقا فانه ممنوع الا لاوله على انهم شركاء  
 قطعوا وان اردوا للمنع والملك كما قدموا لهم سنو لم سنة اهل الكتاب فسرع ايم لانهم ان سلم صحة  
 الحديث ضررهم ههنا مع انه قد ورد في بعض روايات الحديث المذكور غير المتكفي ناسهم ولا اكمل  
 زيلتهم ههنا وايدى لانك ان السامرة يدعون انهم من اليهودية منهم من اباح نكاحهم ومنهم من منع  
 والتحقيق ان يقول ان خالفوا اليهود في اصول دينهم حرم نكاحهم قطعاً لانهم خرجوا من اهل الكتاب  
 من وان خالفهم في الفروع فمهم يجوز منهم ما يجوز في اليهود الصائون جبرهم يقولون جديداً  
 الصانع ومنهم من يجعل معه هوسى قد وضع بها العالم وكانت حدهم الاصل ويعقدون في ذلك في  
 الكواكب الحرة والنظر وانما يدرك في هذا العالم وعطسوا الكواكب البعده وهدوا بها ابعدهم فلا  
 وجعلها بعضهم لغة وههنا لها سوا للعبادة وههنا لا تلحق ملكهم انهم وان قلنا الحجاز في الكتابين و  
 لذلك قال الشيخان انهم غير النصارى لانهم يعبدون الكواكب السبعة وكل بعضهم انها قبله من النصارى  
 وهذا يقررون على دينهم والتحقيق كالمى قلنا في السامرة من المخالفة في الاصول او الفروع ولم يرد ذلك  
 بسا اهل الكتاب القيليين ويرجع اليهم في ذلك من قعود او تنصير بعد معتد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
 لاسر ولا يصح منا كنهنا لاجل اهل الحكم كذلك بعد عنه عيسى استنكاه العلامه في عهد من الدخول  
 في دين منسوخ بعد تنصير فلا فرق بين منسوخ النص باقرار اليهود على دينهم خرج من ذلك اليهود بعد  
 التنصير فيبقى الباقي على اصله والحج الاول لهم قوله نعم ومن وقع غير الاسلام ديناً فلن مقارنته **قوله** قيل  
 ان كان بشرابط الله كان نكاحه باقياً ولا يمكن من الدخول عليها الا لا من المخلوق بها هذا قوله الشيخ  
 مستند الى رواية جليلين دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام ورواه محمد بن مسلم عن  
 وهو ضعيف لان الاول مرسلة والثانيه معارضة برواية الكوفي عن محمد بن علي بن محمد بن جعفر بن محمد بن  
 قيل زوجها فقال له على الاصل اسمك فلا فرق بينهما ثم قل ان اسلم قبل انقضاء عدتها فزنى امرئك  
 وان انقضت لان اسمك ثم اسلمت فانت خاطب من الخطاب ههنا مع ان ما اختاره لهم من انما سخ  
 النكاح مذهب الشيخ في الفتاوى وابن ادریس وغيرهم من المحققين وههنا الذي يقتضيه النظر اما الا  
 فلا انك من غير النكاح من اهل الذمة والمسلمين كما بين اهل الذمة واما ثانياً فلا بد من الا انما سخ  
 انهم ثبتوا للنسب لكان على السلم وهو باطل القول نعم بل يجعل الله لكان من على المؤمنين سبيلا واسا  
 ثالثاً فلو راية اليهودي في الصحيح من في الرجل يكون له الزوجة النصارى فسلم هو يحملها ان يقيم معها  
 فلا لاد اسلمت لم تحوله فقلت جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك لكان على النكاح فلا لا الا بزوج

جديد ولا يدرى ههنا شيخ على قول الشيخ بانه ما مضى منه النكاح فانها ان كانت زوجة فلا تحل ان  
 يمنع منها وان منع منها فلا يصح لها عدم التمكن وهو الجدل او بها هل من له وجه ان الشيخ عالم بحبر  
 الواحد وانها يتكلم في كتابها ما جعل به ان ما قاله الشيخ ليس يستبعد ولو لا الروايات لافضلنا  
 عنه لان العقد سبق اسلامها فلا يستبعد جواز نكاحها واما ما لا يقتضي لجلان العقد ههنا  
 اسقى السبيل للكتاب على السلم فاذا جعل بينه وبينها على الوجه المذكور ارتفع المقتضي في العقد سلبا وليس  
 سبيلا عليها من لانهم صحة العقد حتى يرتفع العقد لا ارتفاع السبيل فلا هو كما عارض له ان كانت زوجة  
 فلا تحل ان يمنع منها جهل فان كثرة من الزوجات يمنع زوجها منها مع بقاء العقد كما في الرقة والعدة  
 والحجس والاحمل والظهار ولا يلا **قوله** ان قوله اذا منع منها فلا يفتق لها عدم التمكن جهل ايم لان المنع في  
 الحقيقة ما من الزوج لنفسه في نفسه بعدم الاسلام فلا يسقط النفقة كتمان سفره ومضاه من النكاح  
 كتمان الحوض فيجب النفقة وبالحجلة لو تامل ابن ادریس كلامه لكان كلامه في حق الشيخ هو الذي يعضد منه  
 انك **الشك** **قوله** وروى عن ابن ادریس ان ابا القاسم عترة لا اراد ان رجوع الزوج في العدة فليحق  
 بها وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها وفي الرواية ضعف افعى الشيخ به لا محضاً الرواية وان اراد  
 هو رجوع العبد من طاعة سيده فلا استبعاد في اتحاد الحكم لاتحاد عليه وليس في الرواية في قول الشيخ ان  
 ان الزوجة امة او حرة بل هي مطلقة وقيد ان حرة يكونها امة غير سيده وبزوجه اذن السيد بن غم القوسان  
 الكلام الى الزوجة وان ادریس الذي يقتضيه الاصل ان الزوجة باقية ويعقد العبد ثانياً على مولاه لعدم دليل  
 قاطع على خلاف ذلك ومائة له حدة وجهه الشيخ ضعيف فان حمار فطى ولا عمل على ما يتقرب به مع مخالفته للاحكام  
 ولا نسلم ان الارادة التي هي ههنا طاعة المولى بل طاعة الله تعالى ولا مخالفة الخالق مطلقا بل مع  
 اعتقاد المخالفة اما مع المخالفة والاعتقاد بالخطة فلا يفسد مخالفة السيد كذلك والزوج قبل الا بزوج  
 الزوجة وليس كذلك **قوله** وهو يشترط النصارى في الايمان لانهم لا يفتقوا للكنيسة تحت حوزة الذي الزوجية ذهب المذهب الى  
 ان المسلمين متكافون لقولهم اذا اجازكم من رحمتي خلقه ودمه فزوجوه ان لا تفتقوا تكن فتنة والارض  
 وضاً وكبر ورواه عيسى بن عبد الله عن جده عن علي بن واخذه الله وجعل التساوي في الايمان افضل من  
 من جهة الزوجة ومذهب الشيخ يشترط في تزويج المزمع ايمان الزوج وتبطل القاضى وابن حزم وابن ادریس واختاره  
 العلامة وهو لا يقرى وجهه ان لا تومن ان يتحداهما عن دينها فان المرأة تلتزم من دين هي **قوله** ما رواه محمد  
 بن يعقوب بن رافع عن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله وهو على الميراث الناس على تزويج النساء بقولهم هذا خبر  
 بقوله الخان السات كالتقوى والتمس اذا ارادك ولم يعطف فداك والسات اذا ارادك ولم تزوج من ضلت فداك

٢١٧







ليس له الرجوع الا مع شرط الكفاية فيمن اختلف **قوله** لا يجوز التعرض بالخطبة لذات العدة الرجعية ويجوز في غيرها  
 ويحرم التصريح في الحالين هنا فائدة الخطبة كبرها فمما يستفاد من ذلك من ان الخطبة لا يرد بها الواسع  
 فبما هو مسمى بمصرح فالا وهو الخطاب بما يجعل غير النكاح كقول رب راض فيك او مطلق اليك او  
 سريين على قربك او لك على كذا او لا في بالزوج واشيا هذه وان كان الخطاب بالانجاء لا النكاح  
 مثل اريد ان تزوجك او اكلمك **قوله** التومان هو ان اذاب البعل او ذات العدة الزوجية او الحرية ابد كالمطلقة  
 فعلا والملازمة واشيا هو الخطبة من محل وعده يجوز التومان نعم لا يجوز للمعدة سراً ما في بعض قول  
 عند جماع ربيك وشبهه لقوله نعم لا تؤمنوه من سراً الا ان يقولوا لا روي **قوله** المطلقة فلو لا  
 يعني التصريح فيها مطلقاً من الزوج ويجوز التعرض بها وان كان ثانياً الانجاء المسمى بالصلح  
 فيه من الزوج خاصة والعرض من غيره وعدة الوفاة لا يجوز فيها التصريح ويجوز التعرض وبعد  
 انقضاء ثانياً يجوز ان معاً كل موضع قلنا فيه بالتحريم في غير ما ذكرنا من قولنا بالحرز يجوز فيه  
 الاجابة فيجوز لها التعرض فيما يجوز فيه التعرض ويحرم فيها التصريح **قوله** اذ اخطب فاجابته كره في  
 خطبتها ولا يحرم خالف الشيخ فيروي لا يحرم على الخطيب الخطبة لكونه في العزم وقد في غيره والحق  
 الجواز للاصل والنهي محمول على الكراهية وعلى التقديرين لم يرد ان النكاح صحيحاً ما لو استعت لوكنت  
 او رضى ولم يصح بالاجابة مثلاً ما انت الادب او ما فيك عيب لم يحرم على الخطيب ولا كره **قوله**  
 نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج امرأتان رجلين على مهر كل واحد نكاح الاخرى هنا فائدة **قوله**  
 شعر الكلب لسفر اذ ارفع احده عليه ليول ويقر قولنا لا بد لنت محرم وهو يقر به بالبدن شعر الخنزير  
 اخذت على ابنه عبيدة النجدي والشغار كبر الشين نكاح كان في الجاهلية وهو ان يقول الرجل لغير  
 زوجتي ابتك لي فاختك على ان ازوجك اختي او ابنتي وكان صداق كل واحدة منهما بضع الاخرى كما  
 رغب المهر واخطب البضع عند ذلك حديث الاسعاري في الاسلام **قوله** فترقت امرأة من رجل نكاح امرأته  
 مهر اخرى فبارة يدور وهو ان يجعل نكاح كل واحدة منهن اخرى وقارة لا يدور **قوله** لا يجعل النكاح مهر الا  
 منها ولا يجعل للاخرى شيئاً فاعل النكاح حال معاً ولا مهر يطل نكاح المهر خاصة وكذا اوجبت  
 النكاح حرماً من المهر كالمهر لا رجعتك متى طلق زوجتي فلكل ويكون بضع تحت كل واحدة مع عشرة دنانير  
 مهر الاخرى او بضع واحدة مع عشرة مهر الاخرى ولم يجعل للاخرى شيئاً فيبطل المهر **قوله** لو شرط كل  
 من الويلين تزويج الاخرى بمهر معلوم صح العقدان وبطل المسمى لا بشرط صفة تزويج وهو غير لازم والنكاح لا يقبل  
 الخيار فثبت مهر المثل وكذا ابيح العقدان لو شرط ان نكحه امه ولم يذكر مهر او نكحه امه لم يذكر مهر **قوله** لا يكره العقد

على قولنا

على القابل للزينة وهذا هو المشهور ان لا نسب بينه وبينها ولا رضاع **قوله** الصدوق في مقابلة بعض الحكماء  
 محجاً ورواية في بعض من لا يزوج المرأة التي قلت ولا انساها ومثل من جاز عن قيس وهو من جازها  
 والخطار لها ان قلت ولم يردت من غير كراهية لرواية البرنطلي قلنا قلت للرضا عن تزويج الرجل المرأة التي قلت  
 قلنا سبحانه الله ما حرم الله عليه من ذلك وهو استنهام على جهة النكاح وان قلت ورت كره له نكاحها لرواية  
 ابراهيم بن عبد الحميد عن قيس ان كانت قلنا وروى عنه قلنا في انها عاقبتها وولدي وفي خبر اخر وصح  
 وان كان مع ذلك ارضاع فلا كلام في التحريم ويمكن حمل رواية النكاح على ذلك او على ثمة الكراهية **قوله** الطالق  
 في النكاح المتعلق بالاختلاف عند اهل البيت في شدة ولما عزم على ذلك مع دلالة الكتاب على حله **قوله**  
 المسمى على النكاح في مبدأ الاسلام لروايتهم في رفعه وهو يطل ببعده دعواه وقد ذكرنا في كثير العرفان ذلك  
 على اية على جواز البطل من هذا فيلزم رجع هناك **قوله** وهو يعتقد احد الاطراف الثلاثة خاصة ومثل الرضى  
 يعتقد في الاما بلفظ الاباحة والتحليل ويريد بالافعال الثلثة رضى وان كان ومثل ذلك والامام ميا الهيد  
 ولا خلاف في ذلك وروايتهم بناء على قوله من خطب لانه من قبل الله ان يعتقد بلفظ الحب ومثل ذلك ان ابي  
 من افعال المنعة ومثلي في الاما ان الله **قوله** ويتركها كراهية لا يزوجها لا يصح بالمشقة قد تقدم حكماء  
 المختلف في نكاح الكتابية ثمان من الروايات ما في تصحيح يجوز نكاحها متعة كرواية زرارة عن من  
 ورواية محمد بن سنان عن من وغيرهما ولذلك افسار المهوران هنا من غير تردد وقد تقدم ما هو الاقوى  
**قوله** وان يمتنع بكبر لها اب فان نكحها فلا يفسد ما اوليها من كراهية لا يستباح بالبرك مطلقاً وان  
 كان لها اب مذهب للشيخ **قوله** الا انه لا يجوز لان يفتى اليها والافضل ان لا يزوجه الا باذن امها على كل  
 حال ومثله في القاضى وابن ادريس والمستند معهم رواية سعدان ابن مسلم عن رجل عن ابن ابي  
 يزوج البكر اذا رضى بغير اذن امها وقيل النكاح والصدوق لا يجوز التمتع بالبكر الا باذن امها  
 رواية ابن من عن محمد بن العلاء التي لها اب لا يزوجه متعة الا باذن امها والخطار الكراهية جعلها في ابن  
 والرواية بين واذا كره مع وجود الاب فبحر هذه الرواية حفص ابن الصري عن من في الرجل يزوج  
 البكر متعة فذكره للعيب على اهل اوج لا وجه لسند المصنف لابي واماً كراهية لا تقاس فلما  
 رواه ابو سعيد القاهل صرح واه عن من ثم قال وابق موضع النكاح لما في ذلك من جعلها غير مرغوب  
 فيها فيحصل العصا سيرة على اهلها **قوله** ولا حصر في عدد من هذا هو المشهور وادعى ابن ادريس عليه  
 الاجماع وايضا رواه زرارة عن من ثم ذكر كراهية المتعة اهي من الادب قلنا يزوجه متعة القاضى من  
 وقال القاضى لا يجوز للمتزوجة متعة ان يريد على ارج من النساء قال في كراهية ان يزوجه ماشاء



والأحوط ما ذكرناه وسندده رواية البرنطي عن أبي الحسن هو حمل الشيخ على الاحتياط لما رواه البرنطي الصحيح  
عن أبي الحسن **ع** قال الرجل يجتمع أجده من من الأبع فقال له صفوان ابن يحيى على الاحتياط قال نعم **قوله** وقد  
بالتزويج وليكن من هذا هو الشهر ويؤيده رواية محمد بن مسلم **ع** قال سألتكم المهر يعني في المهر ما رواه صاحب  
الحاشية من الأجل وحال ابن بابويه في المهر فيهم فافهم رواية سعيد الأجل عن من ادق ما بين زوج المهر  
كأنه واجب على المهر على الاحتياط بخلافه أن يكون أقل من ذلك **قوله** لو بان فساد العقد فلا يلزم  
يدخل ولو دخل فلما ما الحديث ومنع ما بقي والمهر جازئ لتوفير جهاتهما يستعاد منها مع غيرها ولو فسد  
المهر مع الدخول وجعلها كان حسن الأول **قوله** الشيخ وسندده رواية حفص بن الغضائري في الحسن **ع** قال إذا  
بقي عليه شيء من المهر وعلم أن لها رجلا فخذها بما استحل من فرجها وحسن غيرها ما بقي عذر موقوف لإياها  
أما إن بقي شيئا أو لاقى الثاني يدين أن لا يخطئ شيئا إلا ما خذول ولا يبره باستعاد ما حدث وما الأول فلا  
دلالة فيه على أن المتبقي قد استحقاقا فكان ينبغي التقييد بذلك والرجل الثاني اختياره العمل بالمتعدد  
إنها مع جهلها يكون مؤتمرا بالشبهة فيكون لها شيء مما لا ذلك وإباحة غيرها ما بقي في رجلها من مهر  
الرجل وفي إطلاق هذا الوجه نظر لأنه إذا علم الفساد وقدر بقي بعض الأجل وجب عليه مفاضة ما بقي من مهر  
على تقدير الجهل لأن المهر مبالغة مجموع الأجل يزيد وينقص حسب الرتبة بحسب الأجل أو بعضه وكان ينبغي التقييد  
بما إذا علم الفساد بعد انقضاء الأجل وما إذا علم في الأثناء فلهما مع الجهل قدر ما مضى من الأجل وعلى هذا لو كان  
تأويل الرواية بما إذا كان مقبوضا بقدر ما مضى من الأجل يحسن معناها في الرجل الثالث الحسن الوجه لأننا مع الدخول  
لا نستحق شيئا لأننا لا استحقاق ما مع العقد مع القضاء لا يخلو عند الزوج أو بالدخول مع الجهل ولا يلزم إطلاق العقد  
قد بان فلا يمتنع به **قوله** الثاني لأن الفرض عدم زوج يكون استحقاقا مع الدخول بالجهل من المهر في الثاني  
لأن المهر المأخوذ من المرأة فحينئذ هو ما كان استحقاقا أعلا من كاليوم والسنين والشهر ولا بد  
من تعيين هنا فائدة الاختلاف فإن الأجل هنا لا يحدد بقدر كذا لأنه لا يحد من المدة من طلوع الشمس  
لأن نصف النهار إلى سنتين متطاولة فإن كان مراده المهر بعد الأجل فلا يحد كذا فهو صحيح فلا يكون مخالفا  
للإجماع والأيكون مخالفا وإنما قال من طلوع الشمس إلى نصف النهار فيها على شرطه والمالك المذكور صاحب  
معلوم الاختلاف ينبغي وجوب كونه مقدرا بما لا يصح الزيادة والنقص فبطلان الرواية إلى عدم الحاجة أو  
أدراك المرأة ومهرها للسخف وقلة لود كالمدة بغيره كان العقد دائما لا يزول إلا بالطلاق وهو باطل على  
قوله بالطلاق لا يباح مع الاختلاف لا يكره الأجل ولا يكون مخالفا للإجماع **قوله** فإذ قد عقد عليها شهر لم يكره  
الشهر بعينه وفي غيرها شهر ثم طلقها بعد ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وهذا إنما يبين أن الزوج

العيب لأن مراده أن الشهر إذا أطلق ولم يعين الغنى الاتصال بالعقد فعين وهو حقنا على العرف وهو على قول  
أن العقد يستلزم اتصال الحكم الأحكام المتصلة به ما أن الكثرة على ما هو العلة متصلة به على ما أن ما رواه ابن  
أدريس بطلان العقد للجهل ليس بشئ ما قلنا من أن اتصال العقد بالعقد وهو معلوم فصيح **ع** لو سئل ما  
متأخر صحيحه لكانه العلامة عند اتصاله العقد وعدم المانع ويؤيده رواية بكارة بن كرم قال قلت لشيخنا  
يلقي لامة فيقول لكان حتى يفسد شهر أو لا يفسد الشهر ثم يفسد فلا فلتأها بعد سبعمائة فقال له شهران  
كان سبعمائة لم يكن سبعمائة فلا يفسد له عليها ولا يفسد لهم لا يصح ذلك بل يستلزم اتصال العقد لما قلناه أو لا  
ينبغي لوجه ذلك لا يصح العقد عليها الغير العاقد فيما بين الأجل والعقد وهو المانع من تجديد العقد عليها **قوله** الفتا  
لجها ومروية باطل لما لا وفيها نظر أما الأول فلا ينافي المهر لكونها ذات زوج وإن كان بمنزلة ما سها  
كالمعدة فإنما لا يجوز العقد عليها لكونها في حكم المهر وما الثاني فيمنع بطلانها كما هو رأي ابن حمزة وباقر  
**قوله** ولا يصح بذكر المدة والمرات محقة عن زمان متقد وفي رواية الجوز فيها ضعف لما يصح عدم الاتصال  
موردى إلى المهر والزوج والرواية رواها ابن فضال عن القاسم بن محمد عن رجل سها من مهره **قوله** قال ابن  
بن زوج المهر عن فرد واحد فقال لا بأس لكن إذا فرغ من فسخه ولا ينظر وضعها من فساد عقده أن فساد  
فانزويج وبطلان العقد من مخالفتها للفظ كما قلناه **قوله** الاختلاف بذكر المهر مع ذكر الأجل في بطلان العقد في  
المهر من دون الأجل في بطلان العقد في الاختلاف في بطلان العقد معروفا الثالث **قوله** الشيخ والمفتي و  
الشيخ ولي في مهره واختاره المهر بالطلاق دائما لرواية عبد الله بن بكير ومروية عن من **ع** قال إن سمي الرجل بموت  
لم يسم فهو كاح بامت **قوله** ابن أدريس أن كان العقد بلفظ زوجتك وانكسرت فهو كما قال الشيخ وإن كان  
متشكك في بطلان العقد لأن مقتضى ليس من القائل بالحباب العقد القديم فلا يفسد دائما ولا يفسد المهر **قوله**  
به فلا يتعدى مفعول هو قريب **قوله** العلامة بطلان مطلقا بأي لغة كان وبطله عن والده محتج بان المتعة  
شرط الأجل فإذا انقضت بطل العقد دائما الأولى في الجارية والرواية من من **ع** صحيحا ألا يكون متعة إلا بغير  
أجل وسعي رواية اسمعيل بن الفضل الحاشي **قوله** قال من من المتعة فقال له مهر معلوم للأجل معلوم وغيره ما أمّا الثاني  
فظاهر قصد الشرط ومضاء الاحتكام تابعة للقصد من القصد والدوام هنا غير مقصود فلا يقع والمنقطع فأنشأ  
فلا يصح إيمه قبل عليه لا يبرهن من بطلان العقد المتعة بطلان الدائم الذي هو الشائع وإنما لم يبرهن أن شرط إطلاق  
الكساح فاذ بطلت الطلاق بطل المهر وإن سلم اشتراك العقدين في معنى شأنا لهما فالمنع لازم لأنه لا يلزم  
بطلان ما ينافيه وينبغي إيمه أن القاطع العقود موجد بالارادة لا يفسد القصد ويحكم على صاحبها ولا يتم  
اختلاف كثير من القواعد الشرعية كان يقولوا العقد إذا كان متلا جلا وأهله أو بطل الأجل والمهر في ذلك



هو فان يحكم عليه عتق الفظ ولا يثبت له عتقه كذا هو العلم ان الشاهد اختار قول الشيخ محمداً  
 امان ان يعتق من ماله وقد سأل عن المنة وقوله لا يستحق ان ذكر شرط الايام فقال ذلك ان شرطه ان لا  
 اذ لم يشرط كان تزويج ثام وهذا جرد ما احتج به للقول بالانقلاب وفيها ما لا يوردنا على كلام العلامة  
**قوله** لا يحكم بشرط قبل العقد ويلزم ان يكون فيه المراد ذكرها في ان يكون بين الايجاب والقبول وبه قولنا ان الذين  
 والعلامة والشيخ قال لا اعتبار بما ذكر في العقد بل بما ذكر بعد نعم اذ العبد بشرط المذكور قبل العقد بعد ولزم  
 ولا يلزم من سواه ذكر قبل القول او لا يستند روايته بعد اهان بكبر وحسبنا عن من قال ما كان من شرط  
 قبل التكاح حرم التكاح وما كان بعد التكاح فهو جاز في حمل العلامة على ما اذا ذكر بعد الايجاب قبل القول  
 فاطلق العقد وارتد باليجاب تنبيه العزم باسم الكل وهو محسوس **قوله** يجوز ان شرط انما يلا او فاعدا  
 وان لا يلا في الفرج ولو رخصت بعد العقد جاز كل شرط ساهى يجوز اشتراطه الاصل وهو ان يلزم الوفاء به  
 الشيخ نعم وقال ان ادريس لا يلزم من المختار لزوم لقوله نعم لو فاء العقد ولو فاء الوفاء عند شرطه ثم  
 شرط ان يلا في الفرج لزم الشرط فاذا رخصت بعد ذلك جاز واختاره المصنفه وروى عن ابن روي  
 عن من قال يقول في اخرها اليس له الا ما اشترط ومنع ابن ادريس ذلك وقال لا يلزم عدمه ولو ما جعل قبل  
 الشيخ روايته واختاره العلامة وقوله اول اصاله عدم سقوط الحد وطواف الروايات وبه قول الشيخ  
 الذي رواه ادريس وقال المنة تصح هنا قال برقمه بالخصم تحت عموم والذين يرون ان اجماع الامة  
 واجب بانه محسوس لما تقدم **قوله** يقع الطهارة على ثمة فاش من عموم والذين يظاهرون من ثمة  
 وهذه من نساءهم قال السيد والفقهاء يرون في هذه واختاره المصنف في باب الطهارة كما سجد ومن اصاله عدم الوقوع  
 وروايتان فقال عن اخر من من ان كمال الطلاق والصلوة في الشبهة المصنوع والطلاق لا يقع هناك كذا الطهارة  
 وكان لازم الطهارة جواز المنة لانها ماله وكلاهما متفق هنا في انقضاء اللزوم مستلزم لانقضاء اللزوم  
 واختاره ابن بابويه وابن الجوزي وابن ادريس **قوله** لا يثبت بالمنة ميراث وقال المنة تصح بئس ما لم يشرط الشرط  
 نعم لو شرط الميراث لزم في المسئلة اقوال ائني التوارث بينهما وهو اطلاق المنة وابن بابويه واختاره الذي  
 وابن ادريس ولو شرط ذلك وهو غشوى العلامة لاصالة العدم ولو روى سعيد بن سنان عن ميمون وقد سأل  
 عن المنة جهاد الميراث لا يثبت الا ان كان ليس بينهما ميراث اشتراطا ولو شرط روى ابي بصير عن ميمون وقد سأل  
 عن المنة ما حدها قالوا حدها ان لا ميراث ولا يثبت لغيره في الميراث من مئة مئة الماهية **قوله** في الميراث لكن  
 لو شرط لزم وبه قول الشيخ وابن حمزة والكيدى لرواية البرقي عن ظهري ان اشتراط الميراث كان ولو لم يشرط لم يكن  
 وروايتان سلم عن من قال ان شرط الميراث بينهما كان بينهما على شرطها **قوله** ثم مطلقا الى ما قبل العقد فنفذ

ولو شرط شرطه بطل الشرط وقال القاضي لا ينافي ان يكون الامم على كل وجه ورويت وبه نصت الكليات والذهب  
 والقالبه **قوله** لا يثبت بالمنة العقد الخ من شرط مئة مئة الماهية بئس ما لم يشرط شرطه بئس ما لم يشرط  
 فيبقى وهو قول الرضا في بابي عقيل اما الثبوت فلا ينافي وجوبه ما لا ينافي مع الشرط فلو روى عنه في  
 واخرى والذين عليه الفتوى هو الاول لكن لو شرط التوارث لزم ان يكون بين الميراث والزوج فروع اعتبار من  
 الثالث ان الزوج الشرط بطل ان هو وصي يجوز الرجوع فيها **قوله** فيكون من الطرفين فيكون وصي منها وقيل  
 من طرف واحد فيكون وصي من جهة **قوله** ان قد لا يصيب يكون مقدره على الميراث ولا يلزم الرجوع الذي ينافي الرجوع  
 او التوارث من ذلك من فروع الوصية **قوله** اذا غشي لحي افا العدة تحيضان على الاشهر وان كانت من غش ولم  
 غش فخصه واربعين يوما وهذا قول الشيخ وقيل وكذا ان اوجها بالحيض وسنده رواية عبد الله بن الحسن  
 المصنف في طلاق الامم سلطانا وعدة تحيضان ردة التي يلا حرمه قرن لرواية زرارة عن الحسن **قوله** ان كان  
 له طفلان اسلم لسان وعدها ثمان وروى زرارة عن عيسى بن عبيد الله بن عمار على ما على الامم لان  
 باويه في النصف من الحصة ونصف رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن من قال ان الوصية تحيض اربعين  
 يوما لرواية ابن ابي عمير عن ابن ادميه عن زرارة عن من قال ان حصة المنة ان كانت بحصة فحصة ولا فحصة فعدة  
 للغير وابن ادريس والعلامة يريان في المنة بعض وجوه واربعين يوما اذا كانت لا تحيض **قوله** ولو ماتت ائني  
 العدة وبيان اشهر الوصية اشهر وعشرة ايام هذه رواية زرارة عن ميمون وقوله فيها كل التكاح اذ لم يشرط  
 ضلي على المنة كانت ايامه وعلى وجه كان التكاح سحر او تزويجا او ملك بين فالعدة اربعة اشهر وعشرين  
 ائني بها الشيخ والفقهاء القاضي وابن ادريس والصدوق في النصف وقال المصنف والمصنف وسلا وبن ابي عقيل  
 شهرين وخمسة ايام فولية التحليل بين رجل عن ميمون واختاره المصنف في الامم الصحيح واشبه بنظام الفرائد  
 ورويه المصنف في نسخة المصنف ان الحجاج عن ميمون في الصحيح ان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام هذا كله في الحرة واما  
 امة فقال الشيخ عدتها شهران وخمسة ايام حلالا للرواية الثانية على الامم وهو مشكل في الفرائد رواية زرارة عن ميمون  
 فلا يولى لها كاحرة كما قال ابن ادريس **قوله** لا يصح تعديده العقد قبل انقضاء الاجل ولو ارادة وجهها ما في واستأنف  
 هذا قول الشيخ والقاضي وابن ادريس لرواية ابن ابي عمير عن ميمون وقال ابن حمزة ان اراد ان يرد في الاجل جاز وبه  
 في المدة رجوع الاجل رواية قال العلامة في الامم لا بأس بقوله ان حرة لاصالة الميراث السلام من مراض شغلها بقصد  
 غيره تركها استغرله بعد لا يمنع من العقد عليه امره كما لو كانت مشغولة بعد قوله لرجوز ذلك  
 لجاز العقد عليها العزم قبل انقضاء الاجل قلت الجواب ذلك غير لازم لا بعد على ذات من لا يجوز والتحقيق  
 ان قلنا باشتراط انقضاء الاجل والعقد فلا يجوز التعدي ولا جاز **قوله** الثاني في تكاح الامماء **قوله** فليس للبعد



ولا لا ان كان عقدا لا نفسه ما تكامل الملم باذن المولى ولا ما دار احدهما في وقته على الاجابة في قولنا ووقف على  
 الاجابة اشبه القول بالشيخ في موقف حفيظ بالمل واما ان ادريس اولا بالاولى ثانيا بالثاني مستلزاما  
 من حيث هو انتهى بل على العباد فلا يقل ان الاجازة تخص بعقد العبد دون عقده ولا اختيار الملم انتهى  
 وحجة ابن ادريس ضعيفة اذ كلفها من جهة الدليل على قرينة ما تقدم من توقف عقد الفرضي وعدم بطلانه  
 والعقد هنا خصوصي لان ولاية العبد السيد وايضا ما تقدم من رواية ابن ابراهيم في قولنا واذ ان المولى  
 ثبت في ذمة السيد لان الاذن في الشيء يلزم تواجده لان النفقة واجبة لا يمكن ان يكون في ذمة العبد بعد  
 قطعها وهو اسماوي ويكون لوجها على الحال وليس مال العبد اذ لا يمكن ان يرضى ان يوجب الله عليه سلبه  
 اهلية التملك مع ان كونه من مال السيد والموجب عليه يخرج من ان شاء وكذا الكلام في المهر **قوله** الشيخ  
 طه هو في كسب العبد بعض عبا العبد لا كسب لاداء المهر والنفقة فان كان كسب مكتسبا فلا يخرج من معلق  
 برقبته لان المولى في التكاثر بمنزلة الجنازة ومنهم من قال معلق بذمة لا يخرج من ذمة المولى فكل من ذمة  
 كالموتى فلا يؤول المهر منه فان قيل معلق بذمة على العبد ما كان ان كان باع منه كل يوم فمجرد معلق عليه  
 من الله النفقة فعل فلان كسب كل ما كان في الجنازة وقت منتهى نفقته على ما سطره وقد اسفل ملكا سيدا منه  
 السيد اخر هذا القطر وفيه نظر لانه بعد البيع صار لغير الباع فلا معنى من ماله عند اجازة الثاني للتكاثر فلما  
 يتصور في ذمة النفقة لاسلمه الربح في ملكه ونظر لا يعطى ذلك وان اخرج الثاني فلا تكاثر فلا نفقة **قوله**  
 قولنا يخرج وهو ان كان العبد مكتسبا بحرية السيد بن جعلها في كسبه او في مال المولى وان لم يكن مكتسبا  
 فلى السيد ولذا ان العلامة لم يقل ان هذا القول لا يفرق ام لا لربك يمكن الفرق من وجوه ان  
 لا يكون المهر والنفقة باقين في الذمة ابتداء وعلى الثاني لا يلزم مع عدم الكسب ان يملك المولى السيد  
 الجارية وفي العين فيع هب في الكسب ومكسبه من حيث هو العبد ما اكتسب من المالك كسب السيد صاحب المالك  
 ايجاز العبد على التمسك حتى تزوجه مع سولها ذلك وعلى الاول لها الزام السيد لو اسع العبد **قوله** ان كان  
 له اذن في حال المولى حر الا ان يشترط المولى فخر على تزوجه واستدان **قوله** ان كان له اذن في حال المولى  
 الحر على ان كان له اذن في حال المولى حر الا ان يشترط المولى في حال المولى الحر على ان كان له اذن في حال المولى  
 بالاجماع فسق الباق على اصله ولو لم يحصل ان ادريس عن من اذا تزوج العبد الحرة فولد له اذن في حال المولى  
 اذ لم يولد له اذن في حال المولى الحر على ان كان له اذن في حال المولى الحر على ان كان له اذن في حال المولى  
 انه رقا الا ان يشترط الحرة لانه ما المولى فينتج في المالك واذا اجتمع حشاش في شيء فليس هو العبد على ان  
 ولو اذن في بيعه وفيه نظر لانه ايضا اذ الحرة في حال المولى الحر على ان كان له اذن في حال المولى الحر على ان كان له اذن في حال المولى

سئل العبد والنفقة الاجازة على قولنا قال ابن ادريس  
 والمهر والعبد عند وهو الشريك في ذمة المهر

رقام لم لا بد من موم قوله المومنون عند شرطهم من قول الصادق ع لا يملك ولا يرفع السون  
 فيها وقف من علمه ان ادريس من اصناف فقد وهم لا نرفع من التملك وكذا الاصح ان ملك الانسان لانه  
 لا يملكه فكذلك صورة النزاع لعدم الفرق بينهما **قوله** ولو تزوج حرة من غير اذن مالها فان وكلها فان الاجازة علمها  
 لان والولد في المولى وعده المهر والمهر يقطع الحد لولا كان جاهلا دون المهر ويطبقه الولد وعليه قيمته يوم  
 سقط حيا وكذا اذا دعت الحرة في زوجها على ذلك وفي رواية يملك المولى العبد ان كانت بكر او نصف العشر  
 كانت ثوبا ولو ولدها فملكها بالقيمة ولو خرجت في قيمته ولو لم يولدها فملكها بالقيمة وفي المسند نصف ولو لم يولد  
 بها فلا يرفع من هذا الكلام في مسائل كون المولى في الاجازة عالما او غير متعلم اقسامها كون عالما بالرقبة  
 والغير متعلم وهو يملكه ولا كلام في كونهما زانيا والولد رقا في ثوب الحد عليها وهل عليه مهرام لا المولى الملم  
 ثوبه ولا كلام في بيع كراها ما مع الطاهر وفيه نظر من كونها موصيا للبيع المملوك للسيد فيجب ومن كونها  
 حرة من مهر المهر في حقها وهو الحرة وعبد العتوى عالما بالرقبة دون التحريم وهذا قول ابن حنبل  
 فيخرج من العتوى ويملك المهر وبذمة الولد والمهر ان كان المملوك مملوكا فحقه فخر كما قلنا لا فهو كالمستلم  
**قوله** كونه جاهلا ويقتطع مع ذلك الحد دون المهر والمولى عليه فيه يوم سقط حيا وان كانت حرة  
 ذلك لاجلها لم ثم مع الحكم وان كانت عالمة فلا كلام في المهر مع الطاهر ولا ماله كونه جاهلا **قوله**  
 ولو اذعت الحرة فزوجه على ذلك طاهر العطف على الصورة الماخو وهو صورة المملوك ولا كلام في ثوب الاجازة  
 للذكورة وبمنه عطفه على ماله من ذلك كونه عالما بالرقبة والتحريم فذكر هي الحرة مملوكة يظهر انها  
 شاهدان في الحكم ايضا كذلك كسب النجعة المملوك على طاهر دعواها لا يمكن حدها فكل من خيرة لا تولى  
 عده بل هو صورة العلم **قوله** ان المملوك مملوك في القادر والذكورة والطلق والمراة على ذلك الاطلاق هو المملوك  
 الا في صورة دعواها التحريم فانه المستضي فيه ثم ذكر انه العترة او يصفه على تقدير البكارة ومعه ما هو مذهب الشيخ في  
 والقاضي وابن حنبل والرواية في من يجهل بعقبه رقعها الى الولد ابن صحيح من قولنا ان فلان كان حرة  
 اياها ولم يزوج على ما لما اخذت منه ولو لم يزوجها فزوجه ان كانت بكر وان كانت غير بكر فزوجه عشرتها  
 بما استحل من فرجها والاولى ان يزوجها اقل الاثني فيمسك في الخط في الزايد بالاصل وعدم الدليل على خلافه **قوله**  
 اخرج من ذمة المولى مع اذن ومع استنائه بملكه المصان من سهم الرقاب وهو قول الشيخ في راقا في المسند  
 رواية جماعة من من يزوجها فان ابن ادريس في حق المصان ان يزوجهم ولا يملك ولا يرفع السون  
 ابن ادريس لان المهر يخص بالعبد وهم غير عبيد ولضعف سماعه بل الحق ان العترة في ذمة المولى كغيره  
 الذي حاله من مولا ايجازية وبهم والمعلم ان الرواية لا يدل عامسا لانه الشيخ وقعه ابن ادريس ومنه لانها

ووجه



فثبت بخلافه وهو من كونه من سهم الوفاة وغيره يجوز ان يكون من بيت المال لا من المصالح ثم ان استعارة  
 الاب مع محضه منظور فيكون ثابت في وقت نظر مع العجز لعدم فتنه الى يدرة قال العلامة الدفع في المروءة من  
 رده من شامتها ان تقوم وتزال يد المولى عنها فيدخل تحت قوله ثم وفي الوفاة **قوله** ولو تزوج امرأته بعد ما علم  
 فلا مهر ولا مهر في زوج النكاح يكون الولد ذرا ولا يلزمها مهره ويوم العبد مهرها ان لم يكن مادون ومع  
 به هذه المسئلة بخلاف ما فيها الى امرين اسقوط المهر مع العلم بالرقه كونه العقد ليس بجزء منه بل مع  
 العبد حصول الفرق بينهما فيعتد بها على اوجه محلها العهل الشري فكون العقد شبهة بالنسبة اليها  
 في سقوط المهر اليها في عدم لزوم القيمة لها مع النكاح وذلك لاصالة براءة الذمة وتكون نحو لا يملك فلا يكون  
 له قيمة وتوافها في رق الولد لموط العبد مع العلة لانها غناء ملكه فعلم عدم صلاحه من ادم المهر فيه  
 عليا ولد ذلك لم يكن لها مهر في شتر مع بل لانها صنعت حقا بسبب علمها بعدم صلاحه من المهر **قوله**  
 ولو اشترى الحر صبي احد الشريكين من زوجين بطل عقده ولو اشترى الشريك العقد مغل وبالحليل رواية  
 صنعت اما الاول وهو بطلان العقد مع الشراء فلا قليلا يلزم بعض البضع بحيث تسع بعضها بالعقد  
 وبالمالك وبالبضع لا يعض بل يستباح اما بالعقد لا غير او الملك لا غير لقوله ثم الا على الزوجين او ما  
 ملكت ايما اهما حصل الاباحة في الامرين على سبيل منع الخاف في الاستحسان مع الجمع بينهما اما الثاني وهو  
 انما يملك على الشريكين ذلك العقد لا على الشريكين فيعتبر القاضي ان اذ ارضى مالك بعضها بالعقد صح  
 ويكون عقدا مستقلا واما ابن ادریس لا يجوز ذلك بل كان معنى ان يقول او رضى مالك بعضها بان يحرر على  
 ما يملك منها فخطاها بالملك والاباحة ومنع المهر بان علمه التحريض حاصله فان الملك غير الاباحة وهو قوله  
 ابن الجوزي وفيه نظر فانما مع التحريض في الملك والاباحة بل ذلك حاصل في الملك والعقد لا خلاف في حكمهما  
 فان العقد معدل المهر والمهر والخطا والعقد وغير ذلك ولا مع الملك شيء من ذلك لا خلاف  
 وليس كذلك الملك والاباحة فانه لا خلاف في هذه الاحكام واما الاباحة في بيع المالك والامحر  
 فدخل تحت الملك فلا يكون بعض في البعثة ولا في الحكم وفيه الرواية للشارح اليها واما القصد في النكاح  
 بنسب من قس من قال ساله عن جارية بن رجلين دارها معهما ثم احل احداهما فوجها الشريكة وقوله جارية  
 للم لها ستيرة لسبب ضعف بعض رجالها فاشترى ضعيفا بواضعه النظر **قوله** وكذا لو كان بعض جوارها  
 عطف على غيره لم يحل ان كان بعضا حرا واحده فنهى لم تحل وهو اجاب **قوله** ولو رباها ما من اهل الرضا  
 ففي جوار العبد عليها منه وفي رباها زود اشبه بالنكاح في الامم في العقد تدل من الضمير اي على جوار عقد العبد  
 راجع الى مولاها ومشتا التردد ومن فترى الشيخ بالجوار اعتداد اعلى الرواية المذكورة اتفاقا في اخرها الح

ان يزوجه معتدة في ذلك اليوم التي يملك فيها فل يفعل ومن لزوم التحريض المقتضى ولا يتم يخرج عن كونه  
 مالكا بمهاياه وهو بمنع من العقد لا خالة العقد على ملأ ان قلت الخاف في ذلك لانها مالكا لها فاضحا  
 العقد على اسمها طلبة للامانة كما صححها في العمل قلت يمنع دخول معتدة البضع تحت المهاييه والا يصح ان تمنع  
 لعز في ايامها وهرها بل **قوله** ويستحب ان يزوجه عتده ان يعطيا غنا سئلان **قوله** التحريض والتحريض  
 ابن جرير في ذلك زوج حقيقي وقوله ابن ادریس ان يزوجه حقيقي بل يحار من قبل الاستعارة والارواح في النكاح  
 والقبول من موجب قابل بالفاظ يعقد بها النكاح وليس كذلك والتحريض الاول لان اصله الاطلاق للتحريض  
 والاصل في في استباحة الزوج هو العقد فيكون زواجا فنفرد في الايجاب والقبول وكل من العبد ولا يملك قابل له  
 ويؤيد ذلك الرواية عن محمد بن مسلم عن عن الرجل يملك عتده امرأته فاحرم ان يقول انكحت فلانة **قوله** الحار  
 المذكور عن محبان يعطى السيد امرأته فيكون مهره وضع ابن ادریس الوجوب استسلاما لا كونه في الخارج  
 حقيقي فلا يفتن مهره او الحق استحبابه بل قابل لاصالة عدم الزوج وعدم ملك ادم المهر بل هو ملأ رتبة  
 ولا يثبت التحريض في ذمة بنت نعم تحب في المهر العبد لانه وتطيبا له ورتعا من منزلة العبد عنها  
 فيكون ححر اليه لقبه **قوله** فاذا اشقت لادم تحريمه في فتح نكاحها وان كان الزوج حرا على الظاهر فان اولاد  
 الاول في فتح الزوج لادم اذا اعتقتان بريدة كانت له القوم فاشترىها عامه وبعثها وكانت مخرجة لشخص  
 بعثت فقال لها النبي ملكك بعتك فلما رى **قوله** ثرت هذا الخيار من حكم الشارع لان الاولاي عليها ونكاحها و  
 لان احار به فلم يكن اختيارا بعد عتقها لزم امرها خصوصا وكما حبا لغيرها فيه **قوله** لا خيار في ثبوت  
 الخيار مع كون الزوج عتدا اما اذا كان حرا فلهما خيار لم لا في الشئ في ذلك بعد لان العقد قد ثبت والخيار  
 يحتاج الى ان يرضى العبد للاجماع فيقضي الباقي على الصلوة وقوله والقاضي بالمعذور ابن الجوزي وابن ادریس في  
 واختاره الله والعلامة وهو الحق لوجه **قوله** ان المقتضى للخيار مطلقا هو ملكها ملكتها لغيرها قلنا في نظر  
 الحديث واختلاف الحر والرقه لا دخل له في الخيار لان افاق الزوجين فيها ليس لها اجماعا ورضي الحر شرط  
 في العقد اجماعا وهذا المقتضى ثابت فيما اذا كانت تحت حرمه كون لها الخيار **قوله** ان الخيار ثبت للثبوت ولا يفتن  
 له سوى تجرد ملكه وانه قد ملك نفسها فكذا اذا اعتقت على وجه الاول لان ملكها انفسها اقوى من ملك الشئ  
 لها التزوم الاول ورضي الثاني **قوله** الروايات الدالة على ذلك روايتي الصباح صحيحا عن ابن عمر اما المرأة عتقت  
 فامرها بيهان شات قامت بعد ان شات فاحرم وهو علم في الحر والعبد ورواية ابن ابراهيم عن بعض اصحابنا  
 عن ابن عمر في رجل حرر عتده ملكه فاعقت قبل ان يملكها فلهما خيارا بعهدها عن محمد بن ادم عن بعض اصحابنا  
 وكذا عن زيد النخاس عن ابن عمر **قوله** ان يزوجه بريدة كان حرا فيكون نصا في الباب اما الاول فلما رواه ابراهيم عن ادم



عن عائشة لما قال حرسه رسول الله صلى الله عليه وآله وكان زوجها حراً لا يتقارروا في العيش إلا كان هذا القول  
 كان انظر الى ما يظفر به من طعنهم على ما جرى على نفسه فقال النبي للعياش يا عياش اني ارجو مني من عسر  
 يريه ومن عسر يريه مصافقاً الى النبي لولا حصد فانه ابو لهب فقال يا رسول الله ما ترى بالمرء فقال  
 لا انما انا شافع فقلت لا حاجة لي فيه فقال الشيخ في وروى عن عائشة في حرسه بركة ان زوجها كان عبداً لها  
 فقلت لو كان حراً لم احبها الا ما هو له من هذا الحدثنان يصحان في الحر والامه والعتق فقلت فقلت  
 كافر في الاصول مع ان الحر في الاصل يقع بحره ان يعاش ليس فيه اختصاص الحكم بالعبد ونحن لا نسفد اعرافنا  
 هذا فقلت في فروع في المعطوفات السب كذا نذكرها **١٢** ان هذا النسخ فروع في قوله ملكك فقلت فقلت  
 اني بالنسخة المعقوب قبل استشفع النبي ثم شفع فلم يقبل وهو يدين من التأخير ايجاب النسخ ولو سلم ما  
 حرج على الخيارات فلو لم يوافق له **١٣** لو اخرجت الخيار فجعل العتق لم يجعل خيارها اجماعاً **١٤** لو  
 علم العتق وجعل اصل الخيار محتمل السقوط لان جاهل الحكم لا يعد ويحتمل عده وهو الحق لا حكم  
 حتى فلو لم يعد فيه اثم كخرج **١٥** او علم العتق والخيار فجعل الفور لا جعل السقوط فجعل اصل الخيار لا يعد  
 طريق المستثنين فانه انما عدت في جعل الحكم فالفوز كذلك لا ادعى وان لم يعد فجعل الحكم سقط في  
 المستثنين فعمل السقوط لا جعل السقوط في المستثنين وعدم السقوط فيهما وحتمل الفرق وهو العتق فجعل  
 التأخر وعده فجعل الفور لان التأخير مع جعل الخيار لا يعدها الاختلاف العلم بالخيار فجعل الفور  
 فانه بعد عتق **١٦** ولا حرة للعبد لو اعتق ولا الزوجة ولو كان حرة هذا هو المشهور بين الاصحاب والافان  
 الجحد بثبوت الخيار هنا العلم قياصاً على الام وهو باطل وقال ابن حزم ان كان سيده حرة على النكاح فله  
 الخيار اذ العتق فلا فلا وهو ابي فاسد لان عقد النكاح كان صحيحاً فلا فرق بينه وبين غيره والافان  
 نكاح فلا خيار فاذا انسخ هو المشهور تسكياً باصالة العقد وعدم المعاض والمهر رضاءاً بالاجرى  
 ان رضاه حراً مع ان الحكم في نسخ الامه ليست حاصلة هذا لكون الفرق مقدور له اذ الطلاق مد  
 من احد السابق ان قلت اذا كان الطلاق مدته قد مدت ان له الخيار قلت ليس الكلام في الطلاق بل في  
 حدوث الخيار لسبب العتق كحدث الامه **١٧** ويجوز ان يزوجه او يجعل العتق صديقه او يبيعها او يزوجها  
 لفظ التزويج وقيل في شرط تقديم العتق اجمع اصحابنا على ان هذا الحكم من القواعد المشروعة العامة غير  
 مختص بالنبي بخلاف اكثر الفقهاء فانهم جعلوه من خاصية لما مضى لذلك فيصير مدته حتى ان اخط  
 حث اصحابها من غير غيره فاعتقها او تزوجه او جعل عتقها صديقه بعد ان خاصت حبيته اذا فزع  
 هذا فلو اريد **١٨** كيفية الصفة هنا فقال المعية والنفي ومضمع مع كمال الشروط ان يقول سيده له **١٩**

وتزوجتك

وتزوجتك وجعلت عتقك صدقاتك لوجه الله تعالى وظاهره انك باق لا صاحب انك كفي لا عتقها ان تزوجه  
 وجعلت مهرها عندك ولم يمتنع لان يقول اعتقك وانت حرة قالوا والعنق يحصل بقوله وجعلت مهرها عندك  
 كمال لرة الطاهر وحكم واحد فذلك هذا الثوب فانما يملكها بالقبول فكذا اذ جعلت العتق مهرها فاعلم  
 نفسها فعتق وتزوجك قول المعية بان العتق لا يبيع بالالصيغة الصريحة وهي التزويج ولا اعتناق ولا اصالاً بل بالملك  
 الا على البعوبة وان ملكها نفسها فعتق لان الملك لا يبيع من غير ان يملكها بالملك لا بالهبة  
 فله السيد والحق ان المهر هنا ملك ملك لا عتقك **٢٠** قال الشيخ وابن بابويه والقاضي وابن حزم وابن اوزيس  
 يشترط بعد التزويج على العتق ولا معنى للعتق وكان لها الخيار بين الرضا والعقد ولا امتناع من قبوله وتزويجه  
 رواية ابن جعفر عن اخيه مقلد سأل عن رجل يملك لاساً اعتقك وجعلت مهره عندك فقال عتقت وهي بالخيار  
 انشأت تزوجه وان شأت فلا فان تزوجه فليعتقها شيئاً وان قال قد تزوجه وجعلت مهره عندك  
 فان النكاح واقع ولا يعلوها شيئاً وقال الشيخ في شرط تقديم العتق وهو ظاهر المعية والنفي واختلاف العلماء  
 ولا كان عقداً على امر وهو باطل لعدم الروايات ولا ان لم توث الخيار لان الكلام لا يتم له بامره كما اذا  
 اعتقك وعليك خدسه سره فانه يدين بها الحرة وان تأخرت عن العتق ولجأه عن رواية ابن جعفر بالقول  
 ما يوجبها فانه ليس بميعا عقد النكاح بل لا اعتقك وجعلت صدقاتك عندك وهذا لا يعتد به النكاح  
 فيعتق العتق ويكون محيرة بين الرضا والامتناع واما اذا قل اعتقك وتزوجتك وجعلت مهره عندك  
 فلا يثبت لها الخيار **٢١** هل يشترط قبولها ام لا استشكل العلماء من ان يعتق العتق وكل عقد انطى  
 لا يدين من القبول لفظاً ولا من حيث هو معة حال النكاح لا امتناع تزويج الانسان يجازيه فالحري به شرط  
 النكاح والشرط بعدهم بالطبع فاعتق قولها لان الصادر من المولى قبول النكاح فيعتبر ايجاباً والقبول ايضاً  
 وان كان في اللفظ قبولاً فهو ايجاباً في الحقيقة وقبولها كما شفع من صحة العتق وصحة قبول السيد ومن ان  
 سبب الحرة تزويج السيد والسبب لا يقدم على السبب ونكاح الامه سيد السيد بقوله تزويجتك جنك  
 لفظ يدل على ايجاب صيغة شرعية على رضا من اعتبر رضاه في قبول النكاح وايجاباً فاجتمع فيه الوجهان باعتبار  
 وصح تزويج هذه الامه في هذه الصورة بالنفس ولجأنا الى قول الحرة بلا فصل ولان سبب العتق  
 جعله مهره وسببه العقد فقدم العقد عليه بالغلبة وهو شرط اعتبار قبولها في آخره عند الطبع  
 فلو شرطه دار ولا خياراً فعدم الاستطراد وهو الحق لان السبب فعل ذلك في صدمه معل قوله اذا  
 لو قلت لعتقي ان قلت ايضاً من خصايصه قلت لو كان كذلك لوجب بيان ولا لوجه لا فائدة  
 لعدم الدليل الثاني **٢٢** لو طلقها قبل العتق قال الشيخ رجوع نصفها قالوا سبب غير فان استلحق







البطل

والعقود ولا يراد الجارية بالبرقا وان لم يعلم بقوله لم يحصل له اماره ثبوت المشتري فلا يخلو اما ان يحصل  
 للمشتري مع علمه بغيره اماره الموت من دون خوف وشبهة او لا فان كان الاول لم يصح عنده ولا  
 تزويج ولا اضرار بالبايع وسعي في اطلاق ماله وعليه جعل الروايات وان كان الثاني فالاولى صحة المشتري  
 والعقود والتميز ويجوز لان على بايع حصوله ما يردى به دينه **قوله** واما البيع فاذا ايجت ذات الخيارات للمشتري  
 في الاجابة والتميز صحرا على الفور وكذا الرابع العبد وتحت امره وكذا اهل الزمان تحته حره لروايتها ضعف  
 لم يعلم خلافا في ثبوت الخيار للمشتري لانه مستند رواية ابن مسلم صحيحا من احدهما الروايات فلا خلاف  
 لانه بيعها الوبر زوجها وكذا الرابع بيع العبد وتحت امره اما لو كان تحته حره فظلال ابن ادریس بعده بتمسكا  
 باصله لزوم العقد وعدم تسلط على تحته والتعلق بحق الحره به تعلقا شرعيا ولا دليل على ذلك ولا على  
 انه قياس باطل وطرد الشيخ ثبوت الخيار وتبعه القاضي وابن جرير لما رواه الشيخ عن موسى بن بكر  
 عن محمد بن علي بن الحسن عن قال ان تزويج المملوك حره مطلقا ان يفرق بينهما وان زوج المملوك حره فله  
 ان يفرق بينهما وليس للمنفق بالطلاق لان الطلاق يبدأ الزوج فيكون بالبيع وهو لطلقال ابن ادریس  
 لما رواه او رواه الشيخ ايراد الاعتناء او قد يجمع بينهما في وقت واحد وان كان للعبد زوجة فيما بعد  
 مولاه فالتكاح باق بالاجماع والمم استنعتها بان موسى يعني واختار العلامة انه قول الشيخ صحيحا  
 مع الرواية المذكورة بان يجرد الملاك اما ان يصفى الخيار او لا على التندبين عليهم مساواة العبد لانه  
 في الثبوت او عدمه لكن المساواة في عدم الخيار بينهما باطله اجماعا فيثبت المساواة في الخيار وهو لطل  
 ولا انما لان لم ان يقاس ولا لوقد نص لكان حكم العبد مساويا لحكم الامه لان الشارع لم يفرق بينهما  
 في مثل هذه الاحكام كالم يفرق في التفرج وغيره وقوله الشيخ في طم ليس بجوعا عما عاله في لان بقا والتكاح  
 لا ينافي الخيار للمشتري وفيه نظر اما الاول فضعف الرواية كما عرفت ومنع دلالتها لاحتمال ان يراد  
 بالتفرج لمر العبد بالطلاق ولا استبعاد فرفان طاعة مولاه وحده عليه مطلقا لان ما ان اداه التفرج  
 وايضا لان لم ان البيع تفرج كجزا ايضا للمشتري العقد فيثبت واما ثانيا فلان في بيع العبد للمالك اما ان  
 يصفى الخيار او لا الى اخره ان منع افشاء الثبوت او عدمه مطلقا لجواز ان يكون مخصوصا بامه  
 مدخل في افشاء او خصوصه العبد منع منه فلا بد من الدلالة على نفى هذا في واما ثالثا فلان ان لم يكن  
 قياسا فلا بد له من دليل وليس العقل ولا الاصل ولا استحباب فلا بد من نص وليس الاثر ان يكون  
 وقد عرف حاله والرواية ابن مسلم ولا شك ان ظاهرها غير راجح ان يستلزم انحصار طلاقها في بيع  
 احدهما والا لكان المبدأ اعم من حره وهو باطل باجماع النخبة لكنه غير مخصص لاجماعا ان يبيع احدهما

او كان طلاقا لم يكن للمشتري الخيار بين الفسخ ولا مضاه بل كان يحتاج في الامساك للعقد به واذ لم يكن  
 ظاهره من ذلك لم يكن مضاهيا لاما باعفا فلان قوله بقاء التكاح لا ينافي الخيار قلنا يمنع من ثبوت الخيار لان المشتري لو  
 فسخ لم يفسخ التكاح فلا يجوز الحكم ببقاءه مطلقا والحاصل ان قول ابن ادریس غير بعيد من الصواب **قوله**  
 وكذا الرابع احدهما لم يثبت العقد لم يفسخ كل واحد منهما الصغير احدهما العبد ولا به ولذلك بغير الفسخ لا  
 والصغير في سبب البايع والمشتري اي برضا كل واحد من البايع والمشتري وهكذا قال الشيخ وتبعه القاضي  
 وقوله العبد يكون للمشتري الخيار ولم يذكر حكم الاخر وكذا ابن جرير وقال ابن ادریس في مسئلة المالك كان  
 لما لکن دفع احدهما بضم الدال لا ادرى لرضا الذي لم مع حره لعدم تحته ملكه ووقع العقد بغير  
 او برضا وانما وجبوا بالخيار والمشتري لانه اسهل للملك اليه وليس له بهوجب ولا قابل وان كان لطل  
 لا يجعل للمشتري اي الخيار فعليه قوله لا يفسخ برضا البايع في مسئلة الكتاب وعند الشيخ لا يفسخ  
 برضا البايع في مسئلة الكتاب والذي لم مع في مسئلة المالكين دفع احدهما واختاره العلامة مستند  
 بان الاخرين يختلف باختلاف الملاك فربما يرضى بقاء التكاح مع شريك دون شريك اخر فيفسخ  
 رضاه على قوله رحمه الله العتري **قوله** وبطلان طوطي المهر بالعقد فان دخل الزوج استقر ولا يفسخ باجماع  
 اما الرابع قبل الدخول سقط فان اجاز للمشتري كان المهر له لان الاجابة كالعقد هذا معنون كلام ابن ادریس  
 فانه قال ان بايع المولى الجارية قبل الدخول بها لم يكن له المطالبة بشئ من المهر لان الفسخ جاء من قبل مولى  
 الجارية وكل فسخ جاء من قبل المالك قبل الدخول بها فانه من قبل مولى من وكذا ليس لمشتريها الصم المطالبة  
 بالمهر الا ان يرضى بالعقد فان رضى كان رضاه كالعقد المستأنف فله المطالبة بالمهر فان طلقها الزوج  
 بعد الدخول استحقه كله فان كان الزوج قد دخل قبل ان يمسها مولاه الاول فان المهر للاول مستحقه  
 جميعه لان بالدخول يفسق وله المطالبة به فان رضى الثاني بالعقد لم يكن له مهر على الزوج لان عقدا واحدا  
 لا يتحقق به مهران وان لم يرض بالعقد الاول انفسخ التكاح وكان للمولى الاول المطالبة بكامل المهر ان لم  
 يكن استوفاه وهذا كلام سعيد لا صار عليه وقوله الشيخ ان اقدم الزوج من المهر شيئا ثم باع السيد  
 الجارية لم يكن له المطالبة بباقي المهر ولا لمن استوفاه لان رضى بالعقد وبيع القاضي وقوله لطلقال ابن ادریس  
 الزوج قد دخل بها استقر المهر فان كان السيد لا يفسد فذلك لكون الثاني المطالبة به ولو لم يكن  
 دخل هلم يجب على الزوج تسليم المهر وان كان قد قبضه استوفاه ومعه رواية سعيد بن ابراهيم عن ابن مسلم عن ابي  
 عن احدهما عليه السلام في رجل يزوج مملوكه من رجل على ابعاد ودرهم ثم احرم منه مائتين درهم فدخل بها  
 ثم ان سيدها باعها بعد ذلك من رجل لم يكن للمالكان الحره عنه فقال ان لم يكن او فاهاهته للمهر



حتى بلغها فلا شيء عليه له ولا العزير وأولها العلامة حمل الدخول على الحلو لها دون الألامح حمل قولهم يكن  
 أوناها أي لم يكن فعل الدخول الذي اعتبره عسان يوفيهما الله وفيه نظر إما الأول فلا تباين بعد لا يله  
 للفتة عليه فيكون باطلا أو ما ثانيا فلا يفتني عدم مطابقة الجواب لسؤاله فان السؤال عن حكم الدخول  
 نعم أو لا يصح لهم بان البيع حلولة من المولى بين الزوج وبين البضع المملوك له بالعقد والمهر فلا يزوج  
 الزوج ما لم يعضد من المهر لزم إضراره وفيه ريب في نظر لأن المهر يشترط عليه واحد كما سيجي فلا يكون للمولى  
 حائل بينه وبين شيء يكون المهر موزعا عليه حتى يكون عارضا ومصرافا وقد صحت الرواية الدخول إضرارا  
 فيكون المهر مستقرا بذلك فالأولى ح أطرح المسألة فانه الأصل في الفرقة **قوله** إذا كانت زوجة العدة مرة  
 أو مرة لغيره مولا فالطلاق بيده وليس لمولا إيجابه هذا هو المشهور بين الأصحاب وعليه الفتوى مستقلة  
 ما تقدم من حديث علي بن جعفر عن علي وماروا ليس المراد من قولهم قال ياتك عن العدة هل يجزى طلاقا  
 فقلان كان امتك فلا ان الله تعالى يقول عبدك لا يضر علي شيء وإن كانت أم قوم آخر من امرأة  
 جاز طلاقه وهو موقوف في الباب وما الفتنة ذلك فبقاؤه في قولهم منع من طلاقه وجعله إلى السيد  
 وهو ابن أبي قحيل وابن الحذر رواه زرارة عن قس عليه السلام أنها لا المملوك لا يجوز طلاقه ولا إحلاله إلا  
 بأذن سيده قلت فإن كان السيد قد نكح من الصلابة فله سيد السيد ضرب الله مثلا مبيدا  
 مملوكا لا يبدل على شيء أمي الطلاق وبما رواه يعقوب بن شعيب عن حماد الثاني قوله من قلان للعدة  
 حرة على الطلاق وهو قول الشيخ ومن تابعه لوجه **قوله** أن وجوب طاعته لمولاة على العزم لأن ما أداه القرائين  
 وما لا بد منه إما أن يكون ثانيا أو لا فإن كان لأولاه لزم الطلوع وان كان الثاني لم يكن للمولى إيجابه  
 على النكاح لكن لمد ذلك فيلزم المطلوب أي **قوله** أما ان يكون للمولى مدخل في تقريرهما أو لا فإن كان الأول  
 لزم المطلوب وان كان الثاني لزم ان لا يقع التفريق بالبيع والخصم قوله بوقع التفريق للبعث أو لم يبعث  
 المشتري العقد وهو الزام **قوله** رواية زرارة وقد تقدمت **قوله** لا ريب ان العبد لا يملك ملكا تاما إجماعا  
 بل إما ان لا يملك شيئا أو يملك ملكا ناقصا فان قلت لأولاه فالحال لزم لأن الجمع بين الحكم  
 بأنه لا يملك شيئا وبين الحكم بان الطلاق بيده وليس للمولى فيه دخل مما لا يجمعان وإن قلنا بالثاني  
 فقلنا ذلك يلزم المطلوب لأنه لا معنى لقصان ملكه إلا ان لمولاة مدخل فيها يملكه فلا يصح إحصاءه  
 مع امر مولاة بالطلاق ان قلت فما نضع رواية علي بن جعفر عن علي بن زرارة ليد عن حماد قلت أما الأولى  
 فنفسه واقع فلا يحدى لاحتمال وجود ما يحسن الحكم بتلك الواقعة وإيهان إذا قامت رويتان  
 وجب الرجوع إلى الأصول والنظر ولا ريب ان النظر يقتضي ما قلنا كما تقدمت وإما الثانية فنفسه نافيه

للمتزينا

لما قرنا لأن جواز طلاق العبد أهم من ان يكون على وجه إحسان للمولى له أو لا والعام لأدلة على الخاص  
**قائلة** لو كانت زوجة العدة فباعه سيده قبل الدخول قال الشيخ يفتني المهر ويثبت في ذمة المولى  
 ونفيه القاضي وابن حمزة وسند رواة علي بن حمزة عن زرارة ابن أدریس عجب عليه كمال المهر الثبوت في  
 بحمد العقد ولا دليل على سقوطه بالبيع وحمله على الطلاق قياس وهو حسن خصوصا مع ضعف الروايات  
 فإن حمل بن حمزة واقفي لمعهون **قوله** ولو كانت أم لمولاة كان التفريق إلى المولى ولا يشترط لفظ الطلاق هنا  
 فوايد أن يزوج المولى عبدا بامته هو عقد أو تمليك المنفعة إذا لكانت إجماعا لكنه ليس بعقد ولا  
 الاسترخاء للمهر لكن لا يستحق برشي ولا كان سقي عليه لأن المهر للمولى كما تقدمت فالمستحق عليه للمهر العبد  
 لا يستأله ان يبيع المولى في ذمة عبدا شيئا ولا في ذمة غيره ولا يبيع المولى قبل الزمير ولا المولى  
 لا يستأله ان يبيع الشخص في ذمة نفسه شيئا واشتغال لازم الشيء يستلزم الاشتغال فلا يكون عبدا وإيهان  
 إجماعا على أنه لا يبيع من هذا لفظ الطلاق مع ان يحتاج الدائم لا يبيع إلا بالطلاق أو البضع أما الزوال الملك  
 أو إيهان لا يستأله الدين ولا واحد من ذلك حاصل هنا فلا يكون فقدا ولا تمليكا لأن العبد لا يملك  
 أصبا ما ناهي أحبارنا عنه بالنسبة إلى المولى غير مستقر له فنه حتى شاء البضع لا يبيع فيه الطلاق **قوله** إذا  
 حل التفريق بلفظ الطلاق فلا كلام في كونه شرطاً بشرطه وإن بعد في الطلاق الطلقات لدخول ذلك تحت  
 الأدلة على التحكيم المذكورين أما إذا حصل بلفظ التفريق أو اعتراف المولى بطلاق أو يكون شرطاً بشرطه  
 بعد في الطلاق أم لا يقول ان قلنا إباحة أو تمليكاً لا يكون طلاقاً ولا بشرطه بشرطه ولا يبعد في الطلقات  
 وان قيل انه عقد فوجهان أحدهما نعم لأنه لا يملك الطلاق وقاية مقام حكم أحد المتساويين حكم الآخر  
 ان الفسخ لم يبعد لأبوا أصله من حدود ملك أو ثبوت عيب أو تدليس أو زور كما تقدمت وهذا هو رقيق بغير واسطة  
 فيكون طلاقاً كالطلاق وثاناً لأنه لا يملك طلاقاً إذا لم يكن طلاقاً لزم وقوعه بالكتابة وهو باطل إجماعاً وهو  
 فتوى ابن أدریس والعلامة وهو الحق **قوله** لو أم المولى العبد في الطلاق هل يكون بحمده فسخاً للمهر ولا اعتبار  
 أم لا يحصل الأول لأنه مضمّن للامر بالاعتزال أم لا يحصل الأول لأنه مضمّن للامر بالاعتزال الذي هو فسخ لأن  
 الفسخ مضمّن بكني دفعها الذي عبارة ويحمل الثاني وهو الحق لوجه **قوله** ان الأمر بالطلاق يتوقف على قيام  
 الزوجية المحين إيفاء لأن الطلاق رفع النكاح فلو كان مرتفعاً بحمد المولى لم يحصل شرط الطلاق فيكون  
 محالاً فيكون الأمر بالطلاق لا يقع برفع وهو المطلق **قوله** ان جعل رفع النكاح إلى العبد يصح واقعه بشرط  
 يحصل فلا يكون مرتفعاً **قوله** ان الأمر بالطلاق يرفع النكاح كما تقدمت في رواية ابن جعفر فلو كان فسخاً لاجتمع  
 الفسخان **قوله** فلو لم يملك الطلاق فلو كان فسخاً لاجتمع مصادقته بحال وان قلنا ليس بفسخ

قوله



فان قلنا ان الاباحة فكذلك لان الطلاق تابع للعقد ولا عقد فلا طلاق ويجوز كونه فسخا لان الاول استثنائه  
وليس من المولى كان فسخا وكذا ناسه وان قلنا ان العقد صحيح لا طلاق من اخذ بالساق ولا ان المانع  
المولى وقد نال باذنه ويجوز له ان ياتى به وقد تقدمت ولا يصح له ان ياتى به كونه طلاقا لان العبد كالمولى  
ولطلق العبد بغير اذن سيده الحق البطلان لما تقدم من رواية لث ورواية غيره ورواية يعقوب بن يعقوب  
عن من يملك من طلاق العبد قبل الميراث لا طلاق ولا كفاح وليس الميراث في الحقيقة لطلانه فيحصل على  
الغير المجازات وهو في الصحة **النظر الثاني** في الملك وهو من ان لا ملكية الرقبة ولا حصة في الكفاح  
به وهذا ما اريد ان يملك على اباحة كفاح المملوك مع الاجماع من قوله او ما ملكت بما لا يملك **٢** ان لا يخرج الى  
عقد لان السيد مالك لجميع منافعها وهو مستلزم للملك بضعها فان العقد عليه فيحصل الميراث ان قلت  
المراة ماله لجميع منافعها فله الملك بما ضعه فكانت حلالا لاله فخرج ذلك بالجموع والاجماع  
يدل على تحريمها وجها **٣** ان يثبت في الرابطة ان يكون ماله للبيع ملكا ناسا والعبد ماله ان يقول انه لا يملك شيئا  
ما ضم طاهره وملك ملكا فافصلا فيمنع لنفس الملك ولذا لا يجوز لاحد الشكا في ادم وطهرها **٤** ان  
ملكه بضعها الزم ان يكون كل واحد منها حاكما على ما عليه معا وهو ضد الحكمة المرادة لانه يقول ان  
قراون على الفداء بما فضل الله بعضهم على بعض **٥** هل يكون العبد ماله ملكا بمعنى جواز النظر اليها  
والخبرة معها والسرقة لاله لم يقل في وجها من احدها وهو ان ظاهره ان يكون ماله مملوكا او ما ملكت  
ايما من مملوكا على من ايج الطهارات الزانية لانه ناسا وهو لا يملكه بالملك لا يكون محرما فكذلك ان  
او خصيا لانه الذي يشرى في نفسه وروى اصحابنا في نص لا يمان ان الميراث بما ملكت الامدادون  
الذكوان وكذا اخبار في الخلاف فخلا كان او خصيا او محس باحتياج اجماع الفرق ولا احتياط واسمح  
في يدها رواه عن احمد بن اسحق عن ابي ابراهيم علة قلت له يكون الرجل الخصي يدخل على نساء وسواهن  
الرضع فترى شعورهن فقال لا يجوز روايت من منع بالاجرة على القبر وقيل ان الجسد بالكرهية محتاجا لادارة  
في كتابهم ثم كرهه ورواية الخصان الحرة من النساء احرا كان او مملوكا **٦** ويجوز ابتاع ذوات الانعام  
من اهل الحرب وبنائهم اي يجوز ان يشتري المسلم المرأة المروجة من اهل الحرب وان كان البائع القرية  
يجوز تملكهم بذلك بل يجوز الاستيلاء فلا يكون توسط البيع ما منع من صحة الاستيلاء لانه في الحقيقة  
استنفاد ولهذا لا يلزم ذلك العقد احكام البيع من الخيار والعين على الاصح **٧** ولو ملك لاله فاعطى  
حل له وطهرها بالعقد ولم يثبت بها بشيء الذي خلاف بعض الجمهور بانة لا لا بد من الاستبراء والحج مشافلا  
لانا مع العقد لا يكون مملوكا حتى يحجب استبراءها **٨** النوع الثاني ملك المنفعة وهو ان يقول احل لك

لك وطهرها وجعلتك في حل من وطهرها ولم يبعدها الشيخ وانما اخرون بلفظ الاباحة وضع الجميع لفظ العدة  
هنا فايدان **الاول** ان هذا النوع من تحليل الانسان امتنع لغيره هل هو من اجماع ام لا المشهور عند اصحابنا  
الاول ونقل في ما لا بد من قوله لا نادرا يصح كراهه مذهب الجمهور وارجح الموضع بهم قوله ام ما ملكت  
ايما لم يملك ماله لا يملك ويكون الميراث بها ماله انما يقع من ان يكون ذلك نجسا للملك الاصل ان لم يكن يخرج  
من ذلك مكان بالاجارة والعارية فحق في الباقي على موه ولما لا المملوكات لقول من ملك لان لفظ من  
وضع لمن يملك وكذا في الروايات عن اهل البيت كرواية محمد بن مسلم وابي بصير وابي ربيع وغيرهم وارجح الموضع  
بقوله من انما يملك ذلك فلو كان ملك العادة والتحليل خارج عن معنى الازدواج والمملك يكون عدونا  
وبرواية الحسين بن علي بن عتيق بن حصة علة سال عن الرجل يزوج جارية له لا احب له ولا يزوجها  
من من يملك المرأة فيقول لا يزوجها جارية لانه لا يملك الا ان يزوجها الا ان يزوجها لم يزوجها عن الايماء  
عدم عن الرواية الاولى لها يملك على الكراهية وعن الثانية يضعف الاول بالقول بمرجها فان قلنا احل  
لك لا يملك على التحليل فلا يملك على الاصح سبب الملك من البيع والبيعة للعين والتحليل للنفقة القاسية  
في الصيغة فلا شبهة **١** ينبغي ان يراعى في ذلك لفظ التحليل وهو ان يقول المالك قد جعلتك في حل من وطهرها  
هذه الجارية او احللت لك وطهرها ولا يجوز لفظ الجارية وقيل ان ادريس هذه العبارة من جواز احلها  
وامانع لفظ العارية فليست اشارة التحليل على اصحابنا انهم يعرفون الزوج فلهذه الشخ في باب العارية من  
طال ما احتقره فقال لا يجوز اشارة الجارية للاعتناء بها لان البضع لا يشترط بالاعارة ويحكم من ملك  
جواز ذلك وعندنا يجوز ذلك بلفظ الاباحة ولا يجوز بلفظ العارية واشارت العلامة لانه يجوز بلفظ الاباحة  
ولا يجوز بلفظ العارية والخيار لا انفصال على المسوق عليه وهو لفظ التحليل دون الاجارة والعارية ولا اباحة  
والتحليل وان كانت متفردة او متفردة في المنة تسكت باصالة الحرية فرج جارية القهر فرج عنه الجواز بلفظ  
التحليل بالنص والاجماع في حق اهل البيت لجواز بلفظ الاباحة كقولها يملك التحليل كما قال العلامة لجان العادة  
كقولها في معنى الاباحة واللائم باطل اتفاقا فذلك الماروم والملائمة ظاهرة وتوقد من ولية في العباس الشان  
قال سال رجل من جمهوره عن عارية الفرج فقال الحرام ثم مكث قليلا ثم قال لا بأس بان يعمل الرجل بما  
لا يحل **٢** وهل هو اباحة او عقد فاعلم الذي هو عقد مستعرة له هو عقد ارضائك لكان لو ان ما سمح  
الزوج خصه به فان فسخ الاباحة بالتحليل كان تطويلا من غير فائدة ولا يمكن الفسخ يدق كونه اباحة  
او عقد اصحابنا بل ولا حاجة لان ملك الغير ليس بخلاف في العقد ولا اباحة اذا عرفت هذا فاعلم انه لا ينص  
للبيع المبيع للبيع في العقد او الملك لغرضه والذين هم لغرضهم حافطون لا على ان يزوجهم او ما ملكت



ايها ثم وجب رجع هذا التحليل الى واحد منها ولا كان فاسدا فقال علم الهدى انه عقد منع اذ ليس  
 بتلك لان الملكات محصورة وليس شئ منها حاصل هنا فيكون عقدا وليس يابم اتفاقا لان رجع يحصل  
 وان كره الزوج فيكون عقدا متعده واختار الشيخ انه ليس بعقد وان احتج الى مدة معلومة وانما هو عندك  
 المنقضي بقاء لاصل على المالك كسكنى البلد واهما هذا هو المانع من دخول في ملكه ولم يمتد المرتضى  
 رحمه الله ان لا يكون تحليل الا باجل معلوم ومعه معلوم وليس كذلك الروايات الدالة على اباحة مطلقا في  
 شرط النسخ في عين المدة منسوخ وعلى التفسير لا بد فيه من القول **قوله** في تحليل امته بعد كونه زكرا وسواء  
 بالاختصاص بشئنا التردد النظر الى منع النسخ بوجوب رواية علي بن مطين عن كاهن عن شاعر المولى ابي  
 له ان يطلعا الامم من غير تزويج اذ الحل له مولاه فلا لايجل له والى قول ابن ادريس انه لا مانع منه من كتاب  
 ولا من رواية الجاه ولا لاصل الا باحة وفردة قوله نعم فانكروا من باذن اهلهم ولا يملك وطولها العقد  
 لاجتماع قيدك ايتم التحليل لقائهما في السبب وقول الشيخ اول الضعف بملك العبد وللرواية المذكورة  
 والتكافؤ في الايراد به العقد وعدها ان حقيقة في الوطى جارضا رجع الجاه على وجه لا يترك  
 لكنه لا يصح للحيه الامع القرينة وليست حاصلة هنا **قوله** ولو ملك بعض الامم فاحلته فنهالم يجمع في  
 تحليل الشريك تزويج الزوج للمنع قدم مثل هذه المسئلة ومثلا التردد من قول الشيخ بالجواز للرواية  
 ومن لزوم بعض سبب الضع المنع منه والتحقيق ان نقول ان جعلنا التحليل عقدا فلا خلاف في  
 البعض فلا يصح وان جعلناه تحليل كاصح لان الملك له اسباب كالشر او الارث ولا فاقا وطولا  
 ذلك ومن جعلها التحليل الا انه سبب ملك منفعه الضع وحسن سبب الملك غير صار ولا يتم  
 تحريم بعضها اذا ملك بعضها بالشر وبعضها بالارث واللازم باطل اتفاقا **قوله** وولد الحلاله من  
 فان شرط الحرية في العقد فلا سبيل على الابوين لم يشترط في الزام قيمة الولد روايتان اشبههما  
 انه لا يلزم ما ذكره اخنا المرتضى والشيخ في ابن ادريس والعلامة وهو الحق لاصلية الحر واصلية  
 برادة الذمة من القمه والاجماع على ان الولد مع اشرف الطرفين لان مبيى الحر على العبد والشر ابرو  
 لواعنى جزا من مائة الف جزء من الرقيق شرى عليه العتق في المصح والشران الولد مخلوق من ماله  
 الرجل والمرأة فتساوت فليته الى الابوين وترسخت الحرية بالاصل وبزوايه الروايتين عن اصحاب محمد  
 عن يمينه قال قلت له الرجل يحل جاريته لاجنه او حرة حلت جاريته لاجنه قال لا تحل له من  
 ذلك ما احلت له قلت فمجان بولده قال يلحق بالحر من ابيه وبمجانها رواية زرارة عن محمد بن ابي  
 جاريته لاجنه قال قلت فاما جانت بولده قال يضم اليه ولده وزيد الجارية على صاحبها اوجه التحريم

اذ الشبهة

اذ لم يشترط الحرية لزوم القمه محتجاً به وايضاً من من الرجل يحل لاجنه فرج جاريته قال هو حلال  
 قلت فان جانت بولده من قال هو لولى الجارية الا ان يكون قد اشترط على مولى الجارية حين احلها له ان  
 بولده حر ومنه الجواب ان الاول اوضح طوعا او قهرا وقت المنة لا يشترط فلعن الرجل **قوله** ويلحق بالنظر بالملك  
 النظر في مورد خمسة الاول في العيوب **قوله** عيوب الرجل اربعة الجنون والبصا والعين والجب هنا فريد الاكثر  
 على ان عيوب الرجل هذه الاربعة وبها القاضى في الكمال وزاد في المذهب الجذام والبصر والعصى ولم يورد انحصار  
 عيبا فيه وهو الظاهر من كلام ابن الجوزي وهو يرى عيبا في الوجه **قوله** ان هذه الثلثة عيوب في طرفة المرأة لاجلها  
 حتى طرقت الرجل اولى لانها اشهر اعيان المرأة لان الرجل لو لا حكم الفسخ لاسكنه الفسخ بالطلاق بخلاف المرأة لاجلها  
 اذ امكن ان يتركها بغير حكمها **قوله** الفسخ اطلاق رواية الحلبي عن من انما يرد التكاح من البصر والجذام و  
 الجنون والعقل **قوله** في الجذام قوله النسخ من الجذام فاردك من لاسد الحق لاكثر باصالة بقاء العقد **قوله**  
 فسخه ورواية ضاقت العين من من الى ان قال الرجل لا يريد من عيب يخرج ما خرج من هذا النسخ بالاجماع  
 حتى الباقي على النسخ والجواب ان لاصل يحال الدليل وقد بيناه والرواية من تركه الظاهر لاجتماعه مع  
 مخالفة النظر ضعيف **قوله** الجنون زوال العقل بحيث لا يميز صاحبه الحسن من القبيح والمخاض هو حل  
 الاثنين وفي معناها الوجاء وهو علة ضاقت بسان والجب هو قطع المذاكر بحيث لم يبق له ما يمكن  
 الجماع به والعين مرض يجرى من لا يلاج لعدم انقضاء العضو ولا من العتق من من اى اذا عارض العين  
 الاعتراض لان الذكر يعرض اذا اراد الالاج **قوله** سيجي انه لا فسخ بالمخاض فيما عدا الجب واما الجب فحل  
 يفسخ به ولو تحدد بعد الوطى لم لا فسخ في موضع من طحالها بخيار ومدها الاجماع وبه القاضى لقوله  
 الاستمتاع وليس بها طلاق فلو لا خيار لم يجرى والفرج والضرر المشان بالكتاب والسنة وفيه من  
 امر وقضى لا خيار لها لاصل بقاء العقد واختاره ابن ادريس ولا جرحه الاول للياس من هذا الاعتقاد  
 غيره **قوله** وعيب المرأة سبعة الجنون والجذام والبصر والقرن ولا فسخ والعصى ولا فسخ وفي الرقبة  
 اشبهه بثوب عيبا لانه يمنع الوطى ولا يرد بالعدو ولا بالزنا ولو حدث فيه ولا بالعرج على الاشبه فقدم  
 الجنون فلا حاجة الى العادة والجذام مرض يظهر بعد من الاعضاء وتأثر اللحم ولا يكتفى قوة الاحراق ولا في  
 الوجه ولا استدارة العين والتعرج اما الهجره وهي العقد فيكون التعرج التعقد او من الهجره وهي السر وبنت  
 بشهادة عدلين ما رين انه جذام فان لم ينقض فطع المنكر اليمين والبصر هو البياض الظاهر على صفحة العين  
 لغلبة البلمة وقد يشبهه بالبهق ويحكم في الثبوت كما في الجذام والقرن والغالبية عبارة الفقهاء بفتح  
 الراء وفي لسان اهل القمه يسكنها واختلفت في ماهيتها فقيل انه عظم تنبت في الرحم يمنع الوطى وقيل انه



لم يثبت في الرحم وبسبب العطف والفرقان حكاهما في قوله العبدان اعتبر الوضع اللغوي فهو مسئلة من علم  
 اللغة وان اعتبر الحقيقة فهو مسئلة من علم التشريع فالفقيه مسلمة بحث من القدر المتشرك وهو كمال  
 يمنع الوطى ثبت به الخيار لقول غايه التكاح ولا فلا ولا بحث عن وجه التعارض ومن حيث ادرك على احد  
 دون الآخر واقتضاء قيل هو هذا الجاهل من يخرج البول والمحيض قاله ابن ادریس وقد اعين هذه  
 الجاهل من مدخل الذكر يخرج الغايض وكلاهما عيب والعيب هو ذهاب البصر من العينين معا والزوج  
 التكامل الثنتين بحيث يمنع من الايلاج اذ انما هذا فاما مسائل الاظهر في فناء لا صاحب ان العيب عيب  
 ذكره الشيخ في هو المنيذ والمزني وابن الجنيذ والقاضي والشي وملا وابن ادریس وابن حمزه وجعله  
 الشيخ طاق قولا محكما وجعله ابن بابويه في رواية والدليل على كونه عيبا رواية داود بن سرحان صحيحا  
 من من في الرجل يزوج المرأة فيوتى بها عيبا او رصا او جذما قاله في قوله لا يكون لها المهر في  
 وروى ابن بابويه في الفقيه عن محمد بن مسلم عن قومه قاله ترو البرصار العيبا والجذما والعرجا لم يجعله  
 الصدوق في المقتصر عيبا يحتاج به واية الحيلة المنقذة انما يرد التكاح الى العز واما الضرر واجب بانه مع  
 التعارض يجب الرجوع الى النظر وهو مقتضى كونه عيبا لانه اخبر بالرجل والاخر في الاسلام لان عيب  
 لم يجعله العاقد فيفسط على الرديك البع والقياس وان لم يكن حجة لكن له صلاحه التراجع في قوله الله  
 في الرق بحيث عدم نص الصحيح بذلك ومن اقتضاء النظر الزود لكونه مانعا من الايلاج الذي هو مراد  
 من المرأة لا للتناذر والنسابة قد به كالقول ان قلت هذا قياس وهو عندكم ليس بحجة قلت انه ليس  
 بقياس في الحقيقة لان الخصوصية التي يمتاز بها القربى من الزوجين يعلم قطعا انه لا مدخل لها في الحكم  
 فيكون الحكم على المترك فيكون الزوج من جزئيات ذلك المترك والتحقيق انه ان لم يقبل الايلاج  
 فهو عيب وكذا ان قبل وامتنعت ولا فلا عيب وهو يعبر عنها بالنسبة الى الصغر واللات اولي  
 معتد لها والى الله الزوج الاقرب الاول ومع نقول هل لها الخيار اذا كان كيلة لا بالنسبة الى زوجها  
 بحيث يحسنه بالوطى الاقتضاء فير تود من عدم الرق في نفس فيه ومن اقتضاء النظر الفسخ ونصا للضرر  
 وهو قريب ويكون حكمه حكم الخصا والجب لان امتناع الوطى من قبله ان لا يرد بالعور اذ ليس بها  
 من كمال التناذر ولا ضرر فيه فلا موجب للرد قاله المنيذ وملا والقاضي والشي وابن الجنيذ  
 المحمود به الزنا ترو لكونه عارا وقوله الشيخ وابن ادریس انها لا يرد الا ان يرجع على ولها العالم بحالها  
 بالهر وليس لعقلها الا بالطلاق والحق انها لا يرد ولا يرجع على الوطى في قوله لا يرد فلا صالة لزوم  
 العقد وكونها محدودة في مانع من التناذر ولزم العار ممنوع لعدم ترو على التناذر بالطلاق ويؤيد ما

قلناه ورواية داود ابن موسى عن محمد بن خالد بن محمد عن المحدثين عن المحدثين عن المحدثين عن المحدثين  
 الرجوع على ولها بالهر وعدم رد ها كما يجمع بين التفتين لانهما كونهما محدودة ان كان عيبا استلزم  
 والا لا يمكن من وجوب الرجوع على الوطى في قوله الشيخ في وابن الجنيذ وملا والقاضي في الكلام و  
 والشي وابن حمزه العرج عيب ترو به المرأة لرواية داود بن سرحان صحيحا عن من في الرجل يزوج المرأة فيوتى  
 بها عيبا او رصا او جذما قاله في قوله لا يكون لها المهر على ولها وجعله الصدوق في الفقيه والمقتصر  
 ولم يذكره الشيخ طاق وجعله ابن ادریس قولا محكما والحرف ما فصله العلامة وهو ان يبلغ الاقتداء فهو عيب لا  
 فلا ولا حثارة للمهر لقول في رواية داود بن سرحان في الصحيح وان كان جهازا نزلها الرجل حرة شهادة  
 النساء عليها ولا يفسخ التكاح بالعيب التجدد بعد الدخول وفي التجدد بعد العقد ترو عددا العنن وقيل  
 مفسخ المرأة يجوز الرجل المستعترق لا وفات الصلوة وان عتد مفسخ هذا البحث مسائل في حدوث العيب  
 بعد العقد وقبل الدخول قولان قال الشيخ في طاف ترو به العموم الاحاديث المنقذة فان لم يحصل فيها بين  
 كفى العيب قبل العقد او بعده وقيل ابن ادریس لا يرد به وهو الظاهر من كلام ابن حمزه واخبره العلامة  
 بان العقد وقع صحيحا خاليا عن التدليس ولا يثبت به الخيار فيكون لازما كالتجديد بعد الدخول ولا  
 لم يرد منها تدليس وبمكة الفصل بالطلاق فلا يثبت له خيار كالأصغر وتحتة ان لم يثبت له خيار  
 ولو كان شرط اخر تعالى لا يثبت له خيار واما المهر فتردد فيها عند العنن نظر الى الخلاف والطلاق  
 الروايات فترو كون الاصل لزوم العقد فثبت الخيار يحتاج الى دليل ولم يوجد فلا ترو والفقيه على ما  
 قاله العلامة لا خلاف في ان العنة ترو بها سواء كانت قبل العقد او بعده وهل ترو بها لو حدثت بعد  
 الدخول او لا مع الشيخ وابن الجنيذ والقاضي وابن ادریس وابن حمزه وقاله المنيذ ترو بها وتجر ان رده  
 قاله الشيخ انما حمله على ذلك مضمون الاحبار واطلاها ثم قل ولا يرد عند اخذ بالخبر الذي يروى بان  
 اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي النضر ان كان يقول اذا تزوج الرجل امرأة عليها مائة ثم اعرض عنها  
 فليس لها الخيار لصرقة بابت وليس لها مائة الا لا يرد ولا الامام مالم يسها من الدهر لمرة واحدة  
 خيار عن غياث القبيح عن في العنن اذا علم انه عتق لم يأت النساء فرق بينهما واذا وقع عليه او غيره  
 واحد لم يفرق بينهما قاله العلامة لا يشترط قوله الشيخ عسكنا عسكنا العقد لازم وبما تقدم من الروايات  
 وان كان قول المنيذ لا يخلو اليه من قوله ما في دفع الضرر فغوات فائدة التكاح قاله في ذلك من  
 المتوقفين قلت وقوله الشيخ مع شبهة اقوى لما ثبت في الاصول من وجوب العمل بالخاص او الغية مع مخالفة  
 العام او المطلق لا ريب ان الخبر الذي اوردته الشيخ انخص اقوى دلالة ويمنع لزوم الضرر اذ وجوب



الاتفاق عليها وبما حله على الإطلاق **قوله** الشيخ في قوله **قوله** والمعيد اذا حدث الرجل جزون لا يعقل معاقبات  
 الصلوة كان للمرأة الفسخ ولا اذا اوجدها القيد فائدة بعد تحريم الجزون ولهذا لم يجعل القاضي لهذا القيد مدخله  
 ثبوت الخيار وخياره العلامة لقوله في الوجه القسط على الفسخ من اقل اركان الصلوة او لما فيه من الضمير  
 المتفق بالاصل الفرات ثم منافع العقد من كمال الاستمتاع ولما اولى على بحدوثه كذا ما يراه في الحكم على امرأة لها  
 قد اصاب في عقله من بعد تزوجها او من جزون كذا لما ان يترفع نفسها سنن فانت **قوله** يظهر من كلام ابو حنيفة  
 ان الجزون للوجوب الحار في الرجل والمرأة هو الذي لا يعقل مع اركان الصلوة سواء كان مندا على العقد او  
 سائر احده وكلام باقي الاصحاب يدل على ان قيد عدم العقل المذكور يخص الجزون الحار بالرجل كذا قاله  
 لانما كان قبل العقد ولا يجوز للمرأة **قوله** الجزون الحادث بعد الدخول يحكم حكم التدهيم الظاهر من كلامهم **قوله**  
 الفرق **قوله** الفسخ فيه ليس طلاقا فلا يطرد معه تنصيف المهر فانها في اختلاف وان الفسخ لغير الجزون لا  
 يفترق في الطلاق وهو لا يفترق في الجزون التجهة الى الطلاق لموضف **قوله** المرأة طاهر كلام الشيخ من تابعه غير ان  
 ادريس بن يونس يفتقر اليه ويكون من وليه ولا يوجد سواهما في العيوب خلافتهم في الطلاق **قوله** ان الفسخ  
 بالعيوب يطلق ليس حكمه حكم الطلاق في المهر ولا في غيره من اشتراط شهادة عدلين والظاهر من الحضور  
 غيره ذلك **قوله** لا يطرد مع الفسخ ان كان قبل الدخول فاللام نصف المهر وان كان بعده فاله كذا لان حمل  
 الطلاق قياس لا يتولد به وسابق تفصيل ما يلزم من المهر وما لا يلزم مع الفسخ قريبا ان شاء الله تعالى  
**قوله** لا يفترق الفسخ بالعيوب الى الحكم ويفترق في العن نصيب الاجل هنا فائدة **قوله** من ذهب الى ان الفسخ هنا  
 يحتاج الى الحكم وليس لاحدهما الاخر فائدة **قوله** ان الجديد **قوله** الشيخ في هذه العبارة اما الفسخ فالى الحكم  
 لا يخلو فيه ولو قلنا على ما ذهبنا ان له الفسخ بنفسه كان قويا ولا يلزم له القطع المحض وقوله في ذلك  
 لا يمنع عندنا ان يفسخ الرجل بنفسه او المرأة لان الاخبار مطلق في هذا الباب كذا العلامة في هذا  
 الكلام يدل على تزوجه **قوله** الذي ذكره المصنف من عدم الاتفاق الى الحكم هو مذهب الاصحاب لم نسمع فيه خلافا  
 لما حكينا به وقول ان الجديد غير قاطع لا يوجب مع اغتفاء الجميع بعد ما عينا من قول الشيخ في قوله  
 تزوجه كذا في العلامة لا يمكن الجمع بين كلاميه بان يكون النزاع الى الحكم على سبيل الاستصحاب لا للزوج  
 لا لغيره وكل واحد من الزوجين فله الاستعداد بغيره من المحقق لكن هذا الى الحكم احط فاعلم ان النزاع  
 قد نذرناه لا لشهاد **قوله** اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد فسخها المسمى ويرجع على الدخول  
 واذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر في الفسخ ولو كان بعد فسخها المسمى ولو فسخ بالخصا بفتها  
 المهر مع الخلوة ويعبر به يحتاج بسط هذا الكلام الى ما بحث **قوله** اذا وقع الفسخ قبل الدخول سواء كان من

الرجل المصلحة فلا يملك له الفسخ او العن لانها انما يفسخه اما بالعقد او بالدخول والعقد قد افسخ والدخول لم  
 يصل **قوله** اذا وقع الفسخ قبل الدخول استحققت المهر في الجملة على الخلاف لان جزه فائدة لا يسقط المهر ان كان  
 الناحية من المرأة وفيه نظر لانما كان لا يتناع بالبيع لا بد له من عوض وقوله الشيخ لا يسقط المسمى وجب للرجل  
 سواء كان الفاسد من الرجل والمرأة وقوله كل كساح فسخ يعيب مبرج حلال العقد فان حكمه حكم الفاسد في الاصل يتعلق  
 بجميع احكام الكساح الفاسد ان كان قبل الدخول سقط المسمى لا يجب شي منه ولا المهر ولا نفقة العدة وان  
 كان بعد الدخول فيها به المثل وقيدانية نظر لانما منع ان حكمه حكم الكساح الفاسد وهذا الواضح من له فسخ  
 الكساح ثم العقد وبثبت المسمى **قوله** اذا رجع على الزوج المهر بعد الدخول فسخ هذا القول **قوله** الشيخ في  
 والناحية وانما رتب ان لم تست فسخها واستعادت الزوجية وان لم تست فسخها عود عود  
 على ذلك ان دلها يظهر من كلام المصنف احتيا هذا القول **قوله** في ذلك انه يجب به المثل وهل يستقر ارجع  
 عليه روي عن علي بن ابي طالب ان احدهما يرجع به على الغار وهو المهر في احدنا والثاني يسقط ماله في  
 الرجوع فان كان الولي يعرف امرها فارجع عليه لانه العار وان لم يعرف كان الرجوع عليها لانها الفسخ وكل من رجع  
 فسخا بالرجوع عليها فكم يرجع قبل الكل لا القدر الذي يجوز ان يكون مهره الا امرى الرجل من العرض قبل الكل  
 والله اقوى وخياره العلامة وهو جدي لانما يفتقر ان يكون القدر الذي يفسخها ان يتأمله الرجل وانما هو المثل  
 في الكساح التبرج لا الدائم لا قبل ولا يكون مهر في الجملة لانه لاحد وانما قلنا ذلك لان سبب الرجوع هو العور  
 ولا يفتقر العورة الى الزيادة على ذلك **قوله** الشيخ ان زوجها قبل العلم بها فلما اخذته ويرجع به على من  
 دلها وان كانت هي المدة ففسخها لم يرجع عليها بشئ مما اخذت بعد الوطى **قوله** ابن الجوزي  
 على الوطى باقل من مهرها الا ان يكون العيب مما لا يظهر وقد خفي على الوطى فيكون لها ان صدق لها  
 والباقي مردود من مهرها على زوجها وحكمها حكم ولها ان كانت هي العاقبة على نفسها يدل على الرجوع على  
 الغار في الجملة ما رواه ابو حنيفة صحيحا عن حماد بن زيد عن امرأته من ولها فوجد بها عيبا جديا دخل  
 بها قاله فقال اذا نالت العقد فلا فسخها او الوطى والمجوز من الفسخ امره ان كان لها من ما نزلها  
 فاعلم ان رجوعها من غير طلاق ولا خلع الزوج من ولها الذي دلها فان لم يكن ولها بشئ من ذلك  
 فلا شئ عليه فبره الى اهلها وان اصاب الزوج شيئا مما اخذت منه فله ان يرجع شيئا  
 فلا شئ له وعن رافعة بن موسى عن حماد بن زيد عن امرأته من ولها فوجد بها عيبا جديا  
 ولها وهي برصا ان لهذا المهر المستعمل من زوجها وان المهر على الذي زوجها وان طار المهر عليه  
 دلها ولو ان رجلا تزوج امرأة او زوجها رجل لا يعرف دخل امرها لم يكن عليه والمهر واخذ منها







اصطفا شيئا من المهر استعادته ان كانت عينه باقية والاشئله او قيمته لا يصح واحد الا يكون له مهران  
يعقد واحد اياهم او شبه عقد وان دلها الجيد لرجع عليه بما غره المصلحة الا اقل ما يكون مهران ذلك  
الدية معتد وان دلها من لا يملكها عليه بحريتها ان تلفت ما يضمنها وخرج احياء والاولاد لكن الدية  
اقل ما يمكن فوضف في ذلك المدة ويقتط الباقى مقامته يظهر من ذلك وجه لا يشبهه في كلامه للملكه  
لم يوجب على الولي شيئا في مقابلة وطيه ولا بد من ذلك لئلا يخلو او طي غير من عرض هذا ولو فرض  
حصوله ولعن من ذلك الولي فغيره ايمه اقول **قال** الصدوق ان اقام الرجل بيته على تزويجها على الفاسدة  
اعتزلها وذهب الولي باسرها وان لم يقر بيده امسح طهره واسترق ولده **قال** ابن الجدي ان دلت  
نفسها كان ولدها عبدا وان دلها عليها كان عليه قيمة الولد لولاها ويخرج الولد بابيه **قال** ابن  
ان دلها اجنبي او شاهدا ان اوولها او دلت نفسها كان الولد سرا وان تزوجها بظاهر الحال على  
الحريه كان الولد رقا للولي وعليه ان يبعده من ابيه وان عجز استسعى في قيمته وان لم يسع رفع المهرام  
قيمته من مهر الرقاب ومع فقد بقي رقا الى ان يبلغ ويصح في ذلك رقبته والتعقيق انه لا يقر بابيه  
وعليه قيمته يوم سقط حيا ويرجع بذلك على المدلس ان وجد ولا اخضع العزم بآلاب **قال** وكذا يصح  
عويان تزوجها على ان لا يخلو لها المهر بعدة اذ اذ تجت ليرة نفسها رجع على امره طهره بعد  
فلما اختار ايمه كان نفعهم وكذا المولى العبد المختار ولا يثبت الارضاها معا ويلزم المهر والزوج لم ينفق  
على الرضا انقضى العقد فلان قبل الدخول فلا مهر وان كان جنة فلا يخلو المهر ان يكون قد دله احد وان كان  
كان الاول فالمر على المدلس ولا يملك حريته ان تلفت بما فاضها او الا فلا المهر على التفرير على الزوج ومع  
برون كان الثاني فكذا لا يحصل ولدان حران كان ثم مدلس ضمن قيمته للمهر ولا فلا قيمة على الام  
اجماعا ولا على الزوج اذ لا يثبت للمهر على جده شي **قال** واشترط كونهما بنت ماهرة فبات بنتا امه الفسخ  
ولا مهر وبقيت لو دخلت اوقا **قال** الجوهري المهرية الحرة ولا مستغناق بضمي كره من يتكلم به لكن  
نقل اهل اللغة على انها حرة وثبت الاصل اصاله عدم النقل بضمي ان المهر لها امر لا **قال** هو راد  
بالحرة من هي الاصل كذلك لو من حرة الا ان يظهر الغاية لو كانت امه اسقطه العلامه من انها  
حرة ولا يصلح في الاطلاق للحقيقة ومن انها ليست في الاصل كذلك بل امه وهو نفس لكن الشورى على الاول  
الا ان يعلم قصد من كانت حرة في الاصل **قال** ذكر الشيخ هذه المسئلة وقال ان عقد الرجل على بنت رجل على  
انها ماهرة للبر لا لانه لان لم يكن دخلها لم يكن لها محلة شي كان المهر على ايمه او تبه القاضى والكيد  
واين ادريس لانهم جعلوا كون المهر على ايمه او تبه محله من المهر **قال** ابن ابي عمير **قال** ابن ابي عمير

لا حول

الرجل مثاله من مهره قبل كانت ليلة دخلها على زوجها ادخل عليه بنتا اخرى من امه تزوجها عليها  
وترد عليه امره ويحكم مهرها على ايمها ووجه الدلالة ان اذا كان ضامنا في هذه الصورة لم يضمن الضمان في  
الترام لعدم الفرق بينهما فلا يعلل ان كان المهر على ايمها اذا كان مدلسا لكونه فرق عليها البضع كما لو قيل في  
نظرنا ما منع كونه مهرنا وانما يكون كذلك ان لم ينفخ العقد ولم يلزم المهر غير لان المدلس لا يملكها  
بالعقد والقرض انصافا خيرا والدخول ولم يحصل **قال** فم المهر والعلامه من عبارة الشيخ انها غير دالة على اشتراكها  
بنت مهرية فلذلك كالة في ضمانهما واشترط كونهما بنت مهرية وهو منع بل عبارة تعدل على الاشتراك لا كونهما  
هل انتج ذلك على ان تعقل مما علمت رشدا فان على اذ انقضاها ان كانت من ادوات النكاح عند النكاح **قال** ولو تزوج  
بنت مهرية فاضلت عليه بنتا لاه وهاولها المهر مع المهر المشبهة ويرجع على من شاقها ولم يزوج هذا  
ايتمد كرها الشيخ في مستند الرواية المذكورة انقضاء النكاح والفتق ان المهر الاطمان كانت ماله  
انها ليست هي العقد عليها كانت زانية لانهما ولا يظهر مهرانها الا المستحق بل هو ليس المهرية فان قبضته  
الاولى اخذ منها الفاهة فخل من مهر النكاح والمزوج التزوج على ايمها ان كان هو السابق او على من ساقها  
بمهر النكاح **قال** ولو تزوج اثنان فادخلت امرأة كل منهما على مهر كان لكل مهر طهره ومهر النكاح على الولي  
للشبهة وعليها العدة وتعد على زوجها وعليه مهرها الاصل هذا من مهره رواية جميل بن صالح عن بعض  
اصحاب عن قوم وذكره الشيخ **قال** وان كان الولي ينفق على امرته المهر والصدق ولا يقرب كل واحد منهما الى امرته  
نفسه عند ما فان ما قبل انقضاء العدة فليزج الزوجان ببيع نصف المهر على امرته ونفسها ونفسها  
للزوجان وان مات الزوجان وهما في العدة فانها بينهما ونفسها ونفسها المهرية على امرته ونفسها ونفسها  
الزوجين لا يضمن من المهر شيئا سواء دخلها او لا واجب بان كلام الشيخ لا يدل على نصف المهر ولا الزنا  
تدلى عليه فان جبارها هكذا فخل له فان ما قبل انقضاء العدة فقال ببيع الزوجان نصف المهر  
على امرته ونفسها ونفسها وهذا لا يدل على المطالب بخزان يكون النصف من جهة المهر لا من جهة الولد فان  
الزوج له من تركه زوجة النصف مع عدم الولد مهر كان او غيره **قال** وريانهما لا يدل على نصف المهر بخلاف  
ان يكون افراد بالتركع وهم من ينهون الزوج لا يثبت من المهر شيئا **قال** ولو علمت كل منهما انها ليست زوجة  
للداخل عليه كانت زانية ولا مهرها **قال** ولم يحصل الولي لكل منهما ردت كل منهما الى زوجها ولا مهر ولا عدة لا  
وطيت احدهما اخضع بالمهر العدة **قال** ولو علم الزوج ان المهرية ليست زوجة وتجهت هي كان لها المهر  
يرجع على السابق لعدم تعديره **قال** في قول الشيخ ان كان الولي ينفق على امرته فلا يضمن المهر الا ان كان  
يشترط فيها النصف كالزنا ولا الباشرة بل يكفي التسبب **قال** ولو تزوجها بغير مهرها بغير دالة وريانه







وكذا قوله لو روت هكذا قد الشيخ وتعبان ادرين وقيل بل لا يخلو عملا باليمين واستضعف القول بالعدالة  
 عند اختيار الرضا بطلان المهر والرجوع الى المثل وهو لا يخلو **قوله** ولو روي لها مهر او لا بها شيئا سقط  
 ما سئل هذا الكلام محتمل وجوب الاول انه روي لها مهر او لا بها شيئا اخر غير مهرها وهذا لا يخلو في  
 انه لا يلزم ما سئل بها لان الاستحقاق لسبب البضع وهو غير مستحق فيحتمل ان يكون له الرضا للثقة  
 نعم في ان الجيد ان الرضا بذلك لا يخلو في العدالة الزوجان يقول ان كان قد جعل للواحدة شيئا على  
 فعل مباح وفعله له ولم يسقط منه شيء بالطلاق وان لم يكن على وجهه الجاهل بل ذكر في العقد لم يكن  
 عليه منه شيء وغيره نظر لانه لا كلام في لزوم المصالح مع القيام بما جعل عليه وانما الكلام في لزوم ما  
 للولي لا على وجه الجاهل على فعل شيء والحج استحباب الرضا به كما قلنا ان الجيد الثاني ان يتي لها  
 مهر او لا بها من ذلك المهر شيئا فهذا لا يخلو اما ان يكون ابتداء منه او لم يرها هي واشترط لها ذلك  
 فالاول لا يلزم ما ذكره لا بها بل الجميع لها بخلاف الثاني قال ابن الجيد انه من جملة الصداق فيكون  
 لازما فلو سلمه وطهر رجوع بصفه وهو صحيح لان شيئا بالعقد فاحصل على ذلك التذمة فيكون من  
 جملة المهر والمهر في الشارع جلد في الذرة لا حيا وهذا فريد **قوله** اذا قلنا باستحباب الرضا كما قلنا ان الجيد  
 في القسم الاول لا يكون ذلك جزا من المهر فلا يرجع بصفه لو طلق **قوله** هل يلزم بها الرضا ما شرطت لا بها  
 من المهر الا في الاصل لا يخلو لان ذلك مجرد وجهه عدل فيهما فلا يجب الرضا به **قوله** يشرط ان استحباب الرضا  
 بل هو ما وشد ها اما مع الحجر عليها الرضا في ذلك مع اتفاق الولي فلا يصح لان الرضا بحجبه على فعله  
 ولا يلزم ولا يجوز اخذ العوض على الواجب **قوله** لا فرق بين الاب والاخت في صورة اللزوم وحده **قوله** اذا قلنا  
 باستحباب وفاتها وسلم ذلك بانها لم يكن لها يرجع لها عليه ذي حم ان كان ابا او غيره من ذري  
 الارحام وان كان احديا فلها الرجوع مع شرطها المتقدمة في القيمة **قوله** ولا يجوز عقد المسلم على  
 ولو عقد صح ولها مع التدخل من المثل وقيل بطل العقد هنا فريد منه بهذا الكلام **قوله** لا يجوز عقد  
 المسلم على الخمر للاجماع على وجوب كون المهر ما لا بالنسبة الى الزوجين ولا شيء من الخمر بما لا بالنسبة الى  
 المسلم فلا يجوز له ان يعقد عليه **قوله** لو عقد المسلم عليه هل يكون العقد صحيحا ام لا قلنا ان الجيد والشيخ  
 طافوا راي حنة وابن دهر وابن ادرين نعم لوجه **قوله** اصالة الصحة لصدره من اهله في جهله **قوله** وجوب  
 القنوق لها وهو لا يجاب والقبول وانتفاء المانع اذ ليس الا عدم ماله الخمر وهو غير مؤثر في البطلان  
 لصحة عراثة من المهر بل يصح انهم مع شرط منه فلا يكون ذكره فاسدا للمع من اشترط المهر **قوله** المهر والعقد  
 غير ان لا يلزم بينهما فسادا احدهما لا يستلزم فسادا الاخر **قوله** المهر والعقد والشيخ والفاضل والشيخ

بل يجل بل يوجب اقرب ان الرضا بالعقد والرضا لم يقع الا على البالغ فيلزم التناحر لطلان شرطه وقوله في المهر  
 ما تراضيا عليه قل وكثير ويتكسر بعكس القيسن الى قولنا ان لم يراضيا عليه لا يكون مهر فنزل ما تراضيا عليه  
 مهر الاصح ان يكون مهر اشريا ومالم يراضيا عليه لا يكون مهر فيختل البضع عن العوض فيلزم ولا عقد  
 معاوضة وكل عقد معاوضة يفسد بفساد العوض فيلزم ان الرضا الصغرى فلو لم يتم فاقرب من الجوهري كونه  
 معلوم من قولنا ان زوجك فلا يملكها او ما لا يملكه في طهر على البيع وعينه من المعاضات وقوله العدالة  
 ولا فرق بين الاول لضعف حجة الثاني اما الاول فلان كون الرضا بالمهر صحيحا بطلان لانه صادرة على المهر  
 واما الثاني فلان من كون مالم يراضيا عليه لا يكون مهر او سده مهر المثل مع التفريد فانه مهر ولم يرض  
 عليه واما الثالث فلان قياس ومع جواز فرض عاين جامع **قوله** اذا قلنا بالصحة ما الذي يلزم من هذا الشيخ  
 في راي حنة وظاهر قولنا ان ادرين لم يرض المثل لان التسمية كالتسمية لا بطلان الشارع ايها الخبير العوض  
 وهو مهر المثل وقيل الشيخ يلزمه قسمة عند مستحله لانه اقرب الى ما تراضيا عليه لانه المهر المراضيا على  
 المهر المحرم يضمن شيئين احدهما الرضا بصحة العين والثاني اختيار المالمية لان الزوجين قد رزق ذلك  
 مالا فاذا اقتضت العين في اختيار المالمية ولا تارة لو عقد عليها على عين نظهرت مستحقة ولم يكن لها مثل  
 فانه يلزمه قيمة تلك العين كذلك صورة التراجع لانه لا تلك العين وشهاني حكم العدم لانه لا يملكه الا بغير  
 الاستقلال في القيمة ولا لعقد على الخمر وهو ذي فاسم قبل القبض فانه يلزم القيمة فكذلك رايها في ما قاله نظر اما  
 الاول فلان صحتها بالمالية بالنسبة الى الزوجين ههنا تمتعه فلهذا كالحق النعنين وفائدة ذكره قصد العوض  
 وعدم النعنين واما الثاني فلان فرق بين الخمر والعين المستحقة فان قصد المالمية في العين ظاهر وغير  
 مشعر ولا يخل في نظر الزوج واما عرض الاستحقاق منع من وجوب قيمتها فانما تنقل الى قيمتها وكذا الثالث  
 فان فرض المالية بالنسبة الى الذي غير متعه فمع الاسلام يزول خصوصية العين في القيمة ويفقد السعيد  
 عن الشيخ ط انه فرق بين الخمر والخمر احدا بان يثبت لها قيمة في الخمر لا يستحقها فان وجب في الخمر القيمة  
 في الخمر من المثل **قوله** ان المهر والعدالة قبل وجوب مهر المثل هنا بالدخول فنعهم كلامهما لا يجوز في الذم  
 في هذا المطلق قبله او مات احدهما فلا شيء فيمضي لاحتمال وجوب بعض العقد كغيره من المهر المذكورة  
 في العقد فلي هذا نصف بالطلاق وينتفى بالطلاق موت والدخول او قبل حيا المهر لا ينعزل لعدم الفرق  
 وفي هذا نظر لان المتعة مشروطة بعدم الفرض وهنا فرض **قوله** لو عقد على مال من حيث الاسم لا في نفس الامر  
 كالراصة هذا الفصل وفي زعمه ان دخل فان خمر او هذا العقد وفي زعمه ان جديان خمر فانه احتمالا  
 ما ذكره الشيخ ط انه ثبت قبله الخمر عند مستحله لان الخمر لا مثل لها قبل شرطها ولا يخلو لان الخمر



عندكم قيمته فان مثله لا يكون خلافاً لكونه مثله لانه لا يمكن نقله الى غيره المثل كاهو مذهب الشافعي لعدم الدليل عليه فلم من الا  
 قيمته عند مستحليه قال العلامة هذا لا يخرج من قوة لان الارض يعلق بالاشخاص كما يعلق بكلياتها لكن الشخص  
 هنا لا يمكن المعاوضة عليه فوجب لا انتقال الى قيمته عند مستحليه **٢٠** مثلاً الى غيره المثل لان الكلي غير مخرج  
 الا في المخرج المشترك ولم يلم فقد عرّفه المثل لم يلم لان انتقال الى غيره المثل كالزواج قد ادى الى المخرج مع العلم  
 خيراً **٢١** ما قال ابن ادريس واخاره العلامة انه عليه مثل المثل لا مثلي فمن نقل الى قيمته المخرجه عليه العليل وكذا  
 من اوجب مهر المثل لان عقد على مهر مسمى بما يحل للدين فذلك وهذا هو المهر المختار لان الرضا انما  
 حصل بالشارية على تقدير ان يكون خلافاً للخصومة التي تميزها هذا المثل الى على تقدير كونه مثلاً من غيره  
 من المثل المثاركة لانه في الماهية ومضافاتها الذاتية ليست بقصود العتق مثل كونه في هذا المكان او هذا  
 الظرف او من يحب بستان فلان او من يجر فلا فاذ لم يكن هذه الشخصات مقصورة ويجوز انتقالها الى مثله من  
 غير المثل الى مثله في تمام ما هيته ومضافاتها الظرفية منها على تقدير ان يكون مثلاً ان فك ان الماهية انما يتحقق بين  
 موجودين والمثل الى الله ليست خلية موجودة حتى يقاس اليه على اخر قلت الماهية بالنسبة الى ما في ذهن المتعاقد  
 والحاصل ان الماهية لا تقع التراضي بالشارية على تقدير كونه خلافاً لصل المهر او هو الحل المقدر  
 وثانيها جزم في شخصي وهو المثل الى الله فيتحقق تغليب الكلي لان قصد المخرج يستلزم قصد الكلي لا جزؤه فاذا  
 تعدد المخرج انتقل الى الكلي المقصود فعلى هذا يحكم بان لها مثل المثل ويجوز تغليب المخرج لانه المقصود بالذات  
 والكلي بالشعبية وقد عديم المخرج المقصود بالذات فيعدم تابعه فلهذا حكم اما بالقيمة عند مستحليه لا  
 اقرب اليه عند تعدده واما بمهر المثل المطلان الكلي تغليب المخرج عليه وبل لانه المخرج يخرج عن الماهية  
 التي في التعريض لغيره من فرض الية الامر الى الله اليه قال الجوهري التعريض في الكساح التبرجج بلا مهر  
 الفتهاء اخلاء العقد عن ذكر المهر بما يستحقه وهو قيمان تعريض البضع وتعريض المهر فالاول هو ان  
 لا يذكر في العقد مهر الاصل مثلاً ان يقول زوجتك فلانة او تقول هي زوجتك فتقول قبلت والثاني هو  
 ان يذكر لهما او يعرض لغيره من احد الزوجين او غيرها كقولك زوجتك فلانة او زوجتك فتقول ما يحكم  
 او انا الحكم او يحكم فلان او فلانة **٢٢** ويعتبر في مهر المثل حاله في الشرف وفي التمتع به حاله هنا وانه المهر المثل  
 معرفته المثل في موضع **٢٣** مع الطي في المخرجه **٢٤** مصاد المسح **٢٥** فساد التعريض **٢٦** اطلاق الزكوة في المهر  
 والتزويج **٢٧** تضييق الجملة عليه فيما اذا اجمع بين امرين في مهر زوج مع تكاسع بيع او اجارة او غيره ذلك  
 وفلان بالصح والتمسك على مهر المثل وهو لا يصح **٢٨** الطي بالشبهة **٢٩** الركن كرهاة **٣٠** اختلافه في تعيين المهر  
 ازاعمالها **٣١** تلك الصدوق المعين قبل القبض ولا يعلم قدره **٣٢** ظهور الصدوق معيباً فيمنع العيب ولا يصح جزمه

او قيمته واخذ الارش **٣٣** يعتري مهر المثل حال المرأة بغيره لا يمكن اختلاف في ذلك الحال فما المهر المثل في  
 وزاد المثل في السن والتعصين وقوله الشيخ لا كل امرئ يخلط المهر لاجله فانه يعتبر به لا بغيره يعتبر به كل امرئ  
 المهر لاجله من العقل والحمل والديانة والنيار والكارة ومقابلتها من الحق والقباحة وعدم التدبير  
 والاحسان والشرف وهذا في الحقيقة تفصيل لما ذكره الشيخ وبعبارة المهر شاملة لجميع ذلك فان كل خصلة  
 من هذه اذا وجدت في المرأة كانت لها اثر في نظر العقل المعاشي وزاد القاضي اعتبار  
 البلدة ولم يعتبر بها غيره وهو الاصح اذ لا تنقل الماهية في شرف المرأة **٣٤** لا شك ان النسب من الامور المهمة  
 في شرف المرأة واختلفت في المهر من فقهاء الشيخ طق الاقارب مطلقاً كالام ولاخت ومن جزمها  
 مرة لا ابن حنبل يعتبر بها اهلها من كلام الطبري في الاقارب قال اقرب وقوله القاضي فزاد الاب من  
 الاناث دون الام ومن حكاه الشافعي عن فقهاء والخبر ان اي طرف اتفق شرفه كفي من الابي او الام  
 او كلاهما لا ناعلم قط ان المرأة اذا كانت شريفة من جهة الام فقط او الاب فقط فاتها اشرف من  
 من فاته الشرف من الطرفين ويدل على رواية الحلبي صحياً **٣٥** قال سألته عن رجل تزوج امرأة قد دخل  
 بها ولم يفرض لها مهر ثم طلقها فقال لها مهر مثل مهر نسائها ولفظ نسائها شامل للعصبات وغيرهن  
 وبعبارة رواية منصور بن حازم وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن من **٣٦** لو زاد مهر المثل عن مهر النسبة  
 فلا كراهة لاصحابنا الى السنة جمعاً بين المطلق والرباب وبين رواية ابي بصير عن من **٣٧** قال سألته  
 من رجل تزوج امرأة فمهران فمهران يسمى صداقاً حتى دخل بها قال السنة والسنة خمسين درهم ونقل العلامة  
 بعض علمائنا عدم ثبوت قدر المطلق الرواية واستغربت قد عدم قدره فيما اشبه الجناية كالسكاح  
 القاسد ووطي المشبهة والاكرام لان الحقيقة قيمة متلف فلا ينقدد بالسنة لان المتعدد بالمهر هذا  
 في الحقيقة ليس به كذا فانه وكل كانت معصومة ليس بمثل فصانته بقيمته اما مهر المفرض فتعنى عليه  
**٣٨** لو اتفقا على العرض في مفرضه البضع ثم تعرض ناد او نقص ولو طلقها كان لها نصفه قبل الدخول  
 وكله بعده ولو لم يتفقا فطلق قبل الدخول كان لها المهر وهو المبيع الموضع مع طلاقها قبل الدخول ولا  
 خلاف في الرجوع في كمينه الدخول الزوج نص الكتابية **٣٩** قوله وشعرهن على الموضع قدره وعلى المفرض  
 قدره اما حصلت الفرية بالموت قبل الدخول فانه لا شيء لها يرصا بالعقد بغير مهر ورواية الحلبي صحياً  
 عن من في المتوفى عنها زوجها قبل الدخول ان كان فرض لها مهر اقلها وان لم يكن فرض لها مهر فلا مهر  
 قلت لم لا يلزم العوض هنا العقد كما يحل لها فذلك المهر بالعقد قلت ذلك للزوم في المهر المذكور **٤٠**  
 العقد لا يملكها والمهر لزمت بالطلاق ولا خلاف هنا **٤١** ولو مات الحاكم فالمرور في المهر هذا من

جزمها



الحكم القسم الثاني وهو تفويض المهر إلى الحكم أحدهما ولا خلاف في أنه إذا حكم من فوض إليه الحكم لزم ما يحكم  
 لكن في جانب الرجل لا يراجع فيه الرضاها بل ذلك ما في جانب المرأة فلا مراعاة في طرفي القلة بينه وفي الكثير  
 يراعى عدم تجاوزه منه للثقل ومع الحكم بالشط الكورين من الحكم بينهما بالاختلاف وينتظر الموت  
 وينتصف بالطلاق أما لو حصلت الفرقة قبله فاما بطلاق الوصية في الأول يعلم من إليه الحكم بالحكم  
 ويلزم ما يحكم به ويكون لها المانصة أو كله وفي الثاني للأصحاب هنا أقوال **قوله الشيخ** والقاضي  
 وإن جاز أن لها المنة والمستند الرواية المشار إليها وهي ما رواه محمد بن مسلم جميعا عن قوم أنه قلتم  
 رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه فمات أو مات قبل أن يدخلها فقال لها المنة والميراث ولا مهر لها  
 ولا لا يجوز لأحد من الكساح من عرض ومهر للثقل تابع للدخول ولم يحصل وليس هنا مستحق للثقل  
**قوله** أن لها مهر للثقل **قوله** لا مهر وحكمها الشيخ **قوله** واختار الأخير وهو ظاهر قوله **قوله** فإن ادعى مهرها  
 أن كان الحكم الزوج ومات هو الزوج ما يحكم به وإن كانت هي الحاكمة ومات قبل الحكم بل هو  
 بعد أن قال الحاق عند المطلقة بالمطلقة قياس لا يقر به وهو للثقل تابع للدخول ولا دخول ولقد ان  
 العلامة في تفسيره وهو الظاهر أنه من كلام المهر للشهيد **قوله** هنا تحقير وهو أن صور الموت خمس **قوله** منها  
 جميعا **قوله** موت زوج الحاكم وحده **قوله** موت الزوجة الحاكمة وحدها **قوله** موت الزوج عليه وحده **قوله** موت  
 الزوجية المحكوم عليها وحدها فالمنفصل سقوط المهر أصلا أو الرجوع إلى المنة أو مهر للثقل أما تقدير  
 الحكم أو الحكم عليه أو تعذرهما معا فان كل واحد معتدل لكن لا سبيل إلا واحد منهما فلا منفصل لهما  
 انتهاء السبيل فلا أن المهر مذكور فإيه أنه محمول فاذا تعذر معرفته وجب الرجوع إلى مهر للثقل لكن  
 النص صحيح لأن المهر يصح في جميع الصور بل لا على أنه إذا مات أحدهما قبل الدخول فلها المنة إلا أن  
 تشمل جميع الصور بالصحة فيمكن حمل على موت الحاكم ولهذا فرضه المهر والعلة في موت الحاكم  
 أما الصور ثان لاخرتان فلم لا يتم الباق وهو الحكم إذ لا يشترط حضور المحكوم عليه عند الحكم ولكن  
 مع صحة النقل جاز أن يكون الموت سببا في انتهاء الحكم بل في الاستفاضة فلا يجب معرفة الحكم في  
 هذا التحقيق نظر لأننا لا نعلم أن مع تعذر معرفته بروت الحكم يجب الرجوع إلى مهر للثقل بحوز الرجوع إلى  
 وأرثه فان كثرة ما يرجع إلى الوارث في تعيين المدة المتعلقة بالثقل في الحقوق المالية ويظهر من  
 هذا أن لا وجه لموت الموت سببا في انتهاء الحكم أو الاستفاضة وح لنا أن يقولوا تعذر الحكم رجوع إلى  
 القيام مقامه إلا أن لا قبل حكمه باقل الأثرين من مهر للثقل أو المنة وعليه تحمل الرواية **قوله** أن الشك في  
 الأحكام **قوله** تلك المرأة المهر بالعقد وينتصف بالطلاق وينتظر بالدخول وهو الوجه قبل ادور

فلا يخط

ولا يخط مع الوهم بغير ولا ينتظر بحد الخلو على الاستصحاب **قوله** أن المرأة قلاد المهر من العقد مكان  
 غير سنة وهو المشهور بين الأصحاب بل الجمع عليه عند الميراث من المهر وجن الخبة وسنهما **قوله**  
 وجه **قوله** الخلق في قوله ثم وإن النساء صدقتهن غيلة فان ظاهرها إضافة الصدقات اليهن بغير الملك  
 أنه هو الحقيقة ولا صلة إلا إضافة بغيره بالدخول ومعه فثبت الكل إلا ما أخرجه الدليل **قوله** كلما ملك  
 ثمة الصداق بنفس العقد وجب أن يملك أصله كله بملك المتقدم **قوله** ذلك الثاني والملازمة ظاهرة ما حقيقة  
 المقدم فلو يزوج بعد من يزوج موثقا من **قوله** فلا قلت له من أجل تزوج امرأة ومهرها من أن لها مائة  
 وروية قال قلت عند ما خطبها قبل أن يدخل بها قال إن كان صان إليها ما ساق وقد حملت عنده فلا  
 نصفها ونصف ولها وإن كان حمل عندها فلا شيء له من الأولاد **قوله** أن الصداق في مقابلة البيع بين  
 العقد وجب أن تلك المرأة أين صدقاتها كانتا عين وقاد أن الجدة الذي يوجب العقد التعسف و  
 النص لاخر بالروافع محجبا بانه لو ملك ما جمع به لا يستقر لأصله قضاء ما كان لكن على ما كان لكن لم  
 فلم يملكه ولو يزوج بعد من سلم عن **قوله** قال سألته متى يجب المهر قال إذا دخل بها وهو يفتقر عدم الزوج  
 قبل الدخول ورواية يونس بن يعقوب عن **قوله** أنه قال لا يوجب المهر إلا الواقع في الفرج والجواب عن **قوله** أن  
 يتم الرواية الملك التام لكن ليس كذلك بل الناقص كذلك المشتري في زمن الخيار والأجبة المدة قبل التفويض  
 ومن الروايتين بأن المرأة لا يوجب المستقر ويخرج على القولين أنه لا يخرج الكساح بالرضاع قبل الدخول لأن  
 جهة المرأة في الثاني يجب نصف المهر لأن الزوج للكل أما الدخول والموت ولم يحصل له على الأول خلاف  
 القائلون به على القولين أحدهما أنما اشتراط بالطلاق خاصة وجب لكل وثانيهما أنما يشترط لكل في  
 حلت في حياة الزوجين قبل الدخول لأن جهة المرأة وجب نصف **قوله** لا خلاف في أنه ينتصف بالطلاق  
 دلالة قوله ثم فان لم يفتقر من من قبل أن تمسوه وقد فرضتم له من فرضه نصف ما فرضتم فخل بغير نصف  
 بغير ذلك قد تقدم أن الفسخ بالعدة وجب نصفه **قوله** الشيخ **قوله** أن موت الزوج قبل الدخول بها  
 كالطلاق في نصف المهر محجبا برواية يونس المذكورة أنفا وبأن الفرقة بالموت أقوى من الفرقة بالطلاق  
 لأن الطلاق باختيار الزوج بخلاف الموت واجبه من الرواية بأنها وردت في مقابلة فمهر لا يستقر  
 بالخلوة وعن الثاني بالزوج قياس وانما أن ينتظر بالموت لما يتأسر بمثل العقد ولا أصل  
 البقاء إلا ما أخرجه الدليل ولم يخرج الأول دليل الطلاق وهو فري ابن حمزة وابن أدريس قالان الميراث عند  
 محض على أصحنا يجري مجرى الدخول في استقرار المهر جميعه وهو اختيار شيخنا الميراث في أحكام النساء  
 وتابع الشيخ القاضي والكبدري وظل الصدوق في أن لموت الرجل نصف المهر **قوله** ينتظر المهر ما بين



الدخول كما يجب بانه وهو اجماعي **موت الزوج** **موت الزوجة** وقد عرفت الخلاف فيهما **موت الزوج** من الزوج  
وقوله لا ينفك عنه لم يقم كما اشار الى رواية مجهولة رواها محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي جعفر  
ليس لها المطالبة اذ لم يطالبها **اولا** اختلاف في الدخول الذي يستفاد منه في المطالبة فمقتضى انما اختلف  
الباب وارضى السر وجعلها المهر والعدة عليها وعلى ان الجدة اذا سلمت نفسها استقر لها جميع المهر والعدة  
النصف واخرج رواية زائدة عن قتيبة قال اذا تزوج الرجل المرأة ثم خلاها فاطلقها او نكحها ثم طلقها  
فقد وجب الصداق وخلاها ويجوز ان يصرح بنكاحها عن جرم من ابيه عن علي بن ابي حمزة قال لا اكفر  
الوطي بلا اقرار **قال الشيخ** طيف هو الظاهر في رواية الاصحاب في الرواية يونس بن يعقوب المفسر لا  
يجوز للمهر الا الرقاع في الفرج ورواية محمد بن مسلم عن قتيبة وقد سألته عن رجل طلق امرأته فادخلها  
المهر من الدخول هو الوطى فادخلها من الرقاع وفي رواية هذا القول فليدفع وان طلقها من  
قبل ان يصير نسوة وقد عرفت فريضة نصف ما فرقتهم وللمهر المهر في المسئلة او لا فكذا  
ان ارضاء السر كالدخول الا انه كالدخول في المرأة ان تلحق منه اكثر من نصف المهر لم يملكها ولا يجرى لها  
والكيدى **قال الصدوق** في تزوج الرجل المرأة وارضى السر واطلق الباب ثم انكر بها الجاهة فلا  
يصدق ان لها يدفع من نفسها لعدة ويدفع من نفسه المهر **قال ابن حزم** اذا دخلها وارضى السر  
ادعى الرجل اهلها او غيرها وامكته اقامة البينة واقامها قبلت منه وان لم يملكه كان له ان يستحلها وان  
استحلها ولا لزمه فوطئ المهر واحتسنته العلامة **قال الشيخ** عن ابى العباس قال لا يحارث قد اختلفت  
في ذلك والوجه في الجميع بينهما على ان الحاكم ان يحكم بالظاهر ويحكم الرجل المهر كذا اذا رضى السر  
للزوجة لا يحل لها ما بين يدي الله ان يخلها لان نصف المهر واستحسن الشيخ ذلك وقال لا ينافي ذلك ما قد  
لا انما اوجب نصف المهر مع العلم بعد الدخول ومع التمكن من معرفة ذلك وامامه ارتفاع التمكن فالقول  
ما قاله ابن ابي بصير ثم استدرج يونس بن يعقوب عن قتيبة قال سالت عن رجل تزوج امرأة فوطئها عليه  
واطلق عليه الباب وارضى السر وقبل ولمس من يمينه وجعل اليها عدهم طلقها على قول الحال في القس  
لا نصف المهر **قال الشيخ** جوابا عن رواية زرارة واسحق الزوج بينهما ان خلاها على ان اذا كان متصفا  
بعد خلوها وانكر المدافعة لا يصدق ان على ذلك ويلزم الرجل المهر كذا والمرأة العدة بظاهر الحال ومقتضى  
دفعين او كما هنا لطيفة فيمكن ان يعرف بصدقه ما لا يجب المهر الا بالراقة واستدل بزيادة يونس بن  
قال قلت له الرجل يزوجه المرأة فوطئها عليها والسر او تعلق الباب ثم طلقها فقبلت المرأة هل تاليد  
فقول ما اتفق ويشمل هو ان يثبتها فقول لا يصدق ان ذلك لها فترد ان تدفع العدة عن

نفسها ويرد هو ان تدفع المهر والسر والعدة بعد نقل هذه الاقوال انما يجب له المهر كذا لا العدة الا برضا والسر كذا  
كانت الخوة معلقة بالبحث لا ينفك عنه غالبا وجبان لا ينفك عن ايجاب كمال المهر المستند الى الدخول غالبا فمقتضى  
يدعى الظاهر وسكته يدعى خلافا فيسأل المهر مع البينة فضا للظاهر امام تصديق المرأة بعدم فليجيب كمالها  
وفيه نظر لانه لا سلم ان مدعيه يدعى الظاهر لان الخوة قد ينفك عن الرقاع غالبا البينة اما العارض من مرض او عته  
او عدم الانتشار المستند الى الرقاع كما هو مشهور فلا يكون حج مدعيه مدعيها للظاهر معاذع ان دعواه معارضة  
باصالة عدم الرقاع واصالة البراءة الدن من كمال المهر والحق اذن ان على مدعيه البينة فان اقامها ولا كان القول  
قول المتكبر مع يمينه **قال** في اذ لم يسم مهر او قدم شيئا قبل الدخول كان ذلك مهرها ما لم يثبت غيره وهذا قول الشيخين  
والفقيهين وسلاور ابن ادريس والمستند رواية ابى حمزة والفضل في الصحيح عن قتيبة المحدث لا اله الا الله  
ما ذكره من نفسها حتى يستوفى تمام او يوافقه على ذلك ويجعل دينه عليه في ذمته وما ابن ادريس فادعى على الجاه  
والعامة استنفذ هذا القول لعدم الدلالة على ان ما قدره هو المهر شيئا من الدلالات الثلاث وعلى المدعي تسليم كونه  
مهر الا لا على كونه كمال المهر كذا لا يكون قد ايسر ومهرها من المهر او بالعكس والمهر ليس فيها ان المهر عري  
في العدة بل هي ميتة على جري العادة فان قيل ان العادة فيها يعدم من الزمان ان الرجل لا يدخل الا بعد تقديم مهرها  
ولان العادة بخلاف ذلك وقول المحدث انها الرقاع يرضى برضاها ما مكنت من نفسها من غير تزكيتها وطلبها  
بالمهر كذا في صورة ما لم يقدم شيئا ولم يكن سقي او لا وهو في اجماع عترة اذ عرفت هذا اقول **المسئلة ٢**  
الزوجين ان اتفقا على ان المقدم عدة فلا بحث في لزوم مهره وان اتفقا على ان مهره فلا نزاع بينهم وان  
اختلفا بعد اتفقا على ان المقدم عدة فقال الزوج هو مهره وكلت الزوج عدة فالقول قوله الزوج لا يعرف بنبه و  
الكلام لم يحصل التفتيش في صورة التسمية **لرحلت** الزوج وكان مهرها مثل اكثر من المقدم كان لها النسبة وان كان  
القول ان الزايد ابا حذو لولدت عندها لم يكن مهرها مع بقاء له الرجوع به ولو تخل عن البينة اورد البينة عليها حلفت  
في صورتين وكان لها المطالبة بالمهر لم تملك المقدم عندها ومع وجودها لها الاحتساب به مع اتحاد الجنس ومع  
لا اختلاف يفتقر الى المرافعة **قال الشيخ** فيجب للرجل ان لا يدخل بالمرأة حتى يقدم لها مهرها وان لم يفعل قدم  
بعضه او شيئا اخر عده يستخرج برزخها وانفذه ابن ادريس في قوله يستخرج برزخها يستباح بالقدم والمهر يكون في  
الزينة وهذه منافاته لظنهم **قال الشيخ** قصدته استحباب ومستنده رواية ابو بصير عن عتمة اذا تزوج الرجل  
المرأة فلا يخل له فيها حتى يسوق اليها شيئا او مهر او عدة من سواها وعنه بذلك يجمع بين  
هذه وبين رواية عبد الحميد الطائي قال قلت للشيخ تزوج المرأة وادخلها ولا اعطيا شيئا فاذنهم يكون  
دينا عليه او تحصل الرواية الاولى على ان المهر عمة على المرأة فان الفرج يكون حراما او كونهما كراهية فعدة



لما ورد في الحديث من استئذان وبنائه لم يرضاه فهو سارق ومن تزوج امرأة ولم يولد منها فهو زاني وابن الجوزي قال  
 يقول الشيخ قال لا يكون الفرج موطوءا بغير عرض ولا سحبا ان كان ذلك المبلد يرى ان الدخول ابل من المهر **قوله**  
 ولا يتعد الزوج مبلغه من الثمن ما بين العقد والطلاق متصلا كان كالتن من انفصال كالدخول كان الفداء سحره وقت  
 العقد رجع بنصفه كالمحل اما المنفصل فلا خلاف في عدم الرجوع به الى المصنف والمحققين وتعلم الصفة فقال الشيخ  
 يكون محبة بين اعطاء النصف مع الزيادة وبين ان يملكه ويعطيه نصف ثم فرغ الاول لقوله نعم فخص ما وصفتهم وقوله  
 لرجل جعلوا كاسه ثم زادته عندها وطلعتها قبل الدخول رجع بنصف من المهر الذي كان يوم التسليم وليس له من الزيادة  
 شيء غيره القاضى في قوله ان يادرس لافرق بين المنفصل والمصنف في انه لا يرجع الا بمثل قيمة العين وقت التسليم  
 لان هذا هو ما حدث في ملكها دون ملكه لان ملكه لاحد ولا بعد الطلاق وهذا اختيار المصنف وهو الذي عليه  
 الفتوى واستصحاب الشيخ بالاربعين لان المهر عرض قد زاد فلا يمكن اخذ نصفه من الزيادة التي ملكتها  
 بالعقد وهذا فريد **٢** لا خلاف ان الزيادة القيمة لا الزيادة عين ولا نصف بل الزيادة السوق في ان يرجع بنصف  
 العين مثله لان ابا ادرين وذلك لان الزيادة في عرض الزوال ولهذا وضعت القيمة السريتين يوم التسليم  
 لم يكن النقص منها عليها **٣** قال الشيخ في ان الطلع قبل التابير وبعده بماء متصل كالسمن لها اسما كما جعلها  
 وشعر من الرجوع في النصف ويكون حقيقة القيمة وان اختلفت رد نصف العين لغيره على القول به منهم من  
 فرق بين ما قبل التابير وما بعده وقبل اذا ارفق من فصل كالزبد لا يحجر الرجل على قبل نصف العين **قوله**  
 ان لا فرق بينهما وقوله العلامة الرجوع ان له الرجوع في نصف العين سواء كان الطلع من قبل او بعده من الزيادة  
 المرأة لتعدد هاتين ملكها وعلى الزوج الصلح وقت الجدة لان التفرق في محل فليس له قطعها ولا الرجوع  
 بالقيمة ولا يجبر عليها هذا هو الصحيح **٤** اذا حصل نقص القيمة عندها للثوق قد بينا عدم ضمانه اما لو كان  
 الغرات عين كالمهر او صفة كنبات الصفة **قوله** الشيخ غير مع طلاقها قبل الدخول بين اخذ نصف العين لو  
 نصف وقوله القاضى ان كان من قبل الزمان امرى او غير مختار بين اخذ نصفه ناقصا وبين نصفه نصف  
 القيمة يوم القبض وان كان من اجنب لم يكن له سبيل على المهر ونصفه نصف القيمة يوم قبضه وقوله العلامة  
 الرجوع ان غير الزوج على اخذ نصف العين مع الارش وليس له المطالبة بنصف القيمة الا برضاها الاخصان  
 حقه في العين مع وجودها لقوله نعم فخص ما وصفتهم والعيب لا يخرج العين من حقيقتها والنقص حصره في  
 الارش على فصل القاضى من منع الزوج من اخذ نصف العين لو كان العيب من اجنبى واخذ النصف منها  
 ناقصا لو كان العيب من فعلها لا يرجع له اذا كان من فعلها كان مضمونا عليها الا ان يملكها البعض ولو رجع  
 في يد ما من مكان الارش لان ما له كالتلف العين بأكملها قبل عليه لانهم اجابوا الزوج على ما قلت قوله لا يخصص

حقه في العين قلنا منع وانما يكون كذلك لو بقيت العين بأكملها او الفرض خلافا لان الماهية اذا اضمح  
 منها من مائة النسخ صدق عليها الفاضل الماهية الاولى ولا يبدل عليه قوله نعم فخص ما وصفتهم لان الزاد  
 ان كان غير النقص لم يصلح للاحتجاج وان كان الشخص كذلك لعدم بقائه **قوله** والعيب لا يخرج العين من  
 حقيقتها قلنا سلم لكن اللزوم من غير الزوج بين اشخاص تلك الحقيقة ولم يقل بطلان ملكه باخصار الحق  
 في العين وان اراد بغيرتها شخصها فهو مخرج لان الشخص لم يبق مع العيب في الحقيقة المذكور وقوله وان كان العيب  
 من فعلها كان مضمونا عليها قلنا منع لانها ملكت العين بالعقد لا يضمن الانسان جنات في ملكه لعينه  
 ولذلك لم يرجع القاضى عليها الارش بل حجة بين لثمة ناقصا وبين نصفه نصف القيمة يوم القبض نعم  
 ما قاله العلامة على راي ابن الجوزي لانها لا يملك بالعقد الا نصف الصلح لكنه لم يقل بذلك **قوله** ثم سأل القاضى  
 من اخذ الزوج العين لو كان العيب من اجنبى لا يرجع له قلنا بل له وجه في ذلك لان الزاد لم يرض بالمعيب لم يكن له  
 الرجوع الا لاجنبى لا لم عين على العين الا وهي بالذات والارادة لا بالملك المجزى عليها قلنا لا ينقل الى القيمة **٥**  
 قد بينا ان الزاد في تلك الصلح كاله بالعقد لكنه مضمون على الزوج حتى يملكه اليها ولهذا كان المهر من ذوات  
 القيم وقضاها اليه ثم طلقها قبل الدخول وتلف في يدها لم تعين لعل الاقل الا من من نصف القيمة من حين  
 تقييدها او عين العقد ام المطلقا والمهر في يده وصلح في نقصان عين او صفة فقال الشيخ غيرت بين  
 اخذ نصف العين او نصف القيمة وقوله القاضى ان كان العيب من غير فعله غيرت كذلك وان كان من فعله  
 غيرت بين اخذ نصفه ناقصا وقيمة نصف النقصان وبين تركه نصفه نصف القيمة وان كان من اجنبى  
 غيرت اخذ نصفه ناقصا واتباع الحالى بنصف النقصان وبين اخذ نصف القيمة من الزوج وقوله العلامة  
 ايضا القاضى على اخذ نصف العين مع الارش لان اقرب من القيمة الى الحقيقة ولا لها استحقاق العين بالعقد  
 ولا خيارها لان اقرب الى المسمى من مهر المثل قاله وتفصيل القاضى لا وجه له واي فرق بين ان يكون العيب  
 فعل الزوج او من فعل الاجنبى وكما اوجب الضمان على الاجنبى كذا سيجب ايجابه على الزوج قبل عليه من المهر  
 يمنع الاجبار وسنذكره عدم بقاء الشخص كاقدم قوله لا اقرب من القيمة الى الحقيقة قلنا سلم لكن لا سلم لان الزاد  
 هو الاجبار ولم لا يجوز ان يكون لآدمه هو التخصيص المذكور في الآية لا يجوز تعليق الفرض بكامل العين ولم يبق الكمال  
 فلهذا لا يجاب التخصيص وقوله وتفصيل القاضى لا وجه له واي فرق الى آخره قلنا لم يفرق الرجل بينهما بل يرجع  
 الارش على الزوج والاجنبى معا فان قوله ويعينه نصف النقصان هو الارش فالحق هنا ما قاله القاضى **٦**  
 لو كان الفاء موجودا حال العقد كان جزءا من المهر رجع بنصفه بالطلاق كما يرجع نصف المهر لو لم يولد  
 ما فرضه لو كان دابة جاسا لا اتركه كذلك فاجهضت في يده لو يدها ضمن من كانت في يده الثناوت ما بين







بالصدق وتوليها قول الشيخ بالصدق ليس بطلان جهلها مهر فقلت يمكن ان يجازي عن تولى ابن ادریس بان  
 حاصل كلام الشيخ وسد لولها الامهار بغيره في الخدمة فاذ كان التدبير واجباً بالنسبة لم يصح الرجوع فيه فاذا  
 انصرف الامهار الى الخدمة فوجبه اعتناها بغيره وان اذ اطلعت كان لها يوم وليلة لان الحق هو المهر ويكون رده  
 بما تكت المدة ليس هو المهر بل حقيقة بل يحصل من كسبه ان ما من حصة بالثبوت في الزوج والمهر كالحق  
 والحاصل ان تولى ابن ادریس وجوبه في قول الشيخ والحسن ولا شبه بالاصل المذهب ما قال ابن ادریس في عبارة  
 المهر في غير محيز بقوله الشيخ في حق بطلان منها عدم بطلان التدبير لانه لا تصادف بينهما نصين وهو ظاهر  
 في رتبتهما لا في رتبتهما في الترتيب صارت بينهما نصين فاذا ما من حصة وهو ان يثبت بدونه  
 صحيح في الخدمة لتمامه كونهما نصين بطلان التدبير بالصدق وبطلان الرجوع لهما العقد ورجوع نصه الى  
 الرجل بطلان فيكون بينهما نصين **قوله** اذا شرط في العقد ما يخالف للشرع هذا الشرط دون العقد والمهر  
 لشرط لا يترتب رجوع ولا يسري وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان ما خرج منه فلا عقد الشرط قسمان شرع  
 وغير شرع فالاول ذكره في العقد بقصد تأكيد اسوار كان من مقتضيات العقد كالمهر والنقعة ورجوعها  
 اولى كذلك تسليم المهر وان لم تطلبها او الوطء في الفرج والثاني كانت له المهر والنقعة وان لا يطلبها  
 بهذا قول الشيخ يكون باطلا والعقد صحيحا ويجوز ان ادریس والمهر ثم قال الشيخ ان كان الزوج يعد بفساد العقد  
 مثل ان يشترط الزوج ان لا يطلبها فالتكاح باطل لانه شرط منع المقصود بالعقد وهذا لا يدل على ان كل شرط  
 يخالف مقتضى العقد فهو باطل وبطل العقد وما شرط الذي لا يخالف مقتضى العقد ولا الشرع مثل ان لا  
 يخرجها من بلدها وان لا يلبسها الا بحرا والكتان فهو جائز بغير الوفاء به فاذا ذكر في مقتضى العقد والاستحسان  
 العلامة فقال في القسم الثاني ان شرط خاصة لا العقد لان ما والعرض لا يترتب فيه شرط الوطء وهو باطل  
 الصداق فيه وجان احدهما لا يترتب مقابل الرمي خاصة ولا اعتبار بالشط وتاثيرهما ان الشرط كالمهر والصدق  
 الى الصداق وينتدو الرجوع الى قيمة الشرط فيطل المهر ويثبت مهر المثل **قوله** وكذا لو شرط في امره هذا المهر مما يخل  
 بالمقصود من التكاح فالشرط باطل اجماعا حتى الكلام في امرين العقد والمهر في بطلان التكاح لانه ان شرط  
 يثبت التكاح واخره رده ونافي منه وليس ترجيح نسبة الصحة على البطلان اولى من العكس في تعارض نفي الرجوع الى  
 اصلها عدم التكاح وقبل البعض ما تقدم وهو لا اولى واما المهر فيقتل بقصد لانه انما تراضيا على هذا الزوج فيثبت  
 مطلقا وقبل لا يفسد لانه شرط العقد بشرط والا كان باطلا لان المهر بشرط الشرط العقد كان الشرط باطلا  
 محذور لم يدرى واذ لم يطل العقد بسببه ليجب الشرط باطل الشرط لم يترتب العقد ولا يترتب عند السجدة **قوله** اما ان  
 شرط ان لا يقضي صاحب ردها من حق حوز الشرط بالتمتع ولا في الفرج والشرع والشرع والشرع والشرع والشرع

قوله قلت حتى ترجع الجارية على ان لا يقضيها ثم اذنت له بعد ذلك قال اذ اذنت له فلا بأس ومثلها راجع  
 عنه والثاني قوله وسجل في الدائم التكاح والشرط وتجوز ان حرة والكسدي واختاره العلامة **قوله** ان  
 وان ادریس بطلان الشرط فيها ولا يوجد قوله لان العرض لا يقضي في المهر الا التزاد دون التنازل فلذلك  
 جاز شرط عدم الافضاض واما الدائم فعلى العكس لان فوجبه بطل القاعدة للتدبير ان كل ما يخالف مقتضى  
 العقد فهو باطل وبطل والديم في الشرط في قوله المهر جاز الشرط المهر الذي لا يخلو بالجنس **قوله** ان شرط ان  
 لا يخرجها من بلدها الزم ولو شرط لها ما ان اخرجت مع زوجين ان لم يخرج فان اخرجها الى بلاد الشرك فلا  
 شرط له ولو شرط ان ارضاها الى بلاد الاسلام فلا شرط هنا فلو ايد **قوله** ان لا يخرجها من بلدها هل يلزم  
 ام لا قال الشيخ **قوله** والقاضي وان حرة نعم واختاره المهر والمستند رواية ابي العباس في الصحيح عن حماد في الرجل  
 يزوجه المرأة ويشترط ان لا يخرجها من بلدها فلا يلزم بذلك اذ لا يلزم ذلك **قوله** الشيخ **قوله** وان ادریس  
 لا يلزم لا يخرجها عليها طاعة زوجها ونحوه مع الاحتياط في ذلك كانت عاصمة بقصدنا وفيه فقه  
 فتشها وقال ان الرتبة المذكورة اوردتها الشيخ ايرادا لا يفتاد او اخار الحيد قول ابن ادریس وحمل الرواية  
 على الاستحسان لان مقتضى التكاح شرط الزوج على المرأة بالاستمتاع والسكان والافرى لاختيار المهر لانه  
 شرط لا يخلو الشرع فيجب الوفاء به جلا بالحدوث ولا يلزمه تعليق بغيره في العقد فان حب الوطن من الانبياء  
 وجاز استئثاره على مصلحة لا يحصل في غيره من البلدان او حصصا بغيره بكنه غيره او بالحرارة الى ذلك الغير **قوله**  
 ان ادریس يجب عليها طاعة زوجها قلنا متى اذ امرها بما امر ما في الشرع غير منع منه او مطلقا فاذكر  
 لكن مع شرط عدم الاخراج لا يكون الاخراج سالفا فلا يجب الطاعة فيه والثاني منع ولا يجب عليها طاعة او  
 امرها بعصية الله نعم وهو باطل **قوله** لو شرط لها مهر ان اخرجها الى بلاد ونقصه ان لم يخرج هل اذلك حكم لا لا  
 ابن ادریس ليس اذلك حكم لا يجب عليها طاعته الى ان يبلد اراده ويلزم المهر للمثل بمكان المذكور في العقد **قوله**  
 الشيخ **قوله** والقاضي وان حرة ان الشرط له حكم ان لا يطلبها الى بلاد الاسلام وان طلبها الى بلاد الشرك  
 فلا حكم ولا يجب له عليها طاعته ولها المهر الا على والمستند رواية ابن رباب في الحسن عظمه **قوله** هل  
 وانا اخره عنه من ذلك فقال ان اراد ان يخرجها الى بلاد الشرك فلا شرط له ولها ما من دينار حتى تصير  
 اياها وان اراد ان يخرجها الى بلاد المسلمين فزوجها الاسلام فله ما شرط عليها والمسلمون عند شروطهم  
 وليس له ان يخرجها الى بلاد حتى يردى لها صداقها او يرضى من ذلك بما رضيت وهو جائز له ان  
 قلت اذ لم يلزم الوفاء لطلبها الى بلاد الشرك فلم يجب عليه المهر قلت لان العقد وقع عليها لان اولا الرواية  
 رجل تزوج امرأة على ما تدبره على ان يخرج معه الى بلاد فان لم يخرج فله ما ضمن دينار او مقوط



تصنفها بشرط باطل وهو الخروج الى البلد المذكور هذا والم ترد في التراجع وكذا العلامة عند فخرية نظر المشايخ  
من عموم المومنين عند شرطهم ولا يشترط يتعلق به من صحيح ومن انه مخالف لتفتيش الشوط المذكور في المدين  
علق بالبلد على تقدير صحة الشوط لوقوعه في بلد واحد حكم البلد نظر من عموم المومنين عند شرطهم يتعلق  
الفرق كما تقدم ومن ان النكاح سبب شرعي في سلطة الزوج على المرأة في اسكانها حيث يشاء خرج للبلد  
للنفس فيبقى الباقي على أصله والاولى الاول عملا بالعلقة واتحاد الطريق **قوله** لو اختلفا في اصل المهر فالتوا  
قوله الزوج مع غيره ولو كان بعد الدخول وكذا لو اختلفا خلافا فادعت المرافعة هناك **قوله** لو اختلفا في التسمية  
فقال الزوج عقدت بغير مهر وكالت المرأة بل يذكر مهره في القول قول الزوج اما لا ينكره في القول قول المذكر  
اولا في الاصل وهو عدم ثبوت المهر وهذا الحكم سواء كان قبل الدخول او بعده ولكن مع الدخول يلزم  
مهر المثل **قوله** اختلفا في القدر او الصنة بعد الاتفاق على التسمية فالقول قوله انما قلناه او لا **قوله** اختلفا  
في الاستحقاق فقال هي التي استحق عليه مهر او قال هو لا يستحقين قبل شيئا فان كان قبل الدخول فالقول  
قوله لا تسكن النفرين والتمتع وانما يجب الطلاق ولا يقع في القول قوله وان كان بعده فيحصل ان يكون كذلك  
لا تسكن براءة زمته من المهر كما لو تزوج بالاب وهو صغير فيقر او السيد وهو رق لكنه نادى فلا ينفذ الرجوع بغير  
مهر او بصدية **قوله** اختلفا في حصره سبب كمال الاستحقاق وهو الدخول الذي هو المرافعة فالقول قوله انما ورد  
يقوم تحقيق البحث فيه **قوله** اختلفا في الفسخ ولا يبيته فالقول فيها الاصل عدم الفسخ واصله بقاء ما كان  
على ما كان **قوله** المرأة ان يمنع حتى يقضى مهرها وهل هذا ذلك بعد الدخول فيه قولان اشبههما بالبر  
لها قال الشيخ في كمال الامتناع حتى يقضى واطلق ولم يحصل وتبع الفاضل في فصله في بان لها الامتناع قبل  
الدخول لا بعده ثم حكى عن قوم ان لها ان يمنع حتى يقضى له وهو الذي يقوى في نفسه وهذا يدل على ان الطلاق  
هو الحكم الكلي للناس لما قبل الدخول ولما بعده ولة لثبوت الفسخ المذكور وقوله النفق والمرتعى وان جوزه  
وابن ادريس والمهر المختار لان البضع جزء للزوج فليس لها الامتناع منه حتى لها عليه ان يسلم اليه  
حقه ونظامه بجهتها ولا يلزم من جواز الامتناع قبل الدخول جوازه بعده لان البضع وان ملكه الزوج  
بالعقد لكن ملكا ناقضا وانما يتم بالنقض والقبض هنا الركن كذا في الشيخ ولا يلزم من امتناع تسليم الملك  
الناس في القسم والشقاق **قوله** اما القسم فله زوجة الواحدة ليلة وللثنتين ليلتان  
وللثلاث ثلاث والفاضل من الاربع له ولو كان اربعاً فلكل واحدة ليلة هنا فلو ايد **قوله** القسم بفتح القاف صلا  
قسم الشيء فانقسم وبالله لكسر الخط والنصب من الخبز مثل لمحت طحنا بفتح الطاء مصدره والخبز بالكسر الذي  
قال يعقوب بن ابي اسحق امرته فتم الى يديه ويظهر فيه كيف يفعل والقسم بين الزوجين ان اختلفت من الاربعين اختيار

ملك الناقص من ثلث تسليم

عظم الزمان

يقسم الزمان طبقاً وان اختلفت من الثاني في اعتبار عدد الزمان والنظر فيه كيف يصرف اليهن **قوله** القسم  
واجب في الجملة لا في كل شيء لانفاق عليه القول نعم وعاشرون بالمعروف ولا في البضع ما لم ينع عن بيعه وكان يقسم  
لثان لان سورة بنت ربه بغير وهب ليلتها العايشه والتاسي واجب لما تقرر في الاصل في  
دلالة على هذه الليلة **قوله** هل هو واجب ابتداء او اذا اراد الابتداء بواحدة وجب ان يقسم المشهور  
الاولى لا يخرج من تركه بين الزوجين لا يترك ثمرتها في المطالبة بحقوقها منه ولان الاحاديث في  
مطلقة من غير ان يتركها ابتداء **قوله** في قسم المهر الثلثين من ماله ونصفه وكذا الثلث من ماله  
ونفسه وكذا الثلث من ماله الثاني واختاره القم في بيع الاصل عدم الوجوب لا تنفاه الدليل عليه خرج ما  
بعد لا يخلو بتدبيره في الباقي على أصله ولا بعد لا يخلو لم يقسم ثم الرجوع بغير مهر لا يخلو في الرجوع  
في الرجوع ولا يكون من ماله ما ينفقه عنه بقوله ثم ولا يخلو اكل المثل فيكون حراما **قوله** ان قلنا بالوجوب ليدله  
انهم يوجبون الرجوع ولا يلزم الرجوع بالرجوع وان قلنا بعدم جواز الابتداء من اراد الرجوع وان قلنا با  
الثاني لكنه اوجب الرجوع **قوله** لا يجوز القسم اقل من ليلة لانه تبعية وهو يجوز اكثر من ليلة لاختياره  
نعم مطلقا عدم التفات وقيل لما في ذلك من بعد العمل المستلزم لضعف المودة وقيل الشيخ يجوز ذلك  
ليال غير رضاه اما الزيادة فلا بد من الرضا واختاره القم في الثاني وهو ان هذا مع الفاسق **قوله** لو اختلف  
اما مع التناوب كما يجب فقد يضطر الى القسم ان زيد من ليلة فلا يثبت الرضا **قوله** ويجوز الوجوب الليل وفي  
رواية اكثر انما عليه ان يكون عند ما في ليلتها ما يظن عندها في سببها ما فرزان الواجب القسم على الحاجة  
لا المرافعة لانها انما تجب في كل اربعة اشهر مرة فلو تجوز وجوب المناجعة بالليل والاختلاف في وايهم  
ان التماس للمعاشر فوجوب كون عند ما يستلزم الحرج والخرج في الدين اللهم الا ان يكون معاشر الليل  
كالحارس والزواج يخرج يقسم لها او قال ابن الحنفية العدل بين النساء اذا كن حرا يرب لمات ان لا يفضل  
احد من على الاخرى في الواجب الحق من مسنة بالليل وفي رواية يصح ذلك لانه كان مشوعا من الرضا  
والرواية المذكورة لها رواها ابراهيم الكرخي قال سالت عن من رجل له اربع نساء فودعت عندك نهن  
في ليلة واحدة ويسمن فاذا نام عند الاربعة في ليلتها لم يمسها هل عليه في هذا ثم قال نعم عليه ان يكون  
عندها في ليلتها ما يظن عندها يصحها وهو عشرة بقوله ان الحنفية لا ولا حيل ذلك على الاحتجاب **قوله** واذا  
اجتمع مع المرأة في العقد للمهر ليلتان والليليلة والليليلة لا يمسها ولا يمسها بالليل ولا يمسها بالليل  
لذلك فانه لا قسم لها ولا كلام للعقد شعر بانه لا يستحق الا قسمه سواء وطبت بالعقد او بالملك للزوجة  
الاولى امتناعا الى رواية محمد بن مسلم صحيحا عن احمد بن علي قال اذا كانت تحت امره فزوج عليها











بجسده ففقهه واذا كان كذلك فلا دالة ولا نفع لانهم انما يتولد من الخروج ميتلزم من ذلك النفع بانه لا يولد من  
 المانع الاستمتاع مطلقا بحيث لا يحسن زمانا ولا مكانا **قوله** والام الحق بارضاها وانما نفعها ارتفعت لما يطيقها  
 ولو طلبت زيادة عما وقع غيرها فلا بد من نفعها واسترضاع غيرها هنا **قوله** ما ذكره المصنف من ان العادة وهو كونه  
 الحق بالولد مع تزويجها او رضاعها بما يشي به العيو والالكان للاب انما هو سره كانت في جباله او ايا غيره  
**قوله** الشيخ بان الحكم المذكور يحق بالفانية عنه بناء على ما ذهبوا اليه وهو عدم جواز استبعاد من في جباله  
**قوله** او اجاب من الشافعية بان ليس للاب نفقه من ايام الا اذا استعت من الارض راعا ويلزم اجرة المثل اذا لم يقع  
 واحتج بقوله فان ارضع لكم فانوهن اجرهن فان راعا او جمل من الاجرة اذا ارضعته ولم يفصل بين زوجة  
 المتبرع وقوله ان ادريس واجاب الشيخ عن الاية بان مقتضاها وجوب الاجرة اذا ارضعت وليس يلزم فيه  
 بل انما اذا اردت ارضاعه بالاجرة وهو يخرج من اخذه منها ودفعه الى المتبرع فقد عاشر قلت لا بد من ان يقول  
 للزاد من قوله فان ارضع لكم ان اردن الارض لكم من قوله وان عاشر قري في الارض على ان يجاد  
 والاصل الحقيقة فلا بد من ان يقول الجار لاس ارتكابه عنكم ايعا لان الاجرة عنكم بدين نفع العقد  
 على العمل فاذا ارضعته على طاهره لزمكم ان يقولوا ان الاجرة لا يتيقن الا بكمال العمل والولد له المذهب الحكم  
 وللشيخ ان يجيب ان ارضع بعد ارضاع لا يستلزم حمله قبله الا دليل الخطاب وليس يحجج عندنا  
 العاشر وان احتل كونه في الارض فكذا يحتمل ان يكون في الامة وكيفية الفعلي على العيين معارض الفرج  
 بغير حجج ومجمل اكلامه ثم على كل الفرائد كما قاله اوبس جراسمكم **قوله** واما الخصانة فهي لغة من ضمن  
 خصه اذا عمل لا ينفذ تحت جناحه وكذلك المرأة اذا احضنت ولدها او احضنت اليه التي تقوم عليه  
 ترصد وشعره لا يسرسله بصفها ايام مدة معلومة يقع اجتماع الزوجين لا كلام في كون الولد ينفذ تحت  
 بغيره كل من له ما يجب عليه في تربيته ومع افترقا وتنازعهما في قول امره وتربيته فان كان بالفرد شديد فانه  
 لا ينفذ ينفذ من شاء سواء كان ذكرا او انثى الا انه يكون للأنثى مفارقة امها حتى يخرج وان كان بعد  
 في الطولية فسائق تفصيله **قوله** فالام الحق بالولد مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة فاذا اضل بالحرمة لم يثبت  
 الى سبع سنين وقبل المانع والام الحق بالاب والابن والام حق بالولد مدة الرضاع بلا خلاف ذكره ان اوانثى واما  
 اذا اضل فيه **قوله** اما اخذ الله وهو مذهب الشيخ والغاصي في الكامل بان حرة وان ادريس **قوله**  
 للعبدان الام الحق بالبنت الى تسع **قوله** الشيخ وان الام اولى بالولد الذي يصير حرة وهو يسع سنين  
 او اثمان فاذا صار حرة فاذ يولد له احصاها بان الاب اولى بالذكر والام اولى بالأنثى **قوله** ان بابي المرأة  
 الحق بالولد مالم تزوج **قوله** ان الجدة الام الحق بالصبي الى سبع سنين ولو جاوزها وهو معتق كان حكمه

حكم الطفل في استحقاق الام اياه واما البنت فالام اولى بها المخرج **قوله** والشافعي في المذهب **قوله**  
 الى ان تم بعد التبرع الام اولى ابنتها بالابن الى سبع سنين وبالبنت الى تسع سنين واعلم ان العادة افضح  
 الشيخ **قوله** انني بر المصنفين الزوايا والافليس لم يروا صحة حرجه بقوله من هذه الاقوال والحق  
 ان يقول لا شك ان البادى سبحانه تعلقت عنه تربية قريبة بالولد غير الميز ولهذا ان كلما في حاجة الى  
 التبرع بزيادة في حصة الابوين له ويعد نقصان الحاجة اليها ينقص محبتها له ولا بد ان حصة الام  
 اكمل وازيد من حصة الاب وليس ثم حكمه لتلك الزيادة لا التبرع فتكون تلك الزيادة هي المخرج لخصائفة الام  
 ومع يكون قول الشيخ في ذلك قريبا الى الصواب بل هو اولى بالصواب ان قلت روي ابو الحسن عن ابي عبد الله انه قال الولد  
 في الرضاع هو بين الام والابن بالتسوية فاذا ظلم الابن حق بغيره لم يفسد ما دام الابن الحق من الصبي  
 صحيح بان الابن الحق لم يبد العظام قلت ليس فيها ان الابن الحق بالخصانة ومع يحتمل ان يكون الله الحق الا  
 ولا ينافي والتاديب والتعليم والخصانة **قوله** ولو تزوجت ام سقطت حضانة ما لها من الاطفال فيه  
 واستدل الشيخ عليه برواية جعفر بن عيسى عن حماد بن عمار عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن الام الحق حضانة اجسامها لم تزوج وكذا رواه عبد الله بن محمد بن ابي امرئة قالت يا رسول الله اني ابي  
 كان له بطني عمار وعبد له سقا وحماد بن عمار اياه فطلقوا ولدا ان يرضع مني فقال لها النبي انت الحق  
 الحق به مالم تنكحي اذ عرفت هذا فافاد اذا تزوجت وطلقها رجعها الثاني باينا هل تنقض حضانة  
 ام لا **قوله** الشيخ في ذلك نعم وقال ان ادريس لا يخرج الحق عنها بالتزويج فهو يحتاج الى دليل وليس ولا بد  
 جعل التزويج غاية استحقاقها في الخصانة فلا خصانة بعد غايتها ولا اولى لان المنقضى لخصانة  
 وهي التبرع والحاجة الى التبرع بالان والمانع وهو التزويج يرتفع فيكون الحضانة عادلة بالضرورة وهو المظ  
 فقد وجد الدليل **قوله** كما تزل الخصانة بزوج الام كذا يرتفع بغيره بان يكون كاترة او امه ولا بد من احوال  
 بالعكس لو كان الاب كافرا او قاتلا مسلمة او حرة فهي اولى ولوحصل الاسلام او الحرة من كل ما عاقد  
 حضانة **قوله** اذا انفصلت الخصانة عن الاب اما التزويج الام او لا نقض الدلالة يمنع من الاجتماع بانه فالتك  
 يذهب الام والبنت تاتي امها اليها من غير احوال ولا ايسر اطي بنت مطلقها وكذا الرضع والولد لم  
 تمنع الام من تربية ابنته وتربيته وان مرضت لم يمنع ولدها من التردد اليها ذكره ان اوانثى والموت كما  
 لم يرض بل هو اولى بالخصر **قوله** ولو مات الاب فالام الحق به من الموصي كذا لو كان الاب مملوكا او  
 كافرا كانت الام حرة الحق به ولو تزوجت فان اعنى الاب بالخصانة لهن فافاد قد تقدم ان الذكر  
 ارفع لخصانة لكن مع وجود الاب امامه مائة في اولى لان المنقضى لها وهو الامم موجود والمانع وهو



بعدة ارب يرتفع فتكون اولي قد بينا ان لادم المسألة العرة اولي الولد مع كرم الاب او غيره ويقول لها البهي  
 اول وان تزوجت لما ذكرنا من الحجة ولو رايه دارد الرق من من كان ماله عن امرأة حرة فكذلك عبدا  
 فاولدها فقال الحق بهم متساويان تزوجت فقال ليس للعبدة ان يأخذ منها ولها وان تزوجت حتى يمت  
 في حق بولدها منه ما دام مملوكا فان اطلق فهو احق بهم **قوله** اذا تزوجت لادم فالحصانة للاب اولي يختار  
 ويرضى له ان يختار من تمت الى الولد من جهة لادم من النساء كالخت والحرة والحالة دون عصا وكذا  
 لو قد اربت حتى لو لم يكن ان يختار من تمت الى الولد من جهة لادم من النساء لا العصباء لان النسب  
 حكم محال بعت حرة عبا لخصا به دون على من جعفره وعلى ذلك ان الحال لادم **قوله** لو وجدت لخت من لادم  
 فهي اولي من الاخوات لاحدهما ولو قد تمت ووجدت لخت من لادم اولي من الاخوات من لادم **قوله** الشئ  
 في نعم لم ولو قلنا انهما سواء ويقع بينهما كان فيا وقال في الجدة قرابة لادم اولي بالان من قرابة الاب  
 لتفسير بنت حرة وتوقف فيه العلامة وتقول ان الجدة ليس بجدة لان لادم اولي من الاب فان فقدت بنت  
 لادم **قوله** فلا الشئ في ان لا يمكن ان لا يكون من القرابة فكذلك امرأة هي اولي بالبركة فهي بالحصانة وان  
 نشا وباني اللدجة ولا مزية فهو بينهما كما ختمت من اربين اربا لادم او جدين فيخرج بينهما **قوله** ولو كان لادم  
 سواء فيخرج بينهما لادم اولي من الحالة **قوله** لا المعية اذا ماتت لادم فان لم يمتها في مكانة الولد فان  
 لم تكن له لادم وكان لادم قام مقامه في ذلك فان لم تكن كانت لادم التي هي الجدة احق من الجد **قوله** لان  
 ادرين ما ذكره الشيخ من تحريمات المختارين ومعه قوله الشافعي وبنارهم على القول بالعصبية **قوله** لا ينفذ  
 بالحل ولا حصانة عندنا الا لادم نفسها والاب واما غيرها فليس لاحد عليه ولاية سواء الجد من قبل الاب  
 خاصة وما ذكره ابن ادرين من ان اذا الت ولاية الى الجد للاب تقع عنه فالى الرضى ومع عدمه قال الحكم  
 ويخرج من كل من الاب والجد والرضى الحكم ان يختار الحصانة من يصلح لها ويخرج لادم قرابة لادم لان  
 في قول النسب في بنت حرة ما اعلم الى ذلك مع عدمه من ان يراها اصل شقة واما في رواية حجة  
 ولا اعتبار بما ثبت له والاك ان الاخ لادم من الحالة وليس **النظر** في التقاتل  
**قوله** اما الزوجية فيشترط في جوب نفقتها شرطان العقد الدائم فلا نفقة للامتنع بها والتكثير الكامل فلا  
 نفقة للناشر ولو امتنع لعذر شرعي لم يصح كالمريض والمجنون وفعل الزوج اما التذويب فان نكحها  
 منه وامتنعت سقطت نفقتها هنا فوايد ان المراد بالتكثير التام هو طاعتها الزوجية عند طلبها  
 قبل او بولي وقت اراد واي كان ارد ما يجوز فيه الاستمتاع شرعا وعزها ولو طلق الى جلا ينفق  
 الزوج الصبيق او المومع الماذون في الشئ فيهما بطله المباشرة وامتنعت لم يخرج عن التكثير التام لم

تقطعت نفقتها وكذا الرجل الذي لا يملك من الناس او لا يستكف فيها من ذلك او هي وبغيره من اربعة  
 المباشرة **قوله** هل التكثير سبب كالعقد او شرط والسبب هو العقد زود فيه المومع والعلامة في ذلك استكمال  
 والمشاورة ما واحد وهو احتمال النقص كلا الامرين وتظهر الفارقة في امورها ان اذا اختلفا في الشؤ فان  
 قلنا التكثير شرط لاجل الزوج البينة لا يرد على خلاف لاصل وان قلنا ان سبب فعلها البينة لان لاصل اعلم  
 التكثير وسببها ان اذا عقد ولم يدخل ونكحت مدت على ذلك وهي ما كان يجب عليه النفقة على التقدير  
 المشروط لعدم العلم بنشوزها وعلى تقدير البينة لا يجب لادم بها التكثير لو طلبها في غيره ذلك من الفوائد  
 قلنا الشيخ **قوله** الصغيرة لا نفقة لها سواء كان زوجها صغيرا او كبيرا واختاره المومع **قوله** وان امكن  
 الاستمتاع بها ما دون الرضى لانه استمتاع نادرا لا يرغب فيه غالبا وفيه نظر لانه اذا كانت وحسن  
 زوجها فيتمتع بها ما دون الرضى فتدسكت من نفسها اذا لا معنى بالتكثير لاطاعتها وقد حصلت و  
 استناع الرضى عند شرعي كالمرض وظاهر عبارته هنا يدل على الوجوب لانه لو امتنع لعذر شرعي لم ينفق  
 وهذا عند شرعي **قوله** لا نفقة لاجل النفقة ان جعلنا التكثير شرط وهو لا بد منه في وجوب النكاح  
 جعل التكثير سببا وفيه اية نظر لان الصغير ان كان عند شرعي لا نفقة لانه على التقديرين وان لم  
 يكن عند شرعي لم يكن لادم على التقديرين واختار ابن ادرين وجوب النفقة وهو قريب مع التكثير  
 من غيرها ولو انعكس الفرض بان كان الزوج صغيرا وهي كيرة قال الشيخ لا نفقة لها الاصاله البراءة  
 ولان النسب لادن اهلا للاستمتاع فلا اثر للتكثير في حقها لان التكثير شرط لا مكان **قوله** وان ادرين  
 النفقة لان الامكان من طهرها متحقق وانما نفقة من جهة فلم ينفق كما لو كان الزوج كبيرا وهو غايبا او  
 ارحم ولا الشؤ اما عدم الشؤ او حصول التكثير وكلاهما متحقق من جهة يجب لها النفقة وهو لا يوافق  
 واختاره المومع بعد استكمال **قوله** وكذا استحقاق المطلقة الرجعية دون البايين والمتمتع بها الا  
 ان يكون حاملا فثبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تضع ولي وقافة نصيب الحمل على احد الزوجين  
 لها كان العدة في وجوب النفقة على الزوج وهو قاطع على منافقها في جميع ازمان اسكان انتفاعها بكل  
 وجبت العدة وجبت النفقة كالمدة رجيا فان له الاعتراض عليها بطلان نفقتها بعد الرجوع فجميع  
 العدة وكلها انتفعت كافي البايين اشقى للزوج ويخرج من ذلك صورتان **قوله** المطلقة باينا اذا كانت حاملا  
 للنقص على ذلك ولد دخلها في عصم وانفقوا عليها حتى تضعن حملهن **قوله** الحامل المتوفى عنها زوجها او  
 رويان احدهما لا نفقة وهو رواية حاد عن الحلبي **قوله** لم يحل للمتوفى عنها زوجها ان لا نفقة  
 لها وشملها رواية ابى الصباح عنه بايم وافقها الميعة في تم وابيض عتقك وتاينها وجوب النفقة

٣٧٥



من مال الحمل وهو راجع بعد النفل عن أبي الصباح عن حماد قال المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها نفقة عليها  
 من مال ولدها وافرقة بها الشيخة والتي من نعمها واختلاف المواليد والاولى وعليه الفرض لا يشهد بالزواج  
 ولا صلة المرأة من الزوج اذا عرفت هذا فماذا في نفقة الحامل المطلقة بآية الحمل او لجهاد  
 اختيار الشيخة الاولى للزوجان فان الزوج دبر مع الولد وجودا او عدما وقياسا قبل الولادة على  
 بعدها فانه لا خلاف في ان النفقة للولد بعد الولادة وليس فكذا قبله الزوج بالولد في الحالين لان النفقة  
 على ان يتفق عليها من مال الحمل وتجره القاضي وتلك الآراء بالثاني واختاره ابن زهره لعدم رجوعها على  
 المجدد فقلنا لا يوجبها له لو كانت للحمل سقطت بغيره اما بالاولى او بالزوج بعد وقبل ولادة المولود  
 بالحمل وكذا المذموم ومطالع تظهر فائدة الخلاف في مورد **ا** لو كان الزوجان مملوكين فمن قبل النفقة للحمل كان  
 على سيد الولد ومن قبل النفقة لها كان على سيد الزوج لوق كسبه على الخلاف **ب** لو كان الزوج عبدا  
 وهو حرة فان قبلت للحمل نفقة على امه او على سيده او كسبه **ج** لو اخل بالنفقة فان قبلت للحمل لا نفقة  
 ولا نفقة **د** لو ادعت البان الحامل قبل منها الاضرار لعدم الامتناع بها او كانت نفقة ولو امكن  
 لا يجب الدفع الا بغيرها فاما فان ظهر صدقها ولا امتنع بهت لظهور عدم استحقاقها **هـ** الحامل التي  
 عنها زوجها لا نفقة لها قبل البسب انقطاع العصمة بينهما بالموت وفيه نظر اذ لو كان كذلك لما كان لها  
 نفقة اختيارا او لما كان كفنها عليه لو مات والملاذ بان باطلاق فكذا المذموم والاولى ان قبل  
 لو وجب لكان عليها اعادة الميت وهو باطل لانه بعد موته او التركة وهو باطل ايضا لانها لها ال  
 الرث **و** لا يوجب وايضا لها مودير لوجوبها فلا يصح عوضا عليه **ز** ونفقة الزوج مقدرة على نفقة  
 الاقارب يعني لو كانت لما كانت نفقة الزوجة اقوى لكونها يجب لها مطلقا الى منتهى كفايتها  
 مال المعاضة ولو التكاثر عقد معارضة اخضعت بآيين الخاصين **ح** لو بها مقدرة على نفقة القريب فاما لدية  
 الخلة فلا نفقة بعد وفاتها ولا ما ملقت عليه نعم لو لم تنفق او الحكم القريب بالاستدانة لم ينفق **ط** النفقة  
 وكانت نفقة الزوجة بل للزوج في تزويج مال المفقوس وتركه الميت **ق** وفيه خلاف انما لا نفقة  
 تزود اشبه للزوج نفق الاصحاب على وجوب الاتفاق على الايام والاولاد للزواج الحادث والاولاد الكتاب على  
 ذلك يخص القريب من الصنفين ام لا تزود المم والعلاء في المنشاء من انهم سقى لدية ادا ما قبله  
 ابيهم وقوله وانعت ملة اباي ابراهيم واسحق ويعقوب وابناء ابن ابي قريظم باي ادم ساج  
 اسرائيل ولا صلة في الاطلاق الحقيقية ومن اسكان ارادة المجاز في الاطلاق لصدق النبي الذي هو  
 من دلائل المجاز ويعضد الثاني اصالة المرأة والاولى الاحتياط حصول الحاجة المتضمنة للرجوع مع

صدق المعنى الذي لاجله وجب الاتفاق وهو كون الاب اسلا والولد فرعا ولذلك اختار المذموم **ق** ولا  
 على غيرهم من الاقارب بل يستحب وثا كذا في الوارث الاول في وجوب الاتفاق على القريب ثلثة اغير **ر** قوله كذا  
 الامام والناصب ابا على العمري لا غير كما تقدم **س** قوله الشيخ ابن جنبل وهو كذا وارت **ج** قوله الحسين  
 كل ذي دم ولم يقل به احد سوا الحق الاول اصالة المرأة ومطل ما ورد على شدة الاحتجاب للمجاهد من الحق على  
 الامام **قوله** ريثرت في الزوج الغفر والجرح عن الاكتساب قيل كان ينبغي ان يقول لا ينفق وقدرة النفقة على  
 الاتفاق وذلك لان مع تساوي النفقة عليه في الجرح لو كان احدهما بالاتفاق على الاخر ثم الترجيح بالدمج او  
 تكليف ما لا يطاق وكلاهما محال فنفقة الذمير واراد ان الكلام يدل على اعتبار قد النفقة فان وصف احد  
 المتصافين مستلزم اعتبار ضد هاتين المتصافيتين الاخرى ولا محذور كرها اذا انفردت هاتين سائل **ج** جعل  
 العلامة من الجرح عن الاكتساب اقرب لاحتمالين لان القدرة على الاكتساب كانت لقولهم لاصدقة نفقة ولا يوجب  
 مرة سوى ويحتل الزوج مع ماله وان قد صدق الفقر عليه ولا اول اول **د** للزوجة الاكتساب المانع من  
 الوجوب هو ما يملك من ماله على اليد والمواعظ والمعرض للمكسر والافعال **هـ** لا ينفق وان يد على المالك  
 لنقص الخلفة بان يكون امي **و** اذا شل او نقص الحان الحكم بان يكون صغيرا او مجنونا او كافرا او عيبا  
 الاتفاق على البصير وصحيح العشاء مع عجزه عن التكسب كذا يجب على الكبي والعاقل والمسلم **ز** لا ينفق في  
 النفقة زيادة عن القدرة من تكليف او اسلام بحج مال الصغير والمجنون وعلى الكافر نفقة القريب وان كان كيرا  
 او عاقلا او مسلما لا كلام في وجوب التكسب لنفقة نفسه ونفقة غيره وهو يجب بنفقة القريب لو علم للمال  
 بالفعل لم لا استكلا ينبغي على انه واجب شرط او مطلق يحتل الاول نفقته ثم ذمعة من ماله لاصالة  
 عدم الوجوب ويحتل الثاني نفقته ثم وعلى المولود نفقته وقوله لا نفقوا اولادكم خشيتم اطلاق نفقة  
 الاول لا يجب وعلى الثاني يجب المراد من الاكتساب هنا هو اللابز اية كما تقدم **قوله** ولا نفقة للنفقة  
 بل يجب بذل الكفاية من الطعام والكسوة والمسكن ظاهر كلامه ان هذه الثلثة في نفقة القريب لان ذكرها  
 في سياق نفقة الاقارب ويحمل جودها على الكل لذكره بعده وهو اول فذلك ذكر شرج علم ثم يتبعه بغيره  
 بها الكلام **الاول** الطعام وقدرة الشيخ في بد وتلك في ان نفقة الزوج مقدرة بحج حال  
 الزوج فعلى المورس مدان وعلى المشرط مد ونفقة على المعسرمة فيكون كذلك عنه في نفقة القريب  
 واختاره القاضي والحق ما قاله المم وهو مذهب ابن اديس ان الواجب من الخلة زاد عما على الشيخ  
 او نقص لان دليل الوجوب لا ينقص زيادة على ذلك والنقص عنه مناة للحكمة الله ثم فعين ما  
 ذكرناه ويصح وجب على غاية قوة ذلك بالبدول لا عين الخبر او الدقيق او الجبل اما الخبر او الاخرين مع







الاذن فوكاينة لا يجوز الطلاق عنه وهو الاول في السكر الذي لا يزول معه قصد لا يمنع من مباشرة  
الطلاق لكن لا يجوز لولية الايقاع عند بطلان عقده اليه سرعا فوكاينة في الادوار المذكورة لا يمنع طلاقه  
لعدم قصد ولو اذ بان عباس عن النبي رجع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرها عليه وليس  
مراده ارتفاع هذه الاشياء وان الضرورة قاضية بخلافه فيكون مراده ارتفاع الحكم وهو المطلوب وفي رواية  
رواية غايه عنده الطلاق والاعتاق في غلق قال ابو جبر الا غلق لا كراهه وهو هذا على ما روينا  
وابن عباس وحكم الغضب حكم الكراهة مع ارتفاع قصد لا شتر كما في العلة **قوله** لو كان غاييا صحيح وفي رواية  
اضطر لم يحصل انشاؤها من طهر الى اخرها فايد **قوله** اجمع الكل على تحريم الطلاق في الحيض لكن عند احتياطاتها  
يجمع لابقاع الاجماع الطائفة ومطابقا لاجماعهم وقوله نعم وطلقوهن احدنهن قال علماء الفقه المير الطلاق  
في الطهر الذي لا يجمع فيه وقد حقت في ذلك في الكبرية كرجح الجمهور على قولهم الجوزية فافادهم  
ما روينا من طرق عن ابن عمر انه قال طلفت امرأتى فلما رويها نصي فسال النبي **قوله** فودها على ولم يرها شيئا  
شيطا احتياطا في التحريم وعدم الوقوع كبرها مدخلا لها وزوجها حاضر ولو كانت غير مدخولا بها ان كان زوجها  
غاييا صحيح طلقها وان صادف ذلك حيضا **قوله** اختلف الروايات في قدر الغيرة التي يبرع بها الطلاق  
فروي جليل بن دراج صحيحا عن يوم الرسل اذا اخرج عن منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى يفتي ذلك منه  
وروي عن يومين سلم صحيحا عن احداهما فلا ساله عن الرجل يطلق امراته وهو غايي لا يجوز طلاقه على الاطلاق  
امراة من يوم طلقها وروي صحيحا عن النبي **قوله** لا تحس بطلاقه الرجل على حال الحمل والذي يفتي  
بها والغايي عنها زوجها والي لم تحس والتي قد نكحت من الحيض وروي اسحق بن عمار عن يوم **قوله** الغايي اذا اراد  
ان يطلقها تركها شهر او روي اسحق بن عمار انه قال لا يبرأهم الغايي الذي يطلق في خمسة اشهر  
او ستة اشهر قلت حذوه ذلك قال ذلك اشهر لما اختلفت الروايات كما بيناه اختلفت القضاة على ان  
**قوله** الشيخ في انه يبرأ من شهر او نصفه او اقل من شهر **قوله** ولو في اذ غاب عنها في شهر قد رويها فيه  
يجماع لا يطلقها حتى يمضي ما بين شهر الى ثلاثة اشهر ثم يطلقها بعد ذلك الى وقت شاء وانما هذه القضاة  
**قوله** اطلق الغيرة وسلا روايتي في قيل وعلى بن بابويه والشيخ جواز الطلاق ولم يجد زواله ففاد **قوله** ان  
الحيض والغايي لا يطلق حتى يمضي ان المرأة يبرأ من الحمل او هي حامل فاذا علم ذلك فاقع الطلاق على  
وتع **قوله** وينظر الغايي بزوجته من اخر جماع او وقع ثلثه اشهر اذا كانت من حمل وان كانت البراءة  
يبلغ الحال الحمل طلقها اذا شاء **قوله** الصدوق في الغيرة اذا اراد الغايي ان يطلق زوجته فكل شهر اذا  
غابها كان له ان يطلق متى شاء اقصاه خمسة اشهر لو ستة اشهر ولو سبعة ثلثه اشهر وادناه شهر **قوله**

ابن عيسى

ابن ادريس انها متى بطل الغايي انتقل زوجته من طهرها معها في طهرها اخر جاز طلاقها وحمل الخلف  
هذه الروايات على اختلاف عادات النساء في الحيض لان لا يبرأ من الحيض عادات ازاويهم في الحيض **قوله**  
المذهب ان ادريس وعق بالاضطرار لا اختلاف المذكور في الروايات ولا قول وبما عني بالاضطرار  
مخالفة بعض الروايات والبعض الروايات واختار العلامة **قوله** ان النجس وكذا نعم ما قاله ابن الجوزي واجمع  
برواية الجوزي المذكورة المتقدمة لثلاثة اشهر وقوله هذا قد اعتبره الشارع في عدة غير الحائض اذا كان مثلها  
غير الحائض فان كان مثلها تحيض ليعلم بذلك فخرج زوجها فله ان ينظر لانه لا يكون نسيجه ان يبين  
الملازمة ولم يسه مع ان كلام ابن الجوزي نظر لانه ان قال بعدم جواز طلاق الحامل للسنة ويجوز للعدة  
ان لا يصح طلاق الغايي الحامل مطلقا لا للسنة لما قبله ولا للعدة لعدم تمكنه من الرمي وكذا لا بد  
على خلاف ذلك وان قاله الجوزي فلا ينفك طلاقه على العلم بحملها او عدم حملها مع ان الكلام في غايي لا دليل  
اليه غير ذلك وكيف يعمل الحامل او غير حامل وان اراد بربعه ثلثه اشهر لا يستطاع ان لا يحل ان يكون  
علقته والزمس لتبين حملها وجعل العلم باقطاع حيضها وذلك لا ينفك على العلم بحملها وان كان **قوله**  
ان لا يمنع طلاق الغايي الحمل لعدم التيقن بالطهر فهو مخالف للمذهب وبما روي على خلاف ذلك **قوله**  
الحمل كلام لا وجه له فضلا عن ان يتحقق النكاح عليه فاذا لم ينجح ان يقول للملازمة ان يوافقها  
كون اكثرها صحيحا ينبغي الجمع بينهما على وجه غير مناف للذهب ولا تناقض فيقول الغايي ان غاب طهره  
برأها فطلقها الى وقت شاء الاصل عدم التقدير وعليه تحمل رواية التقدير وان غاب طهرها فبها  
فبرئتها الى التبرع زمانا بطل فيه استبانة الحمل ان لم تعلق طلبا اليقين ارتفاع حيضها وعليه تحمل  
رواية جليل بن دراج **قوله** ما بين من غاب عن كماله ما لم يولد ولطلق قبل ذلك بعد تبرعها زمانا بطل فيه انتفاؤها  
لله طهر اخر كان جازا لكنه مكروه وان غاب عنها في زمان حيضها يبرأ من زمانا بطل فيه انتفاؤها لا طهر اخر  
يطلق **قوله** والجوزي عن زوجته كالفاب هذا قول الشيخ في بعض احواله والقاضي والمستند رواية **قوله**  
بن الجوزي عن عمار بن ادريس ان من طهره بقاء الزمجة لا دليل على وقوع هذا الطلاق اذا  
في زمان الحيض وهي مدخول بها حمل على الغايي قياس واختار العلامة لا يستدل بالوجود للنقض لوقوع  
الطلاق وهو الصيغة الصادقة من اهلها وانتفاء العارض اذ هو ليس الوقوع في الحيض وهو غير معلوم بل يكون  
العدم اذ التقدير المذكور في نظر لان نعم وجوبه للنقض فان وجد الصيغة من اهلها غير كاف بل لابد من قضاة  
فيها وهي المرأة الخالية من الحيض اذا كانت مدخول بها وذلك غير حاصل اذ الغرض ان الغرض من الحيض  
غير معلوم بل غايته ان يظنون والظن غير كاف لان الغايي لا يجمع عليه فحمله عليه قياس والرواية يمكن



على اهل العلم بمسألة الطلاق الطهر وامام مع عدم العلم بالمصادفة فلا يلزم على اياها الصريح خبر الواحد  
 الخلف للصدق متناو لا له فالاحوط اذا ما علم ان ادريس **رحمه الله** وامام الترمذي فان تأخرت الحين صحت  
 ثلثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله هنا فوايد **رحمه الله** المراد بالمراد من هي في من تخمين لكن لا تزوجها  
 وذلك اما الرضا او حملها او من جالس للدم او غيره ذلك هذه وان لم ترى الدم لكنه غير مستمع  
 في حتمها فان رآه وجع فتولا ان افترقا لها الدم قبل ثلثة اشهر لم يحج المصنف بالجمع طهرها من ذلك  
 بجمع طلاقها وهذا هو المراد من قوله الم فان تأخرت الحصة اى لم تراها في مدة الثلثة الاشهر **رحمه الله** ولا يقع  
 طلاقها قبله اى قبل ثلثة اشهر على تقدير تأخر الحصة **رحمه الله** الحكم في وجوب الترمذي ثلثة اذ لم ترى  
 الحيض ان يجب وقوع الطلاق في طهر لم يقع فيه المواتحصول من اختلاط الماء ثم يمكن للمراجهض يعلم  
 برافغ رحمها من الماء وجبان تربع بها انك المدة اذا مضت تلك المدة ولم تسبب حملها علم  
 بذلك فراجع طلاقها وكذا الراسبان حملها بجمع طلاقها حصول العوض بالمحمل **رحمه الله** ويجوز ذلك  
 المدة خالية من جماعة ويكون اولها بعد اخر جامع سبق **رحمه الله** وفي اشتراط تعيين المطلقة تردد فتشأن من  
 اصالة عدم الاشتراط ويخرج المطلقة بالقيمة كما لو اعترف جسد من عبده غير معين ولا ناسبا بها  
 نعيه وكل زوج بجمع طلاقها وهذا قول الشيخ في رد وتبع القاضي والعلامه قدوة من اصالة بقاء عصمة  
 العقد ولا دلالة على وقوعه من غير تعيين ولا ان الطلاق امر معين فلا بد من محل معين لا اختار حصول  
 المعين في المهر ولا ان تراجع الطلاق من العدة فغيرها لا بد لها من محل معين وهو القول الاخر للشيخ **رحمه الله**  
 والمترقى وان ادريس والعلامه كف وعلمه الفتوى ثم اختلف القائلون بالتصديق ان الصيغة المهر  
 هل هي بسبب مؤثر في التعريف في الحال ام له صلاحية التأثير عند اثنا التعيين ويخرج على ان ان على  
 الاول يحرم الكل من الزوجات حتى تبين واحدة وعلى الثاني الكل زوجات يباح تكاثرهن الى ما معين  
 فالخير بعد التعيين وينبغي ان على الاول تكون العدة من حين الطلاق لا من حين التعيين على  
 الثاني يكون المبدأ من حين البيان واعلم ان هنا فرقا كثيرة على اشتراط التعيين وعدمه هي المطرقة ان  
**قوله** الركبة التي في الصيغة يقتصر على طلاق تحصيل الموضع الاضاق هنا فوايد **رحمه الله** عين جانه  
 فكاد برعن ان الة قيد الكاح بالفاظ ثلثة الطلاق في قوله الطلاق زمان والشرع في قوله ويجوز  
 سرا حيلاه والفرق في قوله وان يفرق يعني الله كلاما من معناه **رحمه الله** اتفق الكل من الفتوى على ان  
 لفظ الطلاق صريح واختلف في البيان فقال اصحابنا انهما غير صحيح بل كنايةان والمراد بالفرج  
 هو لفظ حقيقى شرعى الى الطائفة على ان الة قيد الكاح وقبل هو الذى لا يوثق الطلاق على الية

وقيل هو ما يحكم بوقوع الطلاق بمجرد وقوعه من مكلف بخلاف عالم بوضعه على زوج بجمع ايقاع الطلاق  
 بها وكيف قلنا فانكناية مقابلته **رحمه الله** اتفق الكل من اصحابنا انه اذا عين غير الزوجية بلفظ دل على شخصها  
 وحمل عليه لفظ طالق وقت الفقرة كقوله انت او فلانة او هذه طالق واختلف في تعيين غير هذه اللفظة  
 مما يشق من الطلاق كقوله مطلقة او من المطلقات او غير في نفس المصدر كقوله انت طالق او الطالق او  
 قاططقت فلانة بلفظ الماضي كذا الشيخ في بيع بذلك كله وتلافى لا يقع شئ من ذلك وهو لا يصح  
 للذكرات اما غير صبره اذ الة الجاهز ولا شئ من هذين يقع به الطلاق عندنا ويؤيد ما رواه محمد بن ابي  
 بصير في كتاب الجامع عن محمد بن مسلم عن قيس بن جمل قال لا رارة انت حرام او بانية او غيلة او برية  
 او عدى فقال هذا ليس بشئ وانما الطلاق ان يقول لها قبل عدتها وقبل ان يجامعها انت طالق تشهد  
 على ذلك رجلين عدلين ووجه الدلالة انما الصك ثابت في الامور ويجب ان يقع الطلاق بغير لفظه  
 طلاق قصده للصك فذلك حكم المهر بوجوب الاقتصار على طالق **قوله** وكذا الوجه لا يعتد ولا كثر من اصحابنا  
 على عدم الوقوع بهذه اللفظة وان نوى بها الطلاق لما تقدم ولعمري ووجه هاق القرآن وكذا ان الجحد  
 يقع بها تحجابه رواية الحلبي عن من الطلاق ان يقول لها اعدى او يقول لها انت طالق واجيب بان  
 صريح اعدى امرى لا اعتداد ولا امر ليس بانشاء الطلاق بل للاعتداد امر يعقب الطلاق ولذلك  
 يقع ان يقول لها طلقك اى فاعدى ولا يجوز ان يكون مستقولا الى انشاء الطلاق اما الاول لا لعدم  
 على هذا التعلل ولا صلح عدمه واما الثاني فلا نعلم انشاء ونقل الانشاء الى انشاء اخر غير معروف في كلامهم  
 قاله من حمل التورية على سبق الطلاق كما قال الشيخ لان الاعتداد معلول له ولا يرجع للمعلول بدونه  
 فتأمل اعدى غديم الطلاق لان لها ان يقول لم اعدى فيقول لاني طلقك قال لا امر الاعتداد كاشت  
 من لزوم حكمه الطلاق فلا يكون هو ولا لزوم الدور وهذا فوايد **رحمه الله** اطلق الشيخ جواز وقوعه بغير  
 وتعيين جنسه ولعل مستدركه رواية حفص عن ابيه عن امه ان كل طلاق بكل لسان فهو طلاق وقوله  
 القاضي وان ادريس يجوز مع العجز وهو الحق لما تقدم فان قصد الشيخ بالطلاق ذلك فلا خلاف ولا  
 جاء الخلاف ووثقت العلامة كف **رحمه الله** جوزة اى ايمه الغايبا ذاك بجملة لاسط غيره والطلاق المتعق  
 وقيده في الجهر عن الشفق ولو كان حاضرا وجعل قوله رواية وكذا اشارة الى ما رواه ابو حمزة الثمالى  
 صحيحا قال سالت حمزة عن رجل قتل رجلا كتب بالان الى امرئ بطلاقها او كتب الى الجدي بقتله يكون  
 ذلك طلاقا او عتقا فقال لا يكون طلاقا ولا عتقا حتى يخطى بلسانه او يخطه بيده وهو يريد الطلاق  
 او العتق يكون ذلك بالاهلة والشهود ويكون غايبا عن اهله وقوله القاضي في اكمال بقوله وفي



يقول له وجوز بان حرمه للغايه والاخر من معا اذا كنت بخله والحق ما قاله ابن ادريس والعلامة وهو عدم الوقوع  
 حالة القدرة سواء الغايه والحاضر ووقوعها حاله العجز لها الا ان الشارع على الاحكام على العبادات والكتابة  
 ليست عمارة وان افادت فايده فلا يبعد ما عرفت الشارع لا يعميه وان افاد فايده لا مع العجز والارتم لا  
 وارفعنا الموفق ويؤيده رواية زرارة حسنا قال قلت لابي جعفر رجل كتب بطلاق امرأته او يعتق غلامه ثم بدله  
 فمهاه قال ليس ذلك بطلاق ولا اعتاق حتى يحكم به ونسأل الله ووليه الحال الجمل على العاخر عن النطق بمعاونه  
 وعده من قولها مع فايدها بالبطر فيكون اوف قوله او يخطره بيده للتفصيل لا للتصريح ويكون قوله ويكون غايها  
 عن اهله كذا يعين ترك الوقاع في الظاهر كما يكفي عن ذلك لشدة المراكزا ورواها كان اذا دخل العدة الاخير  
 من رمضان شدة المراكزا لا يكون قيدا في عدم البطلان بالكتابة ثم ان الوجود ناذلك الغايه والقدرة  
 ثم جوازها بالحاضر وهو باطل اتقاها وبيان الملائمة بوجودها هو مقام العبادات في الحالين وبيان  
 الغرض عنها بالغير ليست مانعة عن النطق بالطلاق وهو ظاهر **ثم ذهب الشيخ والقائم** الى ان الجيد في ادرين  
 والعلامة ان مطلق الاخير لا يشترط لروايتها من مفسر قال سالت عنه من الرجل يكون عنده المرأة صفت ولا يكمل  
 قال اخر من قلت ثم قال حله فيعلم منه بعض امرائه وكراهتها قال قلت نعم يجوز ان يطلق عنه رايه قال لا  
 ولكن يكتب ويشهد على ذلك قلت اصلها ان الله لا يكتب ولا يشهد كيف يعطونها قال بالذي مع مذهب  
 فعله مثل ما ذكرت من كراهتها لها وبخضها لها قال ان يا موير انما بالقاع الفضاع على راسها تحجبها ورا  
 السكوني عن مذهبهم قال مطلق الاخر من ان ياخذ متعتها او بعضها على راسها ثم يعزها ومثله رواية ابن  
 بصير عنه وهو الحق ان كان كتابا حيث ان كتابه طلاقا لا لها افرى لا لالة بعد العادة لعدم الاحتيا  
 فيها ولذا لك قد مضى رواية البرنطي وان كان استبان الاشارة ومن جعلها القاء الفضاع فهو اشارة فغير ان  
 كتابا بحسن من غيرهما عليه فان جاز النظم من لوازم الزجرية فيكون غير النظم من لوازم اتمامها فهو  
 استدلالا على اللانتم على نفي الملزوم فعلى هذا الاختلاف لعدم المناقاة بين العام والخاص والمنشور في الاصول  
 ولذا لك خبران جرحه من الاشارة والقاء الفضاع **قول** ويقع لركه لم يخلقت فلا بد انهم هذا قول الشيخ والقائم  
 لرواية السكوني عن ابيه عن علي بن الرضا قال لم يخلقت امرأتك فيقولون نعم فلا قد طلقها ثم ردتا ابن ادرين  
 ذلك اقراره بطلاق شرعي وكذا العلامة التحقيق ان يقول ان قصد الاقرار بطلاق سابق حكم على ظاهر ادرين  
 نفسه في نفس الامر وان قصد بذلك الاشارة على وجه ظاهر كلامه نعم وظاهر ان ادرين منع وكلامه هذا الكلام  
 كما يراه ليس بمتيقن على عادة ذلك الخلاف والحق ما قاله ابن ادرين ويؤيده رواية محمد بن مسلم عن علي بن الرضا  
 العلق ان يقول لها اضرها **قول** وينتج عنه جرحه عن الشوط والصحة اجمع لمحابها على عدم جواز العبد في الطلاق انه

لومن لم يكن واقعا مستدلين بوجه **ان** حكم الزجرية يستفاد من الشيخ فلا يرتفع الحكم شرعي ولا دليل في الشيخ  
 على وقوع ذلك فيجب الحكم بقاء الحكم الاول وهو المطلوب **ثم** ظاهر الروايات عن ائمتهم عليهم السلام بذلك **ثم** ان  
 الشارع جعل التلفظ بالطلاق سببا للفرقة مع صدوره من اهله في محله وفيه كمال جعل الرقبة سببا للفرقة  
 الظاهر وذلك من باب خطاب الوضع فلم يعلق الطلاق كما اخراجا السبب عن السببية وهو المثل ويكون على كون  
 زوال الشمس سببا لوجوب الظهور على امر من الامور ولا ينافي في الفرق لكون السبب صادرا بعد تسليم كون ه  
 التلفظ بالطلاق على الوجه المذكور سببا ان قلت التعليق ليس لكون السبب سببا للترتب اثره عليه فان السبب  
 جاز ان يترتب تأثيره على امر فلا يترتب اثره عليه وان لم يحصل الاثر المعلق عليه وان جعلتوه سببا فانما  
 ووقوع المعلق عليه ثم لنرى ان لا يقع الطلاق حال تجزئه عن التعليق لتقصان سببه وانتم لا تقولون به  
 ان قلتم هذا يعكس عليكم في ابطاله قال لا يلزمكم وقوع الطلاق سواء وقع المعلق عليه او لا سواء على كون  
 وانتم لا تقولون به قلنا ذلك لا يلزمنا لان القصد الى الطلاق عند تاخر السبب التام ولم يحصل ذلك القصد  
 في زمان التعليق ولا في زمان وجود المعلق عليه لان القصد المعلق ليس بقصد تام وهو ضروري في رفع الطلاق  
 لا بما لا يغير كاف بدون القصد التام وما انتم فلو لم يكن الا بغيره من القصد حيث قلتم ان الطلاق  
 الصحيح لا يحتاج الى اية الطلاق والنية والقصد وحدها فان ستم كون القصد معتبرا لاصالة عدم اعتباره قلنا  
 اعتبار ما معلوم في سائر العقود والايقاعات شرعا ولهذا الاعتبار وبعبارة السامعي والنايم اذا خرجت هذا فما  
 فوايد **المراد** بالشرط ما يجوز وقوعه عادة كقوله ان خرجت من الدار فان طلق والمراة بالصحة ما يجوز عادة  
 كقوله ان طلقك الشمس فان طلق وكلاهما لا يقع الطلاق التعليق عليه لمعناه **ثم** لا يلزم من جواز عدم التعليق عدم  
 جواز التحليل فلو لم يستطاع كلاهما الموضع للطلاق للعلين ان دخلت بفتح الحصة في ان وقع الاثر حقيقة  
 بل تحليلة فغيره لان دخلت الدار بخلاف قوله ان دخلت بكسر الهمزة **ثم** عوفيها عند انشاء الله ان الاستثناء بما  
 لم يشتر في اليمين توفيقها هو كذا في الطلاق قال قلت في كتاب الطلاق نعم يخل في الطلاق والعراق قال  
 وان كان بصيغة لا يوجب عندنا وما في اليمين بها وفي الاقرار وفي اليمين بالله توقف الكلام فلا يلزم بخلاف  
 حكمه وقال ابن ادرين اجمع اصلها على الاستثناء بالنية لا يدخل الا في اليمين بالله حسب الاصل عليه  
 انه لو عقب الاقرار بقوله ان شاء الله تعالى لا يلزم ما اقر به قال وماذا ذكره الشيخ في فتده رجوع عنه في كتاب  
 الامان من قتيلا لا يدخل الاستثناء بنية الله الا في اليمين فحب وبه قال مالك واما ابو حنيفة فخطبه  
 في اليمين بالله وفي الطلاق والعناق والنسب ولا قرار حال العلامة التحقيق ان يقول بمقصود الشيخ بغير الاثر  
 قبول الطلاق والعناق بالاتفاق بالنية فيقبل الايقاع ولو لم يصلح مكان الاستثناء باطلا والطلاق والعناق







الشاهدين على الوجه المذكور شرط في صحة الطلاق وانما شرط بدو ذلك سندين مخافا لو ادا من غيرهم ثم لم يرد  
 وفيه قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن من عندن الى قوله واستشهدوا بتمتع عليهن فليكن  
 ان لا يشهدوا على الطلاق وقد بينا ذلك مسبقا وكذا العرفان واجمع النفا على عدم اشتراط سندين  
 بعبود الحكم لا الرجعة وقد بينا في الكتاب ضعفه **٢** انه لا يشترط استدعاء الشاهدين ولا قصدهما الى التمسك بل  
 لو سمعا ذلك اتفقا صح وكفى في الشبهة وعليه اجماع اصحابنا وفيه قوله تعالى ولا تشهدوا عليهن فليكن  
 ولم يقل واستشهدوا **٣** انه يشترط عدالتهم لمصلحة التمسك لشرط ادا الروايات وقال الشيخ بكنى الا سلام لرواية  
 محمد بن عرقم فانطلاق الشتر ان يطلقها بطلقة يعني على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين ومثل رواية  
 ابي بصير وهما مطلقتان غير معتدين بالعدالة والبرهان على المطلق كما يقتضي الاصل **٤** لو طلق من غيرهما  
 ثم اشهد صاحبه قال المم كل الاول لغوا فيه لانه على الثاني اي الذي معه لا يشهد لا يكون لغوا بل صحا  
 وليس كذلك بل بشرط اعادة الصغيرة الانشاء بما لم يعد لها وفي بعض اخبارها فانها لا يضمن معا  
 اما الاول فله عدم الاشهاد واما الثاني فله عدم الصغيرة **٥** اواخر الزوج برفع الطلاق **٦** صحيحا كونه عليه  
 فان كان كذلك فنحن انما الحكم صحيح ظاهره بالمتنا والام من من حق في ان الطلاق الصحيح اجماع للشرائط  
**النظر الثاني في اقسامه قوله** وينقسم الى بدعي وسنة للاصحاب في تقسيم الطلاق عبارات كل منها اخبروا  
 من مناقشة **١** عبارة الشيخين ان ينقسم الى طلاق السنة وطلاق العدة والاول ينقسم الى باين وبيعي **٢** وفيها  
 ان ابن ابي النسي ما قال به البديعي لم يكن قبيحا للعدى لان العلم لا يكون قبيحا لخاص لان العرفان ان العدة ليس بحد  
 وان اريد بالانحصار وهو ان يطلق على الشرائط وتلكها حتى يخرج العدة ويعد عليها عقد الجديد او رد على ذلك  
 ان الزوج في العدة يطلق قبل المراجعة كان طلاقا شرعيا وليس للعدة لعدم المراجعة ولا السنة للرجعة في حق  
 العدة **٣** عبارة المم ان ينقسم الى بدعي وطلاق سنة والثاني الى باين وبيعي والعدة ويرد عليه لزوم الدخول في  
 الاولين في طلاق العدة واختلفان في الرجعي والثالث في البايين **٤** عبارة العلامة وهو ينقسم الى بدعي  
 والشرعي ويقسم الشرعي الى طلاق السنة وطلاق العدة وفتر العدة ما فتر المم والتي بما ذكرناه في صفة  
 الشيخين من المعنى الاخص ويرد عليه ما ورد على الشيخين وايضا لو زوج وطلق قبل الدخول لم يكن طلاقا حقة  
 ولا طلاقا سنة **٥** عبارة ابن ادريس وهو انقسم الى بدعي وسني ولم يشترط في سني المراجعة ولا لزوم  
 من العدة وهي عبارة حسنة ويمكن ان يجاب عن الدخول في عبارة المم بان يفتر العدة بان طلاق باين  
 يزوي الى التحريم المؤبد وهو الثالث معا والسادسة والثامنة على الوجه المذكور وتفسير البايين الذي هو قسم  
 العدة ما بين البايين الذي لا يزوي الى التحريم المؤبد فيكون التقسيم هكذا الطلاق الشرعي اما ان يصح مع

المعظم

غيره

بغير عقد جديد او لا ولا ولا هو الرجعي والثاني اما ان يكون وسيلة للتحريم للرجعة ولو العقد الاول ولا ولا طلاق  
 العدة والثاني طلاق البايين والمم قد جعل اسمين وقسم الرجعي قسمين له وان كان المراد بالعدة كل واحدة من  
 الثلث يكون التقسيم هكذا الطلاق اما ان يكون وسيلة الى التحريم المؤبد او لا ولا العدة والثاني اما  
 ان يصح مع الرجوع بغير عقد جديد او لا ولا الرجعي والثاني البايين وان كان المراد بالعدة كل واحدة من  
 الثلثين الاولين كان التقسيم هكذا الطلاق اما ان تصح مع الرجعة بغير عقد جديد او لا ولا الثاني البايين  
 ولا ولا ان كان وسيلة الى التحريم المؤبد فهو العدة وان لم يكن فهو الرجعي وهذا الاحتمال اقرب لاحتمال  
**قوله** وكله لا يقع قبله انه قابل بانطلاق الثلث المرسل تقع واحدة وذلك مناف حكمه بعدم الوقوع ليجب  
 بان المراد لكل المجرعي وكل المجرعي احسن من كل واحد ولا يلزم من عدم وقوع الخاص عدم وقوع العام فلا يلزم  
 عدم وقوع شيء من الطلاقات **قوله** طلاق الية على الظاهر يشترط الخلاف الواقع بين الاصحاب الاية  
 هل عليها علة ام لا وسأين تحقيقه انشاء الله تعالى فان اعادة عليها فلا تلاها باين وهو قول الشيخ ومن  
 عليها العدة فلا تلاها رجعي وبذلك السيد **قوله** لا يهدم استبعاد العدة تحريم الثالثة مراد ان المطلق لو اكر  
 في العدة بل تركها حتى تزوج ثم تزوجها بعد جديد وهكذا ثانيا وثالثا لا تحريم عليه حتى تنكح رجعا فيه ولا  
 تأثير لا استيفاء عدها في عدم تحريم المطلقة الثالثة وكذا الاستصحاب العدة في الاول دون الثانية والثالثة  
 الاول وعليه اجماع الاصحاب لاصالة عدم الهدم والهدم قوله نعم فان طلقها الى الثالثة فلا تلاها حتى تنكح رجعا  
 فيه ولم يخالف في ذلك الا اجد الله بن بكير حيث روي عن قيس ان استيفاء عدها تحريم الثالثة وهو ضيق اما  
 الاول فلهذا علة فانه نكحها واما ثانيا فلهذا علة فانه نكحها فانه نكحها واستدعاه الى رواية  
 عن قيس ثم سئل روى فقال هذا مما روى عن الله من الراي قال الشيخ في رد ما كان عليه من الذهب الخشن من  
 هذا الكتاب **قوله** مع طلاق الحامل السنة كايصح للعدة على الاشبه قد عرفت هذا معنى طلاق العدة فيما بين  
 وكذا عرفت طلاق السنة بالمعنى المخصص والجمع للاصحاب على جواز طلاق الحامل للعدة الا ان الجدة تطلق  
 طلاقها ثانيا معنى شهر من حين المراجعة وكذلك الثالثة معناه على رواية زيد الكاسمي فثبت واشتغل في  
 المسئلة **قوله** **١** قول الشيخ والقاضي وابن حزم بالتمتع يعني انه اذا طلقها او زوجها ولم وانها ليس له طلاقها  
 حتى يضع ماني بطنها رواه اسمعيل المجشي عن قيس طلاق الحامل واحدة ومثله روى ابو بصير والعلوي **٢**  
**٣** قوله ابن ابي بصير انه اذا زوجها قبل الوضع او قبل معنى لثته اشهر فليس له طلاقها حتى تضع وقطع والمطالع  
 بغير كلام **٤** قوله المم وابن ادريس والعلامة بالجواز لاصالة الصحة وعدم مانع من ذلك من كتاب الوصية  
 بل بعدم الكتاب اذا علق له جوارحه فالعلامة كثر التحقيق ان طلاق العدة والسنة واحد وانما يصير للسنة والاول



وترك المرافعة والعدة بالرجعة وفي العدة والموافقة والمطهر المظهر في السنة والعدة الا بعد دفع الحيض الى ان راجع  
 قبله كان طلاق العدة وان تمها كان طلاق السنة وان قصد الشيخ ذلك حتى يحصل الاخبار عليه وشك في العلم  
 في ذلك قول الشيخ ان الخلاف متى ما وقع بطلاق السنة فان قسما قاله الشيخ واخاره العلامة بالنسبة لآخره القول  
 قول الشيخ وان قسما بان من ذلك وهو ان لا يثبت بطلانها الموانع ولا خروج العدة كافتة ابن ادریس القول ما قاله  
 العمدة ابن ادریس وجع بطلانها السنة كما يصح للعدة على ما يحسن بطلانها السنة في مجلس واحدة طلاقا في مجلس  
 واحدة كما دل عليه رواية احمد بن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 تدل على بطلانها في طلاق الحاصل للعدة كما يصح السنة كان جرد لان طلاق السنة لا خلاف في جردته وانما  
 الخلاف في طلاق العدة فان العدة وابن ابراهيم منعنا عن جرد الباقيات النافعة بان طلاق الحبل واحد وانما  
 جرد الباقيات من العلم قاله قول الشيخ في لا يخرج بطلانها السنة حتى يضع الى الاستدلال لا يصح حتى يضع  
 بعينه للمخرج بعد العدة ولا يخرج من العدة حتى تضع لا يخرج شرعا فندبره فيه نوع عمن هذا الخبر  
 وغيره نظر لان خلاف ما قاله الفقهاء المصنفون وما اوردوه لكلام الشيخ في عدة **قوله** يكره طلاق الميمن ويقع لو  
 تطلق ويرث زوجته في العدة الرجعية وقوله في لو كان الطلاق باينا الى سنة ما لم يخرج او يبرأ من غيره  
 ذلك هنا فلو ايدى انما كره لان خلاف النكاح المندوب الى استبراء وان مقتصره حرمان الارث المقدد  
 شرعا **٢٦١** اجمع اصحابنا على نيرتها مع حرمان المشرط المذكورة فالتين ذلك من انهم لم يعلموا السنة  
 المذكورة وعارضه بعض طلبة كبره عن القابل بعض طلبة من عدم اليقين فان لا ارضا الا في الرجعية  
 لئلا يكل زوج العدة من رجعت بطلانها في من موته ولما عدم ايرث الزوج منها الا في الرجعية لعدم الشهادة  
 من قبلها اذ الطلاق ليس في يدها **٢٦٢** ذهب الشيخ في ذلك الى ما قلناه من عدم ايرث الزوج منها الا في الرجعية  
 واختاره ابن ادریس والفاخي وابن حمزة لا تقطع العصمة بينهما لعدم الحكمة المذكورة ويؤيد رواية الحبل  
 الحسن في ان سئل عن الرجل يحضر الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم ان ماتت وشك وان ماتت لم  
 يرها وليس ذلك في الرجعي والاجماع ورواية زرارة عن حماد قال سألته عن رجل يطلق امرأته فيلترث ويها  
 ما دامت له عليها رجعة وذهب الشيخ في عدم الاعم الفرق في ارثه منها في العدة بين ان يكون التولية هي  
 الاولى والاثانية لو انما لثمة ومالكه الله ما رجعا لو لم يكن محجبا بولاية عبد الرحمن عن ملكه قال مالك بن  
 يونس انما ايرث طلاقها قال نعم من ان يابا ان الميراث في الرجعية فان الطلاق الواقع في من  
 الموت يصدق عليه انه ايرث طلاقا وليس الميراث الثالث ويؤيد رواية محمد بن مسلم عن ثقات عن قيس قال سألته عن الرجل  
 يطلق امرأته بطلاقين ثم يطلقها ثالثة وهو يرضى قال هي ترث الشخصين معا لا بد له من ثالثة وليس الاخصاص

الارث بها **٢٦٣** لو اشترت النعمة اما سالما الطلاق فلانها فطلقتها او كرها فطلقتها او بارادة حتى الشيخ قلنا فيه ان  
 ارثها عدم ارثها واختار فيها الذي لا يعوم الاخبار واخاره ابن ادریس واختار في الثاني وتابعه العلامة لا يخاف  
 منفسخ لا يرث وهو النعمة والميراث وعبد بن النعمان لما عني في سمعته عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منها في مرض الزوج وان مات لان العدة قد انقطعت بينهما و  
**٢٦٤** لو كانت الزوجة امه او ابنتها فطلقتها في مرضه ثم اغتسلت واسلمت في العدة او بعد ما في ارثها وجان الارث  
 لعدم النص بعده لانفاء النعمة اما الزوج العتق والطلاق وما اعلم الزوج ذلك طلقها في مرض الموت لان  
 الجسدان قال ايرث الذي يرثه طالق فلا يرثه وان قال زوجتي فلا يرثه بل يرث الذي يرثه الميراث ورواه  
 قاله ذلك ان ابتدا بطلاق في المرض بالتي لم يدخلها فلها ارثه واستحسن العلامة كلامه وهو حسن ان كان الميراث  
 بعدم الموت عند ما بالارث بعد العدة في الرجعي لعدم الشهادة بسبب عدم علم الطلاق بزمانه لا يرثها وانما  
 في العدة الرجعية نفقا تدبر فيها المصادقة الموت محققا لا بالارث ولا عبرة بعلم الزوج ولا عنه في زواله  
 ما عدا ارثه وعلى قول الشيخ **٢٦٥** وارثها من العدة الميراث في المطلقة في مرض الموت وهذا هو ان  
 لو ادعت الاسلام بعد الطلاق في العدة قبل الموت ولا يقينه وانكر الوارث قاله قولها لعدم الارث **٢٦٦**  
 لو اقامت بينة حكمها بالارث وهل تحت على ان اسلامها ليس للرجعية في الارث فيه تردد من عدم النص فيه  
 وصحة نيرث ايرث من اسلم في العدة في سائر ما من زوج وصولا كما تقدم **قوله** ويرث في الحبل البالغ على كفي  
 كونه مرهقا ام لا ترد للمنفق ذلك في مع ومشافق من كونه زوجا فيدخل تحت طلاق قوله مع حتى يخرج زوجا  
 غيره وبه قال ابن الجني ومن كون وطيه ليس كما لا مطلقا للشارع والتحرير معلوم فلا يرتفع الا بعد علم ثم  
 اشبهه ان لا يحل بغيره الا بغيره قوله حتى يدونها عسلته ويذوق عسلته والعيلة اللذة والمهرق لا  
 لذة له حقيقة **قوله** بالعقد الصحيح الدائم ولو لم يكن بالملك او بالعقد الفاسد او بالعقد المنقطع او بالتفليس  
 لم يحل نعم هل يترتب مع العقد الصحيح الدائم كون الوطى مائعا ام لا قاله الشيخ في نعم محجبا باصالة بقاء  
 التحريم فلا يحل زواله ولو لم يكن كالموطى في الاحرام او العوم او الحيض ولا ان التحريم لا يكون مراد فلا يكون هو  
 المأمور به لان العدة تترتب بصفته فكذلك الوطى والارث التحكم في التفتي يستلزم الفساد فلا يصلح وهو قول ابن  
 ادریس وقال العلامة كذا لا يترتب بغيره الحاصل الوطى المحرم لعرضه لا نعم جعل غاية التحريم كخروج زوج  
 غيره فقد حصل فلا يحرم بعده فانه لا يرثه ولا يرثه الا بغيره عدم الحاصل الوطى عند منصرفه من الزوجة  
 واللائم سني اجابا عن كذا المأزوم وعلى قوله ورواه الفري فطلب من جهة الشيخ ما عني **٢٦٧** فان لاصل يرجع منه  
 للكيل وقد بيناه ومن **٢٦٨** بان الحرم له اعتبارات من حيث ذاته هو راقع ما سواها ولا اعتبار بالعرض كما







سواء كان زوجه حرا او عبدا اما الامه فمدها طهرها وان كان زوجه حرا وعلى ذلك الاجماع **قوله**  
 ويحب الطهر الذي ملقها فيه ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة قبل الشئ ط اذا قال المات طالق فخرج  
 عقيب هذا الملق فمدها عند بعضهم طلاق محرم ولا يصح ما بعده قوله لا صادف الطلاق حاله الحيض  
 وقوله يصحهم يكون مباحا لا يقع حال الطهر ويقرب في نفسه ان الطلاق يقع لا في حال الطهر الا  
 انه لا يصح بالطهر الذي في الحيض لانه ما بقي هنا جرحه يعتد به قال ابن ادريس قوله الا انه لا يصح بالطهر  
 الذي في الحيض يجب وكيف لا يعتد به وهو اول اقوالها وقوله لانه ما بقي هنا جرحه يعتد به مناصفة  
 لعنه الله الامه لا يزوج بان الغنيمة في بلحظة وفاء في يده الحيض يكون بمعنى بل متعدي حقت ويمكن ان يكون  
 معناه ليس كطهارة بل معناه بلاصة وبلاصة كقولهم كل ما ملك ومع يكون كلام الشيخ يحتمل قول لا  
 ما بقي من تركه الله على ذلك فلا يصح لكلام الموردة ولا حاجة للعنه المعتد **قوله** وتبين رؤية الدم الثالث  
 هذا قوله الشيخ **قوله** وقال في طهارة لا تبين الا بعد انقضاء اقل ايام الحيض ثم اخذوا فيه ان من سبق  
 لها عادة متقدمة فالانقضاء باول الدم وان لم يسبق فالانقضاء بمقتضى الثلثة وجعلها من العدة ولما  
 ابن ادريس هذا التفصيل مع ما به محتمل باختلاف الروايات ولا وجه لذلك التفصيل المذكور والقدر  
 على ما ذكر في ولكن التحقيق ان من لم يسبق لها عادة فلا يعلم الانقضاء الا بمقتضى الثلثة ويكون ذلك  
 كاشفا عن الانقضاء باول الدم وليس هذا التفصيل ابن ادريس فغيره نعم **قوله** الشيخ في بعض كذا ان  
 الانقضاء وان حصل لكن يستحب لها ترك الزرع حتى يعقب طهارة وهو مذهب الحسن بن سالم وعلى  
 ان ابراهيم واما جعفر بن سمان على الكراهة ومقتضى الخلاف في ذلك اختلاف الروايات **قوله** وانما الملق  
 نفقته بمائة مائة وعشرين يوما وكذا ان ذكره الشيخ وبما ان ترى الدم بعد الطلاق بلحظة  
 ثلثة ايام ثم تطهر عشرة ايام ثم حيض ثلثة ثم تطهر عشرة ثم ترى الدم الثالث قال والحكمة تركه بعد انقضاء  
 العدة لكن هل هي من العدة ام لا يظهر من كلام الشيخ الا قوله لا للمقتضى وابن الجوزي وابن ادريس ان  
 وتطهر القابلية في مواسم لو وقعت الرجعة فيها فمدها الشيخ يصح وعند غيره لا لا لو تزوجت فيها فمدها  
 الشيخ لا يصح وعند غيره يصح **قوله** لو مات احداهما فمدها الشيخ بخلافه وعند غيره لا لا لغيره ادريس  
 القواعد الثالث المستتر به الذي لا يحض في سنه من حيض وعتدها ثلثة اشهر الذي يقتضيه الفقير  
 من معتد بالاشهر اربع **قوله** في سن من حيض ولا يصح الدم اصلا بل من يتاعد حية فمدها  
 ثلثة اشهر او ستة اشهر او سبعة اشهر **قوله** التي تاخرت حيضها عن عادتها فمدها ثلثة اشهر او ستة اشهر  
 حية بالسبب معلوم كالارضاع والمرض وبجاءه المقتضى المستتر بالاشهر الا الاول فان لم يكن المستتر الا

الدم كان ينبغي له ذكر الباقيات ولا ياتي بعبارة اعم اذ اقر هذا فمدها فوايد الخلاف وان عدة المستتر ثلثة  
 اشهر اذ لم يبين حيضها عدها واستند قوله ثلثة اشهر من الحيض من ياتك ان ارثبتم فمدها ثلثة  
 اشهر والمعنى انما يبين من الحيض لانقطاعه وان ياتك اي شككتم في حرمه كقولهم في سن من حيض فمدها ثلثة  
 اشهر **قوله** الشهر حقيقة لغوية في العدة ما بين الحيضين فاذا وقع الطلاق في اول حية منه اعني حال وروية  
 الهلال فلا خلاف ايضا في ان اول العدة ذلك وتبين بروية الهلال الرابع **قوله** يطلق الشهر في ما  
 تقدم وعلى ثلثين يوما فاذا وقع الطلاق بعد منى شيئا من الشهر بالمعنى الاول اختلفت في كيفية هـ  
 اعتدوا بها قيل يعتد بالشهر بالمعنى الثاني بان يعتد بحين يوما من حين طلاقها وهو قول بعض الثقات  
 وقيل يعتد بالشهر بالمعنى الاول ويقتضى ما قلنا من الشهر الاول في الشهر الرابع واختاره ابو حنيفة وقيل  
 يسقط اعتبار الهلال في الشهر الاول ويصير عدة هلالين ثم ثلثين من الرابع وبه قال الشيخ **قوله**  
 وان ادريس والعلامة وعليه القدر لان الشهر كالفلا يصح لغو شرا على الهلال لقولهم هي مراتب  
 الناس والجمع وعرفا على المعين فاذا اخذوا اعتبارا ولا اعتبار الثاني **قوله** في الشهر في طهارة الحيض فمدها  
 القابلية بين القابليتين فاذا انقضت الشهر الاول كذا اذا كان الطلاق في العشرين من الشهر الاول على قول  
 يضم الى الشهر المتخلفة احدى وعشرين يوما واما على قوله طهارة عشرين لا غير **قوله** وهذه رواية الشافعي  
 والحيض ويصير باسبغها هذه عبارة وجيزة حسنة وهي اشارة الى قول الشيخ رحمه الله فانما ذكر  
 الروايات الدالة على الاشهر على انها يعتد بثلثة اشهر اذ امرت بها لازي في الدم اصلا والهاثين  
 بذلك واما اذا رأت الدم قبل انقضاء الثلثة اشهر ولو يوم كان عدها بالاشهر وان بلغ ذلك الا حية عشر  
 شهرا لما رواه زرارة عن قيس بن حسان قال امران اتتهما سبغت المعلقة المستتر به سبغت الحيض ان روت  
 بها ثلثة اشهر حسب لها فمدها مائة سنة وان مرت بها ثلثة حيض ليس بين الحيضين ثلثة اشهر بان  
**قوله** اما الروايات في الثالث حية واخرت الثانية او الثالثة صيرت ثلثة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت  
 بثلثة اشهر وفي رواية حية صيرت ثلثة اشهر ما اختاره المصنف **قوله** في الحيض فمدها ثلثة اشهر  
 والمعتد رواية سوية وكلية غير محتمل واما رواه عمار الساباطي فوراها عن حماد بن ايمن وانتم في الشهر في  
 على تقدير ان ياتر عتدها الدم الثالث وحملها في سن على الاحتياط وهذا غاية وهي لها الروايات التي يحمل بعد  
 الطلاق هل يحكمها حكم المستتر اذا رأت الدم في العدة ثم انقطع قال في نعم نصير ثلثة اشهر ثم يعتد  
 بثلثة اشهر ويستند روايته بعد الرحمن في الحجاج عظمه اذا طلق الرجل امرأته فادعت حبلها انتقضت  
 اشهر فان ولدت ولا اعتدت بثلثة اشهر وقوله ابن ادريس لاحاجة الى ذلك مسبوغ عن فضل الغزن



من العلم بفعل الزعم ولا سيما ان يظهر الحمل اذا كان كان لا ريب صدقها بالوضع وان كان الثاني فقد  
دخلت الثلثة في الثلثة ولجواب العلامة بان الاشهر التسعة للاستبراء فنجح العدة بعدها وايضا الحمل قد  
مست سنة فيجب البصر وفيه نظر فان العدة والاستبراء معاها واحدا اتحاد الغاية من شرعها والحكم  
لا يتغير بغير الاكفاظ والقول بنت الحمل سنة مقرونة كما تقدم والخطن ان نقول ان ادعى ابن ادریس  
الفرق بين العدة والاستبراء فالفرق ممنوع ولا نقوله غير بعيد لان العلم بالحمل وعدمه يحصل بغير  
التسعة فلا حاجة اليها والرواية يمكن حملها على الاستحباب ولا احتياط **قوله** ولا عدة على الصغيرة  
الا ليا يستعمل على اشهرها المشهورين الاحصاء وعليه دللته زهير عن من ثم ومعرفة بعد الجرح  
عنه ابنه ورواية محمد بن مسلم عرقا على المدافني الشيخان وابنا بابويه والشي والفاضل وسائر  
وابن حزم وابن ادریس وقوله المرتضى عدتها ثلثة اشهر محتاجا لقوله واللا في يس من العجب من  
نساكم ان اريتم صدق ثلثة اشهر واللا في لم يحضن اي لم يبلغ الحيض عدتها ثلثة اشهر  
الحبل لالة ما تقدم قاله ولا يات في الياس وعدمه بل في العدة لما روي عن ابن ابي كعب قال بارئ  
ان عدوا من عد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار ولو كانت الاحمال فتزلت ولا توارى في الثلث  
في ارتفاع الحيض لقال ان اربى لان الرجوع في الحيض اليهن ورواية محمد بن مسلم صحيحا من احدهما  
ومثلها رواية ابو بصير وابنه ابن زهري وابنه عن ابنه ابي جهم عن ابنه ابي جهم عن ابنه ابي جهم  
حيضهن لسبب كالمض والرضاع ويجوز ان يكون لسبب الحمل فيكون الواو في اولات الاحمال للحال الى  
وهن اولات الاحمال قلت فيه نظر يجوز ان يكون ان النفي لسبب لا للعدم فان الاول اهم فائدة والاول  
حقيقته في العاطفة وعن **٢** انه لو كان الارثية في العدة لقال ان جهلم لان اسلم شك في حمل ولم يند  
اليهن لان الياس هو ترجيح انقطاع الحيض على عدمه وهو مستند اليهن قالوا سند اليهن الارثية  
اليهن لزم الشائص وهو ترجيح انقطاع من حيث الياس وعدمه من حيث الارثية هو الشاك والشاك  
لا ترجح فيه ويحكون المبدأ ان النساء اللاتي حصل لهن انقطاع وما لكم عن ذلك المدة تكتف بها  
الاستعانة غالبيا ويصير يحصل لكم شك في كون الاطراف قطع الكبار والعاوض فانهم يبالغون بالاعتداد بالثلثة  
عللا باصالة ذلك وعن **٣** وهو الرواية بالحمل على الثانيه اذ هو مذهب المخالفين **قوله** وفي حد الياس روا  
اشهرها حسن سنة هذه رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن عن ظم ولاخرى رواية **الرايع** في الحمل **قوله**  
وعدها في الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق بلحظة ولم يكن فانما مع تحقيقه حملا فوايد **٤** كون عدة  
الطلاق وضع الحمل قبل الزمان او كثره المشهورين لا صاحب بل هو المصح عليه اليوم وسنده قوله تم

ولو لا ان الاحمال الجهن ان يضع من حملين وان مع الفعل في تأويل المصدري وضع حملين وهو نص في الباب  
ومثل رواية عبد الله بن سنان عن من **٥** ذهب الصدوق وابن حزم الى ان عدة الحمل في الطلاق اقرب  
الاجلين من وضع الحمل وثلاثة اشهر وحكاة ابن ادریس وحكاة ايض المرتضى الا انه قال اقرب الاجلين مع  
الوضع والاقراء الثلثة بناء على ان الحمل ترى الدم والفقولان محجوران بالاية فان البتة والخبر مع  
كونهما مع فين فبينان الحصر مع ان تقا بعدة كراشه ذكر الحمل وان اجهلها الوضع والتفصيل ينقطع  
الشك **٦** الحمل الموضع لا يشترط كونه تاما بالا حجاج نعم عند المخالفين يشترط معنى ثمانية يوما من حين  
الوطي واختاره الشيخ في عدم التصفيه وتبعد القاضي وقوله ابن الجيد انه سترن يوما لصيرة  
مضغرة وقوله ابن حزم اربعين يوما واختاره العلامة لصيرة وترعلقة وذلك سببا خلفه ادعى وهو  
قوله الان ما ذكره الشيخ احوط للتحقق صرة الانسان وح والمبدأ غير كافيه والا لكانت الطهارة لها  
مبدأ ايتم لكها غير كافيه اجماعا وانما الاعتبار يصدق الحمل وانما يصدق حقيقته بعد التحلف فلذلك  
قال المص مع تحقيقه حملا **قوله** ولو وضعت ثلثا بانته بر على تردد ولم يركب حتى يضع الاخوانا ماتت  
المدة اذا وضعت اثنين في بطن فهي سيم واذا كان ذلك عادتها فهي مبادم والولدان توامان يقال هذا  
توأم هذا فزل وهذه توأمه والجمع قوام مثل قسم وقشام وقوام ايضا اذا عرفت هذا فلا خلاف انها  
لا تنكح حتى تضع الولد الاخير ولكن هل تبين موضع الاول ام لا قال الشيخة نعم وتبعد القاضي وابن حزم  
والمستند رواية عبد الرحمن بن عبد الله البصري عن من ثم قال تبين بالاول ولا تنكح حتى تضع ماني  
يطهها او في طريقها الحسن ويحضر ابنا سماعا وهو اواقيان وقال في لا يقتضي عدتها حتى تضع ثلثا  
منها وهو قول عامة اهل العلم وابا ابن الجيد فقال لا يقتضي عدتها بوضع احدها وسكت عن جواز التزويج  
ولم ترد لما لو تزامن الحملان وعدم النكاح الصحيح في ذلك والحق ما قلناه في رواية ابن ادریس  
والعلامة لانها لم يضع الاخير صدق عليها انها لم تضع حاصلا مطلقا فلا يدخل تحت عمومها ولا  
بالاحمال الجهن ان يضع من حملين اذا نزل هذا فوايد **٧** نظير الفائدة الخلاف في وجوب النفقة على  
الزوج فيما بين الرضين وفي حصول الرجعية او الموت قبل الرضع فان النفقة لا تجب على قول النهاية  
ولا يقع الرجعة ولا يحصل الثوارث وعلى قول الخلاف بالعكس من ذلك **٨** قد في ان يكون بين الزوجين  
اقل من ستة اشهر وهو حسن لا مكان تحية الثاني فلا يشمله اسم الحمل الذي وقع فيه الطلاق  
**٩** لا فرق بين كون الحمل اثنين او اكثر فانها الامين ولا تنكح حتى تضع الاخير **الخامس** بعد الحرة  
باربعة اشهر وهذه ايام اذا كانت حايلا صغيرة او كبيرة دخل بها ولم يدخل هذا مما لا خلاف فيه



لنفس القرآن على ذلك وافق اصحابنا كافة الفقهاء الا اوزاعي على ما ينقض عدتها بنزول الشمس من  
اليوم العاشر وقال الاوزاعي بطالع فجره محتجاً بخلافه ان من عشر وجوب بالاجماع على خلافه و  
المحدث حرمها على عاداتهم من التعبد باليالي الا اخر الشهر والشهور والايام ولذلك لا يستعملون التذكير  
في مثل بل يقولون صحت عشر ايام من الصوم فباري قول وباعداً لاجلين ان كان حاصل الاحلال واما  
وضع وانقضاء الاربعه الا شهر والعشرة ليهما تاسر كان هو العدة وعلى ذلك اجماع اصحابنا وهو قول  
علي بن ابي حمزة قال الفقهاء عدتها موضع الحمل للعموم والاولات لاجل الحمل ان يصنع حملهن  
قلنا تعارض ذلك عموم والذين يقولون منكم ويذكرون ان واجبا والحاصل كالمسلم في الاول ففي  
داخله في الثانية فلا وجه للجمع الا القول بابعداً لاجلين ولا يحيط وكنا ان نقول ليهما ان اية الوجب  
مختصة بالمطلقات لذلك ما بعد الطلاق فلا يشمل عدة الوفاة **قوله** ويلانها الحداد وهو ترك الزينة وقول  
المطلقة والاحداد على الازمنة فوايد **قوله** الجوهري احدث المرأة اي اشغقت من الزينة والمصناب بعد  
وفاة زوجها وكذلك حدثت تحدد بعد نفقته الماء وكسها حداداً وهي حاد ويعرف الاصمعي الاحديث  
فهو تحدد الحداد شرعاً ترك الحلي والتطيب والتزيين في المدين والنياب ويرجع في تفسير ذلك الى  
العرف فيجب ترك المذهب والفضة واللؤلؤ ومساخر انواع الطيب والحساب والاستيفاج في الوجوه  
والوجه والكحل الاسود والذهن في الرأس مطلقاً والتطيب في البدن وليس المصناعات الا الاسود و  
الاذرق وترك الخمر وفاخر الثياب الى غير ذلك ولا يحرم التطيب ودخل الحمام والسواك وتقليم  
الاطفار وتسريح الشعر ولا سكنى الموضع الطيب ولا الجلوس على الفراش المنقبه **قوله** انما بعد العدة  
في عدة الوفاة وعلى اجماع العلماء وخلافه المعنى في تحسين البصر لا اعتبار به لسبق الاجماع عليها  
وحصوله بعد ما لا يخفى شيء من العدة غيرها **قوله** الاختلاف في وجوب عدة الحرة الكبيرة واختلفت في  
الصغيرة فتعذر ان ادريس لان تكليف عليها ووجب الشيخ طحان على الرخصة ما يجب على الكبيرة يستدل  
بعموم الخبر وبالا حياط وبرايه ان سلم ان امرأة انت الفيمه فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد  
استكبر عنها فأكحلها فقال لا بد من تفصل حالها الصغيرة ام كبيرة وتلك الاستفصال في البيان يدل على  
العموم وتبع الفاضل ولا شك انه لا يحيط **قوله** اختلفت في وجوب عدة الارقاء الشيخ وتبعه القاضي وهو مذهب  
ابن الحنفية ومعه من اصحابنا واختاره المصنف والعلامه لا يعدم الوجوب ولو اريد بتركه عرق في ان  
الحرة ولا تكتفي بها اذا ماتت عنها زوجها سواء في العدة الا ان الحرة تحدد بالعدة لا بالعدة واجبة وط  
واختاره ابن ادريس محتجاً بقوله لم يحل لامرأة ان تزني ما قبل ان تحدد على ميت فوق ثلثة ايام الا

على زوجها اربعة اشهر وعشرون روية ام جبير وزينب بنت جحش وهو عام لاجب بضعف الرواية اما  
اولا فلا رسلها واما ثانياً فلو كانت البت من طرقتا واما ثالثاً فلو كانت دلالته اذ هي مطلقة ورواها  
بعضه **التاسعة** في المفقود **قوله** ان فقدت امرأة من زوجة امرها الى الحاكم اخطا اربع سنين فان **قوله** من  
والا امرها بعدة الوفاة ثم اباها النكاح هنا فوايد **قوله** المراد بالامر ان يعرف خبره او يكون له ولي يتفق عليه  
**قوله** التاجيل المذكور يتعلق بالحكم فلا يحكم من غيره وسبقه من حين الرقع اليه لاس من وقت انقطاع  
الخبر **قوله** الاعتداد لا بد فيه من امر الحاكم فلا يمكن اعتدادها بعد المدة من ذرية **قوله** هل يجب على الحاكم بعد الاجل  
الطلاق قبل العدة لم لا يجب ذلك ان الجدة وابن ابي عمير وابن حمزة نعم استناد الى رواية جعفر بن ابي  
عن زيد الجعفي عن حماد ورواية الحلبي عنه اي لم يذكره الشيخان والقاضي وابن ادريس بل اقتصروا على  
ضرب الاجل ولا يرد الاعتداد ولو اريد جعفر بن يعقوب بن سماعه ولا يرد لاوله لما ذكرنا من الرواية الصحيحة  
ولا احتياطاً لحسن لان كان يتامل بقر الطلاق وان كان حياً تحقق سبب الفقرة لان الحاكم قادر  
مقامه فلا منافاة بين الطلاق وعدة الوفاة لان الاحتياط يعمل فيه بالاحتياط وان كانت مرجحة  
لتصحيح بين البراءة **قوله** الرقع الى الحاكم ولا اعتداد ليس واجبا على العور عقب انقطاع الخبر بل هو صيرت مدة  
تم رقع امرها فعل معها ذلك وكذا الاعتداد بعد الرقع والضرب نعم الترتيب واجب **قوله** ان قلنا الزينة الوفاة  
فيها اتفاق وجب هنا وان نقل وهو الحق وعليه القوي فلا نفقة لها على الغاي ولا غيره نعم هل يرجع عليه  
بالنفقة لو حضر في العدة اشكال من كونها عدة بينونة فلا نفقة ومن كونها في الجالد ولا نشور منها فيجب  
النفقة وهو لا يوطى وهل عليها الحداد اشكال من كونها عدة وفاة فيجب ومن اصالة البراءة وعدم يقين  
البون الذي هو السبب واما وجبت احتياطاً او لاجرة لا خير **قوله** وان خرجت ولم تزوج فقولنا ان الله بها  
ان لا يسبيل له عليها قال الشيخ في قوة والناسي هو او لها او في خط وسلا وبن ادريس لا يسبيل له عليها  
لانها باتت منه والامان نكاحها والتحقق هنا ان نقول ان وجب الطلاق على الحاكم قبل العدة فالحق  
الثاني وان لم يجب كان الاول اولى يرجع على الم ان لم يثبت طلاق فلا يكون الاثبات الزوج الحق  
بها الطلاق ظن من عدم وقوع الطلاق لكن الحق ما اختاره المصنف والعلامه وهو ان لا يسبيل له عليها  
اما على الطلاق فظاهر واما على عدمه فلان حكم الشارع بالسوية بمنزلة الطلاق لا يقال ان كانت  
العدة عدة بينونة فلا يسبيل له عليها وان جاز في العدة لكن الاجماع على خلافه وان لم يكن بطلان قوله  
لها عدة بينونة لانها اختارها عدة بينونة ولا ينافي في ذلك احببها في العدة لا يقال لها رابعة كما  
في عدة الخلع مع رجوعها في البلد فيها فان له الرجوع فكذلك هذا اذا عرفت هذا فقال العدة مائة



لو طلعت النجاسة او طاهر منها الى وقع الجميع وان كان في العدة وكذا لو مات احداهما فيها او ثلثا وهذا  
 اذا قلنا لها عدة رجبية او لها حكم الرجعية والاعلام **السادس** في عدة الاماء والاستبراء يقال استبراء  
 المرأة واستبراء ما عندك واستبراء لينة وكلاهما يحتمل ان يكون من السبب فيك استبراء النجس استبراء اذا  
 نظرت ما هو به وكل امرئ فصد سببه ويحتمل ان يكون من السبب وهو القوم والاختيار وشراعه وشي  
 بسبب ملك حدودنا وهذا الاصل فيه ان سادى رسول الله صاوى بعد سبى اوطاس امر لا يتولا  
 حاصل حتى نضع ولا سبيل تحصى من ثم كان الاستبراء بالحض والعدة بالاطهار **العدة** الا  
 في الطلاق مع الدخول وان وما طهر ان على الاظهر لاحاجة الى قول مع القول بما تقدم انه لا عدة على من  
 لم يدخل لكانت من طهات القلم والقرء مفتوح القات ولم يمتنع منه وخلاف ان عدة نفا في الطلاق مع  
 عدم الحمل وعدم الاستبراء وان وهو متوهم بغيره ولم يخالف في ذلك احد من المسلمين الا اذ كان  
 جعله ثلثة اقراء الاجام وطوق برؤيهم بقوله على فان الحق معه بدو رجب ما دارهم خلاف  
 هل طاهر ان او حضانة فقال ابن الجعد الثاني في معتد اعلى وايضا ابن الغضائري في عدة ما اطلق  
 الاثر بطلقتان وعدة حاضنان ومثله رواية سليمان بن خالد عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله  
 على رواية في عدة الاثر في كان ينبغي للمع ان يقول على الاشبه لا الاثر في عدة ما اطلق  
 وكذا ابن الجعد في طاهر ان وجبته مستقيمة فاذا رأت الدم في الحيضة الثانية فعدت حائضا لا عدة  
 فان اراد بالحجزة كالحائض في القرائن وحده لان الحيضة الثانية اذا كان لا بد من المبرق في ربي  
 والحجضين على قولهم ينظر في النجاسة بعد الحطة الاولى من الحيضة الثانية فان جعلنا الفري من طهر  
 فعدت عدة حائضا ولا م ينقض الا عدة الحطة الاولى من الطهر الثالث فاعل عدتها على القول بالاطهار  
 ثلثة عشر يوما وحضانة على القول بانها حاضنان ستة عشر يوما والحجزة سابقة على ذلك والحجزة  
 اخرى وهي اول الحيضة الثانية واول الطهر الثالث وتعدت الخالف في ان الحطة الاخيرة هي من  
 العدة ام لا **الاول** ولو كانت المستبراء فحسبوا بمرها هذا هو الشهر وعليه ذلك رواية عبد الله بن  
 المنذر عن ابن الجعد لو عدت شهرين كان عدتها حطة فان استبراء بالحمل انظرت ثلثة اشهر  
 قال العلامة الرجل في ما مع الزينة ينظر في شهر اشهر كالحجزة لتساويها في زمان الحمل وقد تقدم ان لا  
 حاجة الى هذه التسوية لان العلم بالحمل وعدمه لا يتوقف على غيرة ولو قلنا بذلك في الحجزة فلا  
 تحصل الا على ما لا يمكن ثلثة اشهر لانه يعنى بذلك علم الحمل فعدتها بالاشهر **العدة** الذميمة  
 كالحجزة في الطلاق والوفاء على الاشبه هذا هو المشهور في الاشبه باصول المذهب لانه لا يفرق

الغزالي عليه من غير محقق وعلى ذلك دللت رواية ابن محبوب عن يعقوب بن النخعي عن حماد بن عمار  
 كالأثر وهي متروكة **العدة** في الوفاة بشهرين وحسبنا يوم هذا قول الشيخين والنسائي والظاهر في رواية ابن  
 الجعد في رواية الجعد ولخار والم والعلامة المستند رواية محمد بن قيس عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 الصدوق وابن ادریس كالحجزة مثله لئن جهم الكتاب ورواية حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 تقدم كما في الاصول ويمكن حمل الرواية على علم الولد كما في **العدة** ولم يولد بعد من وفاة الزوج كالحجزة هنا  
 مستلذان **العدة** لو رجع للولم يولد له نكاحات رجعها عدة من مؤنة اربعة اشهر وعشرة الا لاكثر والمستند  
 رواية وهب بن جبر عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 بزوجه ان مات هو عنها فكل النكاح عدتها كان وجبة الحرة وهو طاهر كلام ابن حزم ولخاروه النهي والمستند  
 رواية سليمان بن خالد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 اربعة اشهر وعشرة من اما وضع ذلك ان ادريس بن سنان بالبلد وعدم الدليل على العلامة لئلا يباس قول  
 وحمل الرواية على ان اغتسلت السيد والغوى على قول النسائي لانه احوط للبراءة **العدة** ولو وطئ للولم استمر لغتها  
 اعتدت بثلثة اقراء وكذا قال الشيخ الاثر في اول ثلثة اشهر ريد لم يكن سم مستقيمة الحيض اعتدت  
 بالاشهر وهو مفهوم من كلام ابن حزم وايضا وكذا ابن ادریس لعدة هنا لا حطاق في الدفن والدليل ان الشر  
 انما دل على العدة في الطلاق فان ثبت الحكم المذكور فينبغي ان دليل ولاد دليل اللهم الا ان يكون في اجزاء يكون  
 المحبة والشيخ رحمه الله استبرأ رواية الجعد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 تسلك حتى يغنى عدة ثلثة اشهر وان توفي مولاه فعدتها اربعة اشهر وعشرة ورواية حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 لولم اذا نكحها سبها ثم اغتسلها فان عدتها ثلثة حيض وان مات عنها فاربعة اشهر وعشرة **العدة** ولو طهر  
 لم يطل رجب ان يخرج الزوجة من بيته الا ان تاتي بالفاحشة ويجب بالحد وقيل ادنا ان تاتي  
 اقله منها فايد **الاحوج** للطلاق رجبيا اخراج المطلق من البيت الذي طلق فيه وكذا الاخير لها  
 هي ايم الخروج ودليل الحكم في الموضعين قوله ثم لا يخرجون من بيوتهم ولا يخرجون الا ان  
 ياتين مضاعفة مينة ولاضافة في البيوت الملائمة والاختصاص بخروج الفرس دل الاستحسان المذكور  
 على ابله الاخراج والخروج مع الفاحشة وهي لغة ما استكرهوا كان او فعلا او شرعا فيه قولان  
 احدهما الزنا او ما يجب به الحد فيخرج لافاقته فله الشيطان والقاضي وابن الجعد ولم اقت  
 له على مستند على الخصوص وثانيهما انه توفيرا او توفيرا لله وجعله في رواية وهو قول ابن عمر  
 والحسن واحد قول ابن عباس كالحرجة على عصية والمنقول على امتناعه انه اذى لاهل الرجل

ما يخرج له



خلفها وردي الشيخ في ان النية اخرج فاطمة بنت قيس لما دونت على نفسها وولدتهم وقال الشيخ انها  
 وقع منها جازا اخر اجما وهو الخنار لما قلنا من حناها العفة ولقول ابن عباس الثاني ولا ينافي قوله  
 الصادق عليه السلام لان ما ذكره ايضا فاحث ولا دليل على **الحصر** اذا عدلت الفاحشة فخرجت قات  
 كالتلاذي فلا يجب عليه ردها اجماعا وان كان لا فانه الحدة فاقتم هل يجب الرد على النفي وان جاز  
 وان ردهم لم يقال لقيام الدليل على وجوب التمسك مدة العدة خرج من ذلك زمان لا فانه يبقى اليقين  
 على وجوبه وقول ابن ادریس المجيب لان الزوج يفتقر الى دليل ولا يوجد له عرض التحليل لردّها والاول ما  
 ماله النفي ومع الترجيح يجب لا نفاق عليها **قوله** لزات من الذي يجب ردها الحق عند عدم الوثوق  
 بينا التوبة لافق ناقصات عقل ودين ومطهرهم بغير الرد فان استمرت ولا ضرورة لراحت الى التزوج  
 لا فانه واجب له دفع ضرها وحصول اولى البيت او هدم او غيره لك من الضرورات جاز والحكم  
 تابع للعدة وجودا او عدما **قوله** ولا ينعى ذلك في البائن ولا المتوفى عنها زوجها بل يثبت كل منهما  
 حيث شاءت هذا مما لا تتمع فيه خلافا لالان النفي لا يثبت خارجا عن دار  
 سكنها ولا ادرى من ان اخذه **قوله** ويعتد المطلق من حين الطلاق حاضر كان المطلق  
 كان المطلق او غابا اذا عرفت الوقت وفي الوفاة حين يبلغها الخبر هذا مذهب الشيخين والفقهاء  
 وسلاويهم لرواية كثيرة كرواية محمد بن مسلم عن قيس بن حمزة ورواية البرقي عن قيس بن حمزة  
 ورواية زرارة عن قيس بن حمزة وغير ذلك ووجه الفرق بين الحكمين وجوب الحد على المتوفى عنها دون  
 المطلقة وقوله النفي وكلاهما بعدلان من حين بلوغ الخبر لان العدة عبادة يجتنب الى التزوج ولا ان  
 الجسد ان كانا على ما بين بوقت الموت والطلاق فمن ذلك الوقت والحين بلوغها الخبر فان كان قد حج  
 وقت العدة عنها فلا عدة عليها ان كان يمكن عليها بذلك قبل علمها وان كانت المساءة لا تحل ذلك  
 يوم بلوغها الخبر وسنده ائمة روايات والفتوى والمشهور ما لا الله نعم يفهم من كلام المصنف ان  
 تعلل الوقت كون عدتها من حين بلوغ الخبر فيكون ذلك اختيار القول ان الجسد وهو غير بعيد  
 ثم ان بلغ الخبر في الوفاة لا يثبت بزيادة قيام البينة العادلة حتى تجب عليها العدة بل يكفي اخبار الزوجة  
 التكليف يكفي فيه الظن نعم لا يجوز تخارجها الا مع الثبوت الشرعي **كتاب الخلع**  
 والبارت يقال لهذا الايقاع افتداء وخلع اما الاول فلقوله تعالى لا جناح عليه ان عدت بكلفها  
 لما كان كرهها الله ما سوله فافتدت منه شي راتا الثاني فلان الخلع يفتق الخاء التزويج اعني طهر التزويج  
 وما اعتبر سبحانه من التزويج باللباس في قوله من لباسكم واتم لباسا لهن فكان ما مع هذا القول

ينبغي كذا صاحبها وخلع بالضم اسم لهذا العلم وعرف العلامة في عقابانه ان الدقة للخلع بقدر ان  
 قد لا يثبت ما هيته لانه لا يرد عليه الطلاق بعرض او خلعت وتعتق الاسلام خلعت ثابت بن قيس بن جابر  
 حبيب بن سهل على خديعة كان اصدقها اياها وكان ذلك بعتة التمسك فقال هو واحدة وهذا  
 قال ابن الجنيدي بن زيد وقومهم حضور الحكم الشرعي لقوله نعم فان خفتم الاقربا حدود الله فلا  
 جناح عليهما الاية والخطاب للحكام ولو رويته عن قيس لا يكون ذلك الا عند سلطان  
 وباقي الاصحاب لم يثبتوا ذلك الاصل ولا يخرجه مخرج الغالب بولي الحكم من ذلك لولا  
 من وكرة الظاهر لا نقاد لاجماع بعد ان الجسد على عدم الاشتراط **قوله** وهل يقع بجره قال نعم  
 نعم وقوله الشيخ لاحق ينعى بالطلاق مع حصول البذل من الزوجة او وكيلها يخلعها بقول  
 الزوج او وكيله ورا فلا تارة او ن جوتي على ما بدت مختلعة وهل يكفي هذا او لا بد من ابتاعه  
 بالطلاق فيقول هو طالق قال المرتضى وابن الجنيدي وابن ابي عقيل وابن بابويه وابن حنبل لا يرد  
 لوجه آ تقدم من قول النسي في خلعت ثابت بن قيس هي واحدة رواية الحلبي عن قيس بن حمزة  
 خلفها طلقا **قوله** رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن قيس بن حمزة خلعت تطلقه باينة وقوله الشيخ بالانفا  
 قال وهو مذهب جعفر والحسين ابنا سامة وعلي بن ابي طالب وحديث من المحدثين وعلي بن الحسن  
 المتأخرين وتبعه القاضي وهو ظاهر كلام النسي وابن ادریس لوجهين آ ما رواه موسى بن بكير عن  
 قال المختلعة تبيعها بالطلاق ما دامت في عدتها **قوله** الخلع قبل للمشرط مثل قوله رجعت فيما بدت  
 فانما الملك بنفسك وكما كان قابلا للمشرط لا يقع به البيونة كالطلاق واجابوا عن الروايات المذكورة  
 بحملها على النية لانه مذهب العامة لما رواه عبد بن زرارة عن قيس بن حمزة قال ما سمعت مني بشيء  
 الناس فيه النية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا نية فيه والقول بانه لا يثبت ابتاعه  
 بالطلاق يشبه قول الناس فيكون بقده اجاب لا يكون عن آ بان موسى بن بكير واقفي في طريقتها  
 ان فضال وهو واقفي ايضه ولو سلمت فنصل على حوازي ايقاع الطلاق بعد المراجعة وبعد الخلع من  
 الثالث فيكون عليهم لالهم وعن **قوله** بالمنع من كون ما ذكره شرط ما عدا الال منقضي الخلع ومقتضى  
 الشيء لا ينافي سلمناه لكن يمنع من كون كذا الطلاق بعد المراجعة في عدم البيونة اذ هو من الزنا  
 وعن ج وهو يحمل على النية بالمنع لعدم التعارض لما عرفت من ضعف التمسك وليس في رواية  
 زرارة دلالة على ان جميع ما يجمع منه مقتضاها القول بنية وهو ظاهر لقوله فيه النية ولا لزم  
 مخالفته للعامة في كل الاحكام وليس كذلك **قوله** ولو جرد كان طلاقا عند المرتضى وفتحنا عند



لرقة لا يوقع بهذا هذا انفع على الخلاف المذكور وتقرى بان لا يوقع به اليقوت مع خروجه عن الطلاق هل يكون  
 فحشا او طلاقا قال الشيخ بالاول تفريعا على القول بوقوعه بحجتها بان فرق بين من صحح الطلاق كان فحشا  
 كسائر الفسوخ وقال المرتضى الثاني وهو الحق لما تقدم من الرجوع ويجاب عن حجة الشيخ بان فحشا خاص  
 فلا استبعاد في مساواة الطلاق وخصوصا مع اشتراط بشرط الطلاق نعم الاولى اتيانها بالطلاق  
 لقوى الاصحاب وعلمهم به **قوله** ولا يجب لو قالت لا دخلت عليك من كبره بل يستحب قد عرفت ان الطلاق  
 الاصل مباح بمعنى دفع الحرج في فعله وقد حرم الحرج الواجب او الاستحباب هل الخلع كذلك  
 قال الشيخ والفقهاء والقاضي وابن زهره نعم قد يجب اذا قالت لا دخلت عليك من كبره او لا طلق  
 فواشك من لا يجب او لا طلع لك امر لان ذلك منكول لا يمكن دفعه الا بالخلع فيجب وقال  
 باقي الاصحاب لا يجب بل يستحب لاصالة عدم الرجوع ومنع عدم إمكان الدفع الان لان  
 ما دسها وزجرها لكن الاولى انه يستحب مؤكدا لان العبرة بالحكمة والمنعان من اللقاع معها  
 على ذلك **التقدير قوله** لارضة للخالع نعم لو رجعت في البذل رجعا ان شاء وبشرط رجوعها في العدة  
 ثم لا يرجع بذلك الزوج ليس بالذم بل لها الرجوع فيه اقتصار مع بقاء العدة واشترط ذلك في الإيقاع  
 اسامع الاطلاق فقال ابن حمزة ليس لها ذلك الا مع رضاء الزوج وبقاء العدة فلم يكن ثم عدة او  
 كان خرجت او بقيت ولم يرض الزوج فلا رجوع والمشهور ما قاله الشيخ واكثر اتباعه ان لها الرجوع في  
 العدة رضى الزوج او لا ولا حرج بعض الفضلاء بقوله ابن حمزة بانته عقد معاوضة فلا يصح رجوع  
 احدهما الا برضا الآخر كالاتفاق البيع وشبهه ولا يشرط لاعتبار رضاه ثم اضربوا بان رجوعها  
 يعلم حتى يخرج العدة فيفوت محل رجوعه ولا ضرورة الاسلام واجيب عن ما بالمنع من كونه عقدا  
 والسند لا يجمع على جواز الوقوع خاليا عن العرس فيما اذا رضى الزوج ولا يشرط لاعتبار رضاه  
 رجعت وكذا البكارة كسائر المعاوزات وليس كذلك اجماعا قاله الشهيد ومن بالمنع من لزوم اضرار  
 لان ذلك باختيائه حيث دخل على جوارحه رجوعها وايقاعه طريقا فيه الرجوع في الوقت  
 المحتمل ولا يشهد بذلك قوله ويشترط اتباعها بالطلاق على قول الأكثر قال الشيخ في ما يركبه  
 ان ذلك لا يجمع من اصحابنا وكذا المصنفه في ما يقع اتفاق منا وهما يوردون وجود  
 قائل بخلاف ذلك وليس نعم وحديثان يدلان على عدم الاشتراط احدهما عن حماد بن عرق  
 وثانيهما عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق  
 كان انب بقاء عده وهو حسن لانه اشهر في الزايات **قوله** ويجوز ان يباينها بقوله ما وصل اليها

منه فادون ولا يحل ما زاد عليه لا خلاف في جواز الاول وعدم جواز الاكثر واختلف في المساوي فخرج  
 للقيس وسلا و ابن ادريس وبن عبد بن باوير في الرسالة واسه في في الشيخ في في ابن ابي عقيل يستند  
 زهره وسلا عدم جواز مع تصور الدلالة للقول الاول اعم قوله فلا جناح عليهما اذا فلتت به رويته التي  
 حررتهم وابنه الاصل الجواز وانما منع الزيادة لاشترائها في الكراهية **كتاب الظهار**  
 يقال الظاهر الرجل من امراته ويظهر من امراته وظهورها الظاهر اكله علف ولا اسم الظهار والظهار من الظاهر  
 لانه قوله الرجل لامرأته انت على كل شيء امرئها تنبيه الزوج المكلف من كونه ولو مطلقا  
 في العدة وقيل تشبيه من ملك كملها بعقد دائم يظهر حرته عليه تاسيدا ينسب ارضاع او مصاهرة  
 وكان طلاقا في الجاهلية وجاء الاسلام بخبره لقوله نعم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا  
 ويتبع معقور مع الكفار وله احكام وشرايط ياتي ذكرهما مفصلا **قوله** ويتبع بقوله انت على كل شيء امرئها  
 وان اختلفت حروف الصلة وكذا يتبع لرؤيتها بظهر رجم نسبا او رضاعا ولو كان كاشرا حتى اوبدها  
 لم يتبع وقيل يقع لرؤية فيها ضعف تفصيل هذه الجملة وشرحها يتم بنوايد **قوله** لا بد هنا من شيئين  
 مشبهين اما الاول فهو الزوج او المملوك على قوله وسبي واما المشبه فهو المملوك بعد الكفا فقد  
 يكون مضافا الى الجملة المحرمة فيجب ان يكون مفردا لقوله كاشرا او اختي فان قصد الكرامة او التعظيم  
 او كبر المنزلة او غير ذلك من صفات لا يندب معنى المقصود بالحرم لم يكن شيئا وان قصد المعنى المنقش  
 فقال الشيخ لا يتبع مع نيته بحجتها بان التشبيه بالشعر والبطن وغيرها واقع لرؤية سديد من  
 بالسبي بالجملة واقع للسبي بالادنى على الاعلى وفيه نظر لضعف الرواية اذ في طريقها سهل بن زياد  
 وغياث بن ابراهيم وهما ضعيفان هذا مع منع الاول لانه لان الاسباب الشرعية انما يستفاد من  
 الشارع وما لا يفي الجسد لا يقع وهو اختيار العلامة وعليه الفتوى لاشتمال من الظاهر كالفناء  
 المشتق يستلزم اعتبار المشتق من اول الصورة الواقعة في زمانه التي هي سبب التزويج وقعت  
 كذلك ورواية زهره عن حماد وقد سئل عن كيفية فقال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة في غير جماع  
 انت على حرام مثل ظهري **قوله** المذكور مضاف اولى خلاف في لفظ الظاهر واختلف في غيره كقول كثير  
 امي او يدها قال الشيخ والصدوق في في يقع للرؤية المذكورة وقد عرفت ضعفها وقال الميمني  
 المرتضى وابن الجبدي وابن ابي عقيل وابن زهره والشيخ وسلا بالعدم وهو الحق وقد تقدم  
 المحجة **قوله** المضاف اليه لا خلاف في الامتناع القران عليه واختلف في غيرها قال الأكثر بوقوعه  
 بالمحررات المؤبدية لاشتمال في المعنى المقصود ورواية زهره عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق عن حماد بن عرق



وقصر ابن ادریس الحكم على الائم وقال انه قول الاكثر وليس ثم قال الشيخ وفيه روايتان بشرط رواية  
 سيف الثمار عن من اما ذكر الله الامهات واحسن الشيخ على وقوعه بغير الائم بقوله نعم وانهم  
 يقولون منكر من القول وذررا ومنكر موجود في غير الائم والقوى على الاول **قال** المحرمات المنيعة  
 اما بالنسب فلا كلام فلا يتعلق الحكم بهن ولما بالزناح فالاكثارية على ذلك قال الشيخ وهو الذي  
 يغتصبه مذهب القول به يحرم من الزناح ما يحرم بالنسب وبه قال ابن الجبيل ونحوه القاضي في المذهب  
 وكذا يقع المحرمات بالمصاهرة والشيخ في الحقيقة بالنسب وهو المختار للاشتراك في العلم لما احتجوا  
 لا على التبايد كما خلت الزوجة وابنة اختها واخيها والمطلقة ثلثا قال في الاختلاف في عدم  
 وقوع الظهار بذلك **قال** الشيخ ط لو شبه عضوا من اعضاء زوجته بعض من اعضاء امر  
 كقول رجل امي او بطني او فرجك وما شبهه ونرى به الظهار كان مظاهرا و  
 قال ابن الجبيل لا يكون مظاهرا وهو المختار لان بعض محل الحكم لا يستلزم ان يكون محلا له كما  
 لو طلق عضوا من اعضاءها يحكم بقاء حكم التحليل تمسكا باصالة الحل عن المصاهرة **قال** لم يقل احد  
 من اصحابنا انه لو شبه بها جرة عن الظاهر من المحرمات جاز الا ابن الجبيل فانه قال ان قال بشرط  
 على كعج اخفى فيه الظهار وكذا ان ذكر جزاء اخران قصد به التحريم للوطى وقوله الم وان اختلف  
 حروف السلة بغيره في قوله انت على او متى او عندى او معى الى غير ذلك **قال** وفي وقوعه مع الشرط  
 روايتان اشهرهما الصحة رواية الوقع عن حمير بن عيسى ومثلهما رواية عبد الرحمن بن الحجاج  
 عنه وعمل بهما الشيخ ط في ابن بابويه وابن حمزة واختاره المم لعزم الائمة فانه كما يتنار والطلاق  
 يتناول المشروط ورواية العدم عن القسم ابن حمزة الرويات عن من ومثلهما رواية ابن بكير عن عظم  
 عمل بعضها المرتضى في القاضي في كتابيه والفقى وسال ابن زهره وسكا ابن ادریس عن الجبيل  
 واختاره وهو قوي لما تقدم في الطلاق انه لا يقع مع الشرط والروايتان وان ضعفنا الا انها موافقة  
 للاصل ومزيدتان بالنظر والروايتان الاولتان محمولتان على استحباب الكفارة وجميع تناول عموم  
 القرآن للمعلق على الشرط لان تعليق الشرط ليس بايقاع كذلك الشرط ولا يقع الطلاق للمعلق  
 اذ عموم القرآن على ذلك التفسير يتناول **قال** ولا اضرار لقوله لا ضرر ولا ضرار فيمنع كماله  
 فيه وقيل يقع لعزم الائمة خصوصا في قوله فيها وتشكي فانه مخرج في ضررها **قال** وفي اشتراط الدعوى  
 تردد المروى لا اشتراط منشاء التردد من عموم والذين يظاهرون من نسائهم ولا ضارة صادرة  
 مع عدم الدعوى اذ يكفي فيها ادى ملازمة كلوا ككبر الخرافة واختاره المعتد والمرضى وسال

وابن زهره وابن ادریس ومن رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن الفضل بن يسار عن من  
 صحابته واختاره الشيخ ط في ابن بابويه وابن الجبيل والقاضي في كتابيه والحقن هنا  
 ان يقول ان صحح تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد فلا يرى اشتراط الدعوى ولا فلا لكن ثبت  
 التخصيص به في الاصول في شرط وهو الاول **قال** في الوقع في المستمتع بها قولان اشهرهما الوقع تقدم  
 ذلك في النكاح **قال** وكذا الموطأ بالملك والمروى لها كالحرة يريد بقوله وكذا ايها قولان  
 المعتد والفقى والقاضي في كتابيه وسالوا لا يقع بالامة ظهار وقال ابن الجبيل والصدوق لا يقع  
 الا من وقع الطلاق واختاره ابن ادریس فانه قاله عن المرتضى محققا بان كان طلاق العرب الجاهلية  
 والطلاق لا يقع على الامة فكذلك الظهار ورواية حمزة بن حمران عن من في رجل جعل جارية عليه كظهر  
 امه قال بانها وليس عليه شيء وفيه نظر لان فعل الجاهلية لا جهة فيه والرواية في طريقها ان ضلال  
 وابن بكير وهما ضعيفان وقال الشيخ في **قال** وان لم يخل وان حرة لها كالحرة في الوقع لها سواء كانت  
 قنات او ام وله اولى بغيره ونقله الشيخ في من على ٤ وروايات كرواية ابن ابي عمير عن من ورواية  
 الكلبي عن احمد بن محمد بن عيسى بن حمزة بن عمار بن عوف عن من والزم ابن عيسى عفي الا في  
 باطن لم يدخل تحت لاية لزم اية نكاح انها لعدم كونه من امهات النساء **قال** واللام باطل با  
 اتفاق الخصم فكذلك المزموم **قال** والكفارة يجب بالعود وهو اعادة الوطى ولا قرب انه لا استقرار لوجوبها  
 هنا فايدان **قال** الاصحاب ان المراد بالعود في قوله تع والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما  
 قالوا هو اعادة الوطى ولم يخالف فيها الا ابن الجبيل فانه قال هو لا سالك بالعدة الاولى وبه قال  
 الشافعي وبالأول قال مالك واحمد والمصنفين والفقهاء فيه اقوال ذكرها في الكفر وما ذكره الاصحاب  
 عليه القوي **قال** حيث الكفارة يجب بالعود الذي هو اعادة الوطى هل يستقر بمجرد اعادة المذكورة  
 قال المم الا قرب لابل معنى وجوبها انه لا يسوغ الوطى لامع فعلها باحد الا مناع الثالثه هكذا ينبغي  
 ان يفهم كلام المم **قال** بعض الفضلاء هل يستقر بغيره انما يجب بحد الظهار ام لا ينبغي انما يجب  
 ان اراد الوطى وذهب مجاهد والثوري الى الاول وابو حنيفة واصحابه الى الثاني واستدل بان  
 الوجوب معلق بظواهر العبادة على جميع الظهار والعود هو اعادة الوطى فلا وجوب قبلها وفيه  
 نظر لان ذلك لا يطاق عبادة المم ولا نه حكم بان الوجوب حاصل بالعود وهو اعادة ثم قال انه  
 لا استقرار لوجوبها الى حاصل بالعود ولو اراد الوجوب بالظهار لقال ولا قرب انه لا استقرار  
 لوجوبها بالظهار ولم يبق **قال** ولو طلقها وراجع في العدة لم يحل حتى يكفر ولو خرجت فاستأنف



التكاح في رواية ابن اشهر هاته الكفارة اما رواية الكفارة فمن علي بن جعفر عن اخيه عن نعم بن علي  
 بها النبي ورواه حماد الشيباني على التتبع لانه مذهب بعض العامة واما رواية السقوط فمن زيد  
 الكناسي عن حماد بن عيسى عن معاوية بن عمار عن معاوية بن عمار عن معاوية بن عمار عن معاوية بن عمار  
 واختاره العلامة وهو الحق لاصالة البراءة والخروج عن العهدة بالطلاق ورواه كالاخيه و  
 استباحه الوطى لميت بالعقد الاول الذي يحق به حكم التحريم بالظهار بل بعد ثبوت لم يحق به حكم  
 الظهار ويمكن حمل رواية الثبوت على الاستحباب جمع بين الرايين وعمل لا يظهر الكتاب و  
 الاستصحاب بان الاصل بقاء الخطاب بالكفارة وابن ابي عمير وان ذلك بمقالة الشيخ الا انه قال  
 اذا اخرج الجارية عن ملكه فليس عليه كفارة الظهار فان عادت اليه وجبت الكفارة **قوله** لو  
 ظاهرها من اربع بلفظ واحد لزم اربع كفارات وفي رواية كفارة واحدة وكذا البحث في تكرار الظهار الواحدة  
 هنا مستلذان لو ظاهرها من اربع بلفظ واحد بان قال ابن ابي عمير او زوجه على كل واحد من اربع من كل واحد  
 كفارة واحدة قاله الشيخ والنبي والقاضي وابن ادریس والمستند رواية حفص الصوري حسن عن حماد بن عيسى  
 نعم وروى عياض بن ابراهيم عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي طالب عن رجل ظاهرها من اربع نسوة قال عليه  
 كفارة واحدة وهي المشار اليها في كلام المصنف والحق بالحق في السند فان عياضاً قال او العمل على الواحدة  
 الحقيقة لا الشخصية **قوله** لو زوجه الواحدة قال في ان قصد التاكيد لم يكره الكفارة بل هو الواحدة  
 ولا تكررت سواء كان في وقت واحد او اوقات متفرقة وتبعه ابن حمزة وقال في تكرار الكفارة و  
 اطلق وتبعه القاضي وابن ادریس وهو مذهب ابن ابي عمير واختاره المصنف والمستند رواية حماد بن عيسى  
 صحيحاً عن احمد بن محمد قال سالت عن رجل ظاهرها من امراته خمس مرات او اكثر قال علي بن سنان كل مرة كفارة  
 وبعضه رواية الحلبي صحيحاً عن حماد بن ابي الجعيد ان كرهه مع اتحاد المهر المشبهة بها واحدة ومع  
 تغيرها كانت ثم باخذ تكررت محتجاً على البراءة باصالة البراءة وتعليقها على مطلق الظهار والشامل  
 للمعدة والكررة ورواه عبد الرحمن بن الحجاج صحيحاً عن حماد بن عيسى عن رجل ظاهرها من امراته اربع مرات في  
 كل مجلس واحدة او كفارة واحدة وعلى الثاني بان كل مرة سبباً مستقلاً مغايراً ولا يلزم تحريم الكفارة  
 واختاره العلامة مذهب محتجاً بان كل مرة سبب مستقلاً لوجوبها وكل ما كان كذلك تكررت اما  
 الاولى فلما رواه ابو بصير عن حماد بن عيسى عن رجل الى النبي **قوله** يا رسول الله ظاهرت من امراتي قال  
 اذهب فكفر واما الثاني فلا لولا تحددت الكفارة مع تعدد السبب ثم استأخت العاقل عن  
 عليه الشاة او اجتماع العلل على محلول واحد وكلاهما محال وفيه نظر لا يمنع كون الظهار سبباً

تماماً

تماماً في وجوب الكفارة اذا ظاهرها الزوجان منع ذلك فانه قاله والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا  
 نظاهروا ان الكفارة بالظهار والعهد بها وهو اداء الوطى وهي لم يكره نعم لوفية العود بالعود الى الظهار  
 يصح ما قلنا ذلك ليس مذهبنا والحق ما قلنا **قوله** اما اتحاد الكفارة مع التاكيد فلهذا كون الظهار  
 الثاني مستقلاً بنفسه بل هو الاول بعينه فتحدد الكفارة واما مع عدم التاكيد فلا زيادة للوطى مع  
 انضمامها الى كل واحد من الظهارات المتكررة بصلة سبباً تاماً في الوجوب فتحدد **قوله** يحرم الوطى قبل  
 التكفير فهو على عمد الزمة كفارة وان لم يكره لزمه بكل وطى كفارة هنا فائدة الا خلافاً في حرمة الوطى قبل  
 التكفير لقوله نعم فتحرر رتبة من قبل ان يتماسا **قوله** لو وطى قبل التكفير عاين اهل هجرته عليه كفارة اخرى  
 للوطى اما لاقالة الثلثة واتباعهم نعم والمستند رواية الحلبي صحيحاً عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 الصفي عن حماد بن ابي الجعيد انما يجب لو وطى نائياً ولا يجب المرة الاولى وكذا لا يجب مع هجرته عن  
 العنق والصيام دون الاطعام وانما عايناً لا مع شرط في العنق والصيام ان يكون قبل العود  
 لم يشترط ذلك في الاطعام فالجواب من كلامه انه لا يجب المرة الاولى كفارة واما الثانية فلا يجب  
 منها الا مع القدرة على العنق والصيام واما الاطعام فلا يجب في الثانية ايضاً فان كان قادراً عليه  
 ولم يجده حجة على هذا التفصيل نعم في رواية الحلبي حسن عن حماد بن عيسى عن رجل ظاهرها من امراته اربع  
 يتغفر الله ويمسك حتى يكفر وليس في ذلك دلالة على وحدة الكفارة ولا تكرارها ويجوز ان يكون  
 التكرار واما عدم الاشتراط في الاطعام فلهذا لا يكره العنق والصيام والقدوم منها فيه **قوله** لو كثر  
 الظهار وقتلنا يكره الكفارة يتكرره لو وطى قبل التكفير فيه هل يلزم عن كل ظهار كفارة لم تكفي واحدة  
 للوطى وان وجب عليه كفارة للظهار المتكرر والحق الثاني لاصالة البراءة الذم من الزيادة **قوله** لو كثر  
 الوطى قبل التكفير لزمه بكل وطى كفارة سواء كثر عن الزوج الاول او الوجود المشفوع وهو الوطى ولو اذ  
 ابي بصير عن حماد بن عيسى عن رجل ظاهرها من امراته اربع مرات او اكثر قال علي بن سنان كل مرة كفارة  
 ضروب الاستمتاع كالقبلة واللمس بشهوة ام لا قاله الشيخ في نعم اصدق اسم للس عليه حقيقة  
 لغيرة ولا يصل عدم الغفل وبما ان ادريس كان المراد به هنا الوطى لانه المتعارف والمعروف من النقص و  
 اصالة عدم الغفل انما مع لوم ثبت دليله واختار العلامة كلف الثاني وفي عدة الاولى ولا شك انه  
 احيط بالبراءة واما النظر وما لا ملازمة فيه حتى من بدنها ليدن جازاً اجماعاً التحريم ثابت في نفسه  
 لا في حقها فهو لم يثبت عليه او استدخل ذكره من حيث لا يشعر في فعل حرما الشبوت المحل لها الاول  
 بقاؤه **قوله** اذا اطلق الظهار حرمت حتى يكفر ولو علقه بشرط لم يحرم حتى يحصل الشرط وقال بعض الامامية



او يواقع وهو بعيد ويعتبر اذا كان الوطى هو الشرط القابل هو الشيخة معتددا على رايه بعد التمسك بان الحاج  
 عن من وجعل المبدأ على ان يكون الوطى هو الشرط اما اذا لم يكن هو الشرط فلا يحرم الوطى حتى يقع الشرط  
 فتح ينقضي الظهار بنى هنا فائدة هي ان لو كان الوطى هو الشرط فوطى راسق الظهار لا الشيخ ينقضي الكفارة ما لم  
 ان من صدق الوطى بناء على ان الاستمرار وطرفان واستغفنه العلامة فان الوطى من ابتداء الى المخرج واحد  
 عرفنا واطلاقا انما يحل على العرف والشرط انما يتبع بعد وقوع شرطه **قوله** اذا اخرج عن الكفارة قبل مجرم وطرفها  
 حتى يكون وقيل يجوز الاستغفار وهو شبه تنقيح هذا البحث بنم بقايد المراد بالكفارة هنا هو التمسك  
 الثلث الحق والصيام والاطلاق واذا حصل العجز عنها هل لابد ان يقوم مقامها في الوطى ام لا  
 للغير وان لم يجد لا يلزم عليه الوطى الى ان يقوم بالواجب لان نص القرآن انما جاء هذه التمسك  
 وتابعها الشيخ في بعض اقواله وقال يفرق بينهما الحكم حتمية على التعريف بولي بصير عن كل من محرم  
 من الكفارة فالاستغفار كفارة تملأ الظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر بحرمته عليه ان يجامعها  
 وقرن بينهما الا ان فرضي المرأة ان يكون معها ولا يجامعها **قوله** كذا كثير من فقهاءنا لئلا يندلجوا  
 فقال الشيخ في **قوله** اذا اخرج عن الاطعام صام ثمانية عشر يوما فان عجز عنها كان حكمه ما قدمناه من  
 التمسك الى ان يكفر **قوله** ان باو يترصد في ما يطق وكذا قال الله في **قوله** وكذا في رواية اخرى انما  
 يطبق الطعام ستين مسكينا صام ثمانية عشر يوما **قوله** والقاضي يصوم ثمانية عشر يوما **قوله**  
 ان حرمه اذا اخرج عن صوم شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق عن كل يوم  
 بمد من طعام واحجج الشيخ على الثمانية عشر يوما بآية بصير عن من **قوله** قاله سالت عن رجل طاهر  
 من امرائه فلم يعق ما عتق ولا ما تصدق به ولا يتوى على الصيام فكم يصوم ثمانية عشر يوما لكل  
 عشرة مساكين ثلثة ايام **قوله** اذا اخرج عن البذل الذي تقدم ذكره هل يجزى الاستغفار لياح له الوطى  
 فعلى قول المنية وابن الجنيده لا **قوله** ابن حزم وابن ادريس يجزى واختاره المعمر والعلامة مختارين  
 استحق بن عمار في الموقن من من ان الظهار اذا اخرج صاحبه عن الكفارة فليس يغفر الله له ولو ان  
 يعود قبل ان يواقع ثم التراجع وقد اخرج ذلك عن الكفارة **قوله** مع الاستغفار ولا يباح الوطى  
 قدر على الكفارة فيها بعد هل يجب عليه **قوله** ابن ادريس نعم عملا بالاستصحاب السابق ورواية اخرى  
 المذكورة فانه يقول في اخرها فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكفر وان تصدق  
 بكفه فاطعم نفسه وعياله فانه يجزى ان كان محتاجا ولا يجد ذلك فليستغفر الله ربه ونرى  
 ان لا يعود ونحسبه بذلك كفارة **قوله** الاستغفار المشار اليه ليس عبارة عن قوله استغفر الله فحسب به الموقن

للمشقة على النعم على ما صدر منه من الظهار المحرم والعزم على تركه ابد من غير معاودة والاستغفار  
 باللسان كاشف عن ذلك النعم والعزم المذكورين **كتاب الايلاء** يقال الى  
 يولى الايلاء واليه فهو مولى ومع الية لا ما يقال ايمن الى سالى الساهر سالى ومنه قوله سالى على الله  
 وقال الايلاء يولى مولى ومنه قوله نعم ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة على احد الوجهين والجميع  
 الخلف ويقال ثرها الخلف على ثلثه وعلى المراجعة الدائمة صريحا او حكم مطلقا او من ثلث او مدة من يد  
 على اربعة اشهر او معلقا على فعل لا يحصل عادة الا في مدة يزيد على المراجعة والاصل فيه قوله نعم للذين  
 يولون من نسائهم تربس اربعة اشهر لا يراى اذا عرفت هذا ففائدة لا ينعقد هذا الا بما ينعقد  
 بغيره من الايمان المطلقة وسيان تحقيقه انشاء الله **قوله** لا مانع في الخلف عليه بل ينعقد  
 فيه ينعقد اجماعا وذلك هو الشك او ادخال الفرج في الفرج فاصدا نارا فلولي بذلك حال الغفلة  
 والنوم والسكران يقع ومحل الشيخ في من الصحيح قوله والله لا جاعل لك اولاد طيبين وجعل الله  
 مع من احب ان تصدق بآيلاءه من ولا فلا ولا الصدوق والى ان يعقيل الايلاء ان يقول الرجل  
 لا امرأته ولا عطيت ولا سواك او لا اجماعك ولم يفرق بين الصحيح وغيره ولا ذكر اشتراط  
 الفضل **قوله** ان ادريس ان تخطب بالفاخر بغيره مثل اولاد طيبين او لا جاعل معك وقصد به الايلاء  
 من اخافه ولم يقصد لم يعقد وان تخطب بالفاخر بغيره صريحا او لا جاعل معك راسي وراسك  
 محذوف لا ساقفك ولا طيبين حتى علم يعقد وان نوى بآيلاءه وهو قوله الشيخ في **قوله** ولا ينفك  
 ينعقد بذلك مع القصد **قوله** هل يشترط تجديده عن الشبهة او الصفة ام لا قال الشيخ في نعم وتبين حرمه  
 وابن ادريس وابن زهره **قوله** في يقع معلقا عليها واختاره العلامة لمعوم القرآن السلام من المعازير واختار  
 المعمر **قوله** لا يصح عدم الوقوع الا في الممنوع عليه وعليه لقول **قوله** وفي وقوعه بالمستغفار قال ان الذي  
 انه لا يقع **قوله** الشيخ والسيد وابن ابي عقيل وابن ادريس عدم الوقوع **قوله** النبي بالوقوع ويستند القران  
 القران وهو قوله الذين يولون من نسائهم تربس اربعة اشهر والمستغفر بها من النساء فيقع لها ولها  
 عقبه بقوله وان عجز من الطلاق فان استمع جميع عليم والطلاق انما هو للذات فلم يقع للمستغفر  
 في الايلاء وهو مبني على ان الرجوع الضمير الى بعض افراد العام مخصوص وقد حقق في الامر له و  
 الرواية المشار اليها هي ما رواه ابن ابي عقيل يعفو عنه **قوله** الايلاء على الرجل من المرة التي يقع  
 بها وعليها فنوى الشيخ والمعمر والعلامة **قوله** واذا رخصه انظره الحاكم اربعة اشهر واو ايد المشهور  
 ان مدة التربس من حين المراجعة **قوله** الشيخان والفقهاء والقاضي وابن حزم وابن ادريس ولم يفت لهم على



مستند لأن ضرب المدة إلى الحكم قوله أن إلى عقيل وابن الجنيدهما من الأيلاء واخاره العلامة في قولهم  
 القرآن وهو قول الذين يؤمن من سائرهم من أربعة أشهر ويكون ضرب المدة إلى الحكم لا ينافي ذلك الجواز  
 بضرب الحكم المدة بحسبها من حين الأيلاء والروايات أينما ظاهري في ذلك كرواية يزيد بن معاوية حسنا  
 عرق ٢٣ ومن قال لا يكون إلا إذا إلى الرجل أن لا يقرب امرأته ولا يجمع رأسه ورجله في خوف  
 سعة ما لم يمس أربعة أشهر فإذا مضى أربعة أشهر وقفت فاما أن يمس واما أن يعزم على الطلاق ونحو ذلك  
 الحجة عن عمر بن الخطاب وكبير عنها وأبو بصير عن عمر ٢٤ أن واقعه في مدة الترتيب فلا خلاف في وجوب الكفارة  
 لما واقع بعد ما نكح قولان قال في عدم سقوطه وقوله في كماله سقوطه قولان فانما كان  
 الله عفو عن جميع ما قبله قوله نعم ذلك كفارة إما أنكم إذا حلقت من غير تفصيل مع الرافض وانقضت المدة  
 تخير الحكم بين الفدية والطلاق ولا يخبر على وجهه لأن طلاق المكره عندنا باطل مع حصول العقد  
 شرعي أو عرفي ليس للحاكم الزام بالفدية إلا مع زواله **قوله** وهل يشترط في ضرب المدة للرافض ما لا يشترط في  
 والروايات مطلقا ما قاله الشيخ هو المشهور بين الأصحاب لم يخالف في ذلك إلا ابن أبي عقيل وابن الجنيده  
 كما حكينا عنهما واما الروايات المشار إليها فهي لمحكيتها انما لا شك في إطلاقها وعدم اشتراطها  
 بالمادة وتبين قول الشيخ بوجه ٢٥ أن ذلك حقه ما يتوقف على مطالبها ٢٦ أصل عدم النسب على الزوج  
 بحسب وجهه ولا مع تحقق السبب ٢٧ أن إطلاق الروايات قابل للتقييد بالمادة فيحصل عليه **قوله**  
 ولسمع ذلك يذكر الكفارات هنا فائدة ٢٨ انما ذكر الكفارات هنا لندم سببين لها وهما النكاح  
 ولايلاء فتاسب ذلك ذكرها ٢٩ الكفارة مشقة من الكفر بفتح الكاف وهو التخليط وقد ذكره  
 الشيء أكثره بالكسرة أي مستمرة وصفت بذلك هنا لانها تستمر الذنب فلا يجوز أن يكفر به  
 فعل ما يجب بالبحث فيها ولا سم الكفارة ٣٠ الكفارة شرعا طاعة مختصة مستقلة لعقوبة ذنب  
 أو عهده لعداها والتقييد بالأغلبية لندخل كفارة قبل الخطأ أم قالها ليست عقوبة عن ذنب  
 التحقيق لها قد يكون عقوبة مختصة بكفارة قبل العهد ولا نظار على الحرم وقد يكون تخفيفا للذنب بكفارة  
 الأيلاء والظهار لذكر العقران والرحمة مع فعلها وقد يكون محتملة لها نحو كفارة اطعام رمضان وقد  
 يكون تأديبا لكفارة قبل الخطأ ٣١ الكفارة واجبة على الفور لأنها كالنذر من الذنب التي هي  
 على الفور لوجوب الندم على الفور لوجوب التوب على كل فحش ولو احوال بواجب ٣٢ الكفارة عقوبة كانت  
 أو محضقة لا يكتفي في سقوط العقاب بل لا بد مع ذلك من التوبة المشتملة على الندم والعزم على عدمه  
 للمعاودة وتوكل ذلك الحدود والعبرات فان الجميع توابع التكليف بفعل الواجب وتلك الشيخ أنها

مستقلة للعقاب عن المعاصي **قوله** وشملها كفارة قبل الخطأ لها ثلاثة في ترتيب خطاها وبرق  
 أكثر فها ثمانية والمستند ظاهر فانه كما ومن قبل من من خطاها فخير رقبه مؤنة ثم قال من لم يجد  
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مدامدا وقدر سلاوي عقيقة وكانت  
 تنجها لم يند حيث قال عليه كفارة من افطر يوما من شهر رمضان ونقض على أن كفارة رمضان عقيقة  
 والنزوي على الاول **قوله** وكفارة من افطر يوما من شهر رمضان بعد الزوال اطعم عشرة مساكين فان لم  
 يجد صام ثلثة ايام متتابعات في هذه الكفارة اقوال ثمانية ١ ما ذكره المهر وهو قول الشيخين ٢ عدو رواية  
 ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن عمر ٣ وكذا رواية ابن ابي عمير عن يزيد العجلي عن عمر ٤ وعليه الفري  
 انها كفارة رمضان عقيقة قال ابن ابي عمير والقاضي ورواه خيري عن زرارة وهو ضعيف لأن في طريقها انفسا  
 وجهها الشيخ على من افطر قمارا واصحابا ٥ انها كفارة عين قال الشيخان ابوعبى والنسائي وسلاوي وادريس  
 لانهم اعلوا بيمين الاول ٦ التخيير بين كفارة العين وبين ما ذكره الاول وهو قول المفيد في باب الكفارة ٧ انها  
 كفارة بين فاصلا صام ثلثة ايام وهو قول الشيخ في كفارة ٨ فان عليه قضاء يومين يوما لرمضان و  
 يوما للقضاء ذكره ابن ادريس بعد تزده ٩ صوم ثلثة ايام او اطعام عشرة مساكين ذكره الشيخ ١٠ لاشئ  
 عليه سواء القضاء ذكره ابن ابي عقيل لرواية عمار الساباطي عن عمر وفي طريقها ان فاضلا ويمكن جعلها على  
 العاجز **قوله** وشملها كفارة من افطر يوما من شهر رمضان وكفارة خلف العهد على الزود واما الكفارة  
 واما الكفارة خلف النذر فنية قولان اشبههما انها صغيرة في كفارة خلف النذر والعهد اقوال ١١ قال الشيخان  
 والنسائي والقاضي وان حرمه كفارة رمضان مطلقا ومقتضى رواية ابو بصير عن احمدها عليها التمس وبطريق  
 على جمع من اخيه ولا شك ان سقوطهما في العهد لكن الشيخان قالوا العهد في المعنى وان اخذنا في  
 اللفظ فيكون حكما واحدا في الكفارة وفي رواية عبد الملك بن عمر حصة عن عمر من جعل الله عليه ان  
 لا يركب محرما ساء فركبه طلع عن رقبته اربعين مسكينا ١٢ وفي الضد في  
 مع كفارة بين فيها مطلقا معتمد على رواية حفص بن غياث عن عمر قال سأل عن كفارة النذر فقال كفارة  
 النذر كفارة البين ومثلها عن الحجة عن حماد ١٣ واجيب عن بعض حفص وحصل الثاني عن عمر عن  
 الكبير ١٤ قول آخر العهد وسلاوي وهو كفارة قبل الخطأ ولا يعرف المسند نقل ابن ادريس عن الرضا في  
 الرسلات وعن ابن ابي عمير ان الحث في الصوم رمضان وفي غيره كفارة عين ويظهر من كلام المصنف ان هذا  
 لكنه تردد في العهد دون النذر ولعل اشتاء الفرق عنده بينهما ان روايات الكفارات الكبيرة حجة في العهد  
 ورواية الكفارة الصغيرة النذر لكن ذلك لا يرجح عدم تزده في العهد **قوله** قيل من حلف بالبراءة ان كفارة



تلقاها فوايد البراءة لغة من قولك برئت منك ومن الدين والعيب براه ومعناه المفارقة  
 والمباينة ويقال عفا عني في التعليق بيار الوجه والمغفر من البراءة هنا من الله ابر من رسول الله  
 احد الامثلة في التعليق هم دنيا ودنيا ولا خلافي في تحريم ذلك ولذلك جاء عنهم عليه السلام اذا تم  
 على البراءة ساءدوا والاعناق المتلفظ بذلك ان علقه على حال لا يخرج بر من الاسلام لا يحكم العلق  
 به وان علقه على ممكن فهل يخرج بر من الاسلام ام لا الحق نعم لقيام الدليل على وجوب الباب على  
 عقائد الصحة واستناع الاستعاذ عند فاد اعلق على ممكن والممكن جازي الوقوع فيقع العلق عليه نعم  
 ان كان المتلفظ يعلم معنى التعليق كمن في الحال والا فلا لا خلاف في تحريم العلق بالبراءة المذكورة  
 وانه لا يعتقد العلق بها ولا يجب العمل بمقتضاها وهو جامع ايضا لا الصدوق تحجب الكفارة بمجرد  
 ذكر التلفظ وكذا الشيخ والقاضي واما سائر والمفيد قربتها على المخالفة وكذا ابن حمزة والشيخ و  
 سبها على كل من حاول ان ادريس والشيخ في ما لا يجب من الاصل ولان وجوب الكفارة لازم لانعقادها  
 وهو متى كان المقام ويندم القابل بالوجوب بالمخالفة انعقادها وهو باطل اذا لا عين الا بالله اختلاف  
 القائلون بالكفارة في كنيتهما قال المفيد وسائر كفارة طهار فان عجز بكفارة بين وكذا الصدوق في  
 يصوم ثلثة ايام ويصدق على عشرة ساكنين ولا ابن حمزة كفارة الذنوة ولا العدة ولا الطعام عشرون  
 لكل ساكن مذكور يستغفر الله او اربعة يحق حكم الحسن الصغار عن العسكري فيما كان له اليه واما  
 المم فليس تضعف ذلك كله فانه التكت الحق عند ذنوب الكفارة في شيء من ذلك لا ما ذكره الشيخان  
 لم يثبت ولا ما تفقده الرواية المذكورة نادر ولا يغض المكاتبه بالحج لما ينطرق اليها من الاحكام  
**قوله** ومن تزوج امرأة في عدتها فارها كمن خبثه اصوام من دقيق فانه الشيخان وليس في عبارة  
 الشيخان الوجوب ويصح ابن حمزة بان ادريس ومعتد الشيخين رواية ابو بصير عنهما واما الشيخ  
 فقال من تزوج بنات جاهلا بالزوجة كمن خبثه درهم قال المفيد وهو قريب ويمكن ان يكون فلا  
 بالاول ويكون فيه الصاع درهمان فوايد العدة اعم من الرجعية والباقي وعدة الوفاة دخل ولا  
 حرمت مبردا ولا وكذا الاقرب في الزوج بين الدائم والمقتطع وكذا المرأة احررة **قوله** الاقرب هنا من  
 جنس ما يخرج في الكفارة وهو المخطئة والنجبة لا غيرها الصاع تقدم منه ومجموعه صيفتان اقرب  
 باسكان الصاع والواو معتمة اصنع بابدال الواو المعتمة هرة والواو اصم بغير واو والاهرة فانه عند  
 الاصمى وقوله ان ادريس ان ذلك بخط الشيخ في تحسنه وليس بذلك بل هو اصح بالهرة كالكفارة وحكي  
 التهديد انه وجدها بخط الشيخ كذلك **قوله** ومن نام عن الفتاة لاخرة حتى جارت نصف الليل اصح ما قيل في ذلك

وايتاعهم والمسند رواية عبد الله بن المغيرة عن حماد عن **قوله** والاستحباب في الكل اشبه وجه  
 الاشبهية اصالة البراءة وعدم الوجوب وعدم دلالة الرواية على ذلك ويريد بالكل السائل الاربع المذكورة  
 وظاهره بيان ما ذكره في باب الحيض من قوله الا حوط الوجوب ويمكن ان يجاب بان الاخذ بالاحكام مستحب  
**قوله** وحر المرأة شعرها في المصاب كفارة شهر رمضان وقيل كفارة مرتبة وفي نسخة في المصاب كفارة عين  
 وكذا في خدش وجهها وكذا في شق الرجل ثوبه ولعله اوزعته هذه الاحكام الاربع ذكرها الثلثة  
 وايتاعهم وادعى المرتضى وابن ادريس فيها الاجماع وسند الكل رواية خالدين سديد عن حماد في حديث طويل  
 والقائل انها كفارة مرتبة الشيطان فانها لا كفارة كفارة قبل الخطاء وقيل ان الخطاء وقيل ان الخطاء او هي  
 ظاهر في النجاسة وهذا محتمل امرين ان بيان الجناح على التفصيل لا التحريم ان يكون كفارة الخطاء  
 التحريم كما هو في سائر هذه الفوائد المحرر والتفت في غير المصاب هل يلحقه حكم المذكور الظاهر نعم من  
 باب البينة لان حال المصاب بما رفع القصد فغيره اولى بالكفارة لا فرق ايضا بين الكل والبعض فهما  
 لا بين الحلق والاحراق والتأرق اذا لا الذنوة ولا يثرب قطع الجسد باسره بل لوقوع ظاهره كفي  
 في الحكم المذكور وكذا الاكفارة في خدش عورة من الجسد وكذا في اللطم على الوجه ولا على الرجل ولو خدش وجهه  
 اقتصر على سر والنقل ومما اصاب البراءة الشهر حراز شق الرجل والمرأة الثوب لموت الاب والام  
 كما عليه رواية خالدا المذكورة وما ورد ان مومنان شق ثوبه على هرون والحسين على الحسن بن ميمون ذلك  
 ابن ادريس لما فرس من اضعاف المال للشيء عنها والرواية خبر واحد والغنى في المشهور لا فرق بين الولد  
 للقلب وعينه ذكره كان او اثنى وكذا الاقرب بين كون الزوجة دايم او منعة لما الرشق على اسنك كالاثم  
 ولا كفارة في رواية حيان لا يابس شق الثوب على الغيب وشق المرأة على زوجها والاولى الاقتصار على الاشبه  
 الاصح ولا كفارة على المرأة مطلقا ولا على الرجل في غير الولد والزوجة وان حرم على غيره من ذكر **قوله** من سجد  
 يوم خميس عنه تصدق بطعام مسكين مدين من طعام فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله  
 هذا قول الشيخ الا انه لم يذكر ان عجز تصدق بما استطاع وجه هذه الزيادة انه لا يقطع السر يا  
 للصوم اما المفيد فقال يقتضي ولا كفارة عليه وقال ابن ادريس ان رجلا والآخر انظر ونفي من غير  
 كفارة في الكل نظر لان ذلك اليوم اسم معين وعينه والتالي يأتي به اثنى وقت ساء ولا كفارة ولا لا لان  
 في بيع الحجر فلا وجه لوجوب الصدقة والاستغفار والحج مما قيل على الاستحباب ليكون خير الزمان فليس  
 المذكور **المقصد الثاني** في خصال الكفارة الى حرة **قوله** ولا بد من كونها مومنة اي مسلمة فانها لا بد  
 الاخلاق في اعتبار الايمان وكفارة العقل واختلفت في غيره فقال الشيخ في ما بين الجيد باجر الكافول



التبعية الا في القيل في با على اصل الاجزاء ورواية الحسين بن سعيد عن رجاله عن حماد قال قال رسول الله  
كل العتق عتق له المولد الا في كفارة القتل فان الله تعالى في القتل في كفارة العتق وفيه نظر اذا المطلق جعل على  
التبعية كما في الاصل ولولا تبعية مع عدم دلالة المعاني على المولد اذا المولد جاز ان يكون مسلم وانه لا يمتنع  
والشيخ وان ادريس بعدم الاجزاء وهو الحق لعدم بقاء البراءة بعقده وانه حيث لا يشترط الاتفاق منه  
لقولهم نعم ولا يستوي الخ حيث من غير ان اكثر الاصحاب اكتفوا بالتلفظ بالشهادتين وهو اختيار المصنف  
ان ادريس لا يكفي ذلك بل لا بد من الايمان لا في عتق ولا في اقراره وهو الحق لما قلناه من عدم بقاء  
البراءة بغيره **قوله** لا يكتفي في الايمان التبعية للائبني خاصر مطلقا **قوله** ان ادريس الجيد لا يجري في القيل الا في  
الحديث لرواية الحسين بن سعيد ورواية محمد بن يحيى عن حماد وهو محمول على التبع والمولد بالحديث المطلق  
والمصنف لا يكتفي عليه ولا في الاصل لغيره **قوله** لا يمتنع من ادريس في بيان الكتابهم ذواتهم ومعه  
لا يصح في الايمان هو الحق احكامهم **قوله** من لا يكفر ولد الزنا لا يجري عتقه عبده ومن لا يما  
اذا وصفت الايمان قال باجزاء وهو الحق لانه من فدخل تحت النص ولولا تبعية مع عدم دلالة المعاني على المولد  
لا بأس ان يعنى ولدا الزنا نعم يشترط في ايمانه المباشرة ولا يكتفي بالتبعية ان لا بأس هنا في شرطه كما في  
ولا يكتفي اسلام المراهق مطلقا لرفع القلم عنه نعم يجب التفرقة بينه وبين من يحشى ان يتنزل عن عزمه  
**قوله** لا يمتنع من كافرين مع بلوغه وعقله يكون اشارة الدالة على ايمانه **قوله** وان يكون سليما من العتق  
العتق العتق الذي يفتق في العتق ولا تعداد الجذام والشيخ كل اماعدا من سائر انواع العيوب كالمرض  
المدمع والعمى والعرج يخفى العتق في الكفارة معه ولا يمتنع الجيد لا يجري الخ **قوله** ولا يصح ولا يمتنع  
**قوله** الشيخ في يجري مقطوع اليدين والرجلين واحدا اليدين واحدا الرجلين بحيث انقروا ثم تحريرة  
سنة والحق ان مقطوع الرجلين معا غير يجري لا تعداد وماعده **قوله** وهل يجري للمدبر كالف  
لا في غيرها الجواز وهو شبه كلامه في اجزاء مع تقدم نقص تدبره اما مع عدمه فخلافة لا يجري في اعتداله  
على رواية وقال ابن ادريس والمولد العتق يجري وهو شبه كحول الملك الذي هو شرط في الصحة  
وانشاء المانع اذ ليس الا التدبير وهو يمتنع العتق عن الكفارة لانه وصية بجواز الرجوع فيها وهو يجري  
وكذا اختلفت في اجزاء المكاتب المبررة والمطلق الذي لم يرد شيئا فقال الشيخ لا يصح لعدم تامة الملك **قوله**  
ان ادريس بالصحة لانه محمول على ايمانه **قوله** واختار العلامة كذا الاول وفيه الثاني وهو الحق اما المطلق  
المؤدى عن كتابه فلا يجري لسبق غيره بعضه فلا يكون العتق لرقته كما مله **قوله** ويجري لابي مالم يصح  
سنة هذا هو المشهور ذكره الشيخ في رواية ابن ادريس **قوله** لا يمتنع من ادريس دلالت اخبار اصحابنا المتواترة **قوله**

فان علم جبرية اجزاء عتقه وان لم يعلم لم يجزه وبين القولين فرق وهو ان المشكوك في جبرية جبري على  
الاولى وبغيره يجري على قوله الثاني والحق ما اختاره العلامة في كلف وهو عدم الاجزاء عند الشك في جبرية  
لان الاحكام الشرعية مشروطة بالعلم والنقل وحديث نقدان لم يحران يياطهما كما حكم شرعي ولا استحباب  
يجتمع مع عدم المعاض **قوله** وام الولد لا يعرف هنا الخالف الا ان الجيد فانه لا الاجزاء لا يجري الحق  
سلا لا لا حكمه يصح بها الجيد عنها اذا قابل بالعرف ويجوز له رواية السكوني عرج **قوله** ومن ان  
العباد **قوله** لم المولد يجري في الظهار **قوله** واما الصيام الى قوله اذا كان قدر الكفاية الضعيف كان عايد  
لا المسكين يريد ان اذا لم يشتمل على زيادة الاياع امامه الزيادة فباع الفاضل ويصرف في الرقبة مع وفاء  
ما قبل بغيره وكذا الاياع لو لم يزد وان علا ثمنه فامكن الاستبدال بالرخيص عنه مع بقاء فضله  
بقا للقيمة لاصالة البراءة وشمول النص للعال وعدم وجوب حصول شرط الواجب المشروط وان يقع العتق  
لا بعد ما لا يياط به التكليف **قوله** والمولد الصوم شهر هذا قول الشيخين والقاضي اعتمادا على رواية محمد بن  
حران صحيحا عن حماد عليه نصف ما على الصوم شهر وليس من صدقة ولا حق والتقي وان زعموا ان  
ادريس لم يفرق بينه وبين غيره في اجاب الشهرين لعدم الاية واجب بان الخاص **قوله** فاذا صام الشهر  
شهر او من الثاني ولربما اتم ولو اضطر قبل ذلك اعاد الالف كما يحسن والناس ولا غناء والمرض  
الجيد هنا قوايد **قوله** لا خلاف انه اذا اضطر خلال الشهر الاول لغيره فانه يستأنف الصيام بخلاف ما  
لو كان لغيره فانه يمتنع عند زوايا ذكر المع من الاعداد خمسة وينبغي على ذلك كل سفر ضروري بحيث  
يشتمل عليه على تلف نفس او مال او مرض وكذا السفر الواجب ما لو اكره على الاضطرار فقال الشيخ ان يجب  
في حلقه فهو عند ويختلف من ضروحي فطر والرجوع عدم الفرق في كون ذلك عند **قوله** لو علم طرمان  
ما قطع الساع لم يحل الصوم بل يجب التاخر الى زمان سلم فيه الشهر واليوم **قوله** لو صام من الثاني  
يوما كفى في التاخير ولو صام باقية متفرقا اجزاء وهل يكون سائرا من زوايا ذكر المع في مع من وجوب المتابعة  
فالخلف لها اتم **قوله** لا اعادة ولا سائفة من جواز البناء ولا ثم ومن ان جواز التفرق دليل على عدم الاثم **قوله**  
لم يكن التفرق جازا اذ اختلف ونقل عن السيد وان الجيد وان زعمه الاول والثاني على الثاني لعلق  
التمتع بالاضطرار **قوله** العبد اذا صام خمسة عشر يوما كفاه ولو فرق الباقي اجزاء **قوله** المولد بالشهر بالعدة بين  
المدان او ثلثين يوما فالصائم في اثناء شهر يصوم المدة لا بعد ويجوز الاول ثلثين على الثاني لان يوم  
قد انقضى فان ذلك ليس شهرا باحد التفسيرين **قوله** لو جامع المظاهر فان كان انقطاعا فليصطلح  
التكثير لو كان في الشهر الاول اجماعا اما لو جامع الا مطلقا وفيه الثاني بعد ان صام منه يوما قبل







بسبب اخرى اما عن فيها العلق ثانيا ان كان كفارة غلام وقيل الخطا او محضتها بين الخصال ككفارة  
 معين وما ذكره المصنف من اشتراط التعيين مطلقا او حصوله بين البراءة **كتاب اللعان**  
 اللعان لغة مطلق المباحلة وشراها مباحلة بين الزوجين لانه الحد وقطع نسب ولد بلفظ محض عند  
 الحاكم وهو فعال من اللعن وهو الطرد والبعاد ومشرعيه بالكتاب في قوله نعم والذين يرون ان زوجهم  
 ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم وبالشدة في قصصه هلالا ان ابي المارمى زوجته بشريك ان الصحابة ترك  
 الامانة وقصصه عن الصحابة فيمن جاء الى رسول الله فقال يا رسول الله الرجل يجد مع امراته رجلا فقتله  
 يقتلونه وان هو صبر على امر من العلم وان ذهب ليجي بالبينه بلغ مراده منها فقال رسول الله قد  
 انزل الله فيك وفي صاحبك قرانا فاذهب فانت بها فلا عتاك ولا به وان تركت في هلالا لكن نفوذ في  
 الامور ان خصوص السب لا يخص مع قوله حكمي على الواحد حكمي على الجماعة **قوله** الاول السب وهو ان  
 قذف الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة هنا فائدة في قوله مع الزوجية كونهما محصيا فلا يثبت تركها  
 مشهور في الزنا احد ولا لعان **قوله** لم يقع المشاهدة فهو قاذف ان اقام البينة فلا شيء عليه والاخذ  
 للقتل وكذا الركان اعني **قوله** في اللعان مع وجود البينة قال لا يكره الا نظر الى قوله ولم يكن لهم شهادة  
 الا انفسهم ولرواية ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه واله في قوله ولم يكن لهم شهادة  
 وقت نعم واخذه العلامة في لفظ محصيا بان لا يخرج من الغلب والحكم المتيقن بالوصف الخارج مخرج  
 الاغلب لا يدل على ثبوت عمادته واخذه المصنف الاول وجعله اشبه وهو اقرب الى اللعان امر في  
 يتوقف ثبوت على حكم الشارع ولم يثبت الامع عدم البينة ولا يستدل به مع ما لا يكون من باب دليل  
 الخطاب **قوله** لا اعتبار بالزوجية حال القذف او حال الزنا قال الشيخ في هذا بالاول لعدم الابعاد والذين  
 يرون ان الزوجية واختاره المصنف والعلامة وعليه القوي وكذا في الثاني محصيا معهم والذين يرون  
 المحصية الابعاد وبانه لو قذف المسلمة زنا اضافة الى من الكفر عذر ولو اجتمع حال القذف لم يحد بينهما  
 نظرا للاحكام فالتخصيص بما بين اللعان واما الثاني فبلغ التعويم التعزير **قوله** هذا السب اعني القذف  
 بالنزاهة ذكره الثلاثة وابتاعهم على ابن بابويه وابن الجوزي وسنده بسبب التزكك كانهما والصدوق في  
 مع حصرة في قوله محصيا برواية ابو بصير **قوله** لا يكون لعان الا في نفي الولد واجيب بان في طبعها عباد  
 ابن عمر وهو واقفي مع ان محصيا عن رواية **قوله** في لعان الكافر قوله ان اشبهما الجاهل وكذا المملوك عتاك  
 شلتان **قوله** ان الكافر هل يقع منه اللعان لم لا قال الشيخ طائفة والصدوق مع والنفق والنفق مع  
 لعدم الابعاد ولرواية الحلي حنا عن عمن وكذا المصنف وسلا وابن الجوزي لا رواية ابن سنان عن قوم ولا

اللعان شهادة لغايتهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم ويشترط فيه لفظ الشهادة فيشرط فيه لفظ السلام  
 وفصل ابن اديس بخبره عن الولد لا القذف **قوله** هل يقع من المملوك ولا الشيخ والصدوق والنفق والنفق  
 وابن الجوزي نعم لعدم وضع المصنف وسلا وفصل ابن اديس كلقمهم والمحجج لكل ما تقدم **قوله** وفيما لا  
 قولان للمروي انه لا يقع قبله وقال الثالث يثبت به القذف دون نفي الولد قال الشيخ والنفق والنفق وابن  
 زهره يشترط الدخول لرواية محمد بن مسافر عن عمن **قوله** لا يكون ملاءمنا حتى يدخل بها وكذا في رواية ابى  
 بصير وثنا عن عمن وهو الظاهر من كلام ابن الجوزي ونقل ابن اديس قوله لا بعدهم انهم لم يعملوا بهم لانه  
 ثمانية فصل واحسن في تفصيله بانه يشترط في نفي الولد الدخول لان قيل الدخول غير لاحق به الزوج اما الزنا فلا  
 يشترط فيه وهو القول الثالث المشار اليه قال ابن اديس وبهذا التفصيل يقع الخلاف لان القابل الاول  
 اوله نفي الولد والثاني ان اراد القذف قال السعيد وهذا يصلح من غير تزامن من الخصمين قلت لان دعوى  
 الارادة مع صريح التعميم غير معلوم من القابل نعم **قوله** وبهذا التفصيل يجمع بين القولين كان انجب **قوله**  
 وثبت بين المحرم والمملوك وفي رواية بالمنع وقوله الثالث الفرق اما الثبوت فليعلم لانه ولرواية محمد بن مسلم  
 احدهما صحيحا وهو قول الشيخ طائفة والصدوق وابن الجوزي واختاره العلامة كف ولما رواه المنع فهي  
 رواية ابن سنان عن عمن صحيحا لابلان المحرم الا انه الحديث وبها قال المصنف واجيب بالحمل على المتكثرة  
 بالملك جميعا بينهما وبين رواية ابن مسلم للنفقة واما القول الثالث وهو الفرق بثبوت نفي الولد دون القذف  
 فيجهد انه لا حد في قذف الرق وفيه نظر لا يرون ان لم يكن لاحد لكنه ثبت العبر فلم لا يثبت اللعان  
 لا سقاطا **قوله** ويصح لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد حتى تضع لاختلاف انه لو اعترفت او نكحت لا يقام  
 عليها الحد لابعاد الوضع لكن للمصنف منع من لعانها قبل الوضع وبعبارة وسلا والنفق لرواية ابو بصير عن  
 عمن عن علي انه قال يلاع على حال الا ان يكون حاملا وان وضع الحمل قد علم به صدق احدا  
 اذا علم وقت الدخول بها فيخرج اللعان لذلك **قوله** الشيخ يصح لعانها لعدم الابعاد والحمل غير صالح  
 للتخصيص فان وجوب الحد لو نكحت لا يثبت له اقامته حتى تخصص للعمم **قوله** والولي يجب فيه الطلاق  
 هنا فائدة **قوله** يجب هنا الطلاق بالشهادة كما ذكره في رواية بدل ما قصد المصنف **قوله** يجب ذكر اللعن في  
 التزكك والغضب في المائة فلو عكس اوافي بالملاذف اوافي بالظاهر بدل الصغير كقوله على نفسي او على فلان  
 وذكره سلم **قوله** لو كان اخر من اثار ما ينفق منه كذا في الاحكام من اقارن وشهادة وغيرهما وتوقف  
 ابن اديس لعدم العلم باشارته فليشئ لسمع اقاربه بالقبول بحجة اشارة للمعقولة فيها **قوله** المستحب ان  
 يجلس الحاكم مستدبرا للقبلة وان يقف الرجل عن يمينه والمراة عن يساره وهنا فائدة ان الشهادة



اللعان انما يقع عند الامام او نايه للاحتياج للمعرفة احكام يحتاج فيها الى الامام ان يقيم مقامه  
 من نايه او محله حال الغيبة وكذا الشيخ في مكانه يقع عند من يرضى به الزوجان **قوله** الاكثر على المرأة  
 تكون قايمة في حال تلفظ الرجل لرواية عبد الرحمن ان الحجاج عن حماد في حكاية اللعان من النبي  
 الان قال فاقها رسول الله ثم قال للرجل اشهد الى امره وكذا الشيخ ونايها ابو بريد بن ادریس  
 تكون قاعدة لرواية البرقي عن الرضا **قوله** وفي سقوط الحد هذان وبيان اشهرها السقوط رواية  
 عدم السقوط عن محمد بن الفضل عن ثور بن عبد الحميد وابي جعفر عقیل والشيخ في حق والعدالة عند  
 لما في اللعان من تأكيد القذف وتكراره واشتهاره فكان أولى بثبوت الحد لانه اقرب اليه كذب فيه  
 ورواية السقوط عن الجلي عن حماد عن عملها الشيخة والعلامة ألف وهو اختيار المصنف ويريد بقوله  
 الاعتراف بعد اللعان **قوله** ولما عترف المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد الا ان يقولوا على زوجه  
 بفساد من قوله تصدقوا عنها العذاب ان يثبت اربع شهادات وهذه قد شهدت والعذاب هو الحد  
 فلا يوجب لحدود ومن هنا اقرب اربعة وكل من اقر اربعة اثبت الحد عليه فهو سبب متحدد واختاره  
 الشيخ وان ادریس **قوله** لو طلق فادعت الحمل سده فان كوفان اقامت بيته انه ارجمي الست لانهما  
 وبات منه وعليه المهر كمالا وهي رواية علي بن جعفر عن اخيه عوفية ان لم يقع بيته لثمة نصف المهر  
 ضربت مائة موطا وفي ايجاب الحد اشكال فوجه الرواية ان خلوة الشاب الصحيح المزاج يعرفه مظنة  
 الدخول فيكون قولها موافقا للظاهر فيكون القول قولها فاذا انكر الزوج فقد انكر الظاهر فاحتاج  
 الى اللعان لانها فاشق الظاهر فيجب المهر كمالا لانها لا تخاف الولدية المستلزمة للوطي وفيه نظر لاننا نعلم  
 ان كل شاب صحيح المزاج على غيره يكون خلوة مظنة الدخول بالمساع واداء من وقوع السبب المسمى بالربط  
 فانه يقع كثيرا قال ابن ادریس ونعم ما قال الرواية مبينة على ان الخلوة ودخول والصحيح عند المصنفين  
 من اصحابنا ان الخلوة لا يثبتها والقول قول الزوج ولا يثمة سواء نصف المهر ولا لعان بينهما  
 هذا كل مع اقامة البيعة بالخلوة اما مع عدم لاقامة فلا يثبت لزوم المهر كمالا لعدم ثبوت مرجحة  
 وهو الدخول وما قول الشيخ بوجوب جلدوا لعدم ثبوت دعواها فتكون رايه وليس يثبت لان عدم  
 اقامة البيعة لا يثبت كذبها في نفس الامر وثبوت زناها الموجب كذبها فلا يثبت ادعت امرامكنا  
 فيكون شبهه مسقط للحد كاد عليه الحديث المشهور **قوله** اذا فسد فانت قبل اللعان فله الميراث  
 وعليه الحد للورث وفي رواية ابن بصير ان ام رجل من اهله افلا عنه فلا ميراث وفي لا يقطع لارث  
 لاستقرار بالموت وهو حسن اما الاول فهو ثبوت الميراث فليقاء الزوجية الى حين الموت وعدم

وهو اللعان واما الثاني وهو ثبوت الحد فلان القذف موجب للحد ولا يقطع مع عدم التصديق **قوله**  
 لا بالبيعة او اللعان والعرض انما هو ما فلولوا من المطالبة به وهل له استقامته باللعان قال العلامة عند  
 نعم ولا يثبت لللعان الوراث العدم لانه لا يشهدا والشهادة لا يثبت فيها حياة المشهور  
 عليه وفيه نظر لعدم ورود اللعان بالآيتين الزوجين والعرض خلافه واما الرواية فعملها الشيخة قال  
 وان لم يقل احد بلا عنه فله الميراث ويجوز ثمانين سوطا وبها القاضي وابن حجره والرواية مقطوعة فلا  
 يعمل بها مثل رواية اخرى عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن صالح اما زيدا او عاتق فلا عمل عليها البتة مع  
 ان لعان الورث غير متصور لكونه مستلزما للقطع بكذب الزوج الذي لا اطلاع له عليه وبارده  
 على العمل بعينه صورة اللعان قال ابن ادریس يصح الشيخ عن قوله هذا في طوق **قوله** الاحكام لان امره انفي  
 سقوط الحد عن الزوج وانقضاء النكاح والفرار والتحريم للوثة لا ينافي الا بلعان الزوجين معا  
 فالم يحصل لللعان بينهما لا يثبت شي من هذه الاحكام على مقتضى هذا وهو الحق وعليه الفرض **قوله**  
 الم وقيل يقطع الارث لاستقراره بالموت كما يراى على الرواية فثمة ما لو فرضنا قتل رجل من اهله او جاز  
 حصول اللعان بينهما لما كان ذلك موجب لقطع الارث لاستقراره بالموت وتأخر اللعان وهو لا يحسن  
 والله اعلم **كتاب العتق** العتق لغة الحرية وكذلك العتاق  
 بالفتح والعتاق عتق العبد يعق بالكسر عتقا وعتا فاعتاقه فهو عتيق وعتاقه عتاقا فهو عتاق  
 من الخلق ومن عتاق الخيل وعتاق الطير اي خالها بها وصحب البيت الحرام عتقا فخصوله من ايدي  
 الحبايرة وشرا فخلص الرقب من الرق وقيل ان الله قيد الرق من اهله في محله فغيره بغيره محصية  
 تقربا الى الله نعم وهو معلوم من الكتاب في قوله ولا يقول الذي انعم الله عليه وانه عتق عليه قال المصنفون  
 فمهره نعم بالاسلام ونعمة الرسول بالعتق ومن السنة في قوله من اخفق مؤثرا عتق الله العتق بالعتق  
 بكل عضو من النار وهو دليل فضيلة ايها لما كان غليضا من الرق فلا بد من العتق  
 في الرق واسباب ازالته فذلك قدم البحث فيهما **قوله** ولا يملك الرجل ولا المرأة الحد الا بيمين وان علوا  
 ولا اولاد وان سفلوا هذا فوايد **قوله** لا يملك الرجل الى امره مناقشة فانه لو لم يملك لما عتق عليه  
 فان سبب العتق الملك كما يحق فبغيره سبب العتق في العتق لان عدم سبب شيء سبب لعدم ذلك الشيء  
 كما نقرر في الكلام ان عدم العلوة يستلزم عدم عتقه نعم لا يملك ملكا مستقرا فلو قال لا ينفق  
 ملك الرجل الى اخر الكلام ذاك المناقشة اخذت الفقهاء فان العتق يقع بعد الملك بعد زواجه  
 او معر يعني ان الشراء سبب العتق من غير دخول الملك ذهب الى كل من ان العتق الاحتياج الى قول لا



النص بها والحق ان لا يجاب والقبول سبب الملك والملاك سبب العلق فيكون العلق مع الملك  
 بالزمان ويعد بالذات كحركة الخاتم مع حركة الاصبع او يقل يقع الملك في اول المان العلق ثم يقع العلق  
 مع ثابتهما **قوله** العلق الغاية مستفاد من قوله نعم ان دعوى اللحن ولذا وما ينبغي للرجح ان يتخذ ولذا  
 ان لكل من السموات والارض الا ان الرحمن عبد اجل بين العبودية والنبوة منافاة لا رضى في النبوة  
 واثبت العبودية فلا يجهت عن ولا كان المثلث غير المتين وفيه بحث ذكرناه في الكفر **قوله** وهل يعلق  
 عليه بالرضاع من يعلق عليه بالنسب روايتان اشبههما ان يعلق رواية الى بصير والى العباس  
 وعبد كل من يحرم على العلق وعمل بذلك الشيخ والصدوق نعم وفيه قوله يحرم من الرضاع  
 ما يحرم من النسب ورواية عبد الله ابن مسعود يدل على عدمه وكذا رواية الصديق **قوله** رواية  
 ابن مسلم عن احمداء وافق يصفوها الغيرة والنقي وابن ادريس والشهيد قول الشيخ وروايته مع  
 ضعف ما رواه المفيد اما الاولى ففي طريقها سماعه ومحمد بن زياد واما الثانية ففي طريقها ابن فضال  
**قوله** اما المباشرة فالعلق والكتابة والتدبير والاستيلاء في جعل الاستيلاء سببا مستقلا نظر  
 لا يترك كذلك لا يفتقر بحججه وهو باطل اجماعا ما يلبس انما يجوز له خوله في ملك ولدها  
 فيكون دخلا في قسم الملك لا سببا براسه ولو قيل ان الاستيلاء سبب الملك فيكون سببا في الحجة  
 قبل ان يوت السيد سببه ايضا فكان ينبغي ان يعد سببا او يكن ان يجاب بان الاستيلاء سبب مباشر  
 بخلاف الموت فانه من جهة نعم **قوله** وفي لفظ العلق تردد قبل يفتاؤه من ان العلق كناية عن الحرية  
 او مداف لها فيكون صحيحا وفيه نظر فان العلق صحيح في ازالة الرق لغة وعربا وهما طاهران وشرعا ايم  
 للاتفاق على صحته في اعتقاده ونزجته وحجته متفقان مهلك وكذا في صورة علق ثم هذا  
 ما علق بجعفر بن محمد غلامه لوجه الله نعم ولا خلاف ان الكتابة لا يقع بها التحرر عندنا ولا يفتي  
 ذلك على العمى في الاولى ان يكون المنة من ان عبارات الاحصاء كذا هايدل على المحرم في التحرير  
 كقول الشيخ في العلق لا يقع الا بقبول ان حر مع القصد الى ذلك والنية وقوله النقي ان يفتقر  
 الى لفظ مخصوص وقصد ثم قال واللفظ قوله ان حر لوجه الله نعم وقوله القاضي اللفظ ان يقل  
 حر وان لم يلفظ لم يقع وهذه عبارات صحيحة المحرم من ان مراد في التحرير وعلم المترادفين  
 واحد كما انفرد في الاصول لفعل التردد وهو تردد ضعيف لان مرادهم بالحصر ليس الاوسع الرفع  
 بالفاظ الكتابات لا لا يقع بلفظ اعتقت لكون مرادنا فيكون صحيحا **قوله** ولا يصح جعله  
 يمينا ولا بد من تجريد عن شرط متوقع لوصف اصطلاح الفقهاء على ان العلق عليه العلق

ان قصد

ان قصد الزوجه عن نحران شرب الخمر فبعضه حر حتى يمينا وان لم يقصد الزوجه عنه فان جاز في عدا  
 حتى غدا فادخل الشهم في حره الكل عندنا لا يقع العلق معه **قوله** ويجوز ان يشترط مع العلق شئ  
 ولو شرط اعاد في الرق ان خالف فقوله ان الموقوف الزوم العلق قابل للشرط لا للتعلق على الشرط اما الاول  
 فله يوم التوسون عند شروطهم واما الثاني فلا يجمعا عندنا الداخليه قوله المعصوم اذا عرفت  
 هذا فافيد **قوله** لو شرط السيد على العلق نوحا من الاعمال كان يقول ان شرط عليك ان تتخذني  
 سنة مثلا او اكثر صح هل يلزم الشرط وجب على العبد القيام به وتلك لا بل مستحب لا ولي للزوم للحد  
 المتقدم نعم بشرط ما هو ان العمل للشرط فلو شرط عصر الخمر بل الشرط **قوله** لوجعل العلق معلقا على ذلك العمل كما  
 يقول ان خدقني سنة او خطت لي الثوب الفلاني فانت حر بطل العلق والشرط بمكان التعليق ومثله  
 لو لم ان اعطيتك الفلاني فانت حر وقيل يكون كناية لما وانما في المعنى هو بطل **قوله** لو شرط عليه ان يقيم  
 بالشرط اعاد في الرق ماله الشيخ والقاضي لم وكان له اعاد في الرق عملا بالشرط ولو شرط ان يفتي  
 عما روي عن محمد بن قيس قال سألته عن الرجل يفتي بملوكه ويوجب ابنته ويشترط عليه ان هو اعادها ان  
 يرد في الرق على الشرط وقال ابن ادريس اذا اعتقه صار حرا ولو لا يعود رقا فيكون شرطها انما  
 للكتاب والسنة فيكون باطلا وهل يطل العلق يلزم من كلامه العدم وقوله العلامة كمال الجلاء  
 واختاره المصنف في بيع واجبه من الرواية الجمل على تعليق العلق على الشرط في بطلان فيكون له ثبوت  
 هو الرق في **قوله** وفي علق العينة اذ يبلغ عشرين راية بالجو اخصه هذه الرواية واما  
 الشيخ فمن موسى بن بكير عن زرارة عن محمد بن قيس قال ان لي على الغلام عشرين دينارا فيجوز ان يرس ماله  
 ما العلق وقد صدق على وجه المعروف وافق يصفونها هو واتباعه وخالف ابن ادريس فظهر الاكراه  
 محجوزا عليه واختاره العلامة وهو ظاهر قول ابن الحفيد والمصنف العمل بالرواية وقد تقدم في  
 الوجابا وجس العمل بها مع انه قال في الكنت انها موقوفة على زرارته وهو العلم الصحيح الشيخ  
 وغيره ما سادها الى **قوله** وفي قوع من الكافر تردد بيننا من تعدد الفرض بقية التي هي  
 شرط في العينة كقولنا لا علق الا ما روي به وجه الله ومن اتفاد رقبه وازالته وهو غير متبع منه  
 ولا ولا افتي ابن ادريس والنا في افتي الشيخ في ذلك لكن لا يثبت بالولا لا يصبه لاسلام والاعلاء  
 تفصيل حسن وهوان الكافران مجد الذات لاهية فغنته باطل تعطيله وعدم حصول الفرض  
 وان لم يكن بكفر بل كان كونه محمدا النبي او اماما او شيعة معلومة فغنته صحيح بحصول الفرض  
 الى الله ستر فيستحق اعراضا بنية الثواب فيقطع عنه بها جزا من عقابه **قوله** ولا يصح لو كان كذا



اختلاف اصحاب في حق العبد الكافر فنفقه المرتضى وقال في ارجاع الاما مسخر لا بالطلاق في الفقهاء وفيه  
 قال الشيخ يروى تابعه سلاوي ابن ادریس واختاره العلامة عدوا السعيد لقوله تعالى ولا يبيعونكم بغير انفسكم  
 منه تفقون والعنق اتفاقا وقال الشيخ طه بالحجة مطلقا رواية الحسن بن صالح عن محمد بن علي بن  
 اعنق عبد الله نصرانيا فاسلم حتى اعنته قبل لادلاله فيها جاز عله باسلامه بعد العنق قبل في نظر  
 اذا الشرط مقدم وفيه نظر لان معلومه على حكم الواقع لان عله اما عن نفس او الهام ولاولى على  
 ظهور امانة الاسلام من الوعد على الظاهر ما العنق فيكون لطفامرة باو قلف في سجون مع التندر  
 جمعا بين الرواية المذكورة ورواية يونس عن محمد وتوقف العلامة كنف ولاولى قوله المرتضى لعل  
 الاجماع ولما في عنته **قوله** ولو نذر عن احد هاتين يريد بذلك المخالف والكافر وفيه نظر لانه حكم  
 بعدم صحة عتق الكافر فيكون حراما وكما عتق المخالف ولا يصح نذر رجل الحرام ولا المكروه **قوله**  
 ولو شرط المولى على العنق الخدية زما ناعنا صحيح ولو ان المولى فوجد بعد الدخول قبل للورثة  
 استخدامه المولى لا الماشترط الخدية فلا مانع من ان يقدم من كون العنق قابلا للشرط ويؤيده رواية  
 المشاور واليه ما روى يعقوب بن شعيب صحيحا عن محمد بن رجل عتق جارية وشرط عليها ان تخدم خمس  
 سنين فابقت ثم مات الرجل فوجدها ورثته اليهم ان يتخذوها فلا اولا ان السيد في العنق  
 مالك للعبد وما يقع فيكون اشتراط الخدية استثناء لها وهل يشترط رضا العبد في ان لا يركا  
 لكتابة المشروط فيها القبول لما قلنا من كونه اسداء لما كان ملكا وقيل لا يشترط في الخدية اشتراط  
 عليه ما لا فلا بد من رضاه والفرق ان الخدية استثناء والمال ينفق فلا ابن الجيد يجب نفقته  
 وكسوة على السيد حال الخدية لا ينفق من الكسب وهو قريب وما كان اذا انقضى مدة الخدية قبل  
 الورثة استخدامه لم لا قال الشيخ الامارات عليه الرواية المذكورة وبه قال ابن الجيد ولم يذكر غيره ذلك  
 وقال ابن ادریس واختاره العلامة لانه ان لهم الاجرة على تلك المدة فاما انفس الخدية الخدية  
 فليس لهم عليه ذلك لان ما اولا فلا اختصاص بالخدية بالملك واما ثانيا فلو ان وقفها المعين ولذا لا بد  
 فيه لهم بقوله زما ناعنا والرواية ليس فيها منع للاجرة لان في الاستخدام لا يستلزم نفق الاجرة  
**قوله** وبكره الثوري بن الوليد وامر وقيل يحرم تقدم في البيع فتريد ذلك فلا وجه لاعادة **قوله** ولو نذر  
 عن رجل اوله ملك بملكه فلا حاجة بخبر احد هم وقيل يرفع بينهم وقال ثالث لا يلزم العنق الاولة  
 قول ابن الجيد ويظهر من المع اختياره والمستند رواية الحسن الصيقل عن محمد قال سالت عن  
 رجل قال اوله ملكا ملكه فهو حر فاصاب سته قال نعم ان كان منه على واحد فليخبر اهلها

فليعنته قال ابن الجيد فان مات او منع عن بان المدة افرغ واعنق من فخره الغرض قال العلامة الحسن لا يعرف  
 مع ان في طريقها اسمعيل بن يسار الهاشمي وهو ضعيف والثاني قول الشيخ وابن ابوبير والقاضي والمستند رواية  
 الحلبي عن محمد بن رجل قال اوله ملك ام ملكه فمهر من يرب سبع جميعا قال يرفع بينهم ويعتق الذي خرج  
 وبمعناه روى عبد الله بن سلمان والثالث قول ابن ادریس محجبا بان اوله اذا اضيف الى العام افاد العموم  
 وان اضيف الى الخاص افاد الخصوص ومملوك مكره لانهم كانوا قال اذا ملكك واحد هو اوله فلا ملكه  
 جامعة لم يحصل الشرط فلم يجب العنق وفيه نظر لان الشرط وان لم يحصل بالنسبة الى كل واحد من الباقين  
 لكنه حاصل بالنسبة الى ما سملكه فكما ان اذا ملكك واحد لا يعنق عليه لا ما اوله فكذا اذا ملك جماعة  
 دفعة واخذنا العلامة والسعيد قول الشيخ لان الاول في قد سلبه وقد ايجاب والطه هو ان لم يسبقه غيره  
 ولا يجاب انه يسبقه غيره ولا ولا يعتبر فيه الفعل والثاني يكفي فيه لا مكان ان سبقه على اخر يمكن ان يملكه كل  
 واحد والرجح وليس لاجدهم اوله من لا يختص بالقرعة وحتمل العلامة قد عتق الجميع لحصول لصفة الاول  
 بالنسبة الى كل واحد لو كان من سبق فله عشرة قال وفيه ضعف لعدم العموم في جعل النزاع فان ملكوا  
 للخصم بخلاف المثال فان من للعميم اذا عرفت هذا هنا فوايد لو نذر عن اوله ملكها فملكه  
 اما دفع فالحكم كما تقدم لو نذر اوله داخل شيئا فدخل جماعة دفعه فالحكم كذلك لو نذر عن اخر  
 بملكه بملكه فالوجه الثالث جارية فيه لان بشرط بعقب الموت لما لا بد بمعنى انه لا يخلل بين  
 ملكه وبين الموت ملك اخر **قوله** حكم العهد والعين حكم النذر في ذلك كله وان لم يكن الثالث مذكرة في  
 الرواية فالحكم فيها من دلالة الاستثناء **قوله** لو قصد بالملوك او الدخول الجنس امكن بغير الحكم ويكون  
 حكمه حكم اولها يملك كما يجب **قوله** لو نذر عن اوله ما تدره فولدت نوا من غنقا فمهرت من قبل ان  
 لم تكن اوله ان اضيفت الى العام عمت وان اضيفت الى الخاص حقت وماها من ادوات العمار  
 فتم المضاف اليها فذلك عتق الترانان ولم يعنق لهما اليك جميعا قبل عليه ان الحكم يلحق المضاف  
 دون المضاف اليه فانك تقول غلام زيد قائم فالقائم هو الغلام لازيد والكاسن هو المضاف  
 ممنوع لانك تقول لجانني افضل الناس وان لم يكن الحالي لا رجل واحد خرج لا وجه للفرق بين السا  
 للمستثنى من الامانة لابن ادریس من الناصر بل وهو ان يكون المراد باول ما تدره اول ما تملكه او لا  
 عتق الترانين جميعا وان اراد اوله ولد تدره فالوجه حتى الاول دون الثاني لعدم انصافه بالاوليه  
 لكن هذا لا يعلم منه المراد اذا كان الناذر ميتا لان النصار غير معلومة الا الله سبحانه اذا  
 عرفت هذا فاعلم ان الشيخ وابنا عنه ذكر واحد هذه المسئلة ومستندهم رواية عبد الله بن الفضل







فيه القربة واذا حكم بالعنق وعدم التعيين جاءت الجملة **فصل** القربة اما للتعين كما اذا قل احد عدي  
 حرا والمصدق على الرضى والرؤية كاشفهم اول دفع اشتباه التعيين في نفس الامر كالمواضع معينا ثم نسب  
 واليس من المذكور لعنق للرؤية بربا وانسبه والقربة في هذين كاشفة لما هو معنى الواقع **فصل** اذا امكن  
 التعدد بعد اوقية معا فلا اشكال فيه كالمواضع الثلاثة قيمة كل واحد مائة واما اذا لم يتبين فالتعدد  
 اذا عدلوا قيمة اختلفت العدد وان عدلوا عددا اختلفت القيمة فانهما المعتبر في قولهم يصير الاول وهو  
 القيمة واختاره الشيخ وهو لا يفرق لان العبد مال من الاموال وكما ان اذا اوصى بثلث ماله بثلث الثلث  
 بقدر اجناسه المختلفة لا بالعدد فكذلك هنا وايضا يمكن قسمتها بالمساواة تعدل بالقيمة فكذلك  
 هنا وقولهم الثاني استنبأنا الى العمل البينة كما تقدمت ولان الثلث مضاف الى العبد لا الى القيمة فثلث  
 القيمة خلاف الظاهر واجيب عن **١** باننا لنعني فيها القيمة والعدد فلا دلالة على جهة وعن **٢** انا  
 لا نقول القيمة مضاف بقدر حتى يكون على خلاف الاصل ويكفي كون ذلك والعنق انما تعدل بالعبد  
 لا بغيره بل يقول ان الثلث مضاف الى العبد باعتبار ما له لا باعتبار عددهم واخصاهم وذلك  
 للمالية لا يحقق الا باعتبار القيمة **فصل** اذا لم يكن التعدد بعد اوقية معا اعتبر القيمة كما تقدمت فيه  
 وجوه **١** ان يختلوا قيمة يمكن التعدد لهما من غير احتياج الى ميزان كما اذا كانا اربعة قيمة اثنين مائة  
 وقيمة كل واحد من الباقي مائة او ستة قيمة واحد مائة واثنين مائة او ثلثة مائة **فصل** ان يختلوا  
 قيمة ويحتاج الى الميزان كقيمة كل واحد مائة **فصل** ان يختلوا قيمة ويحتاج الى الميزان كقيمة كل  
 واحد مائة وواحد مائة وخمسون والثالث مائة وثمانون **فصل** في كيفية القربة في الشئ ان يختل  
 بين اخراج الاسماء على الرقبة والحزبة بين اخراج الرقبة والحزبة على الاسماء اما الاول فان يكتب ثلث رطل  
 في كل رقعة اسم كل ثلث اما واحدا واثنان او غير ذلك فان شئت اخربت رقعة على الحزبة فنخرج من  
 حرة وان شئت اخربت على الرقبة فلا بد من رقعتين فمن بقي فخرج واما الثاني فان يكتب اسم ثلث  
 رقعة في رقعة منها حرة وفي كل من الباقي رقعة ثم يخرج باسم ثلث فان خرجت الحزبة كتبت ذلك  
 فلا احتياج الى رقعة اخرى لثالث فمن بقي فخرج فله عليه ان يوزن كسمة اثنين في رقعة اذا كانا هما  
 الثلث مثلا نسب على ان حكم الله سبحانه وبالحزبة تابع للقربة اما اذا قلنا ان القربة كاشفة عن  
 الحكم فيجب ان يكتب لكل عبد رقعة لانه ليرجع بين عدي في رقعة جاز ان يكون احدهما حرا في حكم  
 الله سبحانه والاخر عبد فلا يكون القربة كاشفة عن الحكم **فصل** واما التراب فمن اعنق شخصا من عبده  
 عن كفه ولو كان له شريك فمعه نصيبه ان كان موصيا او مولى العبد في ذلك باقية ان كان للعنق

مصر او قيل ان قصد الاضرار فكله ان كان موصيا او مولى العنق ان كان معتق وان قصد القربة لم يلزم  
 فكله وصي العبد في حصة الشريك فان امتنع استقر ملك الشريك على حصة الاول وهو اختيار المصنف  
 قول المصنف وان يابى والمعتق وملازم المستند رواية الحلبي صحيحا من **٢** ورواية محمد بن قيس  
 في غير الثاني قول الشيخ والقاضي والزهري ابن ادریس التناقض لانه لا يعتق الا ما اراده وجه الله  
 فكيف يقع بقصد المضاربة واجاب الفضلاء بان الشيخ لم يرد ان العنق يقع بقصد المضاربة فقط فانه  
 لا يشك فيه لحداده لا يقع بل اراد انه اذا قصد وجه الله تعالى بالذات والمضاربة العنق يكون قضا  
 لان المضاربة لا ترفع للعنق **فصل** وان لم يقصد كالتبر في الطهارة مع القربة وفيه نظر لاننا منع الحصة  
 في العصورين لما فاقه الاخلاص المامون والحضرة في قولهم لا حق للمامون بدينه وجه الله تعالى في الشئ  
 على انهم ذلك مع الاضرار واليسار رواية محمد بن مسلم عن حماد اذا اعنق مضارة فهو موصي من ينفق  
 واذا اعنق لوجه الله تعالى كان العلامة قد اعنق من حصة من اعنق فيستعمل على قدر ما اعتقوه منه ولم  
 فان كان نصفه علم بربا وله بربا وان اعنق لشريكه مضارا وهو معتق فلا عتق له لانه اراد ان يضر  
 على القوم فيجمع القوم على خصمهم وعلى عدم التزوم اذا قصد القربة رواية الحسن بن زياد قال قلت  
 للصادق **٣** رجل اعنق شريكه في غلام مملوك عليه شئ قال لا ومله رواية يعقوب بن شعيب عن حماد  
 واجاب عن حجة الاولين بحمل الروايات على الاستحباب والنفي على الاول لعدم قوله **٤** من اعنق شخصا  
 من عبده من كفه والطلاق قول ابي جعفر وقد سئل عن ذلك فقال ليس الله شريك الشيخ ليست حجة في  
 مراده اذا عرفت هذا فلما اريد **٥** يشترط العنق المذكور صدوره باختياره اما مباشرة او بسبب المباشرة  
 ظاهره واما التسبب كالراية ترى حضرة قربة فعن عليه فانه يرى اليه عن الحق لان فاعل التسبب فاعل  
 المسبب فالملك بالارث وشبهه عنق ما ملكه وهل يبرئ الى ابيه كذا الشيخ نعم مستند لا باجماع  
 ولا اخبار وهو اختيار ابن المجيد ومنع في **٦** واختار ابن ادریس والمعلم والعلامة ومنشا الخلاف ان  
 التسبب للرجب هل يقال له فاعل ولا ترفع لانه لا يخلو من التمكن في ذلك فقال بعضهم لا يفتي  
 بذلك فلا يدخل تحت قوله نعم من اعنق شخصا من عبده عنق عليه كله ولا بعضهم نعم نعم في غير الثاني  
 الاول يمنع التسمية والصدق وان سلم فجار والنص بحمله على الحقيقة **فصل** اليسار للمعتق في السرية هي  
 ان لا يملك حال العنق زيادة عن دار سكنه وخادسه وراثته وشايرة المعتادة وفقرت يوم له والى  
 الواجب النصفه ما ساع فيه نصيب الشريك وهذا فروج **٧** لو قدر على قيمة بعض النصب وجب فكه  
 لان حكم الكل جاري وهو موقوف العلامة عنه وموقوف الشهيد ويجعل لعدم لبقاء الاضرار برق البعض



وربما يحصل الشك من المذهب في ما فيه **فإن** كان عليه دين مستغرق لما في دينه من ماله في حكم المبيع وهو قرضي عند وهو مختار التعبد ولا الشهادة من ماله ما لا فان الدين لم يملكه اهلية الملك فيشمله قوله من اعني مشترك من عبده وله مال قوم عليه الباقي ولا تزاد دينه على ماله ولا يحجز عليه واحد من الدين وجبا عطاءه وان كان الباقي ما يستغرق ماله فلو كان وجود الدين المستغرق يجعله معتر الحزم مطالب على كل واحد منهم والعنى هنا ان لا يمتنع على التغليب وفيه ملك فري بعض وفيه نظر لاننا منع شمول الحديث له ولا التمثيل صاحب دار التكميل ليس كذلك اجماعا ومنع ائمة لزوم حرية مطالبته لو كان معتربا استغرق الدين بماله لانا انما حكمنا باعتباره بالنسبة الى ما اطل عليه من المعنوي المشروط بالسير لا مطلقا حتى النسبة الى اصحاب الدين ولا لزوم عدم وجوب اداء الدين لما له وهو باطل على ان يترتب ان القابل يساره وجوب الحج عليه مع استغرق الدين لماله وهو باطل اجماعا ومنه يلزم وجوب تقديم الشريك على الدين لو قلنا المعنوي وليس كذلك **فإن** لو طرأ عليه اليسار بعد العنق فلا فزيم لعدم حصول الشرط حاله نعم لو طرأ عليه الدين المستغرق وتلقت له احوال او كان الدين لا عن عزم من كماله امكن القول بتقديم الشريك سبقه وامكن التقيط للتشاري في الاستحقاق **فإن** لو سبق بالتفصيل لان من منع من قتل الملك كالزحف فلا سيرة على الاقوى وقيل اجماعا ومنه ضعف واما الكتابة فلا مشيلا فيحصل المنع من السيرة لما قلنا من امتناع النقل واختاره الشهيد المستغرق العلامة السيرة لانها لو لان الى العنق فلا يمنعنا ولهم قوله ليس للشريك وان لم يمنع النقل كما لو من ولا حارة حصلت السيرة حصول شرطها وعدم المانع اما غير اللازم فكالتدبير والوصية والسرقة محرمة **فإن** مع حصول الشرط هل يعنى باللفظ الصادر من المعنوي او به من اداء القيمة او يكون مرعى قال ابن ادریس بالاول للحديث المتعدد في قوله فقد عتق كل عتق عتق النصيب يعنى ملكه بلا فصل وقد التحق فلا يترتب على عتقه وكل المنع بالثاني واختاره الشيخ والمصنف والعلامة لان اللازم من العتق ولهذا لا يعنى بالاعساد ولا لزوم الا انما اضرار الشريك لوهرب المعنوي او ما اطل وتلقت امواله والحصة جهلان او وقع عن قرض وكذا الشك في الثالث لان اجمع بين القولين ومعنى المراجعة انهم مع الاداء يظهر انشاؤه بالافتراق ومع عدم الاداء يظهر استغراق ماله الشريك وترتيب التما وتوقف العلامة عند المصنف والشهيد والفرق في ذلك فزاد بطول الكتاب بذكرها **فإن** واذا عتق غير المحل ولو استغنى رقه رواية السكوني وفيه مع ضعف السند اشكال مشافه عدم القصد الى عتقه اننى الشيخ والمناصفي وابن حجر وابن الجوزي معنوا الرواية

المذكورة

المذكورة وهي عن قرضي ومنه وان ادریس من الاصل حرر ما في يده من ادليل يعارضه من كتاب الاستيعام وهو مذهب الشافعي باعلل المحل كجس فيعتق بالسرقة والمه استشكل من حيث قول الشيخ والرواية من قوة حجة ابن ادریس ولا يرى عدم انشائه لعدم القصد اليه نعم لو قصد عتقه انفق **قوله** والتسلي لا يكتفي بزيادة في ماله في بيع من اصاله بقاء الملك فلا يزول الا بدليل ومن رواية هشام بن سالم عن ابن جبير عن زكريا وافق بها الشيخ **قوله** والمحج الاصحاب لا اقعاد ظاهر قول ابيه اجماعا مع انهم لم يوجبوا كلاما كلهم فلو لم يعنى الاصحاب لكان اولى وانما استند الى القابل لير لعدم ظفره يستند وزاد ابن حجر البرص ولا اعرف له مستند **قوله** وكذا اذا اسلم العبد في دار الحرب ما يقابل على كماله ليرتبط مع ذلك بغير وجه اليانظر سيده ام لا قال الشيخ نعم يترتب الاصل بقاء الرق ولقوله ما انما عبيد خرج قبل ولاه من جهة وجده فزعمه والفق وهو العبد على اصل الرواية وقال ابن ادریس لا يترتب حصول الاسلام للمانع من الملك في حاله الخبز مع ومعه وفيه نظر لان الاسلام مانع من دوام السيل طلقا **كتاب التيمم** وهو فصل من قولك دبرت الشئ اذ اذره اذ اخره فلان دبر الشئ ودبره اخره وسمى هذا العنق شئ فانه يدبره لانه جعل ارجاء الوفاء فكانه اخره فان هو الحقيقة عتق معان على الوفاء هنا وابد **ان** في الاصل منه وبلا عتق فيدخل تحت عموم العلم بالعنق وقد يكره تدبير الخلفا والكافر على قوله وقد يخرج الى اخره الوجوب بتدبيره ما بين وجع هو سريرة الصيغة وله الرجوع في بعضهم نعم وليس يترتب على اقراره ولا يصح الرجوع فيه لعدم الغرض المقصود وهو فاك الرق بعد الوفاء **ان** لا يكتفي فيه قول السيدات مدبرا وبرتك لان ذلك كناية عنه لا يرجع فيه بالقرينة ان حررا وعتق او بعض بعد وفاء ما اطلقا او مقيدا **قوله** كل الشخان ليرتبط ان يقول رقي في حريته حر بعد وفاء قال ابن عسقل يقول انت مدبر في حريته حر بعد وفاء وكلاهما غير مستطابقا ليرتبط بكونه مدبرا فلو نعم ذلك بعد ما كيد الخلفاء ليست المسئلة الخلافة كما فهم ابن ادریس **قوله** وفي اشراط القرينة قد مر من كون عتقا فثبت في القرينة لقوله لا عتق الا ما اريد به وجه الله والاصح ان كون وصيته محصورا والوصية ليس من شرط القرينة والاولى اولى وينبغي على القولين وقوعه من الكافر فعلى اشراط القرينة لا يقع الا على ما تقدم من التفصيل وعلى عدم اشراطه لا يقع **قوله** ولو رجح المولى في تدبيره ما يصح رجوعه في تدبيره ولا ولا وفيه قول اخر ضعيف واللام في الاصل للبعد عن التدبير الذي تجدد وبعد التدبير على وجه عليكم السيد فانهم يكونون خارجين عن حكم الشيخ لا مباشرة السيد وعليه دللت رواية ابن ابراهيم ان تغلب عن قرض لان النماذم مانع الاصل غالبا في استحكامه وهل يرجع في تدبيره لانه كان له ذلك في الولد قال الشيخ واتباعه لا لانه رواية ابن ادریس







عن يعقوب بن شعيب عن حماد بن الربيع يكون له الجارية فتعده فيقول هي لفلان فتعده ما عاش فإذا مات  
 فهو حرة فتأبى لأنه قيل إن يموت الرجل بمسح من أومسته ثم يعيدها ورثة القوم أن يستعملوها  
 قدر ما ألفت فإذا مات الرجل فقد عنت ولأن العنق قابل للتصريح والتأخير ولا تفاوت بين  
 الأشخاص وقد جازى عليه برفاء السيد لم يبرأ منه وأما العلامة كذا فقد قال لأن الفسخ  
 لا يبطل ليس جعل الخدم للغير لا سيما إجماعا ولا تأخير للتصريح لا يجازى في المدة بإجماع ولا  
 خصوصية من تعليق التصريح إذا لا اعتبار بذلك في نظر الشرع في الجميع نظر أم لا أو لا فلا  
 ابن أدریسون التديهي هو تعليق العنق على موت السيد كما اجمع عليه أهل العلم لا على موت غيره السيد  
 وأما تأبى فلا في الرواية وإن سلم العلم غير الرخصة فلا دلالة فيها على المطلوب لاحتمال حدوث الضرر في  
 قوله ما عاش وفي قوله إذا مات الرجل للمالك لا لأنه ترك الحكم ولذا لا يشترط كذلك في تعليق قوله  
 التديهي على رثة المالك فيكون على هذا الاحتمال تدبيراً لا تعليقاً أن قلت قد يفتي أن يبطل تأبى  
 كاهل ثمان التديهي لكن الرواية ذكرت على عدم ذلك قلت جاز أن يكون تدبيراً واجبا لأنه يشبهه فلا  
 يبطل تأبى فيمنع من موت سيده وأما التأني فلا يمنع عدم التفاوت بين الأشخاص فالأخص بالندبي  
 وصية ولا شيء من الرصد يصح تعليقا على من غيره وأما إجماعاً فلا  
 منج أفعل أن يقول الغرض للبطلان انقضت معلق ومن شرط  
 بالأجماع والدليل فيبقى الباقي على المنع وأما أحاساً فلا في التديهي  
 له من دليل شرعي وليس لما عرف من ضعف المستند وهذا قول  
 التعليق بوفاء الخدم ومحل عليه الزوج لما عدم التفاوت كما قالوا أو يحصل الملازمة بين الزوج  
 والزوج كالملازمة بين الخادم والمخدوم على القول بالجواز لو مات المخدم في حياة السيد عنت  
 من الأصل لأنه من حال الحياة للمالك فيكون كالحرة في الصحة الظاهر يجوز الجمع في هذا الدية  
 عند التأمل ولا ينافي ذلك عنته من الأصل ولا عدم بطلان تأبى في جواز اختلاف الأحكام باختلاف  
 الاعتبار الأول واختلاف الخصوصيات في الثاني **قوله** أما الكتابة يستعمل بان إذا كان لها هذا  
 فوايد أنها استنفذت من الكتب وهو الجمع لا تضام بعض الخدم إلى بعض ومنه كفت التعلل لا تنافي  
 سفر بالحققة أو سر فكيف الفرز لا تضام حواشيها بالحرز **قوله** بعض الفقهاء أنها حق نصفه  
 أي عتاقه على مال في ذمته كالوشى عليه الخدم في العنق الجبر وفيه نظر لغايتها العنق يحصل  
 عاجلاً وأما تأبى لم يدر بالفرق بخلاف الكتابة في الأبرق فاتها يترقب على إزاء المالك ولا ينافي فيها الفرق **قوله**

قال النخعي وابن أدریس من بيع العبد من نفسه ولم يرها ثبوت الخبر فيها والشرع منع الخيار فيها ويجوز لها  
 وفي القولين نظير من وجوه **قوله** أهايت برفاها الأجل على قول الأكثر بخلاف البيع **قوله** أن البيع فيه خيار المجلس  
 الحيوان وليس في الكتابة شيء بها **قوله** أن البيع يجوز أن يشترط نفسه الخيار في نفس العقد وليس السيد ذلك  
 في نفس العقد **قوله** أن البيع انقضاء عن مملوك من شخص إلى آخر فلا يدر فيه من تحقيق أصالة المالك بين  
 والبيع لا يترقب المضافة على خيار المضافين فالجواز أن لها معاملة مستقلة ليست بجواز واعتنا  
 بصفه **قوله** صفة العقدان يقول السيد كما يملك على أن توردى إلى كذا في وقت كذا فإذا أدت كانت  
 حرة فقلت العبد كذا **قوله** النخعي وابن أدریس وفيه ما لا حاجة إلى قوله فإذا أدت كانت حرة لأنه  
 ذلك غاية الكتابة فيجوز أن عليه كذا لا يجب ذكر غاية البيع ولا جازة نعم لا بد من قصد ذلك لأن الكتابة  
 لا يبرها إلا العلى فلا يحكم عليه بالعنق بمجرد لفظها من دون تعليق العنق بالأداء ولا شأن بهذا  
 البعد **قوله** للكتابة خصاص يشاركها غيرها **قوله** وقوع المعاملة بين المالك وعبد ولا يصح ذلك غيرها **قوله**  
 أن العوض والعرض للمالك السيد الأول العقد كان الكسب كالكسب السيد **قوله** أن يملك من بين العبد وشبهه  
 أدش الخيانة على سيده الخالي عليه وعليه لا يشترط السيد المحل عليه بخلاف باقي العبد **قوله** أن للكتاب على جرة  
 بين الاستقلال بالقرص وعدم الاستقلال فإنه غير ممنوع مطلقاً الجواز سعيه ورثته وأما جرة وسائر  
 عقوده مع عدم المعاملة في ذلك وإن لم يأن السيد ولا سابع له مطلقاً جاز بهت ومصدقته ومعه  
 المأذون منه **قوله** والكتابة مستحقة مع الذبابة واما مكان لاكتساب ويتأكد بسؤال المملوك ولو كان  
 عاجزاً في ظاهر هذه العبارة الهام تناقض لأن الاستحباب إذا كان مشروطاً بإمكان لاكتساب فكيف  
 يتأكد مع العجز فإن العجز عن لاكتساب بضاد القدر عليه ويمكن أن يجاب بان المراد أن استحبابها  
 مع عدم سؤال العبد مشروطاً بإمكان لاكتساب ومع سؤاله ليس مشروطاً به لأن سؤاله دليل على إمكان  
 أدائه وإن لم يكن قادراً على كتابته بان وعده أحد بالأعانة إذا عرفت هذا فماذا يقال إن **قوله** ما مع عدم  
 الذبابة واما مكان لاكتساب غير مستحقة بل جازة لعدم المنع من ذلك شرعاً وأصله الجواز ولا لاله لعدم  
 الخائف باطل عندنا **قوله** أن اشتراط الذبابة في الاستحباب معلوم من قوله نعمان علمتم فهم حرياً السيد  
 التقي هو عمل ثاب عليه **قوله** أن ابن أدریس المراد الدين واليمان **قوله** النخعي هو هنا يجمع الكسب لا يمان  
 لورده في الكتاب فيها معاً كقوله وأنت كجبت الخير لشد يد المراد للمالك وكذا قوله نعم أن ترك خير أي  
 ما لا يورده في الكتاب نعم ومن يعمل مثلاً ذرة خيراً يره **قوله** المراد العمل الصالح عمله على المعين وغيره نظر لأن  
 استعمال المشتراك في كلا المعنيين ممنوع عند الأكثر ومن جوزه فهو بخلاف لأصالة الأدلة لا ينافي



كسب المال ليس بما لا يكون مجازا هذا مع انه ورد الخبر بغير ما ذكره قوله والبدن جعلها لكم من شعائر  
الله لكم فيها راي تواب وليس في شيء من ذلك ذكر الكسب **قوله** وهي تسمان فان اقتص على العقد في مطلقه  
وان اشترط عوده وقاس العجز في شرطه فانما يتبين ان اختلف في هذا العقد هل هو جاز او لان ذلك لا يتبين  
للمشروط جازة والمطلقة لازمة من طرف السيد فقط وقال الشيخ وجماعة ان المطلقة لازمة من الطرفين  
والمشروط لازمة من طرف السيد جازة من طرف العبد واختاره ابن ادریس لان العبد محض وهو ممنوع  
بالجبر عليه السعي ولو اشنع اجبر لاقتضاء عقد الكفاية وجوب الاداء والعرض امكانه فيجبر عليه كباقي  
الاجابات واختاره المصنف والعلامة لزومها بنوعها وهو الحق لانها عقد وكل عقد اصله اللزوم لقوله نعم  
اوتوا بالعقود وخرج من ذلك ما اخرج الدليل فيبقى الباقي على المنع **قوله** او جبر الشيخ التاج في النوعين معا  
ان لو وقع حاله فالعامل اما على ما في يد العبد وهو باطل لان ذلك للسيد واما على ما في يده فيجب ان لا يجل  
محصوله ولا يتطرق للجهالة المستلزمة للعجز المنع عنه **قوله** وان ابن ادریس يصح حال الجواز ان يعده  
انسان بالا عانة او يعطى الى الصدقة فيحصل العرض وفيه نظر لان الاداء واجب بالعقد كما هو شأن  
العقود الحادثة ولا عطاء المذكور جاز فلا يعلق الواجب به ولا قول اختيار المصنف وعليه القوي **قوله**  
وحدة ان يخر الخ من محله وفي رواية ان يخر الخ الى الخ وكذا العلم من الخبر الاول قوله للعبد وان الخ  
والشيخ واختاره ابن ادریس والمصنف والمصنف والمصنف رواية معوية بن وهب جصاص عن  
وقد قلنا له ما جاز العجز فقال ان قضائنا يقولون ان يخر الخ الى الخ والعمد لا يخر الخ في جرحه عليه  
المجوز قلت ما يقول انت فقال لا ولا كرامة ليس لان يخر الخ عما عن اجله والثاني قوله الشيخ **قوله** والرواية  
لشاربها عن اسحق بن عمار عن من كان عليا كان يقول اذا عجز الكاتب لم تركت ان في الرق ولكن ينظر  
علما او عامين فان لم يكن كاتبه ولا رد وقاوهنا قوله ثالث عن الصدوق ينظر به فله الخ فم ان عجز  
رد وقاوهنا رواية جارية عن **قوله** واجيب بحملها على الاستحباب فانه لا نزاع في الاستحباب بالصبر من تحديد  
مع ان في طريق الثالث عمر بن شهر وهو كذاب **قوله** وفي اعتبار الاسلام تردد اشبهه انه لا يعتبر بريدانه  
هل يشترط في السيد الاسلام ام لاقيه تردد ينشأ من عموم فكما تبين ولا فاعقد معاوضة فضع  
وقوعها من الكافر وعجزه كسائر المعاضات فلا يشترط الاسلام ومن الخ المردوي في شرطه في جميعها  
الاسلام كالعقود وفيه نظر لان الجامع وصف سلبه اي عدم الكفر في المعتقد والمكاتب والوصف  
السلب لا يوجب التماثل مع اننا لا نقول بالغياس والاولى في الاستدلال لانها استدلالية فثبتت السبيل  
للكافر في السلم اما في الحال ان كان العبد مسلما او فيما بعد الحال ان كان كافرا ثم اسلم وايضا يشترط في العبد

الذي لا يبيع ولا يبيع كتاب الكافر لكافر لعدم الدلالة في العبد ولا للمسلم لا شفاء السبيل الاستدلال  
للمالك الذي هو شرط ثبوت السبيل المنع منه ولتتم البحث بقايد **قوله** انه هل يزوج السبيل عن المسلم  
بكتابة السيد الكافر له ام لا اما على القول بانها عقد جاز فلا يزوج قطعا واما على القول باللزم  
فيحتمل عدم الزوال الجواز عدم المشروط للسيد استرقاؤه لان ذلك من لوازم الشرط وهو من كسب السلم  
السبيل وان وجب بيعا فلا يبيع الا في ملك وموت المطلق قبل الاداء فيكون السيد اخذ ما له يحكم  
بوترد قوله وهو ممنوع اي لا يتحقق الزوال لانقطاع السلطة الا بالاستيلاء وهو ممنوع بحوار استدلال المسلم  
من كافر **قوله** اختاره المصنف والعلامة عدم اشتراط الاسلام فيما لو كان السيد وجده كافرا لما قلنا الفان  
معاوضة وهي صحيحة من الكافر ومتى جرد عن الكافر فالجواز هنا اولى **قوله** لو اسلم العبد بعد كتابته  
فان قلنا بارتقاع السبيل بكتابة العبد المسلم فالكتابة تجالها وان قلنا بعبده فله رفع الكتابة بكتابة  
الاخرى لعدم لما قلنا من لزومها وبيع المكاتب لا يجوز ولا يلزم من بقاءها حصتها ابتداء للعرق بين  
الزوم على الاسلام وهو قول الشيخ **قوله** وفي كتابة الكافر في رد الظاهر المنع ينشأ من تغيير الخبر للشارب  
في الولاية فمن قلنا انه القصة على الكتاب جاز عند كتابة الكافر عنده اذا كافر لاخره ولان المكاتب  
يعطى من الزكاة الواجبة ولا شيء من الكافر باهل لها وهو فتوى الشيخ **قوله** لكنه قد اذا كان  
للمسلم عبده فارتد ثم كاتبه السيد بعد دية صحح لافاعقد معاوضة والمرتب يصح منه ذلك والعقود  
متساوية مع منع التعديل في التثنية اذ المنع قائم في صحة معاوضة المرتد للخير عليه **قوله** يعتبر في العرق كونه  
ذينا من اجل هذا بناء على القول بوجوب التعديل كما تقدم قوله مما نصحتملكه للمولى انما قلنا ذلك ولم يقل  
فذلك للمسلم الذي كلفه من مذهب من عدم اشتراط الاسلام وصحة مكاتبته الذي مثله  
ويخرج على ذلك انه لو عقد على خمر او خمر ثم اسلمها والاحد هاهنا السيد فيجوز العوض كما قاله الشيخ في  
العبد اذا كانت اقله من قيمة العوض كما قال ابن الجنيح الحق الاول لان الواجب بالعقد هو غير العرض  
فقد تقدم شرعا ينقل الى قيمته ولا ابن الجنيح قوله ثالث بطلان الكتابة وليس شيء **قوله** ولو دفع عبدا  
قبل الاجل للمولى في قبضه بالخيار هذا الحكم مما اتفق عليه اصحابنا لان الجنيح فانه خصه بان اذا  
بذل العبد قبل الاجل وكانت الساعه تمامي عند السيد الى وقت الاجل فالسيد لا يستأجر ويترد منه  
انه ليس له الاستماع اذ لم يفسد وليس بمعتد **قوله** في الامان المشروط بطلت الكتابة  
وكان ماله واو لا مدله لا هذا قول الشيخ **قوله** واختاره القاضي وابن ادریس وعليه القوي استحسانا  
العبد متفاته المشروط لا ينعقد الا باداء جميع ما عليه لا باء بعضه ولا بالقدره على الاداء







وطي منه فخرج منه فماتت منه ثم ملكها فانها تضرعت الى ولد قال بالام في ف وباشا تضرعت  
وقال ابن جرير كل وطي يحصل منه ولد بالحق بالوطي تضرع الام به ام ولدا لا يثبته مواضع **١** ان يطاه  
الاجابة وولد له ان يطاه جارية وولد له الكبير يعزى **٢** ان يطاه جارية الصغرى من يوق  
فان الولد في الصغرى يصير جارية ولم تضرع جارية ام ولد ان يطاه الولد جارية الاب من غير ان تضرع  
لغيره يرق الولد ولم تضرع الجارية ام ولد والقران مدفوعان بالرواية المذكورة **٣** لا يكتفي في الحكم بوقوع النطفة  
في الرحم من غير ان تضرع علقته فما فيها الان الاستيلاء حكم شرعي يوقف ثبوته على دليل ولم يفتق  
كون النطفة ولما في الامة على حالها وقال الشيخ يكتفي بوقوع النطفة وان لم تضرع علقته لان الاستيلاء  
مبنى على الغلب ولهذا العبد بالعلقة فالنطفة بعد الاستيلاء واستعدادها لقول الصوفى  
الاستيلاء تضرع العلقته ولا تحكم بانها ام ولد من حين الوطى اذ لم يجر العمل او صار علقته ولهذا  
يحكم بطلان التصرفات من حين الوطى ويكون استيلاء النطفة كافيا وهو الموطى واجيب بان مجرد  
النطفة لا يحصل معه تضرع الاستيلاء بخلاف زادها وكل ما يحصل بالاستيلاء يجب مقدر فلا  
يحصل الاستيلاء بغيرها **٤** يكتفي في الحكم بحد الملك وان كان من غير ما من التصرف كالمهر من  
منوع من الوطى شرعا كالصوم والحض **٥** لا يكتفي في ملكه لكونه مملوكا لغيره بغير ما دام ولدها حيا الا في  
من رقبته اذا كان دينا على سواها ولا جهة لغضائرها هذا الحكم هو الظاهر من مذهب  
الاصحاب ائمة في الشيوخ وانما عاها وابن الجوزي وابن ادریس ومنعهم الرواية كرواية مزبورة  
حسنا عن قديمهم قال سالت عن ام الولد على ما يتبع وقويت ورواية عمر بن زيد عن قديمهم قال قلت  
اسئلك قال سالت لم يباع امير المؤمنين عاتمة الاولاد قال في مكافاةهن وغير ذلك من الروايات  
ولم نعلم في ذلك خلافا الا ما نقلنا ابن ادریس عن المرتضى انه منع من بيعها ما دام ولدها حيا وهو صحيح  
بما اشهر من فعل علي **٦** وللم غلبت الميت سواها ما تضرع ولدها وسعت فيها بقى وفي رواية  
نعم على ولدها ان كان من سائر الاستعداد هو احد قول الشيخ والمفيد وابن ادریس وعليه القوي  
والمستند رواية يونس واما القوي فهو قول الشيخ **٧** وسند روايته ابو بصير عن حماد بن ابي  
حمزة بذلك **٨** وفي النهاية بغضلها ما يفعل بالمهر والرواية شاذة اما في النهاية في المهر  
وموافقه للاصول وانما الرواية في اشارة الى ما ذكر من رواية ابن قيس ووجه شذوذها كون ابن قيس  
رواها ولا فان اسم جماعة منهم الضعيف والقوي وهو غير معلوم من القدمين وبخلافها للاصول  
ما بان كون ولدها من النضر الى لامها لا وجه له وانما علم **كتاب الاقرار**

شريعة ثابتة بالكتاب وقوله نعم كونه قوا من القسط شهادة الله ولو على انفسكم وقوله اقرتم واختم علىكم  
اصري وبالنسبة في قوله نعم قولوا الحق ولو على انفسكم وقوله اقرار العقل لا على انفسهم جازي ولا جامع  
ظاهر **١** الاقرار لا يقر به اقرار الانسان بحج لازم له قوله اخبار جسد شامل للاخبارات كلها وقوله  
بحج لازم له يخرج الشهادة والحج اهم من ان يكون عينا او دينا او منفعة او شفعة او خيار او نصيبا  
او اياها وقوله اخبار الوارث **٢** انما يخص لفظ الحصول المعنى باى عبارة وقعت **٣** ان ليس من الاعيان  
المملوكة ولا يحصل بغير الاقرار بل ولا بد وان يكون مسبوقا بما يقتضي ثبوت الحق او نفيه **٤** ان لا ينعقد  
بعدة الوقت كالاشياء المتعددة بعد الاوقات فلو شهد اثنان على اقرار شخص في وقتين احدهما في  
الخميس والاخر في الجمعة صح حكم به بخلاف الاشياء كالمشهد واحد بوقوع البيع في الخميس والاخر في الجمعة يثبت  
اسمها وكانا معا يرين **٥** ان لا يثبت في نفذه كون المقر في يده بل يثبت في حقه وان كان المقر في يده فلو  
وصل الى المقر بما اقر به **٦** انما ينافي ملكية المقر حال اقراره فلا يضاف المقر الى الملكة كالمقر اذا اقر بما  
لغيره بطل الاستحالة اضافة الملك الواحد الى ما لغيره في حاله واحدة ولا يضافه بادي ولا يثبت كوكبه  
لغيره من قبل الجواز فلا ينافي الحقيقة المعلومة من كلام العاقل الصانع عن الغير اللهم الا ان يقول بطلان  
او سبب صحيح وانما هذا **٧** وكذا قوله ليس عليك كذا اقرارا بل ولولا نعم في الشيخ لا يكون اقرارا  
وفيه تردد اما الاول اعني قوله بل فلان اهل الادب قالوا ان على موضوعه الاشياء بعد انقضاء وجوبها عنهم محذور  
لذلك قالوا في قوله ليس عليك كذا اقرارا بل ولولا نعم في الشيخ لا يكون اقرارا بل ولولا نعم في الشيخ لا يكون اقرارا  
الثاني اي لولا نعم فقال الشيخ لا يكون اقرارا لان اهل الادب قالوا ان نعم موضوعه لشفر ما سبقها البتة  
او نفيها فيكون معناه ليس على كذا فلا يكون اقرارا وتردد المعجب ان اهل العرف يستعملون نعم مكان بل  
وقد جاء في اشعارهم ليس البتة لجميع ام عمر واما ما في ذلك من ان ينافي نعم وتري الهلاك كما اراه ويعلمها النكاح  
كاعلا في ومن حيث النظر الى وضع اللغة واصال عدم التغل ويؤى التفصيل وهو ان ذلك ان صدر من  
عالم باللغة يمكن اقرارا فلا يكون اقرارا اذ لا يكاد يعرف بين نعم وبلى الا من وضع اللغة بين **٨** قوله  
ولولا انما سقم لغيره لان قوله بل انما الثاني لاصال عدم التصديق في الكلام المنعقد ولما الاول فلا نعم  
من الاقرار بالمدعى او بغيره اذ يحتمل انما يقر بالشهادة او بطلان دعواه ولا لاله للعالم على الخاص مع تحقها  
بامانة الدابة وهو مقرى العلم بغيره بحج كونه اقرارا لا وقع عقيد الدعوى فيصرف اليها عملا بالقرينة والقول  
اقرتم واختم على ذلك اصري قالوا اقرتم لم نقل بل ولا لم يجاز بعلقه بغير الدعوى لزم حملها على الحد فان  
من ادعى عليه بدى فقال لا اقر بكون السماء خضراء ولا من تخشع سفيها هدا وادفع الهد عن كلام العالم







مستغفرا العشرة وتقام البحث في الاصول **قوله** ولا نقصان المشتكى عن المشتكى منه افق الكل على قولنا نقصان  
 المشتكى عن الباقي بعد الاستثناء كما لو قلنا له عند عشرة الاربعة او عشرة الاخيرة فنحن كذا النسخة وجماعة  
 من الاصوليين يجوزون اخره وهو الحق عند الفقهاء فقولنا سائر اقسام الاستغفار فانه باطل بل يترتب المقدم  
 بالحكم الاول فلو اننا استثناء بطل الاستثناء ووزنه العشرة ولو ان العشرة الاثنتي عشرة او عشرة الا  
 سبعة لزم ثلثه وكذلك قالوا اذا قلنا له عند عشرة الاثنتي عشرة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة الاربعة  
 اربعة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة الاثنتي عشرة  
 التي اثبات **قوله** انه اذا تكرر الاستثناء ولم يكن يعرف العطف او منع ما منع من عوده الى الاول فيجوز كل واحد من التكرار  
 الى ما بعده عليه لما مع العطف وامكان العود الى الاول فانه يرجع الى الاول **قوله** ان الاستثناء الاول من هذه النسخة  
 في وما بعده اثبات والثالث في الرابع اثبات والخامس في السادس اثبات والسابع في الثامن اثبات  
 والتاسع في ذلك الظاهر فاذا انفردت هذه المقدمات فاجمع العمل المقتضية وهي خمس يمكن تليين ثم الجمع  
 للثمة وهي خمس اية يمكن حجة وعشرين فاستقطها من الثلاثين متي حجة وهي للثمة **قوله** ولو ان العشرة  
 لم يقبل لانه ليس استثناء لغيره ولا عرفا **قوله** ولو ان العشرة الاثنتي عشرة لزم ثمانية لان الحق متبعية  
 والثلاثة متبعية منها فمقتضى التوبة الباقية من الاصل يصير ثمانية ولو ان بطل العطف لزم اثنتان **قوله**  
 ولو ان العشرة الاثنتي عشرة كان اقترارا باربعة لان الثلث الاخيرة لا يجوز عودها الى الاولى لاستغفارها  
 فيعود الى الثاني بعد الثلث الاولى وهي سبعة فيبقى منها اربعة بعد الاستثناء **قوله** ولو ان العشرة  
 الادوية الزبد دهمان من قواعد الاستثناء انه اذا وقعت الجملة المنعقدة هل يرجع الى الجميع على سبيل الاستثناء  
 او يرجع الى احدها اما الاولى على قولنا اذا اولى بين الاخرى كما هو الحق تحقيق ذلك في الاصول  
 على الاول وهو الرجوع اليهما معا **قوله** الشيخ وابن ادريس يفرق في هذه المسئلة دهم استدلالا بان حرف  
 العطف وهو الواو يجمع بين العديدين ويجعل العملين كالجملة الواحدة فلو لم يفرق بين قوله على وجه  
 الادوية وبين قوله له دهم ودهم لا دهم ولا دهم في الاول دهم وكذا في الثانية ولما كان الحق الرجوع  
 الى الاخيرة قالوا ان الاستثناء باطل لكونه مستغفرا للجملة العائدة الى ما قبله من المفعول باصل الكلام  
 وهو دهمان وهو اختيار العلامة قد كتبه عليه لا باعبار بعوده الى الاخيرة بل بان الاستثناء باطل من اصوله  
 لان المقدم على ثبوت كل واحد من الدهمين فيمكنه توكيده كالقوله العباد زيد وهو مروي عن الامير او  
 وكذا لو كان من سبع لم يقضه يعني اذا قلنا له عندى الف من سبع لم يقضه حكم عليه بالانكشاف لا يقال  
 قوله من سبع لم يقضه الا بالعين ان ادعى المقوله القبط وذلك لانه لا يثبت انكار لما اقر به الاول للشيخ

هذا تفصيل

هنا تفصيل نظيره ان قوله له عندى الف من سبع ثم ابتداء بقوله لم يقضه قبله وانما قلنا عندى  
 الف ثم ابتداء بقوله من سبع لم يقضه لم يقضه منه والمعاينة عفت هذا الفرق ولذلك طرد الحكم لا يقض  
 الا في الصوريين منكم القبط فان لم يكن له يديه عفت ولا يبق في يديه **قوله** وكذا الحكم في الزينات  
 اذا اقر بخاتمة انما لم يقبل اقراره بالخاتمة لانه الف من سبع انه اقر بزوجته حقيقة بالنكاح العام باقية على  
 النكاح الى ان مات الزوج وذلك محال في الخاتمة فلو لم يقبل لكن لا يعزم بحجة اقراره بل يوقف العزم  
 على انكاره لاحدى المقدمات للتمسك عليه وهكذا يقول باقراره بل يوقف العزم على انكاره لاحدى المقدمات  
 بزوج ثان للتمسك ومن قواعد الفقه ان الاقرار الثاني اذا نفي الاول فيعذر لكن يعزم بالمفر بحجة اقراره الا  
 في الزوجية والميراث للمص عليه اما اقر بزوجته وارثه في موضع يمكن ذلك كالميراث بطلان في الموضع وارجح  
 باخرى ويدخل بها ثم يرجع اخرى ويدخل وهكذا فانه يمكن ان يكون اكثر من اربع وارثات على الترتيب  
 المذكورة في محلة فانه يقبل الاجماع **قوله** ولو لو اثباتان من الوشع النسب وقام الوارثات ولو لم يكونا اثباتين  
 لم يثبت النسب وهذا اليه ما في اية ما يثبت نصيبه من التركة هذه المسئلة غشيت على قولنا في قولنا الثاني  
 كالاقتران من جملة الاخيرة باخ اخر فانها وارثان مع وجود اقرارهما فاعدا انهما يثبت نسبته  
 ومع عدتها يثبت ميراثهما في ايدي المقربين خاصة اما اذا لم يكن وارثين مع وجود اقرارهما كما اقر اخوان  
 ادرسه باين فان عندنا ان كانا مريضين يثبت نسبته ميراثه وان لم يكن مريضين لم يثبت نسبة لكن يثبت  
 ميراثه بعد ان اليه ما في ايدي الشافعي في الاول انه اية كذلك اعني يثبت النسب من الميراث انما لا يثبت النسب  
 مني الخلق ان يثبت النسب في المقربين ان يكون وارثا ظاهرا او لا الاقرار فاذا انسخ ميراثه باقراره لم يطل اقراره في  
 عليه ويثبت ميراثه يثبت ميراثه لانه لا الاقرار لكانا وارثين ظاهرا او اما الشافعي فقال في شرط  
 في فقر الاقرار ان يكون المقر وارثا مع وجود الاقرار فثبت النسب لا يثبت الميراث لانه لا يورث مع  
 الاخرين واذا منع فلم يكونا وارثين فلم يصح اقرارهما فلا يصح نسبة فلا يكون وارثا فيلزم من قوله نعم قريته  
 وكل ما يلزم من اثباته فيه هو محال ويقتضي دورا محال لا يقال ثبوت النسب من حيث الشفاعة لان  
 حيث لاقرار الجواب بان الاخبار عن حق ان كان لان المحبر فوافر وان كان لا راعية فهو شافعا  
 وهذا احادها لا يثبتها فيكون اقراره وفيه نظر ليعحصر لان هنا قسمان اناك وهو ان يكون لازما للغير  
 وغيره فيكون شهادة في حق غيره اقرارا في حق نفسه **كتاب** **الايمان**  
 وانظر في اصوله هنا قواعد الايمان جمع بين وهو يقال لغة على الحارحة وعلى القدرة وفي معناها  
 القوة وهل يستند على التيقن بالاشارة انك لو بالحقيقة على الحارحة وبالجملة على الاخرين ولاولى الشا



ومعنا شيا هو الخلف بالله وباسمائه الخاصة لتحقيق ما يمكن فيه الخلاف وقيل للزم ما يمكن فيه الخلاف  
بذكر الله واسمائه والمراد بان كان الخلاف لا يمكن العقل فلو حلف على اتحاد المتضاد والواجب ان يعتقد  
وقد ان ادريس الامكان الشرعي وينفع عليه الخلف على فعل الواجب وترك الحرمان على ما قلناه وحقق اليقين  
عليها الامكان بحالها نظرنا الى القدرة على ما قلناه ان ادريس لا يتحقق الاستحالة اسكان الخلاف فيها  
شرا وعند الجمهور واليهين قسما ان احدهما ما قلناه والاخر هو الذي لم يمكن فيه الخلاف فليس يحذف  
عنده بل يتم تعليقه شيا على شئ مراده بالحدود والشروط كقولنا ان فعل كذا وان لم يفعل فكذا لا يفعل فكذا لا يفعل  
من والعرف بين هذه اليقين وبين الشيطان المقصود في الشرط نفس التعليق لا غير وليس المحرر لحدود وعنده  
ولا يرفع الشرط خلاف سطر بخلاف هذه اليقين فان المحرر لحدود وعنده والشرط مراده وهذه هي حقيقة  
عنده اليقين انما هو المتعبد وهو الخلف على الشئ في خلاف او تركه كالحال في التصديق وهو التصديق  
بين للفرد ولما اعتبر ان احدهما الخلف لا مع التصديق على ما مضى او ان كان ثانيا فان سبق الانسان الى اليقين  
تصدقا في عين وكلاهما غير مؤلف بل لا يجز الخلف على الماضي والحال مع تعدد الكذب ويصير غيبا لانها  
يتمس بالخلاف في الالام او التار وفي بعض الروايات انما من الكذب يورث بغيرها انما بهما التار بل لا يورث  
فيما قوله نعم باعقدهم الايمان والعقد لا يفسد ولا مع اسكان الحال ولا حلف في الماضي وعدم ذكره على الحقيقة  
التي على الماضي والحال مع الصدق ليست غيبا لعدم الكذب نعم لاكثر منها مكره وتوابعه ولا يطع  
كل خلاف بين وقوله ولا تجعل الله عرضة لايامكم واما اليقين في مقابلة الدعوى فان كذب غير محرم  
ولا خلاف **قوله** ولا يعتقد بالله وباسمائه الخاصة وما يصرف اطلاقه اليه كالحال والباري وفي  
ما لا يصرف اطلاقه اليه كالوجود اجمع اصحابنا على انه لا حكم لليقين الا ان يكون بالله سبحانه وتعالى  
او جوه ان القسم شئ يستلزم تعليقا بالذات الشئ المستحق به ولما لم يكن مستحقا للتعظيم المطلق  
والذات هو الله لم يحز القسم لآيه **قوله** من كان حائفا فلينحلف بالله وليسعد **قوله** في رواية ابن مسعود  
ان الله يحرم من حلفه بما شاؤ وليس حلفه ان يقتصر الالام او اذاعة هذا اللفظ الورود في القسم ان  
يكون والاعلى الذات الشريفة من غير اعتبار شئ او يدعيها مع اعتبار شئ وهذا اما ان يكون ذلك  
الاعتبار مختصا بزم او يمكن فيه المشاركة وهذا اما ان يصرف اطلاقه اليه لولا ان اقام اربعة مايل  
على الذات من غير اعتبار شئ كقولنا والواجب وجوده والذي قضى به وتقلب القلوب لا يصار والذي  
الحج وبراء القسم والاول الذي ليس قبله شئ **قوله** على الذات مع اعتبار ذلك فلهذا كقولنا والله فانه  
اسم للذات الموصوفة بجميع الكمالات والصفات والقادر والمقدر لذاته ولشأن ذلك مايل على الذات

مفرد

مع اعتبار يمكن فيه المشاركة لكنه بالاطلاق يصرف اليه كقولنا والواجب والخالق والباري  
الزائق والمحيي والمحيي **قوله** مايل على الذات مع اعتبار يمكن فيه المشاركة ولا يصرف اطلاقه اليه  
كقولنا والمجود والسميع والبصير والمحيي ولاقسام الثلاثة الاول يقع بها اليقين واما الرابع فلا لا  
لاشراكه لم يمكن له حرمه فليقع به القسم **قوله** ولا يعتقد لوجه الا قسم او حلف حتى يتولد بالله لا بد من  
غير اليقين بفعل القسم او يعرفه اما ظاهرا او مقدرا فالاول كقولنا قسم او حلف بالله والثاني كقولنا  
والله والثالث كقولنا الله بالقسم مع النية **قوله** ولولا ان الله كان يمينا ولا كذا لولا ان  
الله سفلان لولا ان الله كان يمينا لولا ان الله كان يمينا لولا ان الله كان يمينا لولا ان الله كان يمينا لولا ان  
سكرة لم يعمه من ولورود ذلك في رواية ابن ابي عمير عن محمد بن العلاء واحد وخمس القسم بالشيء  
اما اذا كان اكثر من ذلك فليس الخلف على الشئ بل هو الخلف على ما لا يشك في كونه حلفا لا بالله  
وبالله ولا بغيره بل هو الخلف على ما لا يشك في كونه حلفا لا بالله وبالله ولا بغيره بل هو الخلف على ما لا يشك في كونه حلفا لا بالله وبالله ولا بغيره  
يعتد يمينا ام لا **قوله** لا يعتقد ولا خارا وان ادريس والله والعلامة لان حقوق الله فوضعه  
للدوام من الصفات على ذلك لا يورث الله ما حق الله على العباد فقال ان لا يشك في كونه حلفا لا بالله وبالله ولا بغيره  
ويعتبر الصورة وتوابع الزكاة فيكون قد حلف بحقه لآيه **قوله** لا يعتقد ولا في العرف كذلك ولا ان  
حقه معة عام فاد احيى الله الله مع اخس به لان لاهما معة مفيدة لاختصاصه فكانت يمينا كسائر  
صفات ذاته من العزة والقدرة والعظمة والحج ما اختاره الصلوة كلف وهو انه ان قصد الحالف الخلف  
بالله كانت يمينا لان الحرف يراو بالثبات لانه نفس الباطل فكان قد حلف بغير الله وجوده الذي  
هو نفس ذاته لم يقصد ذلك لم يكن يمينا لما تقدم **قوله** ولا يا حرم ولا بالكعبة ولا بالمحرف **قوله** لان الحنف  
لا يابس بالخلف يحق قسمها الله غير حق ومولاه الله **قوله** ان كان اراد بذلك ماوجب الكفارة  
بما الله فهو باطل ما يقدم بان اراد عز ذلك فالظاهر حوزة ذلك لكن على كراهة شديدة **قوله** ولا يستأجر  
بالنية في اليقين بغيره الا اعتقاد اذا اتصلت بما حوت العادة فاستأجر بالنية هو ان يقع بنية يقول ان  
شا الله ذلك يرفق اليقين من اعتقادها لاجل ان الاتصال الاستئجار ما اليقين ان يعرفه كما تقدم  
ولا استئجارا بالاول والحق في الاقرار وهذا قوله المشهور اشتراط النطق بالاستئجار فلو نواه ولم ينطق  
به اعتقد **قوله** الشيخ كذا بغير ان ادريس لاصالة العقد وهذا غير النية **قوله** الشيخ كذا بغير النية اذا  
حلف سواه **قوله** العلامة كذا بغير النية مطلقا وقوله الشجر وليس بالجد نعم بشرط ان يكون عند النطق  
باليعين المشهور ان الفرق بين مطلق اليقين كالحال في ذلك وقوله العلامة ان كان الحالف عليه ما يعلم

متعلقا



































ان هذا القدر من رتبة النسيم من محمد الجوهري **الزوجة** معن الاستبان ان يجمع السكت وطعم علفا طاهرا  
 يجمع فيه او يربط وطعم ذلك الخامسة هل ينسج في كذا العلف لها رتبة الفعل ان يكون كونه طاهرا بالاصل  
 استعمله في عدد من الملاف النعش في الظاهر وهو حقه في الفعل تارة في لم يجره في سائر ذلك  
 بوزنه في ظاهر مجازا ومن انفسه في الشفق حقه لا ينسج فيه طعمه كذا في قوله في الأصول والعل بالاول  
 اصوب واولك لا في النعشة العزلة ان يحصل سبب الحل فيها **السم الثاني** في الهام **قوله** ويكره الخيل والعجور  
 كراهية العمل لشد الشدة كراهية الشدة المذكورة لو وانتهى من سلم في ثم انما حلال ولكن انما سمعها  
 ولما وردت فيهم نهي عن لحم الجور الا هله واما كانت كراهية العمل لشد لا جواز كراهية الخيل والعجور  
 لوجوه الخلاف فيه فان النعش حكم بغيره **قوله** هم الجلال منها على الاتحاق تقدم ان العنق على غيرهم  
 يخالف فيه لا في في طين بد فانها فالأما كراهية **قوله** ويجعل مع الاستبان بان يربط وطعم العلف وفي كنه  
 خلاف يحصل سبب الاستبان انما تباريعا والبقرة بعشر شاة والشاة بعشر اذم في العلف المذكور معوه  
 تقدم في السمك وامر ان في كنه الاستبان احوال **الاول** قول في في بقرة ثلثون يوما وان شاء بعشر يوما  
 قال في رتبة النسيم من محمد الجوهري للبقرة عشرون وللشاة عشرون **قوله** في في بد لا بل اربعون للبقرة  
 ثلثون وللشاة اربعون عشرون للبقرة خمسة وللشاة اربعة عشر **قوله** في في طين البدن اربعون وللشاة  
 سبعة وبه قال النقي **قوله** في في بقرة عشرون وللشاة عشرون والشاة بعشر والشاة بعشر يوما وكذا  
 لما رواه السكوني عن حماد قال قال امير المؤمنين في الدجاجة الجلالة لا يترك لحمها حتى تغتسل ثلثة ايام في  
 الجلالة خمسة ايام والشاة الجلالة عشرة ايام والبقرة عشرون يوما والثنا فذاريبعين يوما وفي رواية  
 عن حماد عن علي بن محمد في البقرة اربعون وللشاة خمسة ايام وللدجاجة ثلثة ايام في الطير **قوله** وفي الغراب رتبة  
 والوجه لكراهية رتبة كذا في الاصح روي ورواه عن احمد هاهنا ان الغراب ليس بجور انما الخراف  
 نامة وشدة في كذا بتركك الا نفس تفر من كنه من ذلك لقوله روي في في الصحيح عن علي بن جعفر عن  
 احمد بن محمد عن قال سنان عن الغراب الا يرفع الاسود اهل الجمل سنج من الغراب والبقرة لا يرفع الا في  
 هذا فقال الشيخ في بركة كراهية الغراب جميعها وشعره روي في في صحيحه في الجمل سنان عن احمد بن محمد  
 في الغراب والبقرة وقال في في الغراب اربعة ايام في **قوله** لكبير الاسود الذي يسكن الجبال وما في  
**قوله** الا يرفع الا في الغداف وهو اصغر من الغداف لانه لا يرفع الا في الغداف **قوله** في الغداف سنان عن  
 والرقع مختلف فيه وقال بن الغرابان اربعة الغداف وهو لكبير الاسود الذي يسكن الجبال وما في  
 بغيره والاصح هو بل الذئب ويسمى العفقى الراعي والنفقة الاول حماد والراعي صباح على كراهية رتبة قال  
 الجمع

الجمع جمل من الزاوية ولو اربعة ايام عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 في ذلك فقال المصنف عن حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 خضر من صفاتها علمها انما من حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
**قوله** وفي الخطان رتبة والبقرة عشرون وللشاة عشرون **قوله** في في بقرة ثلثون يوما وان شاء بعشر يوما  
 الحسن بن داود البرقي قال ينسج في بقرة عشرون ايام عبد الله بن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 عبد الله بن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 انه لم يرفع من قتل سنان في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 من من لا يترك في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 ولان رتبة طاهرا في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 بن الحسن بن ابي عمير عن حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 به يعمل باحتماله جعل الشاة في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 لا اعتبار بالانقلاب والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 بن علي في ذلك الاجماع وقت ومما احتجنا به كراهية لشد لا في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 ان يكون لشد لا في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 كراهية لشد لا في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 ولو شرب حرام لم يجر على غسل ولا يجر على ما في جوفه ولو شرب لم يجر على غسل ولا يجر على ما في جوفه  
 بان النعش للنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 الامعاء من غسل فلا يجر على غسل ولا يجر على ما في جوفه ولو شرب لم يجر على غسل ولا يجر على ما في جوفه  
 عن بعض اصحابه عن في حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة  
 احمد الفضل واما انما ينسج فلا رتبة لشد لا في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 هو مقدره انما ينسج للنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 وبه ذلك النعش للنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 اللعق واما انما ينسج للنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 قال لا يترك من قتل سنان في النعش والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة  
 حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابن الغراب النعش فقال انه لا يترك رتبة







منه فغير **ق**ا حديث ورد صور ان الشفا في وشه كثره الثواب بالشيخ بها والشيخ علمها وحيث  
 تعلمها وكذا ما وافقه للعاديين الميت واصفا من الخاف وان الاستحباب بها مرام من اجل منع الحمل الم  
 عبادته فقد دل على انما من خبره وهو على الافضل ونقل الشهيد انما لو خذ من فروع اليمين فلا عا  
 وحمل من حرمه وان بعد وكما ذهب من البركان افضل بل الوجهي خبره وضع على وضع على الخبر  
 كان حسنا **ق**ا وكذا العلقه ولو في البيض وفي جناحها لا ورواها في الجناح استهسا من انها دم  
 وكل دم يحس من صدق اسم العلقه عليها فلا يكون دما حقيقا ولا شبه الا ان صدق الدم عليها  
 فلا هو وحسب استهسا من الحصة المبررة لها من سائر الدماء ولو وقع قليل دم في قدر وجب تغليها  
 المرق دما بانه اذهب بالعلقات ومن الاستحباب من منع من المبيع والوجوب غسل التوابل وجس **ق**ا قول  
 الشيخين ان اذا لم يمسح على العلقه في الدم ويتركها على الكف يزوال عين الدم ويقدر والمستند  
 سجد الا يخرج عن من ثم وقد سئل عن ذلك قال نعم فان اتنا ذلك الدم ومثل ذلك في دم من  
 من ثم وسجد على حال وفي طريق التاخير يجوز من موضعين من جوف القدمين وضغط  
 العقود ورواه بالعلو وان كان يضع الاشياء كذا قال في العطار **ق**ا والنجاسة **ق**ا قول من في  
 هبة النافذ وان كان الدم ليس بالمائع الذكي لانه قد يحس به ولم يقل احداث المائع الحس يطر بالعلو  
 الا ما كان من امر الصبر ويحب ان يراق المرق ويغسل ما في القدم من الدم والتوابل ويترك عليه  
 الفتور ويغسله في الكثير **ق**ا كما لو وقع غيره من النجاسة كالماء يعلى انه لو وقع عليه الدم من  
 النجاسة في القدم لا خلاف انه يحس بالمائع لانه يطر بالدم والتوابل بالغسل لكن نقل عن من في  
 كذا النجاسة لا يترك شيئا في القدم سواء كان مائعا او غيره وهو ما قلنا ليس مانع بطلان  
 فلا وجه لطلبه الا تنقاع ببر واعلم ان النبي واخوه الشيخين فيما قالوا وطرد الحكم في النجاسة كلها  
 وليس بشيء **ق**ا وفي الذي رواه انما اشهرها النجاسة وقيل اذا اضطرب موطنه امره يغسل يده  
 من ذكره ولم تنقل على روايته بلها في الدم فان وجد في يده شيء من النجاسة وامساها وان النجاسة  
 ولذلك جعلها هو الا شرب مع مواضعها لكننا اب في قوله انما المشركون نفس واهل الذم مشركون  
 لم يفتد في النكاح وامسا الرواية للنفقة من النجاسة واهل النجس من القسم من ثم وقد سئل عن موطنه  
 اليهودي والفرسي فقال لا يباشرة الا كان من طعناك وعمر موطنه الحريم فقال لا يباشرة ولا يباشرة  
 بالزنا غسل على ما في يده في يده وليس فيها حجة على الطهارة والامم ينجس الى طهارة اذا كان  
 من طعناك ويمكن حملها على طهارة **ق**ا ولو كان المائع دهنا حيازا الاستحباب به نفس التماسا

الظاهر كذا الاستحباب وحمل ذلك لاجل اسد خاخر قال في طه فان المنع من الاستحباب به نفس الشفا بهل  
 نجاسته ثم قال وعند جاز الاستحباب به نفس الشفا مكره لان وحان كل شخص من العذرة ويجلو المنع  
 عند ما طاهر بذلك قال في واخبره من من وجعل منع الاستحباب به نفس الشفا بقوله لا ينجس  
 وقوله وكذا حديث في الامم على للاجتماع بل للاجتماع على حصته قال بعض الفضلاء يمكن الذي يات وحان الدهن  
 وحان غيره وذلك بان الفهم للظاهر يصعد بعض اجزاء المصعد قبل الاستحباب للرجل التي حان فيها  
 نجاسته فكذلك حكم الشايع بان الاستحباب لترطم وجب لا طهارة ولا يفرق بين سرعة الاستحباب بطهارة  
 الذي لم يزل ان يكون صعوده بعض اجزاء الدهن اسرع من صعوده بعض اجزاء جسم اخر غيره لا يكون ذلك قبل الا  
 بل للظاهر وايضا صعوده فلكل الاجزاء قبل فعل النجاسة ما طهرا وطهرا وبعد فعل النجاسة وجب طهرا  
 الاول وذلك هو الاستحباب **ق**ا وهل يجزئ ما يولد قبل فعل البول الا بل والتحليل اشبه **ق**ا ظاهره في بنة  
 دينه من واحداه العلامة للاستحباب **ق**ا وهو التحليل قول من لا يصل في شغل الغيرة يحس سواه  
 من حيث امنت على الاكل فان اضطر استعمل ما لم يمس فيه وغسل يده عند ذكره فق هو الاطراف فنادا  
 الاستحباب فالروايات الخبر يحس بغيره فصار اجزا من جسمه لا يدر ما اجتناب الطيب والخبر لم يمس سواه  
 اجزا من غير من ماله ولا يدر لا فله المعونة وامسا استعمال ما لا يمس فيه عند الضرورة هو ذكره في خبر  
 ويصير حتى من من والفتيل بعد الدم لولا فقه في اليد والنياب وهذا الوجه مع الضرورة لان  
 الضرورة هو تسعة عشر مع ان الرواية ليس فيها قيد الضرورة بل يجوز استعمال الموضع عدم الدم **ق**ا يجوز  
 الاستحباب به وجلو المنع ولا يغسل عما في الضربة بظاهرة العود الى الشعر لانه المذكور وقيل يعود الى  
 حباله الخبز وان لم يكن مذكورا فمروية الاستحباب وعطف جلود الميتة يستحق امه الماء بغير الرضوا والصلابة  
 الشرب ونجته افضل وجعل من من رواه وسند حتى مطم وكذا اطلق من من منع استعمال جلود الميتة  
 الضربة فيه يظهر من من اختياره في لف مستدلا بقوله لم تحرم عليكم الميتة والجل على الحنفية معتد لانه  
 فذلك الحرم بالذوات يحمل على الحيوان وهو حرم جميع المائعات وبغيره الجواز الحلي على ما بينا والالزيم  
 فحرم الميتة وهو الاكل يفتق النجاسة على الا با حذرنا لاضل وحيث يمكن ان يستدل على قول بان الاستحباب  
 على ذلك الوجه اعني كونه لا للصلابة والشرب ليس فيه منع ولا دليل التحريم بشا وانما ذكرناه في رواية جلد  
 لحم ناسية الح في النار فاذا انقضت فهو ذكيت وان ابسط فهو ميتة كذا قال في بنة وجعلت في حق  
 منسوبة الى ما يولد الا ان اجتنابا لاضا لدموت الحيوان حثفت انفسه وان لا ينجس بالذم كذا في الامم يفتق  
 شرها **ق**ا ولو اخلط الدم بالميتة ما جهنما ولو ابرز الحلي مائع من يستعمل الميتة **ق**ا



الآن الذي يثبت بالمتنوع لم يعلم كل على أحد من جهة اجتنابنا عما انما التبرع فقامت الذك فلا تتبين  
 بها وحكم المتنوع بالمتنوع الذي لم يعلم كما لو استثبت المتنوع بمتنوع واحد ولا يجب اجتناب المتنوع بالمتنوع ولا  
 الا باجتناب الكل وما لا يمت الواجب الا بغيره واجبة ان قيل لا ضرورة ان هذا التعليل على قوله في ذلك  
 فنحن هنا وذلك بان يلق على النار فان القبح هو الذك وان انبسط فهو المتنوع كما تقدم في حاله  
 المشية يجب وجهه **الاول** ما الفرق بين المستلزمين فان الاختلاف يثبت وجود المتنوع بالاجتناب  
 كما لا يمكن واحدهما عن بغيره بخلاف قول الما طرح غير المعلوم حاله فانه جاز ان يكون متنوعا على  
 منه ولا يشترط المذكور **الثاني** ان الاقضية ان كان لها على التفرقة لبا او انما تلك الانبساط على  
 المتب في الجواز حصرا في الضرر فلا يكون ما في المتنوع من حصول المتنوع في الجواز بغيره  
 بيع المتعلق على سبيل المتنوع لا قال من ما لم يتبين لان المتنوع اذا حرم مشيا حرم تنوعا رواه  
 من من من وقال من ذلك بعد احوط والعقود المتع لقوله من لعن الله اليهود وحرم عليهم النجس مناهج  
 وقدم على بيع النجس والفرق من حرم المتعلق وقال في تنوع الجواز وينبغي حرمه والسنة الوا  
 الشار إليها رواها محمد بن يعقوب عن الحلبي حسنا عن من من على علم واحدا من ذلك في  
 وقال انه ليس بمتنوع حقيقة لان المتنوع لا يجوز بيعها وانما هو سلب ما ان كان من ملكه مناه  
 يشبه البيع وذلك جاز اتفاقا او نقول ان البيع ينصرف الى الذك كما اذا كان انتم انما ان  
 الخبز وفي الاخير نظر اذ شرط صحة البيع معلومته العوضين والذك هنا غير معلوم است  
 على غير سبيل المتنوع جاز اجناعا **الثاني** لا بالكل الاشياء مثال ذلك انما يرد وقد رخص مع عدم  
 في الاكل من جنس من تقتضيه الاية اذ لم يعلم الكراهية انما الاول فليعلم قوله لا يحل ما الا من  
 مسلم او يطلب نقصه من رواه اباحه من تقتضيه الاية فهو قول في تنوع ولا يجوز ان يحل مع تنوعها  
 ولان بقصد ما في البيت وبعد من من وقد يكون الدخول باذن صاحب البيت ونقل من بعض  
 الاشياء لا يخصص بها محض مناهه انما غير الخبز مناهه فلا يجوز اكله وحله واحدا من قول  
 لا خلاف الروايات التي على جواز الاكل من غير اشتراط الاذن في الدخول قال وانما يخص  
 ما يخص عليه الضمان بالجواز فلا دليل عليه فلا قول العمل بالاطلاق وفيه نظر لان لا من ان يكون  
 الاكل في البيت يستلزم الدخول فيه والاذن منتهى عند اجماع الاموال وكذا القول وهو الاكل  
 وانما مع اذن الدخول فلا ينفذ لا الدليل لان الاذن وهو الدخول ليس بمنتهى فلا يكون الاكل  
 منتهيا وانما الاصل يحرم كل مال الغير بغير اذنه حرم ما حرم بالانقضاء فيبقى الباقي على اصله

وهو الخبز وهو يثبت اذن الدخول في بيته والتمسك اذن الاكل وحديث الاذن فلا ينفذ الا الاكل محرم بالاصل  
 قوله اذ لم يعلم الكراهية من بيان الشرع عدم علم الكراهية والا لساوي بغير المذكور في الاية وهو  
 لان علم عدم الكراهية لا يثبت الا بالاذن الصريح وذلك مع الاكل في البيت **قوله** وفي منزله الزرع والحرث  
 وقد علم في باب التجارة انه يرد في ذلك فلا ينفذ الا انما قد رخص في الحرث اذ انقلب خلا وهو من ذلك **قوله** اخراجه  
**قوله** وخلاف بين الفقهاء ان الفرض اذا انقلب لثابتها خلا فظهر وجب في ذلك وهذا ورد في الحد بغيره  
 حل حرمه لان الاغلاب بعلاج اجمع اصحا فيما حل حله وبر قال ابو حنيفة خلافا للشافعي ومالك لان  
 اطلاق الامرين والذين من تحتهم يخصهم بحل عملا بالاطلاق وانما لا يرد في التفسير **قوله** قال في الاية في  
 حرم انما من حل في ذلك حرم خلاصا في ذلك الحل ايضا وبلا والله ان يصر من من من انما  
 عن التفسير خلا قال لا بأس اذ لم يجعل بغيره ما ينفذها قال في بيت معناه ان لا يجعل بغيره الحل  
 ما يجب عليه فيكون حله وليس به وقابل في بعد نعم من الزاوية الزاوية على وجهه وان عدله اذا  
 وضع حرم حل ما يستعمله حتى لا يوجد فيه طعام الحرام حل ايضا هذا وانكر من قوله في وقال اذا وقع الحرام  
 في الحل حرم الحل لا لا يجزئ فكيف يظهر ما انقلب الى الحرام **قوله** قال بعض الفضلاء قوله ليس مستبعد لان  
 البيان اذا انقلب خلا كان المزوج ان لا لا يغلاب لان طبيعة الحل ما على حارجي انقلب الى الفاعل الثاني  
 في الحرام يكون الحرام من الدخان وحلا واذا كانت الحرام من الحل ذات الجاه استرد الى سببها وفيه نظر لا تأمل  
 ان الحرام المزوج اذا انقلب الى الحرام لم يكن لا تأمل وقال حقا استرد من بل زوال الجاه استرد الى سببها  
 بملفات الحل الجاه ولا خلا والا يغلاب من الجاه استرد الى الجاه استرد من **قوله** قال بعض المتفهمين ان  
 اذا اعتد به وحب مثلا يظهر مع اغلابه خلا وليس ينبغي لان حقا استرد من الجاه استرد الى سببها  
 الحرام المزوج لا يلزم من زوال احد المتجانسين بسبب حاش زوال الجاه استرد الى **قوله** وكذا الاستدلال  
 في العصور ان يستأنس على طين من يستحل ان يذهب ثلثاه **قوله** مستلذان **قوله** في بئر كبره الا  
 في العصور لا يلزم ان يطلب صاحبها به ويكون قد تغير الى الحرام فيبقى ان يبعد بئر ابيد قال في ذلك  
 انما يكون في ذلك ما يبيع فلا يصح هذا التعليل لانه اذا صار عصبه تنجز حراما وحلا سلم اليه عن اخر  
 واعتد رتبة في انما اذا يبعد عصبه بغيره وشرط عليه البائع تاخير التسليم وفيه سلفا محاربا  
 حقيقته الشكف ويكون سبب كراهية صفة بغيره فيما ان يبعد على البائع تسليم ما في رتبة عند  
 الاجل **قوله** يحل لمن على طين العصب من يستحل شره قبل ذهاب ثلثه اذ لم قال في لا يجوز لانه لا ينفذ  
 سلفا في ذلك ولا في غيره ويغير من من وقال في ما ذكرنا حرمه والا في الجواز والله بعد من من



**كتاب الغصب** والظفر في امور الغصب هو الاستقلال بما يثبت البدل على الابدع وانما الغصب اخذ  
 ظاهرا بقول غصبه من غصب عليه يعني والاغتصاب بمنزلة الشيء غصب ومقتضى ذلك عرف بغيره  
 الا ان ما ذكره نقا **الكتاب** قد مال الغصب على هذا الذي لا استقلال على مال الغير بغير حق ولا حاجة الى ذلك  
 بل يثبت الغصب من غير عدوان كدعوى ليس بغير غصب على مال الغير بغير عدوان وهو ان  
 كما تقدم ونعريفه انما هو ذلك الشيء الذي هو لا استقلال بما يثبت البدل على مال الغير  
 بشمل المقتضى والامانة اجماع ونعريفه ما وجد وان يخرج الامانة وتخرج من ماله ولا يكون له  
 الخصم والقيمة وشرا انما من الكتاب فقولهم ولا نأخذوا اموالكم بغيركم بائنا ظل وانما من التستر  
 الشريعة فقولهم لا يعل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس من ان الغصب مطلق الغصب على ما ذكره  
 ما يشهد من المقتضى انما بالانكشاف حيا شرعا او سببيا وانما بالغصب بالبيع العاصف **فقد** ولا يفتقر  
 لوضع المال من امساكه انما هو سلبه وكذا لو سلب من المقتضى على ما طرأ ما يفتقر لثبوت الغصب  
 وذلك لان ما يثبت ما يثبت البدل عليه بل يدفع به المال ذلك وذلك على ما كان في القرض وقاله  
 وان لم يمت غصباً لان الدائر واليساط لا يفتقران يا نفس ما بل يحفظ المال ما اذا دفعه فقد ان السبب  
 من غير **فقد** الغصب الغصب المقتضى ويقتضى بالاستقلال بغيره بالتمتع بها بل لا يمنع ان يفتقر  
 ويقتضى غصب العقار بغيره على المال والاستقلال بغيره من غصب شئ من ارض موطورة من  
 ارضين وقال بعضهم لا يقتضى غصب العقار بغيره على المال بل الاستقلال عليه غصب نفسه وظهور  
 القابلية في ضمان العين لو نكف لا سبب بغيره من الشك في كونه غصب العقار بغيره اذ علاج المال  
 واحدا من حيث ان الغالب وتسلم المقتضى في البيع فليكن غصباً ومن ان لا يمتنع غصباً عرفاً  
 لعدم الاستقلال بالاختيار **فقد** ولو سكن الدار مع مالكها في القرض فلو ان ملكا بالاعتراض  
 النصف العزل لو كان احد هما عدم القرض لان لو قال قد زعم انما قد من مكان السكان وصاحبها  
 عليه لم يفتقر لان لم يزل يملكه غصباً ولا يفتقر بين الصور وتبين واختلاف في بيع ان الغصب غصب  
 لا استقلال انما يحصل بوضع بد المال ولم يفتقر وجهه نظر ان ان اراد استقلال البدل عدم المشاركة  
 فهو باطل ولا لزوم القرض على شخصه انما كان غصب شئ واحد وان اراد براهبات على وجهه بغيره  
 بد المال فهو ممتنع ودفع على المطلوب لان ذلك غير المتنازع فيه من انما هو ضمان النصف واختاره من  
 القرض لان الغصب هو اتيان البدل في القرضية ويقتضى على هذا القول ان ملك الغير عدوانا وسواء  
 بل اولم يرفع لكن اذا لم يرفع به المال عند من النصف كما اذا كان له شئ في الغصب وبغيره عليه  
 هذا

هذا القول ان لو كان للمالك اكثر من واحد حل يلزم الغاصب ايضا او بالتمتع ولو كانا اشتمل لزم الغاصب  
 لزم الممتنع واربعه لزم الغصب والا فرب الاخير لو نكف الغاصب والتمتع بغيره القرض على نفسه واستثنى  
 عليه واستثنى من انما نكف وان نكف وان نكف وان نكف وهكذا في كل من الغصب ولو كان ممتنع  
 لو احب ان يرفع الغاصب الغاصب من ولو كان لا يسببه كما لو كان لا يرفع الغصب ولو كان لا يرفع  
 لا يرفع بالغصب في المقتضى مال ما عرف من غصب الغصب والمثل كان ممتنع كان او كسبه **فقد** لا خلاف  
 ان لو احب ان يرفع الغاصب الغاصب من ولو كان لا يسببه كما لو كان لا يرفع الغصب ولو كان لا يرفع  
 موت من نا طبعها في غير مضمون عليه ولو واحد او يمتنع بسبب خارجي من شأنه بغيره  
 عليه لا على الغاصب وان لم يكن من شأنه القرض فلو ان في واحد ما عدم القرض الا ان الغصب  
 فلا يفتقر الا بالبدل كما ذكر في موضعين وانما العلة لئلا يترتب حجب انتفاء المقتضى مع انتفاء  
 البراهين انما يفتقر القرض لان فعل سبب الاختلاف بحيث لا يمكن القرض الا جزاء من المدة كما هو  
 فيكون متناكفا في البشر فيقع فيها البعير وهذا احتياط ومدة في القرض ومدة في القرض  
 فانما القرض ان كان متناكفا في اموال الممتنع والحق عدم العقل كالصغير بسا وانما في عدم السكان  
 من الموزونات **فقد** لا يفتقر لرفع العقل ومدة على البعد من المدة لا يفتقر القرض الا انما في  
 المدة في المقتضى في القرض او في المسببة فيكون **فقد** في قولهم في كل من لا يفتقر في القرض  
 خصصنا وقد جعله فيما لا يرفع الغصب والطبيع كما قلنا في غير مضمون احكاما **فقد** وبغيره في القرض  
 وكذا القرض في القرض عايد القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 حق المسلم على الممتنع هو حقه في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 كان او حقه وليس يمتنع على الممتنع في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 حقه من القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 لا القرض انما يكون في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 المشهور في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض  
 في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض في القرض







حيا في رعد او بغيره فارتفعت اجزاء من غلبها قال في الغصوب هذا هو القوم من الاغنياء ذلك حتى في الثنا صراحت ورواية  
 وحي في موضع من مائة واكثر من مائة وهو ينفق وعليه النور في الارض والاربع مائة المالك والاربع مائة المالك في المكية  
 واما في ثلثه فان الثنا على شرف احداهما غنا يوق هذا الاصل في الارض والاربع مائة المالك والاربع مائة المالك في المكية  
 بعض اجزاء من هذه المادة ونفسه القوية وليس المادة صورة اخرى في بعض اصحاب الارض وهو يجرى في بعض الصفات  
 كالنور مثلا كما ان الغصوب اذا لم يملكه الغاصب كان البعض اذا صار فحشا والحب اذا صار سبلا  
 مثل النور في مائة في كتاب الغصوب ان ذلك طهر الغاصب وعليه مثل البعض والحب للمالك لان عينه في القدر  
 بلغت قال ومن قال ان الفرج غير البعض والزرع غير الحب فقد كابر والمعلوم خطأ فخر وهو مدعي  
 حقيقته وقال من في لفت سبب ثلاث الغاصب الفرج اما احداث فعل او جدد به ولا شيء يسمى بها  
 للثبات اما الاحداث فلا تدر ان كان فعل الغاصب لم يدر ان كان فعله اذا احتضن يد جاحظ المالك او اذا كان  
 للفرق الاحتضان والفرج اجزاء البعض للمالك ان يملك الغصوب الفرج وليس ذلك اجماعا وان كان فعل  
 الفرج اجزاء لم يدر ان كان الغاصب المالك الفرج اجزاء احتضن يد جاحظ المالك او اذا كان فعله اذا احتضن يد جاحظ المالك او اذا كان  
 اجزاء واما جدد به اليد فلا تدر لو كان موجبا للمالك لكان الغاصب مائلا كما غصب وان لم يتغير صفته  
 وليس ذلك اجماعا ثم قال ومن قال ان العين قد بلغت ليس بجديد لانه لم ينفذ لم يحصل لها مال  
 اسلم له فدر من يقول ان الفرج غير البعض والزرع غير الحب فقد كابرنا ورجع من الانصاف لانا لا ندري  
 ان هذه الاعيان هي تلك الاعيان نا فدر على الصفات بل نقول ان المادة واحدة والتغير انما هو في  
 الصفات والخواص ونقول ان ثباته ونظرنا ان ثباته ان يقول سبب تلك مجموع ما ذكرنا لا كل واحد  
 مما ذكرنا وانت ما اطلت واما ان يقول ان اردت باللفظ غير ما قلنا من الاصل والزرع فقول  
 من يقول ان الفرج غير البعض فقد كابرنا وارجع من الانصاف لو ان يقول ان كانت القوة مقوية  
 وقد شدت فكيف يكون عين الغصوب لما قبلنا من الانصاف وان اردت بهذا العين فقا  
 المادة بخلافها فهو مسلم لكن ليس بمنا فدر القول لان لم يدر ان لم يدر ان كانت المادة ما قبلها  
 الغصوب من كانت القوة اجزاء لم يدر ليس الفرج في ذلك ان قال ان القوة اجزاء اتبع الاصل وهو يجرى  
 الفرج فهو ما ذكرناه اولاً والنقول مستحق **قوله** ولو غصب اجزاء من مائة فانها اجزاء من مائة وليس له  
 الارض هذه اهل الشورى وعليه القوة انصاف الاجماع اليوم ولا تعلم شيئا انا انا ما يحكي عن ابن  
 ان الصالحين الارض ان يرد على ما حشره الاربع ويمالك الاربع للقولهم من زرع في ارض من غيره اذ قد علم  
 نفقته ليس له من الاربع شيئ والحق الاول لانه غاملك الاربع وهو البذر فبغيره الملك والارض والماء  
 والشمس

والشمس معدان لصبر وفي البذر زرعاً ثم حباً بالتدريج والفاعل هو الله سبحانه وتعالى من غيب  
 وجبا حشره وحشرها على بعض لرفاة تلك الفرج وعليه اجرة الدجا حشره كذا اذا غصب راضاً  
 فزعمه في ما يبيع الزرع البذر ولا يكون للغاصب شيئاً شيئاً والظهر الذي يملكه برب يدان شيئاً  
 حشر على ما اذا زرع ما يزرع ملك الارض كما قبل كذا في صحيح لا يخرج من مائة مائة شيئاً فاولاً  
 منع الحشر **قوله** لو لم يملك الحشر فاختار في القبر فالقول قول الغاصب وقيل القول قول الغصوب **قوله**  
 بن من وهو الصحيح لانه الغاصب من كذا او كذا المالك من الزيادة فيكون القول قول الغاصب لانه لا يملكه من  
 الزيادة **قوله** والاشياء في يد غيره لان المالك اعرف بغيره من المالك من الغاصب وليس شيئاً **قوله**  
 الشفعة لا يملكها حصة الشريك لانها لهما بالبيع الشفعة لغرض خود من الزيادة لان الشفعة  
 في يد ما ينفق البذر فكانت زرعاً فضا شفعاً او شفعاً قال من في عده اشياء في الشفعة انما هي  
 شريك الشفعة عند البيع وبغير نظر لانها حصة بغيره من الشفعة حصة شريك الشفعة  
 بالبيع لا بسبب الشفعة بل بسبب اخر كالارث وغيره وتعرف فله لا ينفذ بذلك لانه على الا  
 بالتفاهل بالبيع فخرج عن ذلك لان المالك لا يبيع بل يبيع من النوافل كالهبة والاصداف والقلم  
 وغيرها **قوله** وثبتت في الاضمة والمساكن كمن اجماعاً وهل ثبت فيما ينقل كالتب والاعض  
 ولان الاشياء لا تصار على موضع الاجماع وثبتت في الشجر والخل والابنة شيئاً لانه هذا قوله  
 في مائة واكثر من مائة وهو ظاهر في حشره وقال من يزرع في مائة واكثر من مائة واكثر من مائة  
 انما ثبت في كل بيع سواء كان من قبل او لافان من ذلك من انشئت به الاثامه وقال من يزرع  
 لا شفعة في شجرة ولا حرام ولا رضاء ولا نهر ولا ثوب ولا في شئ من شئ وثبتت في غير ذلك **قوله**  
 في الحيوان قولان المزني انها لا تملك ومن فهمها كذا من انشئت في العبد دون غيره قال ابن  
 في بئر ينفق الحيوان وقال في مائة يعلم الثبوت ويحرم حشره ويستلزم ما روى الحلبي عن من  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مائة يعلم الثبوت ويحرم حشره ويستلزم ما روى الحلبي عن من  
 كان واحداً قبل ان ينفق الحيوان شفعة قول الاوحد حجة من انشئت في العبد دون غيره ولا تعلم من  
 ولا ثبت فيما لا ينقل كالعقارب والحمامات والنمل والطير في الضيق على الاشياء بالبيع من العقارب انما يمكن  
 ضيقه ولا الاول ان ان يكون مضموناً قبل البيع فلا شفعة فيها اجماعاً ولا يدرى ان اوله العبد و  
 او غير مضمون فثبت ان ان يكون مضموناً قبل البيع فلا شفعة فيها اجماعاً ولا يدرى ان اوله العبد و  
 قال من وضو ومن يثبت الشفعة بغيره على شئ من مائة في كل بيع وقال من يبيع بغيره بغيره







في رجل الشتر في الارض من مائة وبنو جوهه فقال لا اجل فيها شفعة وهذا الذي كما جعل كون الشتر  
 كذا جعل عدم الشتر في الارض نفسيا ولا في طرقيها وهو الوجه لان لفظه لا يصدق على بعضها  
 انما هو في رجل الشتر في الارض من مائة وبنو جوهه فقال لا اجل فيها شفعة وهذا الذي كما جعل كون الشتر  
 الشفعة كون الارض في المبيع فان حق نقله في كماله الى القلم انما يصح في بعضه وبعض الغرض لا  
 بالتفوط باسما للشفعة المملك على مالكه وعدم الشطر عليه حرم من ذلك ما حرمه بالوجه  
 يبقى الباقي على اصله ولا يخذ مال بالباقي لكونه في كماله الى القلم انما يصح في بعضه وبعض الغرض لا  
 من راض منكم واحدا الفصل ليس فينا من راض لان الاخذ ليس برضا المشتري فيكون اخذ بالمال  
 وفيه نظر لان الاصل يخرج عن الدليل وقد تقدم وانما امر بالشفعة في الغرض <sup>الشفعة</sup> اذا اخذ بال  
 في يوم العقد في يوم الاخذ قال السعد الا على من حين العقد لا في وقت الاخذ في وقت  
 الفوت على الاول <sup>في وقت</sup> والشفعة المطالب في الحال ولو اخذ بالشفعة بطلت شفعة غيره وفيه قول اخر يقول  
 ما اتى على الغرض من حب في بئر وطرف ويحرم من حب حرمه وعليه القول <sup>في وقت</sup> انما هو في  
 على الشتر لعدم ثبوتها في كماله ولا في كماله مال الغرض فيلزم رضاءه والراجح في نوعه هو عدمه  
 فلا يباينها في كماله ولا في كماله لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 لغيره في كل وقت انما هو في وقت العقد لا في وقت الاخذ ولا في وقت الاخذ لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 وانما هي في كماله لا في كماله لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 على ان يحضر المال فلم ينصف فكيف يصنع صاحب الارض ان اراد بيعها لغيره لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 الشفعة قال ان كان معبر بالمعبر ينظر به ثلثه انما فان اتاه بالمال والا فليس بملك شفعة في  
 الارض وان طلب الاجل الى ان يمل المال فليتنظر مغلته مائة والى ذلك البلدة وينصرف ورواية  
 ثلثه انما اذا قدم فان واثاه والا فلا شفعة له ووجه الدلالة انه حكم بالطلاق بعد انقضاء  
 اجزائها العدد ولو كان الشفعة على الراجح لم يطل بالناظر مع عدم القابل للغرض وقال من يدين بدين  
 دين من اتى على الراجح لا يسقط الا بالاشفاط كسائر المحقوق من الدين والوجه في رضاءها والاقا  
 سبب في البيع والبيع ثابت نسبتين مستبهر ولا يسقط الاشفاط والميزان من <sup>الشفعة</sup> ان كان المحقوق  
 لوجود الفارق ومن اراد ان يوثق بالثبوت فيشوط مع فهو ممنوع على هو ما ثبت في الزمن الاول وهو  
 الحديث والحديث بطل وقت البقاء وان اردت الثبوت في الزمن الاول فليس لك سبب فيه <sup>الشفعة</sup>  
 البقاء انما يكون جها اذا لم يبعها وضرب على الامم <sup>الشفعة</sup> ولو اشترى من مؤجل قبل جها لم يبعها ويبين الاخذ

والناظر

والناظر واحدة بالحق في عمله وفي غيره احد الشفيع يكون الذي مؤجلا ولم يكن ماليا وهو اشهر  
 في قولك وهو قول يد وحسن ومن من غيره <sup>الشفعة</sup> ان الغرض المذكور يستلزم القول في راضي الشفيع بطلب  
 واذا لم يطل ما تقدم فكذلك الملووم والملازم ظاهره والناظر في قوله في بئر طرقي حرمه عن بعض اصحابنا  
 والظن ان من يدين واخذاه من حقه بان الغرض بالشفيع المذكور يستلزم احد محول وركب اشفاط الشفعة  
 على تقدير ثبوتها او الامم الشفيع بزيادة ولا موجب لهما وكلاهما باطل ببيان الملازمة فانما جوازها في  
 لزم الامر الاول وهو باطل ما تقدم انها على الغرض وان لم يجل ذلك الزمان بزيادة مستقر فيجعل الشفيع  
 من غير موجب وفيه نظر لان جوازها عند شتر على الشفيع غير الغرض بينهما والشفيع في بئر طرقي ولو كان  
 الشفيع على البيع لم يطل هذا اخذ من من لان ذلك ترك قبل الاستشفاف فلا يلزم كما لو اسقط المراه  
 المهر قبل التزوج وقال الشتر ان وفي حرمه بالطلاق لكونه لا يجل الشتر ان يبيع حتى يستأن  
 شتره فان باع ولم ياذن في باع حرمه الاستدلال انما على الاستشفاف على عدم الاستشفاف  
 فلا ثبت معده ولان الشفعة بغيره لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 فلا ثبت الشفعة وليس ذلك من باب الاشفاط حتى يتوقف على الاستشفاف كالا براء من الدين والاول  
 مختار في كل وقت وعدمه وعليه القول <sup>الشفعة</sup> انما هو في وقت العقد لا في وقت الاخذ ولا في وقت الاخذ لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 الزموم والسقوط اشبه بزمانه في كل واحد من هذه يستلزم انما هو في وقت العقد لا في وقت الاخذ ولا في وقت الاخذ لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 والشفعة في وقت العقد لا في وقت الاخذ ولا في وقت الاخذ لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه  
 الاشهاد والاذن لا يستلزم اشفاط لا نهض للثبوت ظاهره وانما الدليل على البيع والشفعة فيه  
 باطل في قوله في مسقطه الا فلا اذا عرفت هذا فاعلم ان الاشفاط هنا <sup>الشفعة</sup> في بئر طرقي حرمه عن بعض اصحابنا  
 بالشفعة والمباكر ولا بالوكالة في البيع والاشفاط <sup>الشفعة</sup> قال من لا يطل مع الشراء ولا ياذن  
 في البيع <sup>الشفعة</sup> قال من لا يطل مع الشراء ولا ياذن في البيع <sup>الشفعة</sup> قال من لا يطل مع الشراء ولا ياذن في البيع  
 والا فلا <sup>الشفعة</sup> قال من لا يطل مع الشراء ولا ياذن في البيع <sup>الشفعة</sup> قال من لا يطل مع الشراء ولا ياذن في البيع  
 وهو باطل وان عقلت بملك الوارث فهو باطل ايضا لعدم كونهما شتر عند البيع فيحصل سبب الاستشفاف  
 وجوب الشتر حصته وحجته وحرمه او لا الارض ولا في كماله حق من الحقوق فثبت كفاها من  
 الوارث وهو اختياره وقت ومنه وعليه الفتوى ويجازي من حقه في نصف طرقي فانه يدين في بئر طرقي  
 ان يطل الاستشفاف بملك الوارث وانتقال الاستشفاف الى الوارث بالكون هذا اذا لم يتناحر المالكين  
 عن البيع والموت مع علم الوارث انما هو في وقت العقد لا في وقت الاخذ ولا في وقت الاخذ لزم امر المشتري بعدم اقامه على عارقه ملكه والشفعة فيه











بقية الملك السابق ومن الحكم بملك الملك لغيره لم يمت في ملكه احياها والاذا لم يحفظ في الملك **الملك** الجاهل  
 اعم من الموت والكسر وغيرها من اسباب الطب **الملك** ولا يوسع في الحاف الذي فيه البعير في اسباب  
 المذكورة من المانع والجواز وزد في بقية في البقرة والمعا من وجود الغلبة في البعير في فدية  
 على الامتناع فلا يجوز اخذها في موضع المانع وهو مذهب في في ومن اختصاص النبي بالبعير في الحمل  
 عليه قياس مع وجود الفرق بينهما وبين البعير فانه كغيره على الجوع والعطش واخرى على الامتناع  
 وشحكم بالحاف البقرة واستشكل المعادن عدم صبره على الماء وعدم امتناعه عن الذئب فاشبه  
 الشاة وفارق البعير واخرى في عدم الحاف الثالثة وعليه الفتوى **الملك** لا يذبح في ما اخذ منه  
 من فدية الا بالملك معا فلو وجد احداهما لم يجز الاخذ واذا اخذنا برة العين الموجهة مع غيره  
 الملك فليس له المطالبة بما جره ما مضى ولا الرجوع بغير الولد ولا عبده ولا ابنته والضيق عنها فقتل  
 مع فدية ذلك بعد ملك الملك لغيره **الملك** والشاة ان وجدت في الفلاة اخذها الواحد لا تلتصق  
 عن صفة السباع وبضئها وفي رواية ضعيفة بحبسها عندك فلتلتصق انما فان جلت صاحبها والى  
 فدية في بطنها شرع هذا الكلام بغير جواب **الملك** اذا وجدت في الفلاة جاز اخذها اذا اذنت اولاد  
 لا تقع من صفة السباع فهي في معنى التلف وانما ثانيا فلغيره من حين سئل عن الشاة الضالة  
 في الفلاة هل ملك اولادك او الذئب وما احب ان استسما وصبره لا يعمل كاهية الاحد والآخر انما  
 ما ليس بامر وسبنا في تفسيره **الملك** مع الاخذ يكون محذورا من الحفظ اما ترويه من الدقيق النقا  
 ولا ضمان في الفتوى وفيه ان الملك وهل يكون مضمونا في ام لا قبل نعم لغو لم لا يحمل مال امرئ  
 عن طيب نفسه نفس من قوله اهتم على اليد ما اخذت حتى تودي وقبل الاشارة البراءة ولو لم  
 هو لك ولا حنك او الذئب وهو مضمون لذلك واخترت في هذا الاول وزد في بقية الاول **الملك**  
 وانما فاد بين الحكم بملكها والفتن مع حضور الملك ويكون الغرامة كغيرها **الملك** هل الملك  
 قبل التعريف قبل لا لعدم الاثر بالتعريف في اللطائف وطوى العلوة الجواز قبل التعريف لغو من  
 للاب ولا حنك ولم يبدل التعريف **الملك** ان يهوسا فيرى سكرته او اهل طلب فالحق وهذا  
 لا يجوز اخذ غير الشاة من من الضوال ولا تعلم فيه خلافا الا من في فط فانه حيوة فيه وفي  
 ما كان منصلا بغير نصف فربح اخذ العيون اولا ونجدة الاخذ بين الانفاق طوعا والذوق  
 اللطام وليس له الحمد والشكر المانع الا مع خرق التلف او الهيب فيجوز اخذها حفظا لما لك  
 على وجه الحسنة والشاة فان لم يمت عدم حيوان اخذها من غير لو اخذها احبسها فلتنة

انام فان لم يظهر ملكها باعها وفدت في بطنها وبين ان لم يرض الملك على الاثني وهل يملك مع الغران فان  
 بن من نعم والوجه المانع لاصالة المانع من مال السلم واستشكل جواز البيع بغير اذن الحاكم او الضد فله في الجور  
 من اخلا وانفس من غير اشتراط الاذن ولا مضى القول ومن ان ذلك احوط للبراءة وعدم التعيم على مال الغير  
 اذ لا يلا ان تقوم مقامه وهذا احوط **الملك** الا اذا لم يملكها واليهما وانما ابن او يهود عن من انى لها  
 في في بزة وظهرت هذا انما في الشاة اذا وجدت في الفلاة ولذلك استضعفها لما فاتها النقص  
 الا انه على خلافها والوجه القول بها على ما وجد في الجوز لما قلنا في **الملك** ونحن الواحد على الضالة  
 لم يوجد سلطان ينفق من بيت المال وهل يرجع على المالك الاغنية نعم هذا القول في بزة والفتنة  
 ومنه كوجوب حفظها للمستأجر لا لنافع واصالة برة برة من البذل فله الرجوع ومنع من يورث  
 اذا كان في القول للبر **الملك** ولو كان للضالة تقع كالطير واللبث قال في بزة كان ما اتمت الفتن والقر  
 النقص استند في قوله الا انما في الفدية من في السكنى من العقيم وقد تقدم ذكرها  
 وضعف مستندها وعدم دلالتها على المدعى والحق ما فالرفق لان لكل منهما حقا عندنا  
 فيطمان كسائر الحقوق **الملك** وفيه فصول **الملك** لا القطر كل مال ضائع اخذوا به عليه وان  
 كان دون الدرهم ينتفع به بغير تعريف وفي فدية الدرهم واثبات لفظة غير الحرم انما **الملك**  
**الملك** ومن الدرهم وهذا باجماعنا وهل يجب ضمانه لو ظهر للمالك انما قال في بزة والنقل لا  
 والا باخذ لا يستحق الثمن ولم ينعرض به في في وسلاو لذلك وقال في من لا يجب  
 ضمانه والا فام صاحب البعير بزه وجب رده عليه لانه ملكه قبل عليه ان ذلك لنا فخر طاهر  
 واجيب بان اشفا الضمان مع التلف وجوب الرد مع بقاء العين فلا لنا فخر لاختلاف  
 والاول الثمن وهو مقرر بمر في عدم الاشارة بقاء الملك على الكسر وعدم وجوب التعريف  
 لا بسلام عدم الثمن لان عدم التعريف جاز ان يكون لعدم المقدار واحتمال التعريف ان  
 مونة وبوتة قول في من وجد شبهة قوله ولينسج به حتى ما يبرط البر فاد اجبا طاب برة  
 البهر وجد الاستدلال انه ليس المراد العين للاجماع على عدم وجوبه فيكون المراد القيمة  
 المراد الدرهم فما زاد لان انفا للتعقيب في قوله فليمنع به والدرهم فما زاد لا يتحقق ذلك فيها  
 الا بعد التعريف سنده ذلك في في فيكون المراد فيها دون التعقيب الانفا في غير الوجهان بل  
 فيجب الضمان وهو مطلوب **الملك** اذا زاد على الدرهم وهذا الاستنباح اجماعا لا بعد التعريف **الملك**  
 فدية الدرهم لا غير قال في بزة واثبات وذلك بغير ثبات في الزاينات في التعريف وعدم

٤١٩











بغير علم من اثنين وعندهم عروا بنين سعود فعليا الفرض وعلى هذا الناس فاق امر مقبول وسيفعل العلم  
 وظلم الفاتن حتى يختلف الجبلان في بصر الجبلان من فصل بينهما الا غلبت لك من الزوايا  
 الارث بالنسب او السبب والنسب اتصال شخصين شخصات لهما احدهما في الولادة الا الاولانها  
 الى غيرها واحدا زنا بالشريك من الزنا فانه لا نسب له لغيره من والعا هو الحجر والسبب اتصال شخصين  
 بين شخصين بوجوب لاحدهما ان يورث الآخر مع انقضاء ذويها الا سبب المستحقين للارث وفيه نظر  
 لانقضاء عنه بالزوجه وبنا نعلم بالارث مع وجود النسب والاولى ان يتم هو اتصال شرعي بالزوجه  
 والاولى **في** النسب ذلك مراتب المراد بوجوب هذه الطبقات الثلاثة الثانية الارث مع وجود واحد من  
 الاولين مستحق للميراث وكذا الثلثة الارث مع وجود واحد مستحق للميراث واتما فلنا مستحق للميراث  
 احدهما من وجود واحد من مستحقين باحد الموانع **في** ولا يورث الكافر مسلما حرا كان الكافر ذوقا  
 او مريضا انما يورث الكافر المسلم لوجوب **في** جعل الله للمسلمين على المؤمنين سبيلا  
 ولو ورث الكافر المسلم كان له عليه سبيل وهو منق بالان **في** قوله ثم الاسلام يعلم ولا يعمل عليه  
 ولو ورث الكافر المسلم كان عاتبا عليه وهو منق **في** قوله ثم معنى بزم ولا يورث الكافر مسلما  
 اصلها ومرة هذا مذهب الاصحاب وعليه اجماعهم ونظا وروا بانهم ولعلم بان الارث حرم ارث  
 الكافر من المسلم للاجماع في بابي ولو لم يورث الاسلام يعلم ولا يعمل عليه ومن ورث المسلم  
 عليه على الكافر وحاصل العلم لقوله ثم لا يورث من اهل ملته وليس جمل ان الثوارت يورث  
 ارث كل واحد من صاحبه ومن لا نقول به فانما يقع ارث الكافر من المسلم فقد علمنا ما لم يورث  
 كان الوارث المسلم واحدا لم يراحم الكافر وان اسلم لانه لا يورث هذا فصار هذا الحكم في غير الامام  
 لا خلاف فيه انما لو كان الواحد هو الامام فغير خلاف قال في بزم واختاره من ان لا يراحم  
 الكافر ايضا وان اسلم لا يستحق الامام الميراث بخلاف الموت وقيل الميراث للكافر اذا اسلم **في** قوله  
 سبى ونسب هذا القول الراجح وقال في طر ان اسلم قبل نقل المال الى بيت المال وورث الكافر  
 اذا اسلم وان اسلم بعد نقله اليه فلا سبى له وهذا التفصيل لا وجه له انما الثاني فاحتمل ليقع  
 في بيع عروا بنين بصر من في رجل اسلم ولما نصر النبي لم يورثه قال ان اسلمت لهما مكانة  
 لهما وان لم يسلم امتدوا اسلم بعض فرائده كان ميراثا لم يورث من مسلم ولا يورث احد فان الميراث  
 للاسلام **في** قوله ولزوجة المسلم الزرع مع الورثة الكفار والباقي للاسلام ولو اسلموا واحد فانه يورث  
 عليهم ما فضل عن سهم الزوجه وبزم **في** هذه احوال **في** قوله لا يورثه عليا بل الباقي

للاسلام والزوجه بزم عليه كما تقدم وهو قوله في بزم والاجاز والسيد في **في** ان يورثها كما لا يورث ويورث  
 قال في بزم عروا بنين بصر من القسم قال قلت رجل مات وترك امرأته قال المال لها قلت امرأته  
 وترك زوجا قال المال له **في** قوله بزم عليه في النسب النوع الظاهر والفقهاء على الاول وسببا  
 وبنا فانه من قول في بزم عليهم ومن انما ان فلنا بالارث عليا كما لا يورث في كذا واحد وقد  
 ان في الواحد لا ميثاقه مع من اسلم وان فلنا بعدم الرد فلا وجه لاطلاق الشيخ بل ينبغي تعييد  
 بعدم الفسوخ بينهما وبين الامام لا ميثاقه **في** قوله من مالك بين عاتين عن ابو جعفر في بصر النكاح  
 ولم انا في ابن اخي مسلم وان اولاد مسلمانين الا في الثلثا من اولاد الاخ والاخت الثلث وينتفان  
 على الاولاد بالنسبة فان اسلم الصغار دفع المال الى الامام فان بلغوا على الاسلام دفعه الى الامام  
 وان لم يبلغوا دفعه الى ابنت الاخ الثلثين والابن الاخ الثلث كرمصوب هذه الزوايا النكاح  
 بن بزم **في** في الفسوخ وجع من المشاهير كونه وضع الاجماع على ان الطفل تابع لابي في الكفر  
 فلهذا سبى كما ينقش ابوه الكافر ويورث يكون الارث لابن الاخ وابن الاخت ولا معنى للاتفاق ولا  
 للاتفاق واختلاف من انتموا لروا في بزمهم على الغوال **في** قوله الكفر الطفل ليس حقيقيا ولا  
 لا سبى العقاب في الاخرة لومات على الطفولة وليس كذلك وايضا ان الكفر الحقيقي انما يحصل  
 من افا على مباح شرع والطفل لم يحصل منه ذلك ويجوز ان يكون للطفل بالبعثة حقا ولا حظ في  
 المنافع من الارث هو الكفر الحقيقي **في** قوله انما على يورث الكفر الطفل حقيقا ملك الوارث الزم  
 قبل الفسوخ ملكا مستقرا ولهذا الواسل وارث اخر قبل الفسوخ ان كان اولاد من ابن الاخ  
 وابن الاخت وفي الوجهين نظر انما **في** قوله فلا تمنع ان البعثة ليست حقيقية وسند التسع ما  
 قلناه من الاستئناف وايضا لو كان لم يكن البعثة حقيقية لزم جواز سبب الكفر عنه فيكون  
 مسلما والاول من يتورث منه لم يورث من الميراث وهو باطل في الاصول سلمنا ان **في** البعثة  
 ليست حقيقية بل مجازا انك لا تسلم ان ذلك كاف في الارث بل السبب هو الاسلام الحقيقي  
 وهو منق هنا وانما **في** قوله فانه لا اشعاع في الزاوية ولا الفتوى بذلك فيكون التاويل غير مطابق  
 اذا عرفت هذا فاعلم ان من منع الزاوية ما لا يكون من الاخاء او يكون سائما فانه لا اصول  
 وحكم بان الارث لابن الاخ وابن الاخت والاتفاق عليهم ان يكون اسباب النفقة محسنة  
 ليس هذا واحدا من ثمانية على الزاوية على الاحتساب يعني ان الارث ثابت لابن الاخ وابن  
 الاخت لكن بسبب لتمام اسلام الصغار دفع المال الى الامام على الوجه المذكور بحيث يدفع







منها **رواية** عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المرأة من زوجها الا ما تركه من الثمن فانما لا يرث من الميراث شيئا **والقول** في طوفا واحدا من من في كتاب النكاحات لعدم ايراد الاثر والاول اظهر  
 في فتاوى الاصحاح ولما اقرر في الاصول من تقدمه الخاص على العام لو كان رضاء الميراث لا يكون المقبول  
 عند اوارثه من الامام فله العود والى تيمم العراضي وليس له العود لكونه قبل اقرار الاصحاح بل  
 كالم على عدم جواز العود للاسناد وطائفة اب ولا دلت على طاعة عن التيمم وقالوا ان من لم يوافقوا في العود لكونه رضاء  
 فيكون له العود لكونه من الاولياء **والقول** في ما لم يكن وارثا سوى الملك الجبر مراه على اخذ منه ما علق بقوله  
 الارث ولو قصر المال عن قيمته لم يملكه وقبل يملكه ويسعى في باقية الاول قول به رز وهو المشهور  
 لانه لا يعدم وجوب الفرض من ما اذا تمت التركة يفي الباقي على أصله وفعل من يدعي وجوب  
 عن بعض الاصحاب انه يشترى من يرضى به ركة ويقتوى بسوى في باقي شتر قال من هذا البصر  
 من الصواب لان معنى الفرض يشترط ان يرضى به في الميراث لا في غيره من الميراث  
 هذا الجواز لو كان حرثا كان وارثا بالفعل وكل مملوك لو كان حرثا كان وارثا بشرط يرضى به  
 الحرث بشرط يرضى به من الميراث فلا يلزم على نفيه وهو اجماعي وعليه القصر  
 اما الثانية فلما بان من النصوص والاول اظهر في الفتوى لانه وجود المقتضى في حكم  
 بل لا بد من عدم المانع وهو غير متحقق هنا فانه اضرار السيد بالنفس في سابع والضرر خلا  
 الاصل **وهنا** في قوله لا بد من عتق مبيع ليعلم ان ملك السيد نعم لو امتنع سقط اعتبار العتق  
 ونهى على اخذ الثمن وكذا لا بد من صبغة الحر ليجوز شرط الارث وهو الحر **والقول** في ما لا يجب دفع  
 ان يد من القيمة بل قيمته للمثل غير **القول** انما ينوب الشر والعقود الحكم الشرعي نعم لو كان الثمن مبيع  
 مطلقا يمكن ان ينوب ذلك وان لم يجره بستان الحاكم **والقول** في الاصل في الفرض وغيره من  
 يؤول الى الحرث فينفك الميراث والكتاب ينوبه واما الولد لوجود المعنى في البيع **والقول** لو كان  
 المذبح وارثا وعنى بعد موت موريه فان كان الوارث متعة فادرس معام لا يرضى قبل الفدية  
 والفسخ وان كان واحدا لم يرث لعدم التمسك في كونه في الايمان والاولاد دون غيرها قبل  
 بجمع يملك ذلك والفرار به ورواية ضعفه في الاصول هنا في ذلك مسائل **والقول** في ما لا بد  
 وهو اجماعي من الفاضل وان كان ابنه لم يذكره في الاسناد لكنهما لم ينفيا الاب وحصل بعد  
 على ذلك **الابواب** **الاول** في اقل الاولاد للصلب خاضعون اولادهم وبه قال به ومن جرحه ومن  
 ونفاه وانصرف على الابوين خاصة **القول** في ذي الرحم والفرار بطم وهو خلع في ذمة وصي والنفي

واسفر به مئة واثنا اربايات فاضام **القول** في رواية عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث من زوجها الا ما تركت من الثمن فانما لا يرث من الميراث شيئا  
 ما لا يرث من الميراث شيئا وانما يرث من الميراث ما تركت من الثمن فانما لا يرث من الميراث شيئا  
 ضعفه مع اشتراطه على يورث الا من لا يرث مع الام وهو خلا من المذهب ويمكن ان يتم ليس له الميراث  
 بل انما فيما في الحكم **القول** في رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الرجل وترك اباه و  
 وهو مملوك او امته وحي مملوك او احياه او اخبره وترك مالا واليت حر اشترى مائة من ابيه او اخبره  
 وورث ما بقي من المال وكان هذا هو المشاير اليها بالضعف في كلامه نف لا رساله  
**القول** في رواية عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث من زوجها الا ما تركت من الثمن فانما لا يرث من الميراث شيئا  
 ولما لم يملكه ولم يملك ان يشترى امته من ماله ويضع اليها بقية المال اذا لم يكن ذوقا  
 لهم سهم في الكتاب **القول** في رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الرجل وترك اباه و  
 ابن مملوك قال يشترى ويضعه ويضع اليها بقية المال اذا لم يكن ذوقا  
 الزوجه والزوجه من ذمة نفسها من فتوى في بقرتها بواحد سلين بن خالد محجبا من  
 القتم قال كان عليهما اذ ماتت الرجل ولم يرثه مملوكا اشترى احدهما من ماله واعطاه وادفعها  
 ومن ماله عدم الفلك وعدم جبر المالك على البيع حرجه ما تقدم ويقي الباقي على ضعفه  
 في رواية المرأة الارث سوى الزوجه والباقي الامام وحرها ان يكون على من فعل ذلك  
 وهو غير مائة من هذا التفتيش العمل في غير نظر لان كون الزوجه لها الزبع لا  
 ينافي في رواية الاحتمال ان قيمتها اقل من الزبع فتشترى وتكفي بقية الزبع وفي النظر نظر  
 لاحتمال احد الاحتمال وانما ذكر احتمال الشرع لان مع وجوده لا يلزم المطلوب **والقول** ومن  
 محرز بعضه يورث وجوز بما قدس من الحرث ومنع ما قدس من القيمة اذا الارث من البعض بقدر  
 فيه من الحرث فظاهر لا يرث لاعتك سوف ذلك القدر فينقل الى وارثه واما الارث فنقول اذا  
 كان بعضه حرثا فاما ان يكون ذوقا ولا فان كان **القول** اعطى من فرضه بقدر حرثه  
 الام نصف الثلث مع عدم الحاسب ونصف الثلث مع وجوده وكذا الكلام في غير النصف من  
 المكتوب وفي الام من الوارث وان كان اعطى نصفه فخره ان كان نصفه حرثا وان كان ثلثه حرثا  
 وهكذا يعطى الباقي من التركة لغيره من الوارث مع مراعاة الا بقرتهم بنهم بنقد الولد مثلا  
 على الاخ والاخ مثلا على الام والعم ولومات شخص له ولد نصفه حرثا اعطى نصف الزبع التركة  
 فلو فرض لراي ذلك اعطى نصف النصف الباقي وهو ربع ولو فرض له ثم اقيم نصفه حرثا اعطى



نصف الربع فهو ثمن ويكون الشئ الباقي للأمام إذا لم يكن معنى ولا ضامن غيره ومن هنا بقى أن  
 ركز بوث بها الابن والاخ والعمة والعمدة والنصف بجمع خبر معه ثلثه ومع الربع والثلث ومع الثلث  
 والستس ولا يجمع الربع والثلث ولا يجمع الربع مع الثلث والثلث والستس ويجمع الثلث مع  
 الثلث والستس ولا يجمع مع الثلث ولا الثلث مع الستس شبهة التهام الشاهد في الكفا  
 هو المستلزم يكون وهي النصف ونصف ونصف ونصف والثلثان ونصف ونصف ونصف  
 وفي الباب ينزعهو مكنز عندنا إذا زاد ما بطلان العول فلهذا خضيف الاجتهادات التي  
 وهي بحسب العصر العمل مستقر وثلاثون حالاً من ضرب الستس في بقية السقط اربع عشرة  
 للكرار فان النصف مع الربع مثله هو الربع مع النصف وهكذا في غيرها ويسقط عنهم  
 لعدم الاضافات بقية خمسة عشر ركعت منها عشرة وأهل حنابلة النصف مع الثلثان بطلان  
 العول الأربع وأصحاب الثلثان مع الربع الثلثان مع الستس والثلثان مع الثلثان  
 الستس مع الستس وهذه الاربع لم ادرم اهلها ولنفس لوجهاً سهلاً مع النظر في كيفية  
 الاجتهادات وما يمكن فيها غرضاً ولا يمكن بل يتع غرضاً على ذلك على سبيل التمهيد في الأصول  
 وأما الاضافات فليس البحث فيها فانه ربما انضافت اجزاء ما يتبع شبهة في التمهيد كما  
 يظهر للثلاث كوجز وثلث وثلث فان لها ثمانية اجزاء فلهذا الوجه المذكور انما

ولا الثلث مع الستس شبهة لثاناً قال شبهة لا تفرق جميع مع ذلك لا يشبهه بل انما في ذلك وجه  
 وابوين والامحويين بالاجزاء فان للزوج النصف وللأم الستس والباقي هو الثلث للاب والرب  
 انما فان ذلك مستلزم الا ان النصف باطل وبما في الأصول الركز برة على ذي التهام عند الزوج والزوج

والاثنين وجود من يجب على تفصيل باب النصف مؤثر في العصبه في الجوهر عصبه الخلية وقرائنه لا  
 وانما سوا عصبه لا فام عصبه اياها حالها من الاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب والجمع العصب  
 وشرايحه عن العصبه في بابها من احد هاء في حالي الذي وسباني في حالي هناك وثانها في الموارث وروى  
 بها كل من انشعب اليه من جهة الاب او من جهة هذا <sup>الوجه</sup> فان كان في كفة العصب وذلك ان يترك  
 من الورثة من لهم سهم مفترق كتاب الله ويفضل بعد ذلك فضل فقال الجمهور انه يعمل ذلك الفضل  
 كما اذا خلفت الميت بيتاً واحداً وله اربع ابناء او ابناء او حيلة وله عمة او ابن عم فان الميت له النصف  
 في المسئلة الاولى وكذا الاخت في الثاني يترقى النصف الباقي للأخ يكون او ابنة مع عدم من  
 الاول والعم او ابنة مع عدم من في الثانية وكذا غيرها من المسائل ما يكون منها فضل عن ذوي  
 التهام تجدنا ان الباقي بعد ذوي التهام يكون لهم لا للعصبه فيكون الباقي للبيت بالترتيب  
 الاول وكذا الاخت في الثاني <sup>الوجه</sup> سندل اصبنا على الزوجة على ذوي التهام بوجوه الاول ثم ولدت  
 الارحام بعضهم اول بعض في كتاب الله والاختلاف ان الاقرب من ذوي الارحام اول من عصبه  
 من الابعد في كل شيء من الاموال وفيه ولهذا تقدم الابن على الاخ والاخ على العم واذا كان ذلك  
 كانت البنت اول من الاخر والاخت من العم في الفضل عن سهمها وذلك هو المطلوب <sup>الوجه</sup> قوله ثم ان  
 هلك ليس له ولد ولم يخلت فلها نصف ما ترك وجعلنا سندل ان شرط في ايراث الاخت انشاء المورث  
 فلا يكون وارثاً مع البنت لان البنت ولد فلو كانت الاخت شقيقى النصف بالنعيب لزم ان يكون مورثاً  
 وانما يترتب عليه وهو باطل اجزاء اذا كان حلق بطل القول بالنعيب <sup>الوجه</sup> انما اجزاء اهل البيت على بطلان  
 القول به واجزاءهم محتمل كما تقر في الأصول ولذا كان وزدت اجزاءهم من نظافة منازلة بذلك كروا  
 عبد الله بن بكير عن الحسن بن العرابين عنهم قال المال للأزواج والعصبه في فم الزاوي واجزاءهم  
 بوجوه <sup>الوجه</sup> قوله ثم ان حقت الموالين وراي وكانت امرأتان عاقران فذهب ليه من ذلك ولها اربع وحب  
 الاستدلال ان اولها النصف <sup>الوجه</sup> ان حقت الموالين وراي وكانت امرأتان عاقران فذهب ليه من ذلك ولها اربع وحب  
 ان يترتب من بوجوه البنت فلذلك لم يطالب <sup>الوجه</sup> انما روده عن طاهر عن ابن عمر عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما النصف في الارض فلا ولي عصبه ذلك ما رواه جابر ان امه  
 جات باين سعد بن الربيع فقال يا رسول الله ان اباهما قتل يوم احد واخذت من المال ولا  
 يتكحان الا ولها مال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مفضل مشرب ذلك فانزل الله يومئذ من الارواح  
 المذكورة مثل حظ الانثيين فان كنت نساً فثلاث فلهن ثلث ما ترك فذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



وقال له اعط الحائرين الثلثين واعط انهما الثلثين وما بقي فهد لك واجيب عن **الاول** بان النصف من التمسك  
 للولي لتغلب المدة او لاداءه الجسد اولان الذي هو مطلوب طبعاً ومن **الثاني** بان النصف من حق الجهر والملك ودين  
 عتاس ودين اهل العراف عنك وعن طاروس ان ما ايقض الفرائض الاولى عصبة كوقال ومن اهل الحرف  
 قلت نعم قال ابلغ اهل العراف ان اخول خول الله عز وجل انا ذم وابناؤكم ولا تدرون انهم اقرب لكم نفساً  
 ونفساً من الله وقوله او اولوا الارحام بعضهم اشد بعض في كتاب الله وهل هذه الاقرب نفساً وهل  
 انما شئنا ما نلت بهذا ولا طاروس يمد به قال فادبر بين مضروب فله طاروس فقال الله  
 ما روي هذا وانما الشيطان الفاء على الضمير وهذه الرواية لم يره الاثنان طاروس ومن **الثاني**  
 حق الجهر وعلى تقدير الضمير جاز ان يكون الهم اخذ الباقى عوضاً عن ضمير في ما له من الاول  
 في الفرائض لاستحقاقه ان يدرى الله في مال ما لا يخفى به بل جعل النفس على الميت او الفاضل او الابرار  
 او من يقتل به وسناب سباً ندرنا انما **الثاني** شرخا لالجهر في العول الفريضة قال ابراهيم الخليل  
 من المبل من خولهم على الميزان فهو على ذلك ان الفريضة اذا عالت فهو مبل على اهل الفريضة جميعاً  
 فيقتصرهم ويقم ايضا ابو علي بن عبد الفريضة راجعاً لها واعمالها بمعنى متعدٍ ولا يبعد في غيرها  
 في الحنفية هو هذا التعصب فانه التعصب في ربه التعصب من ما فضل من ذوي السهام والعول  
 نقصان الركة من ذوي السهام كاختلاف وزوج فانه الاختلاف الثالث والمزوج النصف فقد  
 زاد السهام سدساً ونقص الركة عشر وكابون ويترك وزوجه فان للابوين التسامين و  
 للبنين الثلثين وللزوجة النصف فقد زادت ثلثاً ونقصت الركة عشر فقد تاجل جعل النفس على  
 الاختين والبنات في المسئلة ثلثين من ستة وكان لهم اربعة وبطل الزوج ثلثين  
 وفي الثاني جعل الابوين ثمانية من اربعة وعشرين وبطل الزوج ثلثين منها ثلثين عشر  
 للبنين وقد كان لها ستة عشر الفاضل في دخول النفس عند اصحابنا الاسامية ان كل من  
 لم يترك في الغرائز الا فرض واحد فانه النفس يدخل عليه كالبنات والاخوات وكل من لم يترك  
 فله فرض كذا لا يدخل عليه نفس كالاخوات والامه والاخوة من فله ما في ذكره الاب  
 وعطفت على البنات فله لان الاب مع الولد لا ينقص من مائة الستين ومع عدم الولد لم يبق  
 فرض ومن مسئلة العول نقصت بدو وبالفرض وعند الجهر يدخل النفس على جميع ذوي  
 الفرض موزعاً عليهم بان يرده السهام الا ابد على الفريضة فان المسئلة الاول الفريضة  
 منها ستة اثنان الثلثين من ثلثين والنصف من اثنين وهما مبنان فان مضروب احداهما في الاخر

بمئة ستة فلا تخاف اربعة منها يبقى اثنان لا في حق الزوج وهو ثلثه يبقى له واحد فله على  
 نفسه بمئة للزوج منها ثلثين وللاختين منها اربعة المسئلة الثانية عند الفريضة فيها اربعة وعشرين  
 لان فيها سدساً وثناً ومخرجاها بنوا فاق بالانصاف فاقرب نصفاً حدها لا يجرى ببلغ ذلك يحصل  
 النفس على البنات ثلثين فلهذا على الفريضة نفسه بمئة وعشرين للابوين ثمانية منها والبنات  
 ستة عشر منها يبقى ثلثين للزوج ربع الفريضة وقد صار نصفها سدساً وهي المسئلة العشرة  
 احصاها بنو جهم **الاول** لا يدرى من مائة الف مائة الف والمائة كان الحنفية في كل اولك وهو مائة  
**الثاني** اذا ادخلنا النفس على الاختين او البنات خاضعة كان امرهما جميعاً عليهما وادخلنا النفس  
 على الزوجين والابوين كان امرهما مختلفاً فلهذا الاختلاف بالانصاف ولك من الاختلاف باللعول  
 للمبراة **الثاني** ان كل واحد من الابوين والزوجين له سهمان اعلى واولى والابوين والاختين الاسام  
 والحد فادخلنا النفس على من مائة سهم اخوات فيستوي والتسليم في ذلك **الثاني** احصا  
 اشقام وهو خمسة كما ذكر في الاصول **الثاني** ان احصا اهل البيت ثم كروا به يتدب مسلم قال اوان  
 ابو جعفر كان في الفريضة التي هي املاء رسول الله وخطف على عم فاداهما ان التسليم لا يورث وروا  
 زارة عن قديم ان التسليم لا يورث وعنه عن علي بن عم من ثلثه باحسان الذي احصا ومن عال  
 جعل في مال نصفاً وثلثاً وربعا ورواية الزهرى عن جهم بن عتاس ان اول من اعلى **الثاني**  
 عمر بن الخطاب فقال له فله هذا اشرب عليه قال جهم وكان رجلاً مهيماً **الثاني** احصا الفريضة  
**الاول** ان اذا كانت الركة فاصوت عن الابوين يدخل على النفس على الجميع فكذلك اذا كانت فاصوت عن  
 السهام يدخل النفس على الجميع فباسا على الجميع انما اخوف تغلقت بالمال ولا رناً فيه فان  
 دخلنا النفس على الجميع والاولم الزوجين من غير **الثاني** اوى ساد بن حرب عن عبد السلام  
 قال كان علي بن عم على المبر فقام المبر وجعل وقال يا اعم المبر ثمانية رجلان ورك ابنته وابوه  
 وزوجه فقال علي بن عم صار من المبراة سدساً **الثاني** ان حكم بالعول ولم يترك عليه احد من الفريضة  
 اجتمعوا الجواب عن ان الفريضة ما طل عندنا كما بين في الاصول سلمنا انك الفريضة حاصل بين  
 الابوين والسهام فان البنات ثمانية في ذمة المبراة فاداهما فاض بعضنا في الباقي في ذمة المبراة  
 احصا السهام فانهم يستحقون من الركة ما يجب لكل واحد منهم فاداهما ستمائة لم يبق شيء  
 سلمنا المسئلة ان الركة السهام حاصل وهو ما ذكرنا ان البنات والاختين ليس لهم **الثاني**  
 الاول ومن **الثاني** ان العول فقد برخصنا اجاب على علي بن عم وجب الاموال للاخوات والغير



او خرج على وجه القصة ولم يكن له اهل والعول بطلان القصة كما ان بطلان كثير من هذه الامور ولذا قال  
 لقضاء به وقد سألوه بما حكم يا امير المؤمنين قال افضوا كما كنتم تفعلون حتى يكون انشاؤه واحدا  
 اموت كما ماتت اعمالي وبذلك على ذلك نقل من طريق اهل البيت ثم ان كان ينكر القول بالعول وكان  
 الاجماع فان التكون لا يدل على الرضا فانما العادة حيارية ان كان الغرض اذ احكم من قبل اهل البيت  
 خصوصاً مع شكنا من اختلافهم في بطلان ذلك بعد موافقنا من اهلنا من غيرنا ولذا القاصد  
 ان لا يلقى الاضباب <sup>منه</sup> لو كان مع البيت والاويون زوج اوز وجعلنا الزوج التبع والزوج التبع والزوج  
 السدسان والباقي للبيت وحيت بفضل من التصيب انما انما اريد عليا وعلى الاويون احاسا ولو كان  
 من محجب الامم ودناه على التبع والاويون ارباعا حاشا مستلثان ان التبع والزوج زوج من اثني  
 عشر لان زوج الزوج من اربعة وسدس الاويون من ستة وربع لا يبعد التسعة مشا وكذا نصف  
 نصيب نصف احد هذا في كل من الاخر نصيب اثني عشر للزوج ثلثه والاويون اربعة من ثلث البيت خمسة  
 بنصيب عليا واحد من اثني عشر ان نصيب واويون زوجة نصيب من اربعة وعشرين للاويون السدس  
 والزوجة الثلث وربع نصيبها وهذا التسعة والثاني ثلثها في النصف نصيب نصف احد هذا  
 في الاخر يبلغ العدد المذكور للزوجة ثلثه والاويون ثمانية وثلث البيت اثني عشر يبقى واحد  
 من اربعة للبيت والاويون ان لم يكن الا اربع اجاب ربيع الحجاب عليا وعلى الاب عاشر فاذا اوجها  
 والثاني ارباعا ففي ان نصيب خمسة من خمسة في الاصل يبلغ عاشر وعشرين ومن ثلثه الزوج  
 والاويون اربعة وثلث البيت ستة من ثمانية خمسة للاويون سدسان وثلثه وفي ان نصيب اربعة من  
 التبع في الاصل يبلغ ستة وسبعين للزوجة اثني عشر للاويون اثنا عشر وثلث البيت ثمانية وربع  
 يبقى اربعة للاويون سبعة وثلثه بقوله وحيت بفضل من التصيب اشارة الى هذه المسئلة انما  
 نصيب بقا الفضل الى النصف لان الباقي لا ينفص منسوبة اليه فكذلك امما بله ان اولاد اولادهم  
 مقام ابائهم عند عدمهم وبما خلد على فرضي نصيب من ثلثه بربعه وثلثه المثل للذكر مثل حظ  
 الانثيين اولاد ابن كانوا اولاد بنت على الاخير في هذا المثل الحث مستلثان ان اهل اولاد  
 اولاد حقيقه او محبا اذا ذهب السيد ونه عن الدية المصرب الى ان ذهب حق برة وطرف  
 وبذلك وفي بعض من حمزة الى وقد تقدم الغرض في كل في الوقف وقاية الخلاف انما  
 على قولنا وانما يراعى واحد من ميراثهم وانما لهم فلا يرب البيت الثلث والبيت الابن الثلثان لولا  
 وعلى قول السببه وانما عمر واحد من البيت الثلثان وبيت الابن الثلث والابن ميراثه وشبهه

منها

منها ان ترض ان البيت خلف مشرك ابن بنت وبيت ابن زوج يكون لاولاد البيت الثلثان وبيت البيت الثلث  
 الثلث وهذا شنيع والاولاد خولج لانه ولد لولد لكان ولدا لولد في البراءة والاولاد باطل الثنا  
 فكذلك الميراث والملازمة ظاهره وهو يدعى عبد الرحمن بن الحجاج صحبي عن منكم قال بنات البنايت  
 مقام البنت اولاد لم يكن للبيت ثلث ولا وارث غيرهن وبنات الابن بن مقام الابن اذ لم يكن للبيت  
 حق ولا وارث غيرهن ويعتبره روي سعيد بن ابي خلف عن طعم ومناذرة السيد من الشاع  
 انما يتم على قدر بركة ولد الولد حقيقه وان مطلق الاستعمال دليل الحقيقه وحاشا عن وسند المتبع  
 تقدم على ان الشاع يلزم من ملكا يلزم من اولاد الاخوة والاخوات واولاد الانعام والعتاق ان هل الا  
 البنايت بغيره لكان للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا للتسوية المشهورة هو الاول كما احتاره فق وقال  
 من بعض اصحابنا ان واحتاره حتى قال بعض الفضلاء هذا القول لا يقع من قوة لان القول بانهم باحد  
 نصيب ابائهم مع القول بانسانهم للذكر مثل حظ الانثيين من الاجتهاد لان ولد الولد انما يكون  
 ولدا لاولاد فان كان الاولاد من انتفاء الاول كان انتفاء الثاني وذلك قوله ثم يورثهم امه في اولاد  
 للذكر مثل حظ الانثيين لان ارضا ان اهل الاولاد ينسبوا على الحقيقه خاضعة او عليا وعلى المجاز استخا  
 حمله على المجاز اجتمعا لكن الثاني باطل لما تقرق الاول من امتنا عن فتلعت الاول وولد الولد  
 ليس له حقيقه ولا نسبه الا بالامه المذكورة فالاشاعم فالقول بانقسام الذكر مثل حظ الانثيين لاولاد  
 عليه وجه نظر لانه يلزم من عدم شمول الابنة لاهم عدم الحكم بانسانهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 استتاره الى دليل اخر وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود على انما يقول الاجماع الحاصل من زمن  
 الى الآن دليل عليه وهو ان هنا قول فق على الاشبه يمكن ان يكون راجعا الى المستلثين ان وفيه  
 على ولد البنت كما يرد على امه وكذا كان او انما هذا انما يقع على خولج وانما عدم ان ابن البنت  
 باخذ نصيب امه وعلى قول من لا يرد عليه بل باخذ الثلث لانه ابن ليس يدعي ومن غيره يرد  
 عليه ان ويشاكون الاويون كما يشاكون الاولاد للصلب على الاصح هذا مذهب الشيعية والجمهور  
 ودروحي والفضل بن شاذان من القدماء وعليه انفقوا على عدم برة وانما هو حكم بعدم الماشاة  
 وانما للاويون ويمكن ان ينصرف له بوجه ان ولد الولد ليس يولد حقيقه فلا يلزم من برة  
 الولد مع الاويون من غير معاشا ان نسبته الى الميت كنسبة الجدة اليه وكما لا يرب الميراث مع احد  
 فكذلك لا يرب ولد الولد مع وجود ان ان احد الاويون والولد معاشا وبنات بالنسبة الى البيت  
 لاننا نشا واني الاستحقاق والولد صاحب لولده فكذلك الاويون محبان ولدا لولد لان حكم النسب



[illegible]

ولا فاسد إلا بحياته بجميع ما يعطى من الحيات والبطا وهذا المسلم من حوائضها إن لم يسمع إن أحد من الغفلة  
أمن ضلها عيش **وتفصيل** الخف بها ثم بقول **الكل** هذا الحيوان لا دم لا يجوز ذكره ولا يمنع الولد الأكبر من الخطا ليد  
لم ليس كذلك بل ذلك مستحب من أدب من **الكل** ونقل خبر لا يخرج ونق من دينه بدعى الاستغفار وبعبارة **الكل**  
الاستغفار إنما مطلقا وظاهرا **الكل** وبكذلك الزنا بات والفنوى على الأول **الكل** قال من دينه إن هذه إلا  
لغيره خسر على الولد من ماله وأما التخصيص بالعين وظاهر الشيخان إنما خذها حجة ما إذا بدعى **الكل**  
وعليه الفتوى وأصحها من معنى عموم هذا لا أن غير تمام التخصيص ذلك ما إذا بات وعمل الاستغفار **الكل** أن الحيوان  
التيق والصف والخاتم وباب البدن وحقق النقي انقباب باب مصلدة وزاد بدى استلاح **الكل** ليراد  
بن بشار وفي رواية رجع عن من ثم أيضا فذا الكلب والذئب والرجل والأرسل والعل على المشهور ولا ضالة  
عدم التخصيص العبرة إنما تكون بعد الموتين والوصايا فإن كان الذين مستغفرا الذكر فلا حيرة إلا أن من  
نوايع الأثر وحديث لا أثر فلا حيرة **الكل** شرط من وجود مال يقع فيه الأثر غير الأثر ومع  
شرطين من أن لا يكون الأكثر سفيها ولا فاسد الأب أي يعتقد مذهبا فاسدا وشرطين من حرمه بباب  
الفصل وسداد الأب وفقد أخوه في ستمه ووجوده وكذا غيره مما والمسند غير معلوم قال الشيخان  
من يعمل الأكبر إن يفوضه بغيره ما فإن الميت من ماله وصيام وجعل في حرمه ذلك شرطا خاصا وليس في  
الحيوانات ما يدل على مؤثر بل ظاهر الفتوى والوقا به رجوب القضاء وإن لم يكن جويج وثبت الجواز  
لم يكن على الميت صلاة ولا صيام بباب العبرة والقيام يحرم من وجبه **الكل** لو كان الأكثر مستغفرا  
قال في ذلك نعم محرم وعلى قول من حرمه لا حيرة والفتوى على قول **الكل** هل شرط البدن حال الموت أم لا  
ظاهر من حرمه ومن أشد الله خصوصاً مع اشتراط العبرة بالقيام بالصلوة والقيام فأن القيام  
مستلزم الخلق المسلم إن كان الوفايات مطلقا وكذلك اعتبارات الاستغفار والأقوى جرح عدم آخر طر  
الفتاوى لو قد نعت الخا من الأديع قال من يحيى مع ما كان الميت بعدا ليسمونه بدى قال الشهيد وهو  
فيما حيا بلفظ الحج المضاف وهو العموم والاقتضا على البعض خلاف الأصل **الكل** وهل العام من حيث  
ولو كانت مستغفرا قال الشهيد نعم واستشكل منه دخولها في الشباب مع أن البدن هل هو ثم العلم  
الجهل المحسوس وما عد الأس ومن أن العام هل يدخل في الشباب حقيقة وأجوابا والفتوى على  
دخولها أثناء ولا على فلنا من عموم الأضأ فذا إلى البدن والبدن اسم لما تعلق به النفس الجرح  
من البدن وأما ثانيا فلا تعلق في الفتى فلا ولا دخولها في الشباب بسبب خبر وأما ثالثا فلا  
الولد إذا اختص بالشباب لقيامه مقام أبه وهو مقتضى لدخول العام وهو ظاهر **الكل** إن كان الذين



لو سميتم فاما سميتم مع ما ذكره فالجدة ثمانية لثلاثة الاوث ولولم يترج احد فالولد الاكثر اذا ما بقضها  
 من الذوق لخصيص بها الاكثر وارث فبعضها في جهات الغنى ولا فرق بين اداء الوارث وغيره او  
 مع الاعراض الا ارث فلا فرق **الاول** من الميت باعيا لها وجنزة عشر اشهر من الثلث فان ذوات  
 اعين احب اليها الاكثر لا غير **الثاني** لو نص في نصيب كل وارث من قسمة الجدة فالنظام عدم المنع من العلم  
 من غير تخصيص وكذا المقتضى يقتضي ما على زوج الفروع من قبل ابناء الابوان السدس من السدس  
 والزوج المقتضى ما يبقى بعد هذا **الثالث** لا يرث مع الابوين ولا مع اولادهم ولا جدة ولا احد من ذوات  
 الفروع انما عدم ميراث الجدة مع الابوين والولد فلان ميراث بقية حيث قال اذا خلفت الميت  
 ابوين وبينهما كان السدس الفاضل للميتين او الجدة من دون الزوج والميت والابوين وقال  
 ايضا اذا حضر مع الجدة الولد او ولد الولد اخذ الجدة السدس وكان الباقي للولد او لولد الولد  
 ما دام واجعا للاصحاب بعده انعقد على خلافه وكان ميراثهم ان الطقة ميراث وليس ميراثهم ما  
 قلناه ورواية الحسن بن صالح عن القمقم قال سألته عن امرأة مملوكة لم يهد حلها ما ماتت وركب  
 امها واحبها لها من ابوها وامها وحدها اليها امها وزوجها قال يعطى الزوج النصف ونصف الباقي  
 اليها في ولا يعطى الجدة شيئا لان ابنتهم عن الميراث ولا يعطى الاخوة شيئا وامامهم ميراث  
 زوجي الفروع مع الابوين والولد وزوجها قال ما تعصب كما لو خلفت الميت بنتا وامامها فان  
 عندهم الثلث الفاضل للعصبة من الفرائد كما لا جنة الاخوة او الانعام وقد تقدم بطلان ذلك  
 بسحب للابوين انهم انما واصل السدس من اصل الزكوة بالتوبة ونظم الامامها وامها  
 النصف من نصيبها بالتوبة اذا حصل لها الثلث فما زاد ولو حصل لاحدها نصيبه الا على  
 دون الاخر **الاسخ** ليطهر الجدة والميتة ون صاحبها ولا طهر لاحد الاجداد الامع وجود من يقرب  
 كما قد تقدم انه لا ارث للجدة او الجدة مع الابوين والولد استردك وذكر الطهري في ذلك ثم بكت  
 ميراثا **ثانيا** في اربعة اشهر على اسباب الطهر في الجدة فلو لم يمت ولا احد من الفروع والباقي  
 المساكين فادفعهم منه وهذا وان كان مما خاف في طهر الطهر والمطعم لكن اجماع الامم لا يرد  
 خفاءه بالمسئلة المذكورة **الثاني** اختلفت عبا في اثار الاصحاب في شرط اسباب الطهر فبعض  
 وادخل واحد الابوين سدس فاضلا عدا خوف السدس كما مثله عبا وناقضه في ان زاد نصيب  
 السدس ونظير العاقلية في اجماع الابوين مع البنت او احدها مع البنات فانه على القول الاول  
 لا يفضل لها سدس فلا يسحب الطهر وعلى الثاني يزد نصيبها عن سدس فبعض الطهر **الثاني** اختلف

في قد والظهور المشهور انه سدس الاصل وقال ابن تيمية هو سدس ما حصل الولد الذي يقرب به والفقهاء على  
 الاول **الثاني** المشهور ان الجدة والجدة من قبل الام يسحب طهرها اذا كانا من الاب وقال النعماني طهرين يقرب  
 بالام والفقهاء على الاول كما اذا جازها جليل حيث حجاج حسنا عن القمقم ان رسول الله طهر الجدة ام الاب  
 السدس وانما سحط طهر الجدة ام الام وبشرها **الثاني** اذا اجمع الابوان في تركه فقد سحب لها  
 ان يطهر كما اذا اختلفا من الاولاد والا حصة لها جنة وقد لا يسحب لها كما اذا وجد الاولاد الذكور  
 او ذكور لا غير وقد يسحب لاحدها املا للاب خاصة فكم اذا اجمعت الام ولا وامها الام خاصة فكم  
 لو اعدم الولد وحصل زوج فان لا ترجع النصف والام الثلث وللأب الباقي **الثاني** انما يسحب الطهر للجدات  
 من الابوين ولو فقدت او حصل الاولاد ولم يسحب لهم طهر احدا هم فلذلك قال نفق ولا طهر احد  
 الاجداد الامع وجود من يقرب به يعني الوالد او احدها **الثاني** في القليلة قوله ان اشهرها القمقم  
 عدم الحجب قال في بيع خبر زود والفقهاء حصل من منشا الزود وذلك انه جعل الحجب العموم  
 من نسق فان كان لها حصة فلا حصة للسدس ولحرم ابان الحجب ترك العمل بها في الكافر والفقير في  
 معقوبتها في غيرها وهذا قول ابن تيمية وابن ابي عمير وبوابة ان علة الحجب بثبوت نفقة الا  
 في ذمة الاب والفاصل نفقة ثمانية فيجب بخلاف الرق فانه نفقة في حصة سبيلة وفي هذا نظر  
 لا تنافي عند ما كان فان نفقة ثمانية مع كونها غير حاجب لو ابرز من سلم عن القمقم قال سألته  
 عن المملوك او المملوك يحجب ان اذ لم يرنا قال لا ويحجب عدم الحجب لان عدم حجب الكافر لم يرد  
 وارث والفاصل غير وارث ولا يكون حاجبا وهو قول في في صدقها ضد الاجماع من الاثر  
 فان خلا من مسعود قد انقض وهو مذهب يدين به بعض واضاروه نفق ومثله وانما يكون  
 منفصلا لا يجل زود في بيع في ذلك ومنشا زود من انتفاء العلة التي هي وجوب النفقة  
 في ذمة الاب لان العمل لا نفقة لم ينفق في الحجب ومن عموم الآية وفي الاول نظر لمنع مقدم  
 اعين كون العلة وجوب النفقة كون العمل بعدم وجوب نفقة لا نفقة لم ينفق لم ينفق في الاول  
 انه لو كانت العلة هنا وجوب النفقة لا تنافي الحجب في الاحدية والاعيان عدم وجوب نفقة  
 لكنه غير متفق اجماعا وفي الثاني ينفق في ثبوت النفقة للعمل كما تقدم **الثاني** الاجداد والاخوة  
**الثاني** ولو اجد من ولد الام السدس ذكرها كانت او انثى ولا تنافي فضا عدا الثلث بينهم بالتوبة  
 ذكرنا كما نوا او انثى او ذكرنا او انثى لثلاثة الاشهاد ان كان معي احد من الخلاء الاب من جهة  
 في طهرهم نصيبا بحكمهم وان لم يكن معي غيرهم فقد ذكر نف حكمهم والباقي برز عليهم

للتوبة



بأنهم أولادهم وقال الفضل بن شاذان ان وجد معهما ابن اخ للاب والام كان النبا في بعد من  
 لا تهم مقام ابيه قال بن شاذان فاسد لاننا نفهم مقام ابيه لا مع عدم الاخ لا مع وجوده  
 بن شاذان فاسد هذا الحكم على من تقدم من ان ولد الولد يقوم مقامه في مقامه الابوين اكثر  
 فاسد والا فلو لم يكن هذا الحكم على الاب والام لان الاخ في مقامه الابوين اكثر  
 على عم لاب وابن عم لاب وام لكن ليس فليس ~~فاسد~~ ولو جمع الثلاث كان لولد الام السدس ان كان  
 وانك ان كانوا اكثر والباقي لولد الاب والام وبسقط اولاد الاب الثلاث جمع الثلاث وهو لغیر  
 مطلقا فالقانون قبل من هذا الولد والولد واشتقاقا من النكاح وهو النكاح لكوننا نقول على القيل  
 لغیرا معصا لهم ومن اولاد الاب والام وهو غير المعصا بنزول بالجوهر وسواء النكاح لاحتياطهم بال  
 من اعلى ومن اسفل كاحتياطه لاجل بالراس والمراد هنا القرابة بالاختوة اما من الطرفين  
 او من احدها اذا عرفت هذا فنادكره فق هو المشهور وبین الاختیار لأن السببان اقرب من  
 سبب واحد فنادكره ولذا لم يرد بانخذ نصيب امتداد لیس في الكتاب ولذا كان  
 الاب لا يشترط مع عدم الولد لم يقع ولذا مقامه ~~مقامه~~ ان ناه وان لا يكون له اب فغیر اذ كان  
 ولد الام احنا واحدة وولد الابوين احنا واحدة فالغافل برة على ما بالنسبة فيكون النكاح  
 بينهما ارباعا وان كان الام احنا واحدة وولد الابوين اخذه ~~النكاح~~ ان يتردد ذلك فليكن  
 من بين ابيه احنا لاب وام ومثلهم لآب ومثلهم لام فليكن ابيه الاخت من الام السدس والباقي  
 ليعقوب ابيه الاخت من الابوين وبسقط بنوا ابيه الاخت من الاب قال وغلط بن شاذان في ما  
 اشتبه ما حيث قال ليعقوب ابيه الاخت من الابوين النصف وليفني ابيه الاخت من الام السدس والباقي  
 برة على ابيه اقام وهذا منقول من ابيه عقیل ~~فان~~ فان ابنت الغیر برة على كلا الاب والام  
 ولو ابنت الغیر برة مع ولد الام وولد الاب فبارة مولان لعدتها برة على كلا الاب والام  
 بدخلى عليه مثل اخن لاب مع واحد او اثنين فصاعدا من ولد الام او اخن لاب مع واحد من  
 ولد الام والاخر برة على الغیر برة نسبه ~~مقامه~~ وهو انشبه ~~الان~~ في مسند الام برة بحد من  
 عن النكاح قال اذا ذك اب واخن اخن لام فلا من الاخت والام السدس والباقي في  
 لآب الاخت من الاب ~~فان~~ في ذلكنا وعلمنا في النسبة الى الميت واختاره فق لضعف التعليل  
 لا تهم طريق لم ليس كل من دخل عليه النكاح بحد بحد في بارة فانه برة على الابوين والباقي  
 مع ان النكاح بدخلى على البنت وحدها لان الرواية بضعف لآب في طريقها من فضائل ~~فان~~ فاسد

الاجداد والجدات فليكن ينزله بالام الثلث على الاصح واحدا كان واكثر ولين ينزله بالاب الثلثان ولو كان  
 واحدا اهدا منه هبة في برة وعلى بن برة وصفي بن حمزة وقال بن اب عقیل لام الام السدس ولا  
 الام السدس وما يقع برة على ما على بن برة هبة ما هبة وقال في برة ليعقوب من الام السدس سدس  
 والباقي للجدات من الاب فان تركت حبة لام واحنا لاب اولاد وامهم للجدات من الام السدس والباقي  
 للاخ وقال النقي الواحد من كل لآب الام السدس حبة كان او حبة احنا كان او حبة وان داوط  
 من واحد فليكن الثلث ومثله قال بن برة في حبة بان كل لآب الام اكان واحد فله السدس  
 احنا كان او حبة احنا كان او حبة وهذا برة من غير بول ووجه حجة ما قاله في ان الحبة  
 او الحبة لآب احنا ان نصيب الام والام لها الثلث مع عدم الولد وكذا من قام مقامها من  
 واذا اجتمع معهما الاخوة فالجدة كالاخ والجدة كالاحن قبل هذا الاطلاق مما في ما اختاره  
 ان الجدة والجدة لآب الثلث فانه لا يكون الجدة كالاخ ولا الجدة كالاحن لان لآب الام السدس  
 وبه نظر لان كل من الاجداد والاخوة حكم حال الانفraz وحكم حال الاجتماع ومراعاة هذا الحكم  
 الثاني وفي الاول ~~الاول~~ ولو اجمع اربعة اجداد لآب ومثلهم لام فان لاجداد الام الثلث  
 بينهم ارباعا ولا جده الاب وحده انما الثلثان لا يورث ابيه فثلث الثلثان ولا يورث ابيه الثلثان  
 ايضا فيجمع من ما يورث من ابيه لآب الاجداد الثلث لا يورث من الوارثة الذين من الاجداد بل من  
 الوارث العلوي وان في اسفل الاجداد ما ينقسم من شرط بقاء ~~الان~~ ان يطلب عددا ثلثه ينقسم اقل من  
 وثلثه اقل ثلثا ينقسم اقل ثلثا وثلثا ثلثه ينقسم اقل ثلثا ايضا فاقل عددا ثلثا ثلثه ينقسم  
 على اربعة فنقسم اربعة ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه وان انقسم على اربعة اجداد لآب ثلثه  
 لا ثلثه لرحمته فنقسم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه وان كان لآب ثلثه لآب  
 ينقسم اقل ثلثا ولا ثلثا ثلثه ينقسم اقل ثلثا فنقسم ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه  
~~فان~~ ان يحصل اقل عدده بجزء من سها م اجداد الام وهو اثنا عشر اقل بجزء من سها م  
 الاب وهو سبعة ثم يقسم احداهما في الاخر يبلغ العدد المذكور وهو احسن من الاول ~~فان~~ الامام  
 والاخوان ~~فان~~ ولا يرث الا جده مع الابوين مثل حال مع حال او تم ومن مع حال او تم  
 لا يورث لآب وام مع عم لآب فاقب العم اولك هذا الحكم المستثنى من الحكم الحكم وهو ان اب  
 العم من جهة الام يورث حاجب للعم من جهة الاب فقط من غير ان يرث من جهة الامية واجتبعوا  
 ولا يورث الحكم لان غير هذه المسألة بما نالها عندكم كما اذا كان بدل العم عملا وصا او حاة











من الدور والعقار وشبهها <sup>القول في</sup> في بئر والقي وبئر حمزة انما يقع من جميع العقارات وهو قول من طرقت  
 وارض المزارع والقرى واحتمل الشيخ لذلك بولاية داره عن ويكرهه ففضل بينه وبين محمد بن مسلم  
 حسنا عن العثم وقيل عليها السلام المراء لا رت من مركز وجهها من لا يتره واراوا ايضا الا ان يقول  
 الطوب والخشب ضل من رتبها واجاب عن مقدم من الرقابات بانها ثبت علم الرقابة  
 من الرقابة ولا ينبغي عدم الرقابة من الا وضعت الا من جهة دليل الخطاب وليس يحتمل عندنا وذلك  
 ثبت ذلك بجعل العمل بنفسها كما قال وانما قلنا انما يعلل بطلان ذلك لعدم العمل بالخطاب في الرقابة  
 وجعلنا بين الدليلين <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة فتعلل رتبها او رتبها بوجه ان المراء ذات الولد الحكماء كانت  
 لعلوم الرقابة وليس به لان المراء بعد الولد انما هو من حيث البيت مجازا وان يكون له ولد من رتبها  
 فترت هو الرتب وجاز ان لا يكون له ولد اصلا فترت الرتب وان كان لها ولد من رتبها <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة  
 انما رتب من مرجع الرتبة على عدم الرتب انما هو من جهة عدم الرتب من وجهه انما رتب من مرجع  
 جميع ما ينشأ الاضوال والانباع من الفضة فتقوم جميع جملة العقارات وبطلان حق من رتبها  
 ووجه هذا القول المصحح بعب القران والرقابات والفقهاء على قولهم من وهو الصحيح من بطلان  
 الارض واعطاء بئر الارض والانباع والقرى وانما الوجه الثاني لها ولد من البيت فالقول  
 الموقوف ويؤلفى بان المراء لا رتب من جميع ما تقدم وانما يتقال في بئر ان ذلك هو من رتبها  
 لها ولد من البيت وانما ذات الولد من رتبها من جميع ما ذكره ويكرهه ويكرهه وهو قول من بئر  
 ويحكم فيها ما يرد من ابي بصير عن ابن ابي عمير في النساء اذا كان له من ولد اعطى من الراتب والخصص  
 لكونه تعبلا لهما لغير الفرائد <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة والحد من اربع ذوق اخرى فاشبهت كان لا خير من رتبها  
 مع الولد اربع ذوق اربع مع عدمه والباقي بينه وبين رتبها السوية هذا متوفى في هذه المسئلة استأنا  
 الى رواية يمل من راتب عن ابي بصير عن حماد بن عيسى في قول نعم فاشبهت اي المطلق لكون النساء  
 فيها عورة جوابا لحد الحنفية الذي هو طلق فيكون المعنى رتب اربع اربع الف والوجه الجدة  
 وقال بن من يستخرج المشبهة بالقرى ليس بعيدا من العقارات لعلومهم كل امر مشبهة فيها القرية  
 لكن مع محذور النقل الاشكال <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة اصل القرية على تقدير انما اشان وثلاثون منها اربع  
 واحد منها للعلو من راتبه وثلاثة للاربع الباشا فيه نكر تنكسر على من فوضه عددهن او سها  
 في الاصل بلغة مائة وثلاثة عشر ونسبته على تقدير اربع اصل القرية اربع عشرة سنة عشر  
 اربعة للعلو من واحد وللاربع ثلثة تنكسر ايضا على من فوضه سبعة عشر او سها من في الاصل

يلغ مائة وثلاثة اربعة وستين اضع احتياجا الى ضرب الحق <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة والاولا ايضا مائة وثلاثة اربعة  
 وبشرط البئر من بالعن والامير <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة فلو لم يرد في الرقابة النسب وكان النسب  
 مفضيا للارث فكذلك الاول لكن الارث في النسب دار من الطرفين بخلاف الاول فانه ثابت في النسب على  
 دون العكس بخلاف الاول بغيره فان قال ادم يكن للمعم وارث ورثه عن نفسه الاضجاع انضغل على خلافه  
<sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة وبشرط من احداهما البئر في النسب فلو كان واجبا شرعا فلا ولا وانما  
 البئر من جبرته وحده فلو يترقى من ذلك فلا ولا <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة وقال في ط اذا ملك من  
 عليه بعض اوجه عن عليه وكان لاؤه له <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة بغيره من سها عن رتبها ثم جعل تلك  
 دارم حل على ابي بصير او يستعبد قال لا يصلح لربها ولا يخرجه عبدا وهو مولاه واخوه في  
 الرتب وانما مات ورثه صاحبها لان يكون له وارثا او اب البئر من رتبها من لا ضاع  
 ان الولد انما يستحقه المشبهة وهذا ليس بمرتب لانه اعن عليه رتبها ولا يبدل عليه  
 قوله في الولد ان اعن لانه اعن بل اعن عليه بغير احتياجه وهذا هو الحق به والرواية المذكورة  
 لا تصلح علة في امنا اولاً فلضعف سها عن رتبها فانما ثابت فلا تدر ليس فيها ان سبب الارث هو الولد  
 بل النسب ولذلك قال ابي بصير ورثه صاحبها لان ميراث الولد من جهة واحدة <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة  
 على ان يشرط الاشهاد في البئر من الجبره ويستند هم روايتهم سنان عن القمهم من اعن  
 رجلا سائبا في النسب من جبرته وليس له من الميراث شئ ولا يشهد على ذلك وضاعف  
 في ذلك ونفاذ قولك في رتبها لا لعدم الاستراط وكل الرقاب على الاثبات عند الحاكم لا  
 البئر من نفس الامر <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة وانما اجتمع الشرط ورثه النعم ان كان واحدا واشتركا في المال ان كان  
 اكثر من ذلك اذا كان النعم متعدد اشتركا على قدر الحصص في العن رجالا كانوا او نسبا  
 او رجالا ونسبا <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة والملاصحاب اموال اهلها انتفال الولد الى الاولاد الذكور دون  
 الاثبات وان لم يكن الذكور فالاولاد اعصابا ولا يكون المعن امراء فالعصبية دون اولادها  
 وان كانوا ذكورا للملاصحاب مع عدم النعم من ميراث العن لحوال <sup>فانما</sup> فانه لم يرد في الرقابة وبغيره من رتبها  
 ما حكمه نعم واحدا من رتبها الا ان اثاره والاب بها من الذكور من الاولاد دون الام على رتبها  
 مستند في روايات امنا ان الرجل لا ولادة الذكور دون الاثبات فلم يتردد في رتبها من ميراثها  
 عن القمهم ولها انما لم يكن ذكرا فللعصبية فلم يتردد في ميراثها من ميراثها وانما ان العن اذا  
 كان امراء فالاولاد للعصبية دون اولادها فلو يتردد في ميراثها من ميراثها ثم قال رضي



























الاول فنفذ وعدم انفاذ **ان** للفاضي ولا يعمل في موت عليه مع فقه ولا في الموك ففعله ومع جوده  
 فيما ليس له في نفسه في **ان** الفاضي من حكم البينة اعني ايات الحق على الذي عليه البينة **ان**  
 المشهود بالثبوت بعد حكمه فيها **ان** الفاضي من الحكم البينة **ان** البينة على حكمه البينة على  
 الاصل يعني انه اذا استشهد الفاضل على الفاضي انه حكم بنبوت المال مثلا في ذمته ونبذ له كان ذلك  
 ينافي له وما على بنبوت المال في ذمته ونبذ بل البينة على حكمه الحق وجوب انفاذا في هذا على  
 جواز نفسه مثلا بخلاف بنبوت الاصل **ان** الفاضي ما يتم به نظام السمع الا في الاصل والاصل في  
 في قوله ثم يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك  
 عن سبيل الله وغير ذلك من الايات والاستدلال ثم بعثنا بعثا فاحكم بيننا وبينهم فاحكم بالحق  
 وبعث عبد من بين العباس فاحكم بيننا وبينهم فاحكم بالحق والسمع وهو ظاهر جونا فان لم يخالف فيه احد  
 من العلما **ان** الفاضي ثواب جليل في الحديث انما بعثنا بعثا فاحكم بيننا وبينهم فاحكم بالحق  
 وجلا واحدا خبرك من حزنهم وقال سم اذا جلس الفاضي في مجلسه هبط اليه ملكان بسدة  
 وروشدانه وبها فانه اذا احباز عجا وبها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب نفسه فاحكم  
 فقد دمج من جرحه سكتين وهو من الاشرار المستعز ومنهم من يترك الفاضي العدل يوم القيمة من  
 ما ياله يوم الحساب بوزن الا يكون قضى بين اثنان في شرف وقال علي بن الغضائره ارفع ثقل  
 وجاهد في حق بالمال هو منهم في النار واحد في الجنة فاحكم قضى بالباطل وهو يعلم انه باطل فيقول انما فاض  
 اعلم انما بالحق في النار وهو يعلم انه باطل فيقول انما ليس المراد من هذه الاشارة في حق الفاضل  
 وقام في حق الحق وهو  
 لا يعلم ان الحق في النار بل المراد اخيرا على الشك والخط العظيم لصعوبة شروطه من العلوم والاعمال فانه لا  
 يجوز ان يرفع قوله الا من كان عالما بالاحكام الشرعية عن ملأهاها التفصيلية ورواها للحاكم  
 واعدا في الدنيا متوقفا على الاعمال الصالحة محتجبا للذنوب كبايرها وضاع بها شدة الجحود  
 الحذر من الهوى حرصا على الفتوى ولهذا هذه الشروط كان التسلف يتحقق منها اكثر من  
 في حق الكفالات لما فيه من القيام بنظام الشرائع والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامانة  
 للعلوم قال سم ان الله لا يهدي من يشاء من الامم فاحكم بالحق فاحكم بالحق فاحكم بالحق فاحكم بالحق  
 بان يوجد شخص جامع للشرائط وليس هناك غيره فينتقل على الامام نفسه وجب عليه في  
 ولزم يعلم به الامام وجب عليه اعلامه بنفسه انما لو وجد غيره بالشرائط فلا يجب على الحاكم  
 التفرغ والاعلام بنفسه بل يستحب ومع فبالتصالح لخدمتهم يجب عليه القبول انما في الجملة

لعمري

لعمري ثم عليه الفضي لوان كان قد في نفسه لما او من من من حكم في خمسة عشرة ذاهم واخطا حكم الله  
 حيا في العبد مغلول له ومن افق بعلم الله ولا تترك الشرائع ولا تترك الاضطرار **ان** الفاضي من الحكم البينة **ان**  
 لعمري على حكم حكم جرحولنا اهل البيت فهو طاعت وقاير به وان يتركوا الا الطاعات وقد امر الله  
 بكونه بابه وروى الشيطان ان ضلالم مثلا بعدا قال نواشه فعلموا وضا كوال الطاعات واحكامهم من الله  
 عبد اهل من هذه الامم الا في شيعتنا وقد هلك من جرحهم من لم يعرف حقهم فعليه لعنة الله وقال  
 لوان لا احد اعلم جليل حتى ندعاه الاحكام العدل فان عليه ان يراعي احكام الله تعالى في نفسه والحق  
 من احكام الطاعات وقال لم يرمي الله لاني انما احكامهم بعضهم بعضا ان اهل الجور ولكن انظر الى ان  
 رجل منكم يعلم شيئا من فضائلنا فاجعله بينكم فاحكم بالحق فاحكم بالحق فاحكم بالحق فاحكم بالحق فاحكم بالحق  
 كبر **ان** ولا يتقدم الا على له اهل الفتوى ولا يكفهم تنوع العلما **ان** حكم في طي في هذه المسئلة فانه  
 من اهل الجوا **ان** يكون عالما بالاحكام ويستغنى عن العلم **ان** بعضه يقولون ان يكون له تلك صفات العلم  
 العدل والكمال ولا يكون عالما الا ان يكون عالما بالكتاب والسنن والاجماع والخلاف ولما  
 العرب ومع ذلك انما يتوقف على معرفة العلم والحق والحكم والمنشأ من الجليل والبيان  
 والظان والمفيد والناصح والمصور وكذا السنن فانه لا حجة للناظر والاضاد والاصل في الفصل  
 والسند والنفذ والعام والخاص والناصح والمصور وكذا السنن فانه لا حجة للناظر والاضاد والاصل في الفصل  
 العبد لا يرفع من يتوقف معرفتها على معرفة غيرها لان ما يتوقف عليه الواجب الطاهر وكان يعتقد ذلك  
 فهو واجب **ان** لا يرفع من يتوقف عليه جميع الكتاب بل يكفي ان يعرف منه الايات المحكية وهي خمس مائة وكذا الا  
 ان يكون عالما بجميع احاديث الرسول وانما به بل ما يتوقف عليه الاحكام من سننهم هذا احاصلها  
 فالمراد ولم يصح ما احتج به من هذه المذاهب لكن عينا رتبة العلم والاعمال والاعمال والاعمال  
 معنوية والنايات مسلم لاشارة البراءة من وجوب معرفة ما لا يتعلق بالاحكام من الكتاب والسنن نعم  
 هي ان يكون عالما باصول الاسلام والفقه لا يتفاد الا استدلال على ذلك وكذا يكون عالما بغير اربعة  
 والبرهان ان لا يمكن تركيب الدليل بدونه فانه لا يجب معرفة الفقه والتفصيل في بعض اسقطه  
 جرحيات ما لا يباحث يكون في الفقه الا اصوله بالتصديق كالفارسي وفي الفقه كسيوطي لا يكون عالما  
 بالفقه الذي يتوقف عليه الاستدلال من الكتاب والسنن لفظا ومعنى ان ذلك ان جعل الصفات  
 تلك وقت جعلها سائفا وجعل الحق في نفسها ذلك ساد كونه قد تفصيلا لما ذكره لان العدل الرضا  
 للبيان والكمال الذي يتوقف على من البليغ والعقل والذاكرة وطهارة المولد لان الشك ناهض محفل







من العتق والاعادة لانه اذا حكم بغيره فقد تقرر نفسه للزمان وسقط الظل **بما** قوله في في وقت آخر الحكم **بما**  
 في جميع الاحكام سواء كانت من حقوق الله او حقوق الناس وسواء حصل العلم في حال ولا يبرأ وقبلها في  
 ولا يبرأ او في غيره وهو قول **في** قوله بمرجع بالعرف يجوز في حقوق الناس ما في حقوق الله فلا يعرف  
 ان يثبتا على التعريف وشدة القسط ينزح طما وله الاكتفى بها في حق الاقرار مرة بل مع الكوار والخلاف  
 لقول الله تعالى **ان** الثاني لوجوه **ان** القضاء بالعلم جميع اليقين بالشهادة وجوب الظن وبسبيل في الحكم جواز  
**ان** يكون **ان** لا يتم بحكم ذلك ارم ايضا في الاحكام او ضمن الحكم والادام باطل فكذلك المارم بيان الملوذمة  
 اذا طلق الرجل زوجته فله ان يحضره ثم يحد كان القول قوله مع منسرفان حكم بغير علم وهو استغلاف  
 الرجل وفساها البراءة فسقط والادام ايضا في الحكم لا موجب وكذا اذا اعتق عبدا فحضره ثم يحد **بما**  
 كقول **ان** احد الامرين **ان** وهو انما عدم وجوب انكار المنكر وعدم وجوب اظهارها والحق مع اسكان العلم **بما**  
**ان** لا يخلو على قضاة **ان** وسواء ان لا يتم انما اذا علم بطلان قول احد الخصمين فان لم يجب عليه منع  
 الكذب او انكار ارم الاثر **ان** وجوب وهو **ان** الحكم بغيره هو المطلوب او اعرف هذا فلا خلاف  
 انه حكم بغيره في بركة الشهادة وجوبه **ان** لا يتم التسلسل او الورد وهو باطل وكذا اذا اخذ الخصم عبدا  
 في مجلس حكمه ونشأ به اثاره فترسنا عنه فقبل كل اجتماعا وقبل كل حكمه كبا في الاحكام فيه الخلاف  
 والاول اثبت ثم الحكم بغيره من من قال لا بد من شأهدين حتى يحكم ومنهم من كفى بالزاحد  
 كذاها باطل **بما** قوله **ان** اذا عرف عدل الشاهد بحد حكمه وان عرف ضغفه اطرح وان جعل الامر في  
 التوقف حتى يثبت عنهما اذا جعل الحكم حال الشاهد بحد لا يخلو من اقسام ثلثة **ان** ان يظن المشهود عليه  
 بهما فيقول هاهنا فسافات ولا خلاف في وجوب البحث عنهما ليعلم له احد الامرين **ان** ان يقر المشهود عليه بعد  
 وهذا توقف فيه من حيث ان العدل الحق شر ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة الفاسقات وان ضمن الخصم  
 وجب التوقف والبحث عنهما حتى يظهر احد الامرين ومن حيث انما منع ان يترحق شر بل حق للمتهم عليه  
 ان يبعد التهمة ففقد اثر وجود شرط الحكم وكل من اقر بنبى يقتد عليه ليعرف ان اقراره على انفسه جازي  
 احوه لانه اقر بلام الحكم فيبصره **ان** لا يتم ان يكون ذلك بعد بلا في حق غيره والادام غوث العدل هو  
 الواحد وهو باطل **ان** لا يظن ولا يبرأ لعدله وهذا في غير قولان احدهما وهو قوله في بمر وهو الحكم  
 عن حاله **بما** وقال **ان** في حق من وثا بينهما فله ان الحكم بالشهادة من غير توقف بحيث بان الاول  
 في المسلم العدل والفسق طارح خارج ال دليل لانه البحث في العدل ليعلم ان في اقام البينة واما الفحشاء  
 الفاجات وانما هو شئ احد الشاخص فله ان يحد بين عبد الله وبنيته ولا يبرأ على ابنهم عن محمد بن عيسى

عن بعض رجالنا عن القرم سمنه اشياء على انفس ان ياخذوا بها بطلها هو الحال والادان والكلح والوارث  
 الابايج والشيا ذات فاما كانا على ما هو ما متا جازن منها ولا يثبت عن بالخبر والافصح عند نقا الاول  
 لما ذكره فندم ان عدل الشا هدب شرط في حق الحكم واليمين بالشرط ملزم لليمين بغيره المشط ولا يبرأ  
 التوقف لما بقي فرفق بين معلوم العدل ومجهولها وهو باطل وبنيته رواه في الفقه عند عبد الله بن ابي  
 يعقوب عن القرم من طريق صحيح والجراب عن محمد بن عا عن **ان** لا يثبت المنع من استنزام الاسلام للعدل الذي اقر  
 في الكلام وعن **ان** لا يثبت المنع ان لم يكن في تلك الايمان وعدم الرخوة لا يدل على عدم الوجود وعن **ان** انما في الرواية  
 من سئل خضر ما مع انها ولا يبرأ محمد بن عيسى عن يونس فانه ما يبرأ به محمد بن يونس لا يعتد بمركا فانه  
**ان** تسع منها في التوقف بل يقطع ولا تضع شيئا في الجرح الا مفصلة **ان** لا يثبت المنع في التوقف في هذا  
 طام العدل والجرح لا على وجه الاطلاق بان يقول في العدل انما شهد انتم من يصيل ويصوم ويحرم  
 ويحج البيت وباشي بالعرفون ويصلح من المنكر وسلا بذكره في الجرح انما هو في الجرح الاط اورك  
 الصلة اخيرا او اقل في شهر رمضان وامثال ذلك من فعل احد المحترقات او ان احد الزاجات  
 والاطلاق فيما ان يقول في العدل انما شهد انتم عدل مفعول الشهادة وفي الجرح الشاهد انما فاسق لا يصيل  
 شيئا ولا يعصى ههنا على قوله لا يصيل شيئا من ثوب من لا يصيل شيئا من ثوب مع تحقق عدل الشاهد **ان** لا يثبت  
 والعقوبة في وجوب التفصيل او الاكتفاء بالاطلاق في التعديل والجرح فقبل بشرط التفصيل بهما فكل  
 الاطلاق بهما وقبل بالعرف فقال في في طوق وجب تفصيل شهادة الجرح حاشا مستدلة **ان** انما  
 يختلفون فيما اوجروا وما ليس حاشا يجب تفصيل ليعلم الحكم بما يقتضيه راب بخلاف اسباب العتابة  
 فانه لا خلاف فيها واعتبر في ط بان التوكيد اقر ارضه على الاصل فيمكن في ههنا لا لا خلاف في الجرح فانه  
 احتيازا عن حدث الشا هدم من عبويه ومعا صبر فلا بد من تفصيله وعدم من حرمه وقال متر في لقت الوجه  
 التسوية بين الجرح والتعديل لان المقتضي لتفصيل الجرح ثابت في التوكيد بان اشر قد لا يكون سببا في  
 الجرح عند الجوارح ويكره حاشا عنه لانه اذا اطلق الشا هذا التعديل بالعبارة على اعفاده  
 كان نظير الحكم بل الاصول اقر بجمع الجرح مع وبسبب من سبب العدل لانه احفظ للمعصية **ان** لا يثبت  
 الشهادة في الجرح والتعديل بان يشهد الشا هذان بالجرح واخران بالتعديل فلو خولان فان في ط بعدم الجرح  
 ويشعر بجمعهم ومن قال في في التوقف وقال متر ان امك بالجمع حكم بالجرح لجوارحه سبب من  
 للعدل ان كان في غير ذلك المكان في ذلك الزمان على ط عنه وهذا هو المقتضى **ان** اذا التمس من  
 احقنا بغيره وجب اجابته ولو كان امره ان كان مبررة ولو كان مرفضا او امره ان مبررة استنفا الحكم



من حكم بينهما هذا قوله في طوقه ومن سواه كان المدعى عليه من اهل القرية الشرف والقبيل والحقه من ان  
 حضر مع جدي عند شريح وحضر عمر مع ابي عند زيد من ثاب الحكم بينهما في اراء وحكم حضور المصير  
 الجاهل بحكم الخلف كان بينهم وقال بن عبد الله ان كان المدعى عليه من اهل الشرف والحق عند السلطان  
 وجده الحاكم من بين اهل الجاهل والحق لا ينفك خصمه ويعينه من معاودة الاستعداد عليه وانما  
 من في الحق واجاب من حجة ما لا يراى في حيا وحضوره وبالقضا نزول الشرف بحكم الحكم انما  
 في وجوب احضاره على الحاكم وهو منصف بالاصل او الغرض اتصال الحق الى المصطفى فلا يتوقف ذلك على  
 لاسكان الحق على ما ذكره بن بدي وقيل اخذوا بالوجوب وهو الحق لا عدم احضار غيره من قد يكون منعا من  
 الوجود للمتهم في قوله فاحكم بين الناس ما الحق ولا تنفع الهوى ويكون ايقم حملا لذلك الشرف على  
 التكميل على مجلس الشرف وعدم الاذعان والتواضع واجتمعت بنا في ذلك وجوب التواضع بين الخصم  
 بجني قوله لو اجد المدعى مع من الذي على يمينه ما حبر هذا الحكم هو المهور بين الاطراف حتى  
 ان السبب من قال انهما اتفقت به الا انه صبر وهو قول في بئر وفيه في غير وعلى في الرضا ورو  
 المستند رواه ابن الجني عن ابن محبوب عن محمد بن مسلم عن في ان النبي سمع من ابي ان مقدم صاحب  
 البهمن بالجلس في الكلام وقال في في ومنهم من قال بغير بينهما ومنهم من قال بخبر الحاكم في ا  
 من سواه منهما ومنهم من قال بغيرهما حتى يقتضي بطلانهما ومنهم من قال بخلاف كل منهما لهما  
 ثم قال ولو قلنا بالقرعة كما قالوا لاصحاب الشفا فهو كان حوثا لا نرد هذا في كل شكل وقال في ذلك  
 الغرض ان قوله وفي تسليم الغرض او رايته واستمر منها بحسب هذه رواية التكميل من القوم عن  
 على ان كان مجلس في الدين ثم ينظر ان كان له مال اعطى الغرض وان لم يكن له مال دفع الغرض  
 فيقول استعوا به ما شئتم ان شئتم واجزه وان شئتم استعملوه وللراية والاشهر لم ينفك عليها  
 مع قال الا في هي ما رواه زيار عن في ثم قال كان على من لا يجلس في السبي الا ثلثة الغاصب ومن  
 قال التيم ظنا ومن لو من على امانة قد ذهب بها وان وجد له شيئا ما عد غايبا كان او شاهدها  
 وهذه ليس فيها ما يدل على المدعى حتى يكون اشهر من الا ذلك ولعل في اراء الشاه شهرة الحكم بين  
 لا شهرة الرضاية كغيره خلافه على ان هذا اعلم ان في كفي يبر في رواية التكميل وبغيره  
 حرمه وقال في في لاسلم الا لغرضه لان الاصل براءة الذم والحق له ثم نظروا الى مستره وهو اختيار  
 وقال ان رواية التكميل عن محمد بن الحسن بن علي بن الغائبان وقال في في الشاهم لا يجوز الغرض ليس عليه  
 من اختياره لانه يمكن من اداسه عليه لانه لا يوف بين الغرض على المال وبين الغرض على الخصم

ولذا

ولذا امتنع القادر على التكسب من اخذ الزكاة وهو كلام حسن وعلمه القوي لا يجمع بين الغنيان والراية  
قوله واما كلامه فمضد بيم المدعي الا بغيره فان قال نعم امر باحضار هذا الكلام منع بيم كلامه في  
 بيم وهو غير مدعيه الا احضار البينة حق المدعي فهو موكل اليه لا الى الحاكم كما قال في في مكسب وناصري  
 من والاول خلاف الا من بل يعرف الحاكم ان له احضارها ان شاء في في تكفيل المدعي عليه هذا ورو  
 يريد بغيره هنا اي عند غير البينة ومشا القوم من اختلاف الاطراف فان في في بيم وفيه عمرو في  
 ورو حرمه قالوا لا تكفله الا ان ابن حزم في ذلك بيمه في ايام وقال في في في دين بيم من بعدم تكفيل ائمة  
 البينة وللقاضي الغولان في الحاكم لا كالتبني والمهديه كالحلاق وطوى ان التكفيل موكل بالنظر الحاكم  
 فان الحكم يختلف باختلاف الغرض فان الغرض قد يكون لطلب ما غرضه من المصلحة في تكفيل  
 لزم فيض حق المسلم وقد لا يكون لذلك بل يكون ذامرة وحشمة ومكنته فلا حاجة الى تكفيل  
 لعدم ثبوت الحق والامن من متابعه ورواها كان المدعي محمدا لا يكون طلبه للتكفيل وسبيل ذلك اخذ  
 الاستخفاف في قولوا فام بيمه فيض فيض وقيل يعمل بها ما لم يشترط الحاكم سقوط الحق يريد ان يترك  
 الغرض وحلفه سقط الحق والاعطى له المفاضلة لغيره من حلفه فله صدق ومن حلفه فله  
 ومن لم يرض فليس من اشرف شيئا اما لزام بيمه فيض في قول قوله في في بيمه لاكم هذه  
 للروايات المتعارضة بذلك ولما تقدم في الحديث وايضا التيم على المدعي عليه كما ان البينة  
 المدعي وكما لا يسمع من المدعي عليه مع البينة فكذلك لا يسمع البينة مع البهمن قوله في في ا  
 ورو حرمه انه يعمل باليمين ما لم يشترط الحاكم سقوط الحق بيمينه واحضار امان حكم البينة الا ان  
 كما ان رواه بعد البهمن بل من الحق فذلك اذا قامت البينة عليه بعد الموت واجيب منع السأوة قوله  
 في في وهو لا يسمع البينة مع علم المدعي في ساء ورواها بالبهمن اما لو سبى البينة ولم يعلم بها  
 وان بان قوله في امان حقه ولم يعلم بالبينة ولم يعلم ان هناك بينة حقون المعاملة فانما البينة  
 في هذه الصورة ويظهر من كلامه في في في اعتبار هذه الغرض وكذا اختياره البينة من والقوم  
 الاول او يبرين ابي يعقوب عن القوم ذهبوا الى حق المدعي ولا عرق له قال قلت له وان كان البينة  
 ما له في ان نعم وان اقام بعد ما استخافه حسنة فسا مراما كان له فانه البهمن ابطال كما اقامه في  
 ما استخافه عليه قال رسول الله من حلف لكم فصدقوه ومن ساءكم باشر فاعطوه وذهبوا الى ان البينة  
 المدعي ولا عرق له قوله في في في التكميل البهمن واصرف فوض عليه بالسكول وهو المروي وقيل في البهمن على المدعي  
 فان حلفه ثبت حقه وان سلك على الغرض لا يجوز التكميل قوله في في في بيمه ورواها في رواية ومستند

٥٣٧







بطلت الحج مع نظائر الدم وموت شهيد الاصل والضمير **الاول** لا شيء الا انما لم اتم الخصومات في قضية واحدة فان  
 واقع الحكم عليهم ان حكم آخر فادام بخلاف الحكم الثاني ما حكم به الاول استمر المنازع وهو من عظم  
 لوزن نص الحكم هذا كله في حق من لا يملك الحق ودون ذلك يثبت بالانقضاء بالانقضاء بالانقضاء بالانقضاء  
 الوجه المذكور وهو من سائر ما كان مع كذا في **الاول** والضمير من الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو كخط احوط  
 واذا اعدت الشهادة كفت الطعن في حق من القدر وكلما انشا في اجراءه غير المتع على من كان له الخطر في  
 وكلما لا يملك او اجد ان اذ لم يكن في القضية ضرورة كالارض والشعب ومع الضرر لا يجبر المتع لما كانت  
 مينا من نظام الانشاء بالانقضاءات لتمام من المعارض في قوله من حالي كم ما في الارض وقوله من التا  
 مسطون على اموالهم شريعت العنصر لذلك ولذا لا يفرق بينهما ان المنة تسريهما اذا فرغ هذا فاعلم ان  
**تتبع** هذا البحث يتم بغير انقضاء لو طلب من غير من اعد حكمه على من شرط في احكامهم ثبوت الملك عند  
 الحكم ام لا فان في كل وقت لا يشترط نعم الا ان يكون في مداهم ولا منازع لهم لان المدد دليل الملك وما قال  
 ان لا نضم الا بعد ثبوت الملك والاذ كان حكما لهم بالملك من غير من هو باطل وانهم يلزم من  
 انقضاء وهو باطل انهم واجبا في ما نهى من هذا بان يترك صورة بغير ان العنصر يقولون وجب لو كان  
 قد حكم لهم بالملك وانما امره قول لا يترك بغير الحكم بالملك وكان الاقوال متوافقة في ذلك **الاول** لا يشترط  
 حضور قاسم لان المقصود حصول كل حق او صلاح فاذ حصل من الشك كفي نعم حضوره احوط لانه اجده من  
 خصوصنا اذا كان من قبل الاقسام وان الحكم يقطع الشك عن الحق في الحاشية **الاول** لا يشترط مع بقوله  
 التهام والقدر في الزايف من ارباب العنق ان كان القاسم من قبل الاقسام لان وعنه يترك حكمه فلا يجزى  
 الرضا انما هو ما يثبت بقاسم بغير عدل وافر في قبل من شرط الرضا من ارباب الحق فام لا يحصل الاشارة **الاول**  
 بغير الشك وان القدر متاعا فغير حكم الحكم ولم يحصل ويجعل عدمه لانه لا يترك سبب الصواب وقد  
 مع الرضا السابق والرضا بالسبب بغير هذا الحكم فلا يشترط على الرضا انما الشك عليه فلا يفرق من  
 الرضا قبل وصورة الرضا ان يقول وضيت بالقدر **الاول** القدر الذي لا يتبعه الا جبر المتع ما هو قبل حواله  
 لو لم يتبعه بغير بعضا من التفتير والجواهر في حال ذلك وقبل هو ما لا يتبعه بغيره فانه كان يتبعه  
 مع الشك وقبل اعتم من ذلك وهو ما لا يتبعه بغيره بغيره بغيره والحق الاخر لولهم لا يترك  
 ضررا وهو علم **الاول** ان لو كان طالب الضمير هو المعتبر دون من يتركه على الجبر المتع ام لا حكمه في كل خبر فاولان  
 والحق ان لو لم يترك الضمير بعد الانقضاء فلا يجبر المتع لانه ان لا يترك المال الذي يتركه وان يتركه ففصلان  
 اجب لانه الناس مسطون على اموالهم فالحل ضرر الشك عنده اعظم نقصان التهمة **الاول** لا يترك الرضا

حسب

بحسب عمدة الشريعة او بحسب عمدة الشهادت مثل ان يكون الاول السادس والثاني الثالث والثالث القف **الاول** حاشا  
 حكمه في طائفة من لم يتبع احدها والحق ان يكون العهد بعد الرضا فيكون ثلث وثلاثون في  
 الدرجة المذكورة لان كونه سلفا من غير ما يذهب حل في حق الضمير لا يوجب لغيره فاما في كل من الارض  
 كان فصلا فصلا فغيره فاما قبل ان يصير في سلا او بعد ان يستند حشره فلا يصح له بغير من عرف الجواز **الاول**  
 التلذذ وقال في لا يفرق في حق البطل بل يباع وقسم ثلثا او قسم جزءا انما هو ان يفرق وهذا احسن لا  
 اجد من العيب **حج** او ادخل احد المتعاضدين الغلط عليه وحصول نفع من جهته قال في كل ان كانت  
 اجبا بان يكون الحكم قد نصيب فاما ما قبل وقوله **الاول** البينة او با حلف المدعي لخطا لانه انما  
 امين وان كانت تسري في ارض كالحلوا لاحدها والسلف الاخر او كان بهما ده فان انشأ با نفسه  
 لم ينفذ له عواذ انه هو الذي ترك حقه ان كان صادقا وقال بين يده فقبل وقوله بالبينتين ينفذ العلم  
 والضمير والطلق وهو المختار والجواب عما ذكره من انه يتم على تقدير علم المدعي وانما على تقدير جهله  
 ونسبانه فلا وجه له طلب حقه والبينتين لصلوات الغريم لغيره واستحقاق بعض المضمون فاما **الاول**  
 معينا وحاشا **الاول** ان كان في نصيب الحق في بالسوة بل يظل الضمير لا مكان اخر اجبر من نصيب  
 كل منهما ولا يفرق لما بيننا من المساواة اللهم الا ان يحصل بذلك نقص في حصته احدها **الاول**  
 الغاوت في بطل الضمير وكذا ان كان الذين في حصته احدها طلبة او اكثره لخصم النفاذ **الاول**  
 احدها البطلان لان احد الشريكين وهو المستحق لم يحصل ولم يرض بالضمير وكل فسر هذا لما فيها  
 ما قلناه وانما فيها قوله في ط وهو الحق في غير المستحق وبقي القدر المستحق مشتركا مع كل واحد من  
 الشريكين **الاول** ان فيهما **الاول** لو ظهر عيب في نصيب احدهم احل البطلان لانقضاء العهد بل الذي هو شرط  
 واحل الضمير والمطالبة بالارض لاصلا لغيره الضمير لكن حيث حصل النقص في نصيب ملك حاشا  
 الجور بالارض هذا مع الرضا من الشريكة بالارض والآن نقض الضمير **الاول** الذي هو الذي يترك  
 لترك الضمير وقبل الذي يترك خلاف الاصل **الاول** او في حقيقتنا الدخول لغرض الطلب قالوا ولم  
 يدينون وشيئا قبل هو اما فتر الاشارات الى تفسير شيئا بل وان يترك بل ملكا او حقا او بغيره او في  
 دونه فتر ان من الامور السببية التي تنقل الى النسب والاشياء هنا المدعي والمدعى عليه  
 فاحتمل ان يرضى بها ولو كان يرضى احد المتعاضدين بمقابل التعريف الاخر استغنى بغير المدعي  
 عن يرضى المدعي عليه وقد ذكرنا في غيرنا **الاول** ان الذي يترك لترك الخصم من ارباب يترك  
 اي اذ لم يرضى عليه **الاول** ان الذي يترك ما يترك الاصل والقيم او يترك امره حقا فالمدعي عليه

٥٤١



انما الذي لا يترك لورثك المصير الذي يترك من اهل الاصل او انما يترك من اهل الاصل  
 اذ هو اولى في ذمته من اهل الاصل واما الذي يترك من اهل الاصل اذ اسكن اوزك وهو اولى في ذمته  
 والاصل لان الاصل والتم بقاء من يتركه وهو الذي لا يتركه وسكونه وبما في النظم  
 والاصل فان يتركه من اهل الاصل في حق من يتركه وهو الذي لا يتركه وقد ظهر في ذمته التعريف في سبيل  
 فذكر فيها مسئلة والثاني بذكر في المطلوب وتفرعها انما اذا سلم الزوجان قبل الدخول فقال  
 اسلمنا معا فانكاح باء فذلكت وفانكاح المراه بل التعاقب فلا تخاف بئسنا فان قلنا المدي هو الذي  
 لورثك فالراه مدعيه والزوج مدعي عليه فانه لا يتركه لو سكت فانه الزوج مدعيه فمقتضى النكاح  
 فخلت وبذلك اسلمنا انكاح وان قلنا المدي من غير النكاح فالزوج هو المدي لانه النكاح الذي  
 برغم خلاف النظم والمراه مدعي عليها لولا انهما النظم فخلت فاذ اختلف حكم ما يقع النكاح  
 وان قلنا ان المدي هو الذي يتركه خلاف الاصل فالراه مدعيه لان الاصل عدم تقدم احدهما  
 على الآخر وجعل الزوج هو الذي يتركه وسكونه لان النكاح حقه فاذ لم يطل بها وقت وجب لانك  
 لو سكت لانه بعد ثبوت الحق بصير مدعيه والزم من ثبوتها ومعنى قولهم انه لو ترك ابي لم يحكم انما  
 عليه الحق والذي قد ذكره الاصل الذي يتركه المراه المدعيه عليه وعدم تركه الزم من اهل الاصل  
 وعلى الثاني هو المدعي لانه لا يتم ارتفاع النكاح والقسم والامتناع والبراءة الدعوى بمقتضى النظم  
 هذا احتياط في بيع فلو قال الحق او اتهم لم يقع ونقل عن ابن مائة سنة معناه في التمسك وبما في  
 المتك قال وهو بعد عن شجرة الدعوى وبما في ذلك ان الدعوى ملو ومنه لسانها المستلزم الحكم  
 بها والحاصل هذه بالملز لا هنا التعويض وزوده من دفعه من اذ كان من اصله عدم الشك  
 المؤيد بعدم فاحكم بينهم بما ازل الله والاخوة الا انهم لو فات احد الفوط وحصل الغرم في يد  
 المدي مال كان له المفاضلة والفوط المنفعة من ارضه يكون الدعوى مدعيه بها تكون الدعوى من غير النكاح  
 باء لا يكون حيا حيا وهذا كسجرت في هذه الصور لم يستغنى المدي بالاختلاف لان الغرم الجبار  
 في جهات القضاء والمدي يمكن من الاثبات فلا وجه للمفاضلة وزوده في بيع في الاختلاف  
 من حيث فائدة من الاثبات عند الحاكم ومن عموم من اعتد من عليك فاعندوا عليه وما معوقات هذه  
 الزوط وذلك في صور لا يكون المدي عبئا ولا حجة بها تكون الدعوى مدعيه بها والغرم حقه غير اذ في  
 فعلى الاول لراحتهم من المكان المبالغة التي يخرج من اخذ حقه معها وفي الثاني احتيا لان من حيث  
 اوزاره النافع من الشك على موافق الاية من الطائفة للبع لمضاهية المستلزم لجواز الاختلاف

الاخرى لعدم من اعتد من عليك فاعندوا عليه وفي الثالث انهم لسانها من حيث بدله النافع من الشك  
 ومن عدم الزوط بقاء على عديم البذل والا في الاول لعدم الضرورة لما من على خلاف الاصل وفي الرابع  
 يجوز قطعها اذا تفرع هذا المفاضلة المذكورة من شرطه فيكون الذي يتركها ما بالاختلاف فلو كان  
 او سكتها لم يمين وفي حكم النظم لولا كانت المسئلة خلافتكم وهب من غير ان مرض مؤيد ولا يخرج من  
 الثالث فانه لا يجوز لوراثة المفاضلة مع كون الميت مضافا لجواز استيفاء الجواز الا ان يحكم له حكم  
 بطلان ما زاد في المفاضلة من عدم دفع الفضة المحتقة معها بل لا ينبغي الا ان لا يقدم اداء الفضة  
 ان انتهاك العرض ومن المصلحة كما لو وجد عين ماله او عوضها وحان النسبة الى الشتر فيكون نفسه  
 القول بوضع الفضة في حال غير جماع بشرط عدم كون المال او مدعيه عند لقوله من اولى الاثبات الى من  
 اثبتك ولا من من حانك وقال يرفع بالجواز لاختلاف الجواز ومنع كون هذا احتيا لانه على احسان الحكم  
 براءة من شرطه ولما روي ان التمسك قال ليعتد بمت من غير جدي ما يكفيك وذلك بالعرف وما ان الرجل  
 قالو بعد من المراه هم نعمة لك مكروها المكان الذي تروى لو كان من غير حسن الحق اذا كان الفاضل  
 للمفاضلة من حسن الحق وضعت المراه من مائة فيدر احد حقه ومائة اذا كان من غير حسن كان معتبرا بين  
 احدهما البينة العدل فقامت من حقه من ملك بالاختلاف وبذلك في جهات مدعيه واحد الدعوى  
 حقه بغير هذا اهل في جهات المدعيه لا يدرى في جهات المدعيه لا يدرى في جهات المدعيه لا يدرى في جهات المدعيه  
 فقامت فاضلا كالقولي الدعوى وقال قد يدخل في مائة لانه قضى لم ياذن فيه المالك واخذت وولده  
 الاول لان القضي يولاه من غير شغل المالك لا ينفذ في جهات المدعيه لان ذلك كيد المالك وفعله ينافي عند  
 القضي هنا من هذا الباب وما في النظم احوط للمراه وفي مقام الدعوى المبرور زوده اشبه الجواز المدعي  
 برام ان يقع الحكم به وان كان مجهولا ولا فاقول فحق الدعوى فيه مع الجواز لاجتماعها كالوصية والمجهول  
 الا براه والنافع في جهات المدعيه قال في حقه لا تنفع الدعوى به لعدم الغائبة اعني حكم الحاكم بها الواجب  
 المدعي عليه يتم ثم اعني من نفسه بغيره الا في الجواز واجاب بالحق بانها لو كانت المقر الفصل لكان  
 رجع عن اوزاره بخلاف المدعي فاقولوا لبيانها بالتفصيل لا يرجع لان الشك عليه وزوده في جهات المدعيه  
 مما قاله في ذلك لاختلاف الجواز وهو من جهة المدعي لانه المدعي يملك حقه كما لو علم انه زنا او زنا لا يملك  
 شخصه ولا يملكه في نفسه فلو جعل له الدعوى طريقا لانه ذلك لا يملك حقه من غيره ولا يملك  
 سفينته في الجواز حقه الدعوى لانه لا يملك حقه الدعوى في الجواز وفي الرواية ضعف هذا الحكم  
 ذكره في جهات المدعيه والمستلزم لانه الشك في الصم ثم وضعها ان الشك في لغير النظم مع







من غير ربح ولا الحكم على ما يصلح له لو كان حقا لم يكن المال مال شخص بقية المبيع كونه صالحا لذلك العرف  
 وسياق التزوم انما جاز ان يكون الزاد ابا لواقع فثبت من غير ان يملكه وسلاحا وثبت للرجل  
 او احت ثوبه منها حليا ومغنايع وقصا مطرقة بالذهب ويكون ذلك عند ربحها فالحكم على ما يصلح  
 لزم الحكم بما لا الانسان لغيره لا يتم قال النبي متى حق حكم بالقيم ومساؤا كونه هو الظن لا فاقول فنع ان ذلك هو  
 القم لا فاقول والحق غير ما نفع من النقص ومع ما ذكرناه من الاحتياط لا رجحان ولنا ما ذكره من العرف  
 فنحن لا نذكر ان فاعدا شريعتنا لم الحكم بذلك في غير الزوجين لم يحصل التراضي بهن وحل وامرأة حنة  
 وهو ما لم يكن الثالث في غناوين البينات بقبول مع الغرض المخرج اذ استشهدنا بالملك المطلق على الاشياء  
 ولصاحب اليد لو عرفت بغيره بالسبب كالتنازع وقدم الملك وكذا الاستيلاء ولو شاع وبما في السبب  
 استشهدنا انما الفاضل خارج غناوين البينات هو متاها في الحكم بحيث لا يملك المبيع بينهما وهو شخص بين الفاضل  
 والناقد والراهن ومثلهما ومثلهما فالاستيلاء لا ينافي ولا يفتقر اليه شاعده وبعث وشاعده ولم يفتقر  
 وهل يفتقر بشيئين شاعده قال نعم وهو بناء وادعوت هذا فنقول انما ان يكون المتيقن في يده  
 المتنازع عنه فاستدركه في يده معا وفي يده ثالثا فالاستيلاء لا ينافي في هذا الفصل  
 ان كان يكون في يده احدها فانما ان تشهد البينات معا بالملك المطلق واستشهد لاحدهما بالرجحان والسبب  
 او بالسبب لانهما اختلاف الاصحاب فيه فقال في حق بعض اصحاب اليد على رابع جازين النبي متى انه  
 قضى لصاحب اليد لما اقام كل واحد البينة انما له بينة حجة وكذا رابع عن القسم ليس فيها حق لا يبر  
 قضى لذي اليد مع البينة السبب لا يتم وقال في بركة واختاره من وقف ومرة بعض الفاضل رابع شيئا بل هو متم  
 على المدعي واليهان على من انكره الا لزم الاستدراك ولم يبر طرف بينهما فكيف فصل بينهما فلا اخذك وحقق  
 الخارج معدي على ذي اليد لما تقدم في تقريره ان يترك لوزنك فتكون البينة بغيره فيفرض له وهو  
 المطلوب ان تشهد لاحدهما بالسبب فان كان هو الخارج في الحكم لغيره وان كان هو الداخل فقال  
 من يتنقض للمخارج عملا بقوله ثم البينة على المدعي وقال نفى نفى الداخل لانه يده بالسبب والحد  
 جاز ان تشهد بالسبب لما في رابعه من ضرورة القسم انه يرضى للمخارج ومن رابعه عن على ان يرضى  
 اليه واختاره في حق من وزنوا القنوق على الاول ولو كانت في يدها قضى لهما لكل منهما بما في يده الاخر  
 فيكون بينهما نصفان هذا هو القسم الثاني وهو ان يكون في يدها فان قلنا قضى للخارج قضى للمدخل  
 في يده الاخر فيكون بينهما نصفان على التقديرين سواء انا ما يثبت اولى بهما بغيره ويكون لكل منهما  
 على صاحبه فان حلفوا او نكلا فالحكم كما تقدم وان حلف احدهما وحلف الاخر قضى لصاحبه انما انما

احدها

لحدوها بغيره فانه يقول له المبيع لنا يد غناوين البينة **والملك المطلق** في يده ثالث فقبول بالاعتدال والاخر فان  
 عدله وكثرة اقر بينهما وفي حق بغيره بينهما ان تشهدنا بالملك المطلق ويقسم بينهما ان تشهدنا بالملك المطلق  
 والاول اشبه هذا هو القسم الثالث وبغيره واثبات من قسمه وتقسيمها فاولا حكاها في هذه الاقوال  
 وقال ان الاول اشبه ووجه الاستنباط انهما بيناتان لغا وضنا ولا وجه لاحدهما على الاخر فلو  
 ابطا لهما فتصديق المبيع بينهما بالقسمة ووجه الثاني وثوق بين الملك المطلق والمقتد بان في **البر**  
 بينهما وفي ان تشهد معا بالسبب قسرت والعين بينهما وان شهدت لاحدهما بالمقتد فقبول بها لهما  
 والغزلان الحكيمان بعد الشكاي وفي القعدة العدة عند الاكثر لا في بعضهم مع من التوجه بالكثر بل  
 العدة لا لغيره وهو ضعيف **كتاب الشك** اهلنا فوايد الشك في اداة لعدنا من تشهد معي حضوره من قوله  
 في شهد معكم الشهر فبعد اومن شهد معي علم وعلى ذلك سقي ثم شهد ابي علم وشعرنا احدا  
 عن علم الشهر بشيئين حق لغيره او غيره عندنا على جهته الزعمون **انما الاستنباط** او مشورع بالتحري في قوله  
 واستشهد والاثبات بعينه وفي قوله واستشهد واستشهد من رجاءكم وفي السنة البينة على الشك  
 والاجتماع وهو ظاهر **انما الاستنباط** اذ متى يتم به نظام التوجه اذ المعاملات ضرورية فيه والطابع ما  
 الى الشر ويحرم مال الغير لذلك قال علي رضي الله عنه انما استنباط اذ اعمل للمخاض  
 قال ثم اذا كان القدر طبائعا فانفرد كل واحد بمجره واذا كان الى الملك كانت واجبة في البر  
 ولا تغفل شيئا من القسمة بأكمل وقبل تغفل اذا ابلغ عشر وهو شاة اما الاول فلا نقا في جاز  
 وضع العلم فلا وثوق باختياره فلا تغفل شيئا منه ولقولهم واستشهد واستشهد من رجاءكم  
 وانما القدر الشك بالبر حكا في حق من رابعه الطبعي اذ ابلغ عشر جاز امره وجازت شيئا من حرك  
 يده بغيره طاعة من يده عن القسم فيقول شيئا منه ثم وهو يحصل على العشر اذ لا قابل يقوله الدار  
 العشر والعشر على الاول في صورة الجراح لما ياتي **انما اختلاف** عناية الاصحاب في قبول شيئا من حكم في  
 الجنابات وبحصولها القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم يختلفوا ويؤخذ باول قولهم وشعرنا  
 او بغيره الا خلاف عند الاصحاب في قبول شيئا من اقام في الجنابات في الجراح وانما اختلافت عناية  
 في شرطها فقال لا بد قبل شيئا من اقام في الجراح والغصا من اذا كانوا يعقلون ما يشهدون ببر وجوه  
 ما اول كلامهم لا ياتي في وثوق في بركة فصل في الشك والفتن من ويؤخذ باول كلامهم وقال في  
 في تغفل شيئا من الجراح ما لم يفرحوا اذا اجتمعوا على سبائهم وقال الحق القدر المجمع عليه القول في  
 الجراح مع بلوغ العشر ويؤخذ باول كلامهم وروي جميل عن القسم تغفل شيئا من اقام في القتل ويؤخذ باول







التيهم والغير بغير الحق واليمين المرفوعة ومنها انه الزور وشي الخ واستحالة الكعبة والشرع ونكث الصفة  
 والشرع بعد الحق والباس من دونه الله والامن من مكاشته وعقوق الوالدات وكل ذلك ورد في احاديث  
 وورد فيهم النبوة وورد في السنن اجمع ومعنى السبيل فضل الماء وعدم التنزه من البول وشتم الوالدات  
 والاضطراب في الرتبة وورد في ابن عباس انه يقول في الكلب السبعين اذبه وفي رواية في سجادة اوب  
 غيره انه لا يفر مع استغفارا ولا يصغر مع اضطرار او امر الله الا اوار على الصغير قال شيخنا الشهيد هو  
 انما يعلى وهو لا يصغر على نوع واحد من الضعفاء بلا تمييز او الاكثا من جنس الضعفاء بلا تمييز وانما  
 حكمه وهو العزم على تلك الضعفاء بعد الفراغ منها انما من فعل الصغير ولم يخطئ بها له بعدها تمييز ولا  
 عزم على فعلها فانما انما في مقتضى فعله من تلك الاعمال الضعفاء من الصلاة والقيام والوضوء  
 كما جاء في الاخبار **والشهادة** اذ اناب المالك من معصية كبرى كانت او صغرى تمييزا كما فعل بشرط في قوله  
 شيئا منه وثبتت عندنا الاستبراء فيهما استبراء في توبته وصلاحيته سريرة قال الشهيد  
 الظاهر ذلك لاسيما لا تحقق التوبة بدونه ولا يفتقر الى ذلك وقد روي بعض العامة يستبراء في نفسه  
 هو عظم اذ المعبر عن صدق توبته وهو يختلف بحسب الاعمال والاحوال المستفاد  
 من القران على ان بعض الذنوب يكفي في التوبة منها مجزئ كما من غير استبراء كمن غفبت عليه التوبة  
 او الوصية فامتنع منها ثم عاد فان العود بغيره من غير نظر اذ العود من الظاهر والندم على الذنب  
 الثاني نعم من كلامه في عدم الاستبراء بالخيار لا ندر قال في المشهور في الفقه يقول له الحكم بان  
 اخبر شيئا من ذلك وهو توبته الا انما يصح توبته فيحكم بانها عملا به ليل الاستبراء خصوصاً والاثوب  
 الغالبية عن معلومنا انهم مكلفون بفعل احوال والظن انما انما اناب الفريز والاحلاس وغيره من قول  
 الشهادة فادركه ولا تقبل شيئا من الفاذق وقيل لو تاب وحده توبته اذ ان نفسه وفيه قول اخر  
 لجمع الاضحاب وولن الأثر على قول شهادة الفاذق بعد توبته واصلاح عمله ثم اختلفوا في  
 مسئلتين **الاولى** متى التوبة هنا فقال في تروين ترو ان اب عتيل هو ان يكذب نفسه فيما كان  
 قد ذنب به واحقوا عليه روايتا في القصاص عن الظن ثم قال ما التزم من الفاذق بعد ما انما عليه  
 الحد فقال بكذب نفسه وقال في طه هو ان يقول القاذق يا طاهر حرام فاذ قال ذلك فقد كذب  
 نفسه وقيل ولا اهود الا ما فلك لا تروى ما كان معاذ فاذ اخبر عن الخبر الصادق بان كذب  
 كان كاذبا فاعلا الصبح واخبره من وقال من خرج ان كان صادقا قال القاذق حرام ولا اهود  
 لما فلك وان كان كاذبا قال كذبت فيما فلك وقال متدين لك وعقد انتم مع القاذق يقول احطأ وكل

سبعة فقال هو كاذب

قول

قولهم وحده الفتوى وعلى الاقوال كلها لا بد من ايقاعه ذلك عند من ذنب عندك وعند الحاكم الذي حقه ذلك  
 عند ذنب من الناس **الثاني** انفق على القران الاصلاح من الاستبراء على التوبة وهل يشترط انما على ذلك قال  
 من خرج من بشرط معناه انفسا وفي الكتاب للعطف المنفصل للعارف في قوله نعم الا انك تروى ما هو اولى  
 في توبته لا يشترط معناه واختاره من لان الاستبراء على التوبة اصلاح والامر المطلق بكفى فيه بالمعنى وقال في  
 ما يشترط في الكاذب لا في الصادق واختاره من **الثاني** وفي قول شهادة الفاذق لا يشترط في غيره  
 قال من قبل للابن ابي قوله نعم كونهما من بالفسط عهدة شهادة ولو عمل انفسكم او الوالدات والا فزيت  
 وقال الشيخان وابا تروى وحقق من خرج من من بعدم القبول واجتمع عليه في باجماع الفريز  
 اخبره نكاحا بان انما تروى الا تروى الا فاعمله لا يستلزم قول الحاكم بل يابده تروى الا ان كان ناسا  
 وفيه نظر لان الاثر بالافاضة مع عدم القبول يخرج من الامر من عاين الذي شرع لاجلها لانه المفسوس  
 الاثر بالافاضة انما هو بقول البينة والحكم بها واستدل من في لفه بقوله نعم وصاحبهما في الدنيا  
 معروفا وليس من المعروف الشهادة عليه والرواية عليه والظاهر فيكون ذلك معصية ولا تروى  
 عقوق وفيه ارجح نظر لانما يقع ان ذلك صفات المعروف بل هو المعروف بعينه والامام صاحب الامر وبالظاهر  
 وفيه من المعصية مع امره وهو باطل اجماعا ومنع ان ذلك عقوق خصوصاً مع غيب الا فاعمله  
 الراجح من ذهب حتى لم يسل ولا تروى الا يجوز موافقتهما على الفرق اجماعا فكذا على غير  
 من المحدثات **والثاني** ويخرج على قول الشيخين **الثالث** لا يوفى في عدم القبول بين الولد والاب والابن **الثاني** قيل  
 الشهادة على الامم **الثاني** هل حكم الحد الاب وان عدا حكم الاب في المنع اشكال بين على انه هل هو واجب  
 او جاز فعمل الاول لا يقبل لمساواة الاب في وجوب التعظيم وحرمة العقوف وعلى الثاني يقبل وانما  
 السعد الثاني والثالث **الاول** لا يوفى في الشهادة بين المائنة وغيرهما من حد او عصا من  
 او غيرهما **الثاني** هل على الاب واجبة في حق الاجنب لوجوب المنفعة وانما المنفعة في حمل  
 المنع لوجه بعض الشهادة فلا شفع في الثاني والابن **الاول** وفي حكم الشهادة على العدة والحد  
**الثاني** وكذا قيل في الشهادة الزوجه لا وجه له بشرط بعض الاضحاب انضمام غيره من اهل الشهادة كذا  
 في الزوجه وتماضي منها الا شرط الله بشرط الاضحاب في تروين بدولا نعم مستندهما الا  
 مناداه في بيت والهلبي في كتابه عن العلوي عن القم **الثاني** هل على الاضحاب في الزوجه حقة  
 لان الزوجه قال في التمتع الاشرط في المرأة لضعف عواصمها فلا بد من حذرها انما  
 الزوجه فاحتمل صير توبته الفتوى في المراجع بمعنى من دواعي الرغبة والحاجة انصره فحقق العدة وحصل

٥٥٦



العقل وعدم قبول الاضطرار لا يضر في الاضطرار مع ظهور الفائدة اذ يقع فيها ذوق الامتناع منها فثبت  
 بنها حد معين وعلى قول لا يقع فيها ذوق الامتناع وحدها بالواقع في الوضوء وان لم يكن معنى اخر لها  
 قوله لا يقع فيها ذوق الامتناع والضعف لا يقع في الضعف والاضطرار على الاضطرار **مسألة** ان العبد لا يقع  
 من قبول الشهادة وان تأكدت الصحة والملاطفة لان العبد لا يرضى حصاة العقل بغيره من الشهادة  
 ولا ان الرجل انما يقبل على احواله مما ملته من صدقة لا اعداه ولا يكون العبد لا يرضى بها  
 من القبول **مسألة** ان قبول الشهادة لا يقع في الضعف ولا في العجز ولا في عدم القدرة على العمل في الضعف  
 لان عدم القدرة على العمل لا يقع في الضعف ولا في العجز ولا في عدم القدرة على العمل في الضعف  
 المسلم العدل غير الماتم بما يمنع من الشهادة وهو مذنب بن فسوقه وقال في بقره في القبول  
 وبين حذره وبين لا يقبل منها ومنه عند بن علي ورواه عنه ورواه عنه في سنن ابن القاسم قال  
 كان امير المؤمنين لا يقبل منها ولا يجوزها في ذوقه بل في ذوقه ذلك في ذوقه بل في ذوقه  
 هو اجبر له لا يقع في الضعف ولا في العجز ولا في عدم القدرة على العمل في الضعف  
 قال سألته عن رجل اشهد اجبره على شهادة ثم فارقها بعد ان شهد بها وادعى فقال  
 نعم ومن ابي بصير عن القاسم بن ابي شهاب في الضعف اذ كان عتقا وبكره شهادة الاجبر لهما  
 ولا يباشرها ومنه العجز ولا يباشرها ومنه العجز قال من قال في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 ان نكحت فانه اوجر نكح او وقع في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 من القبول كما لو شهد له صاحب الثوب براء اذا استأجره لقصا منه او حيا منه فذلك لا يكون في  
 في الثوب الا ان يدعى بقاء الاخرة في ذوقه صاحب الثوب والا فلا ينعزل الا ان يقول شهدا ونكح  
 فقدم الضعف ورواه عن القاسم بن ابي شهاب في الضعف اذ كان عتقا وبكره شهادة الاجبر لهما  
 فيهما من حيث المهر وهو ضعيف كما ان في الاصول **مسألة** ولا يقبل التائب بغيره في ذوقه بل في ذوقه  
 به من مهادنة النفس فلا يرضى عنه هذا هو قول من رضى واحدا ومرة في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 في الموشى عن قاسم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 لا يرضى عن الشهادة وذلك ان الله اعطى ضئ وان منع مخط وقال بن سنان ان كان يحد ذلك ضئ  
 وهو قسروا عتقا فقبل لما تقدم فاما من اوجر ضئ في بعض الاحوال فلا يرضى بها ومنه  
 دليل عليه وحمل الزيادة على الاول وقول بن سنان لا يرضى به وليس حكم التائب من بقره لذكرها جبر  
 سوء المعيشة فانه ليس من ذلك لما ومنه سئل عما جبر الى مؤمن فكانما شكاه الى شره وشكاه

الكارهين كما انما اشهد في حكم التائب بغيره في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 اشهدا في الضعف وفي شهادة من على الموك لا ان اعطى هذا الضعف انما ورواه عن القاسم بن ابي شهاب  
 وانما ورواه عن القبول من عبد الرحمن بن الحجاج في الحسن بن القاسم قال قال امير المؤمنين ع لا يباشرها  
 الموك اذا كان عدلا وانما الاقوال هنا في طرفان ووسط انما الطرفان فاشهد ان الاول المنع مع وهو  
 ان الرجل يقبل ويستند الزيادة الا ان التائب القبول مع وهذا نقله عن بعض اصحابنا على انما ورواه  
 الزيادة انما ينشأ من الوسط فاقول **مسألة** من ادين بدين وهو المنع من القبول على العجز من المؤمنين مع واحذر  
 بالخبر عن العبد فانه يقبل منها في العبد على سبيل وعلى المؤمنين على الكفار فانه يقبل منها في العبد على  
 سائر اهل الملل غير المسلمين ويستند ورواه عن محمد بن مسلم عن قاسم لا يجوز شهادة العبد المسلم على  
 القاسم **مسألة** قول السيد ضئ في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 ساء انهم ولم يسلوا فيهم لا يعلمون **مسألة** ان قبول السيد ولا عليه وقبول القبول وعلم **مسألة** قول  
 ابن سنان لا يباشرها في العبد اذ لا يحد له بغير سببه وهو يعطى المنع من اعداء ذلك من حيث المهر لا في  
**مسألة** انما نقله في ذوقه وهو عدم القبول الا على مولاه والقول في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 الا انما على قول شهادة في كل عدل من الكتاب والسنة وانما من المنع على مولاه فلا يحد له بغير سببه  
 في حق **مسألة** قول السيد عبد بن علي انه ورواه في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 ورجع الى الولد وبكره لراى في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 الا انما في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 في الرثا ويقبل منها في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 لان هذه الشهادة الاضعية تكون شهادة وعلى سببها وقد ثبت انما لا يجوز شهادة العبد على  
 ساء انهم وبكره ان يباشرها في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 والضعف ان هنا احكاما فلهذا **مسألة** في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 وهذه شهادة السيد وقد تقدم انما لا يقبل كما هو قول السيد وبكره انما لا يجوز شهادة العبد على  
 لذلك **مسألة** في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
**مسألة** ان ذلك دعوى منى بالشهادة ولا يجوز فقول في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 ويقبل منها في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه بل في ذوقه  
 ان كان لا يرضى العجز وهو لسان مولاهما اعطى ما من القسم الثاني فلا يكون شهادة فلا يلزم العمل







قيم ان رسول الله اجازة لك وروى سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الشيخ عن ابي الحسن ثم اذا  
شهدت طالب الحق امرنا ان وجبت فوجبا لا نأقول انها فادان لا جاز من بها الا ان المثل في  
مع ان الثاني في مقلوع الوسط **وقد** ويقبل من مقلعات في العذرة وعبوب النساء الباطنة معنى فيولعن مقلعات  
عدم الانتفاء انهم الرجال ويعني انما يقبل في ذلك النساء مقلعات كما ظهر من مقلعات بائنة لا يجوز  
للرجال النظر الى ما ذكره ذلك ليس يعلم بل الحق جواز منها في الرجال في هذا القسم من مقلعات  
ومقتضى ان النساء كما نرى في علمه في كل واحد جواز النظر ليس علمه فامتنع الجواز انما علم عليه  
انها فالوجوب مع التوبة قبل وقت الاقامة **فما** بصيرة شاهدنا وضابط العلم مستندة للشهادة  
او التمسك **فما** انما لا تشهد الا من علم بالمشهور ولو جوزه **فما** لو لم يثبت من شهد بالحق وعلم  
لم يقصر على ان من شهد بالحق يكون شهد بالحق وهو غير عالم بدلالة المراد بالحق هو الثابت في نفس  
الاشياء ذكره في ان يكون سلطانا ويكون سلطانا كذا في كل الظن عن كفاية انما لعدم جواز المقلعات بقدر ذلك  
وهم يعلمون انهم لا يمكن علمنا بما شهد به لكان فادان على ان يكون عالما به لكان ذلك حرر العلم  
علم انما حرر من ربي القوا حشوا الى قوله وان تقولوا على انهم لا يعلمون **فما** لو لم يثبت من شهد بالحق وعلم  
الى النفس **فما** انما يحصل العلم به بالمشهور وهو حال العمل وان جوزه حصول التيقن منها به وفي كثير  
من التمسك كما شهد به من مع جوزه فضا نثر وانما شهد به مع جوزه انتفاء الشاهد بوجوب  
امراة مع جوزه سلطانا بل كغيره الاستصحاب **فما** مستند العلم بالمشاهدة او التمسك لانه الحواس  
اضطراب العلوم فمن فقد حشا فقد علمنا وبلاد بالمشاهدة هنا ما يشمل الابصار والشم والذوق  
والعلم فان فقد فضع الشهادة بما يقترن به الى غير ما ذكره وقدر المستند في شرط وجود العلم انما  
لذلك الشاهد والاول فضع من انما في قوله شهد الا حشوا انه يقصر ما ورد **فما** انما التمسك  
ببر النسب والملك والوقف والوجوب **فما** خالفنا ان **فما** ان من طرق علم الشاهد الاستصحاب  
اقتصر على الحق على النسب خالفنا من وجوبه وواجب من اعداه الشهادة على الشهادة الى ان  
يقبل باقراره او روي او غيرهما من الطرق والعقن الاكثر على ثبوت الملك المطلق بها والموت وفلان  
في ثبوت بها انهم والوقف والولا والملك والعقن واختره نفع وصحة واستدراكا على ان  
فلا تدر على الثابت وبقاء الشهادة بقاء مستبعد والشهادة انما انزعه من غير ما لم يسمع  
الاستصحاب لطلوع انما العقن ولا تدر في ملك فيمن يبيع الملك الثابت بها وانما الملك  
نحوكم بوجوبه اليه ثم لو جازته ولم نشاهد من لا طريق الى ذلك الا الاستصحاب فليعمل هذا

ان العلم بالوجوب جعل في النوازل وهو اخفى من الاستصحاب على ما باب ويكون الاخص سببا لا يقضي كون العلم  
اجاب نق بان النوازل لا بد ان يستند الى محسوس ومن العلوم ان الخبر لم يقصر وانما شهادة العقده  
ولا من اقرار النبي ثم بل العمل بالطبقات فقبل ان الاستصحاب الذي هو الطبقة الاولى قبل من شرط انما  
استصحابه لا محسوس فانه الخبر الاول او كذا ذلك بالحق لانهم شاهدوا **فما** التمسك في معنى الا  
قبل هو اجابنا وعنده قوله الحق وقبل اجابنا وصاحبه العلم وقبل احد الثابت كاف وقبل اذا شهد  
عد لان ما اذا التمسك شاهد اصل وهو الحق لا بد من اجابنا وعنده يستحيل عاذه في العلم على القدر  
الخبر عن انما الحق يخرج من ذلك ما دفع الاتفاق عليه فيبقى الثاني على منعه ولما تقدم من ان العلم  
في الشهادة **فما** لو كان الوجه في كل المشهور وعلمه بوجوب الشهادة المحي وان كان جليله على ثبوت الحكم  
الحكم نعم يستحب له اعلام المشهور عليه في الحال فلا يتمسك وقال بن بقا ليس شرط ان لا يشهد  
وكذا من حلق لم يثبت من غير الشهادة بل كان المستور ان يشهد عليه والمشهور خلاصه ان خلاص الشهادة  
والخبر عالم بما في الخبر من انما التمسك الشهادة فيجب عليه الدخول تحت عموم ولا باب الشهادة اذا  
دعوا **فما** ولو في العمل قوله ان الرد في الوجوب **فما** مستند ان **فما** لو يري انسان له اهل الشهادة في  
ادعي ولا حشر بله في ذلك العمل الشهادة هل يجب عليه ان يصدق في كل الوجوب وفي كل الجوز  
الامتناع وكذا قال بن بقا وقال بن بقا لا بد من العمل الامتناع اذ مع ضرر بله في العمل او بله في احد من  
ونابع حتى ومن دهر حتى وقال بن بقا لا يجب بل الانسان ان يتبع من ذلك واختره الا على كفاية  
على الكفاية لوجوبه **فما** لو لم يثبت ولا باب الشهادة اذا ما دعوا والمراد حال العمل وشهادتهم في الشهادة  
بما هو مستند له ومستند وذلك لانه كره بعد الامر بالاشهاد ولذلك فضا انهم في حال العمل  
كما رواه هشام بن سالم وقصر حال الاداة يقول ومن يكتمها فانه تائم فليحضر قبل من ان المراد  
بالاثر حال الاداة والاول **فما** ان ذلك مما يتبع نظام النوع اذ المعاملات في بيعة الشخص  
فيكون واجبا على الكفاية **فما** ان من باب الحسبة لا شأنا على منع الحق به من العدل وعلى اتصال  
الحق لا مستفاد **فما** انما في اقرار بان كرهته به هشام المذكورة ورواها في الضمان عن التمسك ثم اعلم  
ان قد يصير هذا الاجاب عينا كما لو فقد غير المدعي خصوصاً في الطلاق لعدم جوده ودين الشهادة  
**فما** اذا شهد الشاهد هل يجب عليه الا انما تدر لافان بن بقا **فما** انما لا يجب الا انما  
الامر حتى يطلو الحق والحق الوجوب علمه لزم ومن يكتمها فانه تائم فليحضر قبل ولا باب  
الشهادة اذا ما دعوا على النفي الاجاب ولما يثبت من قوله حتى المستحق يجب ولزم بكل الغريم











منه في اختياره في نفسه ان الكل ثم قال ونولج في في قوله ايضا نحن في المسئلة من المتوقفين وان كان قد  
قبل الحكم ان يمكن ثم حكم في الباب بان وجب بحد السماع ثم وجعها فانها في الاول لا وجب بحد السماع  
ولا بحد السماع في نفسه بعد امتناع ان كان قبل ونولج وان كان بعد ونولج في السماع غير من غير السماع  
فما فيها ولما قلنا سبب الغرض **كل ما بالحد** الحد وجع حدة وهو فعل التبع ونسب قبل اللوالب حداد  
قال الاشعري فما لم يبع وبكنا الجوهر عند حدها **وشرعا** عتبه تعلق بالام البدن عتبه انما  
كثيرا وجع الشهادة العتبه من المعادة والام نفذ العتبه ثم يقر بما وهو الدليل في نفسه  
بطول عمل العظم والنور في **الاول** في هذا الزا انما اجمع على تحصيل المثل وهو  
الذي يجب في ربحها في كل شرعية لحفظ السبب كما تقدم في صدر الكتاب **و** لا يكون العقد بحد شبهة  
القطر بشرط المذهب اب حنفية فان الحد يسقط عند بحد العقد على المحترمة لو كان عالما بالتحريم  
بقوله ثم ادرك الحد ودعا الضمانات وبشرط حنفية الشبهة بامر **م** ما حصل بمساشا التحريم  
السبب الذي يمنع النكاح لولا المانع وعدم الشرط فانه يوجد المانع وجوده بشرط منع ومع المانع  
عدم الشرط شبهة كما عقد على المحترمة والاستحباب والاستحباب وانما عندنا فالشبهة الدائرة للحد في  
الاظهر وقد طاق الشبهة على اصلها مع النسب لشبهة النكاح اسبب الملائكة **و** لو شئتم الاجتهاد  
لو جرحه فعلى الحد ودعا واليه اوتى وبان في المقام على الحد هو او عليه مثل وجع من ذكرنا انما  
بالحد فلهذا الزا على ما اخترنا من وجع بالوجوب وانما الزا بغير حشام بن بشر بن ابي الحسن ان  
ان امرنا شئتم بان جعل مواضعنا على انما امتنع رفع الى عمر فارسل الى علم فقال حدنا هو  
حدة مثل وعمل ما في في قوله قال في الاول واحتاد به من وهو الحق لا شرط الكليف بالعلم قبل  
عن نفسه انما امره بحد مثل حبل المائدة وعقبة الشبهة وليس ذلك بالتوقيف بل الحكم  
اولا لما فيها الاصول المقررة اذا عرفت هذا فان الشبهة قد جعل لها وقد تحصل الزا حاضرة في القول  
خاصة فاسما مما نلناه **و** ادعى المجنون عاقلة لا في وجوب الحد بحد او وجع الشيطان ولا على  
المجنون من نفسه الزه ومن انتفاء الكليف عند قوله ثم رفع عن النبي العلم عن نفسه وهو قضي وكون من  
وقف وصحة من ولا يبرن فذلك من العلم ولا في القول بان وانما بان اذا عمل وهو قضي الشبهة وبغير  
لان منطري لا اراي والميل الطبيعي يفتق مع انتفاء الكليف كالمهمل والزا بغير محموله على بغير نادر  
وبغير اخر في ويكون قد زنا وقت تحصيله والعمل بدل عمله وهو قوله ثم انما بان اذا عمل اذا عرفت هذا  
فالعمل لا حد على المجنون اجماعا احتال المجنون قد عرفت الغلات فيه ثم اختلف القائلون بحد في كيفة حدة

فقال القحطه الجليل محمداً كان او غير محمداً وقال له رضي بجلدك ان يكف محمداً وبرحم ان لم يكن محمداً  
ويظهر من كلامه حتى في انه لا يخفى احصاء في حق الحنون وهو قول ابنه فان حذو القحطه الغيرة **قوله**  
بعد واعلمه وبرحم ويبدو ذلك انه منكم حذو في وقت اوارده لانه محقق برحم القحطه والرقاع القحطه  
اول القحطه وانتم بل لا يكون بعدد آخر ولا محسوسا عنده وفي رواية اخرى محمداً وان يكون بينهما دون  
الخصم **قوله** ولواذا الجها الزوا وحدها على الاضيق هذا قول حتى في انه لا يكتل من العوام عن لم يعاشر **العلماء**  
ولم يجمع منهم من قد يخفى عندهم من ذوات المراه في حذو قحطه وقال ابن سنان لا يقبل الا من كان منسوب العهد  
بالاسلام وليس بشي **قوله** فان ادعى الشبهة فقول ان اشبهها بالقول مع الاحتال هذا قوله من في قوله  
ادعى المحدثه بالشبهات والغرض احتال في ذلك في حقه وقال الشيخ ان بعدم القول لوجوب الاحتال  
عليه لكان حذو القحطه على ما لم يقع في الحرام ويظهر ان كان على ظاهر القحطه بل الفعل قبل  
والا لم يقبل **قوله** وفي القيل والمقال انظر الغرض من هذا هو السهو ورواية القحطه  
لا تدرى من القحطه ربع فيه حذوهم دوى الحلي عن القحطه انه قال حذو الجليل ان يوجد في الحان في  
وشبهه من عند القحطه الحذو عندهم اذ اوجد الرجل والفراد في الحان واحد جلداً مثانه حاكماً **قوله**  
غير صريح في القحطه لا فاد ان الاول صحيح **قوله** وهل يشترط اختلاف محاسن الافراد الاشبهه لا جبر  
الاشبهه اصل القحطه من الشرط وعموم قوله من ان الفرق على انفسهم جاز وعموم روايته  
عن القحطه لا يبرحم حتى يفرغ اربع حركات ويحتمل اشتراطه لفضله من قاض افارده وقع في اربع  
محاسن لانه فاقم مقام البينه والبيته بشرط فيها التعدد اربعاً وفيه نظر لان حكاية الحال لا يتم  
كما نظري في الأصول والغرض حاصل منه وبه البينه فلا يتم العمل بان البينه لثبات اشتراط فيها القحطه  
طلباً للشرط لانه لو اشتراط تعدد المحاسن لوجب فيه غير ذلك من الافراد ان يكون في محاسن  
البينه اقلها اثنتان **قوله** ولوا في حذو ولم يبينه غريب حتى ينفى عن نفسه هذا قول حتى في يترد وسئل  
محمد بن يعقوب عن القحطه في ان علمه ام يولد ذلك وقال ابن سنان لا يفترب ان يزد من مائة ولا اقل  
من مائة من وان يفترب قال نعم في بيع رصا كان معوا با في طرف الكثرة لكن ليس معوا با في طرف النقصا  
لجواز ان يربط بالحد الثوري وبه نظر اشارة فلا حذو يربط على المائة من من زنا في مكان  
شريف لو زمان شريف وامنا ثانياً فلا لفظ الحد حقيقة في العقوبة المقدرة وذلك ينبغي كونه  
نعم لا يبرحم يبرحم من ان هنا حذو يفترب عن مائة من كما في القواد قاله حذو حشاً وسبعين **قوله**  
والحق في امراء الأب لا خلاف في وجوب الفعل على الزنا بالحرثان النسبة كالاتم والبنه والا















لعل في هذه انما ضرب الفاعل لان المسلم قد حقه في الجرح والى في قاتل من قاتل ولا بان العمل  
 فانما واحدا من الطرفين ومنه نظر الى مكان حمل الضربة على التعزير وايضا ليس في هذا لا على ان الغدق  
 في قوله لو كان زبنت بقلادته فلو كان جرحه وفي بيوت الزمان مودة اما بيوت الحد للواحد فاجماعي وجودة  
 في بيوت الزمان والمنسوبة اليها الزمان ان الزمان هل هو فعل واحد اذا ثبت للواحد ثبت للاخر او  
 متغايران لا يلزم من البيوت لواحد بيوت للاخر قال في بيوتيه والنقي جمع معنى بالاول لا فاعله المضاف  
 ولا لانه العرف على النسبة اليها معنى وقال ابن من بالثاني لانه نسبة للزمن بها لا لافعال الا لا الفعل  
 الا لافعال انهم من اللطاف والاكراه لصدقه حقه فيهما والعام لا لا لا على الخاص باحد الا لا في  
 الا واحد مع الاحوال لكونه شهما فكيف مع عدم السبب المقتضي لصحة في خلاف النسبة الى الفعل فاما  
 المنسوب اليه عام به وذلك بغير صدق الفعل من الفاعل فطفا وهو كاف في وجوب الحد اجماعا ايضا  
 فك في النكاح وانما العلامة فاستشكر في مذهبنا واخنا والاول لغايم انما نكاح الحرة ولا يلزم  
 هنا ما وجبه في قوله لا منكوحا في دبره لكن الاول باطل فينبط للمزوم وانما الملا وشرفه فلا دلالة  
 اللفظ على النسبة اليها واحكاما فانه كما جعل ان يكون منكوحا فكذلك جعل ان يكون في قوله منكوحا  
 في دبره منكوحا فاقضى المنع ثم اخذناه هنا واضابطان المعلوم فلا يمنع على بيوت الحد للفاقد  
 في قوله منكوحا في دبره **فوقه** لا لو قال لرجل لطف بقلادته فالحكم جاري في الموضوعات من  
 الحد اجماعا والمنسوب على الخلاف **فمع** القول بشيئهما قد يجب حدان اذا كانا كاملين وقد  
 يجوز ان كانا قاطنا فصاحب وقد يجب حد ونعرب مع اختلافهما **الغدي** بالزنا الا كراهي **فمع**  
 فطفا ويجعل على ضعف وجوب الحد لحد العشاء والمنسوب لعدم النسبة الى الفعل فيمنع لانه  
 ليس ربهما بالزنا فان المكره غير زاني اما لو قد ضربا زنا مع لم يثبت الا كراهه والحد ثابت فطفا  
**فوقه** لو قال انك زان لو شئت فالحديث لهما وقال في قوله المطالبة والعفو **فاما** الا كلام ان لا  
 للاب نعم يثبت له التعزير لانه ما كرهه المواجه **فاما** هل يثبت الحد للاب او النسب مع اطلاق نفي البيوت  
 البيوت وبغير نظر لحيوان كونهما صغيرين او كبيرين فالاجود في الفصل وهو يثبت الحد لهما ان كانا  
 كاملين وانما الفوق **فاما** اطلاق في براءة الاب المطالبة يكون العادل لصفا به وكل من لعنه الصادق  
 المطالبة وبغير نظر لاعتد الكبري والاولى الفصل كما احتار بين ستمه وهو يثبت المطالبة مع الصغير  
 لا غير **الحد** العفو اطلاق في براءة الابهم وليس بشيئ لان الحد للحد وضو وليس لعنه اسفا  
 كغير الحد من الحذف بل المطالبة والعفو الى المسحق **فاما** لو قال انك لا يطأ منكوحا في دبره فالحكم كما

فقد

فقد **فاما** في النافذ بغير الخلاف في ذلك فلا وجه للاشادة **فوقه** والحد ثا من جلد حراما كان الفاعل او  
 هذا هو المشهور واخذناه في بيوتيه وفيه وقيل لعدم الابز وعدم بيوت الفاض وقال في طه **فمع**  
 العبد اربعون لانه كما ينصف الحد في الزنا قبل والمقتضى واما القاسم من سلبين عن القسم وعمل  
 في قوله نعم ولا نقبلوا الامم شيئا واما هذا الضمير عايد الى الذين يرون المحصنات فجعل التابع من قبول شيئا  
 الغدق وهو لا يخفى في العبد فيكون المراهام الاخر الا ان يعود الضمير الى بعض افراد العام فيقتصر كما ثبت  
 في الاصول قوله نعم فان ثبت بضا حشرة فعلمت نفق ما على المحصنات من العذاب ولا فرق بين العبد  
 وفي السلي نظر لان الزنا وشادة وعمل الضمير بغير معلوم ويعود الضمير الى البعض يمنع تخصيصه كما ثبت  
 في الاصول مع بيوت البعض في الكا فانه يجب كمال الحد ولا تغفل شيئا منه والفا حشرة واما  
 الزن والعمل على المشهور **فاما** لا يجوز الظاهر الكفا في النشابة جعل نك هذا قوله لغيره  
 بدل على استضعافه فله مع ان في نسخ هذا الكتاب يعزى بالاثبات لا النقي وجهه البيوت ان  
 على عدم بيوت الغير من الطرفين الطرفان فيها لان القوم الا ان يفسد وضعه فتنه في التعزير وجهه  
 البيوت ان كل من فعل محرما او زنا واجبا بغير **فوقه** ولو فعل استغنى عنه بغيره من كلامه في الزنا وعنده  
 وقال ابن من بالاسطباب وهو اخو الاصل وعموم قوله من الناس مسلطون على اموالهم **الفصل**  
 في حد المسكر الخمر هنا اما في ماهية المسكر واما في تعريفه واما في كنه الحد فالاول قبل هو  
 يحصل بعد اختلاف الكلام بظهور الشر المكنوم وقبل هو ما يغير العقل ويحصل مصد شوة ومزورة  
 نفس في غالب المشا ولين وغوية اما ما يغير العقل الا غير فان حصل معه تغير الحواس الخمس في العقل  
 وان لم يحصل فاقصد العقل كما في البسج والسكران واختلف في العيشة هل هي مفسدة العقل  
 التعزير او مسكرة يجب الحد بعد اتفاق علماء العصر وما قبلها على تحريمها فالحد حذره من  
 حد الزنا ومنع من ان الحد متوسط بالشوة والعربة بل يكفي فيه ذوال العقل مع انها مسكرة بالنسبة  
 لاختلاف الكلام وظهور التسميها وقال بعضهم هي لا تساد اذ في لان تغلبا السبان وذوال العقل  
 حتى يصير منها ولها شبهة ينفى باليهن وقال بعضهم ان اثرها اثاره الخلط الغالب فضا صاحب العلم  
 له السبان والعمى وصاحب السواد البكاء والوجع وصاحب الدم السور بقدر خيل وصاحب  
 الحد يخلو في الزنا فلا ينفك عن الشوة ويجعل من البكاء والوجع وهذا وان وقع فلا ينافي  
 العقل بل هو من كذا اثر واما الزان فيجوز معلوم من قوله من كل مسكر او من الكتاب **فاما**  
 انما في البقرة يستلوك عن الحر والمهر قبل بينهما ثم كبر **فاما** في النشابة لا غير القارة ومن سكا

٥٧١















الزنا بالسر لا يقول برأيه من جهة وقال في بقا بالاول قال وليس لك ثبوت على طر من الاول فانه  
 المسقط لا يرى الذي يتبعه اوله بالاسقاط لانه لا يبرهن من اسقاط احد الا بانه لا  
 وهو ان فاسد الدم لا يستند لك وانما الجنبه مسطوية للشفا ربح اسقاطه لحد الذي يثبت الذي ليس فيه ذلك الا  
 هذا ايع ان الزنا به من غير ان يقطع وسعها فذلك قال نعم نعم لحد الحصر من اقرار العاقل على  
 نفسه والاصل عدم سقوط مقتضى اقراره مع الاثبات في موضع الاثبات ولا يثبت من اية الحد لا  
 في عدم ضمانه من اية الحد لغيره من غير انما من حد وناه حد من حد واه من حد فليس يثبت وهل  
 حكم الغريم لك قبل نعم هو اختياره في ذوقه من الاثبات البراءة والسقط على الابل لانه ايتهم  
 من حد واه من حد فثبت في طائفة اقراره في الاثبات وحلقات فلو كان الدين لا يثبت  
 فاديبه قال وان يجب قال نعم في بيب المال وهو الذي يفتقره هذا وقال نعم هو على عاقلة  
 قال وان ثلثا نحن لاختارنا عليه اسدا كان فربما لما روي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 انه فلا ضمان وهذا حد وان كان غير معتبر والذبح فله احوط وانما الكفارة فثبت من فان في ما  
 لا تقابل خطا وقال اخرون على سبب المال لان خطاؤه يكثر فله في الكفارات وهو الذي يفتقره  
 من هذا قال من يترك في هذا ابدل على تركه في موضع الضرر **فان** اسر في اثنان فضايا قال في  
 وفي ان شرط بلوغه فيصيب كل واحد فضايا قال بالاول السيد في نعم والنفق ويزجر وجهه كونهما  
 اسبا للموجب وهو احرار النصاب وكذا لو كانا بالثاني من يترك في نعم وفي قول الاثبات  
 البراءة ولا على واحد منهم ان بان بالموجب فلا قطع عليه **فان** اقول ان اجتمع الصلح الكفر على المعلوم الواحد  
 بالانفص وقد منع من في الكلام وانما **فان** فلات الصا ورح من كل واحد بعض الموجب وذلك غير موجب  
 القطع **فان** لو فاضل الحمد بالشرع من اسكت فقطع من شهادته عليه باجرى قال في برة فقطع به **فان**  
 وحصل بالآخر في برة وانه والاول المستك بعضه الدم الا في موضع البهيم والابن من ربه بكن  
 اعين عن نعم وعمل بها في نعم في برة والنفق وقال في طائفة بالفتاوى الشافعية لعدم تأخر الشرع  
 القطع الاول بالكل سلبا على القطع وانما حزن البينة بسكر النونا وشرب حرارة فاما البينة عليه  
 فانه كفي حدة واحد وبذلك قال ابن من وقت والزنا في طر بها سهل من ربا وهو ضعيف فانه  
 في لفت الخفي ان يقول ان شهدت البينات بسفقات متعددة قبل القطع فعليه قطع واحد فان  
 على الاول قطع بالثاني والعكس وان شهد بعضهم بعد قطع لم يقطع ويقطع على سبب الشهاد  
 عند الحكم سواء كانت منفعة متروكة **فان** في الخارب **فان** وهو كل يجره صلاحا في برة

فان كان

لهذا انما لا يثبت بالسر وان لم يكن من اهل البيت على الاشهر هذا في من وهو ان الشاهد بالسر لا يثبت  
 بوجه من اهل البيت لان من كونه من اهل البيت والام يكن محبا وبها وهل يشرط مع هذه الاثبات فثبت  
 ان لا يثبت احدا لان احدها نعم بشرط والا لكان في غير شرط التسليم فانه من ثابته لا يشرط لعوم الاثر ويجوز  
 بفساد وبذلك المانع الاصل ان يبرهن من اية الحد **فان** لا يثبت له بغير اثنان قال في برة الخبير هو الذي  
 وقال في بالترتيب بجهة من صريح الاثر وهو قوله ان يثبتوا او يصلوا او يقطع ابدانهم ارجلهم من خلاف  
 لو ينفوا امر الاثرين وساروا وجعل بن وراج في الحسن من نعمهم قال ذلك الى الاثبات ان شاء فله وان شاء  
 حليب وان شاء اثنان وان شاء قبل ذلك الشيء الى بن قال بن من نعمه الى برة وقال ان علمنا بن  
 رجلين من الكوفة في البصرة وبذلك اثنان من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 قال بن من بن وليس الاثبات فثبت دون فله قال من لفت وهو جند ومنه نظر لان ذلك سبب القول  
 بالخبير الذي هو من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
**فان** قال في ان يبرهن بعد فله وقال بن ان يبرهن حيا ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 بقتل ويصل عليه وعلى قول في يوم الفصل الاول والكتفان والخبطة لا يثبت بعد مسلمة **فان** قال بن من  
 يقطع ما اخذ المال وان لم يكن فضايا ولا من حرز وفي في ما كان وانما وصق في قول بن من لان الحكم  
 خاص ليست على الشرع **فان** هل حكم الخارب بجهة من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 وفي بانان ومنه قال بن في الاثبات فلات لا يثبت وقال بن من بالاول قال وينتف في نعم الاثر  
 لا يخطا به لا يبرهنه وان الاثبات وحول الفتاة في خطاب الرجل على طر في البيع بجانا الكلام هل  
 على العينة واختار قبل قول في الزنا بجهة من بن مسلم في الصحيح من نعمهم قال من شرط التسليم في نعم  
 الاثبات وقيل انفسه من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 ثم ان ابن من قال بعد ذلك قد بينا ان احكام الخارب بجهة من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 على منطرية **فان** في ايمان اليها بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 بها عليه اذ اولى بجهة من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 من بلاد الفعل وبن في نعمه فله بعض الواطن بذلك على ارض **فان** ان يوم الواطن لما كانا بنهما  
 سببا في الخيل لرجل المالك وماله **فان** ترفع تلقيا وبغيره من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن  
 والساكن عن غير له ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن ورجل من بن











وذلك هو الاستدانة للرجل لكن لا يشاء هذا بل ذلك **القول** في الرجل يبيع نفسه فله الرجوع خاصة فترة المدة فله الرجوع فيها وهو  
 نصف الذي يبيع على غيره والرجل قال في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 عن الشاهد لا وجه له **القول** ولو اشترى رجل مائة من ثمنه فله الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 وبيرة عليه سبيل العبد فله الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع على سبيل العبد  
 المسئلة لا يخرج بها **القول** في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 عدم الرجوع على الرجل ما لم يطل لانه عليه نصف الثمن في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 لا يخرج العبد من بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 الزينة لولا الرجوع لا وجه له **القول** في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 عند ما يطل على العبد لا وجه له **القول** في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 زيادة القيمة عن النصف اشاع الزيادة عنه بل ان تلك الزيادة وبها في نصف القيمة ولا يشاء  
 قول الثاني ان احتاد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 وبيرة لورثته وان احتاد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 على السبيل والورثته لا وجه له بل بيرة على الزينة نصف القيمة وعلى السبيل نصف القيمة ان اشترى  
 كن الرجل في الزينة اربعة السبيل النصف مع زيادة القيمة اشاع مع نفسه فلا يلزمها الا ذلك **القول**  
 بن دهره ان رجوع على سبيل العبد لورثته نصف القيمة او سبيل العبد المهر وان فلهما رد قيمة العبد  
 بلا خلاف بين اصحابنا وليس لسبيل العبد على الزينة الا ذلك **القول** في الزينة وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 بيرة في الرجل السبيل نصف القيمة وان احتاد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 بشرط ان يورثه فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 اصحابنا في كذا بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 قبل الولي الرجوع على سبيل العبد ان يورثه لورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 حرم الكا على سبيل العبد على سبيل العبد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 وفي الرجوع الى الرجل **القول** في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 هنا في رجوع حسن فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 اما ان رجوعا في الولي فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع

في غيرها

**القول**

في عدم ما اتى الزيادة في الثمن ان رجوعا فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 وبيرة الرجوع في البئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 فيها فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 ان رجوعا في الولي فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 الزينة لولا الرجوع لا وجه له **القول** في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 الولي الزينة نصف القيمة وان احتاد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 نفسها وعلى السبيل النصف الا ان رجوعا في الولي فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 على السبيل النصف سبيل العبد ولا على الرجل الشريك كذا بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 ان رجوعا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 فان كانت فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 ان رجوعا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 الزينة نصف القيمة وان احتاد فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 نصف القيمة ولا على الرجل الشريك كذا بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 وهل يوجد منها الفصل الا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 عدم احد ذلك منها لعدم قوله ثم النفس بالنفس والرواية الجارية في الصحيحين بن سنان ورواية  
 هشام بن سالم الجميع عن النعمان في الزينة فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 الروايات وهي في بئر مده في نصف دهرها وهو ما شأنا وحسنه دهرها وهو ما  
 بعد طريقه بن سنان عن عبد العزيم بن القاسم بن قيس فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 ثقات والرواية عن ابن سنان عن عبد العزيم بن القاسم بن قيس فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد  
 او اشترى رجل مائة من ثمنه فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 هنا الا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 لا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 قبل ما في الزينة الاول فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 عند رجوعه حتى مات فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع

ان رجوعا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 ان رجوعا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع  
 ان رجوعا في الرجل فلهما رد قيمة العبد على سبيله وورثته الرجوع على سبيل العبد فله الرجوع



الشجران والنخل حتى ويرحمه وينزل من الطير حتى يزود فبهت ومما استغفلنا للرواية فان في طريقها سهل  
 وقد عرفت ضعفه ومحمد بن الحسن بن سعدون وهو قال ومما ايضا ان الرواية مع اسكان حملنا تقدم على الاجابة  
 وانما انما يندرجها في النسخة من بعد الجرحان من القسم وفي طريقها السكوني وهو عامي واعلم ان احبنا  
 على ان لا يقتل العبد الحر اذا لم يمتد للآية في قوله الحر بالحر والعبد بالعبد والتخصيص بالآية بدق على التخصيص  
 بالحكم ونظائر الروايات من ذلك وانما امثاله قتل العبد فقول **انما يقتل العبد** ذكره في كتابنا  
 والفقهاء في زهري للرواية المذكورة ومن هو لا من قال بوجوبه فاقول **انما يقتل العبد** ذكره في  
 قتل العبد قتل في انما لانه والرواية ان كان العبد لغيره فالعبد ينفق واطلق في عبيد نفسه بالعادة **انما يقتل**  
 لا يقتل مقم وهو لا يقتل بشكنا بالكتاب وصحاح الاحاديث ومما انفك اكثر الاشخاص كالشجرين من حنيفة ومن حنيفة  
 ومن **انما يقتل العبد** ولو اسرقه ولو ان الدم فخرج وجرح من الدم من قولان وينفذ بران لا يخرج من  
 في ذلك وفيه الرواية **انما يقتل العبد** ما سألنا على قوله العبد ما سرقه في قوله العبد من كونه مبرأ من الاثم  
 في بيت وبني لا يخرج منه لا يبرأ منه هتاهم من احد من طم قال في قوله العبد من كونه مبرأ من الاثم  
 الملك كما تقدم واحتماره بن من وعليه الفتوى **انما يقتل العبد** الاول وهو لا يخرج من العبد بوجوبه  
 في ذلك وفيه لا قال في نعم وجهه انما قد استغفلنا في المقتول وهو ما في السلف انما يندرج  
 بقول الكتاب وبني الرواية من القسم وقيل لا يسي لان الرواية من جود بالسيف **انما يقتل العبد**  
 في ذلك وفيه ان كان حر او غير حر كان عبدا او يسي في وجهه فغير نفسه لا غير حر كان المقتول حر او عبدا قال  
 في قوله لا يقتل وقال في قوله العبد انما يقتل العبد لان الرواية التي استدل بها في بيت  
 على ذلك مع ذلك النفس انما يقتل العبد على العبد من نفسه وبعض الفقهاء الاول كلام في ما في ذلك وفيه المقتول  
 هو عتق العبد لان لا يطالب بالكر من نفسه على ان يطلق عليه انما في المقتول وهو عتق ولين العتق  
 الحادي عشر **انما يقتل العبد** وفي رواية على ما جعفر اذا اذنت نصف ما عليه فهو جرح في العتق هذه رواها عن احبهم  
 وعلى هذا في قوله العبد في ذلك في المقتول هو نفس العبد من جرح في قوله العبد انما يقتل العبد  
 وعليه الفتوى **انما يقتل العبد** ولو قتل حر حرين فليس له اية فله وضع فله ليس له المطالبة بالآية ولو قتل احد  
 قتل الاخر الذي يقتل العبد لان الجاني لم يوجب سوى النفسا ومقتل احد هاتين الذكيتين والاولى انما  
 وهو ما في الحديث وهو غير متردد وعليه الفتوى **انما يقتل العبد** حرين على العتق فغيره ولو قتل  
 الاخر في اخره بشكنا ما يحكم به لولي الاول الا ان من علي في قتال عن ابيه عن علي بن عيسى  
 وهو ضعفه بان قتال بين عتق فانهما تطهران والاخرى عن بن محبوب عن علي بن رباب عن زاذان عن العتق

صححه

صححه وافق في بن يونس في ذلك وفي بن يونس في الرواية وهو عتق من يده واخذه من يده وفيه عتق  
 ويكفي في حكم الا ان جرحا والولي اسرقه وانما يحكم به حكم ومع احبنا والولي اسرقه ولو قتل بعد ذلك  
 الثاني فان احبنا اسرقه في قوله قتل العبد **انما يقتل العبد** وهو لو قطع بين وجهين قطع بين الاول وبين الثاني  
 في قوله قطع بينا وليس له بران قطع وجهه باليد وكذا لو قطع بين وجهين قطع بين الاول وبين الثاني  
 بالآية فانما لا يخبره ولم يبرأ بعد ذلك الا العتق ولعله استنادا الى رواية جيب السجاني عن ابي جعفر  
**انما يقتل العبد** البري بالعين فلم ينفق فيه على خلاف قوله **انما يقتل العبد** الجبل باليد فقال بن من  
 بل يقتل العبد العتق وقال في قوله قتل العبد استنادا الى الرواية المذكورة وجيب هذا من رجال القم  
 وفيه كان اشارت بان دخل في هذا جيبها وانقطع اليها وبظهر من نص التوقف في هذه المسئلة وهو في  
 من حيث صحة الرواية ومن اسقط الاستناد في الغصاة **انما يقتل العبد** عتق من يده عتق من يده عتق من يده  
 زيادة اشبهه لانه يقتل لان للولي التخيير في الاستغفار من مئة الف من مئة الف على الغالب  
 بغيره ولو لم يبرأ من العتق ومن يثب حق الولي عليه كالموت ومن يكون العتق موقوفه فان يكون بالآية  
 الحق والاولى استنادا الى الرواية وهو باطل بقول الكتاب ولحق في قوله **انما يقتل العبد** كان خطأ في قوله  
 عن بن عمر بن جابر بن ابي جعفر في بضع من يمين الولي العتق وفي بن عمر ضعفه والاشبه اسقط الصلة  
 يقتل العتق من لان الجاني في الغصاة الى السيد ان سئل وان شاء الله عتقه فله على اداء العتق  
 وبنيته الرواية المذكورة في فضا على عتق ومقتل العتق لجواز اعساده السيد ويخرج فله حكمة بغيره  
 لزم ان يطلق دم امر مسلم وهو باطل والرواية ضعفه فان عمل في ما يبرأ من احوال في كتب جابر والاشبه  
 منسوبة اليه وقال بن الغصاة يبرأ من ضعفه والحق والخفيق هنا ان نقول ان دفع العتق او لا  
 الولي في العتق والاشبه **انما يقتل العبد** لان جاز الا فضا من مع وقيل وبني لا خلاف ان من عدم  
 الاعساده لا يقتل المسلم بالآية لعدم المكافاة وقوله نعم لا يسيروا على ابائنا واصحاب الجند وقوله نعم  
 لا يقتل مسلم بك او اثم مع الاعساده في قتل العبد او على يده فله هل هو لفساده او فضا ما لا يخفى  
**انما يقتل العبد** في قوله يقتل فضا ما بعد اية الاولية فاضل العتق ومثله قال بن واحتماره هنا  
 وجعله في بضع قوله والمستند وانما استعمل بن الفضل عن العتق قال سألنا  
 ان يكون معناه ان ذلك لا يبيع فله قتل وهو صانع وغيره هاتين الروايات **انما يقتل العبد** بن من ان يقتل  
 لفساده في الاصل لا فضا ما **انما يقتل العبد** قوله من ان لا يقتل ستم محتججا بما تقدم وقوله نعم ولحق جعل الله لهما ريبا  
 الموصوفين سبيلها ولو اذبح يحد بن يونس عن العتق في قوله قال بضا وسلم يدي لان الفضل ولا في الحاحان قال

صححه



















































التي قال فيها انما ليس لها وجه موضوعي بل ينظر ما ينظر من غير ما جبرته لها من غير ان يكون على  
 وجهي حساب **في** قوله اورد في الاصل ما لم يسطح وفي الرواية ضعف والوجه من خبره ان في الاصل  
 ثلثي ربهما والرواية بذلك لم تقف عليها لكن تنوي متر في عدد والشهد على ان في الاصل ثلثا  
 وبغيره من الخبر الذي لم يقف فان ثبت فلا الارش وان لم تثبت فلهذا لا يخرج في رواية ربهما  
 من غير تفصيل وهي رواية السكون وسبع والسكون ضعيف والطريق الصحيح في هذه ضعيف اعظم  
 الكلام في هذه المسئلة في باب القصاص مستوف فلا وجه لاصلاحه **وفي** كل واحد عشر الدين  
 على الاصح في باب الجاهل ثلث وبه اليد الضال هو النفي ومن حرفة وجعله في طويرة ورواية  
 ذلك قال ثلث على الاصح ثم ان في حكم في طويرة الدين مستوف على العشرة السوية وهو الذي ثبت  
 عليه الروايات المتفاوتة ولولا خوف الاطلاء لا وروى بها اذا عرفت هذا فاعلم ان نسخة هذا الكتاب  
 الضعيفة وفي الاصل ثلث وبه اليد وجع عبارة متر في عكس على هذا يكون في الاصل مستوف  
 وبها والآن ذلك ثلث دين اليد والباقي من النفس ما به مفسوما على الاربع بالسوية وفي عبارة  
 في كل وفي الاصل ثلث الدين وفي الاربع البواني الثلثان بالسوية وتما في رواية ابن القبا  
 صا فانه لا دين عند الاطلاق بثبوت قال الاصلية وهي الالف وليس بشيء لان الاصل في الدين هذا  
 للبعد ابي الدين المعروفة للبعد ان كانت الاصل في اليد والرجل ان كانت الاصل في الرجل **في**  
 الاصل في الضعيف والاولم ان يكون ربهما ثلثا ثلثا ثلثا وثلاثون وثلاثون **وفي** الظفر اذا لم يثبت  
 اسود مشرف وناظر وان ثبت ابيض خمسة وفي الرواية ضعف الرواية وانها سهل من رواية  
 شون محمد اشرف ابي عبد الرحمن عن مسيع عن القم عن في الظفر خمس ثلثا ثلثا عن قنم ان عليا  
 بذلك ومن رواية بن شون قد عرفت مرارا ضعيفا فانما سبب ضعف الرواية لكنها مشهورة بين اصحاب  
 وعلمهم عليها وروى احمد بن محمد بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن القم في الظفر خمس  
 وبها وهذا مع صحتها فلي اترتب ابيض لما عرفت ان الظفر على الجسد **وفي** اليد في جملته  
 الرجل من الدين ما به وخمس وعشرون وبها ان هنا مسئلة ثلث **في** الجملته في الرجل لم يذكره ثلث  
 هنا وقال في طويرة ربهما معا الدين ويلزم ان يكون في كل واحد النصف واستشكل في مع  
 قولهم كل من في البدن من ربهما الدين وفي كل واحد نصف الدين هذا اجتزاع ومن انكر  
 كان ثلثا لزم مساواة الجسد للكل والقدم باطل والمالوم مثله وبيان الملازمة ان في الدين  
 وفي كل واحد نصفها والمالوم بعض النصف فلو كان ربهما نصف لزم المساواة ونقص هذا الكثير من الا

بالتسا

بالتسا بعض الدين مع ان في كل واحد منها ربهما كالمسألة لا لاقتدالات والذكر فان اخرج ذلك بالنقص لعل ان  
 يدعي هنا تمام ثلث عليه **في** جملته في الرجل قال في طويرة ربهما الدين ثلثا بما تقدم من قولهم كل  
 في الجسد من ربهما ثلث الدين نصف وقال بن تيمية في الدين وقال في ربهما وبسبب المسند حديث طريف بن  
 ناصح قال ثلث في ربهما الدين ربهما بعد ووجه استبعاد ما تقدم في جملته **وفي** رواية  
 في البصر ثلث الدين لانه الولد منها هذه رواها بن تيمية في النقص ومع ما في ذلك والحمد لله  
 منها الولد المذكور في الرواية واستحسن ذلك ثلث في مع قال لكثير يفتن عدولا من عموهات الروايات  
 ومنه في لافني بما قال بن تيمية مستدلا بما تقدم من روايات في النقص فيها وان في الدين والحسد بعد  
 بن سنان عن القم في قول بن تيمية ان كان ثلث البساق ثلثا الدين لانه الولد في البساق  
 ولعاب من اصحابه النقص بان هذا الحديث جاز من تقدم على العام ونقص البساق لانه  
 ان الاول ثلثا ثلثا لانه لكان حتى ان الجاهل حفظ مسندك قول الصا مشروفا ان ثلثا ثلثا  
 القربة البساق والاخرى الضعيف البساق مع تساويهما في الدين وكان العين والنقص الاول ضعيف  
 اه تيمية اعلم انهم لا يعلموا من غير علم خلفا من ذلك الثلث لان ذلك ثلثا ورواية بن تيمية  
 الدين ونقصا ربهما بخلاف الثلثا وث هنا **وفي** اورد في الضعيفين اربعة ثلثا ربهما وان في كل  
 المسئلة ثلثا ربهما وقال الجوهري اورد في الضعيفين ثلثا ربهما ورواية بن تيمية  
 بما ذكره كتاب طريف وهو مؤيد بالشبهة **وفي** الاصل ثلثا وفي الاصل الدين وهو ان بعض المسلمين  
 واحد وقبل ان يخرج من الجاهل من جرح البول ويجرح بعض اصحابه قبل ان يراه ما شربها وجا معها فاذا  
 اذا جعل سلكها واحد وبقم المرأة المفضاة الشرم والشربة واختلف الفقهاء في المسئلة ما  
 فقال في خلاف كثر من اهل العلم الاضمار ان يجعل يخرج الغائط ومدخل الذكر واحد اقال وهذا  
 غلط لانه ما بينهما حاجز عرضي وقال في موضع اخر وهو ان يجعل مدخل الذكر وهو يخرج من بين  
 والولد يخرج البول واحدا فان مدخل الذكر يخرج البول واحد وهو اسفل الفرج يخرج البول من غيره  
 كالا حليل في اعدا الفرج وبين المسلمين حاجز رقيق لا افضاء **في** هر از الزد لك الحاجز واقترا  
 الثابت وبه قال بن سنان وبما من كلام ثلث احتياط الاول وقال مشروفا قال ان الدين ثلث بكل واحد من  
 الاضمار بين لصدق الاضمار على انهما حقيقة مثبت الحكم المتعلق عليه وان كان الاول بعد الوقوع  
 لكن بعد لا يمنع من صدق الاسم وثبوت الحكم لو وقع **وفي** وسقط ذلك عن الزوج لو طهر بعد البلوغ  
 لو كان ثلثا عن الدين مع البول ويلزم الاضمار في عليا حتى موت احدها لا اختلاف في قولهم لو دم الدين



























